د. عبد العظيم رمضان

مصر

في عصر السادات

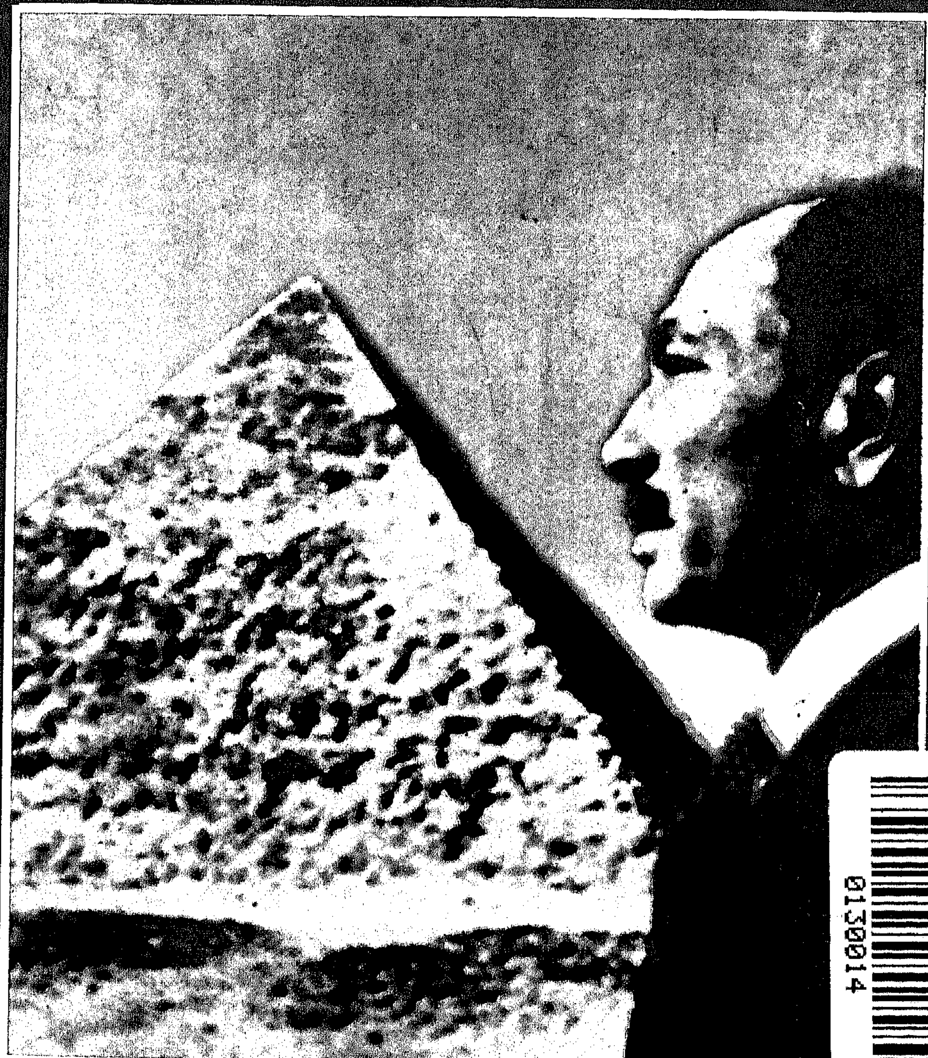

مكتبة مدبولي
القاهرة

مصر

في عصر السادات

الطبعة الأولى

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٧٥٦٤٢١

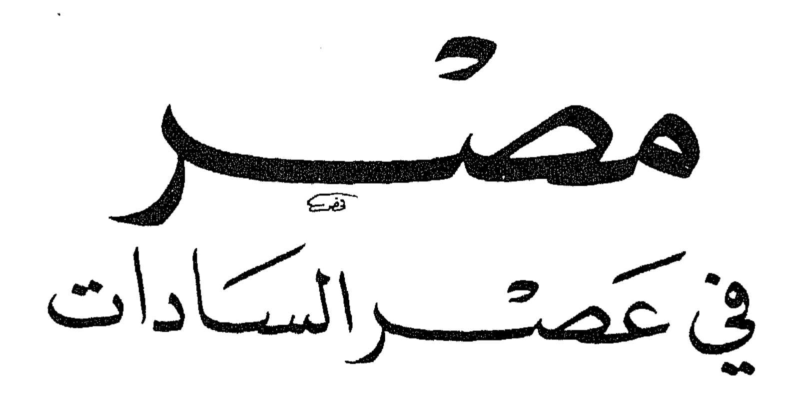

الجزء الثاني

الصراع حول تحرير سيناء

بقلم
د. عبد العظيم رمضان

مكتبة مدبولي
القاهرة

تقديم

يتناول هذا الجزء من كتاب « مصر في عصر السادات » جانباً من أخطر الجوانب في عصر السادات ، وهو المتمثل في مبادرة القدس ، وما أثارته من ردود فعل على المستوى المصري والعربي والعالمي ، وما أحدثته من زلزال شق العالم العربي إلى نصفين ، وما تداعى بعد ذلك من أحداث وصراعات ومعارك سياسية في داخل مصر وخارجها .

وهو يكشف كيف أن هذه المبادرة لم تكن مفاجأة إلاَّ في إعلانها ، وأن الظروف السابقة عليها كانت تؤدي إليها بالضرورة ، بل إنه حدثت ـ بالفعل ـ تحذيرات في هذا الشأن من جانب صاحب هذا القلم ، ومن غيره ، إلى الدول العربية ، لكي تتجنب هذه النتيجة التي كانت تبدو محتومة ، عن طريق تغيير سياستها إزاء مصر ، بما يتفق مع قومية المعركة ، التي كانت ترفعها في ذلك الحين كشعار ، ولكنها تغفلها كعمل وتطبيق ! . وكانت صفحات مجلة روز اليوسف اليسارية أحد المنابر الهامة لهذه الدعوة . ولكن الدول العربية أصمت أذنيها عنها ، ولم تفق عليها إلاَّ متأخرة جداً في مؤتمر بغداد الذي انعقد فيما بين ٣ و ٥ نوفمبر ١٩٧٨ ـ أي بعد أن أصبح تراجع السادات عن إطار السلام في مؤتمر كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، أمراً مستحيلاً .

وهذا ما ترصده المقالات السياسية المنشورة في هذا الكتاب ، بالإضافة إلى ما ترصده من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى ،

وبالتالي فهي لا تعدو أن تكون صفحات من التاريخ المصري المعاصر ، ولكنه « تاريخ ساخن »! .

ومن المعروف أن المقالات السياسية ـ أو مقالات الرأي ـ تعد مصدراً هاماً من مصادر التاريخ المعاصر ، وفي كثير من الأحيان تتحول ذاتها إلى وثائق كما سنرى في صفحات هذا الكتاب ، وهي تشكل مادة تاريخية لا غنى عنها في إعادة تركيب صورة الأحداث التاريخية . فمن خلالها يتابع القارىء الحدث التاريخي بمنظور الحاضر وليس بمنظور الماضي ، ويراه من موقع مشاركة الكاتب في صنع الأحداث وليس من موقع بعيد عنها ، وفي إطار تختلط فيه ذاتية الكاتب بموضوعية الحدث التاريخي ـ أي من موقع إبداء الرأي الذي قد يتفق معه القارىء أو يختلف وفقاً لما يحمله من عنصر الإقناع ـ فيتولد من ذلك كله تلك الحرارة التي تسري في الوقائع التاريخية ، وتكسبها تلك الصفة الفريدة التي تحدثنا عنها ، أي تصبح تاريخاً ساخناً .

ومن هنا جاء تبويب هذا الكتاب في الشكل الذي ظهر به ، أي في الشكل العلمي المنهجي الذي يقسم المقالات تقسيماً موضوعياً ، مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث ، بما يؤدي إلى رسم صورة متكاملة لها في ذهن القارىء .

وهذا ما دعاني إلى أن أورد في الفصل الذي أفردته لمبادرة السادات ، وهو تحت عنوان : « معركة تحرير سيناء ، مبادرة القدس وكامب ديفيد بين الرفض والتأييد » ـ جميع المقالات التي تكمل الصورة التاريخية . وقد بدأته بمقال « اتفاقية سيناء » الذي نشر بالجمهورية في ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ في ظروف بالغة الصعوبة بالنسبة للنشر ، ولكن شجاعة محسن محمد ، رئيس تحرير الجمهورية في ذلك الحين ، أتاحت نشره ، رغم أنه يختلف مع كل المبررات التي ساقها السادات لإبرام هذه الاتفاقية .

كذلك ضمنت هذا الفصل مقالي بمجلة روز اليوسف في ٣١ يناير

١٩٧٧ ـ أي قبل المبادرة بعشرة أشهر ، تحت عنوان : « حتى لا تنسحب مصر من الساحة العربية»، وقد نشر بعنوان : « ومع ذلك لا انفصال عن العرب » ، وفيه تحذير للدول العربية من نكسة تصيب الشعور القومي العربي في مصر .

وقد أضفت إلى هذا الفصل مقالي : جبهة الرفض العربية » ، الذي نشر بالجمهورية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو أول تأييد من جانب يساري مصري لمبادرة القدس في صحيفة مصرية يومية كبرى . وقد تداعت بعده تأييدات عدد هام من المفكرين اليساريين المصريين ، مما كون ـ فيما بعد ـ ذلك الفريق من اليسار المصري الذي أوثر أن أطلق عليه اسم « اليسار الوطني » ، في مقابل « اليسار الأممي » ! .

كذلك ضمنت هذا الفصل جميع المقالات التي عالجت مستقبل العالم العربي بعد كامب دايفيد ، وأزمة العلاقات المصرية الإسرائيلية ، أو تصدت لشعار « لا فلسطين بعد اليوم » ـ وهو الشعار الذي ظهر في جنازة يوسف السباعي . وقد ضمنته أيضاً مقالي « لا لسفير إسرائيل » الذي نشر بمجلة روز اليوسف قبل وصول السفير الإسرائيلي إلى القاهرة . فضلاً عن مقال « على مصر أن تعلن فشل كامب ديفيد » الذي نشر بجريدة « الشعب » يوم ٢٢ يوليو ١٩٨٠ .

واستكمالاً للصورة التاريخية ، فقد أضفت إلى هذا الفصل المقالات التي نشرتها بعد موت السادات ، أي بعد أن أصبح في ذمة التاريخ لا يملك ضراً أو نفعاً ، وقد قيَّمت فيها السادات تقييماً تاريخياً ، وعقدت مقارنة بين مبادرته وثورة الشريف حسين ـ أو الثورة العربية الكبرى ـ وما أثارته كل منهما من اتهامات بالخيانة في بعض أجزاء العالم العربي ـ هذا بالإضافة إلى المقالات التي تناقش خصومة السياسيين .

كذلك فقد أفردت فصلاً لموقف اليسار المصري من مبادرة القدس . وقد

قدمت فيه الدراسة التاريخية التي نشـرتها لي مجلة أكتـوبر ابتـداء من ٢ مايـو ١٩٨٢ ، وهي دراسة من ثلاث حلقات . وفيها تنـاولت موقف حـزب التجمع وردود المفكـرين اليسـاريـين التي تؤيـد المبـادرة ، مثـل صـلاح حـافظ ، وعبـد الستار الـطويلة ، وعبد الـرحمن الشرقـاوي ، ولويس عـوض ، وسعيد خيال .

وقـد خصصت الفصل الـرابع لملف مؤتمـر ووترجيت للطب النفسي ، الذي حضرته في واشنطن ومعي نخبـة من العلماء والمفكـرين المصريـين في الثلث الأخيـر من شهر ينـاير ١٩٨٠ ، وهـو بعنوان : « ملف مؤتمـر ووترجيت للطب النفسي والمكارثية الجديدة » . وقـد نشرت فيـه العرض الـذي نشرتـه للمؤتمر مجلة أكتوبر ابتداءً من ٣٠ مايو ١٩٨٢ ـ وهو العرض الـذي أثار ردود فعل في مصر والعالم العربي ، ودفع عناصـر جبهة الـرفض إلى إدراج اسمي وأسمـاء عدد من كبـار العلماء والمفكـرين المصريـين في قـوائم المقاطعـة ، واستصدار قرار بذلك من المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، الموجـود مقره بدمشق والخاضع لسيطرة حافظ الأسد .

وقد نشرت في هذا الملف خطابي الـذي أرسلته من جـامعة لنـدن إلى رئيس المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل اعتراضاً على قرار المقـاطعة ، وقـد أرسلت صوراً منه إلى كثيـر من الصحف العربيـة في العالم العـربي ، فقامت مشكورة بنشره مع تعليق يطالب المكتب بإبداء أسباب إصدار القـرار ، ولكنها لم تتلقَ أي رد أو إفـادة . وقد اكتفيت بنشـر هذا الخـطاب نقـلاً عن جـريـدة « الراية » التي تصـدر بقطر ، وتعليق رئيسهـا الأستاذ نـاصر محمـد العثمان ، وذلك في يوم الأربعاء ٢٢ أبريل ١٩٨١ .

كـذلك نشـرت مقالي بجـريـدة « العـرب » ـ التي تصـدر بلنـدن ـ يـوم ١٩٨١/٤/٨ ، حول النشرة السادسة التي أصدرها مـركز الـدراسات العـربية بلندن ، الذي يديره السيد عبد المجيد فريد ، رداً على ما نشر بتلك النشرة ،

التي كتبها المكارثيون ، وتضمنت معلومات خاطئة حول مؤتمر وترجيت . وقد اكتفيت بنشر الجزء الخاص بتعليقي على النشرة .

واستكمالاً للصورة فقد نشرت المقالين اللذين تفضل الصديق الأستاذ أحمد بهاء الدين بكتابتهما في يومياته بجريدة « الشرق الأوسط » التي تصدر بلندن، بتاريخ ٢٠ و ٢١ يوليو ١٩٨١ ، يدين فيهما قرار المقاطعة ، ويلقي الأضواء على مفارقات القرارات التي يصدرها المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل !، ويحذر من ظهور مكارثية جديدة في العالم العربي تضيف إلى الفكر العربي قيوداً فوق قيوده .

على أن هذه المكارثية الجديدة كانت قد ظهرت بالفعل ، وأخذت ـ تحت قيادة الرئيس معمر القذافي ـ تنشر الإرهاب الفكري ضد الوطنيين المصريين والعرب ، تحت شعارات مشبوهة ، مثل مقاومة التسلل الثقافي الإسرائيلي، و « الدفاع عن الثقافة القومية » ـ في الوقت الذي لم تكتب حرفاً ضد التسلل الثقافي الأمريكي الأمبريالي الذي كان يتخذ شكل غزو كاسح للحياة العلمية والثقافية والإعلامية .

وقد نشطت هذه العناصر المكارثية في حزب التجمع في التشهير بالمفكرين والعلماء المصريين الذين يحضرون مؤتمرات بالخارج يحضرها إسرائيليون ، وإلقاء الشبهات عليهم ، ووضعهم في قفص الاتهام ، والمطالبة بمقاطعتهم .

لذلك فقد نشرت مقتطفات من حديث أجرته جريدة «الخليج » مع أحد هؤلاء المكارثيين ، وهو عضو أمانة ما أطلق عليه اسم « لجنة الدفاع عن الثقافة القومية » في حزب التجمع ، وقد أطلق في هذا الحديث شعاراً مخرباً لكل من الفكر اليساري والفكر القومي على السواء ، وهو أن حدود الوطنية وحدود التقدمية تتحدد بالإجابة على هذا السؤال : أين أنت من كامب ديفيد ؟. وتحت هذا الشعار أدان هذا العضو كل من اشترك من العلماء والكتاب والأدباء

والفنانين والمفكرين المصريين والعرب في مؤتمرات مماثلة حضرها إسرائيليون ، مثل الدكتور لويس عوض وشادي عبد السلام ويوسف شاهين وجمال غيطاني . كما أدان كلاً من الدكتور يوسف ادريس وثروت أباظة وأنيس منصور وأمينة السعيد لمقابلتهم صحفياً إسرائيلياً ! .

ولم تلبث هذه المكارثية الجديدة أن مضت شوطاً أبعد ، فدعت في جريدة « الأهالي » في ٣٠ يونية ١٩٨٢ إلى مقاطعتي وعدد من المفكرين والأساتذة الجامعيين ، وذلك بسبب حضور ندوة في الإسكندرية حول القضية الفلسطينية ، حضرتها وفود من مصر وأمريكا وإسرائيل ، مما دعاني إلى إرسال رد إلى رئيس تحرير الأهالي أناقش فيه قضية المقاطعة ، ولكن الجريدة رفضت نشر هذا الرد ، منتهكة أبسط مبادىء حقوق الإنسان ، وهو حق الدفاع عن النفس ، فكتبت بياناً وجهته إلى الأستاذ خالد محيي الدين ، رئيس حزب التجمع ، نشر في « الجمهورية » في ١٨ ديسمبر ١٩٨٢ ، أناقشه في قضايا الخلاف بيني وبين حزب التجمع ، الذي كنت أحد مؤسسيه . وقد نشرت هذه الوثائق بالملف .

كذلك رأيت أن أنشر وثائق المعركة السياسية التي دارت حول معرض الكتاب الدولي بالقاهرة عام ١٩٨٥ ، وأدت إلى إعلان استقالتي من حزب التجمع . وقد تضمنت هذه الوثائق مقالي بجريدة « أخبار اليوم » بعنوان : « معرض الكتاب ومدرسة المقاطعة » ، ومقالي الآخر بنفس الجريدة بعنوان « مدرسة الإرهاب الفكري » ، فضلاً عن استقالتي من حزب التجمع ، التي نشرتها في كل من مجلة أكتوبر وجريدة أخبار اليوم في ٢٣ و ٢٤ فبراير ١٩٨٥ .

وقد رأيت أن أختتم هذا الملف بالمقال الذي نشرته لي مجلة أكتوبر في ٣ يناير ١٩٨٣ ، تعلن على الحوار الذي دار بين ياسر عرفات والمعارضة الإسرائيلية . لأن قبول ياسر عرفات ، زعيم الثورة الفلسطينية إجراء هذا

الحوار ، كان صفعة قوية للمكارثيين الذين أدانوا على الدوام مثل هذا الحوار ، وإن كانوا لم يترددوا هذه المرة في المزايدة على زعيم الثورة الفلسطينية نفسه ، فأدانوا حواره أيضاً ! .

وقد خصصت الفصل الخامس لحرب أكتوبر بين السادات وخصومه . وقد تضمن هذا الفصل مقالي : « الطريق إلى أكتوبر بين السادات والسوڤييت » ، الذي تناولت فيه علاقة السادات بالسوڤييت قبل الحرب ، وأثبت أن موقفه في ذلك الحين كان امتداداً لموقف عبد الناصر المتشدد ، ولكن رفض الاتحاد السوفييتي تزويد مصر بالأسلحة الهجومية الضرورية لشن حرب أكتوبر ، دعا السادات إلى إنهاء خدمة المستشارين السوڤييت وتصفية الوجود السوڤييتي في مصر ، تمهيداً للحرب ! . كما نشرت مقالي الذي تصدَّيت فيه لكتاب « خريف الغضب » للكاتب الأستاذ محمد حسنين هيكل ، وأتبعته بمقال : « خريف الغضب وانتقام الأفنديات » الذي تصديت فيه للافتراء الكبير على السادات بأن سياسته خذلت السلاح في حرب أكتوبر ! وأثبت تاريخياً أن أداءه السياسي في حرب أكتوبر لم يكن يقل عن أدائه العسكري .

أما الفصل السادس فقد خصصته لمعركة الانتماء، أي معركة الانتماء بين الوطنية المصرية والقومية العربية وهي المعركة التي فجرتها مبادرة القدس ، حين انقسم المصريون إلى فريقين : غالبية تقف إلى جانب مصر في معركة تحرير سيناء ، وأقلية تقف إلى جانب جبهة الرفض العربية والدول العربية الأخرى في تخوين مصر وطلب تشديد العقوبة عليها ! . وأزعم أن صاحب هذا القلم كان يجمع بين الانتماءين ، مع إعطاء الأولوية للوطنية المصرية ، التي هي الأساس في الشعور القومي للفرد . ومن هنا ، وقفت على الدوام إلى جانب الوطنية المصرية ، كما دافعت ـ على الدوام أيضاً ـ عن القومية العربية ، وتصديت لكل دعوة مناهضة لها ، ولم أكف عن الاشتغال بالقضايا العربية في الوطن العربي الكبير ، والوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني ضد إسرائيل ، والحق العراقي ضد إيران .

لذلك ضمنت هذا الفصل المقالات السياسية التي تعرضت لأهم قضيتين في تاريخ العرب المعاصر ، وهما قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وقضية الحرب العراقية الإيرانية . فنشرت مقالي عن «السباق الذرى بين العرب وإسرائيل »، وثلاث مقالات معروفة نشرتها لي جريدة « العرب » التي تصدر بلندن في بداية حرب الخليج ، وكنت فيها أول عربي من خارج العراق يقف إلى جانب الصف العراقي !، في الوقت الذي كان كثير من الأقلام منخدعة في الثورة الإيرانية ، وتتصور أنها ثورة إسلامية .

وقد تضمن هذا الفصل مقالي الذي هاجمت فيه « جامعة الشعوب العربية والإسلامية » ، التي اخترعها السادات . كما تضمن المقالات التي تصديت فيها لمحاولات التشكيك في عروبة مصر .

كذلك تضمن هذا الفصل المقالات التي عالجت فيها أوضاع العالم العربي بعد كامب ديفيد. وقد تضمنت مقالي عن « مصر والعالم العربي إلى أين » ، الذي أوضحت فيه أن شمس الوحدة العربية قد غربت عن عالمنا العربي المعاصر بالفعل ، وأن ليل الانقسام سوف يطول إلى أمد لا يعلمه إلاَّ الله . كما ضمنته مقالي : « شواهد الدول العربية » ، الذي أوضحت فيه أن الدول العربية تعيش تحت وهم أنها دول تجمعها جامعة واحدة هي جامعة الدول العربية ، وتنسى أن هذه الجامعة قد ماتت ودفنت منذ زمن بعيد ، ولا بد من صيغة جديدة . كما نشرت مقالي : « الأمة العربية والحية ذات الألف رأس » ، الذي أعلنت فيه أن الخطر الذي تتعرض له الأمة العربية لم يعد محصوراً في الاستعمار والصهيونية فقط ، وإنما أصبح كالحية ذات الألف رأس ، فهو يأتي من جانب العرب ومن خارجها على السواء ، وأنه لا فرق بين عربي يقتل الفلسطينيين وإسرائيلي يقتل الفلسطينيين وأنه برز في الفترة الأخيرة ـ من العرب أنفسهم ـ أعداء لا يقلون عن الإسرائيليين ضراوة ووحشية ، ويتظاهرون بأنهم الأكثر حرصاً على مصالح الأمة العربية ، بينما هم يخربون مصالحها .

وقد كان من الطبيعي أن أخصص فصلاً سابعاً لمقالاتي التي تصديت فيها لنمو الاستغلال الرأسمالي وآثاره السلبية على حياة جماهيرنا الكادحة . فنشرت سلسلة المقالات التي نشرتها إلى صحيفة « الجمهورية » عن الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية ، وهي تقع في ١٤ مقالاً ، وقد رصدت فيها التغيير الاجتماعي الذي نشأ عن التطور الرأسمالي والضريبي في مصر ، وموقف رأس المال الخاص من معركة البناء والتصنيع ، وتأثير العقلية البيروقراطية في مصر في التشريع الضريبي ، وتأثير التهرب الضريبي في مضاعفة التراكم الرأسمالي .

وقد تضمن هذا الفصل دفاعي عن حرية الفكر في المقال الذي نشرته لي جريدة « الجمهورية » بعنوان حرية الفكر بين الإباحة والمصادرة في يوم ١٧ مارس ١٩٧٩ ، وكان ذلك بمناسبة قرار رقابة المطبوعات في ذلك الحين يمنع تداول الجزء الخامس من « قصة ثورة يوليو » للكاتب أحمد حمروش .

كذلك نشرت الصورة الأصلية لمقالي : « الموت للمستشار » ، الذي نشرته لي مجلة روز اليوسف في يوم ٨ مارس ١٩٨٢ ، بعد أن غير رئيس التحرير هذا العنوان إلى عنوان سطحي هو : « جرعة ديموقراطية في فيلم تليفزيوني »! وحذَفَ أجزاء كثيرة وهامة منه ، مما كان سبباً رئيسياً في انتقالي إلى الكتابة في مجلة « أكتوبر » . وسوف يرى القارىء الأجزاء المحذوفة من المقال بالبنط الأسود .

كذلك تضمن هذا الفصل الدراسة التي نشرتها لي مجلة روز اليوسف في عام ١٩٧٦ عن تلفيق القضايا السياسية ، والدراسة التي نشرتها لي في عام ١٩٧٧ عن « تزييف الانتخابات في مصر » وقد أردت فيها فضح هذا النوع من أنواع الفساد السياسي الذي يصاحب عادة النظم الدكتاتورية والأوتوقراطية ، وذلك كجزء من المعركة التي كانت دائرة وقتذاك بين الديموقراطية والدكتاتورية .

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن المقال الأخير كان من أسباب الإطاحة بالأستاذ الكبير عبد الرحمن الشرقاوي ، رئيس مجلس إدارة روز اليوسف ! . فكما ذكر لي الأستاذ لويس جريس فإنه عندما وقعت المواجهة بين الرئيس السادات والأستاذ الشرقاوي ، كان مما قاله السادات للشرقاوي مستنكراً : « نصف قرن من تزييف الانتخابات في مصر يا شرقاوي »! .

وعلى كل حال ، ولما كان علم التاريخ في رأيي ليس علماً محايداً ، وإنما المؤرخ موقف، ومن هذا الموقف تكتسب دراساته أهميتها إيجاباً أو سلباً - فقد كان من الطبيعي أن أسهم بالمقالات التاريخية في خدمة حياتنا السياسية ، سواء عن طريق تقديم الأحداث التاريخية والشخصيات الهامة ، أو عن طريق تصحيح الوقائع التاريخية التي تحاول بعض القوى السياسية تزييفها لخدمة أغراضها الخاصة .

لذلك فقد خصصت فصلاً بعنوان : « التاريخ في المعركة السياسية » ، ضمنته عدداً من هذه المقالات التاريخية ، التي تناولت عيد الجهاد الوطني ، وصلة الإخوان المسلمين بحريق القاهرة ، والطبيعة الفاشية لجماعة مصر الفتاة ، وموقف الاحتلال البريطاني بين المسلمين والأقباط ، وتقارير أجهزة الأمن المصرية عن تحركات خصوم الوفد بعد حادث ٤ فبراير .

كذلك تضمن هذا الفصل الأدوار التاريخية لبعض الشخصيات الهامة ، مثل جمال عبد الناصر والأفغاني ومصطفى كامل ، ورفاعة الطهطاوي - فضلاً عن بعض المؤرخين المصريين ، كما تضمن أيضاً بعض المقالات التي تناولت لجنة تاريخ ثورة يوليو ، وأوراق عباس حلمي الثاني ، وقانون حفظ الوثائق الرسمية ، ودار الوثائق القومية ، والخدمة الوثائقية في مصر وفي الخارج .

ومن الضرورة أن أوضح للقارىء أن المقالات التاريخية ، التي رويتها في هذا الفصل ، لم تكتب لغرض علمي بحت ، كما هو الشأن في المقالات

التاريخية العادية ، وإنما كتبت لتخدم عرضاً سياسياً ، هو خدمة قضايا الحرية والعدل والتقدم والوطنية . وليس معنى ذلك لوي عنق الحقائق فيها ، وإنما استخدام الحقائق التاريخية في خدمة هذه القضايا العادلة . ونظراً لأن كل مقال تاريخي قد تناول حدثاً مستقلاً ، فلذلك لم يكن ضرورة للالتزام بتقديم هذه المقالات وفق تسلسلها الزمني - كما جرى بالنسبة لمقالات الفصول الأخرى - كما أني - لهذا السبب - رأيت أن أصدر الكتاب بهذا الفصل ، فكان ترتيبه الأول .

وآمل أن أكون قد وفقت في تقديم هذه الصفحات من التاريخ المعاصر للقراء، وشحذت فيهم ذاكرة ربما تكون قد تأثرت بمضي السنين. أما المؤرخون فأرجو أن تقدم لهم هذه المقالات مادة خصبة لمزيد من الدراسات التاريخية في تاريخ مصر المعاصر . والله ولي التوفيق .

مصر الجديدة في أول أكتوبر ١٩٨٨

د . عبد العظيم رمضان

الفَصْل الأوَّل

التاريخ في المعركة السياسية

١٣ نوفمبر وأكبر ثورة في تاريخنا (*)

يعتبر يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من المنعطفات التاريخية الحاسمة في تاريخ مصر ، ونقطة البداية الحقيقية في ثورة ١٩١٩ ، وقد اعتبر بحق عيداً للجهاد الوطني مدة ثلث قرن ، ترفع فيه أعلام الوطنية ، ويسترجع فيه المصريون ذكريات وأمجاد كفاحهم ونضالهم في سبيل الحرية ، ويسترحمون على شهدائهم ، ويستلهمون العزم على المزيد من الكفاح والتضحيات والأمجاد .

حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو لتلغي هذا العيد من قائمة أعيادنا الوطنية بجرة قلم ! ـ هكذا بكل بساطة ـ وبدون حيثيات ! وذلك في إطار سياسة طمس تاريخ الوفد وكفاحه في الحركة الوطنية ، وإهالة تراب النسيان على أسماء زعمائه ! . .

ومن عبر التاريخ ودروسه البليغة ، أن الذين أهالوا تراب النسيان على الوفد وزعمائه ، يهال عليهم الآن تراب النسيان ! . بل إن إنجازات عبد الناصر وزعامته ذاتها تتعرض لحملة تشكيك ! ، كما تعرضت من قبل زعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس ! ولكن إنجازات عبد الناصر وزعامته سوف تبقى على مدى التاريخ ، كما بقيت إنجازات وزعامة كل من سعد زغلول ومصطفى النحاس . وسوف تتسع صفحات تاريخ مصر الخالدة دائماً لزعامة سعد زغلول

(*) الجمهورية في ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ .

ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات ، وكل الشرفاء الذين خدموا ويخدمون وسيخدمون هذا الوطن المفدى من حب وتفان واعتزاز . وسوف يبقى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ عيداً للجهاد الوطني ، سواء اعترفت به ثورة ٢٣ يوليو أم جحدته ! .

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى ، ومصر حبلى بثورة عارمة : فالاحتلال البريطاني ، الذي أعلن عند وقوعه في عام ١٨٨٢ أنه احتلال مؤقت وليس دائماً ، قد تثبتت أقدامه بالوفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، ثم بإعلان الحماية على مصر في ظروف الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ م والحركة الوطنية التي انتعشت على يد مصطفى كامل ومحمد فريد ، قد لقيت أشد ألوان الكبت والاضطهاد قبيل الحرب ، والفلاحون ، أو أصحاب الجلاليب الزرقاء ـ كما كان يسميهم الاحتلال ، الذي ادعى أنه نصيرهم ـ قد أفاقوا من خديعته عام ١٩٠٦ على منصات المشانق يقيمها لهم في دنشواي .

والأعيان الذين وقفوا في وجه الاحتلال غير مرة في « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » قبل الحرب ، قد عانوا أشد المعاناة أثناء الحرب من السياسة البريطانية ، التي حددت مساحة زراعة القطن وحددت أسعاره واحتكرت تصديره ، الأمر الذي حرمهم من الاستفادة من ظروف الحرب وتعويض خسائرهم وتحقيق الأرباح المفروضة ! . والرأسماليون الوطنيون الذين أتاح لهم انقطاع واردات السلع المصنوعة أثناء الحرب الفرصة لإنشاء بعض الصناعات الخفيفة ، يتوقون للتخلص من الاحتلال لإزالة أكبر عائق يقف في وجه الصناعة المصرية . والطبقة الوسطى المصرية قد ضربها التضخم وارتفاع الأسعار أثناء الحرب . والطلبة المصريون والموظفون والمثقفون يشهدون بعيون جزعة جحافل طالبي الوظائف الإنجليز يزحفون على مصر في أعقاب الحرب ، ليحتلوا الوظائف في الحكومة ، ويطردوا منها أهلها من المصريين ، والطبقة العاملة قد زاد عددها بعد عودة كثير من العمال

الأجانب إلى أوطانهم بسبب الحرب ، وفي الوقت نفسه زاد فقرهـا وتضاعفت أعباؤها وآلامها ، وأخمدت حركتها النقابية التي لم تكن تحظى بأي اعتراف ! .

وبينما مصر في حالة مخاض ثوري ، كان العالم من حولها يمر بتغييرين خطيرين ، أولهما : قيام الثـورة الاشتراكيـة في روسيا عـام ١٩١٧ ، وانقسام العالم بذلك إلى عالمين : أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي . ثانياً : إطلاق الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية شعاراتـه ، التي كانت تمثـل هي أيضـاً ثورة داخـل العالم الـرأسمالي ، عن « سلم بـلا نصـر » و « عصبـة الأمم » و « حق تقرير المصير » .

في هذين الإطارين التاريخيين الداخلي والخارجي ، نبتت حركة الوفـد المصري ونبتت البذرة الأولى ليوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

ذلك أن مجموعة من الوطنيـين الشـرفاء ، على رأسهم سعـد زغلول ، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، والأمير عمـر طوسـون ، وأحمد لـطفي السيد ، وعبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود ، وعلي شعراوي ، وعبد اللطيف المكباتـي ، ومحمد علي علوبـة وغيـرهم ، ومعـظمهم من أعضـاء الجمعيـة التشريعية . قد شعروا بأن واجبهم الوطني يقتضيهم انتهاز فرصة المناخ الدولي للمـطالبـة بحق مصـر في الحـريـة والاستقـلال مهمـا تحملوا في ذلـك من تضحيات .

وكـان الإيمان بمصـر ملهماً لهؤلاء الـوطنيـين وباعثاً لهم على التحرك بـالعمل ، وهنـا برزت فكـرة تأليف وفـد للمطالبـة باستقـلال مصر في مؤتمـر الصلح .

ويأخذ سعد زغلول في يده القيادة ، ويجري الاتصـال بزمـلائه لتـأليف الوفد . ويرى الابتعاد عن الأمير عمر طوسون ، لكي تكـون الحركـة « حركـة استقلال لا خلافة » ـ نظراً لميول الأمير طوسون العثمانية ـ ولكي تكون الحركة أيضاً « حركة شعبية لا إمارة » .

ونظراً لأن تأليف الوفد وحده لا يحقق الاستقلال ، بل لا بد من سفره إلى أوروبا لحضور مؤتمر الصلح ، ولما كان الإذن بالسفر في يد السلطات البريطانية ، وهي تملك المنع ، فلذلك يستقر الرأي على اختصار الطريق ومطالبة بريطانيا ذاتها بالاعتراف باستقلال مصر كخطوة أولى .

وفي يوم ١١ نوفمبر قابل سعد زغلول ياور المندوب السامي في كلوب محمد علي ، وطلب منه تحديد موعد لمقابلة المندوب السامي ومعه كل من علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك . وتحدد يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ . . وفي المقابلة التاريخية يدور صراع مكتوم بين الوطنيين الثلاثة وبين ممثل الدولة التي لا تغيب عن أملاكها الشمس ! . وهو صراع تتبدى لنا فيه بطولة الثلاثة إذا عرفنا أن الشعب في هذا اللقاء كان غائباً عن الميدان .

ويدور الصراع المكتوم في الحوار التالي :

يطالب سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات ، على أساس أن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبقَ إلاَّ إزالة آثاره . ويقول : إن المصريين قلقون على مستقبلهم . ويرد السير ريجنالدونجت محذراً سعداً وزميليه من التعجل ، ويطالبهم بالتبصر في سلوكهم ، ويتهم المصريين بعدم النظر إلى العواقب البعيدة وعدم وجود رأي عام لهم بعيد النظر . ويرد سعد مفنداً : لقد انتخبت في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام ، مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابي ! ويتساءل المندوب السامي : إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ ويرد سعد : نعم ، ونحن له أهل . . وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ ويقول عبد العزيز فهمي : إن شروط الاستقلال متوفرة لنا : تاريخ قديم باهر وسوابق في الاستقلال التام ، ومصر قائمة بذاتها ، وسكانها ذوو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية ! ويعترض المندوب السامي بأن مركز مصر الحربي والجغرافي يجعلها

عرضة للاستيلاء عليها من أية دولة غير إنجلترا . ويزيل سعد زغلول خوف المندوب السامي فيعرض إقامة محالفة بين مصر وإنجلترا للدفاع عن مصر . ويرد المندوب السامي بأنه لا يعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وأنه سيخابرها !.

ثم تتوالى الأحداث ، إذ يُعرِّب المندوب السامي بعد المقابلة لرشدي باشا ، رئيس الحكومة ، عن دهشته أن ثلاثة يتحدثون باسم أمة بأسرها ، ويرد سعد زغلول على ذلك بتشكيل الوفد المصري ، ويطبع توكيلات تجوب القطر ليوقع عليها أفراد الشعب ، يفوضون الوفد عنهم في المطالبة باستقلال مصر . وتتحدى بريطانيا الوفد بمنع سفره خارج القطر . . ويرد الوفد بحملة هائلة من برقيات الاحتجاج إلى جميع زعماء العالم وبرلماناته . ويتخاذل السلطان فؤاد عن تأييد الوفد ، فيلقي سعد زغلول القفاز في وجهه ويوبخه توبيخاً شديداً ! وتشعر السلطات البريطانية أن الوفد قد فرد قلاعه للريح ، وتطلب إلى حكومتها نفي سعد زغلول إلى مالطة !. وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، تستدعي زغلول وأعضاء الوفد وتنذرهم . ولكن سعد زغلول يرد على الإنذار في كتاب إلى رئيس الوزارة البريطانية يقول فيه إنه « قد أخذ على عاتقه واجباً وطنياً لن يتأخر عن أدائه مهما كلَّفه الأمر ، وأنه يطلب الاستقلال التام ، ويرى الحماية غير مشروعة » .

وفي يوم ٨ مارس ١٩١٩ ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وحمد الباسل وإسماعيل صدقي ومحمد محمود لنفيهم إلى مالطة . وفي اليوم التالي انفجرت مصر بأكبر ثورة في تاريخها إلى ذلك الحين !.

الإخوان المسلمون لم يحرقوا القاهرة(*)

أثار صديقي الأستاذ ابراهيم طلعت منذ أيام قلائل مسألة حريق القاهرة في مذكراته التي ينشرها بمجلة « روز اليوسف » الغراء . وقد نقل عن الرئيس السابق عبد الناصر قوله إن الإخوان المسلمين « هم الذين حرقوا القاهرة » .

وهذا الاتهام للإخوان المسلمين بحريق القاهرة من جانب عبد الناصر ، يعتبر الاتهام الثاني في حدود علمي . فقد صدر الاتهام الأول عن أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، في الجزء الثالث من مذكراته التي صاغها في شكل ثلاث قصص ، آخرها التي صدرت في عام ١٩٦٨ تحت عنوان ، « واحترقت القاهرة » . فقد ورد بها اشتراك الإخوان المسلمين في ارتكاب الحريق في الفقرة الآتية :

ـ يا حاج سالم ، يا أسطى طنطاوي .

ـ الدنيا مقلوبة يا طنطاوي .

ـ ونحن ماذا ننتظر . الشعب هائج غاضب ، والبوليس لا يحرك ساكناً ولا يتداخل ولا يقبض على أحد .

ـ هذا صحيح .

ـ هذه فرصتنا في أن ننزل حكم الله في الأمر بالمعروف والنهي عن

(*) الجمهورية في ١٨ يناير ١٩٧٧ .

المنكر . يجب أن نقود الجماهير لحرق الحانات في منطقتنا .

ـ فكرة عظيمة . ولكن العملية يجب أن تكون عامة شاملة ، ولا تقتصر على حينا فقط حتى لا ننكشف !

ـ اطمئن . لقد سبقنا الإخوان في الأحياء الأخرى .

ـ إذن ماذا ننتظر ؟ هيا بنا ، هيا بنا .

ـ الله أكبر ولله الحمد ! (ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠) .

* * *

وفيما عدا هذا المصدر ، فإن كل من تناول حريق القاهرة بالبحث والدرس ، لم يتعرض للإخوان المسلمين في هذه الناحية . ففيما يتصل بالمؤرخ عبد الرحمن الرافعي ، فهو لم يكتف فقط بعدم التعرض للإخوان المسلمين ، بل إنه برّأ الإنجليز والقصر أيضاً من تهمة التدبير ! وقد أسفرت نتيجة دراساته عن أن حريق القاهرة هو عمل غوغائي .أو على حد قوله : « تبين لي مع شديد الأسف أن حريق القاهرة كان عملاً محلياً قامت به العناصر الرديئة من الشعب » فهو « عمل محلي محض ، وأهلي صرف . وقد عثر على كثير من المنهوبات في منازل العناصر الرديئة من الشعب . وهذا ينفي أن الحريق أو النهب كان بتدبير من الإنجليز أو القصر » .

أما الدكتور محمد أنيس ، فإن نتيجة أبحاثه في دراسته عن « حريق القاهرة »، قد أدت به إلى توجيه الاتهام إلى المخابرات الإنجليزية . وقد أبعد تهمة التخطيط من جماعة حزب مصر الفتاة ، حزب مصر الاشتراكي كما كان يسمى في ذلك الحين . وإن ذكر أن أعضاء الحزب قد اشتركوا في الحرائق وكانوا يقودون الناس في الشوارع ، ولكنهم لم يكونوا يدركون الأبعاد الحقيقية للمؤامرة ، وأنهم كانوا عناصر تم استغلالها بدرجة أو بأخرى في الموقف . وأما السراي فقد رأى الدكتور محمد أنيس أنها كانت مستغلة (بفتح الغين) لكي تلعب دوراً معيناً في الموقف ، وتظلّ المسؤولة الحقيقية والعقل المفكر

لسلسلة الأحداث التي توجت بحريق القاهرة هي المخابرات البريطانية في مصر أولاً وقبل كل شيء ، وما عدا ذلك من أطراف فهي عوامل مساعدة بما في ذلك « القلم السياسي في وزارة الداخلية المصرية » .

* * *

وقد أورد الكاتب السياسي سعد زهران في بحثه عن « حركة التاريخ المصري من إلغاء المعاهدة إلى حريق القاهرة » . المنشور عام ١٩٦٥ ، أنه وإن كانت الحقائق المكتشفة حتى الآن لا تقدم دليلاً مباشراً يمسك بيد المجرم الأول ـ يد الاستعمار ـ متلبساً ، فإن هناك حقيقة عرفها بعض الفدائيين الذين عملوا حينذاك في منطقة القنال وكشفوا أطرافاً من أسرارها . ففي منطقة القنال كان هناك في « كسفريت » معسكر خاص تحيطه إجراءات معينة تعزله عن العالم الخارجي عزلة تامة ، وكان تابعاً لقسم خاص من المخابرات البريطانية . . وقد جمعت المخابرات في هذا المعسكر خليطاً غريباً من عتاة القتلة والمغامرين والمجرمين المحترفين ، أشد غرابة وابشع تكويناً من الفرقة الأجنبية ذات السمعة السيئة ، وكان يجري في هذا المعسكر المعزول تدريب هذا العدد القليل من القتلة المختارين ، تدريباً عنيفاً متصلاً بدنياً وفنياً ، على كافة أعمال العنف والنسف والتخريب والتجسس . . هذه الذخيرة الخطرة كانت سلاح الاستعمار في كل جرائم الاستفزاز في المنطقة .

وهناك إشارة إلى دور لجماعة « إخوان الحرية » التي أنشأها الإنجليز في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية ضد النازية ، ثم تحولت بعد هزيمة النازية ضد الشيوعية ـ لقد أورد جان وسيمون لاكوتين أن قائد هذه المنطقة « روبرت فاي » قد اختفى فجأة من القاهرة في ليلة الحريق ذاتها ، وكانت المنظمة قد تعرضت للحل قبل أيام ، وأن بعض أعضاء المنظمة قد شوهدوا يوم الحريق يرتكبون العديد من الجرائم ، ويوجهون الجماهير إلى ممتلكات اليهود بالذات

لكي تلتصق تهمة العنصرية والعداء للأجانب بالحركة الوطنية المعادية للإنجليز أمام الأجانب .

* * *

هذه هي أهم الإشارات التي أوردتها الأبحاث والدراسات . ويلاحظ أننا لم نتعرض للاتهام الذي أورده الكاتب البريطاني « توم ليتل » في كتابه « مصر » الصادر سنة ١٩٥٨ للإخوان المسلمين بحرق القاهرة ، لأنه يعتمد على قرينة عقلية لا مادية ، وحتى قرينته العقلية هذه غير مقنعة ، فهو يستند إلى أن « طابع الأضطرابات » يُظهر أن الإخوان المسلمين قد تصدروا الصفوف ، لأن أبلغ الضرر قد لحق بدور السينما والملاهي والبارات والمطاعم ، وهي الأماكن التي كان الباشوات الفجرة والكفار الأجانب يجتمعون فيها ! . .

على أن الثابت أن أعمال الحريق لم تتعرض فقط لهذه الأماكن التي أشار إليها « توم ليتل » ، بل كانت أشمل من ذلك بكثير ، وبالتالي فإن قرينة « توم ليتل » تبدو واهية .

على كل حال ، من الثابت أن أعمال الحريق الرئيسية الواسعة الانتشار ، وهي التي بدأت بحريق سينما ريفولي واستمرت من الساعة الواحدة تقريباً إلى الساعة الخامسة . أي أربع ساعات ؟ قد تمت على يد متآمرين ، وليس بيد جماهير غاضبة ، ففي أثناء هذه الساعات القلائل اشتعلت النيران في حوالي ثلاثمائة من المنشآت والمحال العامة وكلها تقريباً في قلب العاصمة . وقد تمت على أيدي فرق منظمة من محترفي الحرق والتخريب ، انقضت على قلب العاصمة في سيارات الجيب ، وكانت تقوم بمهمتها بشكل مدروس وخرائط مرسومة وأعصاب باردة ، ودون رفع أي شعار أو إشارة ، وتحمل أحدث وسائل الحرق والتدمير . وبعد هذه المرحلة ومن الساعة السادسة بدأت مرحلة الحرائق الكبرى والتحطيم ، والنهب والسلب التلقائيين .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الإخوان المسلمين يكونون بعيدين تماماً عن

مسؤولية حرق القاهرة ، تدبيراً أو تخطيطاً أو تنفيذاً . فلم تثبت رؤية عناصرهم وقياداتهم في عمليات الحريق ، ولم تكن عناصرهم وقياداتهم مجهولة للجماهير والسلطات ، بل معروفة في ذلك الحين . ولم تكن لهم مصلحة في حريق القاهرة ، لاتجاه نضالهم في ذلك الحين ضد الإنجليز والقصر ـ أي ضد المتهمين الرئيسيين في الحريق ـ وبالتالي فلا يمكن أن يكونوا قد اشتركوا كأداة للإنجليز أو القصر . وقد اعترف الأستاذ ابراهيم طلعت نفسه بعدم وجود صلة بينهم وبين الحريق ، وكان محامي أحمد حسين في قضية حريق القاهرة . فعندما اتهم عبد الناصر الإخوان بحرق القاهرة أمامه ، رد قائلاً : « مش ممكن ، أنا قرأت القضية وما شفتش فيها حاجة من دي » وشهادة الأستاذ ابراهيم طلعت في هذا الشأن لها أهمية كبيرة .

وإذا كان للإخوان المسلمين دور في حريق القاهرة فهو دور إنقاذ حركة الضباط الأحرار من السقوط في لهيب الحريق ! . فمن الثابت أن عبد الناصر قد اتصل بحسن العشماوي وصالح أبو رقيق أثناء الحريق ، وأبلغهما أنه سوف يجري تفتيش مكاتب الضباط الأحرار في المعسكرات حيث توجد أسلحة مخبأة ، وطلب إليهما نقل هذه الأسلحة . وقد إستجابا لهذا الطلب وأرسلا العربات لنقل هذه الأسلحة من الثكنات وسارت بها في شوارع القاهرة المحترقة !

* * *

وعلى كل حال ، فإن في كلام عبد الناصر للأستاذ ابراهيم طلعت ما ينقضه من الأساس . فقد قال له : « لو أن أحمد حسين هو الذي حرق القاهرة ، كنا أحنا شنقناه ! » . وإذا كانت هذه عقوبة ارتكاب حريق القاهرة في رأي عبد الناصر، وإذا كان يعرف أن الإخوان المسلمين هم الذين ارتكبوا حريق القاهرة ، فما الذي منعه من شنقهم لهذا السبب بعد صدامهم به عام ١٩٥٤ ! .

من الثابت في هذا الشأن أن تهمة حرق القاهرة لم توجه إلى الإخوان

المسلمين في أية محاكمة من المحاكمات التي تعرضوا لها على يد ثورة ٢٣ يوليو . ولعل هذا الدليل أدمغ الأدلة على براءة الإخوان المسلمين من تهمة تدبير حريق القاهرة .

* * *

حركة مصر الفتاة كانت معادية للخط الجماهيري(*)

استلفت نظري في العرض الذي قدمه جلال السيد في الجمهورية يوم ٣١ يوليو ١٩٧٥ لرسالة الماجستير التي قدمها الباحث علي شلبي عن « مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري من ١٩٣٣ - ١٩٤١ » ما أورده في مقدمة عرضه ، نقلاً عن الباحث ، من نص يحدد فيه أسباب اختياره لهذا الموضوع ، ويذكر في أول هذه الأسباب « ما أورده عبد العظيم رمضان واعتبر فيه مصر الفتاة حركة معادية للخط الوطني »!.

ومع أني لم أقرأ بعد رسالة علي شلبي لأتحقق من صحة ما نسبه إلَيَّ ، إلا أن مجرد نشر هذا الكلام ، بما يحمل من إدانة لحركة مصر الفتاة ، يستحق الرد سواء أورده الباحث أم لا .

وفي رأيي أنه إذا كان الباحث قد نسب إلَيَّ هذا الكلام فإنه يكون قد تجاوز الحقيقة . فلم يكن لي أن أدين حركة مصر الفتاة بمعاداتها للخط الوطني ، وإلا كيف اعتبرتها جزءاً من الحركة الوطنية ، وأفردت لها فصلاً يقع في ٦٠ صفحة في كتابي « تطور الحركة الوطنية في مصر » (الجزء الأول من المجلد الثاني ؟). بل لعلّي أول من أنصف حركة مصر الفتاة وبرأها من تهمة « العمالة » التي وجهها إليها الزعيم الراحل مصطفى النحاس من فوق منبر مجلس النواب بأنها « تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد » - يقصد

(*) الجمهورية في ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ .

بذلك العمالة لإيطاليا ـ. على الرغم من أن أحمد حسين نفسه تنازل ـ في حينها ـ عن الفرص التي تهيأت له لإثبات براءته من تهمة العمالة لدولة أجنبية عن طريق حكم قضائي ، بتنازله عن الدعوى المدنية المرفوعة منه ضد النحاس باشا !.

وقد استندتُ في حكمي إلى أن تاريخ مصر الفتاة منذ نشأتها ، لم يكن فيها ما يشير بحال من الأحوال إلى وجود « علاقة خاصة » بينها وبين إيطاليا ، بل كان فيه ما يدل على النقيض ، وهو الجفاء والخصومة . وأما اتهام النحاس باشا لمصر الفتاة بالعمالة ، فقد وصفته بأنه « يستند إلى تقارير وضعت في عهد الحكومة الوفدية ، أي في عهد حكومة تخاصم جمعية مصر الفتاة . وهذا وحده يلقي الشبهات حول قيمة هذه التقارير وواضعها ، ويلقي الشبهات ـ بالتالي ـ على البيان السياسي الذي بني عليها ، لأن ما بني على ضلال فهو ضلال ».

على هذا النحو تكون نتيجة أبحاثي قد وضعت حركة مصر الفتاة في موضعها الصحيح كحركة وطنية لا شبهة فيها . ولكن هذه الأبحاث ذاتها قد أدت إلى نتائج أخرى :

أولاً ـ أنها حركة اتخذت خطاً معادياً للخط الجماهيري وليس الوطني الذي تسير فيه الحركة الوطنية ، والذي كان يمثله حزب الوفد في ذلك الحين . فقد نشأت في ركاب حزب الأحرار الدستوريين ، الذي كان من أحزاب الأقلية في مصر وكان أحمد حسين يطالب محمد محمود باشا وقتذاك بأن يقبل زعامة مصر ، وأن يكون لها كموسوليني في إيطاليا !

ثانياً ـ أنها قامت كجزء من الصراع التقليدي بين الأتوقراطية والديموقراطية ، منفذة جانب الحكم الفردي ! وكانت تعتمد في تمويلها على المعسكر الأوتوقراطي المؤيد للملك وحكم القصر . وقد اعترف أحمد حسين بذلك في صراحة ، فذكر أن الحركة « كانت دائماً وأبداً في حاجة إلى المال . وكانت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة بإعانتنا

لمصلحة الوطن والأمة . وطرقنا عدة أبواب وكان من بين هـذه الأبواب علويـة باشا ، ومحمد محمود باشا ، وبهي الدين بركات باشا ، وكان على رأس هؤلاء حماسة ورغبة في تأييد مصر الفتاة علي ماهر » .

كذلك أعترف أحمد حسين بأن القضاء على الوفد كان هدفاً أساسياً من أهداف حركتـه ككل: « في هـذه الأثناء تلخصت العقبـة ، التي تعترض سيـر الإيمان الجديد ، في الوفد وحزب الوفد ». وكان القضاء على الوفد في ذلك الحين هدف جميع القوى المعادية للديموقراطية وعلى رأسها القصر .

ثالثاً : استقاء الحركة مبادئها من منابع فاشيـة ونازيـة ، وأكثر من ذلـك تطبيق الأساليب الفاشية والنازية إزاء الخصوم !. فإلى جانب هجومها الضارب على الدستور والحياة البرلمانية والأحزاب ودعوتها إلى حكم القصر ، فقد كان أحمد حسين يطالب بتـأسيس امبراطـورية عـظيمة تتـألف من مصر والسـودان وتطالب الدول العربية وتتزعم الإسلام وتصبح مصر فوق الجميع !، في الوقت الذي كانت مصر والسودان والدول العربية والدول الإسلامية مـا زالت ترسف في أغلال الاستعمار !. وكان منظر النضال الثوري يقضي بالبدء بتحرير هـذه الدول أولاً قبل التطلع إلى قيام الامبراطورية المصرية الموهومة !، لـولا تأثـر أحمد حسين بالفكر الفاشي والنازي المرتبط بإحياء الامبراطورية الرومـانية في إيطاليا ، والجرمانية في ألمانيا ، وشعار ألمانيا فوق الجميع !.

واعترافات أحمد حسين في هذا الصدد لا حصر لها ، وهي حاسمة في الرد على من يشكك في الصيغـة الثانيـة لحركتـه ، وأذكر منهـا هذه النمـاذج القليلة :

ففي خطابه يوم ٤ مارس ١٩٣٦ أعلن ـ بصراحة ـ أن الفكرة التي أوحت إلى موسوليني بأن يبتكر القميص الأسود في إيطاليا ، والتي أوحت إلى هتلر أن يبتكر القميص البني في ألمانيا، «هي التي أوحت إلينا أن نفعل مثلما فعلوا». (انظر: إيماني ص ٣١٤ الـطبعـة الأولى). كمـا صـرح لجـريـدة « لافـورو

فاشيست » الإيطالية في يوليو ١٩٣٨ بأن حزبه يسير « على مبادىء العصر الجديد » . وأن مبادئه « تتشابه مع مبادىء روما وبرلين !» (انظر مصر الفتاة أول أغسطس ١٩٣٨) .

بل لقد ذهب إلى الزعم بوجود تشابه بين مبادىء الفاشية ومبادىء الإسلام ! ، فأكد في حديث له إلى جريدة ، « جرنالي دي جنوا » أن « الفاشية فيها الكثير من الإسلام »! .

وفي رحلته إلى أوروبا في صيف عام ١٩٣٨ أعلن من لندن « أنا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا في هذا الطريق الذي سلكه من قبل هتلر وموسوليني ! (انظر مصر الفتاة يوم ٤ يوليو ١٩٣٨) . وفي نفس الوقت كانت جريدة « مصر الفتاة » تروج للمبادىء الفاشية والنازية ، ومن بين ما نشرت بحثاً بقلم موسوليني بعنوان : « مذهب الفاشية »، وبحثاً آخر بعنوان ، « فلسفة النازية ، نظرية القادة ومبدأ التصاعد » .

وهذه الحقائق ـ التي أوردها هنا باختصار شديد ـ إذا كانت تجعل من حركة مصر الفتاة حركة معادية للخط الجماهيري للحركة الوطنية الذي يدين بالمبادىء الديموقراطية ، فإنها لا تمليها صفتها كتيار وطني خالص ، تأثر بمظاهر القوة والفتوة في أكثر المذاهب الاستعمارية غلواً وتطرفاً ، وهي الفاشية والنازية ، وأراد تسخيرها في خدمة قضية الاستقلال ، ولكنه نسي الفروض الهائلة بين الحركات القومية في الدول الاستعمارية وبينها في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة ، ولم يبين موقفه على أساس سليم من الفهم الواعي للصراع الداخلي الدائر بين القوى المتربصة بالحرية والقوى المدافعة عن الحرية ، فساهم ، بوعي أو بغير وعي ، في تسديد أقوى الطعنات التي أصابت قلب الديموقراطية في مصر ! .

تقرير هاملتون(*)

المسلمون والأقباط والاحتلال البريطاني

« والفرق الوحيد بين القبطي والمسلم ، هو أن الأول مصري يتعبد في كنيسة مسيحية ، بينما الثاني مصري يتعبد في مسجد محمدي »

(لوردكرومر : مصر الحديثة ص ٦١٩)

بعد مراس وتعامل طويل مع الشعب المصري دام أربعة وعشرين عاماً ، كانت النتيجة التي توصل إليها عميد الاحتلال البريطاني في مصر ، اللورد كرومر ، في مسألة التمييز بين المسلم والقبطي ، هي تلك التي ضمنها كتابه المشهور : « مصر الحديثة »، والتي صدرنا بها هذا المقال .

وهذه النتيجة لا تبعد كثيراً عما توصل إليه الإنجليز في بداية عهد الاحتلال . وقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد في مساعدتهم في إدارة شئون مصر على المصريين من المسلمين ، بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الحين ، وأما المصريون من الأقباط فقد رأى الإنجليز أنهم لا يفضلون المسلمين إلا في القليل ! ، ولذلك فقد انصرفوا عن هذين العنصرين القوميين ، وأخذوا يولون الوظائف الرئيسية لغيرهم من العناصر الأخرى .

وطوال عهد الاحتلال البريطاني ، لم تقصر السلطات البريطانية كراهيتها للعنصر القومي على فريق دون فريق ، وعلى وجه التحديد ، فلم يكن الأقباط دائماً أقرب إلى قلب هذه السلطات من المسامين - على عكس ما يتوهم

(*) الأهرام في ٤ ديسمبر ١٩٧٢ .

الكثيرون ـ وعلى سبيل المثال ، فقد كان « جورست » ، الذي خلف كرومر « يكره الأقباط عموماً » ـ على نحو ما ورد في مذكرات سعد زغلول . وكان رصاص الإنجليز في ثورة ١٩١٩ لا يفرق بين مسلم وقبطي .

ولم يكن سعد زغلول أول من أشرك الأقباط في الحركة الوطنية ، إذ سبقه إلى ذلك مصطفى كامل ، الذي أصطفى إليه من قبل ويصا واصف ومرقص حنا باشا . كما كان في مقالاته وخطبه يدعو إلى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطني . وإنما فضل سعد زغلول أنه قاد الكفاح الوطني على قاعدة الفكرة القومية الخالصة المبرأة من التشيع لدولة الخلافة ، والتي تستند إلى الوعي القومي لا الوعي الديني . لذلك فقد سارع لتمثيل الأقباط في الوفد عند تأليفه ، وفي ذلك يقول في مذكراته : « كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افتكرنا فيه . وكان من أهم الأسباب التي دعت لوضع صيغة الحق في انتخاب من نشاء هو اختياره . وجورجي خياط بك افتكرنا فيه بعد سينوت حنا ، فدعوناه ، فحضر ، وقبل أن يقبل استفهم مني عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا ، لا فرق بين أحد منا إلا في الكفاءة الشخصية . فسر بذلك » .

وقد بلغ حماس الأقباط وإخلاصهم في النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني منتهاه . وتجاوزت مظاهره أحداث ثورة ١٩١٩ القومية المعروفة ، إلى العمل السياسي الوطني الذي استمر بعدها . فمن الملاحظات المثيرة حقاً ، أن عدد الذين وقفوا إلى جانب سعد زغلول بعد خروج المنشقين من أنصار عدلي باشا ، كانوا على النحو الآتي : واحد من المسلمين ، هو مصطفى النحاس ، وثلاثة من الأقباط ، هم : سينوت حنا ، وواصف غالي ، وويصا غالي . وحول هذه العناصر التي تمثل « الوحدة المقدسة » كان يلتف سواد الأمة الأعظم في مناهضة الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس في ذلك الحين .

وقد ظلت القيادات السياسية الوطنية الواعية بعد ذلك تحمي هذه « الوحدة المقدسة » بكل قواها ضد كل المحاولات غير المسؤولة من الداخل لتغيير شكل الدولة العلمانية ، أو من الخارج تطبيقاً لمبدأ « فرق تسد » . فعندما أخذ الملك فؤاد يرنو إلى الخلافة الإسلامية يريد بها توطيد سلطته الزمنية الأوتوقراطية في الداخل على حساب الحكم الدستوري ، وكان ينازعه فيها الحسين ملك الحجاز وفيصل ملك العراق ، هاجم سعد زغلول هذا الاتجاه ووصفه بأنه « جرى وراء الأغراض الخيالية »! ، وأشار إلى أن الخليفة هو خلف الرسول ووكيله الأسمى في الأرض ، وفي يده يجب أن تجتمع السلطتان الزمنية والروحية ، ولذلك كان الإسلام منذ قرون مفتقراً إلى خليفة حقيقي . وقال إن « محاولة إقامة الخلافة من جديد لمحفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها »، « وليس سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض » .

ثم جاء فاروق بعد فؤاد ليتبنى أيضاً مشروع إحياء الخلافة الإسلامية لنفس الأسباب ، وأخذ يتحرك أنصاره والصحف الموالية له . وكان الاتجاه أن تشتمل حفلات تولية العرش على « حفلة دينية » ، يقلد فيها شيخ الأزهر فاروق سيف جده محمد علي ، ويقسم له الأمراء يمين الولاء والإخلاص ، أو تقام « حفلة دينية » بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان ، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج ، على أعتبار أنه الإمام الذي ينوب عنه الأئمة ، وتصدر باسمه أحكام الشريعة ! .

ووقف مصطفى النحاس في وجه هذه البدعة التي ابتكرها ذهن الأمير محمد علي المتعصب ، ورأى فيها « إقحاماً للدين فيما ليس من شئونه ، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية »، وعبر عن رأيه في هذا التيار أمام النواب قائلاً : « الإسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده . فلا معنى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من أن دين الدولة هو الإسلام ، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية ، بل إن هذه المكانة نفسها تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل

الدين . وليس أحرص مني ولا من الحكومة التي أتشرف برئاستها على إحترام الإسلام وتنزيه الإسلام ».

ونلمس صدى غضب النحاس لتحركات الرجعية الأوتوقراطية المغرضة في الحقل الديني ، وعلى رأسها الملك فاروق والأمير محمد علي ، في المراسلات السرية بين السفير البريطاني السير مايلز لامبسون ووزير الخارجية البريطانية في ذلك الحين المستر أنتوني إيدن ، ففي رسالة الأول إلى الأخير يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧ كتب يقول إن النحاس باشا قال له أن الملك « يزاول أشد الألعاب خطورة في الحقل الديني ، وأنه يعمل كما لو كان أحد أئمة الدين ، وقد ظهر أن الإمام الذي يقوم بالصلاة في مسجد الرفاعي (ولم يكن هذا المسجد تحت رقابة وزير الأوقاف) يصدر أسبوعياً تصريحات مشددة ضد الأقباط ، وفي هذا أيضاً كانت تعمل يد الأمير محمد علي !. واستطرد لامبسون قائلاً إن النحاس قد أضاف بأنه « قد اعتزم أن يقاوم أي ميل نحو الاضطهاد الديني ، فإن قانون البلاد قانون عصري ».. الخ .

وفي الوقت الذي كانت تلعب فيه الرجعية بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ بأمل تغيير شكل الدولة القومية العلمانية ، وإحياء فكرة الخلافة الإسلامية لتثبيت حكم الأوتوقراطية ، كان السفير البريطاني يكلف أحد أعضاء السفارة البريطانية بعمل دراسة شاملة لوضع الأقباط في مصر بعد معاهدة ١٩٣٦ ، لبحث إمكانيات الاستفادة من أي انشقاق بين عنصري الأمة في الظروف الجديدة ، التي كانت تمنع التدخل في شؤون مصر الداخلية بعد المعاهدة . وقد بعث السير مايلز لامبسون بهذه الدراسة في تقرير هام يوم ٥ يوليو ١٩٣٧ صدره بملاحظاته[1] . ونظراً لأهمية هذا التقرير ، ولما يتضمنه من كثير من

---

(١) اختصر تحرير «الأهرام» بقية المقال ، بعد أن قفز فوق التقرير الهام ، الذي هو محور المقال !. ولم يكن هناك عرض سياسي وراء هذا الاختصار، وإنما كانت المساحة هي السبب.

الافتراءات ، كالعادة في مثل هذه التقارير ، فإننا نعرضه فيما يلي ونعقب عليه بملاحظاتنا .

« من السير مايلز لامبسون إلى المستر أنتوني إيدن في ٥ يوليو ١٩٣٧

برقية رقم ٨٣٠

أتشرف بأن أقدم إليكم فيما يلي مذكرة موجزة أعدها بناء على طلبي المستر هاملتون ، وهي تحاول تقييم وضع الأقباط في مصر في الوقت الحالي والمستقبل في ظروف ما بعد المعاهدة .

٢ ـ لقد أبرزت أو مسست من وقت لآخر في برقياتي بعض المسائل التي تمس طائفة الأقباط ، ولكن هذه المذكرة قد تساعد في تقديم خلفية عامة للموضوع .

٣ ـ وإنه لمما لا شك فيه ، كما يشير المستر هاملتون ، أن هذا الوضع في الوقت الحالي قد اتخذ شكلاً بارزاً بعيداً عن التوفيق ، نظراً لحقيقة أن مكرم عبيد ، وزير المالية الحالي ، قبطي . فإن مكرم ليس محبوباً ، وإن مسألة ديانته لتهيء لخصومه شماعة مريحة يعلقون عليها هجومهم السياسي والشخصي . وإني آسف أن أضطر لأن أؤكد ما قاله المستر هاملتون بخصوص الأمير الوصي . فإن الأمير محمد علي لم يعرف عنه أبداً الأتزان أو حسن التقدير . ومنذ مدة ، وحتى قبل مرضه ، لم يكن يترك فرصة دون أن يطلق لسانه على الأقباط عموماً ومكرم خصوصاً ، وعن السيطرة الضارة التي يمتلكونها الآن ـ على حد قوله ـ على الثورة القومية . إن الأمير مسلم تقي يتقد غيرة دينية ، ولكنه لخطأ مؤسف أن يبذل منذ وقت طويل قصارى جهده في استغلال هذا الشعور الدفين المعادي للأقباط والموجود دائماً في مصر والعمل على تنميته » .

مايلز لامبسون

هذا هو تقديم السير مايلز لامبسون لتقرير المستر هاملتون ويتضمن

ملاحظاته ، أما التقرير فهو بعنوان : « تقييم وضع الأقباط في مصر في العهد الجديد »، ويمضي على النحو التالي :

١ ـ « إنه لمن الصعب أن نقيم ، على الورق ، شيئاً غير مادي كمثل الشعور الحالي في مصر نحو الأقباط . ولكن من الممكن أن نشير إلى بعض الأتجاهات في العلاقات بينهم وبين المسلمين التي أخذت الآن في الظهور :

٢ ـ يمكن تقسيم الأقباط في مصر تقسيماً تقريبياً إلى ثلاث طبقات :
أ ـ العائلات الثرية جداً والتي تكاد تصطبغ حياتها كلية بالصبغة الأوروبية . ومن أمثالها عائلات : بطرس غالي ، وسميكة ، وويصا ، وخياط .
ب ـ موظفو الحكومة وأصحاب المهن .
ج ـ الفلاحون ، ومعظمهم في الوجه القبلي .

٣ ـ من المتوقع أن تكون الطبقة الوسطى ، وهي المشار إليها في الفقرة « ب »، هي التي من المحتمل أن تعاني تحت الظروف السائدة الآن .

٤ ـ لقد كان من الواضح أن مصر ، يبلغ عدد سكانها ١٤ مليوناً من المسلمين ومليوناً من الأقباط ، سوف تنتحل ، كنتيجة لحصولها على حريتها ، لوناً إسلامياً متزايداً في الشئون الحكومية ، وأن يميل الميزان ، بحسب طبيعة الأشياء ، في غير صالح الجانب الآخر . وهذا الميل قد أظهر نفسه بالفعل في مسألة الوظائف الحكومية ، حيث يجري الآن تعيين عدد أكبر من المسلمين ، وعدد أقل من الأقباط . ولا يعتبر هذا الأمر مثيراً للدهشة ، كما لا يعتبر بالضرورة إجراءً غير عادل ، حيث كان يوجد في بعض الوزارات ، مثل المالية والسكة الحديد ، رجحان فعلي في كفة الموظفين الأقباط . وعلى ذلك فإن حدوث نقص في هذه النسبة سوف لا يشكل بالضرورة ظلماً ، ولو أنه قد يعني تدهوراً في كفاءة الجهاز الوظيفي .

٥ ـ وقد فهمت أيضاً أنه يوجد ميل للحد تماماً من دخول الأقباط في البوليس

والمدارس الحربية وهذا الميل أيضاً لا يثير الدهشة ، فإنه لأمر قابل للجدل حقاً أن المسلمين هم أكثر صلاحية لهذه الخدمات بالذات من الأقباط .

٦ ـ إن هذه الاتجاهات سوف تؤثر بصفة رئيسية على الأقباط من الطبقة الوسطى الذين كانوا على الدوام يمدون الحكومة في مصر بالعنصر الكتابي . أما الطبقة العليا الثرية الصغيرة الحجم فلن تتأثر مطلقاً ، كما لن يتأثر الفلاحون أيضاً .

٧ ـ ولقد كان الأقباط ، وكذلك الإرساليات ، منذ سنين طويلة يشكون من أنهم يعاملون معاملة غير عادلة فيما يختص بالتعليم الإلزامي ، وإدخال التعليم الديني في مدارس الحكومة . وقد جرت مؤخراً مناقشات مع السلطات حول هذا الموضوع ، وحقيقة أن السلطات لم تظهر بمظهر العطف بصفة خاصة ، ولكنها تستطيع الاحتجاج بأنها لا تفعل أكثر من تطبيق قانون سنة ١٩٣٣ بشأن التعليم العام تطبيقاً حرفياً .

(لعل هاملتون يقصد قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتعليم الأولي ، والذي يقضي بأن «التعليم الأولي إلزامي للبنين والبنات من تمام سن السابعة إلى تمام الثانية عشرة » وبمقتضى هذا القانون تحولت المدارس الأولية إلى نظام التعليم الإلزامي) .

٨ ـ وفيما عدا الأمثلة السالفة الذكر ، فإنه يوجد في الجو ، دون شك ، شعور محسوس معاد للأقباط . وهذا الشعور ليس خطيراً في الوقت الحاضر ، وقد لا يصبح كذلك إطلاقاً ، **ما لم يستغل عمداً لأغراض السياسة الداخلية أو في إثارة إضطرابات معادية للأجانب** . وطالما كانت الأقليات المسيحية قانعة بالعيش في وضع الحكومة ، ولا تصبو إلى السلطة السياسية ، فإن التاريخ قد أثبت أن الإسلام ليس في حد ذاته عقيدة غير متسامحة ، وفي الحقيقة فإن القرآن قد أمر بالتسامح .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٩ ـ ومع ذلك ، فقد تصادف في الوقت الحاضر أن واحداً من أكثر الناس نفوذاً في السياسة المصرية هو قبطي ، ونعني به مكرم عبيد ، وهذه الحقيقة من شأنها أن تسترعي الانتباه وتوحي بوجود نفوذ قبطي في الدوائر العليا .

١٠ ـ ومما يساعد على انتشار الشعور المعادي للأقباط ، تلك الأحاديث غير المسؤولة لشخصيات بارزة مثل الأمير محمد على الذي يسمح في كثير من الأحيان لحماسته الدينية أن تطغى على تبصّره وحسن تقديره، كما أن بعض الدوائر تتلقن منه . ومنذ وقت قريب كان الأمير محمد علي يتحدث بحرارة إلى الجنرال مارشال ـ كورنول حول موضوع النفوذ القبطي في الجيش . وقد تصادف أنه في هذا الوقت كان يوجد في الجيش بعض الضباط الأقباط من ذوي الرتب العالية نوعاً ، ولكنني أعلم أن نفوذهم بسيط وأنهم يَنَحّون جانباً بالتدريج .

١١ ـ وفوق ذلك ، فإن المعارضة برياسة محمد محمود باشا لم تحجم عن أن تنسب زيادة النفوذ القبطي إلى الحكومة الحاضرة ، وهي سوف تتورع عن إلهام الجمهور ضدها لأغراض السياسة الحزبية .

١٢ ـ ومن المحتمل أن رد فعل الأقباط إزاء هذا الشعور سوف يكون قبول الوضع ، في الوقت الحاضر على أية حال . إن الأقباط يعلمون تمام العلم أنهم في الماضي قد أحرزوا في مصر نفوذاً يتجاوز كل نسبة عددية لهم ، وأنه من المؤكد أنهم سوف يفقدون عدداً من الوظائف الحكومية خلال الأيام الأولى للاستقلال . **وفوق ذلك ألم يكونوا من بين أعلى الأصوات التي تطالب بالاستقلال ؟ وهل يمكنهم** الآن التراجع والاعتراف بخطئهم في مساندة الحركة الوطنية ؟ .

١٣ ـ أنه لمن الواضح أن خير ما يأمل فيه الأقباط بالنسبة للمستقبل ، هو أن يتلاءموا بقدر ما يستطيعون مع الظروف الجديدة . فإنهم مصريون أولاً

وأخيراً ، وكما قال اللورد كرومر في كتابه مصر الحديثة : « إذا أريد التعميم ، فإن الفرق الوحيد بين القبطي والمسلم هو أن الأول مصري يتعبد في كنيسة مسيحية ، بينما الآخر مصري يتعبد في مسجد محمدي ». هذه هي القضية . أن الأقباط ينبغي أن يتقبلوا حقيقة نقصهم العددي ، وأن يهيئوا أنفسهم ـ دون إثارة للخصومة عن طريق التطلع إلى النفوذ السياسي ـ للعيش في ظلّ حكومة قد تظهر ميولاً إسلامية قوية متزايدة . وهذه الميول ليس من المحتمل أن تعبر عن نفسها في شكل اضطهاد أو « تصفية دموية » ، وإنما إغفال العناية بشئون الأقباط ، والتخلص تدريجياً من نفوذهم في مراكز الحكم ».

* * *

انتهت الوثيقة الإنجليزية عن وضع الأقباط في مصر بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وبقي لدينا بعض الملاحظات .

أولاً : من حسن الحظ أن المستر هاملتون لم يملك إلا أن يعترف بأن وضع الفلاحين الأقباط والطبقة الثرية لم يكن ليتأثر بما زعمه من ميول إسلامية للحكومة الوفدية بعد المعاهدة ، وبذلك كفانا مشقة التعقيب .

ثانياً : من حسن الحظ أيضاً أن المستر هاملتون قد اعترف بأن نفوذ الأقباط قد تجاوز كل نسبة عددية لهم ، وأن الدين الإسلامي لا يعتبر في حد ذاته عقيدة غير متسامحة كما أن القرآن قد أمر بالتسامح .

ثالثاً : أما مزاعم المستر هاملتون الخاصة بوجود شعور عدائي دائم للأقباط في مصر ، فيكفي أن هذا الزعم يتناقض مع ما اعترف به نفسه من تسامح العقيدة الإسلامية وتعاليم الإسلام .

رابعاً : أما افتراءات المستر هاملتون على حكومة الوفد بأنها أخذت تلون

الأداة الحكومية بالصبغة الإسلامية عن طريق تعيين مسلمين أكثر وأقباط أقل ، فيكفي أنه يتناقض مع ما اعترف به نفسه من وضع مكرم عبيد في حكومة الوفد ، حيث ذكر أنه يعتبر أكثر رجال الحكم نفوذاً في السياسة المصرية ، فكيف يجري صبغ الجهاز الحكومي بالصبغة الإسلامية تحت سمع وبصر مكرم عبيد دون أن يحتج ؟ فضلاً عن ذلك فإن هذا الافتراء لهاملتون يتناقض مع ما أورده من هجوم المعارضة على حكومة الوفد لزيادة النفوذ القبطي في عهدها .

خامساً : ومن الواضح أن المستر هاملتون قد استقى معلوماته من مصادر رجعية متعصبة مثل الأمير محمد علي وغيره من العناصر الرجعية الأخرى ، وقد تردد ذلك ـ كما رأينا ـ في تقريره وفي تعليقات السير مايلز لامبسون .

سادساً : ونرى أن حجر الزاوية في هذا التقرير ما ورد في الفقرة الثامنة منه ، حيث يحاول هاملتون عبثاً تلمس نقطة ضعف في البناء القومي المتماسك للأمة المصرية تنفذ منها السياسة البريطانية عند اللزوم ، بعد أن استطاع هذا البناء المتماسك أن يحرر مصر من كثير من القيود في ذلك الحين بمعاهدة ١٩٣٦ ، ومن هنا يمكننا الربط بين هذه الفقرة والفقرة الثانية عشرة حيث يتساءل هاملتون بشماتة لا محل لها : « ألم يكونوا (الأقباط) من بين أعلى الأصوات التي تطالب بالاستقلال : وهل يمكنهم الآن التراجع والاعتراف بخطئهم في مساندة الحركة الوطنية ؟» .

ولكن أعداء مصر لا يتعلمون . والتاريخ يعيد نفسه .

* * *

٤ فبراير ، وثائق جديدة،
تقارير الأمن العام
التي تسجل تحركات خصوم الوفد بعد الحادث[*]

لا حاجة بنا ، بعد ما ألقي من أضواء على حادث ٤ فبراير في السنوات القليلة السابقة ، وهي أضواء ساهمنا فيها بقدر جهدنا ، لأن نستعرض وقائع الحادث كأساس لهذا الموضوع الذي نعالجه الآن ، وإن كنا لا نرى مع ذلك بأساً من أن نحدد في سطور قليلة الخلفية التاريخية للحادث كإطار تاريخي لا غنى عنه لفهم الحادث وتقييمه .

لقد كان من المتوقع بعد أن استردت مصر جزءاً كبيراً من حريتها الداخلية والخارجية بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، أن ينتقل الحكم من يد الإنجليز إلى يد الشعب ، وتصبح الأمة مصدر السلطات ، ويعود القصر الملكي الذي كان في حماية الإنجليز إلى حجمه الطبيعي الذي حدده دستور ١٩٢٣ . ولكن هذا الذي كان متوقعاً لم يتحقق . فقد فوجئت الأمة المصرية بعد المعاهدة بأمور الحكم تنتقل من يد الإنجليز إلى يد القصر ، وبمعنى آخر من يد الاستعمار الخارجي إلى يد الاستعمار الداخلي ، وشهدت البلاد موجة رجعية عاتية ركب فاروق قمتها بمساعدة العناصر الأوتوقراطية والفاشية التي التفت حول الملك الشاب نصف المتعلم ، تغذي ميوله الاستبدادية الموروثة ، وتتخفى في عملها التخريبي تحت ستار الثورية والبطولة الزائفة ومعارضة معاهدة ١٩٣٦ ، وتسعى حثيثاً لخداع الشعب

(*) الأهرام في ١٤/٢/١٩٧٥ .

عن طريق إظهار الملك في صورة البطل القومي . وفي ظل مباركة أحزاب الأقلية ، أخذ فاروق يحكم البلاد رغم إرادة شعبها ، ويصطبغ القصر في عهده بصبغة فاشية فاقعة . وبدا واضحاً أن الديموقراطية قد وئدت في مصر .

في ذلك الحين ، وعلى المستوى العالمي ، كانت الفاشية في ألمانيا وإيطاليا تسعى لبسط سيطرتها على العالم في ظل نظريتها العنصرية البغيضة ، وتصطرع مع القوى الإستعمارية القديمة المتمثلة في إنجلترا وفرنسا ، ومع القوى الاشتراكية أيضاً الممثلة في الاتحاد السوفييتي . وانتهى الأمر بنشوب الحرب العالمية الثانية في يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، وأخذت الجحافل الهتلرية تكتسح أوروبا من النروج شمالاً إلى اليونان جنوباً ، ومن شاطىء الاطلنطي غرباً إلى نهر الفولجا وجبال الأورال شرقاً ، ثم انهالت على شمال إفريقيا لمساعدة وتدعيم قوات موسوليني الخائبة ، وأخذت تحقق الانتصارات تلو الانتصارات ، وفي يوم ٢٩ يناير ١٩٤٢ أصيبت القوات البريطانية بكارثة عسكرية على يد القوات الفاشية بهجومها المشهور الذي استردت به الجزء الأكبر من برقة واستولت على بنغازي وحطمت العتاد الذي كانت تعده بريطانيا للهجوم ، وبذلك تعرضت مصر لخطر سقوطها في يد القوات الغازية .

في تلك الظروف الحرجة تنبهت بريطانيا إلى تلك الحقيقة السياسية الأزلية ، والبديهية الأولية ، وهي أنه من العبث والسخرية معاً أن يطلب أحد ما من شعب مكبل بالقيود، راسف في الأغلال، أن يتحرك من مكانه ويهب من أسره فيمتشق حسامه ويقاتل إلى جانبه. فالأولى من ذلك أن يبادر أولاً إلى فك قيوده وتحرره من أغلاله حتى يتمكن من القيام بواجبه. كذلك أدركت بريطانيا أنه من العبث والسخرية أيضاً أن تطلب إلى شعب مصر مناصرة قضية الديموقراطية في مواجهة الفاشية العالمية، بينما هو في نفس الوقت يحكم حكماً فاشياً في بلده. وعند ذلك وقفت بريطانيا، لأول مرة منذ الاحتلال البريطاني، وقفة صارمة إلى جانب قضية الديموقراطية ، وطلبت إلى فاروق أن يستدعي زعيم حزب الأغلبية لمشاورته في تأليف حكومة تحظى بتأييد شعبي كاف . وعندما أراد فاروق

المناورة بتأليف وزارة قومية كيما يظل زمام المبادرة في يده ، ورفض مصطفى النحاس الخضوع لهذه الخديعة وأصر على تأليف وزارة وفدية خالصة مستنداً إلى حقه الدستوري ، قدمت بريطانيا إنذارها المعروف في ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي أنذرت فيه بأنه إذا لم يستدع النحاس باشا لتأليف وزارة قبل الساعة السادسة مساءً . « فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » . وعندئذ انهار فاروق خوفاً على عرشه ، وتهاوت بطولته الزائفة ، واستحال إلى حمل وديع بعد طول استئساد الشعب والطغيان عليه .

ومن ذلك يتضح أن حادث ٤ فبراير كان صراعاً بين ذئبين : ذئب كبير هو بريطانيا ، وذئب صغير هو فاروق . وكان الشعب هو المستفيد .

ولكن أبواق القصر ومنائر أحزاب الأقلية ، وكل العناصر التي أسهمت في تخريب الحياة الدستورية ، لم تلبث أن ارتفعت بالفزع خوفاً على حرية مصر التي انتهكت على يد بريطانيا ، ولم تكن إلا حريتهم في البغض والطغيان هي التي انتهكت ، وأخذت فرقهم في التحرك في عصبية للاحتجاج ، وتأليب أنصارهم على حكومة الأغلبية .

وهذه الوثائق التي ننشرها لأول مرة، تلقي بعض الضوء على تحركات هذه القوى في مواجهة بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفد لتأمين ظهرها من مؤامرات القصر وأعوانه ، مثل اعتقال علي ماهر باشا الذي رفض التنبيهات التي وجهها إليه النحاس باشا بالكف عن نشاطه السياسي والبقاء في عزبته . كذلك تلقي هذه الوثائق الضوء على انقسام حزب الأحرار الدستوريين إزاء دخول المعركة الانتخابية ، وكانت الأحزاب ، لإحساسها مقدماً بشبح الهزيمة في الانتخابات ، قد اتفقت على عدم دخولها . ومن أهم ما تبرزه الوثائق موقف جماعة الإخوان المسلمين السلبي من نشاط المعارضة المعادي للوفد ، والاتفاق الذي تم بين مصطفى النحاس والشيخ حسن البنا بعدم الاشتغال بالسياسة والتركيز على الشؤون الدينية وحدها .

وإني إذ أضع هذه الوثائق في خدمة الباحثين ، أود أن أرفقها بتحفظاتي الكاملة على استقاء وقائع التاريخ من تقارير الأمن العام ! وفي ذلك أنشرها بحذافيرها كمادة أولية .

* * *

تحركات

أولاً ـ الحزب الوطني :

حكمدارية بوليس مصر

القسم المخصوص

٨٠٤ سري سياسي

حضرة صاحب العزة مدير عام إدارة عموم الأمن العام

أتشرف أن أبلغ عزتكم ما وصلنا من أحد مرشدينا :

« اتصل بي أن الحزب الوطني اجتمع أخيراً برئاسة حافظ رمضان باشا ، وأعد مذكرة مستفيضة عن مركز مصر السياسي والاعتداء الذي أصابه من إنجلترا بتدخلها المسلح . . . إلخ زيادة عن التدخل الفعلي في سياسة البلد الداخلية وعدم احترام الحكومة لأي قانون أو دستور كما حدث في القبض على رفعت علي ماهر . . إلخ وأنكر المعاهدة إلخ . وإنه أرسل هذه المذكرة إلى القصر ورفعه النحاس باشا ، كما بعث صوراً منها لسعادة وزير أمريكا المفوض ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا في مصر ، ولم يبعثوا بها للإنكليز لأنهم لا يريدون الاعتراف لهم بأي صفة ، فضلاً عن أنها ضدهم .

كما أن دولة إسماعيل صدقي باشا أعد مذكرة سياسية في الموضوع ، وبعث بها إلى القصر ، وسمعت أنه أعطى منها نسخة لسعادة عبد السلام الشاذلي باشا لتكون سلاحاً له في البرلمان عند نظر الاستجواب .

وقد حاول سعادة حافظ رمضان باشا والدكتور أحمد ماهر والشوريجي بك حمل رجال الجبهة على إمضاء مذكرة تضمنت إنكار المعاهدة واعتبارها ملغاة نظراً للاعتداء الذي وقع من إنجلترا على مصر وتدخلها في شؤونها الداخلية والقبض على حضرات أعضاءالبرلمان إلى غير ذلك من ضروب التدخل وفرض المشيئة ـ غير أن الخطة لم تنجح ، لأن بعضهم كسعادة حافظ عفيف باشا والشمسي باشا لم يقبلوا توقيع مثل هذه الوثيقة ـ وعلى هذا أخفقت الفكرة .

وهذا لعزتكم للإحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٥ إبريل سنة ١٩٤٢

عـ/حمدار بوليس مصر

صورة طبق الأصل

ثانياً ـ تحركات الهيئة السعدية :

حضرة صاحب السعادة مدير الغربية

أتشرف بعرض الآتي :

لاحظنا نشاطاً قد بدا على بعض أعضاء الهيئة السعدية بطنطا وهم الشيخ محمد حبيب والأستاذين محمود منتصر وصبري فرحات المحاميين ، فوضعوا تحت الرقابة الدقيقة .

وأمس وصل لعلمي أنهم قد اعتزموا القيام بدعاية بتوزيع بعض المطبوعات المثيرة والتي طبعت على أثر تولي الوزارة الحاضرة الحكم ، والتي تحمل عنوان الهيئة السعدية ، وأنهم سيحملون بعض هذه المطبوعات في حافظة . فقمت بعمل الترتيبات اللازمة لضبط هذه المطبوعات وإحباط هذه الحركة .

وفي الساعة التاسعة والنصف مساء ، شوهد هؤلاء الثلاثة يتبعهم ثلاثة

آخرين من كتبة مكاتبهم يسيرون بميدان القنطرة ، وكان يحمل هؤلاء الكتبة الحافظة . فأجرينا ضبطها ، وقد وجد بها منشورات الهيئة السعدية وبيانها التي قامت بطبعها هذه الهيئة على أثر تولي الوزارة الحاضرة الحكم . وهي عبارة عن ٢٢ نسخة من صورة الاحتجاج الذي أرسله سعادة رئيس الحزب إلى سعادة السفير البريطاني وسبق أن أرسلت نسخ كثيرة من هذا المنشور بطريق البريد مصدرة من مصر بتاريخ ١٢ فبراير الماضي بخطابات شخصية لكثيرين من طنطا ـ كما ضبط بالحافظة صورة من بيان الهيئة السعدية ونسختين من منشور آخر مطبوع بالرونيو بروح ومعنى بيان الهيئة السعدية . وقد بلغت الحادثة للنيابة ، فتولت التحقيق ـ كما قامت بتفتين منازلهم وعثر بمكتب الأستاذ صبري فرحات على خمس وعشرين نسخة من صورة الاحتجاج وجدت حديثة الطبع لم تتداولها الأيدي ، كما ضبطت صور مطبوعات أخرى قديمة عن بيان سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا بمناسبة انفصاله عن هيئة الوفد ، كما ضبطت أوراق أخرى خاصة بأعمال هذه اللجنة بطنطا داخل الحافظة . وقد ادعوا أنهم يحتفظون بهذه المطبوعات للذكرى وأنكروا قيامهم بتوزيعها وأنها وصلت إليهم بطريق البريد ، وأنكروا معرفة طابعها ومرسلها وقد أخلت النيابة سبيلهم ورفعت الأوراق لسعادة النائب العام .

وبهذه المناسبة أذكر لسعادتكم بأنه سبق أن ضبطت مطبوعات من هذه الأنواع بمصر ، وهناك تحقيق يدور بشأنها بمعرفة النيابة لم يتم بعد .

وجارين مراقبة الحالة بدقة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الأحترام . .

١٩٤٢/٤/١٣

رئيس المباحث

(إمضاء)

مديرية الغربية

قلم الضبط

٣٠٤ سري سياسي

حضرة صاحب العزة مدير إدارة الأمن العام

إلحاقاً لإشارتنا التليفونية أول أمس عن الدعاية التي يقوم بها أعضاء الهيئة السعدية بطنطا والمنشورات التي ضبطت مع بعضهم . نرفق بهذا صورة تقرير رفعه إلينا اليوم حضرة رئيس مباحث المديرية عن هذا الموضوع للعلم .

وتفضلوا بقبول فائض الاحترام . .

١٩٤٢/٤/١٤ مدير الغربية

صورة طبق الأصل (إمضاء) خليفة

ثالثاً ـ تحركات حزب الأحرار الدستوريين :

حكمدارية بوليس مصر

القسم المخصوص

٨٢١ سري سياسي

حضرة صاحب العزة مدير عام عموم الأمن العام

نتشرف بأن نبلغ عزتكم ما وصل إلينا من أحد مرشدينا

لما اجتمع المدعوون من الأحرار الدستوريين ظهر أمس «الخميس» في منزل ابراهيم دسوقي أباظة بك ، أخذ يحدثهم عن مقابلته لرفعة النحاس باشا لما قدم لرفعته خطاب الزعماء في شأن اعتقال رفعة علي ماهر باشا ، والمناقشة التي دارت بينه وبين رفعته ، وهي تتلخص في أن رفعة النحاس باشا أخذ يسرد ما هو منسوب إلى رفعة علي ماهر باشا من نشاط سياسي وتأليب طلبة الجامعة وغيرهم من الشبان ضد الديموقراطية ، وأن رفعته رفض إجراء أي تحقيق في مسألة اعتقاله .

ثم تناول المدعوون الغذاء ، وبعدئذ أخذوا يتكلمون في شئون الحزب ، وكان الذي يدير الحديث هو أحمد عبد الغفار باشا ، فاعترض بشدة

على الذين خرجوا على قرارات الحزب ورشحوا أنفسهم في الإنتخابات . واعترض بعض الحاضرين على قبول هيكل باشا لعضوية الشيوخ بعد بطلان المرسوم الملكي . فرد دسوقي بك أباظة بأن تعيين هيكل باشا كان بأمر السراي ، وأن الوزارة كانت تعارض في ذلك كثيراً .

وبعد مناقشات طويلة حول هذا الموضوع ، تقرر الاكتفاء بمعاتبة الذين دخلوا الانتخابات هذه المرة ، ثم تأليف لجنة من كبار رجال الحزب للرجوع إليها في تنفيذ قرارات الحزب ومحاكمة الذين يخرجون بعدئذ على هذه القرارات. وهذه اللجنة ينتخبها الحزب في أول اجتماع له .

وقرر المجتمعون أن يعرضوا على نائب رئيس الحزب (وكان غائباً) دعوة الحزب كله للاجتماع يوم الخميس المقبل :

أولاً : للنظر في تنظيم الحزب الآن .

ثانياً : للنظر في الموقف السياسي على وجه الاحتمال ، وتنظيم المعارضة بالصورة الممكنة في الوقت الحاضر - ولم يتعرض المجتمعون لمسألة رياسة الحزب في هذا الاجتماع -.

هذا لعزتكم للإحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام . .

تحريراً في ١٧ إبريل سنة ١٩٤٢ **ء /حكمدار بوليس مصر**

صورة طبق الأصل

رابعاً - الإخوان المسلمون :

محافظة بوليس الإسكندرية

١٠٤ سري سياسي

حضرة صاحب العزة مدير إدارة الأمن العام

نتشرف بأن نبلغ عزتكم ما يأتي :

علمنا أن أعضاء جمعية الإخوان المسلمين بالاسكندرية تلقوا خبراً

باعتزام الأستاذ حسن البنا رئيس المركز العام للإخوان المسلمين بمصر الحضور إلى الاسكندرية بقطار الساعة ١١ صباح يوم ٦ الجاري فتوجه نحو ٤٠ شخصاً منهم إلى محطة السكة الحديد لاستقباله . ولكنه لم يحضر بالقطار ، فظنوا أنه سيحضر بالسيارة، وقصدوا دار الجمعية بشارع التتورج رقم ٥٩ وانتظروا بها. وشاع الخبر بين الأعضاء الآخرين ، فتوافدوا على دار الجماعة حتى وصل عدد الحاضرين إلى ٨٠ تقريباً .

وأثناء فترة الانتظار هذه ألقى جاد أفندي لاشين مدرس اللغة الغربية بمدرسة رأس التين كلمة أشاد فيها بفكرة الإخوان المسلمين ، وأيدهم في العمل على تحقيق مبادئهم .

وفي الساعة ١,٣٠ بعد الظهر وصل الأستاذ البنا إلى دار الجمعية ، فاستقبله الحاضرون بالتكبير والتهليل وترديد مبادىء الإخوان المسلمين . وبعد فترة قصيرة وقف على منصة الخطابة وقال إنه جاء بهذه الزيارة العاجلة لكي يفضي إليهم بالأسباب التي حملته على التنازل على الترشيح لعضوية مجلس النواب، وان ما سيقوله له إنما هو من الأسرار الخاصة بالإخوان المسلمين دون سواهم ، ولا يجوز إطلاع الجمهور عليها . ثم انتقل إلى الحديث عن موضوع الترشيح فقال إن الغرض الذي رمي إليه بترشيح نفسه لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيلية هو العمل على تحقيق مبادىء الإخوان المسلمين بالطرق الدستورية المشروعة ورفع صوتهم في البرلمان . ولكنه لم يكد يذع خبر الترشيح ودفع التأمين إلا واتصل به حضرة عبد الواحد الوكيل بك ، صهر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس وتكلم معه في موقف الإخوان المسلمين ، وطلب منه الرجوع إلى رفعة النحاس باشا ، لكي يكون رفعته على بينة من أمرهم ، لأن رفعته لديه فكرة غامضة عنهم ـ فرد على عزته بأن فكرة الإخوان دينية محضة ولا تتصل بالسياسة الخارجية .

وبعد بضعة أيام تلقى دعوة بمقابلة رفعة النحاس باشا ، وتمت المقابلة

فعلاً بفندق مينا هاوس . وقد طلب منه رفعة الرئيس أن يتنازل عن الترشيح وصارحه رفعته بأنه يطلب ذلك إيثاراً للمصلحة العامة ولمصلحته (أي مصلحة الأستاذ البنا) إن كان يريد الإبقاء على جماعات الإخوان المسلمين في مختلف البلدان . فرفض ذلك وقال إنه يستعمل حقاً من حقوقه الدستورية ولا يرى ما يمنعه من الترشيح ، وإن كانت هناك موانع فإنه يطلب بيانها لكي يتبين مبلغها من الصحة ، وفضلاً عن ذلك فإن قرار الترشيح صدر من هيئة المكتب العام لجماعة الإخوان ، وإنه شخصياً لا يملك حق الرجوع في ذلك . فرجاه رفعة باشا أن يعمل على إقناع الأعضاء بالعدول عن ذلك ، وإن رفعته رأى أن يدعوه لينصح له بالتنازل وإلا اضطر إلى إتخاذ إجراءات أخرى يراها رفعته قاسية ولا يرتاح إليها ضميره ، ولكنه حرصاً على مصلحة البلد ـ مضطر إلى تنفيذها . ولما استوضحه تلك الإجراءات قال رفعته إنها حل جماعات الإخوان المسلمين ونفي زعمائها خارج القطر ، وتلك هي رغبة هؤلاء الناس (يقصد الإنجليز) الذين بيدهم الأمر يصرفونه كما يرون ، ونحن مضطرون إلى مجاملتهم خصوصاً في هذه المسائل الفرعية وفي هذه الظروف العصيبة ، « لأنهم يقدرون على كل شيء وفي استطاعتهم ـ إن شاءوا ـ أن يدمروا البلد في ساعتين .

وقد ترك رفعته فرصة للتفكير في الأمر وأن تتم مقابلة أخرى في هذا الشأن . وقد عرض الأمر على هيئة مكتب الإرشاد فلم توافق الأغلبية على التنازل ، ولكنه هو شخصياً وافق عليه لا خوفاً من النفي ، ولكن حرصاً على قيام الجماعة واستمرارها في تنفيذ أغراضها .

وأخيراً استقر الرأي على التنازل وتوجه مرة أخرى لمقابلة رفعة الرئيس بواسطة سليم بك زكي الذي بسط لرفعته دعوة الإخوان ومدى انتشارها في المدن والأقاليم . فانتهز هذه الفرصة وطلب من رفعته ضماناً بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف في سبيلها وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها للحد من نشاطهم . فوعده رفعته بما طلب . وقد ظهرت نتيجة ذلك فيما نشر

بالجرائد عن الجماعة وعن اجتماعاتها ، واستشهد بما نشر بأهرام أمس عن اجتماع طنطا وغيره من الاجتماعات .

ثم عاد إلى تلخيص أسباب التنازل فقال :

١ ـ الحرص على قيام جمعيات الإخوان المسلمين في مختلف البلاد .
٢ ـ كسب ثقة رفعة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الأغلبية .
٣ ـ عدم الاطمئنان إلى نتيجة الإنتخابات خوفاً من التلاعب فيستغل خصومهم ذلك لتشويه سمعتهم .

وأشار إلى الخطاب الذي وجهه إلى رفعت النحاس باشا ونشرته الصحف على أثر التنازل ، فقال : إن سعادة عبد الواحد للوكيل بك تفاهم معه بشأنه ، وكان يريد أن أسجل فيه أن التنازل هو احترام لقرار الوفد بترشيح آخر ، وأن أعلن تأييد الوفد في سياسة التعاون مع بريطانيا لتنفيذ معاهدة التحالف ، ولكنه رفض هذا واكتفى بذكر فقرات من خطاب رفعة النحاس باشا ، وأن الإخوان عون له في سياسة الإصلاح الديني والاجتماعي . وختم حديثه بحث الإخوان المسلمين على مواصلة النشاط في نشر الدعوة . ثم تناول الحاضرون طعام الغذاء ، وغادر الأستاذ الدار إلى محطة سيدي جابر للسفر منها إلى طنطا بقطار الساعة ٤ مساء .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ،

حكمدار بوليس اسكندرية

١٩٤٢/٤/٧

* * *

وبعد هذه الوثائق التاريخية لدى التعليق على الوثيقة الأخيرة الخاصة بالإخوان المسلمين . فإذا صح ما نقله المرشد السري عن المرشد العام ، فإن الشيخ حسن البنا يكون قد تزيّد على النحاس باشا فيما أورده على لسانه عن

سيطرة الإنجليز على الحكم وقدرتهم على تدمير البلد في ساعتين . وذلك للأسباب التالية :

أولاً : أنه ليس من المعقول أن يعري النحاس باشا ضعفه على هذا النحو أمام الشيخ حسن البنا لإقناعه بسحب ترشيحه . خصوصاً أن النحاس كان في مركز قوة وليس في مركز ضعف . فضلاً عن أن علاقته بالشيخ حسن البنا كخصم سياسي لم تكن تجيز له أن يسلم خصمه سلاحاً كهذا السلاح يطعنه به .

ثانياً : أن الوقائع التاريخية تكذب ذلك تمام التكذيب . فقد بدأ النحاس عهده بالإفراج عن عزيز المصري باشا وحسين ذو الفقار صبري وعبد المنعم عبد الرؤوف ، رغم ما هو معروف من أنه تم القبض عليهم أثناء هروبهم بطائرة إلى المحور . ولم يكتف النحاس بذلك بل أمر بشطب القضية . فهل النحاس ذلك بأوامر الإنجليز ؟ اللهم إلا إذا كان الثلاثة قد غيروا مواقفهم وأصبحوا أنصاراً للإنجليز ؟

ثالثاً : أطلق النحاس باشا سراح محمد علي الطاهر ، المجاهد الفلسطيني وصاحب جريدة الشورى ، الذي لجأ إليه في ٧ مارس ١٩٤٢ . وكان قد قبض عليه في عهد حسن صبري بطلب من الإنجليز ، ثم هرب من المعتقل وظل مختفياً حتى سلم نفسه للنحاس باشا . وكان هذا الإفراج دون الرجوع للإنجليز .

رابعاً : سبق أن أنكر النحاس باشا أن القبض على علي ماهر باشا قد تم بمطلب من الإنجليز . وأعلن في مجلس الشيوخ أن « مصطفى النحاس ليس من طراز رجال الدولة الذين يضعفون أو يستسلمون أو سيتسلمون فكيف يظهر استسلامه أمام حسن البنا ويعترف بانصياعه لرغبته بصدده ؟

أما النقطة الخامسة في ملاحظاتي ، فهي ما نقل عن لسانه ،

من أن « عرض الأمر على هيئة مكتب الأرشاد فلم توافق الأغلبية على التنازل ، ولكنه شخصياً وافق عليه »، وقد تغلب رأي الفرد على رأي الغالبية . وهـذه الحقيقة في تبيـان طبيعة الصلة القيـادية بين الشيـخ حسن البنا وهيئة مكتب الإرشاد ، وهي طبيعة فاشية ، فقد كانت تقوم على « النظام والطاعة » ، والبيعة بالمسمع والطاعة للمرشد ، والثقـة في القيادة، وتنفيذ القرارات وإن خالفت رأي العضو »، كما يتضح من القوانين الواردة في نظامهم الأساس . وهي صفة تختفي بها الأحزاب الفاشية ، ولا توجد في الأحزاب الليبرالية [١] .

---

(١) الفقرة الأخيرة سقطت من المقال لأسباب تتصل بالمساحة أغلب الظن .

جمال عبد الناصر
ودوره التاريخي في خريطة
التغيير السياسي العالمي(*)

تعتبر كتابة التاريخ المعاصر من المهام الشاقة المحفوفة بالمخاطر والمهالك ، ومع ذلك فهناك من الحقائق التاريخية ما يمكن الحكم عليها دون اختبارها على مدى السنين . ومن هذه الحقائق ما أثبتته أصداء وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في العالم اجمع من حجم واسع لزعامته لم تشهده بلادنا طوال تاريخها :

وهذه الحقيقة تثير السؤال التالي :

إلى أي حد يعتبر عبد الناصر ظاهرة تاريخية فريدة تختص بمنطقتنا ، وإلى أي حد يعتبر جزءاً من ظاهرة تاريخية عامة تختص بعصرنا ـ ونعني بهذه الظاهرة حركة التحرير الوطني العالمية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا ؟

والإجابة عن هذا السؤال تفضي إلى الربط بين شقيه .

ذلك أن عبد الناصر يعتبر على وجه التأكيد ظاهرة تاريخية فريدة تختص بتاريخنا ، ولكن ليس بوصفه زعيماً بالغ الجرأة ، شديد الإباء ، قوي المراس فحسب ، وإنما لأنه أول زعيم مصري انفتح بحركته على حركة التحرير

(*) المصور في ٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

العالمية بكل أبعادها ومراميها ، ولأنه زعيم مصري خاض بحركته غمار السياسة الدولية دون أن ترده مخاطرها أو تردعه عواقبها .

وإذا كان عبد الناصر جزءاً من ظاهرة تاريخية عامة تختص بعصرنا ، فإن السؤال الذي تطرحه هذه الدراسة هو :

ما هو موقع عبد الناصر من هذه الظاهرة ، وبمعنى آخر ، ما هو دور عبد الناصر التاريخي في حركة التحرير العالمية ، وإلى أي حد أثر في الميزان الدولي أو تأثر به ؟

ولنبدأ بالإجابة عن الشق الأول من السؤال :

لقد بدأت حركة التحرر الوطني العالمية التي نشهدها الآن بعد الحرب العالمية الثانية ، تحت الظروف المؤاتية التي أتاحتها هذه الحرب بسقوط الدكتاتوريات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان ، ثم هزيمة فرنسا وتأثر مركزها ومركز بريطانيا بعد الحرب ، وأخيراً بسبب نمو القوى الإشتراكية بظهور الاتحاد السوفييتي كقوة دولية كبرى بعد الحرب ، ونجاح الثورة الاشتراكية في الصين ، وأعتناق دول شرق أوروبا للاشتراكية .

كان تحت تأثير هذه العوامل أن شهدت الفترة التي أعقبت الحرب استقلال العديد من المستعمرات وإنصاف المستعمرات في آسيا وإفريقيا ، وهي تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : تلك التي تقع في جنوب شرق آسيا ، كالهند وبورما والهند الصينية وأندونيسيا ، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى تأثر هذه الأقطار بالاحتلال الياباني ونضج الحركة الوطنية فيها .

والنوع الثاني : يتمثل في المستعمرات الإيطالية .

أما العالم العربي فقد استقلت فيه سوريا ولبنان .

وقد نزع الخط العام لحركة التحرير الوطني في آسيا وافريقيا إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

الهدف الأول : تحقيق التضامن والـوحدة ومحـاولة الـوقوف في جبهـة متحدة ضد العدوان والاستعباد الاستعماريـين .

والهدف الثاني : الحياد وعدم الانحياز ومحاولة تكوين شخصية مستقلة في المجال الدولي عن المعسكرين المتنازعين .

ففي عام ١٩٤٤ تأسست جامعة الدول العربية كتتويج متواضـع لحركـة القومية العربية التي شهدتها المنطقة منـذ بدايـة القرن العشـرين . وفي مارس وإبريل ١٩٤٧ عقد في نيودلهي مؤتمر شهده ممثلون من جميع دول آسيا تقريباً فيما عدا اليابان ، كما ضم ممثلين لجمهوريات وسط آسيا السوفييتية ، وكـان هدفه بحث المشاكل التي تواجه البلاد الآسيوية كالحـركات القـومية ومشـاكل الأجناس وغيرها . وفي يناير ١٩٤٩ عقد في نيودلهي مؤتمر دعـا إليه نهـرو ، باقتراح من رئيس وزراء بورما ، لبحث الموقف في أندونيسيا الناتج عن العمل العدواني من جانب هولندا . وكان هذا المؤتمـر أول مؤتمر يضم دولاً آسيـوية وافريقية وحضره ممثلون عن تسع عشـرة دولة ، وكـان الإحساس بـأهميته من زاوية التضامن الآسيـوية ، فكتبت صحيفـة « ذي ستيتسمان » الهنـدية في ٢٠ يناير ١٩٤٩ تقول :

« سواء نجح أو فشل هذا المؤتمـر في تحقيق هدفـه الأول ، فيجب أن ينظر إليه باعتباره بداية تجمع مستمرة » .

وقد أخذ الترابط بين الدول الآسيوية والأفريقية يشتـد ويقوى من خـلال بعض الأحداث العالمية ، كالمسـألة الفلسـطينية في عـامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ . وفي عام ١٩٥٠ عقد مؤتمـر باجيـو في الفلبين من سيلان والهنـد والباكستـان والفليبين وأندونيسيا إلى جانب أستراليا للتشاور في المسائل المتعلقـة بجنوب

شرق آسيا . كما عقد في القاهرة في بداية ثورة ٢٣ يوليو مؤتمر من المملكة العربية السعودية والأردن وأفغانستان والهند وإيران وسوريا وباكستان لأتخاذ قرارات بتأييد شعوب شمال أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي ولتأييد حقوق عرب فلسطين . وجميع هذه المؤتمرات كانت شاهداً على الخط العام المتجه نحو التضامن والترابط .

أما الهدف الثاني لخط التحرر الوطني العالمي فهو ـ كما ذكرنا ـ شخصية دولية مستقلة بين المعسكرين العالميين المتنازعين . وكانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بتفسخ معسكر الحلفاء وانقسامه إلى كتلتين كبيرتين : الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي ، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . ودار بين الكتلتين صراع مرير اتخذ شكل ما أطلق عليه اسم « الحرب الباردة » . وكانت أولى مراحل هذه الحرب قد بدأت في أوروبا مع انتهاء الحرب ، وأتخذت في البداية شكل منازعات بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا حول بولندا وتركيا وإيران ، ثم لقيت الحكومات الشيوعية في رومانيا وبلغاريا والمجر أعنف النقد من بريطانيا ، وتفجر الصدام في أول إنعقاد للجمعية العامة للأمم المتحدة في لندن في يناير ١٩٤٦ كما وقع صدام آخر في مجلس الأمن في نفس الوقت حول وجود القوات البريطانية في اليونان وأندونيسيا ، ووجود القوات الفرنسية في سوريا ولبنان ، ووجود القوات السوفييتية في شمال إيران . وظهر لأول مرة في هذا الاجتماع ظاهرة التكتل إلى معسكرين .

ولم تلبث الولايات المتحدة أن اشتركت في الحرب الباردة بتدخلها في اليونان ، وهو التدخل الذي كان بمثابة العلامة الأولى في طريق تورطها في الشؤون الأوروبية . ثم سرعان ما اتخذت خطوة أخرى باتفاقها مع بريطانيا على توحيد السياسة الاقتصادية في منطقتي الاحتلال البريطاني والأمريكي في ألمانيا مكونة بذلك ما عرف بالمنطقة المزدوجة منذ أول يناير ١٩٤٧ . ومنذ ذلك الحين أخذ التدخل الأمريكي في الشؤون الأوروبية يزداد : ففي فبراير ١٩٤٧

أعلنت بريطانيا أنها لم تعد تستطيع تحمل نفقات التزاماتها في اليونان فأعلن ترومان في الشهر التالي عزم بلاده على تحمل الإلتزامات كجزء من سياسة المحافظة على استقرار « شعوب العالم الحرة » ضد التهديد الدكتاتوري . وقد أنسحب مبدأ ترومان هذا على تركيا التي كانت تتعرض لبعض المتاعب . ومنذ ذلك الحين انتقلت المبادرة في الشؤون الغربية إلى يد الولايات المتحدة بصفة قاطعة بعد أن كانت في يد بريطانيا ، فقد أعلن مارشال ، وزير الخارجية الأمريكية ، مشروعه المعروف بأسمه لإنقاذ الاقتصاد الأوروبي في أوروبا الغربية من الأنهيار . وقد رد الاتحاد السوفييتي بإنشاء الكومنفورم في شهر أكتوبر ١٩٤٧ من الأحزاب الشيوعية في يوغوسلافيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا والمجر والاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وإيطاليا ، وجعل مركزه الرئيسي في بلغراد ، ثم في بوخارست بعد ذلك ، وكان الهدف منه نشر الدعاية الشيوعية .

وحتى نهاية الأربعينات ، كانت الولايات المتحدة تملك اليد العليا في الحرب الباردة بحكم امتلاكها القوة الذرية . ولكن في يولية ١٩٤٩ كان الاتحاد السوفييتي قد تمكن من تفجير أول قنبلة ذرية له ، وبعد ذلك بشهور استطاع تفجير القنبلة الهيدروجينية . ثم مضى في هذا السياق حاشداً كل قواه . ومنذ ذلك الحين أصبح الموقف الدولي مهدداً بحرب ذرية تهدد الجنس البشري ، خصوصاً بعد أن أعلنت الولايات المتحدة سياستها التي سمتها الانتقام البعيد المدى بإعلان استعدادها لتوجيه ضربات ذرية لمواجهة أية حركة تهدد سلامتها وفي ذلك الحين كانت كل كتلة قد لجأت إلى سياسة الأحلاف ومعه الاتفاقات والمعاهدات العسكرية لتدعيم مركزها وتطويق الجانب الآخر : فقد عقدت الولايات المتحدة حلف شمال الاطلنطي سنة ١٩٤٩ ، وحلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ ، كما عقدت هذه معاهدات عسكرية مع الفيلبين وآليابان وكوريا الجنوبية وفرموزا ونيوزيلاندا واستراليا فيما بين عام ١٩٥١ و١٩٥٤ . بينما أقام الاتحاد السوفييتي معاهدات

أخرى بينه وبين دول أوروبا الشرقية وبين هذه الدول بعضها ببعض ، وانتهت دعوة المعاهدات إلى قيام حلف وارسو سنة ١٩٥٠ .

كان ذلك هو الموقف الدولي بينما كانت شعوب آسيا وأفريقيا تنفض عن كاهلها تراب الاستعمار وتحصل على استقلالها بكفاحها ونضالها . وكان السؤال الذي ردَّده العديد من هذه الشعوب هو :

ما هو الطريق الثالث ؟

وبمعنى آخر ، ما هو الطريق الذي تسلكه لخدمة بلادها وتدعيم استقلالها بعيداً عن الارتباط بإحدى الكتلتين . وذلك هو منشأ فكرة رفض الأحلاف والوقوف موقف الحياد . وقد تمثل هذا الاتجاه أقوى ما تمثل في الهند ، خصوصاً أثناء الحرب الكورية . وفي مصر قبل الثورة ، التي رفضت بعد الحرب مشروع الدفاع المشترك بين صدقي وبيفن في ١٩٤٦ ، كما رفضت مشروع منظمة دفاع الشرق الأوسط الذي قدمته أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا عام ١٩٥١ ، وقد طبقت مبدأ الحياد في الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بامتناع المندوب المصري عن التصويت في جانب المشروع الأمريكي ، على أساس أن الصراع ليس إلا صورة من صور الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي .

وعلى هذا النحو ، فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت معالم الطريق الثالث في طريقها إلى التبلور . وفي العامين التاليين كان على الثورة مواجهة عدة مشاكل خطيرة داخلية :

أولها : ضرورة تصفية النظام الملكي وتأسيس الجمهورية .

ثانياً : ضرورة تصفية السياسة القديمة التي عجزت عن تحمل مسئولية التغيير السياسي والاجتماعي الذي كان يطالب به الشعب المصري قبل الثورة .

ثالثاً : تصفية الملكيات الكبيرة التي تزيد على مائتي فدان ، وتصفية الطبقة الاجتماعية التي تملكها .

رابعاً : تصفية الاحتلال البريطاني الذي دام سبعين عاماً .

وقد استغرقت معالجة هذه المشاكل عامين ـ كما ذكرنا ـ وانتهت بإبرام معاهدة الجلاء مع بريطانيا عام ١٩٥٤ .

وبعد إبرام المعاهدة وقفت قيادة الثورة عند مفترق الطرق :

هل تسير في عجلة المعسكر الغربي الاستعماري ، تقيم اقتصادها على أساس المعونة الاقتصادية الغربية ، وتقف في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية يتلهف مندوبها على إشارة من يد مندوب هذه الدولة أو تلك وتتخذ أراضيها قاعدة عسكرية أجنبية تخرج منها الطائرات البريطانية لتقتل الآلاف من شعوب الدول المكافحة في سبيل حرياتها واستقلالها في آسيا وأفريقيا ؟

هل تفعل ذلك أو تحاول أن تستكمل استقلال مصر الحقيقي ، استقلالها الاقتصادي والسياسي ، وتطهير البلاد من القواعد العسكرية الموجهة ضد حرية الشعوب ؟

كانت هذه هي المشكلة في صورتها المتكاملة منذ بداية عام ١٩٥٥ .

وهذا يوضح أهمية باندونج في حقل السياسة الخارجية المصرية لثورة ٢٣ يوليو . فباندونج تمثل الطريق الثالث في المجال الدولي ، **وفي باندونج كان أول انفتاح للحركة الوطنية المصرية على التيارات العالمية المتحررة ، وأول خروج من النطاق المحلي الضيق إلى الصعيد الإنساني الكبير** ، وفي باندونج أيضاً اكتسبت الحركة الوطنية المصرية الصفات الإيجابية لحركة التحرير الوطني العالمية وأهمها : التضامن العالمي ، والحياد الإيجابي ، والتحرر الكامل من الاستعمار .

ومع ذلك ، فمن المحقق أن عبد الناصر ، قبل باندونج ، كان مهيئاً ذهنياً وأيديولوجياً للعب دور في السياسة الدولية . ففي تلك الأثناء كان قد كتب كتابه المشهور : « فلسفة الثورة »، وقد ناقش فيه المجالات التي يمكن أن

تلعب فيها مصر دوراً إيجابياً ، واهتدى إلى الدوائر الثلاث المعروفة : الدائرة العربية ، والدائرة الإفريقية ، والدائرة الإسلامية . وقد جاءت باندونج لتستخلص من هذه الدوائر الثلاث دائرة الشعوب الآسيوية الأفريقية .

وفي باندونج مارس عبد الناصر بصفة عملية ، سياسة الحياد الإيجابي ، فلم ينجر إلى بعض الدول الآسيوية التابعة للسياسة الغربية في الهجوم العدائي على الصين ، بل لزم موقف الحياد والحرص على نجاح المؤتمر ، وهناك إجماع ، حتى من جانب الصحافة الغربية ، على أن عبد الناصر كان أحد أقطاب هذا المؤتمر ، ويقول الكاتب السياسي البريطاني « توم ليتل » إنه لعب دوراً مجدياً بوصفه رئيس لجنة المقررات إذ وضع مسودة للصيغ التي توفق بين وجهتي نظر معسكري مؤتمر باندونج ، وأبدى حنكة سياسية وتمسك بضبط النفس المأثورة عن الساسة الماهرين . وعندما عاد عبد الناصر إلى مصر ، لم تعد مصر دولة صغيرة تعتمد على التعاون مع الدول العربية وحدها ، بل أصبحت جزءاً من العالم الآسيوي الأفريقي الفسيح الذي خرج إلى حيز الوجود ، ولم يعد عبد الناصر مجرد رئيس وزارة لمصر ، فقد عاد وقد أصبح عضواً في نادي كبار الساسة الآسيويين .

ولقد عاد عبد الناصر إلى مصر ليطبق سياسة الحياد الإيجابي عملياً بعقد صفقة الأسلحة التشيكية . **وكانت تلك هي مرحلة التأثر بمبادىء باندونج . ومنذ ذلك الحين انتقل عبد الناصر من مرحلة التأثر إلى مرحلة التأثير ، فإن إلهامات « تأميم قناة السويس »، و « إنتصار السويس »، بالنسبة لحركات التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا ، كانت عطاء ما بعده عطاء** ، ففيما يختص بتأميم قناة السويس ، فقد كان نموذجاً فذاً لكيفية ممارسة السيادة الوطنية من جانب دولة لما تفق بعد من احتلال دام سبعين عاماً . وأما السويس فإن الهزيمة التي لحقت بالعدوان ، رغم أشتراك دولتين كبيرتين فيه ، قد جعلت تكراره بالنسبة للدول المناضلة من أجل حريتها ، يبدو ـ كما يقول الرئيس نيريري ـ «أبعد احتمالاً». وقد عبر «نكروما» عن هذه

الحقيقة بقوله : « بعد السويس ، أدركنا جميعاً أننا نستطيع أن نتحرك ، وأننا نقدر على الوصول »!

ولم يلبث عبد الناصر أن تخطى هذه المرحلة من التأثير ، مرحلة الإلهامات ، إلى مرحلة المساندة الفعلية لحركات التحرر الوطني . فالتشجيع المعنوي والتأييد المادي ، وفي كل محفل وكل مجال دولي تبنت مصر حق الحرية لكل دولة ، سواء كانت في آسيا أو في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية ، ففي الكونغو وفي مالاوي وفي كوبا وفي الجزائر وفي تونس وفي اليمن وفي نيجريا وفي كل بقعة من الأرض كان لمصر موقف مساند بالقول وبالفعل . وقد اعترف الدكتور « هاستنجز باندا » رئيس مالاوي أمام مؤتمر القمة الافريقي عام ١٩٦٤ بقوله :

« لولا المعونة المادية والمعونة التي قدمتها مصر لنا ، ما استطعنا أن نحصل على الاستقلال وأن أكون واقفاً هنا أمامكم اليوم » .

وعندما تقابل عبد الناصر بالجنرال « أنكراه » رئيس غانا، في المؤتمر الأفريقي عام ١٩٦٦ خاطبه بقوله :

« كلنا في أفريقيا نعتبرك والداً » .

وفي لقاء الصحفي الأمريكي المشهور « سيروس سالزبير جر » بجورج كينان . السفير الأمريكي في بلجراد ومؤلف الكتاب المعروف : روسيا تتخلى عن الحرب »، قال كينان :

إن اليوغوسلاف يساورهم الشعور دائماً بأنهم « أفريقيو شرف » (على وزن رئيس شرف) وأنهم يؤيدون سياسة ناصر مائة في المائة بشأن حركة أفريقيا السوداء ، وهذا يباعد بينهم وبين إنجلترا وغيرها من الدول الغربية ذات المصالح في أفريقيا .

وقد عبرت السيدة أنديرا غاندي من موقع عبد الناصر من خريطة التغيير الثوري العالمي فقالت :

« كان رمزاً لما ناضلنا وما زلنا نناضل من أجله » ، وأنه « أعطى معنى للكثير من الأشياء التي نقرأ عنها ونتحدث بشأنها مثل الحرية والوحدة وفكرة عدم الانحياز » .

وفي الوقت الذي كان عبد الناصر يمارس تأثيره في المجرى التاريخي لحركة التحرير العالمية ، كان يمارس تأثيره في ميزان القوى الدولي وفي السياسة الدولية . وقد رأينا كيف أن الموقف عند بداية إنفتاح عبد الناصر على السياسة الدولية، كان يشهد إحتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكانت سياسة الأحلاف إحدى مظاهر الحرب الباردة، وهي السياسة التي كانت تلقى اعتراضاً شديداً عليها من المنطقة حتى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو. وفي ربيع عام ١٩٥٣ زار جون فوستر دالاس منطقة الشرق الأوسط، وصرح بأنه قد وجد دول الحزام الشمالي من المنطقة على علم تام بالخطر الذي يهدد استغلالها من جانب الاتحاد السوفييتي ! وكانت تلك أول إشارة أمريكية إلى إنشاء حلف بغداد الذي تأسس بعد ذلك بعامين . وقد نبعت فكرة حلف بغداد من تغير الأستراتيجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط التي كانت مبنية في الحربين العالميتين على أساس اتخاذ مصر محور الارتكاز في كل سياسة عسكرية هجومية أو دفاعية في الشرق الأوسط . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ أن بدأت الدول الغربية سياسة الحرب الباردة ، وأخذت في تطويق الاتحاد السوفييتي بشبكة من الأحلاف العسكرية ، انتقلت مراكز الإستراتيجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط من منطقة قناة السويس إلى ما أطلق عليه جون فوستر دالاس منطقة الحزام الشمالي للشرق الأوسط ، وهو الممتد من تركيا غرباً إلى باكستان شرقاً ، ويواجه الجبهة الجنوبية المعرضة من الاتحاد السوفييتي . فهذا الحزام الممتد من تركيا إلى الباكستان يوصل بين حلف شمال الاطلنطي من ناحية ، وحلف جنوب شرق آسيا من ناحية أخرى . وتركيا تعتبر حلقة الوصل بين شمال الاطلنطي وبغداد ، بحكم أشتراكها فيهما ، والباكستان تعتبر حلقة الوصل بين حلفي بغداد وجنوب شرق آسيا باشتراكها فيهما . إن هذه

السياسة الغربية تمثل عاملاً هاماً من عوامل اهتمام الدول الغربية بالعراق .

على أن خطورة حلف بغداد هو أنه ، بالإضافة إلى مهمة تطويق الاتحاد السوفييتي ، فإنه كان يهدف إلى صرف الشعوب العربية عن مشاكلها الحقيقية ، وهي التحرر الوطني والتخلص من الخطر الصهيوني ، بأخطار وهمية عن تعرضها للخطر الشيوعي المزعوم الزاحف عليها . يضاف إلى ذلك فإن بربطه المنطقة العربية بالأحلاف الاستعمارية ، وهي التي كانت تتطلع للأنعتاق من ربقة السيطرة الغربية ، كان يعد خطوة إلى الوراء ، وأهم من ذلك أن تركيا كانت قد عقدت معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل ، وكان دخول العراق حلف بغداد مع تركيا يعتبر تضامناً على نحو غير مباشر مع العدو الحقيقي .

لكل هذه الأسباب كان هجوم عبد الناصر على الحلف وتأليب الدول العربية عليه ، وكان رد الفعل من جانب الدول الغربية أن لجأت إلى استخدام إسرائيل كوسيلة للضغط ، فشنت هجومها المعروف على غزة في أواخر فبراير ١٩٥٥ ، وكان هذا الهجوم هو العامل الرئيس وراء صفقة الأسلحة التشيكية في نفس العام . وقد تلا ذلك ردود الفعل المعروفة ، وهي سحب عروض تمويل السد العالي ، ثم تأميم قناة السويس ، وأخيراً العدوان الثلاثي . **وكلها ردود فعل رفعت أسهم عبد الناصر في العالم العربي وجعلته أمل الشعوب العربية ورمز القومية العربية .**

فما هو مدى تأثير هذه الأحداث في التوازن الدولي والسياسة الدولية ؟

إن أول هذه الآثار هو تحطيم الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة تحطيماً تاماً .

أما الأثر الثاني ، فهو انفتاح الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية ، بعد أن كانت الاستراتيجية الغربية تهدف إلى إحكام تطويقه ومحاصرته من هذه المنطقة بحلف بغداد !

ثالثاً : ما أحدثته الناصرية من تأثير في الحركات الوطنية في المستعمرات الأفريقية والآسيوية على النحو الذي بيناه .

ومع تزايد حدة العداء والصراع بين حركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر وبين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فقد تزايد الوجود البحري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط حتى أخذ يهدد تفوق الأسطول السادس الذي كان يملك في المنطقة يدا مطلقة وهذا الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط وفي البحر المتوسط ، بآثاره المحتومة على التوازن الدولي ، وهو الذي برز كنتيجة مباشرة لسياسة عبد الناصر النضالية وزعامته ، لعله يعتبر اخطر تطور في ميزان القوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية .

جمال الدين الأفغاني(*)

عندما وفد جمال الدين الأفغاني إلى مصر عام ١٨٧١ كان الشعب المصري يواصل حياته اليومية العادية في ظل الاستبداد ، وعندما غادرها في عام ١٨٧٩ ، أي بعد ثماني سنوات ، كان المصريون على أعتاب ثورة من أهم الثورات في تاريخ البلاد ؟

وكان الأفغاني قد سبق له زيارة مصر في عام ١٨٦٩ ، حيث تردد على الجامع الأزهر وخالطه عدد كبير من الأساتذة والطلاب . ثم سافر إلى الأستانة ليبعد منها بعد عام ، بعد صدام خطير مع شيخ الإسلام فيها ، الذي اتهمه باستعمال عبارات منافية للدين ماسة بحرمته ! . وعاد إلى مصر ثانية في ٢٢ مارس ١٨٧١ ليقيم بها ثماني سنوات حافلة بالأحداث الجسام .

ففي خلال هذه الأعوام الثمانية ، كانت مصر تسقط شيئاً فشيئاً في يد الرأسمالية الأوروبية ، التي أخذت جحافلها تتدفق على مصر من كل الأنحاء منذ أيام صعيد ، كما لو كانت كاليفورنيا جديدة ، وأخذت في غيبة الحكم الديموقراطي ، تنهب مصر نهباً منظماً ، بلغ أوجه في عهد إسماعيل إلى الدرجة التي سلبت مصر إرادتها واستقلالها الذاتي ، وأصبحت خاضعة وتابعة تماماً لإرادة الاستعمار الأوروبي . . وبذلك تضاعف على الشعب المصري الذل : ذل الاستبداد ، وذل الاستعمار ! .

(*) الجمهورية في ٢٣ مارس ١٩٧٧ .

لم يهدأ الأفغاني لحظة واحدة ، خلال إقامته في مصر ، فقد التف حوله كثير من طلبة العلم ، وأخذ يحاضرهم في علم الكلام والفلسفة وأصول الفقه والتصوف والتفسير ، بمنهج تحرري جديد ، ويقرأ لهم طائفة من الكتب الحديثة التي عربت في مختلف العلوم ، ويفتح لهم بذلك عالماً جديداً من الفكر الغربي أطالوا التحديق فيه . وقد استجلب بذلك غضب علماء الأزهر الذين أخذوا عليه قراءته للفلسفة، التي كانوا يعدونها معادية للدين الصحيح! ثم وجه عنايته إلى إعداد جيل جديد من الكتاب الناشئين حمل لواء الدعوة لآرائه وأفكاره الحرة في المحافل والمجتمعات والصحف. واتجه إلى العمل السياسي ، ينبه الناس إلى مضار التدخل الأجنبي في شئون البلاد ، ويكشف مساوىء الرقابة الأجنبية التي فرضت عليها ، ويحمل على الحكم الاستبدادي حملات صادقة ، حتى ذهب إلى التفكير مع الشيخ محمد عبده في اغتيال الخديو إسماعيل وإعلان الجمهورية ! .

وفي خلال ذلك كان الأفغاني دائب الحركة والتجول في البلاد من الإسكندرية إلى بور سعيد إلى السويس ، يتعرف على الجماهير ، ويجتمع بعمال الطباعة ، وطلاب الأزهر ، ووفود الطوائف المختلفة .

خطب مرة في ميدان محمد علي بالاسكندرية « المنشية » موجهاً كلامه إلى الفلاحين المصريين قائلاً : أنت أيها الفلاح المسكين ، تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمق ويقوم بأود العيال . لماذا لا تشق قلوب ظالميك ؟ لماذا لا تشق قلوب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟ » .

وفي خلال عام ١٨٧٨ أخذ يقرب منه العامة ، ويخاطب المصريين في لهجة عصبية فيها كثير من المرارة ، وأحياناً التحامل الذي ينطلق من محبة مصر وحرصه على مصلحتها . « أيها المصريين، لقد نشأتم في الاستعباد ، وربيتم في حجر الاستبداد ، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك والرعاة حتى اليوم ، وأنتم تحملون عبء جور الفاتحين ، وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين ، تسومكم

حكـوماتكم الحيف والجـور ، وتنـزل بكم الخسف والـذل وأنتم صـابـرون ، وتستنزف قوام حياتكم ـ التي تجمعت بما يتحلب من عرق جباهكم ـ بـالعصا والمقرعة والسوط وأنتم صامتون » .

وفي مناسبة أخرى أخذ يعجب من تأصل الحكم الاستبـدادي في مصر فقال : كأنَّ القوة الفرعـونية أخـذت على الدهـر عهداً ألا تبـرح وادي النيل . فكلما قضى فرعون تقمص بآخر . وكلما انقرضت عائلة فرعونيـة ادعت إرثها عائلة ، وجاءت ولو من وراء البحار ، والتصقت بـالنسب الفرعـوني ولو بـأقل مشابهة من خلق الغطرسة والتألُّه على الناس . ثم خاطب المصريـين قائـلاً : « إذا صـح أن من الأشيـاء مـا ليس يـوهب ، فـأهم هـذه الأشيـاء «الحـريـة» و «الاستقلال» . لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر على الأمـة عن طيب خاطر ، والاستقلال كذلك . بل هاتان النعمتـان إنما حصلت وتحصـل عليهما الأمم أخذاً بقوة واقتدار » .

ولم تتحمل السلطة المصرية في عهد توفيق جمال الدين الأفغاني ، ففي ليلة الأحد من ١٤ أغسطس ١٨٧٩ ، قبض عليه ومعه تابعه ، واقتيدا إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها إلى السويس ، دون أن تتاح للأفغاني الفرصـة لوداع أصدقائه ، أو حتى أخذ كتبه أو ملابسه ! .

وقبل أن يركـب الباخرة إلى الهند ، سأله موظف الجمـارك عن متاعـه ، فـأجاب سـاخراً أنـه يتكـون من صنـدوقين : صنـدوق للمـلابس ، وصنـدوق للكتب ، . وعنـدما سـأله أين همـا ؟ أشار الأفغـاني إلى جسمه وقـال : هـذا صندوق الملابس ، ثم أشار إلى رأسه وقال : وهذا صندوق الكتب ، وعندمـا ألح عليه قنصـل إيران في السـويس ببعض المال ، أبى إبـاءً شمّاً ، وكـانت قولته : « لا يعدم الأسد فريسة أينما حل » .

وكعـادة السلطة من قديم الأزل، أصـدرت حكومـة الخديـو توفيق بيـاناً تبـرر فيـه إبعـاد الأفغـاني تقـول فيـه : « إن حكـومتنـا الخـديـويـة التـوفيقيـة

الجليلة، التي ما زالت على بصيرة، متيقظة كل التيقظ، قد استشعرت بأن هناك جمعية سرية من الشباب ذوي البطش ، مجتمعة على فساد الدين والدنيا المضر بالبرية ، رئيسها شخص يدعى جمال الدين الأفغاني ، مطرود من بلاده ، ثم الأستانة العلية ، لما ارتكبه من أمثال هذه المفسدات في ديارنا المصرية . فالتزمت هذه الحكومة الحازمة أن تتخذ الطرق اللازمة وتستعمل السداد في قطع مرفأ هذا الفساد ، فأبعدت ذلك الشخص المفسد من الديار المصرية ، بأمر ديوان الداخلية ، لإزالة هذا الفساد من هذه البلاد ، عبرة للمعتبرين ومن يتجاسر على مثل هذا من المفسدين . . . الخ ».

فهل كان الثائر جمال الدين الأفغاني يتصور أن يرد له اعتباره في مصر بالأمس القريب .

منذ أيام قلائل ، وجه الرئيس أنور السادات رسالة للمؤتمر الإسلامي بكابول في ذكرى الأفغاني ، يرد فيه اعتبار هذا الثائر العظيم الذي تجنت عليه السلطة منذ قرن من الزمان جاء فيها : « ما زالت مصر تذكر بالتقدير الكبير والوفاء العظيم هذا المكفر الحر الثائر ، الشغوف بإصلاح شئون المسلمين ، واستقلالهم ، وتقويض الاستعمار الجاثم على صدورهم . وما زالت تذكر أن جمال الدين ربى أشبالها ، ونفخ من روحه القوة في رجالها ، فتقرن اسمه بتاريخها الحديث . لقد قضى بمصر ثماني سنوات ، نشر فيها آراءه في السياسة وغيرها ، وشرب من منهله كثير من أبنائها مثل أحمد عرابي وعبد الله النديم ومحمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول وغيرهم . إذا كان السيد جمال الدين ابن الأفغان مولداً ونسباً ، فهو أخ لنا جميعاً نعتز بأخوته » . .

وشتان بين الأمس البعيد والأمس القريب .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مصطفى كامل . . بين اليأس والأمل(*) !

عندما بدأ مصطفى كامل جهاده في عام ١٨٩٥ ، كان الشعب المصري في غيبوبة مدتها ثلاثة عشر عاماً ، أي منذ فشل آخر ثورة ضد الحكم الاستبدادي وهي الثورة العربية . ولم يكن منشأ هذه الغيبوبة فشل الثورة وحده . بل الظروف الثقيلة التي أحاطت بهذا الفشل .

سافر مصطفى كامل إلى باريس في عام ١٨٩٥ موفداً من الخديو الجديد ، عباس الثاني ، الذي اختلفت علاقته مع الاحتلال عن علاقة أبيه ! . . وكان الخديو عباس قد أعجب بمصطفى كامل منذ أن زار مدرسة الحقوق وألقى هذا بين يديه خطبة عصماء تفيض وطنية وفصاحة ! . . وقد قربه إليه في ذلك الحين فيمن قرب من الوطنيين المصريين ، ثم أوفده إلى أوروبا عام ١٨٩٥ للدعاية للقضية المصرية وتأليب أوروبا على الاحتلال . . وكان الطابع الدولي للمسألة المصرية المستند إلى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وعدم شرعية الاحتلال البريطاني ، من المسائل التي كان عباس يستند إليها في معارضة الاحتلال .

هذه النشأة ، وهذه الصلة بين مصطفى كامل والخديو عباس ، وهذه الظروف الدولية المتعلقة بالقضية الوطنية ، كانت السبب في أن مصطفى كامل

(*) الجمهورية في ١١ مارس ١٩٧٧ .

لم يتبع في ذلك الوقت ما اتَّبعه عادة زعماء حركات التحرر الوطني من اعتماد على الشعب والتحام به ، ومحاولة تنظيم صفوفه وتكتيل جهوده حتى ينفض عنه ذل التبعية والاحتلال ؛ وإنما الاعتماد على أوروبا ، واستشارتها باسم مصالحها ، وتأليبها على الاحتلال !

بل إن هذا ربما كان السبب في أن مصطفى كامل في ذلك الوقت لم تكن له بالشعب كبير ثقة في أن ينتفض يوماً على الاحتلال ، حتى دفع به هذا إلى هوة اليأس المطبق ! . . ففي خطابه إلى صديقه فؤاد سليم الحجازي في ١٦ يونيو ١٨٩٥ يقول : « إني عالم بأني لا أستطيع الاعتماد على أحد من أبناء جنسي ، وإني إذا صُوِّرت يوماً بأي صورة كانت ، لا أجد من أمتي عضداً ونصيراً . . وهذا ما يحزنني كثيراً ، فإني مع ارتياحي للمهمة التي عرضت نفسي للقيام بها ، والغرض الشريف السامي الذي أعمل له ، أرى أن غيري من الذين أحب التشبه بهم ، كفرانلكين وغيره ، كان يعمل ووراءه أمة تعزز مطالبه وتدافع عنه ، بعكس ما أنا فيه » .

إنحصر جهاد مصطفى كامل في ذلك الحين ، فيما كان يسميه : «المرافعة في قضية مصر» ، فقد كان الاحتلال البريطاني في نظره مجرد قضية مطروحة أمام محاكم الدول العظمى الأوروبية . وكان يعتقد أنه يكفي أن تعرف أوروبا أبعاد القضية وصفتها الدولية التي لا تبيح لإنجلترا التصرف فيها وحدها ، فتحكم ببطلان الاحتلال وتجبر إنجلترا على الجلاء ! . ولذلك تراه في خطابه لصديقه يوم ١٥ أغسطس ١٨٩٥ ، ينقل إليه ما كتبته عنه إحدى الصحف في طولون من أنه لم يترافع في قضية فردية بعد دخوله صف المحامين ، وإنما اختار قضيته الأولى والأخيرة ، وهي قضية مصر ضد إنجلترا ، « وهو يترافع فيها بهمة ونشاط أمام أوروبا ، ولا يعود لمصر حتى يسمع الحكم ، ولا شك أنه سيكون في صالحه» ، ويعلق على كتابة الجريدة قائلاً : « فلننتظر الحكم » !

ومن الطريف أن مصطفى كامل في ذلك الحين ، كان ينقم من الأمة أنها لا تتحرك لنيل حريتها ، « ولا تسعى للوصول إلى هذا المرام السامي وإلى تحقيق أمنيتها ، بل تريد أن تأتيها الحرية وهي قائمة فتوقظها من نومها »! دون أن يدرك القوانين التي تحرك الأمم وتصنع الثورات ، ودون أن يعرف أن الأمم لا تتحرك بصوت يأتي من وراء البحار ، وإنما تتحرك بصوت تنظيمي ينبعث من داخلها ويحرك أحشاءها . فيقول في خطابه لصديقه يوم ٥ أغسطس ١٨٩٥ : « ها أنا انتظر من يتبعني ، وأظن الأيام والليالي تمر ولا يتبعني غير الهواء ! ».

وقد بلغت ثقته بقدرة العمل الدعائي في أوروبا على تحقيق الجلاء ، إلى حد أن كتب إلى صديقه يوم ١٥ أغسطس ١٨٩٥ يقول : « إن عودتي لمصر قبل الجلاء مستحيلة »! . ويقول: « إن امبراطور ألمانيا وحده يستطيع اليوم حل المسألة بإنضمامه إلى روسيا وفرنسا ! . وحث الجرائد على الكلام ، وجذب ألمانيا نحونا لا يكون إلا بوفد يزور ممالك أوروبا ويستغيث بها ، ويكون ذلك الوفد قادراً بحيث يستطيع صرف المبالغ في الولائم والهدايا واستمالة أرباب الصحف ! . هذه هي الطريقة الوحيدة لحل مسألة مصر حلاً عاجلاً .

ولكن المصريين لا يحركون ساكناً ، لعدم وجود التنظيم الذي يحركهم ، فيتملك مصطفى كامل الغضب واليأس ـ وهو يأس كان يشاركه فيه للإنصاف ، كل السياسيين في ذلك الحين ـ ويكتب إلى صديقه يوم ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ يقول :

« دعني بالله عليك من هذه الأمة التي بلاني الله بأن أكون واحداً من أبنائها ! لولا والله أني ـ كما تعلم يا فؤاد ـ كثير الثبات في المبدأ ، فخور بدفاعي عن عهد الحرية، لتركت هذا الميدان الذي أنا فيه، محتقراً لقومي وعشيرتي! . دعني أقول لك القول كله: إن لا وجود للمصري، ولا حق له من الحقوق البشرية ما دام بهذا الضعف والخمول . . ولا تحسبن ذلك مني يأساً

من الخـلاص ، بل هـو يأس من مصـر وأهلهـا ! . ولكن أمـل الخـلاص فيَّ عظيم ، ولا تمنعني قوة الأمل من أن أقول لـك ، إنه إذا دام الحـال على هذا المنوال ، وبقيت مصر بلا حراك ، وهمت الدول لإخراج الإنجليز من بلادنا ، فإنما تعتبر مصر في مؤتمرها عقاراً من العقارات يتملكه الكل بـدل الواحـد ، دون أن تحسب للأمة المصرية حساباً فخـلاص مصر بـأهلها وحـريتها بيـدهم والخلاص متعلق بمهمتهم ، فهموا إذن وبرهنوا على أنكم أحياء .

في ذلك الحين كانت الظروف تستخلص لمصطفى كامل ثوريته الجارفة من ربقة العلاقات مع الخديوي فقد أرسل إليـه الخـديـو في أكتوبـر ١٨٩٥ يستـدعيه بعـد أن كثرت الـدسائس ضـده من جانب المجمـوعة الفـرنسية في القصر ، ومن جانب بعض الشخصيات الفرنسية التي كان يعتمد عليها عبـاس في تحـريك الـرأي العام الفـرنسي . . وقـد اعتقـد مصـطفى كـامـل أن هـذا الاستـدعاء مصـدره « تهـديـد إنجليـزي »، فـرأى من الحـكمـة ـ كـمـا كتب للـخديـو ـ أن يؤخر عودته « صيانة لكرامة سموكم ، إذ أني إذا كنت عدت حين ذلك كان تحقق الإنجليـز من أني مرسـل في أوروبا من قبـل جنابكم . وممـا حملني على البقاء نصح الكثيرين من السياسيين لي بالبقاء في الدفاع عن مصر والمطالبة بحقوقها »! .

ولكن الخـديو لم يقـدر هذه الـدوافع ، ولـذلك فعنـد عودة مصـطفى كامل ، أخذ يتلكأ في إستقباله على النحو الذي دعاه إلى الكتابة يوم ١١ فبراير إلى عبد الرحيم أحمد بك ، حلقة الاتصال الأولى بينه وبين الخـديو يقـول : « لقد عيل صبـري ، ولست أظن أن هناك داع لكـل هذا التـأخير ، فـإن كان لمولانا أعـزه الله رغبة في تشـريفي بمقابلتـه ، فلتحدد لي هـذه المقابلة هـذا الأسبوع ، وإلا فإني أحمل كل هذا التأخير على عدم حاجتكم إلى خدماتي ، وعلى رغبتكم في محض تأخيري عن بلوغ أمانيَّ العديدة النافعة للبلاد وأميرها إن شـــاء الله ، وأظنكم لا تلومـوني إذا عملت من أول الأسبـــوع الآتي بغيـــر استئذانكم أو انتظار تعليماتكم .

وفي يوم ١٩ فبراير ١٨٩٦ ، وبعد بقائه في مصر أربعين يوماً دون أن يقابله الخديو ، كتب إلى عبد الرحيم أحمد يخبره بأنه : « بعد مضي أربعين يوماً عليَّ وأنا انتظر الأمر العالي بتشرفي بمقابلة العزيز حفظه الله ، وإلى الآن لم يتكرم بهذه المنحة . فإني مبارح الأوطان » .

ولكن مصطفى كامل في هذه اللحظة بالذات كان على أبواب العمل الجماهيري الحقيقي الذي غير مسار حركتها ووجهها الوجهة الصحيحة !. . ففي ذلك الحين كانت أخبار جهاده في أوروبا وخطبه ومقالاته قد جعلت أنظار المصريين تتعلق به وترى فيه مناضلاً مخلصاً لبلده ومنادياً بالجلاء . . ولذلك فعندما ذهب إلى الإسكندرية يوم ٢٨ فبراير ١٨٩٦ لإلقاء أول خطبة وطنية فيها ، سرعان ما وجد نفسه محل التفاف الجماهير ، حتى لم يبق في المسرح الذي كان مقرراً أن يلقي فيه خطبته مكان خال ، وارتد المئات من الناس عن بابه من كثرة الزحام ، وعندما طلب من الحاضرين في نهاية خطبته أن يقروا نداءه بالجلاء برفع أيديهم ، اقروا بالإجماع ، وكان توديعه بمحطة الاسكندرية مظاهرة وطنية !

عند ذلك أدرك مصطفى كامل أن الأمة المصرية « تقدر الوطنية الصادقة حق قدرها »، فكان اتجاهه إليها ، الذي تدرج من ظهور جريدة « اللواء » سنة ١٩٠٠ ، إلى إنشاء نادي المدارس العليا عام ١٩٠٥ ، إلى تأسيس الحزب الوطني عام ١٩٠٧ ، ولم يعد صوت مصطفى كامل يصل إلى المصريين من وراء البحار فقط ، بل ومن داخل صفوفها ملتحماً بها ، وانتقل معه مصطفى كامل من اليأس إلى الأمل !. .

رفاعة الطهطاوي . . المفكر الليبرالي(*)

في هذه الأيام التي تدخل فيها تجربتنا الديموقراطية مرحلة جديدة بإنتخاب مجلس الشعب الجديد ، تأتي الذكرى المئوية لميلاد مفكر مصري كبير ، هو رفاعة رافع الطهطاوي .

وأهمية رفاعة الطهطاوي في تاريخ الفكر المصري لا تتمثل فقط في أنه أول مفكر ديموقراطي ليبرالي في مصر ، وإنما تتمثل في أن هذا المفكر الليبرالي كان سابقاً لعصره ! .

فالفكر الليبرالي ، وأي فكر سياسي آخر ، ينشأ من فراغ ، وإنما تنشئه ظروف المجتمع الاقتصادية التي يمر بها ، والعلاقات الإنتاجية التي تسوده . وبالتالي فإن تقديمه هذا الفكر أو جموده أو رجعيته إنما تقاس بمدى تقدمه أو مطابقته أو تراجعه عن ظروف المجتمع الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية التي يمر بها .

وفي عصر رفاعة الطهطاوي ، لم تكن ظروف المجتمع المصري بقادرة على إفراز مثل هذا الفكر الليبرالي الذي بشر به! ، ذلك أن نظام محمد علي الاحتكاري الذي أخذ به ، كان قد قضى على احتمال قيام طبقة رأسمالية

(*) الجمهورية في ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

مصرية ذات شأن ، يمكنها أن تحمل هذا الفكر ، الذي يرتبط عادة بظهور ونمو وتطور مثل هذه الطبقة في أي مجتمع . وهذا على الرغم من أن نظام محمد علي الاحتكاري نفسه هو الذي نقل البلاد من الصناعة البدائية التي كانت سائدة منذ قرون ، إلى الصناعة الحديثة التي تميز بها القرن التاسع عشر ! وفي الوقت نفسه ، فإن طبقة كبار الملاك الزراعيين التي نشأت في عهد محمد علي ، كانت ما تزال بعد طبقة وليدة لم تستقر بعد. إذ لم تكن قد حصلت بعد على حق الملكية الخاصة . كما أنها كانت ترتبط بالدولة ارتباطاً عضوياً ، لأنها كانت تتكون أساساً من كبار رجال الإدارة والجيش ، اللذين منحهم محمد علي الابعاديات الشاسعة دون حق التصرف فيها. وبالتالي فإن هذه الطبقة كانت ذات صفة بيروقراطية بالدرجة الأولى ، إلى أن منحها محمد علي حقوق الملكية الخاصة في عام ١٨٤٢ .

وأما حركة التعليم والبعثات في عهد محمد علي ، فلم تكن إفرازاً لتطورات بورجوازية ، وإنما كانت إفرازاً لنظام محمد علي الاحتكاري ، ولخدمة هذا النظام . وبمعنى آخر ، أن هذه الطبقة المتعلمة التي أنشأها محمد علي ، كان الغرض منها أن تكون طبقة بيروقراطية يستعين بها في القيام بأعمال الإدارة والعمران في الدولة ، وتكون في خدمة هذه الدولة . ومعروف أن الأفكار الليبرالية تنشأ مستقلة عن الدولة الاستبدادية ، ولا تشع منها ، أي على العكس من الأفكار البيروقراطية التي تنشأ داخل الدولة . كما أن هذه الأفكار الليبرالية تكون نقيضاً للأفكار البيروقراطية التي تترعرع عادة في مناخ الحكم المطلق ، تحتمي به من سلطة الأمة ورقابة الشعب .

في مثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ظهر رفاعة الطهطاوي مفكراً ليبرالياً تقدمياً كبيراً ، بعد بعثة أوفده فيها محمد علي إلى باريس ، لم يكن فيها طالباً أساسياً! ، وإنما كان إماماً وواعظاً ، لحماية أعضائها من الانحراف والتأثر بالحياة الفرنسية المفتوحة ! . ومع ذلك فقد قدر لهذا العضو

الهامشي أن يؤثر على الفكر المصري أكثر مما أثـر أي عضو أسـاسي في هذه البعثة ! .

فبعد عودة الطهطاوي من بـاريس ، أصدر كتـابه : تخليص الإبـريز في تلخيص باريز » عام ١٨٣٤ . ثم مناهج الألباب المصـرية في مبـاهج الآداب العصرية » عام ١٨٦٩ . وقد قدم فيها على وجـه الخصوص . خـلاصة آرائـه السياسية الميالة إلى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين ، وعرض الفكر الليبرالي من ناحيته النظرية والتطبيقية لأول مرة ، وعمد إلى عمل عظيم لم يسبق له نظير ، بترجمته دستور فرنسا ، الذي كان معمولاً به عندما كان في باريس ، وهو دستور لويس الثامن عشر في عـام ١٨١٤ ، متتبعاً مـا لحقه من تعديلات ، مع ما يلزم من الشرح والتعليق والتحليل .

وعن طريق رفاعة الطهـطاوي عرف المصـريون نـظم الحكم الغربيـة ، وعرفوا لأول مرة كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادىء سياسية واقتصادية عـامة ، وتنقسم إلى أحـزاب متصارعـة حول هـذه المبـادىء . وانتقلت إليهم صورة متقدمة من العمل السيـاسي في الغرب ، وكيف يمكن أن تتقيـد سلطة الحاكم بدستور يجعل منها مجرد رمز يملك ولا يحكم ! .

وقـد عرف المصـريون هـذه الـدروس في وقت منـاسب تمـامـاً ، حين أخـذ الاستعمـار الأوروبي يتغلغـل في صـورتـه الاقتصـاديـة تغلغـلاً كبيـراً في مصـر ، في مناخ الحكم المـطلق ، الذي ضيـع مصالـح البلاد في نهـاية الأمر . فكان الفكر الليبرالي ، وكان الحكم الدستـوري بالمعنى الغربي كما قدمه الـطهطاوي ، جـاهزاً كنـظرية يستمـد منها المصـريون مبـادىء كفاحهم للتغلب على الحكم المـطلق من جهة ، وعلى السيـطرة الاستعماريـة ، التي تحولت إلى سيطرة سياسية من جهة أخرى ، وكانت الثورة العـربية هي بـداية دخول هذا الفكر الثوري في مرحلة التطبيق .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بين المؤرخين الأجانب والمؤرخين المصريين(*)

يعتبر منح الدكتور أحمد عزت عبد الكريم جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية ، تكريماً لمرحلة من الكتابة التاريخية في بلادنا . كما تعتبر تكريماً لمدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس التي تكونت بفضل جهود الدكتور أحمد عزت عبد الكريم . بل تكريماً لكل المؤرخين المحدثين الذي تسلموا أمانة الكتابة التاريخية من يد المؤرخين الأجانب .

ومن المعروف أن الملك فؤاد عندما أراد كتابة تاريخ مصر الحديث ، لم يبد من يستعين به سوف المؤرخين الأجانب ، من أمثال « هانوتو » و« جورج دوان »، و« أنجلو ساماركو »، و« فيجان »، و« كرابيتيس ». وكان من الطبيعي أن تنحصر مهمة هؤلاء المؤرخين في تفنيد الاتهامات التي وجهها الكتّاب الإنجليز إلى اسماعيل باشا ، والدفاع عن أسرة محمد علي . وبمعنى آخر كانت مهمة هؤلاء هي كتابه تاريخ مصر من وجهة نظر القصر الملكي ، وليس من وجهة نظر الحقيقة التاريخية .

ومنذ عام ١٩٢٤ ، أخذ أحمد شفيق باشا ينشر « حوليات مصر السياسية » في عشر مجلدات ، الثلاثة الأول منها تمهيد ، والسبعة حوليات . ولكنها لم تكن تاريخاً ، وإنما كانت ، كما وصفها أحمد شفيق باشا نفسه « جريدة

(*) الجمهورية في ١٠ يناير ١٩٧٦ .

الجرائد »! . وبعده بقليل كان عبد الرحمن الرافعي ينشر تباعاً موسوعته التاريخية الهامة في تاريخ الحركة القومية في مصر . وقد اتبع طريقة تتبع الحوادث زمنياً والتعليق عليها برأيه ، مع إثبات النصوص الكاملة التي وردت في الصحافة للبيانات الرسمية والقرارات الحكومية وكتب استقالات الوزراء والاحتجاجات والنداءات وغيرها في صلب دراسته ، ومع الاهتمام بأبرز وجهة نظر الحزب الوطني .

وقد بدأت الدراسة التاريخية تتخذ شكلها الأكاديمي على يد الدكتور محمد صبري ، خريج السوريون ، الذي وضع عدة مؤلفات تاريخية هامة ، منها كتابة : « الأمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية » ، وكتاب : « الأمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي الفرنسي » . ولكن الدكتور محمد صبري وضع مؤلفاته كلها حتى عام ١٩٤٨ باللغة الفرنسية ! لما كان يراه ـ على حد قوله ـ من « أن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول ، ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقير متوفرتان عند الأوروبيين ، ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو في أوروبا نفسها » .

حتى ذلك الحين ، لم تكن الكتابة التاريخية العلمية في مصر قد كونت مدرسة من أي نوع . بدليل أن الدكتور محمد صبري يستند في كتابة مؤلفاته باللغة الفرنسية ـ كما رأينا ـ إلى أن « الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوروبيين » . ومعنى ذلك أنه لا توجد مدرسة تاريخية في مصر بعد تتوفر فيها هاتان الصفتان ! . وللحقيقة ، فإن الدكتور محمد صبري أخذ يكتب باللغة العربية بعد تكوين هذه المدارس .

ففي أواخر الأربعينيات بزغت مدرستان في التاريخ الحديث : المدرسة الأولى ، على رأسها الأستاذ شفيق غربال . والمدرسة الثانية ، على رأسها

الدكتور محمد فؤاد شكري . ثم ظهرت بعد ذلك مدارس أخرى ليس هنا مجال الكلام عنها .

وبالنسبة للمدرسة الأولى، وهي محط اهتمامنا في هذا المقال، فإن الأستاذ شفيق غربال كان قد وضع بحثه عن : « أصول المسألة المصرية وقيام محمد علي » الذي نشر عام ١٩٣٨ بالإنجليزية ، تحت إشراف المؤرخ الإنجليزي العظيم «أرنولد توينبي» وفيما بعد كتابه الهام: «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ». وأخذ منذ عام ١٩٣٤ في تكوين مدرسته ، التي كان أول من تخرج منها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بحصوله على درجة الدكتوراة عام ١٩٤١ عن « تاريخ التعليم في أواخر عصر محمد علي وأوائل حكم توفيق » ، وكان قد حصل على درجة الماجستير قبل ذلك بخمسة أعوام في عام ١٩٣٦ عن « تاريخ التعليم في عصر محمد علي » .

وما لبث الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أن أخذ يكون مدرسته بعد إنشاء جامعة عين شمس ، التي أصبحت تتكون من عدد كبير من المؤرخين على رأسهم الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، رئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس ، ومنهم الدكاترة جمال زكريا قاسم ويونان لبيب ، وتضم أساتذة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس الذين تلقوا تعليمهم بالخارج وعلى رأسهم الدكتور صلاح العقاد .

ويعتبر من أبرز خصائص الدكتور أحمد عزت عبد الكريم في كتاباته التاريخية ومحاضراته ومناقشاته للرسائل العلمية ، التحليل . وكانت الأعمال التاريخية من قبل تعتمد على السرد التاريخي . وقد ساعد الدكتور عزت في ذلك عقليته التاريخية الصافية المنظمة الناضجة الواسعة الأفق والعلم والثقافة .

أما الخصيصة الثانية ، فهي التركيز على تكوين الكوادر العلمية ، وربطها معاً برباط متين . ومن هنا عنايته بالندوة الأسبوعية ، أو السيمينار ، الذي ينعقد

مساء كل خميس بقسم التاريخ بكلية آداب عين شمس ، أو في نادى جامعة عين شمس في الإجازات الصيفية .

ثالثاً : تجاوز نشاطه العلمي الجامعة إلى مجالات علمية أخرى ، لعل أبرزها الجمعية التاريخية ، التي يشترك في عضويتها عشرات المؤرخين والكتاب ، والتي تقدم خدمات علمية جليلة ، تتمثل في مكتبتها الثمنية ، وفي « المجلة التاريخية المصرية » التي تنشر أعمال الأبحاث التاريخية ، فضلاً عن المحاضرات على مدارس السنة لكبار الأساتذة المصريين والزائرين ، والندوات والاحتفالات العلمية والمواسم الثقافية والمؤتمرات التاريخية .

ونلاحظ أن هذه الخصائص هي امتداد وتطوير لخصائص الأستاذ شفيق غربال وعلى نحو يعطيها متعة خاصة، حصوصاً بعد انتقال مجالات الدراسة التاريخية في مدرسة عين شمس إلى الاهتمام بتاريخ المجتمع المصري ، الأمر الذي يجعل من الدكتور أحمد عزت عبد الكريم علماً من أعلام نهضتنا العلمية المشرفة بما كرس حياته لخدمة العلم والتاريخ ، وبما بذل ويبذل من جهد وإخلاص وتفان .

السربوني . . المؤرخ الذي فقدناه(*)

أعلم أنه من الغبن لمؤرخ كبير مثل الدكتور محمد صبري أن أتناوله في سطور قليلة كهذه السطور .

ولكن عذري أنني أنوي ـ إذا طال بي الأجل ـ أن أتناوله في دراسة ، أوسع يكون مجالها إحدى المجلات المتخصصة .

لقد كانت الدراسة التاريخية في مصر قبل الدكتور محمد صبري تنقسم إلى قسمين :

ـ قسم بتولاه المؤرخون الأجانب ، الذين استعان بهم الملك فؤاد لكتابة تاريخ أسرته . وكانت مهمتهم هي الدفاع عن أسرة محمد علي ، وتفنيد ما يوجه إليها من اتهامات على يد المؤرخين الأجانب الآخرين .

ـ أما القسم الثاني فهو الذي قدمه المرحوم عبد الرحمن الرافعي في موسوعته التاريخية الهامة عن تاريخ الحركة القومية والوطنية في مصر ، وقد انطلق فيها من المنظور القومي ، واستطاع من خلال هذا المنظور أن يقدم خدمة كبرى لتاريخنا القومي .

ولكن العيب الوحيد في هذا المنظور ، هو أنه منظور غير طبقي ، أي أنه

(*) الجمهورية في ١٠ مارس ١٩٧٨ .

قـاصر وعـاجز عن تفسيـر تاريخنـا التفسير الصحيـح واكتشاف قـوانين حركـة مجتمنا .

على أنه بظهور الدكتور محمد صبري في العشرينيات ، تبدأ الدراسات التاريخية تتخذ شكلها العلمي .

فقد كتب باللغة الفرنسية كتابه : الثورة المصرية عـام ١٩٢١ ، ثم قدم كتابيه الهامين « الأمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية » ١٩٣٠ ، « والأمبراطوريـة المصريـة في عهد اسمـاعيل والتـدخل الإنجليـزي الفرنسي » ١٩٣٣ ، اللذين أستلفتا إليه أنظار الدوائر العلمية الأوروبية ، بسبب تنوع مستنداتها وكثرتها ، وما صححه من آراء كثيرة ، وما لوحظ عن دقتـه في العرض وأمانته العلمية .

وقد وصف « جورج دوان » الأسلوب الذي كتب به صبري بأنه « أسلوب يدل على نبوغ يطيب لنا أن ننحني له إجلالاً » .

على أن الدكتور محمد صبري لم يلبث أن انتقل إلى مرحلة أخـرى من حيـاته العلميـة . فأخـذ يكتب دراساتـه باللغـة العربيـة « حتى يوفي دينه نحو البلاد » ـ حسب قوله ـ .

ومعنى ذلك أن مفهومه لوظيفة التاريخ قد أخذ يتغير ، فلم تعد هذه علمية بحتة ، بل ووطنية أيضاً . وتلك كانت بداية الطريق من جانب الدكتور محمد صبري لوضع التاريخ في خدمة قضايا بلادنا .

ففي سنة ١٩٣٩ أصدر كتابه : « مصر في أفريقيا الشرقيـة ، قرو وزيلع وبربرة » الذي أوضح فيه أنه يستهدف به تذكير المصريين بماضيهم العـظيم ، ونشر الأمل ، وحفز الهمم .

ومع تحرك المسألة المصرية السودانية بعد الحرب العالمية الثانية واعتزام

مصر عرض قضيتها على مجلس الأمن ، اعتبر الـدكتور محمـد صبري نفسـه جندياً في المعركة .

فحين عهد إليه محمـود فهمي النقراشي بـاشا بكتـابة بحث عن تـاريخ السودان ، رحب بالمهمة ، وكانت نتيجة بحثه كتابه الهام ، : « الأمبراطـورية السودانية في القرن التاسع عشر »، الذي صدر عام ١٩٤٨ .

ولم يلبث قـرار تأميم قنـاة السويس عـام ١٩٥٦ ، وما تبعـه من مطالبـة إنجلترا وفرنسا تدويل القناة ، أن استنفر الدكتـور محمد صبـري فأصـدر بحثاً علمياً أثبت فيه تاريخياً « تعارض التدويل مبدئياً وأساسياً مع السيادة »، وأصدره تحت عنوان : « أسرار قضية التدويل إتفاقية ١٨٨٨ » .

ثم أتبع هذا الكتـاب بكتاب آخـر عام ١٩٥٨ تحت عنـوان : « فضيحة السويس ، أكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر »، قدم فيه وثائق جـديدة عن فـرديناند ديلسبس وشـركته ، بنـاء على مذكرات نوبار الخـطية والـوثـائق المعتمدة الرسمية المستخرجة من محفوظات الخارجية في لندن وباريس .

حول لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو(*)

يعتبر اهتمام السيد رئيس الجمهورية بكتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو من واقع الوثائق الأساسية ، من الأمور التي تبعث على غبطة المؤرخين المصريين المتخصصين في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الذين ساروا على الشوك دائماً في محاولة التأريخ لمصر المعاصرة ، وركبوا المشاق للحصول على الوثائق من مظانها الخفية ، وهذا الاهتمام من جانب رئيس الجمهورية دليل على حس تاريخي مسؤول ومشكور ، ورغبة أكيدة في تيسير الوصول إلى الحقائق التاريخية الصحيحة المتعلقة بثورة ٢٣ يوليو .

وفي تقديري أن هذه المحاولة غير مسبوقة في تجردها . فلقد كانت هناك في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن محاولة من جانب الملك فؤاد لجمع الوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخ مصر في دور المحفوظات الإيطالية والنمساوية والإنجليزية والفرنسية والأمريكية وغيرها ولكن هذه المحاولة لم تكن خالصة لوجه مصر وتاريخها ، وإنما خالصة لوجه أسرة محمد علي وتبريراً لأعمال حكامها . كما أن الملك فؤاد في محاولته لم يستعن بالمؤرخين المصريين ، ربما لعدم توفرهم حينذاك ، وإنما بالمؤرخين الأوروبيين مثل جورج دوان ، وساماركو ، وكرابيتيس ، وكان للقصر الحق في حذف الفصول أو الصفحات أو الفقرات التي لا تروق له !

(*) الجمهورية في ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ .

على أنني حين اطلعت على أسماء أعضاء اللجنة في الصحف ، وهي أسماء لامعة لأساتذة جامعيين أكن لهم جميعاً الاحترام والتقدير في مختلف تخصصاتهم ، ولشخصيات عكسرية وصحفية وشعبية معروفة ، استلفتت نظري ملاحظة غريبة حقاً ، هي أن لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، وعدد أعضائها تسعة عشر عضواً ، لا تضم سوى مؤرخ واحد متخصص في تاريخ مصر الحديث ، هو أستاذنا وشيخ المؤرخين المصريين الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، وسوى أستاذ التاريخ الحديث الدكتور جمال زكريا قاسم . أي أن نسبة مؤرخي التاريخ الحديث إلى مجموع علماء اللجنة تبلغ ١٠ في المائة !

وقد كان السؤال الذي تبادر إلى ذهني فوراً هو : ما هي مهمة لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو بالضبط ؟ هل هي مهمة سياسية ، أم مهمة علمية ؟ ذلك أنه إذا كانت مهمة اللجنة سياسية ، فإن الأسماء اللامعة التي تكونت منها من مختلف التخصصات ، كافية لأداء مهمتها على أحسن وجه يرجى ! . ولكن الفرض الذي تألفت لأجله ، وهو التأريخ لثورة ٢٣ يوليو تأريخاً علمياً موضوعياً ، يكون قد انتفى ! .

على أني حين قرأت الخطاب الهام للسيد حسني مبارك ، نائب رئيس الجمهورية في أول اجتماع اللجنة ، استبعدت تماماً أن تكون مهمة اللجنة سياسية، فقد كانت كلماته قاطعة في قوله: «لسنا في مهمة الدفاع عن ثورة ٢٣ يوليو ، بمعنى إبراز الإيجابيات على حساب السلبيات ، أو إغفالها ، أو التهوين من شأنها أو من نتائجها ، وإنما في رأيي أن أمجد دفاع عن ثورة ٢٣ يوليو هو إرساء الحقائق المجردة بكل ما لها وبكل ما عليها » .

على هذا الأساس لم يبق إلا أن تكون مهمة اللجنة علمية ، وعلى هذا الأساس تكون المناقشة . إذ كيف غاب عن المستشارين الذين في غالبيتها من التخصصات العلمية المتفقة مع أغراضها ؟ أقول المنطق !، لأنه لا يتصور تكوين لجنة من تسعة عشر عضواً لأغراض تتعلق بعلم الجغرافيا مثلاً ، ثم لا

تضم سوى عالمين اثنين فقط من علماء الجغرافيا !، أو لجنة لأغراض تتعلق بعلم الاجتماع أو القانون ، ثم لا تضم سوى عالمين فقط من علماء الاجتماع أو القانون من تسعة عشر عضواً من مختلف التخصصات !. ولن أضرب المثال بلجنة علمية لدراسة أسباب مرض السكر مثلاً ، ولا تضم سوى طبيبين فقط من تسعة عشر .

وفي الحق أن الإنسان يكاد يدرك في سهولة أن الدافع وراء تكوين « لجنة التأريخ» من أقلية نادرة من المؤرخين المتخصصين في تاريخ مصر الحديث ، وأغلبية ساحقة من التخصصات الأخرى ، هي الاعتقاد بأن التأريخ ليس إلا نوعاً من الأدب يستطيع أن يقتحمه من يملك الميل الخاص إليه !. وربما دفع إلى هذا الاعتقاد أن مصر تغص بكتب التاريخ التي لم يكتبها مؤرخون متخصصون وإنما كتبها «هواة تأريخ» ، مثل كتب الأستاذ المرحوم عبد الرحمن الرافض . وهذا الاعتقاد لو صح أنه وراء تكوين اللجنة على هذا النحو ، فإنه يستحق غضبة لعلم التاريخ !

ذلك أن التأريخ ليس نوعاً من الآدب ، وإنما هو علم . وهذا الاكتشاف ليس أكتشافاً حديثاً قد يفوت البعض الأطلاع عليه في الصحف بسبب كثرة المشاغل ، وإنما هو أكتشاف قديم يرجع إلى القرن الرابع عشر على يد شيخ مؤرخي العرب عبد الرحمن بن خلدون ، الذي وصفه العلماء الأوروبيون بأنه « واضع علم التاريخ ». وإذا كان التاريخ علماً ، فلا بد أن يكون له منهج علمي يدرس في الأقسام المختصة في الجامعات ، ولا بد أن تكون له مقاييس أكاديمية وأسس علمية بسير عليها الباحثون ، ولا بد أن يكون له تفرعات وأقسام وتخصصات ، ولا بد أن يكون له علماء متخصصون في كل فرع وتخصص !

بل إنه في جامعات العالم اليوم ، أصبح المؤرخون يحترمون تخصصاتهم الدقيقة ، لدرجة أنهم لا يقحمون أنفسهم فيما سواها في نفس فرع التاريخ ، سواء أكان قديماً أو وبسيطاً أو حديثاً !.

فلا أنسى حين قابلت في مصر رئيس قسم التاريخ في جامعة موسكو، وسألته عما إذا كان يمكنه إفادتي بشيء من الوثائق عن العلاقة بين روسيا وعلي بـك الكبير في أواخـر القرن الثـامن عشر ! . فـاعتذر قـائلاً إنـه متخصص في « تاريخ روسيـا في القرن التـاسع عشـر »، وأن الذي يمكنـه أفادني في ذلـك الدكتورة فلانة المتخصصة في هذه العلاقة ! . وعندما سألته مرة أخرى عما إذا كان يمكن أن يفيدني عن العلاقات الروسية المصرية في العشرينيات ، نبهني بلطف إلى تخصصه ، وقال إن الذي يمكنه إفادتي في ذلك هو الدكتـور فلان المتخصص في هذه الفترة! وقد كان أشد ما أثر في نفسي وجعلني أشعر نحوه شعور الاحترام ، هو أنه كان يقول ذلـك ببساطـة شديـدة ، وعلى نحو جعلني أحس بأنني كنت أسأله في موضوعات تتصل بالطب أو الهندسـة !، وليس في موضوعات تتصل بفرع التاريخ الحديث الذي يعتبر أحد علمائـه ! مع أنـه من المحقق أنه لا يستطيـع الوصـول إلى تخصصه الـدقيق إلا عن طريق قـراءات ودراسـات مستفيضة في شتى تخصصـات فرعـه . ولكن إلى هـذا الحـد بلغ احترام التخصص !

لذلك فإن الأمر كان يقتضي بلا مراء من لجنة علمية تحمل اسم « لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو » أن يكون الأصل في عضويتها هو التخصص في تـاريخ مصر الحديث بصفة خاصـة ، وفي التاريـخ الحديث عمـوماً ، ثم يضم إليهـا بعض التخصصـات الأخرى المسـاعدة في المجـالات الاقتصاديـة والقانـونية والعسكرية وغيرها . وهو أمر مقبول علمياً ـ لا أن يحدث العكس كما حصل . وبذلك يلبس اسم اللجنة مضمونـه العلمي الصحيح ، ليس فقط في مصـر ، وإنما في نظر العالم اجمع ، الذي تتابع دوائره العلمية التاريخية هذه التجربة الهـامة ، وتعـرف هذه الـدوائر جيـداً أن مصر ليست فقيرة في علماء التـاريخ الحديث ، وإنما هي غنية بهم ، وتتابع أعمالهم العلمية التي هي بكل مقياس أكاديمي لا تشرفهم فقط ، وإنما تشرف مصر وترفع رأسها عالياً بين الأمم .

أوراق
عباس حلمي الثاني الخاصة
تذهب إلى جامعة إنجليزية(*)

كانت مفاجأة لي حين عرفت ، أثناء تنقيبي عن مصادر تاريخ العرب المعاصر في لندن . أن أسرة خديو مصر السابق ، عباس حلمي الثاني . قد أودعت جميع أوراقه الخاصة في جامعة دارام Durham في المملكة المتحدة ، وأن هذا الإيداع كان حديثاً !

وقد كان مصير المفاجأة أمرين :

ألأول : أن كثيراً من هذه الأوراق كان قد تم العثور عليها ضمن الوثائق التي نقلها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر من قصر عابدين منذ نحو خمسة عشر عاماً . ولنقل هذه الوثائق قصة طريقة للغاية . فإن المسؤولين عن القصر في ذلك الحين ، ولعلهم من أسوأ من ابتليت بهم مصر في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، أرادوا تنظيف القصر من كل ما يسيء إلى وجاهته الداخلية ، ففكروا في أن يعهدوا بالوثائق الموجودة به إلى شركة راكتا للورق ، لتقوم بفرمه ، وتحويله إلى ورق جديد نظيف للكتابة .

ولكن عناية الله الساهرة : سربت نبأ هذه الجريمة المنكرة التي توشك أن تتم في الظلام ، إلى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وكان يشرف عليه وقتها الدكتور محمد أنيس ، فسارع بإرسال باحثي المركز إلى القصر لنقل هذه

(*) صباح الخير في ١٥ يناير ١٩٨١ .

الوثائق ، ولكن بعد أن عبثت بها يد الأهمال ، وتحول الكثير منهـا إلى زبالـة بالفعل !

وقد كان من الأوراق التي عُـثِـرَ عليها في هـذه الزبـالة ، أوراق عبـاس حلمي الثاني الخاصة ـ وللدقة كثير من هذه الأوراق ـ وقد استند إليها الدكتور محمد أنيس في كتابة عدد من المقالات نشر في روز اليوسف في ذلك الحين ، وقد تم جمعها في كتاب بعد ذلك صدر عن دار روز اليوسف ، كما كان من بين هذه الأوراق مذكرات السيدة دي روشبرون صديقة الزعيم محمد فريد ، وهي التي ثار حول صحتها كلام كثير .

وعلى ذلك فوجئت بما يسمى أوراق عباس حلمي الثاني مودعة من قبل أسرته في جامعة دارام . بعد أن كان الظن أنها بين أوراق قصـر عابـدين ! . . ومعنى ذلك أن الأوراق الأخيرة ـ أي أوراق عـابدين ـ لم تكن هي كـل أوراق عباس حلمي !

أما المصدر الثاني للمفاجأة ، فهو المكان الذي اختارته أسرة الخـديو عباس حلمي الثاني لإيداع أوراقه ، فعلى وجـه التمثيق لم يكن عباس حلمي الثاني خديوياً على إنجلترا ! وإنما على مصر ، وكل أوراقه الخاصة والرسمية التي أودعت بجامعة دارام هي أوراق عن مصر ، وصادرة عن مصر . وهي جزء من وثائق مصر وتاريخ مصر ، ولكن أسرة الخـديـو لا تكلف خاطرها بالأتصال بالمسؤولين في مصر لعرض أوراقه ، بل تذهب بها وبكل بسـاطة إلى جـامعة إنجليزية لإيداعها فيها !

وهـذا يوضـح لجيل شبـابنا الجـديد مـدى إحساس أسـرة محمـد علي بالانتماء لمصر ! ويبرر من جديد طرد هذه الأسرة الأجنبية التي حكمت مصـر نحو مائة وخمسين عاماً . .

صحيح أنه يوجد لدى أسرة عباس حلمي الثاني ما يدفعها إلى إيداع هذه الأوراق في جامعة إنجليزية ، خوفاً من أن تتعرض للإهمال في مصر كما حدث

بالصورة التي رويتها . ولكن الأمر الآن مختلف ، فهناك لجنة لكتابة التاريخ تقوم بتجميع الوثائق الخاصة بمصر ، وهناك اهتمام حالي أكبر بالوثائق كان غائباً من قبل .

على كل حال فبفضل البروفسور فاتيكيوتس Vatikiotis رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والسياسية في جامعة لندن ، أمكن الحصول من جامعة دارام على معلومات وافية عن هذه الوثائق والأوراق . ويفهم منها أن الجامعة تضع شروطاً صارمة للإطلاع عليها . فهي تشترط للإطلاع على صور الأوراق بالميكروفيلم أن تتأكد من أن الذي يطلع عليها هو باحث حقيقي يتقدم بطلب إلى الجامعة يثبت فيه طبيعة بحثه .

وهذه الأوراق ، وفقاً للمعلومات الصادرة من جامعة دارام عن أوراق عباس حلمي الخاصة ، كانت في حوزة أسرته حتى عام ١٩٨٠ . وقد وضعت في أرشيف السودان في « القسم الشرقي » بمكتبة الجامعة ، ومن المعروف أن عباس حلمي الثاني من أحفاد محمد علي وقد ولد في ١٤ يوليو ١٨٧٤ . وتولى العرش بعد والده توفيق خديوياً لمصر في سنة ١٨٩٢ .

وتغطي الأوراق الفترة التي تولى فيها عباس حلمي الخديوية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٤ ، وتمتد بعد خلعه عن العرش على يد إنجلترا في ديسمبر ١٩١٤ إلى حين وفاته في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ في جنيف .

والأوراق مقسمة إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ الأوراق الرسمية السياسية والدبلوماسية :

وهذه الأوراق تحتوي على المراسلات الخاصة بشؤون مصر الداخلية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والوجود البريطاني في مصر والسودان . وعلاقة مصر بإنجلترا . وبتركيا وبقية دول أوروبا . كما تتضمن علاقات الخديو بالأسر الملكية الأخرى حتى وقت خلعه .

وتعكس الأوراق انغماس عباس حلمي الثاني في الحركة الوطنية المصرية . وصراعات مع المديرين البريطانيين ، كما تظهر استمرار اهتمامه بالسياسة المصرية والأوروبية بعد خلعه عام ١٩١٤ .

٢ ـ الأوراق الخاصة بأراضي عباس حلمي ، وأعماله الخاصة ، وأمواله ، وأملاكه :

وتحتوي هذه الملفات على المراسلات ، والتقارير ، والحسابات التي تتعلق بأطيان عباس حلمي ، وأملاكه ، ونشاطاته الاقتصادية واستثماراته وتبين جهوده لتحسين أطيانه ، ثم محاولاته لاسترداد أملاكه بعد عزله وهو في المنفى .

٣ ـ الأوراق الشخصية :

ويحتوي هذا القسم من أوراقه على خطابات من أسرة عباس حلمي الثاني وأصدقائه ، ومنهم من هو في السلك الدبلوماسي ، والكنيسة ، ومن الكتاب ، بخصوص مسائل شخصية ، ورعايته لبعض الأنشطة ، ورحلاته في أوروبا . كما يحتوي على صور فوتوغرافية لعباس حلمي .

وهذه الأوراق مكتوب بعضها بالفرنسية ، والبعض الآخر مكتوب بالعربية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والتركية ، وتتكون من ٣٢٦ ملفاً ونحو ١٤٠ كراسة .

وتتكون الملفات بصفة رئيسية من رسائل أرسلت إلى عباس حلمي الثاني ، وقد نظمت ورتبت زمنياً داخل كل قسم منها .

ولا يستطيع كاتب هذا المقال أن يحدد مدى أهمية هذه الأقسام الثلاثة للأوراق ، وإن كان من الطبيعي أن القسم الأول الذي يتضمن الفترة التي كان فيها على العرش ، ذا أهمية كبرى في تفسير تأثير عباس حلمي الثاني على الحركة الوطنية في مصر . فمن الثابت أنه هو الذي صنع الزعيم المصري الكبير مصطفى كامل ، كما صنع غيره من الزعامات المصرية في ذلك الحين !

فهو طراز الحكام الوطنيين الذين اصطدموا مع الاحتلال . وحاولوا الاستعانة بالعناصر الوطنية ، بل إنه ذهب بعيداً إلى حد الاستعانة بالجيش المصري ! ويمكن لمن يشاء التعرف على مزيد من التفاصيل في هذه النقطة ، الرجوع إلى كتابنا : « الجيش المصري في السياسة ».

ولكن ثورية عباس حلمي الثاني كانت محدودة بمصالحه ، بينما كانت ثورة مصطفى كامل غير محدودة ، ولهذا سرعان ما اختلف الاثنان ، وتفرقت بهما وجهات النظر ، حتى مات الزعيم مصطفى كامل في ريعان شبابه . وجاء محمد فريد بوعي كامل بمحدودية دور الخديو . ولذلك لم يكن الرجلان على وفاق .

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى جمع الرجلين ، نظراً لميولهما العثمانية والألمانية ، فقد انتهزت بريطانيا الفرصة للتخلص من الخديو وقامت بعزله في ديسمبر ١٩١٤ ، بينما كان خارج مصر يزور تركيا وأوروبا ، وهناك مراسلات هامة حول هذا الموضوع جرت بين رشدي باشا . رئيس النظار المصري . وبين الخديوي حول موضوع عودته ، وقد نشر رشدي باشا هذه المراسلات عام ١٩٢٧ ، واستفدنا منها في كتابنا « تطور الحركة الوطنية في مصر » (المجلد الأول). وهي جزء لا يتجزأ من قصة عباس حلمي الثاني .

وقد أخذ عباس حلمي يستعد للعودة إلى مصر على رأس جيش عثماني ، ويرافقه محمد فريد ، ولكن هذا الجيش العثماني هزم أمام قناة السويس ، واضطر إلى الانسحاب ، وضاعت تماماً فرصة العودة إلى مصر من يد الخديو عباس حلمي .

على أن خلعه على يد إنجليز أكسبه عطف الشعب المصري . الذي ألف أنشودة في ذلك الحين في أيام الحرب العالمية .

الأولى يقول فيها . « الله حي ، عباس حي ، ضرب البومة في بيت العمدة . وهو جي »!.

والعمدة في هذه الأنشودة المقصود به المعتمد البريطاني ، كما جرت محاولة لقتل السلطان حسين الذي خلفه على العرش .

وظل عباس حلمي يسعى للعودة إلى العرش طوال أيام الملك فؤاد الأول . الذي ولي العرش باسم السلطان فؤاد بعد وفاة السلطان حسين ، وكان السلطان فؤاد يخشى كل الخشية من محاولات عباس حلمي .

وأخيراً تنازل عباس حلمي عن العرش في مقابل تسوية مسألة أملاكه في مصر . وكان ذلك قبل الحرب العالمية الثانية .

على أن قيام الحرب العالمية الثانية أعاد من جديد خطر عباس حلمي على العرش ، في عهد الملك فاروق هذه المرة . . فتشير الوثائق الألمانية إلى اتصالات جرت بين الألمان وعباس حلمي في سبتمبر ١٩٤١ . ولما كانت كفة الألمان وقتذاك هي الراجحة في الحرب وميزان النصر في أيديهم، فقد أدى ذلك إلى جزع فاروق وتهالكه على الألمان ، خصوصاً كلما اقتربوا من مصر .

ففي ٣٠ يناير ١٩٤٢ أرسل فورمان Worman السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الألمانية ، إلى هتلر يبلغه نبأ محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض في القاهرة وسري عمر بك ، سكرتير وزارة الخارجية المصرية . أعرب فيها المسؤول المصري عن قلق الملك فاروق من المحادثات التي وصل نبأها إليه والتي جرت بين عباس حلمي والألمان ، ويطلب إيقاف هذه العلاقة ، كما يطلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل ، لأنه يقود الصراع ضد الإنجليز ، ويعرض عرشه للخطر ، حيث هدده الإنجليز مراراً بالطرد وإحلال الأمير محمد علي مكانه !

وهذه المعلومات عن اتصال الألمان بعباس حلمي الثاني ، أو اتصال عباس حلمي الثاني بالألمان وما دار فيها . من المسائل الهامة التي نرجو أن تلقي عليها الوثائق الجديدة الأضواء .

كذلك فسوف يكون مثيراً لو كشفت هذه الأوراق عن إتصال عباس حلمي الثاني بزعماء مصريين في تلك الحقبة التي عاش فيها مخلوعاً ! لأن الملك فؤاد كان كثيراً ما وجه التهم لبعض هؤلاء الزعماء بمثل هذا الاتصال !

ومع ذلك فقد نشر عباس حلمي الثاني مذكراته خلال الأربعينيات ، ونشرتها له جريدة « المصري » مسلسلة ، ولكنها بطبيعة الحال لم تتعرض لأعماله السرية ونشاطاته بعد خلعه عن العرش ! وقد مات في جنيف في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ .

ومن ذلك يتضح أن عباس حلمي الثاني لم يكن حاكماً عادياً ، بل كان من طراز الحكام الذين عرضوا عرشهم للخطر باصطدام مع المستعمر وهو الحاكم العربي الوحيد الذي كتب عنه أحد سلاطين الاستعمار والاحتلال الإنجليز في مصر . وهو اللورد كرومر ، كتاباً يحمل اسمه : « عباس الثاني »! مما يوضح مدى أهميته ، وأهمية الدور الذي لعبه في تحريك الحركة الوطنية في مصر ، وتشجيعها ، وتزويدها بالمساعدات المادية ، وقد دفع ثمن ذلك غالياً ، وهو طرده من العرش ، ومصادرة أملاكه .

ومثل هذه الشخصية الفريدة إذا كانت قد استحقت كتاباً عنها بقلم اللورد كرومر ، فإنها تستحق رسالة علمية تلقي عليها الأضواء .

وأذكر أنه قبل سفري إلى لندن علمت أن أحد الباحثين يعالج شخصية عباس حلمي في فترة من فترات تاريخ حياته ! وهو اتجاه خاطيء وخطير في كتابة التراجم ، فمن غير المقبول إطلاقاً دراسة شخصية في بعض مراحلها فقط . بل لا بد من دراستها كشخصية متكاملة ، وتتبع مراحل حياتها مرحلة مرحلة ، ورصد التغييرات التي طرأت عليها ، وبدون ذلك لا يمكن إصدار أحكام صائبة أو تقديم تحليل سليم أو الوصول إلى تقييم نهائي ومتكامل للشخصية موضع الدراسة ، ويضيع بذلك الهدف الأساسي من دراسة التراجم .

وثائق الدولة(*)

بقلم : دكتور عبد العظيم رمضان

وافق مجلس الشعب يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٥ على مشروع قانون بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية وتنظيم أسلوب نشرها . ولقد أعد هذا المشروع وعرض ونوقش ووُفِقَ عليه من اللجنة الوزارية ومن مجلس الشعب في مدة لا تتجاوز خمسة أيام فقط .

وكان من الطبيعي مع هذه السرعة الخارقة أن يحدث ما حدث فعلاً . وهو أن قانون نظام نشر وثائق الدولة ، قد صدر يحوي كل شيء إلاّ النظام نفسه ، ومعنى ذلك أنه قد صدر شكلاً دون مضمون .

ولقد كان من الأفضل في مثل هذه المشروعات ، التي تتصل بمادة تاريخ مصر ، وحفظها ، وتنظيم الاطلاع عليها . أن يشارك الناس بآرائهم في مناقشة مواد النظام ، وتقييمها ، وتقويمها ، تحقيقاً للهدف الأسمى من مبدأ الشورى، وهو الوصول بالنظام والقوانين إلى صورتها المتكاملة .

على كل حال ، فأرى من واجبي ، كمؤرخ أمضى عشرين عاماً من حياته في خدمة تاريخ مصر المعاصر ، أن أعرض بعض الملاحظات التي قد تفيد

(*) الجمهورية في ٥ أغسطس ١٩٧٥ في عنوان. « ونحن ننقذ قانون المحافظة على وثائق الدولة » .

عند تنفيذ النظام الذي خلا منه القانون ! حتى لا يتجاوز أغراضه .

أولاً : أن الاتجاه العام في دول العالم حالياً يسير نحو التيسير وتخفيف قيود الاطلاع ! وعلى سبيل المثال ، فإن إنجلترا قد عدلت قانونها الذي صدر في ١٦ مايو ١٨٨٧ ، الذي يحظر الاطلاع على الوثائق قبل مرور خمسين عاماً ، فأباحت في سنة ١٩٦٧ الاطلاع على الوثائق بعد ٣٠ عاماً فقط ، ثم عادت فأصدرت قراراً بإذاعة الوثائق والمستندات الخاصة باثنتي عشرة وزارة في بريطانيا خلال الحرب العالمية الأخيرة . وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي على الرغم من أنها تحدد مدة ٣٠ عاماً فقط ، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم بنشر مختارات ضخمة من وثائقها وصلت بها إلى عهد قريب جداً . وكذلك تفعل وزارة الخارجية البريطانية .

ثانياً : أن فرض هذا الحظر لم يمنع بعض من شغلوا مواقع المسؤولية في بلادهم في ذلك الحين من الاستعانة بما اطلعوا عليه أثناء شغلهم مناصبهم من وثائق ومستندات ، في كتابة مذكراتهم أو كتبهم المنشورة ، رغم أن هذه المستندات والوثائق تقع داخل دائرة الحظر . وعلى سبيل المثال ، حين كتب اللورد كرومر كتابه المشهور : « مصر الحديثة » سنة ١٩٠٨ - في جزءين -، استعان في توثيق هذا الكتاب بما اطلع عليه أثناء توليه مناصبه في مصر من وثائق ومستندات ، فضلاً عن صور المكاتبات الرسمية المتبادلة بينه وبين حكومته وأوراقه الخاصة . وإن كان قد قدم له بكلمة يقول فيها أنه « مسؤول تماماً عن محتوياته »، وأن الكتاب « يخلو من أي صفة رسمية بأي حال ». وقد فصل اللورد كرومر نفس الشيء في كتابه « عباس الثاني » الذي صدر عام ١٩١٥ ، حيث أورد صور المكاتبات الرسمية المتبادلة بينه وبين وزارة الخراجية وغيرها .

كذلك عندما كتب اللورد لويد كتابه « مصر منذ عهد كرومر » الذي صدر عام ١٩٣٢ في جزءين ، استعان في توثيقه بالمكاتبات الرسمية المتبادلة بينه وبين حكومته أثناء توليه مهام منصبه مندوباً سامياً لبلاده في مصر ، رغم أنها تقع داخل دائرة الحظر . وقد اعتمدت عليها شخصياً في توضيح وجهة النظر البريطانية .

كذلك عندما كتب رونالد ونجت ، وهو ابن السير ريجنالد ونجت ، الذي تولى عدة مناصب في مصر آخرها منصب المندوب السامي عند قيام ثورة ١٩١٩ ، كتابه « ونجت السودان » الذي صدر في عام ١٩٥٥ ، استعان بأوراق والده الخاصة ، وكانت تحوي صور المكاتبات الرسمية المتبادلة بينه وبين حكومته ، وهي تقع داخل دائرة الحظر أيضاً . وقد اعتمدت عليها كذلك وعوضتني عن المحظورات .

كذلك عندما كتب تشرشل مؤلفه الضخم : « الحرب العالمية الثانية »، الذي صدر بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٣ في ستة أجزاء ، استعان بالوثائق والمستندات التي اطلع عليها واحتفظ بصور منها أثناء توليه مهام منصبه كرئيس لوزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية . وكل هذه المستندات والوثائق تقع داخل دائرة الحظر أيضاً . وقد استفدت بها شخصياً قبل أن تسمح الحكومة البريطانية بالاطلاع على وثائق الحرب العالمية الثانية .

ولعل في هذه الملاحظة ما يكفي هادياً ومرشداً عند وضع نظام المحافظة على الوثائق الرسمية ! .

ثالثاً : أن الإشارة التي وردت في تقرير اللجنة التشريعية لمجلس الشعب عن المشروع ، إلى « تاريخ مصر وأحداثه قبل ثورة ٢٣ يوليو » تبعث الدهشة في القلوب ، إذ هي نذير بأن الحظر قد يمتد إلى الوثائق السابقة على ثورة ٢٣ يوليو . وهو أمر خطير لو حدث . فإذا كانت هناك أسباب مقنعة تبرر حماية بعض السياسات العليا التي صدرت

في ثورة ٢٣ يوليو ، من النشر ، لمصلحة البلاد العليا فليس هناك سبب واحد لحماية السياسة العليا لفؤاد الأول وفاروق الأول وكل ما جرى قبل ثورة ٢٣ يوليو التي قامت لهدمها ، لذلك يجب أن يقتصر الأمر على وثائق ثورة ٢٣ يوليو ، وفي أضيق الحدود الممكنة .

رابعاً : أرجو أن يكون رائد المشروعين اللذين سوف يضمون نظام المحافظة على الوثائق التي أشار إليها القانون ، هذه الحقيقة الهامة وهي : أن معاونة المؤرخين والكتاب على « الاستيثاق من دقة وصحة ما يكتبونه » - وهو ما اعترفت مذكرة الحكومة بأنه « أمر واجب » -، لا يكون بإقامة العقبات التي يصعب تذليلها ، ومنها شغل مجلس الوزراء كله بالموافقة على الإطلاع ، وإنما يكون الأمر بالعكس تماماً ، وهو التيسير والتذليل . كما أرجو أن يضموا في اعتبارهم أن هناك مصادر أخرى للحقيقة ، تفرض بالضرورة وجهة نظر جزئية وتاريخية مبتورةً قد لا يكوُن في صالح مصر لو أغلق باب معرفة الحقيقة . ومن الضروري الاستعانة بالمؤرخين وعلماء الوثائق في وضع النظام .

مخزن الوثائق القومية !(*)

إننا نكاد نتخلف قرناً من الزمان على الأقل في مجال الاهتمام بالوثائق والمعلومات التاريخية : ولا يسعني استيعاب هذه الملاحظة السياسية إلاَّ باستعراض التقدم الذي طرأ في هذا المجال في أوروبا وأمريكا ومقارنته بما نحن عليه في مصر .

لقد كان اهتمام الحكام والحكومات بالوثائق وحفظها في أرشيفات حتى بداية العصر الحديث ، يكاد يكون اهتماماً « خاصاً » بوصفها أدوات في مجال إثبات الحقوق الملكية والإقطاعية . ولكن هذا الاهتمام أخذ ينتقل من هذه الصفة « الخاصة » إلى الصفة « العامة » مع سقوط الإقطاع وتطور الشعور القومي وظهور الحكومات البورجوازية . فأخذت تبرز الصفة العلمية للوثائق كمادة للتاريخ القومي ومصدر للبحوث العلمية .

ومع ذلك التاريخ أخذ الاهتمام يشتد في أوروبا بتوحيد الأرشيفات المتفرقة وإنشاء دور الوثائق القومية . فأصدرت الثورة الفرنسية في ٢٥ يونيو ١٨٩٤ قانونها الخاص المنظِّم لوثائقها والذي وضع أسس أرشيف الجمهورية . ثم صدر في ١٤ أغسطس ١٨٣٨ القانون الإنجليزي المنظم للوثائق البريطانية ويقضي بتجميعها ووضعها تحت إشراف

(*) الجمهورية في ١٢ أغسطس ١٩٧٥ .

قاضي القضاة . وفي ٢٤ مايو ١٨٥١ تم وضع حجر الأساس لدار الوثائق البريطانية . ولم يشأ محمد علي في مصر أن ينعزل عن هذه الحركة ، فأسس الدفترخانة المصرية عام ١٨٢٩ ، وصدرت لائحتها الأولى في ١٩٢٠ والثانية في ١٨٤٦ .

في أوروبا

ولم يقتصر الأمر على إنشاء دور الوثائق القومية ، فأنشئت دور الوثائق التاريخية في أنحاء أوروبا . وتطور الاهتمام إلى العناية بوضع سجلات الأرشيفات في مختلف الدول لتحصر الوثائق وتعرف بها . كما صدرت مجلات مختصة بتتبع أخبار الأرشيفات . كذلك فقد تأسست اللجان العلمية الدائمة التي تعنى بالوثائق وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها .

تشكلت في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر لجنة الوثائق التي قدمت فيما بين ١٨١٢ و١٨٣٧ ثلاثة تقارير فيها تحديد لأماكن الوثائق ووصف لمحتوياتها . وأخذت ـ لجنة المخطوطات التاريخية ـ في بريطانيا منذ عام ١٨٦٩ في تجميع البيانات عن الوثائق والمخطوطات التاريخية الإنجليزي والقانون الدستوري والآداب والفنون . . وصدر عنها ما يزيد على مائتي مجلد . .

ومنذ عام ١٩٤٥ وضع أساس لسجل قومي للجنة الأرشيفات تقوم هذه اللجنة على تنظيمه وترتيبه ترتيباً إقليمياً . كما تأسست «جمعية الوثائق البريطانية» و« جمعية المكتبات البريطانية »، وتقوم الأولى بالاشتراك مع « لجنة المخطوطات » و« دار الوثائق البريطانية » بإصدار مطبوعات تعين على التعرف على الوثائق في جميع أنحاء بريطانيا ، كما تصدر مجلة « الأرشيفات » التي تسجل نشاطها . والثانية تقوم بالاشتراك مع الأولى في إصادر دليل عمل سنوي ، بين ما تم إنجازه من أعمال خلال عام ، وكل ما يهم الباحث معرفته عن الوثائق .

وفي فرنسا صدر قرار وزاري في ٧ نوفمبر ١٨٨٤ بتشكيل « مجلس أعلى للوثائق » يشرف على سياسة الدولة ويضع الخطوط لكل ما يتعلق بالوثائق . وقد نص مرسوم ٩ يناير ١٩٣٩ على تكوين مجلس دائم من بين أعضاء هذا المجلس الأعلى . وقد أنشأت إدارة الأرشيفات الفرنسية أقساماً للميكروفيلم للحصول على الوثائق .

وفي الولايات المتحدة ضمت كل الإدارات المتصلة بالوثائق إلى مصلحة واحدة تسمى «إدارة الخدمات العامة » أصبحت مسؤولة عن دار الوثائق القومية ومهمتها صيانة وثائق الحكومة الاتحادية ، وتيسير اطلاع الجمهور عليها ، ونشر القوانين وتشريعات الرؤساء ، ونشر الوثائق التاريخية المودعة في مكتبة « فرنكلين روزفلت » ويطول الكلام بطبيعة الحال لو تعرضنا إلى نظم هذه المجالس والإدارات واللجان مما لا يتسع له مجال مقال محدود كهذا .

أين نحن :

فأين نحن في مصر من هذا الذي يحدث في الخارج ؟ أن الذي يحدث في مصر هو أن دور المحفوظات والوثائق وأرشيفات الوزارات عندنا لا يتجاوز دورها دور « المخازن » لا أكثر من ذلك ولا أقل ! ومنذ صدرت أول لائحة « دفترخانة المصرية » في عهد محمد علي ، لم تتطور اللوائح المصرية في مجال حفظ وتنظيم الوثائق المصرية كثيراً ، وحتى إذا حدث تطور طفيف فإن الواقع الفعلي يعيد الحالة إلى القرن التاسع عشر ! فتراثنا مشتت ، والوزارات تهيمن على وثائقها التي لا ندرك أي قيمة علمية لها ، ولا يوجد أي مخطط علمي للوثائق يستند إلى تجارب الغير ، وخريجو أقسام الوثائق والمكتبات في الجامعات على طول ربع القرن السابق ثروة مبددة تهدم أكثر مما تبني في مؤسسات الهيئة العامة للكتاب وفروعها لعدم توجيهها التوجيه العلمي السليم .

ويكفي لتصوير سوء الحالة أن الوثائق الهامة التي أفادت الكثيرين من الباحثين في مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، تتكون من « زبالة » ـ زبالة

حقيقية ! ـ كانت السلطات في قصر عابدين تريد التخلص منها منذ عشر سنوات مضت ، ولكن الله سلم وأنقذت في آخر لحظة !

إنني لا أطالب بشيء في هذا المقال ، سوى الرجوع إلى تجارب الأمم المتقدمة التي سبقتنا ، وامتصاص خير ما فيها ، ثم تقنينها في نظام جديد يتسم بالتأني والروية والنظر الاستراتيجي البعيد ، أو هل أتهم بـأني أطالب بـإدخال أفكـار وتجارب مستـوردة ؟ لا بـأس ! فقـد يحـدث أن أضـرب الأمثلة بـدول رأسمالية !

الخدمة الوثائقية(*)

أعترف بأن ما أراه وألمسه هنا في لندن من خدمات تؤديها المكتبات العامة للقراء قد أصبح يسبب لي عقدة نفسية قد لا أبرأ منها مدى العمر بل أصبح يصيبني في كثير من الأحيان بالحزن والأكتئاب ذلك أنني اكتشفت أن الفرق بيننا وبينهم في هذا المجال أننا أناس لا نحترم القراء بينما هم يحترمون القراء ، وإننا لا نعرف قيمة وقت القارىء بينما هم يعرفون قيمة الوقت .

بل لقد نكأت هذه المظاهر جروحاً وندوباً في نفسي تكونت مع الزمن منذ كنت أذهب إلى دار الكتب في القلعة ثم إلى باب الخلق بعد أن نقلت إليها الدوريات ثم إلى بولاق بعد أن انتقلت إلى شاطىء النيل .

لقد كنت أقضي الساعة والساعتين أتوسل حتى تأتي المجلدات التي أطلبها من الصحف القديمة وفي بعض الأوقات كنت أصعد بنفسي إلى سطح دار الكتب بباب الخلق أرجو المختص أن يسمح لي بالبحث بنفسي فوق السلالم المتنقلة عن بغيتي رغم عدم خبرتي بالصعود فوق السلالم الخشبية وكنت أسعد جداً حين يسمح لي المختص بأن أؤدي هذه المهمة نيابة عنه .

إنني لا أريد أن أنتقل بالقارىء إلى رحلة كتلك الرحلات العلمية الخيالية إلى الكواكب التي نشاهدها في بعض الأفلام فأفضي إليه كيف قمت بنفسي

(*) الجمهورية في ١٧ مارس ١٩٨١ .

بهذه الرحلة حين توجهت لأول مرة إلى الأرشيف البريطاني العام في (كيوجاردنز) وجلست على المقعد أمام (الكومبيوتر) أدق أرقام الوثائق السرية التي أريدها فيرد عليَّ كتابة على الشاشة الصغيرة شاكراً أو مشجعاً أو مصححاً خطئي أو معتذراً بكل أدب عن عدم وجود هذه الوثيقة حالياً أو مبلغاً إياي أنه قد أرسل فوراً في طلب هذه الملفات !

نعم لا أريد أن أحدث القارىء عن هذا الحوار الذي يدور بيني وبين الكومبيوتر عند طلب الوثائق فهذه مرحلة قد نصل إليها مع توفر الإمكانيات المادية في يوم من الأيام ـ وإنما أريد أن أتحدث عما هو في نطاق إمكانياتنا ولا يحدث على الإطلاق ! .

وعلى سبيل المثال فلا توجد عندنا خدمة وثائقية على الإطلاق أي لا خدمة رديئة ولا خدمة حسنة مع توفر الوثائق بأعداد هائلة لا حصر لها في بدرومات وزارة الخارجية وغيرها ومع خطورة هذه الوثائق التي هي جزء من تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ولقد تمكنت لجنة كتابة تاريخ مصر المعاصر من تجميع بعض الوثائق ولكنها قطرة في بحر أو ذرة رمل في صحراء !

وأذكر أنني منذ ثلاثة عشر عاماً تقريباً عثرت على كنز من هذه الوثائق في إحدى قاعات قصر عابدين يتمثل في ملفات رئاسة مجلس الوزراء وكانت فيما يبدو في الطريق إلى التخلص منها ! لأنها كانت ملقاة على الأرض أكواماً ومكثت بضعة أسابيع على الأرض أفحصها آملاً العثور على شيء يخدم بحثي ومن الطريف أنني وجدت فيما بعد أحد الأصدقاء ممن يكتبون التاريخ يشير في حواشي إحدى كتبه إلى أحد هذه الملفات كأنه اطلع عليها بنفسها ولم يشأ أن يشير إلى كتابي الذي استقى منه مادته ! وضحكت وتذكرت (قعدة الأرض) أسابيع حتى اهتديت إلى هذا الملف .

نعم أنني على يقين أن هذه الجهات أو غيرها من الهيئات لا يوجد فيها من لديه الوقت والصبر ليعرف ما تحتويه من وثائق، ناهيك عن فهرستها وترتيبها وكتابة نبذات بمضمونها وتحديد أهميتها وأولويات نشرها مما يساعد عمل دار الوثائق القومية .

فهل هو نقص في القوى البشرية أو في خريجي أقسام المكتبات ؟ أم هو عدم استفادة من خريجي المكتبات ؟ أم هو مجرد إتاحة الفرصة لخريجي أقسام المكتبات للعمل في أعمال إدارية أخرى، أو تفرغ الآنسات والسيدات منهم لشغل التريكو والحديث عن الفراخ ووصفات الطهي وإتاحة الفرصة للرجال منهم للوقوف في طوابير الجمعية .

وفي الواقع أنه لا هذا ولا ذاك وإنما الحقيقة ببساطة شديدة أنه لا يوجد مثل هذا الوعي الوثائقي لدى المسؤولين عن هذه الخدمات ولا توجد لديهم الكوادر التي تفكر في هذه المسألة وتعمل على الانتقال بها إلى حيِّز التنفيذ ولم تنشأ أو تستقر بعد أوضاع تخلق تقاليد في هذا الميدان الخطير من ميادين المعرفة والخدمة العلمية . ومن ثم فنحن في حاجة أولاً لهذا الوعي أما الكومبيوتر الذي حدثت القارىء عنه منذ قليل فما زالت أمامه فسحة طويلة من الوقت . . طويلة جداً وإلى حديث آخر في هذا الموضوع .

الفصل الثاني

معركة تحرير سيناء
مبادرة القدس وكامب دايفيد
بين الرفض والتأييد

اتفاقية سيناء(*)

في تقديري أن هذه الحملة من المظاهرات والبيانات والاتهامات الموجهة ضد إتفاقية سيناء الأخيرة ، من جانب قوى سياسية ونضالية لها وزنها وتقديرها على الصعيدين العربي والعالمي ، إنما تنبع أساساً من خطأ في التحليل مصدره نظرة ميتافيزيقية تفصل الظاهرة عن محيطها والجزء عن الكل . وإلا كيف كانت هذه القوى تتوقع أن تكون مثل هذه الاتفاقية ، إذا لم تكن تصدر في تحليلها عن هذه النظرة الخاطئة ؟

إن النظرة الجدلية للاتفاقية تستطيع بسهولة أن تكشف أنها لا تعدو أن تكون في نهاية الأمر انعكاساً أميناً وصادقاً للأوضاع المصرية والعربية والدولية التي تحيط بها . وفي هذا الضوء الصحيح ، فإن أية إدانة للاتفاقية إنما تكون في نفس الوقت إدانة لهذه الظروف ، وفي الوقت نفسه أيضاً تكون دعوة لتغييرها. من هنا يكتسب المنهج الجدلي في التحليل أهميته في المعالجة الموضوعية التي تقدم ولا تؤخر ، تبني ولا تهدم .

والركن الأول في هذه الظروف المحيطة والمؤثرة في الاتفاقية هو الأوضاع الاقتصادية السيئة في مصر ، فكيف يمكن التغافل عن حقيقة أن هذه الأوضاع ، وهي المترتبة أساساً على تضحيات مصر الجسيمة في سبيل القضايا

(*) الجمهورية في ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ .

العربية وضد الإمبريالية والصهيونية ، كان لا بد أن تحدث آثارها على مائدة المفاوضات ، سواء من جانب العدو الأمبريالي الصهيوني ، أو من جانب المفاوض المصري ؟ وإذا كانت مصر قد خاضت حرب أكتوبر وهي تربط بطنها بحزامها ، فهل كان في وسعها أن تخوض حرباً أخرى قريبة ـ وهي البديل للاتفاقية ـ في نفس الظروف ، إلا إذا فرضت عليها هذه الحرب فرضاً ؟ . إن تحسين الأوضاع الاقتصادية المصرية ، وإتاحة الفرصة لها للنهوض ، وتوفير الوقت الكافي لها ، يعتبر حتى من وجهة النظر العسكرية البحتة ، ضرورة تفرض نفسها على مائدة المفاوضات بالنسبة للمفاوض المصري . وإدراك هذه الأوضاع من جانب العدو الإمبريالي الصهيوني ، عنصر هام في تشديد هذا المفاوض كما وقع بالفعل أثناء المفاوضات .

أما الركن الثاني في هذه الظروف المحيطة بالاتفاقية فيتعلق بالأوضاع العربية . فلا يخفى أنه منذ توقف القتال الذي اشتعل في أكتوبر ١٩٧٣ ، أخذت بعض الدول العربية تتصرف على أساس أن الحرب قد انتهت تماماً ، وليس على أساس أن القتال قد يستأنف من جديد ! .

ومن الغريب أن الدول العربية التي تصرفت على هذا الأساس قد بنت تصرفها على أن مصر سوف لا تحارب ! وقد فعلت ذلك بينما كانت مصر لا تزال في حالة اشتباك فعلي ! .

لذلك رأينا من الدول من تخلت عن التزامها كلية تجاه مصر وتجاه المعركة ، وذلك تحت شعار المعركة ! ، والبعض الآخر تراخى التزامه ، ووقعت أشتباكات داخل دول الاتحاد أضعفت الصف ، ووقعت مزايدات فيها لتحقيق مصالح سوفيتية تحت شعار قومية المعركة . وفي الوقت الذي انصرفت فيه دول البترول ، محقة ، إلى استثمار حرب أكتوبر في رفع سعر البترول ، فإن الجهود العربية التي بذلت حتى الآن لإنهاض الاقتصاد المصري من كبوته ما زالت قاصرة قصوراً مشيناً ، رغم قوانين الانفتاح ومحاولات السياسة

المصرية اجتذاب رؤوس الأموال العربية على حساب مسيرتها الاشتراكية !

وحتى الآن ما زالت بعض الدول العربية المنتجة للبترول عاجزة عن إدراك هذه الحقيقة ، وهي أنه لا سبيل لحرب تخوضها مصر ، ولا أمان لهذه الدول في وجه أطماع الامبريالية والصهيونية دون تدعيم الاقتصاد المصري ! .

ولقد أعلن مندوب البحرين في الأمم المتحدة منذ يومين أن جملة الزيادة في الدخل القومي التي تحققت لتسعة من دول الأوبك في عام ١٩٧٤ قد بلغت ٣١,٩ مليار دولار ، فكم خص مصر من هذه الزيادة حتى في شكل استثمارات ؟

* * *

ثالثاً ـ الظروف المؤسفة والمحزنة التي تمر بها العلاقات المصرية السوفيتية ، والتي أدت إلى انقطاع ورود الأسلحة الروسية المتقدمة ، وتردد القيادة السوفيتية حتى الآن في الاستجابة للمطالب المصرية بخصوص تسهيلات دفع الديون المصرية . وأنا هنا لا أناقش أسباب سوء هذه العلاقات ، ولكن من يستطيع أن ينكر الانعكاسات السلبية للموقف السوفيتي على اتفاقية سيناء وإضعافها للجانب المصري ؟ .

وأذكر أنني في حفل الاستقبال ، الذي أقامته جمعية الصداقة المصرية السوفيتية للسيد نيبورجتي ، وزير الطاقة والكهرباء في الاتحاد السوفيتي ، ورئيس جمعية الصداقة السوفيتية مع جمهورية مصر العربية ، بالقاهرة يوم ١٥ مايو الماضي ، قد انتحلت لنفسي صفة التحدث باسم رجال الفكر التقدميين المصريين الموجودين معنا في الاستقبال ، وطلبت إليه مزيداً من التفهم من جانب القيادة السوفيتية للأوضاع في مصر ، وناشدته ألا يخذل الاتحاد السوفييتي مصر في معركتها ضد الامبريالية والصهيونية ، لأن في خذلانها كيدٌ لكل القوى الوطنية التقدمية في المنطقة ، وإفساح السبيل للامبريالية لإحراز نصر سهل رخيص . ولكن صوتي الضعيف ، وأصوات آخرين ممن يقدرون كل

التقدير قيمة الصداقة السوفييتية لمصر ، وإنجازاتها البناءة في مصر وفي حركة التحرر الوطني جميعها ، لم تفلح في الإقناع .

لذلك فإذا كانت الاتفاقية الثانية لفصل القوات قد جاءت بحيث لا تحقق كل ما تريد ، باعتراف الرئيس السادات نفسه ، فكيف ينعي الاتحاد السوفييتي على الأتفاقية أوجه قصور كان موقفه أحد العوامل الرئيسية في حدوثها ؟ وهل يكون ذلك دافعاً له ـ بدلاً من ذلك ـ إلى تعديل سياسته بما يعزز نضال مصر في المستقبل ، وبكلل جهودها المستميتة للتخلص من براثن الصهيونية والأمبريالية .

رابعاً : الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل . وهذا الموقف هو على النقيض تماماً من موقف الاتحاد السوفييتي تجاه مصر ، لأسباب تتصل بالصلة العضوية بين الامبريالية والصهيونية . فلقد قامت الخطة الأمريكية على تسليح إسرائيل حتى أسنانها قبل المفاوضات ، بحجة شراء موافقتها على الانسحاب من الممرات وحقول البترول ، مع أن منطق الأمور يقضي بالعكس ! . وقد توفر لإسرائيل بذلك من مخزون السلاح ما يكفيها ـ كما يقول الخبراء ـ للقتال ثلاثة أشهر متواصلة ، ويغنيها بالتالي عن جسر جوي كجسر أكتوبر . وبذلك تم تعزيز جانب المفاوض الإسرائيلي تعزيزاً هائلاً قبل أية محاولة للتفاوض ، وكان لا بد أن يحدث ذلك تأثيره في نتيجة الاتفاقية ، فهل الاتفاقية في نهاية الأمر إلا انعكاساً لقوة كل من الطرفين المتفاوضين ؟

على هذا النحو ، وفي ضوء هذه النظرة الجدلية ، يمكن فهم أوجه القصور في الاتفاقية ، وهي أوجه قصور شاركت فيها العوامل السالفة الذكر جميعها . ومعنى ذلك أنه إذا لم تتحسن هذه العوامل في المستقبل ، بمعنى أن ينهض الاقتصاد المصري من كبوته ، ويزداد الموقف العربي تضامناً وتفهماً لمتطلبات المعركة ، التي تعم آثارها الجميع أرادوا أم كرهوا ! ، وتتحسن العلاقات المصرية السوفييتية ، ويتم تحييد الموقف الأمريكي من إسرائيل

تحييداً حقيقياً عن طريق استغلال المصالح الأمريكية في المنطقة ـ فأخشى ما أخشاه أن تأتي الخطوة الثالثة ، أو الاتفاقية الثالثة ، بمزيد من المظاهرات والاتهامات ! ، ولكنها لن تفيد شيئاً بطبيعة الحال ، لأنها لن تعدو أن تكون لعناً للظلام مع أن الأفضل هو إيقاد شمعة ، والشمعة هنا هي تحسين الظروف التي ولدت الاتفاقية الحالية .

والسؤال المطروح الآن هو : هل كان على الجانب المصري رفض اتفاقية لا تحقق كل مطالبه ، ولا تستجيب لكل أماني الوطن العربي ، أم أنه كان من الأفضل قبولها ؟ .

في تقديري الخاص أنه ليس للجانب المصري أن يرفض اتفاقاً بكسر الإرادة الإسرائيلية بخصوص الانسحاب من أراض طالما أعلنت أنها لا تنوي الانسحاب منها ، ويتضمن إجلاء القوات الإسرائيلية عن أراض مصرية وممرات استراتيجية وحقول بترول تملكها مصر ، ويحقق أوضاعاً أفضل للقوات المسلحة المصرية ، ويبعد الإسرائيليين أكثر فأكثر عن قناة السويس ومدنها ، وذلك دون إهراق مزيد من دماء المصريين . ولست من البعض الذين يرون أن الاتفاقية قد أغلقت باب استئناف الحرب بإقامة قاعدة للرصد والتجسس ، إلا إذا كنا نعتقد واهمين أن العدو الاسرائيلي الأمبريالي كان ينتظر هذه الإتفاقية لتأمين الجيش الصهيوني من أية مفاجأة مصرية !

وفي رأيي الخاص أن أصدقاءنا ورفاقنا في السلاح ، بردود أفعالهم العصبية ضد الاتفاقية ، وبنظرتهم الميتافيزيقية إليها ، إنما يقللون في الوقت نفسه من شأن الذكاء المصري العسكري الذي اشترك في المفاوضات ، ويهونون دون أي مبرر من قدر القيادة السياسية المصرية ممثلة في رئيس الجمهورية محمد أنور السادات ، رغم أن هذه القيادة قد أثبتت في سنوات الظلام التي سبقت ٦ أكتوبر أنها تمتلك على الدوام وضوح الرؤية الذي غاب عن الكثيرين ، وشجاعة إصدار القرار في الوقت الذي غاض فيه معين

الشجاعة عند الكثيرين ، والتخطيط العلمي المسئول الذي ولّد إنتصاراً رد إلى العرب كرامة ضيعتها أجيال ، ودفع بهم إلى قلب العالم قوة سادسة يحسب لها المستعمرون الحساب .

والسؤال الذي أوجهه لأصدقائنا : هل وضعنا العسكري والسياسي الآن أفضل ، والقوات الإسرائيلية خلف الممرات وخلف خقول البترول في سيناء، أم أنه كان أفضل لو ظلت القوات الإسرائيلية غرب قناة السويس ، تقطع الطريق بين القاهرة ومدينة السويس ، وتنهال عليها التعزيزات العسكرية الأمريكية ، وتثقل نفسياً على صدر مصر والعالم العربي بأسره ! ترى لو أن الدبلوماسية المصرية قد أنصتت حينذاك لنفس الأصوات التي تعلو الآن بالاتهام والتخوين والتحذير ، أي وضع يكون سائداً الآن ؟

بالله يا رفاق :

لماذا تنتحلون لأنفسكم كل الحكمة والوطنية والإخلاص للقضية الفلسطينية والمصالح العربية ، وتجردوننا من كل ذلك ؟، مع أن رصيدنا في هذا المجال أكبر ، وتضحياتنا أكبر ، وآلامنا أكبر ، ودورنا من البداية إلى النهاية أكبر وأكبر ؟ أليس مزيداً من الثقة والتضامن والتفاهم أجدى للنضال العربي من التخوين والتفرقة والتناحر ، في وقت يعلن فيه العدو الإسرائيلي بلسان الجنرال شارون أن اتفاق سيناء يؤدي إلى حرب جديدة ؟، وتعلن أمريكا رفع الحظر على إرسال شحنات جديدة لإسرائيل من أحدث ما أنتجته مصانع الدمار الأمريكية ، ولما يجف بعد عداد اتفاقية السلام ؟.

حتى لا تنسحب مصر من الساحة العربية ؟(*)

لم يكن أحد في مصر يتصور، بعد أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية ، أنه سوف يأتي يوم يعود فيه الشعب المصري ليطرح على نفسه هذه الأسئلة الحائرة : هل هو شعب عربي أم هـو شعب مصري فقط ؟. وإذا كان شعباً عربياً ، فلماذا تعامله بقيـة الشعوب العـربية على أنـه شعب مصري فقط ؟

وإذا كان شعباً مصرياً فقط فلماذا يتحمل مسؤولياته كشعب عربي ؟ وإذا كـان يتحمل مسؤوليـاته كشعب عـربي ، فلماذا لا تعتـرف الشعـوب العـربيـة الأخـرى بقوميـة المعركـة ؟، وإذا كانت الشعـوب العربيـة لا تعتـرف بقـوميـة المعركة ، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد ؟. . إلى آخر هذه الأسئلة الحائرة الخطيرة التي لم تشهد بلادنا مثيلاً لها منذ أكثر من ربع قرن مضى كما قلت .

وكانت هذه الأسئلة قد طرحت بعد هزيمة ١٩٤٨ ، أي بعد أربع سنوات فقط من إنشاء جامعة الدول العربية ، التي كانت تتويجاً متواضعاً لمرحلة طويلة

(*) روز اليوسف في ٣١ يناير ١٩٧٧ وقد صدر تحت عنوان ! « ومع ذلك لا انفصـال عن العرب ». وفيه ـ كما يلاحظ القـارىء أول تنبؤ بمبادرة القـدس التي تمت بعد عشـرة أشهر فقط !.

من الصراع بين فكرة القومية المصرية (أو الفرعونية) وفكرة القومية العربية في مصر .

ولم تكن فكرة القومية العربية المعروفة في مصر قبل الحرب العالمية الأولى . ولذلك حين عرض بعض الزعماء العرب في مجلس المبعوثين في سنة ١٩١١ ، فكرة وحدة مصر وسوريا ، على أحمد لطفي السيد ، استنكر هذه الفكرة بحجة أنها « ليست في مصلحة مصر »، وأن « مصريتنا تقتضي علينا بأن يكون وطننا هو قبلتنا ، وأن نكرم أنفسنا ونكرم وطننا فلا تنتسب إلى وطن غيره »! .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، أخذت فكرة الوحدة العربية تشق طريقها في مصر على استحياء . ولكنها كانت تائهة وسط تيارات وحدوية أخرى أشد قوة : أولها ، الوحدة الإسلامية ، ثم الوحدة الشرقية ، ثم وحدة عالم البحر المتوسط ! .

بل إن مدلول كلمة العرب ذاته كان مدلولاً غامضاً في أذهان الكتاب والمثقفين المصريين . فقد طرح محمد لطفي حسونة في عام ١٩٢٢ سؤالاً عجيباً ، لا يتردد في الإجابة عنه الآن تلميذ السنة الأولى الابتدائية في المدارس المصرية ، وهو : « ما هي الأقطار العربية »؟ . وقد تسائل قائلاً في حيرة : « هل هي بلاد العرب بحجازها ونجدها ويمنها وحضرموتها ؟ ، أم البلاد التي فتحها العرب في صدر الإسلام وبقيت إلى الآن سائرة على أنظمة العرب كإيران ؟ ، أم البلاد التي يتكلم أهلها باللغة العربية بقطع النظر عن تبعيتهم ودينهم ؟ ، أم البلاد التي تدين بالإسلام وتخضع للمدنية العربية بحكم لغة القرآن ؟ » .

ثم جاءت القضية الفلسطينية لتدفع بفكرة القومية العربية في مصر دفعة قوية إلى الأمام . فقد خطب محمد علي علوية باشا ، الذي دافع عن حقوق العرب في حادث جدار البراق الشريف أمام لجنة التحقيق الدولية ، خطاباً هاماً

عام ١٩٢٠ ، دعا فيه إلى عروبة مصر وإسقاط فكرة « الفرعونية ». وكان مما قاله :

« يحزنني أن أفكر في أنه يوجد في بلادي فريق ، مهما كان شأنه ، يبث فكرة الفرعونية . إن الفرعونية ليست جنساً من أجناس البشر ، ولكنها عصر من عصور الحكم . على أننا لو فرضنا أن هناك جنساً فرعونياً لحماً ودماً وعظماً ، فإن فوق هذا الجنس جنساً آخر ورابطة أخرى ، هي أن هذه الأمم العربية تجمعها بمصر لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة، ما مصر إلا عربية ، ولا تقوم إلا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية ».

ثم حمل حزب الوفد لواء الدعوة إلى القومية العربية ، ففي عام ١٩٢١ زار مكرم عبيد سوريا ولبنان وفلسطين في رحلة صيفية ، وتحدث عن الوحدة العربية قائلاً : « إن المصريين عرب »، ويقول الدكتور أنيس صايغ : إن من يقرأ خطب مكرم عبيد في بيروت ودمشق وشتورة والقدس وعكا ويافا ، يعجب لبراعة صاحبها في مهاجمة الآراء الفرعونية ومهاجمة أصحابها من مسلمين ومن أقباط !.

وقد كانت قضية فلسطين أول مجال مارست فيه مصر استقلالها الخارجي بعد معاهدة ١٩٢٦ . فقد وقف وزير الخارجية الوفدي واصف بطرس غالي باشا في عصبة الأمم معارضاً مشروع التقسيم البريطاني . وفي يوم ٤ يوليو ١٩٣٧ أعرب مصطفى النحاس للسفير البريطاني عن نفوره من مشروع التقسيم البريطاني ، وأظهر إدراكه الكامل لإبعاد الخطر الصهيوني ، فقال للسفير مايلز لامبسون إنه « لا يستطيع أن يحس بالأطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر »!.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ، كانت فكرة الوحدة العربية والقومية العربية تشغل أذهان الشعوب العربية . ولذلك حين عجزت بريطانيا

عن تقديم تنازلات جوهرية بالنسبة لقضية فلسطين ، لاسترضاء العرب ، قدمت هذه التنازلات في مجال الوحدة العربية . وقد تلقف مصطفى النحاس هذا الاعتراف من جانب بريطانيا ، لتحقيق آمال القوميين العرب في قيام « جامعة الدول العربية » . وعندما أبدى بعض العرب تشككه في هذه الجامعة بسبب الدور البريطاني ، رد عليه الدكتور محمد صلاح الدين قائلاً : « نحن على كل حال قد كسبنا هذه الجامعة التي ستصبح مع الأيام حقيقة واقعة يحسب حسابها » .

على أن هذا المد القومي العربي العالي في مصر لم يلبث أن أصيب بأول نكسة بعد فشل حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وتخلي بعض الدول العربية عن مصر وهي تواجه العدو الإسرائيلي .

وكانت هذه الحرب أول اختبار لفكرة القومية العربية ، وقد فشلت في الاختبار ، وضاعت فلسطين . وكانت خسائر مصر ـ كما ظلت فيما بعد في جميع الحروب ـ أكبر من خسائر الدول العربية في المال والأرواح . ولم يتحمل الشعب المصري صدمة تخلي بعض الجيوش العربي عن مواقعها من تلقاء نفسها ، وإفساحها المجال أمام الجيش الإسرائيلي لاحتلال هذه المناطق احتلالاً سهلاً وتهديد الجيش المصري . فأخذ إيمانه بالقومية والوحدة العربية يهتز اهتزازاً خطيراً ، بل ارتد إلى حالة القومية المصرية الأولى ! .

ولذلك حين قدم ناظم القدسي باسم الحكومة السورية ، مشروعاً للوحدة العربية في أوائل ١٩٥١ ، وصف مصطفى أمين هذا المشروع ساخراً بأنه « مشروع جميل ، كمشروع دولة عالمية واحدة ، وكتحويل الصحاري إلى حدائق »! وقال : إن هذا المشروع « يكون عملياً لو جاء بعد انتصارنا في حرب فلسطين، وبعد أن حاربنا صفاً واحداً كرجل واحد!، ولو أن تجربة الجامعة العربية قد نجحت في حدودها الضيقة ، فأردنا أن نوسع الحدود ونزيد الروابط

قـوة ومتانـة ! أما الآن ، فنحن أشبـه برجـل فشـل في زراعـة نصف فـدان ، فيقترحون عليه أن يزرع ألف فدان ! ».

وكذا أحمد لطفي السيد في مجلة « المصور » يسخر من دعـوة القوميـة العربية في مصر ، ويصفهـا بـأنها تشبـه دعوة اليـونان إلى اعتنـاق القوميـة ! ، فقال : « لو كان اليونان حينما تملكهم الأتراك قد خرجوا من قوميتهـم ، لبادت شخصيتهم ولماتت في نفوسهم أطماع الاستقلال ببلادهم ، ولاستحال عليهم أن يردوها اليوم ». ثم كرر رأيـه القديم في وجـوب «التمسك بمصـريتنا ، ولا ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنـا ، ونكرم أنفسنا ووطننا ولا ننتسب إلى وطن آخر ، ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا ونحيطه بكل غيرتنا »!

كماألقى الدكتور وديع فرج ، الأستاذ بجامعة فؤاد ، محاضرة في الجامعة الأمـريكية تحمـل وجهة نـظر القـانـونيين المصـريين في العـلاقـات العـربيـة المصـرية ، استخلص منهـا العبرة من نكبـة فلسطين . فقـال : « إن الـدولـة شخص معنوي وشخص طبيعي ، ونشاطها الخارجي يجب أن يتجرد إلى حد بعيد عن العاطفة وأن يتمحض للمصلحة وحدها »، وبالتالي « فسيـاسة مصـر الخارجية يجب أن تنبني على مصلحة مصر وحدها ». ثم ذهب الى أبعـد من ذلك خطورة ، فطالب بإعداد العدة لمواجهة احتمال انقلاب العرب إلى أعداء، قائلاً : « إن سياسة مصر مع الدول يجب أن تكون أكثر حذراً وأشد يقظة ، فلا تقنـع مصر لتغمض عينيهـا واثقة بتصـريحات طنـانة أو ألفـاظ غالبـاً ما تكـون جوفاء ، بل تعد عدتها مقدماً في الشئون الخارجية بافتـراض نكوص الصـديق وانقلاب الحليف »!

وفي يوم ٢١ مارس ١٩٥٣ ، عادت تلح في أذهان المثقفين المصـريين من جـديد الأسئلة الحـائرة القـديمة ، التي ظنـوا أنهم قد انتهـوا من الإجابـة عليهـا . فقد تسـاءل فتحي رضوان ، في محـاضـرة ألقـاهـا في نـادي نقـابـة

الصحفيين ، عن : « من يكون هؤلاء الذين يقيمون في هذه الرقعة من الأرض التي تسمى مصر . فنحن حقاً مصريون ، ولكن هل هؤلاء المصريون عرب ؟ أم مسلمون ؟ أم أفريقيون ؟ أم من أهل البحر الأبيض المتوسط ؟ أم هؤلاء المصريون من أوروبا ، وبلادهم قطعة منها كما كان يقول الخديو إسماعيل منذ سبعين عاماً ؟ » .

وقد تلت هذه الخطبة ندوة عقدتها مجلة المصور لبعض كبار المفكرين ، للإجابة على هذه الأسئلة التي طرحها فتحي رضوان . وفي هذه الندوة قيلت بعض الإجابات الغريبة فقد قال : عبد الرحمن عزام ، الأمين السابق للجامعة العربية ، « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ومسلمون ثالثاً »! . وقال الدكتور حسن كامل سليم : « نحن مصريون أولاً وأخيراً »! . وقال فكري أباظة : « نحن مصريون قدماء ، لا شيء غير ذلك » . ثم أدخل العرب في عداد « الغزاة » الذين جاءوا إلى مصر ، فسوى بينهم وبين الفرس واليونان والرومان والأتراك والفرنسيين والإنجليز ! .

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ ، كتب إحسان عبد القدوس في مجلة « روز اليوسف » ، يعلن أنه يؤمن بالوحدة العربية ، والوحدة الأفريقية ، والوحدة العربية الآسيوية ، والأفريقية ـ الآسيوية! . وكان المقال حلقة في سلسلة من المقالات المتقطعة للدفاع عن فكرة « مصر أولاً » . وقد شرح فكرته بأنها « التحذير من الانسياق وراء سياسة العواطف ، والتحذير من الوقوع في إحراج دولي تدفعنا إليه الشهامة العربية ، التي جرت علينا وعلى الدول العربية أكثر من مصيبة لا نزال نعاني مما خلفتها في رؤوسنا من كدمات حتى اليوم » ! .

على أن أقوى دعوة إنعزالية برزت في تلك السنوات القليلة التي أعقبت حرب فلسطين ، هي التي أطلقها إسماعيل صدقي باشا ، وكانت ذات خطورة خاصة : فقد دعا إلى التعاون مع الصهيونيين لأنهم « أنفع لمصر ، وأقرب عاطفة من العرب »! . وكانت حجته أن « إسرائيل من الصغر بحيث لا تشكل

خطراً على مصر »! . لذلك دعا في تصريحه لوكالة الأسوشييتد برس في إبريل عام ١٩٥٠ إلى الشروع في مباحثات مع اليهود لعقد اتفاق صلح »، وأخذ يطالب منذ أوائل ١٩٥٢ بالصلح مع إسرائيل ، مطالباً مصر بالاعتراف بها كما اصطلحت فرنسا مع ألمانيا .

* * *

ثم أنحسرت هذه الموجة العاتية من التشكيك في هوية مصر العربية ، وبدأ المد القومي العربي يتصاعد من جديد مع تصاعد زعامة عبد الناصر . ولم تلبث مصر أن أصبحت قائدة لحركة القومية العربية في العالم العربي ، وأصبح المصريون أشد العرب في الشرق والغرب حماسة لعروبتهم . ولم تكتف مصر بذلك ، بل ساعدت الثورات الوطنية التحررية العربية بالمال والعتاد ، وتحملت العبء الأكبر في الدفاع عن أمن الأمة العربية وسلامتها ، وخاضت ثلاث حروب أخرى ضد إسرائيل ، وبلغ ما تكبده الاقتصاد المصري في ذلك أربعين ملياراً من الجنيهات الاسترلينية ، مما أحبط الكثير من خطط التنمية الاقتصادية ، وأعاق انطلاق الإنتاج بمعدلات تتفق مع زيادة السكان ، وزج بالبلاد في أزمة اقتصادية طاحنة لم تكن تخطر ببال أشد المتشائمين .

وهنا دخلت القومية العربية في مصر في اختبارها الخطير الثاني فكما أنسحبت بعض الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ من مواقعها طواعية لتفسح المجال للجيش الإسرائيلي لاحتلالها وتهديد الجيش المصري ، فكذلك انسحبت الأموال العربية إنسحاباً كلياً من الميدان ، تاركة الاقتصاد المصري يواجه مصيره ، فريسة في يد المؤسسات المالية الرأسمالية الغربية ، التي تقرض مصر قروضاً قصيرة الأجل بفوائد غير إنسانية ، بينما الأموال العربية تعمر البنوك الغربية وتساعد في بناء اقتصاد شعوبها ! .

ولم يكن الشعب المصري ، مع ذلك ، ليشكك كثيراً في هويته العربية ، لولا أن الأموال العربية المنسحبة تدين في الحقيقة بتضخمها

وتضاعفها لعبور الجندي المصري قناة السويس ، وتحطيمه الكبرياء الإمبريالي والصهيوني .

بل لقد أخذت الكتابات المصرية اليوم تقارن بين موقف أثرياء اليهود من تبني الفكرة الصهيونية منذ نشأتها ، وتدعيمها بالنفوذ والمال حتى قامت دولة إسرائيل ، ثم تدعيم دولة إسرائيل بعد ذلك لمساعدتها على تثبيت أقدامها ووقوفها في وجه العرب وتنفيذ أحلامها التوسعية - وبين موقف الدول العربية الثرية من الاقتصاد المصري المنهار .

ونظراً لأن الأقلام التي تكتب هذا الكلام تمتد على مساحة كبيرة من اليمين واليسار ، فهنا مكمن الخطورة في الواقع ، لأن الخوف أن تتحول إلى تيار فكري ، ثم إلى حركة سياسية قوية تنادي علناً بـ « مصر أولاً » .

ومعنى ذلك في الحقيقة تحقيق أكبر أهداف العدو الأمبريالي والصهيوني . ذلك أن هذا العدو يماطل منذ انتهاء حرب أكتوبر في إبرام التسوية ، ويسوف في الزمن ، وفي الوقت نفسه يبذر الشكوك بين البلاد العربية ، ويؤجج الشعور القومي المحلي في كل بلد عربي على حساب الشعور القومي العربي ، ويثير المصالح الوطنية الضيقة على حساب المصالح العربية العليا ، حتى تجثو مصر في النهاية على ركبتيها تحت أعباء الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وتنسحب من الساحة العربية .

جبهة الرفض العربية(*)

في مقالي بمجلة « روز اليوسف » يوم ٢١ يناير ١٩٧٧ ، في أعقاب أحداث ١٨ و١٩ يناير ، وهو بعنوان : « ومع ذلك لا انفصال عن العرب » - دققت جرس إنذار عالٍ للدول العربية ، ونبهت إلى أن الشعور القومي العربي في مصر يجتاز مرحلة تساؤل خطيرة . فلأول مرة منذ أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية ، يطرح الشعب المصري على نفسه هذه الأسئلة الحائرة . هل هو شعب عربي أم هو شعب مصري فقط ؟ وإذا كان شعباً عربياً ، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصري فقط؟ . وإذا كان شعباً مصرياً فقد فلماذا يتحمل مسؤولياته كشعب عربي ؟ ، وإذا كان يتحمل مسؤولياته كشعب عربي ، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية الأخرى بقومية المعركة ؟ ، وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة ، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد ؟ إلى آخر هذه الأسئلة الحائرة الخطيرة التي لم تشهد بلادنا مثيلاً لها منذ أكثر من ربع قرن مضى .

وكنت قد أشرت في هذا المقال إلى بعض الكتابات المصرية التي تندد بالموقف السلبي للأموال العربية من الاقتصاد المصري ، في الوقت الذي تعمر فيه البنوك الأجنبية وتساعد في بناء اقتصاد شعوبها ، وقلت إن الشعب المصري لم يكن ليشكك كثيراً في هويته العربية لولا أن هذه الأموال العربية تدين في الحقيقة

(*) الجمهورية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ .

بتضخمها وتضاعفها لعبور الجندي المصري قناة السويس ، وتحطيمه الكبرياء الأمبريالي والصهيوني ، وإنه « نظراً لأن هذه الأقلام التي تكتب هذا الكلام تمتد على مساحة كبيرة من اليمين إلى اليسار» ، فهنا مكمن الخطورة في الواقع ، لأن الخوف وإن تحول إلى تيار فكري ثم إلى حركة سياسية قوية ننادي علناً : « مصر أولاً » .

في ذلك الحين ، كان تقرير صندوق الدول البترولية الذي أنشأته لمساعدة دول العالم الثالث ، يصدم الرأي العام المصري ، لأن نصيب مصر من القروض المعفاة من الفوائد لدول البترول العربية ـ حسب التقرير ـ لم يكن يزيد على ٦ في المائة من مجموع قروض هذه الدول ومساعدتها للعالم ! . وعندما رتبت دول الأوبك العربية قائمة الدول التي ستوزع عليها هذه القروض ، كانت الهند في رأس القائمة قبل مصر ، حيث قدمت لها ٢١,٨ مليون دولار ، في مقابل ١٤,٥ مليون دولار كقرض لمصر !

وعندما طلب الرئيس السادات من الدول العربية البترولية ٢٠ مليار دولار للسنوات الخمس القادمة . لم يحصل إلا على ملياري دولار من السعودية وباقي دول الخليج البترولية ، وهو ما يوازي ٢٠ في المائة فقط من تقدير مصر لمواجهة مطالب الدفاع وانفجار السكان ! . مع أن هذا المبلغ لا يساوي أكثر من ١ في المائة مما دفعه العرب في شراء العقارات والفنادق والجزر السياحية ، ويساوي واحد من خمسمائة من جملة الأرصدة والاستثمارات البترولية في الغرب ! . ومع أن ما حصلت عليه دول البترول بعد حرب أكتوبر وبسببها في ثلاث سنوات يساوي أربعة أضعاف ما حصلت عليه في ٣٥ سنة ، أي من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٧٣ ! وقد كان من الشروط التي وضعتها هيئة الخليج لمساعدة مصر إلغاء الدعم على السلع الغذائية !

لماذا أسوق هذا الكلام ؟

أسوقه لإيقاظ دول الرفض التي تفصل ما بين النظام المصري والشعب

المصـري ، والتي تبني آمالهـا وأحلامهـا على ثورة يقـوم بهـا الشعب المصـري لإسقاط قيادته ، وتخوض حرب دعاية نشطة لتحقيق هذا الغرض !.. أقول لهذه الـدول الرافضـة أن عليها بـدلاً من ذلك ، وقبـل ذلـك ، أن تنـزل إلى الشـارع المصري لتتحقق من ردود فعل زيارة السادات لإسرائيل ، ولتعلم أن رجل الشارع المصري ، وهو يرى أن مشاكله الاقتصـادية لا تلقى العنـاية الـلازمة من أشقـائه العرب الأثرياء ، لا يستطيع أن يقف موقفاً عدائياً من زيارة تستهـدف دفع عجلة السلام ، وتسعى لإنهاء نزاع ينال الآخرون من ورائه الغنم كل الغنم ، وتكديس الثـروات والأموال في البنـوك الأجنبية ، وينـاله كـل الغرم ، وتـزايد الاختنـاقات والتهاب الأزمات ، طالما أن هـذا السعي لا يتم على حساب الأهـداف العربيـة العليا ، وما اتفقت عليه الأمة العربية من مبادىء ومقررات .

إن الأسلوب الذي تعالج به دول الرفض زيارة الرئيس السادات لإسرائيل ، هو أسلوب أقل مـا يقال فيـه أنه ينـطوي على أخطار مـاحِقة تصيب المصـالح العربية . فما الفائدة التي يمكن أن تجنى من المحاولات التي تبذلها دول الرفض لتنظيم صفوفها في وجه النظام المصري ، وتشديد وطـأتها عليـه ، والإساءة إلى صورته في عين الرأي العالم العربي ؟!.

وإذا كانت دول الرفض تقف هذا الموقف من النظام المصري بينمـا يعلن قدسية الأراضي العربية ، وتمسكه بحل القضية الفلسطينية ، والتزامـه بالمبـادىء الأسـاسية لمقـررات مؤتمر الـربـاط ، وعدم سعيـه إلى حـل منفـرد ، وتمسكـه بالتضامن العربي وتدعيم القومية العربية ، فأي موقف آخر كانت ستتخـذه لو أنـه أعلن انسلاخه عن جبهة النضال العربية ، وإبرام حل حزبي ؟ .

إنني أريد أن أسأل العقيد القذافي بكل إخلاص : ما الذي يمكن أن تجنيه المصالح العربية المشتركة من سحبه الاعتراف بالحكومة المصريـة ، وطلبه طـرد مصر من الجامعة العربية ، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهـرة ـ سوى إخـراج مصر من جبهة النضال العربية ؟ـ.

أليس الأولى بدول الرفض ، بدلاً من محاولة عزل مصر وإسرائيل في جبهة واحدة ، تحليل موقفها جيداً من جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وحل مشاكلها ؟. أليس الأولى بدول الرفض ، بدلاً من رفض كل نتائج زيارة السادات ، دراسة إيجابياتها وسلبياتها ، والاستفادة بها في خدمة الأهداف العربية ؟. ولكن هذا يقتضي توافر قدر ضروري من الثقة ، وهذا القدر فيما يبدو عزيز بين الرفقاء !.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هل تعود مصر إلى سياسة العزلة(*)

ربما كان خير ما يصور الخلاف الجاد بين أبناء الأمة العربية اليوم ، بعد مبادرة الرئيس السادات السلامية ، أنه خلاف بين الذين يصلون نار المعركة والذين يصطلون بنارها ! . أو هو خلاف بين الذين يشقون بالمعركة وتتدهور بها اقتصادياتها وتتزايد اختناقاتهم ، وبين الذين ينعمون بالمعركة وتنضج بها ثرواتها وتتضخم حساباتها ! . أو هو خلاف بين الذين يحاربون بالعتاد والسلاح والمهج والأرواح ، وبين الذين يحاربون بالكلمات البليغة والخطب الرنانة والشعارات .

وإلا كيف نفسر هذه النقمة على زيارة تستهدف تحريك عجلة السلام في إطار مبادىء وأهداف النضال العربي الأساسية المتفق عليها ؟. كأن الاتصالات المباشرة مع الأعداء حدث فريد لم يشهد له تاريخ العلاقات الدولية مثيلاً ، أو لم يشهده تاريخ المنطقة العربية وتاريخ نضالها ضد أعتى ألوان الاستعمار؟. وكيف نفسر إدانة حلف طرابلس المنعقد في ٥ ديسمبر الحالي لهذه الزيارة . واعتبارها « خيانة عظمى لتضحيات ونضال الشعب المصري وقواته المسلحة ونضال وتضحيات ومبادىء الأمة العربية ». ثم اتخاذ قرارات بالعمل على إسقاط نتائج هذه الزيارة والمباحثات التي دارت فيها والإجراءات التالية لها ، وتجميد العلاقات مع الحكومة المصرية ، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها

(*) روز اليوسف في ١٩ ديسمبر ١٩٧٧ .

التي تعقد في مصر وإجراء الاتصالات مع دول الجامعة لدراسة موضوع مقرها والمنظمات التابعة لها ، وموضوع عضوية النظام المصري فيها ؟.

وإذا كانت كل هذه النقمة لمجرد تغيير في التكتيك على طريق السلام ، فما بال الأمر لو كان التغيير في الاستراتيجية ؟.

إن الخطأ الفادح الذي يقع فيه قادة حلف طرابلس، ومن قبل وقع فيه الاتحاد السوفييتي ، هو الانطلاق من فرضية مضللة ، هي فصل النظام المصري الذي يرأسه السادات عن الشعب المصري . واعتبارهما شيئين مختلفين . ثم بناء الأحلام والآمال على ثورة ينقض بها الشعب المصري على النظام . وهو خطأ سبق لي أن حذرت منه الاتحاد السوفييتي أولاً بكل ما أملك من صداقة واحترام لإنجازاته في مصر من جهة ، كما حذرت منه الأنظمة العربية التقدمية الأخرى بكل ما يربطني بها من روابط فكرية وعواطف قومية وذلك من موقع معايشتي اليومية للجماهير المصرية وإحساسي الدائم بنبضها .

بل إنني سارعت قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس إلى النصح لدول الرفض ، في مقالي بجريدة الجمهورية يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، « بالنزول إلى الشارع المصري لتتحقق من ردود فعل زيارة السادات لإسرائيل ، ولتعلم أن رجل الشارع المصري . وهو يرى مشاكله الاقتصادية لا تلقى العناية من أشقائه العرب الأثرياء ، لا يستطيع أن يقف موقف العداء من زيارة تستهدف دفع عجلة السلام ».

ولو أن دول الرفض تحققت من مشاعر الرأي العام المصري إزاء الزيارة قبل اتخاذ قراراتها ، لما وقعت في خطأ الفصل بين النظام المصري والشعب المصري . بل لما وقعت في هذا المأزق الحقيقي الذي أصبحت فيه ، لأنه إذا كان من الثابت أن غالبية الشعب المصري الساحقة تؤيد السادات في مبادرته السلامية ، فإن قرارات حلف طرابلس بتوجيه تهمة « الخيانة العظمى » إلى الرئيس

السادات قد أصبحت تنسحب ، من حيث لا تريد دول الرفض ، إلى الشعب المصري نفسه ! .

وهذا هو سبب ردود الفعل الغاضبة الحالية في الشعب المصري إزاء قرارات مؤتمر طرابلس . لقد نسفت هذه القرارات من رصيد الوعي القومي العربي في مصر ، ما ظل المخلصون من رواد القومية العربية في المشرق منذ مطلع القرن العشرين يبنونه لكي يضعوا مصر على طريق العروبة وعلى طريق تحمل مسؤولياتها التاريخية في خدمة أهداف الأمة العربية .لقد عادت الأعلام « المصرية » ـ للأسف الشديد ـ ترفرف من جديد في أيدي الجماهير المصرية ، لأول مرة منذ ربع قرن . وهذه الأعلام هي الثمرة الحقيقية الوحيدة لمؤتمر طرابلس ومحاولة عزل مصر .

لقد نكأ هذا المؤتمر بقراراته ، وتهجم قياداته على مصر ، جروحاً ظل يتحملها المصريون طويلاً بصبرهم المعهود ، بعد اختلال الميزان الاقتصادي لصالح الأشقاء العرب ولغير صالح مصر . فلقد صبر المصريون على أستباحة القاهرة والاسكندرية والمدن المصرية للأشقاء العرب الأثرياء بإمكانياتهم المادية يشترون بها كل شيء ، من رغيف الخبز إلى الشقق الفاخرة إلى المتعة الغالية . وصبروا على تزايد المواخير وصالات الرقص وكازينوهات القمار في شارع الهرم وغيرها ، التي تبنيها الأموال العربية وتعمرها . وصبروا على التفرقة شبه العنصرية بينهم وبين غيرهم من أبناء الشعوب الأخرى ، العربية والأجنبية ، في المعاملة المالية في بعض البلاد العربية ، التي يساهم فيها المصريون بدور كبير في حقل البناء والتعمير . وصبروا على الأموال العربية التي تصرف في غير صالح الاقتصاد المصري في ظل الانفتاح بدلاً من أن تتجه إلى مشروعات التنمية والبناء . وصبروا على دماء الضحايا من الأبناء والإخوة والآباء التي سفكت في ميادين القتال دفاعاً عن الشرف العربي والتراب الوطني على طوال أربع حروب . ولكن صبرهم نفذ إزاء حملات التشكيك المستمرة في النوايا وفي البذل المصري والعطاء ، ونفذ

صبرهم حين رأوا تهمة الخيانة العظمى توجه لرئيسهم لمجرد أنه يخطو خطوة جريئة لم تسبق نحو السلام ومن أجل تفادي حرب خامسة لا يعلم نتائجها إلا الله .

وقد نفذ صبر المصريين حين رأوا أن الرافضين لا يقدمون بديلاً للسلام سوى استمرار حالة اللاسلم واللاحرب التي تثقل بالضرورة ، بكل آثارها ونتائجها ، على حياة رجل الشارع المصري . وأنهم لا هم لهم ولا هدف إلا تدمير كل ما يمكن أن تفرزه زيارة الرئيس السادات السلامية من آثار إيجابية في خدمة أهداف النضال العربي ، أو ما عبروا عنه في قرارات مؤتمر طرابلس « بالعمل على إسقاط نتائج زيارة السادات للكيان الصهيوني ومباحثاته مع قادة العدو الصهيونية . والإجراءات التالية لها بما في ذلك اجتماع القاهرة »! .

إن الذين يعبثون بوحدة النضال العربي تحت وهم انفصال النظام المصري عن الشعب المصري ، يرتكبون خطأ مدمراً . وهم ينسون أن فكرة القومية العربية حديثة في مصر . حيث كانت الرابطة الإسلامية هي السائدة بين صفوف الشعب المصري . وقد كانت جهود رواد القومية العربية المخلصين متجهة على الدوام إلى شد مصر إلى العروبة ودفعها إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية والتصدي لزعامة الأمة العربية .

فقد كتبت جريدة « البلاد » العراقية في بغداد يوم ١٩ إبريل ١٩٣٦ تقول : « لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية . فإلى جانب موقعها . فإنها تكون أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف ، وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة ، وأصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية . وهي أغنى هذه البلاد بأجمعها ، كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية وأقواها في الآداب ، وأرقاها في الفصاحة » .

وقد كان هذا الطرح من جانب جريدة « البلاد » العربية لعروبة مصر ودورها الطبيعي في قيادة نضال الأمة العربية ـ وهو الطرح الذي كان يطرحه رواد القومية العربية في المشرق جميعهم ـ هو ما أقنع المصريين بعروبتهم ، ودفعهم إلى اعتناق فكرة القومية العربية . وكانت ثمرته تصدي مصر لمسؤوليات قيادة النضال العربي ، بإنشاء جامعة الدول العربية أولاً ، وإشتراك مصر في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثانياً ، ثم قيادة مصر لحركة القومية العربية في عهد عبد الناصر ثالثاً ، وخوض ثلاثة حروب أخرى في خدمة أهداف النضال العربية رابعاً، والمساهمة بنصيب أساسي في حصول شعوب الأمة العربية على استقلالها وحريتها من براثن الاستعمار ، خامساً .

لقد كان الاحترام لمصر ولشعب مصر من جانب البلاد العربية هو العنصر الرئيسي في إقناع الجماهير المصرية بعروبتها ، حتى سبقت شعوب الأمة العربية في مجال البذل والعطاء والفداء ، ولكن هذه الجماهير الآن ترى « التحقير » يحل محل « الاحترام »، والشك يحل محل الثقة ، والتبعية تحل محل القيادة ، فيراد لشعب مصر أن يتلقى الأوامر بالتحرك أو الجمود ، بالحرب أو السلام ، أو البقاء في حالة اللاحرب واللاسلم . ثم يتلقى العقاب الفوري بتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية . مع حكومته ، والتهديد بقطع المعونات الاقتصادية عنه لتجويعه كلما تحرك نحو السلام دون استئذان ! . فلا عجب إذا تملك الشعب المصري شعور الإحباط ، وإن أخذت مشاعر الارتداد إلى « القومية المصرية » و « سياسة العزلة » تجتاح نفوس الكثيرين ، وينحسر تيار القومية العربية وئيداً عن أكبر قوة ضاربة في المنطقة العربية .

إنني ما زلت أطرح هذا السؤال على دول الرفض : هل ترى قيادات هذه الدول في معالجتها لمبادرة السادات السلامية وإصرارها على عزل مصر مع إسرائيل في جبهة واحدة رغم كل ما يعلنه السادات ، أي فائدة ترجى لخدمة أهداف نضال أمتنا العربية ؟ وإذا كان الشعب المصري يؤيد بصورة حاسمة لا تقبل الشك مبادرة السادات ، فهل لا تزال هذه القيادات مصرة على دمغ هذه المبادرة واعتبارها

« خيانة عظمى لتضحيات ونضال الشعب العربي في مصر ؟». وإذا كان السادات لا يفتأ يعلن تمسكه بالحل الشامل . فهل ترى دول الرفض في دفع مصر إلى الانسحاب من جبهة النضال العربية ، وفي تشكيل جبهة معادية لمصر ، عاملاً مساعداً في تحرير الأرض العربية ؟. وهل ترى أي أمل في استرداد الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بسهولة مع عزل مصر ؟ وإذا كان الاتحاد السوفييتي نفسه يصر على بقاء إسرائيل كدولة معترف بها في المجتمع الدولي ، فهل نتوقع منه أن يساعد بالعتاد والسلاح على تصفيتها وإلقائها في البحر ؟.

إننا مع دول حلف طرابلس تماماً في أنه «إذا كانت الأمة كبيرة بمصر، فإن مصر لا تكبر إلا بالأمة العربية ، وهي تصغر بدونها ». ولكن كيف يناقض المؤتمر نفسه ويعمل على تصغير مصر وعزلها ، ويعتقد أنه بذلك يعمل على تقوية الأمة العربية ودعم كفاحها ؟.

عقارب الساعة
لا تعود إلى الوراء(*)

الأمر المحقق ، بعد مباحثات السلام التاريخية في مدينة الإسماعيلية يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ ، أن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت تشق طريقها الآن بقوة واقتدار نحو وضع جديد لم يكن في حسبان أحد قبل مبادرة السادات .

وهذا الوضع الجديد سوف تشكله العوامل الخطيرة الآتية :

أولاً : المفارقة الغريبة التي تحيط بالمفاوضات المصرية الإسرائيلية ، والتي لم يسبق لها مثيل . فلأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية تجري مفاوضات بين طرفين ، يصر أحدهما على أنه لا يبحث عن حل منفرد ، وإنما يبحث عن تسوية شاملة تضم أطرافاً غائبين ، يرفضون مسبقاً أية نتائج قد تسفر عنها هذه المفاوضات ! .

ثانياً : الإصرار الغريب من جانب الأطراف العربية ، الأخرى في النزاع على استبعاد نفسها من المفاوضات السلامية ، والاكتفاء بترديد أن الجانب المصري يسعى إلى صلح منفرد مع العدو الإسرائيلي ! . إذا كانت هذه الأطراف تعتقد حقيقة أن النظام المصري يسعى للتوصل إلى صلح منفرد . فهل ترى في ابتعادها عن المسرح ، وعزله مع الجانب الإسرائيلي ، ما يقطع عليه الطريق دون إبرام مثل هذه التسوية ، أم مساعدته عليها بما لا يحلم ؟ .

(*) روز اليوسف في ٢ يناير ١٩٧٨ .

ثالثاً : عدم وجود مخطط لدى دول الرفض لحل المشكلة بديلاً عن السلام . ومن المحقق أن الدول العربية تملك القدرة المادية والبشرية والعسكرية على خوض حرب خامسة وتحرير الأراضي المحتلة بالقوة . وهذا ما أعلنه الرئيس السادات دون خفاء في الكنيست الإسرائيلي بقوله :

« إن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً تملك من مقومات القوة والاستقرار ، ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام » .

ولكن هل تعمل الدول العربية حقاً وبصورة جدية على تسخير قدرتها في تحرير الأرض العربية وإعادة الهوية العربية إلى فلسطين ؟ . لو كان لدى هذه الدول مثل هذا المخطط لاقتضى الأمر مساعدة مصر على الصمود ، والمحافظة على قدرتها القتالية ، ودعمها اقتصادياً ، لحين لحظة التحرير الحاسمة . ولكن هذه الدول قد انصرفت بدلاً من ذلك ، إلى تكديس السلاح في مخازنها فوق قدراتها القتالية ، وتنمية قدراتها الاقتصادية لحساب شعوبها ، وترك مصر تعاني وحدها أخطر أضرار حالة اللاحرب واللاسلم ، حتى بلغت ديونها للعالم الخارجي اثني عشر ألف مليون من الدولارات ، أي ما يعادل الإنتاج القومي المصري سنوياً ، في الوقت الذي يتزايد تعداد مصر سنوياً بنسبة ٢,٥ في المائة ، أي مليون نسمة . صحيح أن مصر استطاعت أن تخوض حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي في ظروف اقتصاديةسيئة ، ولكن الأمر يقتضي استنفاد كل الطرق التي تؤدي إلى السلام ، وهو ما فعله السادات .

رابعاً : إدانة النظام المصري بصورة استفزازية ومتعنتة من قبل الأطراف العربية الرافضة ، التي تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، و٣٣٨ ، لمجرد أن المبادرة التي اتخذها الرئيس السادات كانت مبادرة لم يسبق لها نظير ، مما أدى إلى اهتزاز الصف العربي وتجميد ثم قطع العلاقات السياسية بين الرفض ومصر .

وفي المرحلة الأولى للمبادرة كان هذا الموقف محتملاً ، ولكن الإصرار عليه أوجد وضعاً في غير صالح التضامن العربي .

وعلى هذا النحو أصبح العالم العربي في هذا الوضع المتناقض الغريب :

١ ـ إصرار أطراف النزاع العربية المعترضة على مصر على استبعاد نفسها من معركة السلام التي تخوضها مصر ، دون مبالاة بما يمكن أن يعكسه هذا الموقف سلباً على أية تسوية قد تتوصل إليها المفاوضات المصرية الإسرائيلية ! .

٢ ـ إصرار مصر على التوصل إلى تسوية شاملة في مفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي ، رغم معرفتها بمواقف دول الرفض المسبقة ! .

والسؤال الآن : إلى متى يمكن أن يستمر هذا ؟ وفي صالح أي طرف من أطراف النزاع العربية يمكن أن تسفر أية تسوية في ظل مثل هذه الظروف ؟ .

يمكن أن نبرز هنا سلبيتين لمباحثات الإسماعيلية نتجتاً عن هذا الوضع أشار إليهما السادات :

الأولى : استبعاد مرتفعات الجولان من المباحثات . لأن السادات لا يتكلم عن السيد حافظ الأسد .

ثانياً : التصلب الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية . ومن الغريب أنه رغم إعلان السادات رفضه لهذا التصلب الإسرائيلي ، فقد اجتمعت في بيروت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي أهدرت مقعدها في مؤتمر القاهرة ، واتهمت السادات بمحاولة التوصل إلى اتفاق يعيد سيناء المحتلة وحدها ، ويتخلى عن جميع المطالب العربية في الجولان وفلسطين ! .

إن الأهمية الجديدة التي برزت لمؤتمر القاهرة على حساب مؤتمر جنيف بعد مباحثات الإسماعيلية ، وذلك برفع التمثيل إلى مستوى الوزراء ، وبتشكيل اللجنتين العسكرية والسياسية ـ قد جعلت منه المعمل الرئيسي لصنع السلام .

وهو سلام سوف يتشكل بالحتم وفقاً للظروف العربية القـائمة . فـإذا عاد الصف العربي مرة أخرى إلى الالتئام ، وإذا اشتركت الأطراف العربية الأخرى في معركة السلام التي تخوضها مصر ، انعكس ذلـك إيجاباً على التسوية بما يخـدم كل الأطراف أما إذا ركبت الأطـراف العربيـة الأخرى رأسهـا . واستمرت على خـطة الرفض ، أنعكس ذلك على التسوية فيما يختص بشموليتها ! .

إننا ندعـو أطراف الصـراع العربيـة إلى مؤازرة مصر في معـركة السـلام ، والاشتراك في عملية صنع السلام التي تدور في مؤتمر القـاهرة ، وذلـك لتحقيق أهداف ومصالـح الأمة العـربية العليـا . أما إذا أرادت تـرك مصر أن تخـوض المعركة وحدها ، على أمل حملها على أن تعـود أدراجها ، فقـد رد السادات على ذلك بقوله : « عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثوار . . . . أم تجار ؟ (*)

نغمة الشماتة في لهجة إذاعات دول الرفض الشقيقة ، بعد التصلب الإسرائيلي إزاء مبادرة السلام الساداتية ، تعيد إلى ذاكرتي ، مع اختلاف في الظروف وانعكاس في الأوضاع ، عبارة سعد زغلول في وصف شماتة خصومه السياسيين بعد التعنت البريطاني إزاء المطالب الوطنية المصرية : « اعتز المخالفون بعددهم ، وأعجبتهم كثرتهم ، فشمخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فهضموه . . ولقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة بسامة ، كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ، ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها . إن نفوساً هذه حالها يضر وجودها في الأفراد ، فما بالك بالقواد ؟» .

إنه لممَّا يؤلم النفس حقاً ، ويصدم مشاعر كثير من القوميين المصريين ، أن تستمرىء إذاعات عربية نغمة الاتهام للقيادة المصرية بالتآمر والتخاذل والخيانة ، بعد كل ما بدا من تمسكها بالأهداف القومية حتى على حساب المتطلبات الوطنية ، بدلاً من أن تفيق وتدرك خطأ تحليلها للمبادرة الذي بنى على توهم الاتجاه إلى الحل المنفرد .

وبدلاً من أن تقدر القيادات الفلسطينية في بعض إذاعات الرفض العربية

(*) روز اليوسف في ٦ فبراير ١٩٧٨ .

موقف السادات من القضية الفلسطينية ، إذا بها تسمعنا من ألوان البذاءات ما تغثى له النفس ، وإذا بها تثاقل مسامع جماهيرنا من ترهات التحليل المضلل والكاذب ما يثير القرف والغضب ، وإذا بها تصعد في سلم المزايدات درجات عالية تتجاوز كل واقع للأوضاع العربية والعالمية ، كأنها تعيش في كوكب آخر غير كوكبنا .

وهذا حرام . . حرام أن يسمح لبعض المجاهدين الذين يرفلون في ألوان الترف والرفاهية والنعيم ، يصففون شعورهم في أرقى المحال ، وتخصص لهم أحدث موديلات السيارات ، بينما يعيش مئات ومئات الألوف من الفلسطينيين في إسرائيل في جحيم التفرقة العنصرية وعذاب الفاشية الإسرائيلية وتبجحات الصهيونية - أقول حرام أن يسمح لهؤلاء المجاهدين مُصَفَّفي الشعور ، بتضليل الرأي العام الفلسطيني ، وصياغته وتشكيله ، وقيادته ضد مبادرة لم تستهدف إلا دفع عجلة السلام ، وتوفير سفك الدماء وفقد الأرواح ، وتعجيل إنقاذ الفلسطينين في الأرض المحتلة من جحيم الصهيونية وعذابها ، وتحرير طاقات الأمة العربية نحو البناء .

ماذا خسرت القضية العربية بمبادرة السادات السلامية غير فضيحة الأهداف التوسعية للعدو الإسرائيلي أمام العالم دون أي غطاء ؟ . هل إنسحبت مصر بثقلها العسكري والحضاري التاريخي من المعركة العربية ؟ . هل عقدت صلحاً منفرداً مع الدولة الصهيونية ؟ . هل غيرت هويتها العربية ؟ . هل آثرت الراحة والدعة والعافية ، وتركت للأشقاء العرب مهام النضال والكفاح ؟ .

لا . . لم يحدث شيء من ذلك . كل ما حدث أن القيادة المصرية خاضت معركة أخرى لا تقل ضراوة عن معركة ٦ أكتوبر ، وإن اختلفت في نوعيتها ، هي معركة السلام . كل ما حدث أن القيادة المصرية جذبت أنظار شعوب العالم بما لم يحدث له مثيل وركزتها على قضية فلسطين المحتلة وعلى قضية الأراضي العربية التي احتلتها القوة الإسرائيلية الغاشمة منذ عام ١٩٦٧ ، وكل ما حدث هو أن القيادة المصرية حركت ، بل هزت الاهتمام بقضية السلام في الشرق الأوسط

بعد أن أخذت تتثاءب من حولها الدول الكبرى بما فيها الدول المحبة للسلام .

وبدلاً من أن يساعد الأشقاء العرب في دول الرفض الشقيقة جهود القيادة المصرية في هذه المعركة ، أو على الأقل ينتظرون النتيجة بعد أن تحملت كامل مسؤولياتها أمام التاريخ ـ إذا بهم يقذفونها بقطع من الدبش والحجارة ، وإذا بهم يعرقلون سيرتها السلامية بكل ما يقدرون عليه من اجتماعات ومؤتمرات وتصريحات وتظاهرات وإذاعات ، ثم إذا ما تعثرت جهود السلام ، هللوا للفشل ، « وأخذوا يقابلون بوجوه هشة بسامة ، كل خبر يدل على فتور الهمم وإنحلال القوى » ـ على حد تعبير سعد زغلول ـ.

نعم ، ماذا حدث حقاً ؟ . إن كل ما حدث هو أن السادات ، من موقع مسؤولية تاريخية ثقيلة ، ومن مأزق تاريخي لم يشهد له تاريخ مصر مثيلاً ، وبعد أربع حروب دامية أكلت في مصر الحرث والنسل ، وعطلت كل تقدم في البلاد ، وبعد تقدير كامل لأخطار حرب خامسة وأهوالها ـ أراد أن يخطو خطوة واسعة إلى السلام . . خطوة لم يسبق لها نظير ، يبطل بها كل حجة تتذرع بها الدولة الصهيونية أمام العالم ، وقد تكسب المنطقة العربية السلام الذي تصبو إليه . وهو في هذه الخطوة استلهم روح العصر الذي شهد أخطر الانقلابات الدبلوماسية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم يتجاوز ـ في الوقت نفسه ـ تجارب النضال المصري والعربي في التفاوض المباشر مع العدو كما شهدته ساحات حركات التحرر العربية في كل مكان . كما أنه لم ينطلق من منطلق خور أو ضعف في العزيمة أو خوف من القتال لم يعرفه تاريخ الوطنية المصرية الأبية ، التي قدمت على طوال ثوراتها وحروبها الحياة رخيصة دائماً وأبداً ، وإنما انطلق من روح المقاتل الثوري الذي يعرف أن الحرب ليست غاية في حد ذاتها ، وإنما وسيلة من الوسائل التي تتحقق بها الأهداف والغايات الوطنية العليا .

ولكن هذه المبادرة والشجاعة التي انفعلت بها شعوب الأرض ، أخذت تتعرض لأشرس حملة تشهير واتهام من جانب أشقائنا العرب الرافضين ، وإذا

بتهم الخيانة والعمالة والتآمر تنهال كالمطر ، لتضيف إلى الأسباب التي يتذرع بها التعنت الإسرائيلي لستر مطامعه ، وتتذرع بها الإمبريالية لدعم الكيان الصهيوني بالسلاح الفتاك . وبدلاً من أن تتوقف هذه الحملة الشرسة بعد انقشاع الأوهام والمخاوف والقلق من الحل المنفرد ، إذا بها تستمر كما لو كانت قد تحققت كل هذه المخاوف والأوهام ! .

على أن الأخطر من ذلك حقاً والأشد إثارة ، هو المتاجرة بآلام مصر . فلكم يمض النفس حقاً ويبعث فيها الحسرة والقرف ، أن يعمد هؤلاء المجاهدون ذوو الشعور المصففة ، والحلل الأنيقة ، والعربات الفاخرة ، إلى تحريض شعب مصر في إذاعاتهم المنبثة على الثورة ، للتخلص من طوابير الجمعيات التعاونية والأزمات الاقتصادية وغيرها ! . إن هؤلاء المجاهدين يرون أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية والعربية وللأزمة الاقتصادية المصرية ، هو دفع مصر إلى الفوضى ، فيكشفون بذلك عن نزعة تخريبية تتستر باطلاً بالثورية ! .

ولو أخلص هؤلاء المتاجرون بالثورية في تحليلهم ، لعرفوا أن إسرائيل تعاني أزمة اقتصادية لا تقل عن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر . وإذا كانت مصر مثقلة بالديون ، فإسرائيل مثقلة بديون أفدح . ولكن الفرق الوحيد بين مصر وإسرائيل هو أن إسرائيل تساندها الأموال الصهيونية والإمبريالية في أنحاء العالم للدفاع عن مصالحها ، ولكن مصر لا تجد إلا فتات موائد الأموال العربية التي تعمر الخزائن الأمريكية والأوروبية ! . ومعنى ذلك أن المشكلة الاقتصادية في مصر تتعدى أبعادها بكثير أبعاد المشاكل الاقتصادية التي تنجم عادة عن عيوب النظام الرأسمالي ، إنها محصلة تراكمات النضال القومي تمتد جذورها إلى العهد الناصري حين وضعت كل عائدات التنمية الاقتصادية الاشتراكية في خدمة أهداف الأمة العربية النضالية ، وبالتالي فلا يتسنى حلها إلى على مستوى قومي عربي .

وعلى ذلك ، فلو أن هؤلاء المجاهدين من باعة الكلام ، يخلصون لقضيتهم الفلسطينية وللقضية العربية عامة ، ولو أنهم يحبون الخير لمصر وشعبها ،

لما طالبوا شعب مصر بثورة لن يكون من ورائها إلا الفوضى والحكم الفاشي ، بل طالبوا الأموال العربية بمساعدة مصر للنهوض من كبوتها الاقتصادية كما تفعل الأموال اليهودية والامبريالية . ولكن بعض المجاهدين لا يخلصون ، لأنهم يتآمرون .

إن الأمة العربية تمر بمرحلة خطيرة ، تتربص بها وبثرواتها وبثمرات جهود أبنائها قوى إستعمارية عاتية تتقن استخدام العلم في تحقيق أغراضها ، ولا تحب لها أن تفيق من كبوتها أو تنهض من سقطاتها أو تحتل مكانها الذي تستحقه تحت الشمس . وبدلاً من أن توحد هذه الأخطار أبناء الأمة العربية ، إذا بها تفرق وتشتت وتفتت . وتلك خاصيّة تتفرد بها أمتنا العربية العزيزة بين الأمم ، فأمامنا الشعب الإسرائيلي لم توحده سوى الأخطار ! .

إن كل شيء يجري في المنطقة العربية بطريقة تدعو إلى التشاؤم . لأننا نطعن أنفسنا بأكثر مما يطعننا عدوّنا ، وننازل أنفسنا بأكثر مما ينازلنا عدونا . فمتى نوفر الطعان والنزال للأعداء ؟ .

فِرَق اليسار ومبادرة السلام(*)

ناقشت إذاعة بغداد الشقيقة موقفي من مبادرة الرئيس السادات بمناسبة مقالي الأخير : « ثورة أم تجار »، الذي نشرته روز اليوسف يوم السبت ٦ فبراير ١٩٧٨ ، واعتبرت هذا الموقف من جانبي تنازلاً عن مواقفي السياسية والاجتماعية السابقة . ولما كان هذا الاتهام يتعلق بأخطر قضية مرت بعالمنا العربي المعاصر منذ قيام الدولة الصهيونية ، وهو موقف شاركني فيه قسم من مفكري اليسار المصري الذين أيدوا المبادرة. فإن السؤال الذي تطرحه إذاعة بغداد للمناقشة هو:

هل يعتبر تأييد مبادرة السادات تنازلاً عن موقف اجتماعي تقدمي ، أم أنه خلاف في الرؤية والتحليل ؟.

لقد كان بوسعي حسم هذه القضية بالقول بأن هذا الموقف المؤيد للمبادرة قد شاركت فيه دول تقدمية عديدة ، بل ودول شيوعية نظرت إليه من زاوية الحاجة إلى إجراءات عملية لفتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور ولصالح تقدم عملية إحلال السلام ، كما أن دولاً أخرى لم تعلن اعتراضها عليه أو مهاجمته ، دون أن يترتب على ذلك اتهام هذه الدول بالتنازل عن موقفها الاجتماعي التقدمي . ولكن الذي أسائل فيه إذاعة بغداد هو :

(*) روز اليوسف في ٢٧ فبراير ١٩٧٨ عدد ٢٥٩٤

هل غيرنا مواقعنا من الإمبريـالية والصهيـونية ، أو بـدلنا مـوقفنا من التغييـر الاجتماعي في بلادنا ؟

إن كـل الخـلاف بيننـا كـان من رؤيـة المبـادرة وتحليلهـا ، ولم يكن في الاستراتيجية وإنما في التكتيك . فبينما نظر البعض إليها على أنها مبادرة خيانية ، نظرنا إليها على أنها مبـادرة سلاميـة . وبينما نـظر إليها البعض على أنهـا مؤامرة إمبريالية صهيونية ، نظرنا إليها على أنها مبادرة مصرية صميمة . وبينما نـظر إليها البعض على أنها تسعى إلى حل استسلامي ، نظرنا إليها على أنها تسعى إلى حل عادل ودائم . وبينما نظر إليها البعض على أنها تمت بإيعاز من الولايات المتحدة . نظرنا إليها على أنها تمت رغم إرادة الولايات المتحدة وللضغط عليها . وبينما نظر إليها البعض على أنه لا مبرر لها وأنها خطر على السلام ، نظرنا إليها على أن لها ما يبررها وأنها دفعة إلى السلام .

وحتى الآن برهنت الأيام على صحة نظرتنا . فقد ثبت أن الولايات المتحدة فـوجئت بالمبـادرة بنفس القدر الـذي فوجئت بـه إسرائيـل . ومعنى ذلك أنـه لا مؤامرة ! وقد ثبت أن المبادرة لا تستهدف حلاً منفرداً ، ومعنى ذلك أنه لا خيانة ، وقد ثبت أن السادات كان يريد حلاً عادلاً . ومعنى ذلك أنه لا استسلام ! أو قـد ثبت أن المبادرة للضغط على الولايات المتحدة لتلعب بما في يدها من الأوراق . بدليل الوضع الحرج الذي باتت فيه السياسة الأمريكية الآن بعد المبادرة ، والذي بات عليها فيه .

إما أن تضغط أو تنفضح مآربها الإمبريالية في العالم العربي . . ومعنى ذلك أنه لا إيعاز ، وإذا كان قد ثبت أن المبادرة لم تنطلق من مؤامرة أو عمالة أو خيانة أو استسلام ، فمعنى ذلك أنها مبادرة سلامية مصرية صميمة . وأنها مبادرة وطنية لا شك في وطنيتها .

ولقد كانت هناك أسباب قوية دعتنا إلى تأييد هذه المبادرة :

أولاً : مـا قوبلت بـه من الشعب المصري من تـرحـاب حقيقي فـاق كـل

خيال . وحين يجد الكاتب السياسي نفسه أمام مثل هذه الظاهرة ، فإن الموقف الصحيح والعادل يتطلب منه ألا يقف موقف الرفض منها ، بل موقف التحليل . فليس مطلوباً من الكاتب السياسي أن يكون « مدرساً » لشعبه ، بل أن يكون « تعبيراً » عن شعبه ، ويتجاوب بما في صدره . ومعنى ذلك أن يحترم الرأي العام ولا يصادمه ، وأن يقوده في رفق ولا يعترض طريقه .

ونظراً لما كان يحمله هذا الترحيب من جانب الشعب المصري بالمبادرة من دلالة خطيرة بالنسبة للتضامن النضالي العربي ، فقد سارعت إلى توضيح ذلك للرأي العام العربي حتى لا ينساق وراء تحليلات خاطئة في هذا الصدد ، وكتبت مقالي بجريدة الجمهورية يوم ٢٦ نوفمبر حذرت فيه من الفصل بين النظام المصري والشعب المصري . واتخاذ مواقف متطرفة من المبادرة تنطوي على أخطار ماحقة تصيب المصالح العربية . ودعوت إلى تحليل موقف مصر من النواحي الاقتصادي والعسكرية والسياسية وحل مشاكلها ، بدلاً من محاولة عزلها عن جبهة النضال العربي .

ثانياً: امتناع الاتحاد السوفييتي عن تسليح الجيش المصري . وأنا بكل أمانة ، ومن موقع الصداقة للاتحاد السوفييتي والعرفان بكل ما أداه لمصر في الماضي ، ومن موقع الإيمان في الوقت نفسه بوطنية السادات . لا أملك إلا أن أحمل الاتحاد السوفييتي مسؤولية عدم تسليح الجيش المصري . وإضعاف موقف مصر السياسي بالضرورة . وفي تصوري أنه كان من الضروري على الاتحاد السوفييتي ، مهما اختلف مع النظام المصري ، أن يدرك أن تعامله الأساسي هو مع الشعب المصري ، وأن هذا التعامل ليس في صالح مصر وحدها وفي صالح مسيرتها الاجتماعية وقواها الوطنية الديموقراطية التقدمية العريضة ، وإنما في صالح الاتحاد السوفييتي أيضاً . ومن الغريب أن هذا الذي عجز عن إدراكه الاتحاد السوفييتي ، وهو قوة كبرى ، أدركته بسهولة إسرائيل وهي تساعد النظام الشيوعي في أثيوبيا ضد الصومال وثوار أريتريا وتزوده بالأسلحة . فالشعوب دائمة والنظم والحكومات

زائلة . وحرام أن يتبدد رصيد التعاون الخلاق بين الاتحاد السوفييتي على مدى عشرين عاماً لخطأ في التحليل !

ثالثاً : تجاهل الدول العربية الشقيقة وعدم تقديرها الكافي للآثار التي خلفتها حالة اللا حرب واللا سلم على الاقتصاد المصري والطبقات الشعبية الكادحة التي أنهكتها سنون النضال الطويلة في خدمة القضايا العربية المشتركة. صحيح أن البعض من الدول الشقيقة قدم مساعدات مشكورة لا يمكن إنكارها ، ولكنها لا تفي بمتطلبات التضامن العربي الضرورية في هذا الشأن ولا تخدم أهدافه .

لقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية مضعضعة مخربة ، ولكن « التضامن الأمبريالي » أعادها إلى الحياة من جديد قوة متدفقة بفضل مشروعات مارشال وغيره من المشورعات الأمريكية التي نقلت إلى عروق الاقتصاد الأوروبي المتيبسة دماء الحياة الاقتصادية الضرورية لوقوف أوروبا في وجه القوى الاشتراكية . ومن المؤسف أن « التضامن العربي التحرري » فشل فيما أفلح فيه « التضامن الإمبرايلي الاستعماري ». ولم يتعظ بدروسه ، ولم يدر أنه بدون تضامن الولايات المتحدة مع أوروبا لكانت هذه اليوم طعمة سهلة للشيوعية تناصب الولايات المتحدة العداء .

رابعاً : تخلي معظم الدول العربية عن فكرة تصفية الكيان الصهيوني ، بقبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، فضلاً عن اعتراف القوتين الأعظم بها ودول العالم الأخرى . وإذا كانت القضية قضية الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وانسحاب إسرائيل منها وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، فإذا أمكن تحقيق هذا الغرض سلمياً ، فإنه يكون جديراً بالمحاولة مهما كانت النتائج .

خامساً : إن الاتصال بالعدو الصهيوني والتفاوض المباشر معه لا يتنافى مع الثورية . كما أن مخاطبة الرأي العام للعدو ، ومحاولة التأثير عليه مطلوب دائماً وواجب أيضاً . والنموذج الفيتنامي في هذه الشأن ليس في حاجة للتذكير به . فلم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يكف الفيتناميون الثوريون عن التفاوض مع العدو الأمريكي والتأثير على الرأي العام الأمريكي حتى في أحلك سني النضال .

ولعلي قد سبقت إلى التنبيه بوجوب التأثير على الرأي العام الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٠ ، منطلقاً من إيماني بأن هذا الكيان لا يعدو أن يكون أداة في يد الامبريالية تسخره في تحقيق مصالحها ما تشاء . فكتبت بمجلة المصور يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ أقول بالحرف الواحد :

« من المحقق أن الأمل في « حل سياسي » لمشكلة العدوان الإسرائيلي ليس معقوداً على الولايات المتحدة ، التي يقف الرأي العام فيها مساندًا للعدوان ، على عكس ما يحدث بالنسبة لفيتنام - وخير دليل على ذلك استمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة الإلكترونية وطائرات الفانتوم لتمكينها من الصمود والاحتفاظ بثمار عدوانها - وإنما الأمل معقود على إسرائيل بالدرجة الأولى . ولكي نفسر هذا الكلام نقول أن التأثير على الرأي العام الإسرائيلي والقيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل - على نحو ما حدث في الرأي العام الأمريكي بالنسبة لفيتنام - ليدرك أن طريق الحل العسكري هو طريق مسدود ، يمكن أن يشكل قوة ضاغطة في سبيل الحل السياسي » .

وفي رأيي أن مبادرة السادات كانت خطوة واسعة في تحقيق مثل هذا الضغط على الجماهير الإسرائيلية ، التي تسخرها قيادتها العسكرية والصناعية في تحقيق أطماعها التوسعية . كما كانت خطوة واسعة في الضغط على الجماهير الأمريكية نفسها التي كانت تضللها قيادتها العسكرية والصناعية بشأن الخطر الذي يهدد أمن إسرائيل . وهو أمر ضروري وحيوي ، إلا إذا كنا نتوهم أن المعركة هي معركة المدافع وحدها .

ولقد كان جديراً بهذا الضغط الذي حققته مبادرة السادات أن يعزز الموقف التفاوضي للمفاوض العربي ، لولا موقف الرفض من جانب بقية دول المواجهة ومنظمة التحرير . إن هذا الموقف الرافض لم يخدم عملية تحريك السلام بأي

حال من الأحوال ، خصوصاً في الوقت الذي لم توفر الدول الشقيقة الرافضة بديلاً صالحاً ، ولا تتوافر لديها الجدية لخوض الحرب والتحرير بالقوة ، كما لا يوجد فيها أبسط أنواع الوعي بالمخطوطات الإمبريالية التي تسعى لتمزيق وحدة العالم العربي وتفجيره على الدوام بالحروب والمنازعات الداخلية ، وإلا لما عملت على عزل مصر ، ما عدا العراق الذي رفض هذا العزل .

سادساً : إن المتغيرات الهائلة التي وقعت في ساحة العلاقات الدولية في العقدين الأخيرين من هذا القرن ، أصبحت تتطلب دبلوماسية عربية جديدة غير تلك الدبلوماسية الحالية التي تليق بالعصور الوسطى . ذلك أن انقسام العالم الشيوعي أدى إلى نتائج فادحة على حركات التحرر الوطني أخطرها اتفاق مواقف اليمين المتطرف مع اليسار المتطرف في كثير من الأحيان ! والمثال على ذلك ما يجري في أثيوبيا من تواجد الأسلحة السوفييتية والكوبية جنباً إلى جنب مع الأسلحة الإسرائيلية في ساحة الحرب ضد الصومال وحركة التحرير الأريترية ! وما يجري بالنسبة لمبادرة السادات حيث تتفق مواقف دول الرفض في هدم المبادرة مع موقف القيادة الإسرائيلية ! وما يجري في لبنان ، عندما اتفقت مواقف الامبريالية والصهيونية مع مواقف القيادة السورية في تصفية القوى الوطنية التقدمية (فتح ـ الحركة الوطنية اللبنانية ـ جيش لبنان العربي)، بعد أن كانت هذه القوى تسيطر على ٨٧ في المائة من الأراضي اللبنانية . وما جرى في مصر حيث اتفقت المواقف السوفييتية مع المواقف الأمريكية في حرمان أكبر قوة عسكرية عربية من السلاح .

بل أدى إلى تمييع الموقف وتعقيده . فلم يعد الخلاف ، بل والصدام مع الاتحاد السوفييتي ، دليلاً على الرجعية والصفة اليمينية ، طالما كان الاتصال قائماً مع الصين والدول المحايدة الشيوعية ! والعكس بالعكس في حال التصادم مع الصين ! بل رأينا الحروب الدامية تقوم بين الدول الشيوعية ، رغم أنف النظرية الماركسية في وحدة الطبقة البروليتارية والتنديد بالمواقف السوفييتية . . والمثال

على ذلك الحرب الفيتنامية الكمبودية . ومع أن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية تدينان بالماركسية اللينينية ، إلا أن العداء بينهما أكبر من العداء بين كل منهما والولايات المتحدة التي هي دولة امبريالية .

كل تلك المتغيرات الهائلة في العالم ، كان من الضروري أن تفرض دبلوماسية جديدة ، تتخلى عن القوالب القديمة والحساسيات الإيديولوجية . دبلوماسية تقنع الولايات المتحدة بالتخلي عن كلب حراستها في المنطقة ، وإقامة مصالحها على أسس أخرى لا تعتمد على رعونة القوة والمغامرات التوسعية للأذناب الصغار . دبلوماسية تقنع الولايات المتحدة بأن عدم الاستقرار في المنطقة العربية الحيوية لمصالحها هو أقصر طريق لتحويلها إلى منطقة شيوعية وليس الوسيلة المثلى لحماية هذه المصالح . دبلوماسية تقنع الجماهير الإسرائيلية بأن أمنها في المنطقة لا يتحقق بدور كلب الحراسة للمصالح الإمبريالية ، وإنما في التخلي عن أوهام التوسع والتعايش السلمي مع العرب الفلسطينيين وبقية الشعوب العربية الأخرى . وحين يؤيد الكاتب السياسي مثل هذه الدبلوماسية ، فإنه لا يكون قد تخلى عن مواقفه الاجتماعية التقدمية ، وإنما يكون قد أكدها والتزم بها غاية الالتزام .

انتحار العقل العربي ![*]

أعتقد أن كتابنا قد عبروا حتى الآن تعبيراً كافياً عن غضب مصر واستنكارها للجريمتين البشعتين اللتين وقعتا في قبرص ، وهما اغتيال يوسف السباعي أولاً ، ثم مصرع خمسة عشر جندياً من خيرة جنودنا برصاص الغدر في مطار لارنكا ثانياً . كما عبرت جماهيرنا بدورها عن حزنها للمأساة الدامية التي تعرضت لها مصر دون جناية جنت أو ذنب أجرمت ، بفيضان من المشاعر الدافقة المختلطة بالحيرة واليأس والغضب والدهشة والانتقام ، وتدافعت صيحاتها تعبر عن معاناة الشعب النفسية وآلامه وتضحياته . طوال السنوات الماضية من أجل القضايا العربية المشتركة وقضية فلسطين خاصة . وعلت صيحات حانقة تعبر عن خيبة الأمل التي تعصر كل قلب ، وشعور الإحباط الذي يتولد عادة عن الخيانة والغدر . وكان من الطبيعي أن تنال فلسطين جانباً من هذه الهتافات ، إذ ارتفع - كما ذكرنا جميعاً - هتاف يقول : « لا فلسطين بعد اليوم »! .

وكل ردود الفعل هذه لا تعد غريبة عن الطبيعة البشرية عندما تأخذ المفاجأة القاسية الأليمة بتلابيب النفس ، وتفجر كل ما في الصدر من أحزان وآلام . ومن الحكمة دائماً إفساح المجال لهذه المشاعر للانطلاق ، حتى لا تتحول إلى شحنة ناسفة تدمر كل ما هو إيجابي وكريم في النفس ، ولكن من الحكمة أيضاً ألا تنطلق هذه المشاعر بدون قيود أو حدود ، حتى لا تؤدي بصاحبها إلى الهلاك ! .

(*) روز اليوسف في ٢٠ مارس ١٩٧٨ .

أقـول هذا بعـد أن لاحظت أن بعض كتـابنا ـ وهم قلة لحسن الحظ ـ قـد أخذوا يندفعون دون وعي إلى تحويل شعار « لا فلسطين بعد اليوم »، الذي ارتفع في مظاهرات الجماهير الحزينة السـاخطة . إلى شعـار قومي ثـابت من شعاراتنا القومية ، ومطلب وطني من مطالبنا الوطنية !، فسبقوا بذلك جماهيرنا إلى منحدر خطر ، لا أظن أن جماهيرنا ، بحسها القومي العريق وشعورها الوطني الأصيل . تقبل الاندفاع إليه اندفاع القطيع ، وأرادوا بـذلك دفـع قيادتنـا الوطنيـة إلى خطة سياسية بعيـدة عن حسها القـومي الوطني ومصـالح بـلادنا العليـا ، ولم يفت في عضدهم أن هذه القيادة الوطنية ، ممثلة في الرئيس السادات ، كانت حريصة على المسارعة في أعقاب الجريمتين البشعتين ، وفي ذروة المأساة والحزن العام ، إلى تأكيد تمسكها بموقفهـا القومي من قضيـة فلسطين ، حين قـدمت يوم ٢٤ فبـراير مقترحاتها مكتوبة إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، تصر فيها على « ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة ».

لهذا أناشد هؤلاء الكتاب الكف عن تحويل حادثة مقتل السباعي في فندق الهيلتون في نيقوسيا ، إلى سراجيفو أخرى !

وحادثة سراجيفو ـ كما هو معـروف ـ هي الحادثـة التي ذهب ضحيتها ولي عهـد النمسا وزوجتـه على جسر سـراجيفو يـوم ٢٨ يونيـو ١٩١٤ على يـد أحـد الصربيين ، وأدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، فمع أن كبيـر المحققين لم يجد أي دليلٍ على اشتراك الحكومة الصربية في الاغتيال ، بل قرر أن « هذا غير محتمل أصلاً ». لأن الجريمة لم تكن من مصلحتها ـ إلا أن حكومة النمسا اتهمت حكـومة الصـرب بالاشتـراك في المؤامرة ، وطـالبت بعزل الصـرب وتحقيرهـا ، وقدمت إليها إنذاراً نهائياً ، وأعلنت عليها الحرب ، فكانت الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى .

نعم أناشد هؤلاء الكتاب حسني النية بألا تتملكهم روح سراجيفو الانتقامية بالنسبة لفلسطين ، لعدة أسباب :

أولهـا : أن فلسطين ليست هي الصـرب ، وليست مصر هي إمبـراطوريـة النمسـا . وإنما فلسـطين ومصر بلدان عـربيان يخضعـان لمصيبـة واحـدة ، هي الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والاستيطاني لأراضيهما . وهما بـالتالي على طـريق نضالي واحد مهما تغيرت الظروف والأحوال . كذلك فليس وضـع مصر بـالنسبة لفلسطين أو أية دولة عربية هو وضع الدولة الاستعمارية ، وإنما هو وضع الـدولة التي قادت نضال الأمة العربية على مدى خمسة وثلاثين عـاماً منـذ إنشاء جـامعة الدول العربية ، وهي الدولة التي فقدت من دماء ابنائها من أجل فلسطين أكثر مما فقدته أية دولة عربية أخرى . وهي الدولة التي لـم تتآمر على فلسطين في أي وقت من الأوقـات ولا توجـد لهـا مـآرب أو أطمـاع في فلسـطين سـوى إنقـاذ الشعب الفلسطيني المنكوب مما يحيق به من ظلم وهوان . وإذا كان الاستعداد الإجرامي لدى البعض قد دفعه إلى ارتكاب جريمته الشنعاء ، إلا أنه ليس من العدل تحميل أوزار هذه الجريمة للشعب الفلسطيني بأسره .

ثانياً : إنه إذا كان قد أمكن للنمسا تحميل حكومة الصرب مسؤولية اغتيال ولي عهدها ، باعتبارها حكومة دولة مستقلة تبسط سلطتها على أرضها وشعبهـا ، فلا يمكن ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسـطينية ، لسبب بسيط ، هـو أن هذه المنظمة لا تملك أرضاً تقيم عليها سلطتهـا وتفرض عليهـا قوانينهـا وتخضع لهـا رعاياها . وإذا كان مؤتمر قمة الرباط قد اعترف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني ، فلم يكن ذلك لتحميلها مسؤولية ما قد يرتكبه الفلسطينيون في أنحاء البلاد العربية من جـرائم أو أخطاء ، وإنمـا لهدف نضـالي هـو إسبـاغ كيـان مـوحـد على الشعب الفلسطيني الممزق ، وتوحيد نضاله في وجه الصهيونية الغاشمة . وهذا هو السبب الذي دعا الرئيس السادات إلى اقتـراح تحويـل منظمـة التحريـر الفلسطينيـة إلى حكومة في المنفى ، ولو قبل هذا الإقتراح في حينه لتغير وجه القضية الفلسطينية .

ثالثاً : إنه كان هناك ما يبرر مهاجمة منظمـة التحريـر الفلسطينيـة في سورة الغضب والحـزن ، بسبب الجنسية الفلسـطينية التي يحملهـا القـاتـلان ، إلا أن الاستمرار في هذه المهاجمة بعد زوال الصدمة من جانب بعض كتابنا ، يخشى أن

يؤدي بهم ، دون إرادة ، إلى أن يجدوا أنفسهم على نفس الطريق والأهداف مع حكومة بيجن الإرهابية ، التي ترفض إلى الآن الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، وإزالة المستوطنات التي أقامتها !. فمن المعروف أن هذه الحكومة ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية للتهرب من حل القضية الفلسطينية . وإذا كان البعض تذهب به الأوهام إلى الاعتقاد بأن هذا التقارب مع وجهة النظر الإسرائيلية من شأنه أن يقرب من الحل السياسي ، إلا أنه في الحقيقة سوف يبتعد به إلى ما لا نهاية !. ذلك أن الحل الذي تريده مصر . كما أعلن السادات ذلك مراراً وتكراراً ، ليس هو الحل الإستسلامي ، وإنما هو الحل العادل الشامل . وليس هو الحل المستند إلى الضعف ، وإنما هو الحل المستند إلى القوة العربية الذاتية . ومصر لا تتجه إلى طريق مسدود كما يتوهم البعض ، فلا يمكن لأية قوة أن تضع مصر في مثل هذا الطريق ، وإنما مصر تفتح الطريق المسدودة إلى السلام ، فإذا لم تنجح في ذلك فإن رصيدها النضالي سوف يجعلها تقبل عن طيب خاطر البديل الآخر ، وسوف تعمل من أجله بنفس الشجاعة والثقة بالنفس التي دفعتها إلى طريق السلام .

رابعاً : إنه قد يلتمس العذر لبعض كتابنا أن تتملكهم روح سراجيفو الانتقامية ، لو أنهم يرون استجابة خصومنا الجدية للمبادرة السلامية الشجاعة للرئيس السادات ، التي هزت ضمائر الشرفاء في العالم ، وقبولهم أبرام تسوية شاملة عادلة ، وفقاً للمبادىء المصرية الثابتة المعلنة أبداً ، وهي تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها غزة والضفة الغربية ، وعودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة ، وتوفير الأمن لجميع دول المنطقة، أو حين يرون علامات ضغط أمريكي جدي فعال على إسرائيل للإذعان لشروط هذه التسوية الشاملة والعادلة !. ولكن الأمر يصبح بعيداً عن التبرير إذا كانوا يرون العكس تماماً ، وهو التعنت الإسرائيلي المتبجح الذي لا يهدف لشيء إلاَّ لحماية أمنه وتوسعاته ، واستدامة احتلاله ومستوطناته ، والضغط الأمريكي ، على الطريقة

الأمريكية !، الذي يتخذ شكل مواصلة تدجيج إسرائيل بالسلاح والمزيد من طائرات « اف ١٥ » و« اف ١٦ » رغم ما يعرفه من حرمان مصر من مصدر السلاح ، والاكتفاء برحلات لمساعد وزير الخارجية الأمريكي ! .

وعلى ذلك ، أليس الأجدى أن تتجه الأقلام إلى رأب الصدع بدلاً من توسيع شقة الخلاف ؟ تحسباً ليوم تشخص فيه الأبصار ! .

خامساً : إذا كان البعض ممن تتملكهم روح سراجيفو يندفع دون وعي إلى تحويل شعار « لا فلسطين بعد اليوم »، الذي انطلق مولولاً من صدور حانقة غاضبة لفقد فلذات الأكباد ، إلى شعار قومي ثابت من شعاراتنا ، أفلا يدري أن البديل الوحيد لقيام « دولة فلسطينية » هو قيام « امبراطورية إسرائيلية » تبسط هيمنتها على الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء ، وتجثم بأنفاسها الاستعمارية على تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي ، في وقت ينمو فيه شعبنا ليصل إلى أربعين مليوناً ، ويحتاج بالتالي إلى إزالة كل العوائق ، وتهيئة كل الظروف الصحية لتأمين مستقبله وتقدمه وزعامته للمنطقة العربية التي استقرت له منذ آلاف السنين .

إننا إذا تملكنا اليأس في هذه اللحظات الحاسمة ، فقدنا حتى الأمل في مستقبل أفضل لنا ولأولادنا . ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي ، في أسوأ ظروفه ، هو مسألة لا يمكن إلا أن تكون مسألة عارضة في تاريخ بلادنا الطويل ، فسينتهي نهايته الطبيعية عندما يتحول الكم العربي إلى كيف ، وتعود إسرائيل بالتالي إلى حجمها الطبيعي الذي يتفق مع سكانها ، وذلك أمر ليس ببعيد ، بل إنه يقترب حثيثاً . ولكن يبقى دائماً أن قيام « دولة فلسطينية » هو الأمل الذي يمكن أن يحقق هذه النتيجة . أما إذا تم التفريط في فلسطين ، فإن هذا الأمل يكون قد ضاع ، ويكون قد تم تكريس الاحتلال الإسرائيلي وتكريس الإمبراطورية الإسرائيلية ، وتكريس العبودية الاقتصادية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي البالغ الشراهة .

إن تقوية روح الصمود في شعبنا ، في هذه اللحظات المدلهمة والخطوب

تنزل بنا من كل جانب ، أمر واجب على كتابنا . وتبصرته بالمؤامرات التي تدبر في الخفاء لشق وحدتنا وتمزيق عـروتنا وتفتيت جبهتنا والتشكيك في عروبتنا ـ فرض من الفروض يصل إلى مرتبة الفروض الدينية لمن يتمسك بدين .

إن الاقتـراب من المـوقف الإســرائيلي على حساب منـظمـة التحـريـر الفلسطينية ، فوق أنه يخرج بمصر عن مقررات قمة الرباط ، إلا أنه سوف يمثل تاريخياً بداية الصـدع الحقيقي في الموقف العـربي . وبدايـة العزلـة الطويلة لمصر عن شعوب الأمة العربية .

وهنا أناشد قادة دول الرفض ، الذين تسيطر عليهم بدورهم روح سـراجيفو الانتقامية ، أن يدركوا هذه الحقيقة التاريخية الثابتة ، وهي أنـه من العبث تمامـاً التحدث عن « صمود » بدون مصر ، كما أنه من الهـزل الكلام عن « تصـدي » بدون مصر . لقد كان من المستحيل حدوث أكتـوبر بـدون مصر ، ولن تحـدث أكتوبر أخرى بدون مصر . وهذه كلهـا حسابـات تدركهـا الإمبريـالية والصهيـونية جيداً . ولا تدركها دول الرفض للأسف الشديد ! .

أي فائدة تتحقق للمصالح النضالية للأمة العربية من تجاهل هـذه الحقيقة ومهاجمة مصر وهي تخوض معركة سلامية لا تقـل شراسـة عن معركـة المدافـع والنار ؟ . وأي مصلحة ترجى من الإحاطـة بمصر ، ومحـاولة عـزلها ، وتخـوين قيادتها ، وقتل أبنائها؟ . هل يمكن تحرير الجـولان والضفة الغـربية وغـزة بدون مصر ؟ .

وبالنسبة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، أي فائدة من الشك في القيـادة المصرية وتخوينها وإطلاق التهديدات ، والانسياق وراء الهجوم الأعمى عليها من جانب بعض القيادات العربية ، وهي تعلم أن القيـادة المصريـة كان التجـرد أبداً رائدها وهي تكفر في فلسطين وشقاء شعبها ؟ .

ما يجري على الساحة العربية غير معقول . بـل إنه جنـون مطبق . فليس معقولاً أن تسعى الإمبريالية والصهيونية إلى عزلة مصر عن الأمة العربية ، لضرب

الصمود العربي والتصدي العربي ، ثم تعمل جبهة الصمود والتصدي على تحقيق نفس الهدف بهمة أكبر ونشاط أعظم ، وكذلك تسعى منظمة التحرير الفلسطينية ؟

وإذا كان النظام المصري لا يفتأ يعلن تمسكه بقدسية الأراضي العربية ، وضروب انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة» وعدم سعيه إلى حل منفرد ، وتمسكه بالتضامن العربي وتدعيم جبهة النضال العربية . فأي عذر لدول الجبهة الرافضة في خطتها السياسية تجاه مصر وتجاه النظام المصري ، وأي مصلحة تجنيها الشعوب العربية من استمرار التمزق والانقسام ؟ . أم أن العقل العربي ينتحر ؟ .

مستقبل العالم العربي بعد كامب ديفيد(*)؟

يروي بعض من عاصروا مفاوضات سعد زغلول ـ ملنر . أنه عندما قدم سعد مشروع الوفد للورد ملنر في يوليو ، الذي ضمنه أسس الاتفاق العادل مع بريطانيا ، هال الإنجليز ما فيه وقالوا : « إن هذه الشروط لا يمليها إلا عدو لإنجلترا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملي عليها شروطه في عاصمة ملكها »!

وقد عبر الإنجليز بهذه الكلمات البليغة عن الفرق بين الشروط التي يفرضها مفاوض . والشروط التي يمليها محارب مزق الجيوش وأغرق الأساطيل واحتل العواصم . وهذا الفرق ربما ينفع الأشقاء العرب ، الذين كانوا يأملون أن تتوصل قمة كامب ديفيد إلى شروط تحقق ما كانوا يطمعون في فرضه على إسرائيل في تل أبيب بعد احتلالها ! .

وفي الحق أن اتفاق كامب ديفيد لا يستطيع إلا أن يعكس بأمانة ثقل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ! . وإلا أن يكون محصلة حسابية لأوضاع العرب الممزقة وتقاعسهم عن تحرير أراضيهم طوال هذه السنين ، رغم أنهم يملكون المال والجيوش القادرة على التحرير . كما لا يستطيع إلا أن يعكس بصورة مباشرة نتائج سياسة التسليح السوفييتية الحمقاء في مصر ، التي ضيعت

(*) روز اليوسف في ٦ نوفمبر ١٩٧٨ .

رصيدهم على مدى ربع قرن ! . وهذا الكلام ليس دفاعاً عن كامب ديفيد ، وليس تبريراً ، ولكنه مجرد تفسير .

ومنذ بدا من شواهد كثيرة أن العرب يهزلون . وأنهم انشغلوا بخلافاتهم وانقساماتهم وحروبهم واستثماراتهم وخطبهم وشعاراتهم عن التحرير ، ومنذ بدا واضحاً أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية يتكرس يوماً بعد يوم ، وإن الإسرائيليين يستفيدون « باللاءات » العربية في توسيع رقعة دولتهم ، وتدعيم أركانها ، ومد نفوذهم إلى أبعد الحدود ، ومنذ أن اتضح أن العرب قد تخلوا عن مصر رغم ما قدمت من تضحيات وأراقت من دماء ، وانصرفوا إلى بناء أوطانهم والاستمتاع بما هيأته لهم الثروات الطائلة ، التي أسهمت الدماء المصرية في مضاعفتها مرات ومرات ـ منذ ذلك الحين قام في مصر رأيان متصارعان :

الأول : يذهب إلى أن لا سبيل للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية طالما كانت مصر مقيدة هي نفسها بقيود الاحتلال ! . وإذا كان من المتعذر إقناع الأشقاء العرب بمقتضيات معركة التحرير ، وعلى رأسها تدعيم الاقتصاد المصري ليستطيع تحمل أعباء المعركة ، وتحويل اقتصادهم إلى اقتصاد حرب كما فعلت مصر ، فلا مفر من أن تعقد مصر مع أسرائيل صلحاً تنهي به حال الحرب التي دامت ثلاثين عاماً ، وتتفرغ لبناء نفسها ، واستعادة قوتها من جديد ، ثم تستأنف دورها التاريخي في خدمة الأهداف العربية بعد أن تصبح دولة قوية .

وكان هذا الرأي يستشهد بالتاريخ : فإن مصر القوية كانت دائماً قوة للعرب ، ومصر الضعيفة كانت ضعفاً للعرب ! . . وكان بعض أنصار هذا الرأي يستشهد بصلح « برست ليتوفسك » الذي عقده لينين مع ألمانيا عام ١٩١٨ ، فعلى الرغم من أن هذا الصلح يعد من أسوأ ما شهد التاريخ ، إلا أنه كان نقطة الإنطلاق في بناء روسيا السوفييتية ، ومقدمة لبناء العالم الإشتراكي الذي أصبح اليوم يحتل نصف الدنيا !

أما الرأي الثاني ، فكان يقول إن عقد صلح بين مصر وإسرائيل ، معناه

خروج مصر من المعركة . وخروج مصر من المعركة معناه تكريس الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي العربية المحتلة ، لأنه إذا كان العرب لم يحاربوا مع وجود مصر بكل إمكانياتها داخل الصف ، فهل يحاربون بعد خروج مصر ؟ ، وإذا حاربوا ، هل يقدرون ؟ فضلاً عن ذلك فإن قضية مصر ليست هي سيناء وحدها ، لأن كل قطعة أرض عربية تحت الاحتلال الإسرائيلي هي قوة لإسرائيل وضعف لمصر والعرب . وتكريس الاحتلال الإسرائيلي معناه قيام إسرائيل العظمى ، ولن تتسع المنطقة العربية لزعامتين : مصر ، وإسرائيل العظمى ! إن انسحاب مصر يعني تخليها عن مسؤوليتها التاريخية في المنطقة العربية ، وهي المسؤوليات التي يؤهلها لها تاريخها ووضعها الجغرافي وإمكانياتها البشرية ، ويبدد كل رصيدها النضالي وتضحياتها الجسيمة طوال الحروب الأربعة الماضية ، ويهيىء لإسرائيل التمتع بوضع الدولة العظمى في المنطقة ، بفضل ما يزودها به الاستعمار الامبريالي من أسباب القوة العسكرية والتفوق الحربي .

وكان هذا الرأي يقول إنه لا ينبغي الاستشهاد بصلح « برست ليتوفسك » . لاختلاف الظروف والقوى القيادية وموقفها من الامبريالية .

على أن الرأي الأول كان يرد بأنه من الوهم التذرع بزعامة مصر للعالم العربي للبقاء داخل الصف ، لأن مصر قد فقدت زعامتها بالفعل من زمن طويل ، أو هي قد نحيت عنها ! لقد كان العرب يعترفون لمصر بالزعامة قبل ظهور البترول وظهور الثروات ذات الأرقام الفلكية ، ولكن هذه الثروات أدارت رؤوس العرب وأشعرتهم بالتفوق ، وأشعرت بعض حكامهم بأحقيته في الزعامة .

ولما توفي عبد الناصر وأعلن السادات أنه لا يسعى وراء زعامة ، كان ذلك أشبه بسقوط الخلافة في عام ١٩٢٤ ، وكما أن سقوط الخلافة في ذلك الحين فتح باب التنافس بين حكام المسلمين في الأفغان والحجاز ومصر على وراثتها ، ونقلها من شاطىء البوسفور إلى عاصمة كل منهم ، فكذلك فتح موت عبد الناصر الباب لتنافس الحكام العرب على وراثة هذه الزعامة ، ونقلها من شاطىء النيل إلى مقر

حكمهم ! . ولما كانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة تأخذ بخناق مصر ، فقد كان في ذلك ما يسهل لبعض الزعماء العرب الطريق للوصول إلى الزعامة التي يصبو إليها . ولهذا لم يكن من مصلحة هؤلاء الحكام العرب مساعدة مصر على التغلب على أزمتها الاقتصادية ، وإعادة بناء اقتصادها القومي ، حتى ولو من أجل المعركة ، لأن انتعاش الاقتصاد المصري معناه مصر القوية ، ومصر القوية معناها الزعامة ، والزعامة هي التي يصبو إليها الجميع ! .

وكان هذا الرأي يدعم وجهة نظره بالاستشهاد بالمساعدات التي تلقتها مصر من دول البترول العربية . فقد بلغ نصيب مصر من مجموع قروض هذه الدول ومساعداتها لدول العالم ما لا يتجاوز ٦ ٪ فقط طبقاً للتقرير السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٧٦ . بل إنه يمكن القول بأنه يوجد تناسب عكسي بين المساعدات التي تلقتها مصر من الحكام العرب ، وأطماع هؤلاء في الخلافة العربية ، فكلما تزايدت الأطماع في الزعامة ، كلما قلت المساعدات التي تقدم لمصر . وهذا يفسر انعدام المساعدات التي تلقتها مصر من العقيد القذافي كلية ، لأن أطماع العقيد القذافي في الزعامة قد بلغت من الاتساع حداً حجب أية مساعدة اقتصادية يمكن أن يقدمها لمصر ! .

وقد استدل هذا الرأي على فقد مصر زعامتها ، بالمعاملة المتعالية التي يلقاها المصريون العاملون في جميع البلاد العربية الثرية من أشقائهم العرب ، والتفرقة الغريبة بينهم وبين غيرهم من الجنسيات الأخرى ، بل بينهم وبين أشقائهم العرب الذين ينتمون لدول عربية أخرى، بل بينهم وبين إخوانهم الفلسطينيين الذين لا وطن لهم ! حتى باتت هذه التفرقة قريبة من التفرقة العنصرية بين البيض والسود في روديسيا ، إنها تفرقة عنصرية لصالح الآخرين وليس لصالح المصريين ! . فأي زعامة تثير التعجب مثل هذه الزعامة لمصر في البلاد العربية ، ووضع أبنائها هو وضع السود بالنسبة للبيض ؟ ألا ينبغي على المصريين بدلاً من طلب الزعامة أن يطلبوا المساواة ؟ .

بل لقد ذهب هذا الرأي إلى أن ترك الدول العربية الشقيقة لمصر تتردى في أزمتها الاقتصادية ، ليس الدافع وراءه الزعامة والرغبة في وراثتها فقط ، وإنما لأن بقاء مصر تتخبط في أزمتها الاقتصادية باستمرار ، معناه من الناحية الاقتصادية حركة طرد دائمة للعمالة المصرية من داخل مصر إلى البلاد العربية . والعمالة المصرية هي أرخص وأحسن عمالة تحصل عليها هذه البلاد في هذه الفترة لبناء اقتصادها القومي ، بينما لو انتعشت مصر اقتصادياً ، فسوف تتغلب على المصريين نزعتهم الموروثة في الالتصاق بالوطن وعدم مغادرته مهما كانت الأسباب ، وهذا يكلف البلاد العربية أضعاف ما تتكلفه في عملية البناء .

وكان هذا الرأي يرد على ما يثيره الرأي الآخر من اعتراضات على هذه النقطة ، بوجود فرق بين رأس المال العربي ورأس المال الأجنبي ـ بالقول بأنه لا يوجد مثل هذا الفرق في مجال الاستغلال ـ، لأن الرأسمالي لا يدين بأي ولاء إلا لأمواله . إن الرأسمالية في حد ذاتها جنسية قائمة بذاتها لا تعترف بأية جنسية أخرى ! . والدليل على ذلك الشروط التي يفرضها رأس المال العربي لمساعدة مصر . لقد اشترطت هيئة الخليج إلغاء الدعم على السلع الغذائية وتركها لرياح العرض والطلب . بل إن رؤوس الأموال العربية تستغل اختناق مصر والتهاب اقتصادها وتفرض عليها من الشروط ما لا تشترطه على البلاد الأخرى التي تستطيع الاقتراض من غيرها ! .

وكان هذا الرأي يستدل على وجهة نظره قائلاً : هل كان الأشقاء العرب يجهلون أنه لا يمكن لمصر أن تحارب واقتصادها منهار وشعبها يقضي معظم وقته في طوابير الجمعيات التعاونية ؟ . هل كانوا يجهلون أنه لا يمكن لأي بلد في العالم أن يحارب وخطوط مواصلاته مقطعة ، وتليفوناته منهارة ، وطرقه ممزقة ، وشوارعه تسبح فيها مياه المجاري ، ومواسير مياه الشرب فيه تضرب وتنفجر كل يوم ؟ . لا ! إن الأشقاء العرب يعرفون ذلك جيداً ، ولكنهم يتعمدون بقاء هذه الأوضاع ، حتى يحملون مصر مسؤولية النكوص وعدم الحرب ، ويظهروا هم

بمظهر التطرف والإقدام ! . وبذلك تنهار زعامة مصر وتعلو زعامة الأشقاء العرب من جميع الأيديولوجيات ، وتعيش مصر في التبعية الاقتصادية والسياسية . إن خراب مصر قد أصبح مصلحة عربية وقومية عليا . وإذا كان الأمر كذلك فهل بقي مجال للبقاء داخل الصف العربي ؟ .

وقد ذهب هذا الرأي إلى أن اعتماد مصر على وحدة العرب في يوم من الأيام لتحرير الأراضي ، هو وهم من الأوهام . إنه حتى لا تكاد توجد دولة واحدة في العالم العربي تربطها بشقيقتها المجاورة لها رابطة حسن الجوار : ففي المغرب الأقصى هناك النزاع المعروف الذي تشتبك فيه كل من المغرب والجزائر وموريتانيا . وهناك النزاع القديم بين الجزائر والمغرب الذي يتخذ له أبعاداً إيديولوجية وسياسية . وهناك النزاع بين ليبيا وتونس حول قضية الوحدة ، ثم بينها وبين الجزائر حول الزعامة والصحراء ، ثم النزاع بين مصر وليبيا ، الذي وصل إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة . وفي المشرق هناك الحرب الأهلية في لبنان التي تشد إليها كل الأطراف ، وهناك الغزو السوري للبنان ، وهناك النزاع بين العراق وسوريا رغم انتمائهما لفكر واحد وحزب واحد ، وهناك النزاع الكامن بين العراق والكويت ، والصراع بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ، وبين الأردن وسوريا ، وهناك التمزق داخل حركة التحرر الوطني الفلسطينية الذي قسمها إلى شيع وأحزاب .

وإذا كانت الدول العربية قد انشغلت على هذا النحو عن عدوها الأساسي بالتصارع فيما بينها ، وسفك دماء بنيها بأيديها ، فكيف يرجى لها اتفاق جدي على معركة تحرير فاصلة ؟ . إن مصر عندما شنت حرب أكتوبر قد شنتها بمبادرة منها ، لم تنتظر موافقة عليها من أحد أو إتفاق مع أحد ، ولو حدث ذلك لما قامت حرب أكتوبر ! . وإذا كانت الدول العربية الشقيقة قد وضعت مصر الآن في الموضع الذي لا تستطيع أن تتخذ فيه هذه المبادرة ، فلا مفر من أن تجد مصر طريقها خارج هذا التمزق ، وإلا حكمت على سيناء بالاحتلال الإسرائيلي إلى الأبد .

على أن الرأي الثاني كان يرد بأن هذا التمزق الذي يعانيه العالم العربي

ليس غريباً على المجتماعات البشرية . فكل المجتمعات الكبيرة الموحدة الآن ، كانت ممزقة قبل أن تتوحد . وحتى مصر ، أقدم دولة موحدة في العالم ، كانت ممزقة إلى دولتي الشمال والجنوب . والولايات المتحدة الأمريكية قامت فيها حرب أهلية عظيمة استمرت أربع سنوات وانتهت بتوطيد وحدتها . وألمانيا كانت ممزقة إلى عدد لا يحصى من الدويلات تسودها النزاعات قبل أن يوحدها بسمارك . وكذلك كانت إيطاليا . وأوروبا الغربية ظلت تمزقها الحروب طوال تاريخها قبل أن توحدها السوق الأوروبية المشتركة .

وتمزق العالم العربي الحالي لا يساوي شيئاً في التاريخ إلى جانب التمزقات التي شهدتها المجتمعات الأخرى . إنه أشبه بآلام المخاض قبل ولادة فجر الوحدة الجديد .

وأما زعامة مصر فهي ليست ترفاً لأنها لم تكن كذلك في يوم من الأيام ، وإنما هي مسؤولية تاريخية لخير الأمة العربية ، ولأمن مستقبلها ، مهما تحملت مصر من التضحيات . إن التفريط فيها من جانب مصر هو تفريط لحساب إسرائيل بحكم صلاتها الإمبريالية التي تهيئها لهذا الدور ، وليس تنازلاً لزعامة عربية لا تملك أي منها مقومات الزعامة مهما اغترفت من الأموال . إن الشعوب في مرحلة البناء والوحدة في حاجة إلى زعامة تتمثل فيها المعاني ، وإذا كانت كل الوحدات السياسية في التاريخ لم تتم إلا عن طريق القوة ، فإن هذا يصلح فقط لتفسير تأخير الوحدة العربية حتى الآن ! . إن كل العوائق التي تقف في طريق تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي هي عوائق وقتية ، والاحتلال طارىء ، ولكن انسحاب مصر من شأنه تكريس هذه العوائق وتحويلها إلى عوائق أبدية ومنح الاحتلال الإسرائيلي فرصة البقاء إلى الأبد . وهذا لن يفيد مصر ولن يفيد العرب .

في ذلك الحين رأى السادات أن يقوم بزيارته الجريئة إلى القدس ، لكسر الجمود الذي يحيط بالقضية العربية ، بسبب التعنت الإسرائيلي المدعوم بالمساندة

الامبريالية . وقد تم ذلك بمبادرة منه آثر أن يتحمل وحده مسئوليتها ، دون أن يشرك فيها أحداً من الزعماء العرب . وقد ظن أن خطابه في الكنيست الإسرائيلي ، الذي لم يتنازل فيه عن أي حق عربي ، سوف يطمئن قلوباً فزعت ، إلا أن الزعامات العربية الصغيرة تسابقت برعونة إلى مهاجمته بعنف ، وتجميد علاقتها مع مصر ، دون أن تقدم البديل العملي لتحرير الأراضي . وبذلك تعقدت قضية التحرير تعقداً شديداً .

وأذكر أنني كتبت في جريدة الجمهورية في ذلك الحين (عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧) أقول :

«إنني أسأل العقيد القذافي بكل إخلاص : ما الذي يمكن أن تجنيه المصالح العربية المشتركة من سحبه الاعتراف بالحكومة المصرية ، وطلبه طرد مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة ـ سوى إخراج مصر من جبهة النضال العربية ؟ وإذا أخرجت مصر من جبهة النضال العربية بثقلها العسكري والسياسي ، ألا يصبح سقوط هذه الجبهة أمراً محتوماً ؟ . ومن المستفيد في النهاية والمعركة تتعدى أبعادها المنطقة العربية المحتلة إلى التهديدات التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال منابع البترول العربية »؟ .

على أن الدول العربية ، التي أطلقت على نفسها اسم دول الصمود والتصدي ، استمرت في خطتها التي تصورت بها إمكان عزل مصر . دون أن تقدم البديل ! وفي الوقت الذي كان السادات يتحرك كانوا ساكنين : يجتمعون ، ويخطبون ، ويخططون لعزل النظام المصري وإسقاطه ، حتى بدا أن عزل هذا النظام هو قصارى جهدهم لتحقيق التحرير ، أو هو البديل الوحيد العملي لإجبار إسرائيل على الجلاء عما تحتله من أراضٍ ! . وعند هذا الحد من العجز والتخبط انطلق السادات قدماً وأبرم اتفاقية كامب ديفيد .

والآن فإن العالم العربي مقبل على مأزق لم يسبق له مثيل للأسباب الآتية :

أولاً : لم يعد في وسع الدول الرافضة تحرير الأراضي المحتلة بطريق

القوة . بينما كان ذلك متاحاً قبل كامبد ديفيد ، لـو أعطيت مصـر الدعم الكـافي الاقتصادي والعسكري . وسوف يبرىء التاريخ مصـر من هذه المسؤوليـة ويلقيها على عاتق دول الصمود والتصـدي . ولقد كـان الغزو الإسـرائيلي الأخير للبنـا ، امتحاناً قاسياً لهذه الدول ، سقطت فيه سقوطاً محزناً . فقد كانت سوريا ـ إحدى دول الصمـود ـ في وضع يلزمهـا بالتصـدي لهذا الغـزو بسبب وجود جيشهـا في لبنان ، ومسئوليتها عن الدفاع عنه ، ولكنها لم تتحرك .

ثانياً : إذا كانت مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الجولان والضفة الغربية وغزة سـوف تتم « بالـلاءات » المعروفـة من جانب دول الصمـود والتصدي ، فأغلب الظن أن هذا الاحتـلال سوف يتكـرس لوقت طـويل ، وقـد يتحول من احتلال مؤقت إلى احتلال أبدي .

ثالثاً : لن يعود في وسع الدول العربيـة المنتجة للبتـرول رفع أسعـاره كما تشاء ، حتى تعوض الخسائر اليومية التي تتحملهـا بسبب انخفاضـات الدولار ، أو ارتفاع أسعار السلع الغربية المصدرة. إن قدرة الدول العربية على رفع أسعار البترول ـ وهي التي امتلكتها في حرب أكتوبر ـ سوف تتراجع إلى مـا كانت عليـه قبل حرب أكتوبر ، بعد أن انسحبت القوة العربية الرئيسية التي كانت تقف في وجه الامبريالية والصهيونية . ويمكن التنبؤ بأن الدول الامبريالية سوف تسترد ما حققته الدول العربية المنتجة للبترول من أرباح بسبب حرب أكتوبـر في السنوات القليلة الآتية بوسائلها الخاصة دون أن تملك هذه الدول المقاومة أو الرد .

رابعاً : إن طريقـة تعامـل دول الصمود والتصـدي مع مصـر بعد « كـامب ديفيد » سوف تحدد مستقبل قضية الوحدة العربية . فإذا اعتبرت هذه الدول تلك الاتفاقية نهـاية المـطاف في علاقـاتها بمصـر ، قضت على احتمالات قيـام هذه الوحدة في المستقبل قضاء مبرماً ، لأنه لا يتصور قيام وحدة عربية بدون مصر . أما إذا اتخذتها بداية لعلاقة جديدة ترعى المتغيرات التي حـدثت ، فإنهـا تكون قـد حاصرت آثار الأزمة وتجاوزتها إلى الأهداف العربية العليا .

السلام الإسرائيلي (*)

السياسة التي تتبعها إسرائيل منذ توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، إزاء الضفة الغربية والجولان وغزو الجنوب اللبناني ، تثير الحيرة والقلق والانزعاج في نفوس جماهيرنا ، التي كانت تأمل في سلام حقيقي يسود المنطقة العربية . بل إنها تكشف تماماً عن خطة صريحة لاستغلال المعاهدة المصرية الإسرائيلية لتكريس أوضاع الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي العربية إلى الأبد .

ومن الغريب أنه لا تكاد مصر تصدر تصريحاً عن التزامها بالتوصل إلى الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة تمهيداً للتحرر الكامل ، حتى تصدر التصريحات المضادة في إسرائيل بأن المقصود بالحكم الذاتي إنما هو للأهالي

(*) الجمهورية في ٨ مايو ١٩٧٩ ، وقد نشر تحت عنوان : «السلام وتصرفات إسرائيل» . وقد أعيدت صياغة الفقرة الأخيرة (الجزء المكتوب بالبنط الأسود) بمعرفة الجريدة ، فأصبحت كالآتي : « وهو أمر أكدت بيانات الإدانة المتكررة للسياسة الإسرائيلية ، التي أصدرتها وزارة الخارجية المصرية ، أنه يناقض جهود إقامة السلام الشامل في الشرق الأوسط ، وينعكس سلباً على تنفيذ الإتفاقات التي تم التوصل إليها ، وجهود تسوية القضية الفلسطينية بشكل عادل .

وإلى متى ؟ وهل تتصور إسرائيل أن هذا المناخ هو المناسب لتحقيق السلام ؟» .

وإذا أضفنا إلى هذا التعديل ، حذف الفقرة الطويلة التي أثبتناها بالنبط الأسود (الفقرة الثالثة) ، يمكن القول أن حجم التغيير الذي لحق هذا المقال هو أكبر من أي تغيير لحق مقالاً آخر ! .

وليس للأراضي ! ، وأن السياسة الإسرائيلية ليس لديها أية نية لإعادة الضفة الغربية وغزة إلى السيادة العربية !.

ومـا تكاد مصر تصدر تصريحاً عن انطباق ما يجري في سيناء على الجولان ، حتى تصدر التصريحات المضادة في إسرائيل بأن ذلك لن يحدث ولن يكون !. بل إنه حين صرح موشى ديان بأن إسرائيل قد تعيد بعض مرتفعات الجولان إلى سوريا مقابل توقيع معاهدة بين البلدين ، قامت القيامة ضده في إسرائيل في إطار مسرحية معادية مبتذلة لتأكيد العكس ، حتى ذهب أحد كبار الوزراء إلى طلب إستقالته !، ولم تقتصر هذه المظاهرة العجيبة على دوائر كتلة ليكود الحاكمة ، بل وعلى دوائر حزب العمل المعارض ، وكان أغرب ما قاله المتحدث باسم حزب العمل المعارض أن « ديان قد ألحق بهذه التصريحات ضرراً بالغاً بالمصالح الحيوية لإسرائيل وبأمنها ! »، ومعنى ذلك أن إعادة الجولان لسوريا يضر بمصالح إسرائيل ، مما يناقض تماماً ديباجة المعاهدة : المصرية الإسرائيلية في هذا الصدد !. بل لقد دعا النائب الإسرائيلي زيف كاتزر إلى أن يتوجه النواب الإسرائيليون في شكل مظاهرة، بوصفهم هيئة تشريعية إلى الجولان تعبيراً عن تضامنهم مع سكان المستوطنات الخمس والعشرين التي أنشئت في الجولان منذ عام ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أن هناك تسابقاً بين الحزب الحاكم في إسرائيل والحزب المعارض على استغلال المعاهدة المصرية الإسرائيلية لاقتضام الجولان !.

ولا تكاد مصر تعلن عن هدم حق إسرائيل في إقامة مستوطنات صهيونية في الضفة الغربية بعد التوصل إلى المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، حتى تبادر الحكومة الإسرائيلية بإنكار ذلك ، بل تذهب إلى حد اتخاذ قرار بإقامة مستوطنتين جديدتين في الضفة الغربية . ثم لا تلبث بعد ذلك أن تقود طائراتها وزوارقها الحربية لمهاجمة القواعد الفلسطينية في جنوب لبنان ، ويقوم سعد حداد ، الانفصالي الخائن ، بتنسيق واضح مع إسرائيل بإعلان فصل جنوب لبنان

وإقامة دولة فيه تحت اسم « لبنان الحر ».

وهكذا يتضح تماماً أن السياسة الإسرائيلية تسير في اتجاه معاكس ومتناقض على خط مستقيم مع ما تفترضه المعاهدة المصرية الإسرائيلية من توفير المناخ اللازم للسلام الشامل ، حتى بات السؤال الذي يطرح نفسه : **هل تكتفي الخارجية المصرية بإصدار بيانات الإدانة المتكررة للسياسة الإسرائيلية ، التي تعلن فيها بصراحة تامة أنها « تناقض جهود إقامة السلام الشامل في الشرق الأوسط وتنعكس سلباً على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وجهود تسوية القضية الفلسطينية بشكل عادل » ـ أم أن الموقف قد بات يتطلب مراجعة للعلاقات المصرية الإسرائيلية الجديدة في إطار التزامات مصر العربية التي أعلنت مراراً أنها لا تنوي التخلي عنها ؟ .**

السياسة العربية وجهود السلام[*]

السياسة الحالية التي تقودها الدول العربية المعارضة لمبادرة السلام المصرية ، تكاد تنحصر آثارها ـ للأسف الشديد في النواحي السلبية التي تكرس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلى الأبد ، والتي لا يدفع ثمنها غير الشعب الفلسطيني الذي يعاني في الأرض المحتلة كل صنوف العناء .

إن نظرة تحليلية على جهود السلام التي تبذلها مصر في المنطقة تبين أنه يوجد طريقان للضغط على إسرائيل للتخلي عن عنادها بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وإفساح الطريق الحقيقي إلى الحل الشامل والعادل :

الطريق الأول ، وهو طريق الضغط على إسرائيل من الداخل .

والطريق الثاني ، هو طريق الضغط على إسرائيل من الخارج عن طريق الولايات المتحدة .

وبالنسبة للطريق الأول : فمن المحقق أنه يوجد داخل إسرائيل تيار موال لعملية السلام ومعارض لسياسة بيجن المتعنتة الخطرة ، ومتفهم لضرورة حل القضية الفلسطينية كأساس لأية تسوية شاملة وعادلة في المنطقة . وهذا التيار برز بصورة شرعية ونما بعد زيارة القدس ، ويتزايد باستمرار مع تزايد الأخطار المحتملة التي تهدد المنطقة من جانب ، والتي قد تشعل الحرب من جديد ، ومع

(*) الجمهورية في ١٢ فبراير ١٩٨٠ .

تزايد الضغط المصري من أجل السلام من جانب آخر . ومن الضروري تشجيع هذا التيار الذي يتكون من القوى التقدمية والليبرالية ، على تعبئة الرأي العام في إسرائيل ضد سياسة الحكومة الحالية لإسقاطها وإفساح الطريق لسياسة أكثر تفهماً لحركة التاريخ في المنطقة .

ولا يستطيع أحد أن يطلب إلى المقاومة الفلسطينية التخلي عن حقها الشرعي في المقاومة داخل إسرائيل مهما بلغت التضحيات ، ولكن المطلوب من الدول العربية الرافضة لمبادرة السلام المصرية من ناحية ، والتي لا تقدم بديلاً من ناحية ثانية ، والتي لا تنوي الحرب من ناحية ثالثة ، والتي لا تقوم بأي عمل بناء لحل المشكلة الفلسطينية من ناحية رابعة ، والتي تكتفي بإصدار التصريحات الشجاعة والمتطرفة من ناحية خامسة حتى لو استمرت القضية بدون حل لمائة عام قادمة ـ أن تخرج من إطار هذه السياسة السلبية إلى طريق ثالث إيجابي يحقق الضغط على إسرائيل من الداخل عن طريق تشجيع التيار السلامي على تعبئة الرأي العام الإسرائيلي إلى جانب تفهم للمشكلة الفلسطينية والمتطلبات الحقيقية لسلام عادل وشامل في المنطقة . من الضروري أن تجتمع هذه الدول العربية لرسم مثل هذه السياسة ودفع عجلة السلام في المنطقة، طالما أنه قد ثبت حتى الآن أن السياسة الحالية التي يطلق عليها سياسة الصمود والتصدي ليس من ورائها سوى صمود إسرائيل في وجه جهود السلام ، وصمودها في وجه المقاومة الفلسطينية التي تدفع الثمن غالياً ! .

أما الطريق الثاني : وهو طريق الضغط الخارجي على إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة . في أسف شديد أنه لا يوجد لدى الولايات المتحدة من الأسباب الجدية ما يدفعها إلى التحرك بسياسة نشطة نحو الضغط الإيجابي على إسرائيل لفرض الحل السلمي . لقد كان التدخل السوفييتي في أفغانستان ، الذي أثار الولايات المتحدة لحد بعيد ودفع في قلبها الخوف من الخطر على دول الخليج ، فرصة هامة يمكن أن تستفيد منها البلاد العربية للضغط على يد الولايات المتحدة للقيام بخطوة إيجابية لفرض السلام العادل والشامل على إسرائيل ، ولكن

للأسف الشديد، لقد أفلتت البلاد العربية هذه الفرصة ـ سواء منها البلاد المعتدلة أو المتطرفة ـ عن طريق إصدار التصريحات التي تطمئن الولايات المتحدة كل الإطمئنان إلى أنه لا يوجد ما تخشاه على المنطقة ، وأن هناك من الدوافع الذاتية لدى هذه الدول للوقوف في وجه التدخل السوفييتي ما لعله أكثر مما لدى الولايات المتحدة من هذه الدوافع ، وبالتالي فقد اطمأنت الولايات المتحدة إلى أن الأمور تسير على ما يرام في المنطقة رغم ظروف الصراع العربي الإسرائيلي الحالية ، دون أية حاجة إلى ممارسة سياسة نشطة تضغط على إسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية وتقديم تنازلات هامة للجلاء عن الأراضي العربية المحتلة .

وإذا كانت السياسة العربية المعارضة لجهود السلام المصرية لا تقوم بأي دور في الضغط على إسرائيل من الداخل أو من الخارج ، وفي الوقت نفسه لا تنوي الحرب ضد إسرائيل لإجبارها على التخلي عن الأراضي المغتصبة من جانب آخر ، وفي الوقت نفسه أيضاً لا تكف هذه الدول عن التنازع فيما بينها وتدبير المؤامرات ضد بعضها البعض ، فكيف يمكنها أن تقنع شعوبها بأنها تسير في الطريق الصحيح ، وأن السياسة المصرية هي التي تسير في الطريق الخطأ ؟ .

خصوصية مصر وحقها التاريخي في الاجتهاد(*)

لعلي أعبر عن شعور فريق كبير من المثقفين المصريين الذين يرون في تلك المناورات من جانب بعض الدول العربية للانتقاص من دور مصر ووزنها في هذه المنطقة من العالم ، جرحاً لشعورهم القومي .

فمع أني أؤمن إيماناً لا يتزعزع بالقومية العربية والهوية العربية لمصر ، إلا أني أؤمن في الوقت نفسه بخصوصية مصر وخصوصية دورها التاريخي . وهذا الإيمان ليس إيماناً عاطفياً ، كما أنه ليس منبعثاً عن تعصب إقليمي سوفييتي ، وإنما هو إيمان يستند إلى تاريخ طويل يمتد ألوف السنين .

ولعل هذا كان أحد الأسباب الدفينة في صدري وضميري القومي عندما أيدت مبادرة السادات التاريخية ، وهو يقيني بأنه من حق مصر ، بحكم وزنها وثقلها الحضاري والتاريخي والسياسي والعسكري ، أن تجتهد ، ومن واجب العالم القريب والبعيد المحيط بها أن ينصت باهتمام ، ويتابع هذا الاجتهاد .

لهذا ربما كان أسوأ مافي ردود الفعل المتسرعة والرعناء من جانب بعض الدول العربية إزاء هذا الاجتهاد المصري ، من هذه الزاوية بالذات ، هو أنها أنكرت ـ دون أن تملك مبررات أو مقومات هذا الإنكار ـ على مصر حقها في الاجتهاد دون أن توليه العناية اللازمة ، ودون أن يكون لديها البديل لتقدمه . .

(*) الجمهورية الثلاثاء في ١٩ فبراير ١٩٨٠ .

ولم يكن هذا الإنكار من الحكمة في شيء . كما أن تجاهله لم يكن في صالح القضية القومية . . فالاجتهاد المصري قد فرض أمراً واقعاً في العالم العربي لا سبيل إلى تجاهله ، وسيظل العالم يتعامل معه ، أراد أم لم يرد ، لعشرات السنين . .

لهذا كان من الخير للدول العربية لو أنها تعاملت مع هذا الاجتهاد من البداية ، وشاركت في صنعه وتطويره بما يخدم النضال العربي المشترك والمصالح العربية المشتركة ، بدلاً من التعالي واحتكار الحكمة والشجاعة والثورية وتجريد مصر منها ، ومحاولة تلقين مصر الدروس في الوطنية والقومية .

ولا يمكن التذرع في المحاولات الحالية التي تقوم بها الشقيقات العربيات ، لتشويه سمعة مصر وعزلها عن العالم العربي والإسلامي بأنها تستهدف النظام ولا تستهدف مصر وشعبها فالدول العربية تعرف جيداً أن النظام ليس منعزلاً عن الشعب وإذا كانت لا تعرف ذلك فإنها ترتكب خطأ خطيراً ، فرئيس الجمهورية مؤيد من شعبه ولا يمكن بالتالي الفصل بينهما .

ومن ثم فإن أي حرب ضد رئيس الجمهورية هي حرب ضد مصر وشعبها ، ومحاولة للتقليل من وزنها ودورها التاريخي لأغراض لا صلة لها بالمصالح القومية العريضة ، وإنما لها كل الصلة بالصراع على الزعامة في المنطقة . ولكن الزعامة لا تصنعها أموال البترول وإنما تصنعها مقومات أخرى . .

لهذا فإن التركيز على الوزن الحضاري لمصر ربما كان خير رد على هذا السباق المرير بين الزعامات العربية ، التي تتصور أنها تستطيع بضغط أموال البترول على كثير من الدول العربية والإسلامية أن تخرج مصر من الساحة وتسلب منها دورها التاريخي . .

وقد شاهدت ممارسة عملية لاستخدام هذا العنصر الحضاري على يد سفير ذكي ، هو السفير تحسين بشير ، في مؤتمر دولي عقد مؤخراً بواشنطن ، حين

أهدى أعضاء الوفود ذلك الكتاب الرائع الذي يحكي قصة الحضارة المصرية من أقدم العصور ، والمزين بالصور النادرة ، فأعطى للوفد المصري ثقلاً حضارياً استمده من تاريخ مصر وحضارتها وإبداع شعبها على مر الأزمنة . وكان بمثابة تنبيه لمن يعنيهم الأمر أن التعامل مع مصر هو تعامل مع شعب له حضارة عريقة ودور تاريخي يمتد آلاف السنين .

قبل ساعات من تقديم أوراق الاعتماد:
لا . . لسفير إسرائيل(*)

التصريحات التي أدلى بها مؤخراً في القدس السفير الإسرائيلي المرشح للقاهرة ، إلياهو بن أليسار ، تأييداً لسياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وحق اليهود في الأستيطان فيها . لا نظنها مما يساعد على إقامة علاقات مصرية إسرائيلية سليمة ، لسبب بسيط هو أن هذه السياسة مرفوضة تماماً ومدانة من القاهرة .

هاجم إلياهو بن أليسار إدانة الولايات المتحدة لهذه السياسة الخطرة . وسخر من تصريحات رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة ، دونالد مكهنري ، التي قال فيها أن هذه السياسة قد تؤدي إلى محاولة تعديل القرار ٢٤٢ قائلاً : إنه لا يستطيع أن يفهم حقاً لماذا يكون للإدارة الأمريكية الحق في أن تحدد للحكومة الإسرائيلية المكان الذي يحق لليهود الاستيطان فيه ، والمكان الذي لا يحق لهم فيه ذلك !

ولنا أن نفترض أمرين : إما أن السفير الإسرائيلي المرشح للقاهرة لا يفهم حقيقة ! أو أنه يفهم ويتظاهر بعدم الفهم ! وفي كلتا الحالتين ، فإن تصريحاته تدل على أنه لن يستطيع أداء مهمته في القاهرة في إقامة جسر من التفاهم والثقة

(*) روز اليوسف في ٢٥ فبراير ١٩٨٠ عدد ٢٦٩٨ .

بين البلدين على أساس سليم يتفق مع أسس الحل الشامل والعادل الـذي يؤدي إلى حل القضية الفلسطينية .

فالقاهرة على وجه التحقيق ، إذا كانت قد قبلت سفيراً لإسرائيل فيها كجزء من عملية السلام الذي تعمل على أن يكون شاملاً وعادلاً تـريد سـفيـراً متفتح الـذهن ، ليبرالي التفكيـر ، متفهماً لمتـطلبات المـرحلة التاريخيـة التي تعيشهـا العلاقات المصرية الإسرائيلية ، ولا شك أنه توجد في إسرائيل عنـاصر من هـذا النوع الذي يناسب المرحلة القادمة ، ممن يـرفضون سيـاسة بيجن وينـددون بها علانية .

إنه لمن غير المعقول أن تقرأ تصريحات لسيـاسي إسرائيلي مثـل « موشى ديان » يصفـ فيها قرار الوزارة الإسرائيلية بأنه « خطأ خطيـر وفادح »، وأنـه « يثير علامة استفهام كبيرة حول نوايانا » ـ بينما نقرأ لسفير إسرائيل المرشـح للقاهـرة ، والمفـروض فيه أن يكـون أداة وصل جيـدة ، دفاعـاً حماسيـاً عن هذه السيـاسة المغامرة التي تدينها القاهرة بشدة ، ويذهب إلى حـد التظاهـر الساذج بـالدهشـة وعدم الفهم واستنكار الاحتجاج الأمريكي الـواهي على هذه السيـاسة ، رغم أن هذا الاحتجاج لم يخرج عن حد إراقة بعض المداد والتفوه ببعض الألفاظ ! فهل القاهرة حقاً في حاجة إلى صقر جارح مثل السيد إلياهو بن أليسار ؟

إن السيد إلياهـو بن أليسار حين يسلب الـولايات المتحـدة الحق في إدانة السياسة الاستيطانية الإسـرائيلية في الضفـة الغربيـة ، يبدي من الجحـود ونكران الجميـل ما يثيـر علامـة تعجب كبيرة ، فـإذا كان السفيـر الإسـرائيلي ينكـر على الولايات المتحدة دورها في إنشاء دولة إسرائيل على الأرض العربية ، فهل ينكر فيضـان الأموال الأمـريكية على إسـرائيل منـذ إنشائهـا الذي مكنهـا من الصمـود الاقتصادي في وجه المقاطعة العربية ؟ وهـل ينكر تـدفق السلام الأمـريكي على إسرائيل الـذي مكنها ، ليس فقط من الـوقوف في وجـه المقاومـة العربيـة . بل والاعتداء والتوسع على حساب جاراتها العربية ؟

وإذا كان في وسع السيد إلياهو بن أليسار إنكار فضل الولايات المتحدة ، الذي يدين له الكيان الإسرائيلي بالوجود والبقاء والتوسع . فهل يسعه إنكار أن الولايات المتحدة هي التي أنقذت إسرائيل من الهزيمة والدمار في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بجسر السلاح الأمريكي الجوي الشهير ؟ . . وهل ينكر دعم الولايات المتحدة السياسي لإسرائيل في وجه جميع الدول العربية ، وأكثر من ذلك : هل ينكر توقيع الولايات المتحدة على اتفاقيات كامب ديفيد التي تحاول إسرائيل التملص منها . ودورها فيها كشريك كامل حسب تعبير الأطراف ؟

وإذا كان السيد الياهو بن أليسار ينكر كل هذه الحقيقة ، أو لا يستطيع أن يراها ببصره أو بصيرته ، وإذا كانت هذه هي عقليته ورؤيته السياسية لعناصر وأبعاد الصراع في المنطقة العربية . فهل لنا أن نقول بدورنا أنه عاجز تماماً عن فهم متطلبات هذه المرحلة . وبعيد تماماًعن التعاطف مع جهود السلام التي تبذل في المنطقة والتي بدأها الرئيس السادات بزيارة القدس .

على مصر أن تعلن فشل كامب ديفيد(*)

ربما كانت هـذه المرة الأولى التي تعتـرف فيها وزارة الخـارجية المصـرية « بالآثار السلبية للسياسة الإسرائيلية على الرأي العام الداخلي في مصر »، وذلك بعـد القرار الـذي وافقت عليه اللجنـة القانـونية في الكنيسيت الإسـرائيلي بجعل القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل . فقد صرح السيد كمـال حسن علي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، قبل سفره إلى واشنطن يوم ٣٠ يونيو الماضي ، بـأن « الإجراءت التي اتخـذتها إسـرائيل ، سـواء في الضفـة الغـربيـة ، أو بنـاء المستـوطنات وإجـراءات العنف التي تمت ضـد الفلسـطينيين ، ثم مـا أعلن في الكنيسيت الإسرائيلي عن موضـوع القدس ـ قـد أدى إلى آثار سلبيـة على الرأي العام العربي والإسلامي والداخلي في مصر ».

وبعـد هذا التصـريـح الـذي يعتـرف بتحـول الـرأي العـام المصـري إزاء المبادرة ، وفي ضوء اليأس الذي ينتظر المباحثات المصرية في واشنطن بين وفود مصر وأمريكا واسرائيل حول أسباب توقف مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين بين مصـر وإسرائيـل ، وانعدام كـل أمل في حـل لهذه القضيـة عن طريق هـذه المفاوضات ـ فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح : هـل أصبح على مصـر أن

(*) الشعب في ٢٢ يولوي ١٩٨٠ . وقد نشر تحت عنوان : « على مصر أن تعلن موقفاً من كامب ديفيد » .

تعلن فشل تسوية كامب ديفيد في حل نزاع الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية ؟ .

إننا حين نطرح هذا السؤال لا نطرحه من موقف الشماتة والتشفي ، كما يفعل كثير من الحمقى في أنحاء العالم العربي ، الذين يجهلون أن فشل جهود مصر في تسوية النزاع سليماً هو خسارة للعرب في كل مكان ، والذين لا يملكون من المواقف سوى الشعارات الرنانة ، والعبارات الطنانة ، والاحتماء وراء تطرف أجوف لا يوجد ما يسنده من قوة متاحة في هذا التمزق الذي يعانيه العالم العربي ما لم يسبق له مثيل .

فالحقيقة التاريخية التي سوف تبقى قائمة وسط هذا الفشل الذي تعانيه تسوية كامب ديفيد في حل القضية الفلسطينية ، هي أن الجهود المصرية ما زالت حتى الآن تمثل الجهود العربية الوحيدة التي تضغط على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تحدث تأثيرات إيجابية في الرأي العام العالمي وفي داخل إسرائيل ذاتها .

ومن المحقق أن فشل كامب ديفيد هو نتيجة تحالف جهود الإدارة الإسرائيلية التي تفضل الأرض على السلام . مع جهود الرفض العربية التي أصبحت أهدافها العليا تتركز في إسقاط كامب ديفيد ، دون أن تملك أي بديل إيجابي متاح .

على أن الأمر الذي ينبغي أن تعترف به القيادة المصرية هو أن مساعيها الحالية للتوصل مع أسرائيل إلى حل للقضية الفلسطينية ، تسير في طريق مسدود تماماً ، وإنها مضيعة للوقت ، وتبديد مؤلم للجهود الشريفة والمخلصة التي تبذلها الخارجية المصرية لتحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين وتقرير المصير للشعب الفلسطيني المبتلى بالطعام .

وبالتالي فقد بات على القيادة المصرية أن تعيد حساباتها في هذا الضوء ، تمهيداً لمبادرة جديدة خلاقة تخرج جهود السلام الحالية من مأزقها الدائم الذي

تصنعه السياسة الإسرائيلية ، كما تصنعه سلبية الإدارة الأمريكية ، وتفرض ظروفاً جديدة في المنطقة لصالح قوى السلام .

وفي رأيي أن الخطوات الآتية يمكن أن تدور في إطار الأسس التالية :

أولاً : أن تضع القيادة المصرية الإدارة الأمريكية في حجمها الطبيعي ، وبمعنى أدق ، أن تعترف بحجمها الحقيقي في صراع الشرق الأوسط . لقد كان الحجم الذي وضعت فيه القيادة المصرية الإدارة الأمريكية هو أن الولايات المتحدة تملك في يدها ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة . وهذا صحيح ، ولكن غير صحيح أن الإدارة الأمريكية تستطيع أن تلعب بهذه الأوراق لحساب مصر أو لحساب القضية الفلسطينية أو لحساب الحق العربي ، وإنما الصحيح أن الإدارة الأمريكية لا تملك أن تلعب بهذه الأوراق لحساب إسرائيل ! .

وهذا ما نبهنا إليه مراراً . فعندما توجه الرئيس السادات للقاء الرئيس الأمريكي كارتر يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٨ في كامب ديفيد ، لم يكن الرئيس الأمريكي في وضع أفضل مما كان عليه وضع المستر مكدونال ، رئيس الحكومة البريطانية ، عندما توجه سعد زغلول لمقابلته في مثل هذا الشهر قبل أربعة وخمسين عاماً . فقد كان كلاً من الرئيسين الأمريكي والبريطاني في وضع داخلي ضعيف يدفعه إلى تلمس القوة على حساب مصر ، لا منح القوة لمصر ـ.

وبالنسبة للرئيس الأمريكي ، فإن مركزه الداخلي لم يكن خافياً قبل المبادرة . فقبل إعلان الرئيس السادات يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ استعداده للذهاب إلى الكنيست ، كانت جريدة « النيويورك تايمز » تنشر نتائج استطلاع للرأي أجرته بالاشتراك مع محطة التلفزيون الأمريكية « سي بي أس »، تعلن تدهور شعبية الرئيس كارتر بشكل مستمر منذ إبريل ١٩٧٧ ! . . ومعنى ذلك أن الإدارة الأمريكية لم تكن في وضع تمنح فيه القوة لمصر ، وإنما تلتمس فيه القوة من مصر . ومن المعروف أن أي رئيس أمريكي لا يستطيع أن يحصل على القوة

عن طريق الضغط على أسرائيل لتقديم تنازلات للعرب ، وإنما يحصل على هذه القوة عن طريق الضغط على العرب للحصول على تنازلات لإسرائيل ! .

وهذا يفسر الموقف الأمريكي المعارض لإنشاء دولة فلسطينية ، والرافض للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية رغم ما تبديه من اعتدال . وهو موقف أقل ما يقال فيه أنه أقل تعاطفاً مع القضية الفلسطينية من موقف قوى السلام داخل إسرائيل ذاتها ! .

وقد أتيح لي أن ألمس ذلك بنفسي في المؤتمر الدولي الذي عقد بفندق ووترجيت في يناير الماضي ، والذي دعت إليه جمعية الطب النفسي الأمريكية ، وحضره وفد أسرائيل من معارضي سياسة حكومة بيجن الحالية . فقد كان موقف أعضاء هذا الوفد من القضية الفلسطينية أفضل من موقف الخارجية الأمريكية ! .

ثانياً : تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، والتخلي بذلك عن موقف فريد تكاد تنفرد فيه مصر عن بقية دول العالم . فمن غير المعقول أن تقع كل هذه القطيعة بيننا وبين الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي لا ينقطع فيه الحوار معه من جميع دول العالم ، بل لا ينقطع الحوار بين أقطاب العالم الرأسمالي وعلى رأسهم الولايات المتحدة ، وبين الاتحاد السوفييتي ! . فمنذ شهرين تقريباً كان لقاء ماسكي ، وزير الخارجية الأمريكية ، مع زميله السوفييتي . وفي هذه الأيام يزور شميت ، مستشار ألمانيا الغربية ، الاتحاد السوفييتي ، ويعقد المفاوضات مع زعماء الكرملين . وهذا الحوار يدور رغم النزاع القائم حول القوات السوفييتية في أفغانستان ! .

ومن المؤسف أن الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة لم يكن بينها وبين الاتحاد السوفييتي ما كان بيننا وبينه من أسباب الصداقة الوطيدة والتعاون المثمر على مدى ربع قرن من الزمان . وحتى إذا نسينا السد العالي والمصانع التي تشكل الهيكل الرئيسي للقطاع العام ، فلن ننسى أننا خضنا حرب أكتوبر

وانتصرنا بالأسلحة السوفييتية !. بينما كان العدو الإسرائيلي يخوض أيامها الحرب ، بالأسلحة الأمريكية !.

إن الصيحات المحمومة ضد الاتحاد السوفييتي في بعض الصحف المصرية القومية والحزبية الدينية، والمحاولات التي يبذلها بعض من يتحدثون باسم الطبقة التي تنهب قوت شعبنا ، لتصوير مصر بأنها كانت تحت الاحتلال السوفييتي ، هي محاولات مأفونة وتزييف مؤسف لتاريخ بلادنا ونضال شعبنا . لقد كان عندنا ١٧ ألف خبير سوفييتي قدموا بدعوة من السلطة الشرعية لمساندة كفاحنا ضد العدو الإسرائيل وإعادة بناء قواتنا بعد حرب يونيو . وعندما قرر الرئيس السادات إنهاء مهمة هؤلاء الخبراء في ٧٢ ساعة ، تمهيداً لحرب أكتوبر ، حتى تكون الحرب مصرية ـ إسرائيلية بحتة ـ خرج هؤلاء الخبراء في ٤٨ ساعة . وعندما اقتحم أبطالنا خط بارليف ، كان الاتحاد السوفييتي أول من مد جسر السلاح لمصر يوم ١٠ أكتوبر ، أي قبل ثلاثة أيام من مد الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل !.

وأعتقد أن إمكانيات تحسين علاقاتنا بالاتحاد السوفييتي ـ التي لا تعني بالضرورة تسويء علاقاتنا بالولايات المتحدة ـ قائمة وتتوفر عناصرها . فقد اعترف الرئيس السادات بدور الاتحاد السوفييتي في مساندة مصر في كثير من خطبه وتصريحاته في أعقاب حرب أكتوبر ، بما يطعن في كل محاولات التشكيك . ففي لقائه بقيادات الشباب السوفيتي في ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، صرح بالحرف الواحد بأن « شعبنا في مصر ، وشبابنا أيضاً يعلم نمو وازدهار العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتي . ولقد تعاونا سوياً في بناء القاعدة الصناعية في مصر ، وتعاونا أيضاً في بناء السد العالي ، كما تعاونا في مجال تزويد مصر بالأسلحة السوفييتية . وما زالت مجالات التعاون واسعة بيننا ».

وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٣ ، وفي رسالته إلى شباب مصر والاتحاد السوفييتي ، أكد الرئيس أن الصداقة العربية ـ السوفييتية ، هي بالنسبة لنا في

مصر صداقة مبدأ واستراتيجية ، خدمة لمصالح بلدينا ». وقال : « إننا هنا في مصر نقدر موقف كل الشعوب الصديقة التي وقفت معنا ولا تزال تقف بجانبنا ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي الصديق ، الذي أكدت معاركنا ومعارك غيرنا أنه يقف باستمرار بجانب قوى التحرر في العالم»، وإن «المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي لمصر ، أمر يعرفه كل مصري وكل شاب مصري » .

ثالثاً : إعلان مصر رسمياً فشل صيغة كامب ديفيد ، والدعوة إلى التئام الصف العربي ، وعقد مؤتمر عربي تتم فيه دراسة إيجابيات وسلبيات المبادرة المصرية، إنطلاقاً إلى خط موحد. وهذا الإعلان من جانب مصر ليس اعتذاراً عن شيء ، فقد اجتهدت مصر ولم يصبها التوفيق ، والجميع في العالم العربي يتحمل مسؤولية صنع هذا الفشل . فقد اشتركت الدول العربية الأخرى في صنع هذا الفشل بحجبها مساعدتها عن مصر في جهودها المخلصة من أجل السلام . وكان على مصر بدورها أن تعلم أنها لا تستطيع بمجهودها ، وبدون المساندة العربية ، تحقيق سلام عادل وشامل مع إسرائيل .

وأعتقد أن لدى الدول العربية من دوافع التقارب مع مصر ، ما لدى مصر من دوافع التقارب مع العرب . وربما كان وزير الخارجية السعودي ، الأمير سعود الفيصل ، خير من عبر عن هذه الحاجة المشتركة بقوله لمجلة « دير شبيجل » الألمانية في شهر إبريل الماضي ، أنه « إذا عاد السادات إلينا فإننا سنشكره ونأخذه بالأحضان ». وكان مما قاله الأمير السعودي : « إذا تحرك الرئيس السادات بسياسة تحظى بموافقة الدول العربية ، لا ستطاع أن يكون في موقف يتمكن فيه بسرعة من التوصل إلى نتيجة مع أسرائيل بأفضل مما هو عليه الآن ».

رابعاً : من الضروري مخاطبة فرق الرأي العام الإسرائيلي المناصرة لجهود السلام، والمنددة بسياسة حكومة بيجن التوسعية، وربما كان من أهم إيجابيات مبادرة السلام المصرية، أنها أفسحت المجال لهذه القوى لإعلان

رأيها الصريح ، رغم ضغوط المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية . وقد أصبحت هذه الفرق تشكل قوة لا يجب التقليل من شأنها داخل المجتمع الإسرائيلي . وإذا كانت الدول العربية قد اعترفت في معظمها بحق إسرائيل في الوجود بقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ فمن باب أولى تشجيع إتجاهات الرأي العام الإسرائيلي المتقدمة للقضية الفلسطينية والتي تنبذ فكرة إسرائيل الكبرى .

ولا شيء يشجع هذه القوى الإسلامية داخل إسرائيل ، التي يمكن أن تلعب في القريب العاجل دوراً في صياغة سياسة بلدها ، أكثر من اتفاق الدول العربية على موقف ليبرالي إزاء إسرائيل إذا هي قبلت التعايش السلمي مع العرب على أسس عادلة . ولاشيء يعزز جانب هذه القوى أكثر من إدراكها أن الدول العربية المتآزرة والموحدة الصفوف تستطيع أن تفرض السلام بالقوة إذا أصرت القوى الامبريالية التوسعية داخل إسرائيل على التمسك بفكرة إسرائيل الكبرى . إن المجتمع الإسرائيلي يمر بمرحلة تغيير يجب أن تخضع للفحص الدقيق من العرب ، فقد كشف استطلاع للرأي أجري على طلبة المدارس الثانوية وطالباتها ، أن ٣٦ في المائة من الطالبات و٤٥ في المائة من الطلبة يعتزمون الهجرة من أسرائيل والعيش في الخارج بصورة نهائية ! . والشباب في كل بلد هو المستقبل ، وهذا يبين مدى التناقض بين الجيل القديم من الرواد الذي يتمسك بأحلام التوسع ويستوحي التوراة ، وبين الجيل الجديد الذي يستوحي الواقع ويدرك أبعاد الصراع الذي يدفع وحده الثمن . وفي رأيي أن آمال السلام التي فجرتها المبادرة المصرية في رؤوس الشباب الإسرائيلي ، والتي فتحت أبصاره على خداع قياداته له بزعمها عن الخطر العربي المحيق بإسرائيل ـ هي من الأسباب الرئيسية لهذا التعيير . وعلى العرب أن يختاروا بين تشجيع قوى السلام أو تشجيع سفاحي « جوش أمونيم » المدعومين من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ! .

وفي حدود علمي فإنه لا يوجد بين النظم العربية على اختلافها من يعمل للحرب مع إسرائيل !، فالجميع يعلمون أن مثل هذه الحرب ستكون القاضية

على نظمهم . وكل الفرق بينهم وبين الرئيس السادات أن الرئيس السادات قالها في إسرائيل بكلمات واضحة ، أما هم فإنهم يقولونها بسلوكهم وأفعالهم .
فهل هناك بديل أمام العرب سوى التئام الصف ؟

السادات . . وخمس سنوات على مبادرة القدس(*)

في مثل هذا الشهر منذ خمس سنوات مضت ، غيّر محمد أنور السادات وجه الحياة السياسية في المنطقة العربية ، بعمل من أعمال العبقرية السياسية والرؤية الثاقبة للمستقبل لم يسبق له مثيل ، ألا وهو مبادرة القدس .

لم يكن مصدر العبقرية السياسية أو الرؤية المستقبلية الثاقبة في هذه المبادرة نابعاً من مجرد تقييم السادات للأوضاع السياسية المحلية والعالمية تقييماً صحيحاً وصائباً ، فمثل هذا التقييم كان في وسع أي عربي الوصول إليه بسهولة ، لو رفع عن عينيه ـ غشاوة المزايدة وحجاب التعتيم اللذين أقامهما المضللون والمزايدون من المناضلين المكتبيين الذين يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يقولون ـ وإنما كان مصدر العبقرية يتمثل في الأمانة الفائقة لمنطق الأحداث ، والتصدي الشجاع للتغيير مهما صدم عواطف السواد من الجماهير ، والشعور الوطني الفياض الذي يغير على كل ذرة رمل من أرض الوطن تقع تحت حذاء الإحتلال الإسرائيلي ، والعزم الباسل على التحرير الكامل للأرض مهما كانت الموانع والعقبات والعراقيل التي يضعها العدو لاستدامة احتلاله للأرض العربية إلى أبد الآبدين .

وعندما تصدى السادات لهذا التغيير الشجاع في تكتيك التحرير ، كان

(*) أكتوبر في ٢١ نوفمبر ١٩٨٢ .

قـد تغلب تغلبـاً رائعـاً على أنـانيتـه ، في الـوقت الـذي سقط تحت أنـانيتهم الجميـع ، وكان قـد وضع تـاريخه ومستقبله ، ومعهمـا شرفـه ، أمانـة في يد التـاريخ ، ووضـع ـ في نفس الوقت ـ حيـاته وعنقـه في يد المـزايدين والقتلة والسفاكين .

ولم يرحم المزايدون والقتلة والسفاكون عنق السادات ، ولم يبقـوا على حياته ، ولكن التاريخ رحم مستقبل السادات وشرفه وتاريخه . فقد حقق إنجازه العـظيم الذي كـان يحلم به ، والـذي سوف يـذكره لـه هذا الـوطن بالفضـل والامتنان ، وهو تحرير سيناء المصرية العربية . فكانت أول أرض عربية تتحرر من الاحتلال الإسرائيلي منذ بدأ الصراع العربي الإسرائيلي قبل خمس وثلاثين سنة مضت .

ومن ثم ، فإذا كان كل مواطن مصـري قد استـطالت قامتـه بعد تحـرير التراب الوطني المصري من الاحتلال الإسرائيلي ، فللسادات نصيب في هذه الاستطالة . وإذا كان كل مواطن مصري ـ سـواء كان ينتمي إلى المعـارضة أو الحكـومـة ـ قـد ارتفعت هـامتـه ، بعـد أن أزيـح عن كـاهله ذل الاحتـلال ، فللسادات نصيب في ارتفاع هذه الهامة .

وقـد رحم التاريـخ أيضاً شـرف السادات ومستقبله وتـاريخـه ، حين أخـذ الجميع ، في طول الوطن العربي وعرضه ، اليوم ، يتكلمون بلغة السادات ، ويتحدثون بمنطقه ، وينادون بمثل ما نادى به ، ويطمحون إلى ما طمح إليه ، ويصيبون إلى تحقيق ما أنجزه بنفس طريقه ومنهجه ، وهو تحرير الأرض .

ولكن المـزايدين مـا زالوا لا يـرحمون . لقـد شككوا طـويلاً في قـدرة السادات على تحرير سناء عن طريق المبادرة ، فلما تحررت بالفعل ، ولم يبـقَ على أرضها جندي أسرائيلي واحد ، شككوا ـ دون خجل ـ في تحريرها ! .

وقد ظلوا ـ تحت عباءة الناصرية ـ يقذفون الرجل بالوحول ، فلم يذكروا من حكمه سوى تركته من القوانين المخالفة للدستور ، رغم أنهم غفروا للزعيم

الراحل جمال عبد الناصر تركته الثقيلة من القوانين المناهضة للحريات ، وتراثه من المعتقلات ، فأثبتوا أنهم لا يعدلون ، وأنهم أيضاً لا يتذكرون .

ومن ثم للجاحدين أن يقذفوا محرر سيناء بالأوحال ، ولكن هيهات أن تصل هذه الأوحال إلى الرجل في شموخه في قلب التاريخ .

في ذكرى ٢٥ إبريل ١٩٨٢

الإهانة التي رفعها السادات(*) !

يمثل يوم ٢٥ إبريل يوماً تاريخياً في حياة مصر . ففيه ارتفعت إهانة لطخت جبين مصر ، إهانة لم يصنعها السادات ، وإنما رفعها السادات ! . وهذا أمر يجب أن يرسخ في ذهن خصومه السياسيين ويتذكرونه دائماً كلما هاجموا مبادرة السلام ، إذا كانوا يتحرون الإنصاف ! .

و٢٥ إبريل يأتي هذا العام وأوضاع العالم العربي ـ بكل أسف وحزن وغم ـ تزداد تردياً ، ويزداد انقساماً حول أخطر قضاياه المصيرية . فعلى صعيد الحرب الإيرانية العراقية ، ما زالت هذه الحرب الانتحارية تأكل الأخضر واليابس ، وتستنزف ثروات الخليج العربي التي هي جزء هام من ثروة الأمة العربية . والطغمة الدينية المتعصبة الحاكمة في إيران تبدي عداء للأمة العربية لم يبده من قبل كسرى أو الشاه !

ومع ذلك ينقسم العالم العربي حول هذه القضية القومية الواضحة ، فتخرج سوريا وليبيا من إجماع الدول العربية ، وتتحالف مع الطغمة الباغية في إيران ، وتصدر بيانها الثلاثي المشئوم في يناير من هذا العالم ، « تبشر » فيه الأمة العربية بانقسام جديد في سلسلة انقساماتها المديدة ! ، وتكشف فيه عن تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث يستهدف تكريس الحرب الإيرانية العراقية

(*) أكتوبر ٢٤ إبريل ١٩٨٢ .

حتى تنضب ثروات الخليج تماماً ، وتنضب ثروات الأمة العربية جمعاء ، ويخرج العراق من ساحة التأثير في الصراع العربي الإسرائيلي إلى أمد لا يعلمه إلا الله ! .

أما على الصعيد العربي الإسرائيلي ، فما زالت قوى العدوان الباغية الإسرائيلية تربض في لبنان تنفيذاً للمخطط الصامت مع سوريا على اقتسامه! . والمشكلة تبدو بدون حل قريب أو بعيد ، فالجيش الإسرائيلي يرفض الجلاء قبل جلاء الجيش السوري ، والجيش السوري يرفض الجلاء قبل جلاء الجيش الإسرائيلي وبهذه الطريقة فعلى لبنان أن يبشر بطول احتلال سوري - إسرائيلي إلى أمد لا يعلمه إلا الله ! . والأمة العربية تتفرج على الملهاة دون أن تملك القدرة على الحراك ! .

و٢٥ إبريل يأتي هذا العام ، وعناصر المقاومة الفلسطينية يعطل بعضها بعضاً - وبمعنى أدق - تعطل عناصر المقاومة السلبية المزدوجة الانتماء ، عناصر المقاومة الايجابية الموحدة الانتماء - حتى أصبح هدف وحدة القيادة الفلسطينية - كما حدث في اجتماعات المؤتمر الوطني الفلسطيني الأخيرة - يفوق هدف حل القضية الفلسطينية ذاتها أهمية ، رغم أن الجميع يعرفون أن هذه الوحدة صورية ، وأن هذا الهدف أصعب من حل القضية الفلسطينية ذاتها . .

و٢٥ إبريل يأتي هذا العام والدول العربية ما زالت مشغولة باتخاذ القرارات العظيمة ، منصرفة تماماً عن تنفيذها! . . واجتماعات الزعماء العرب تبدأ عادة بالعناق والقبلات ، وتنتهي دائماً بالعناق والقبلات ، ولا شيء بين هذين الإنجازين يفيد الأمة العربية ، اللهم إلا التوجه إلى الولايات المتحدة ، تارة بالرجاء ، وتارة بالتهديد والوعيد ، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان كمرحلة أولى ، ثم إجبارها على الانسحاب من الضفة الغربية وغزة والجولان في مرحلة تالية ! .

و٢٥ إبريل يأتي هذا العالم والعلاقات المصرية الفلسطينية ، التي كانت أخذت في التحسن منذ تولي الرئيس مبارك الحكم ، ثم ازدادت توثقاً في أثناء الأزمة اللبنانية، تنهار فجأة ، بسبب عبارات محشورة في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الفلسطيني ، لا أهمية لها ، ولا هدف منها سوى إرضاء العناصر السلبية المزدوجة الانتماء ، ولا تمثل سياسة عامة تتبناها العناصر الفلسطينية الإيجابية الموحدة الانتماء . وهكذا تخسر المقاومة الفلسطينية ، كما خسرت عند اصطدامها بعبد الناصر عقب قبوله مبادرة روجرز في أغسطس ١٩٧٠ ، كأن فن الخسارة ـ لا الربح ـ أصبح الفن الذي تتقنه بعض القيادات الفلسطينية في تعاملها مع الأنظمة العربية التي لا تتفق معها تماماً في الرأي . الذي يدفع الثمن عادة هو القضية الفلسطينية .

و٢٥ إبريل يأتي هذا العام وثوريو الكلام ، الذين يتاجرون بآلام الشعب الفلسطيني لبناء الثورات وتكوين الحسابات في البنوك الأجنبية ـ يزداد صوتهم ارتفاعاً ، وتشتد نبرتهم تبججاً ، وترتفع ادعاءاتهم الهزلية باحتكار القومية والوطنية والتقدمية ، ويخدعون الكثيرين من جماهيرنا بألفاظ التطرف الخلاقة ، التي يعرفون أكثر من غيرهم استحالة تحقيقها ! . .

وهذا اليوم يأتي وغول الإرهاب البشع ينتزع روح عصام سرطاوي الطاهرة ، يظن أنه بذلك قد أوقف المد العقلاني الواقعي في العالم العربي عامة ، وأخمد الاتجاه المعتدل الشريف في منظمة التحرير الفلسطينية خاصة . مع أن أبسط تفكير سياسي وطني يعرف بسهولة أن مصلحة القضية الفلسطينية تقتضي العمل على كل الجبهات ، ولا يقتصر على جبهة واحدة . ولكن من قال أن مصلحة القضية الفلسطينية تهم الوحوش ؟ .

ويأتي يوم ٢٥ إبريل هذا العام ، والقضية الفلسطينية تدخل في مأزق خطير ، بإعلان الملك حسين تخليه عن المشاركة في جهود حل القضية الفلسطينية ، وعدم دخوله منفرداً أو بالإشتراك مع آخرين في مفاوضات السلام

في الشـرق الأوسط ـ بعد أن فشلت المفـاوضات بينـه وبين منظمـة التحريـر في الوصول إلى اتفـاق للتحرك الأردني الفلسـطيني المشترك ضمن الإطـار العربي. ويحـدث ذلك رغم كـل الأصوات التي لا تفتـأ تنبه إلى أهميـة عامـل الـوقت للتسوية السلمية . .

وفي غياب مخطط للتحرير عن طريق القوة العسكرية ، فإن هذا الإعلان يفتتح « إجازة » طويلة الأمد للعمل العربي السياسي ، في وقت لا تعرف فيـه إسرائيل الراحة لاهتضام الضفة الغربية في بطن إسرائيل الكبرى . . .

* * *

ومـع ذلك فمـا زال البعض يهاجم مبـادرة السادات ؟ . ومـا زالت هناك أصوات تقلل من أهمية جلاء القوات الإسرائيلية من سيناء ؟ . وأغلب الظن أن بعض عقائر ثوريي الكلام سوف تنتهز فرصة ٢٥ إبريل، لتردد ما تـردده دائماً من أن مبادرة السلام هي السبب في كـل هذا التـردي ، وهي منشأ كـل ما وقـع في العالم العربي من نكبات وآلا م . وقد يقول أحدهم عـلانية ما يقوله في السر ، وهو أنه يفضل احتلال إسرائيل سيناء مع وحدة العرب ، على جـلاء إسرائيلي عن سيناء مع تمزق العرب ؟ .

وهذا البعض ينسى أن التمزق العربي سابق على مبـادرة السلام ، وأنـه ـ بالتالي ـ سبب للمبادرة ، وليس نتيجة للمبادرة .

فقد بدأ التمزق الحالي في أثناء حرب أكتوبر ذاتها ! . حين خرج العقيد القذافي في أول يوم يدين الحرب ، ويتنبأ بهزيمة العرب ، ويعلن أنه لم يوافق على خطة الحرب ! . وفي آخر يوم من الحرب ، حين أعلن السادات ، تحت تأثير التـدخل الأمـريكي المتصاعـد إلى جانب إسـرائيل ، قبـول وقف إطلاق النار ، رفض الرئيس حافظ الأسد وقف إطلاق النار ، رغم يقينه بأنه لا يستطيع مواصلة الحرب بمفرده . ثم اضطر إلى القبـول بوقف إطـلاق النار ، بعـد أن انقسمت القوة القتالية العربية ، إلى متطرفين ومعتدلين ! .

وعندما جرت مباحثات الكيلو ١٠١ ، خرج مزايدو الكلام العرب يسخرون ويتحكمون ويتأسفون على الشرف العربي المراق عند الكيلو ١٠١ . .

وفي اتفاقية فك الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤ ، واتفاقية فك الاشتباك الثاني في سبتمبر ١٩٧٥ ، ارتفع الاتهام للسادات بالخيانة والسعي للحل المنفرد . وأعلن الرئيس حافظ الأسد أن الاتفاق خطوة إلى الوراء ، ونشأ ما أطلق عليه اسم « الترابط السوري الفلسطيني في مواجهة مصر »! . . ولكن بعد شهرين كان الرئيس الأسد يجدد بقاء قوات الطوارىء الدولية في الجولان في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ .

وفي يونيو ١٩٧٦ كان النظام السوري يخوض مغامرة غزو لبنان ! . ولم يكن يستطيع القيام بمغامرته قبل أن يحصل على موافقة ما من إسرائيل والولايات المتحدة ،أولاً، ويعد التأكيد لهما بأن مغامرته لا تستهدف إسرائيل ، وإنما تستهدف تحجيم اليسار اللبناني والفلسطينيين . وبهذه المغامرة انهار لبنان ، وانصرف النظام السوري إلى الحفاظ على أوضاع جيشه فيه ، وانهارت بذلك الجبهة الشمالية .

وهذا الذي حدث من تسفخ في جبهة المواجهة مع إسرائيل قبل مبادرة السلام ، كان يحدث على مستوى العالم العربي كله . فقد كانت الصراعات تمزق جناحه الشرقي بين سوريا والعراق والأردن ولبنان ، وجناحه الغربي بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول الصحراء الغربية ، وجناحه الجنوبي بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ، ثم اليمن الجنوبية والصومال ، ثم بينها وبين المملكة العربية السعودية .

فهل كان للسادات في تلك الظروف تأجيل تحرير سيناء حتى تتم تصفية الخلافات والصراعات العربية ، وتتم الوحدة العربية ؟، ومتى كان يمكن توقع حدوث ذلك ؟ . وهل يستطيع أحد من ثوريي الكلام أن يزعم أن سيناء كان يمكن أن تكون محررة الآن لو لم يقم السادات بمبادرته ؟ . وهل هناك صعوبة

في تصور كيف كان يمكن أن تكون أوضاع الأمة العربية الآن لو خاضت معركة السلام مع السادات بكل إمكاناته وطاقاتها ، بنفس الحماس الذي خاضت به حرب التشهير والاتهام ضده ؟ .

لكن الكثيرين مشغولين حالياً بإهالة أكوام الأوحال على الرجل ، لنفس الأسباب التي يجب أن يهيلوا عليه أكاليل الغار ! . فهل آن الأوان لتقييم موضوعي للرجل ، يتناول سياساته الخارجية والداخلية بكل إنصاف ، لأني أخشى أن جيل شبابنا الحالي قد اختلطت عليه الأمور اختلاطاً شديداً ، وأخذ يفقد القدرة على التمييز بين الحق والباطل ، وبين الخطأ والصواب . وليس هذا هو الدور الصحيح الذي يجب أن تلعبه السياسة في تربية الأجيال . فلنعط للرجل ما يستحق في مجال العمل الوطني الذي أخلص فيه لتراب وطنه ، ولخطه ما يستحق في مجال العمل الداخلي بقدر ما أخطأ وأصاب .

من ثورة الشريف حسين إلى مبادرة السادات(*)

منذ ثورة الشريف حسين في الحجاز في ١٠ يونيو ١٩١٦ ، لم يثر حدث سياسي في الرأي العام العربي ما أثارته مبادرة الرئيس الراحل محمد أنور السادات في نوفمبر ١٩٧٧ ، من انقسام . ويرجع ذلك إلى أن كلاً من الحدثين الكبيرين كان يمثل انقلاباً على ما سبقه من أفكار سياسية سادت منذ عشرات السنين .

وفيما يتصل بثورة الشريف حسين ، فحتى قيام هذه الثورة ، كل الفكر السياسي في المنطقة العربية يقوم على فكرة الرابطة الإسلامية التي كان يطلق عليها اسم الجامعة الإسلامية . وكانت هذه الفكرة ترى أن الدولة العثمانية هي ضرورة للنوع البشري ، وأن بقاء هذه الدولة القائمة بأمر الإسلام ، والتفاف المسلمين في كل مكان حول رايتها ، وتعزيزها بالأموال والأرواح ـ إنما هو فريضة لحفظ كرامة المسلمين وشرفهم ، ولرفعه العقيدة الإسلامية المقدسة .

وفي إطار هذه الفكرة كانت الدعوة إلى الإنقلاب على الدولة العثمانية تساوي الكفر . وعلى سبيل المثال ، فعلى الرغم من موقف الدولة العثمانية المتآمر من الثورة العرابية ، إلا أن سياسة عرابي كانت تقوم على ضرورة التمسك بالسيادة العثمانية ولكن في إطار استقلال مصر الداخلي الذي كسبته بالفرمانات التي حصل عليها حكام مصر من أسرة محمد علي . ومع أنه كان

(*) أكتوبر في ٢٥ إبريل ١٩٨٢ .

يعلن عن كراهيته للأتراك ، إلا أنه كان يرى أن احتلال فرنسا لتونس يحتم على المصريين التمسك بدولة الخلافة .

كذلك كان الأمر بالنسبة للزعيم المصري مصطفى كامل . فقليل من المصريين الآن من يعرفون أن مصطفى كامل لم يدع أبداً إلى الاستقلال التام بالمعنى الذي تتمتع به مصر حالياً ، بل كان على العكس من ذلك يدعو إلى التمسك بتبعية مصر لتركيا ، ويعتمد على حقوق تركيا في مصر لإكراه إنجلترا على الجلاء . وكان يؤمن بأن انقطاع علاقة مصر بالدولة العثمانية يؤدي إلى سقوط مصر في يد الإنجليز كلية ، وتحولها إلى ولاية إنجليزية . وكان يصف السلطان عبد الحميد العثماني بأن « أعظم سلطان جلس على أريكة ملك آل عثمان »، ويضرع إلى فاطر السموات والأرض « أن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها ، وللإسلام إمامه وناصره ، جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي عبد الحميد الثاني »! .

لذلك عندما تحالف الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا ، التي هي دولة مسيحية ضد الدولة العثمانية ، كان لهذا التحالف وقع الصاعقة في كثير من أجزاء العالم العربي . فبينما اعتبرت شعوب المشرق العربي ، التي ذاقت نير الحكم التركي ، هذا التحالف ثورة ، اعتبرته شعوب المغرب العربي ، التي كانت تحت النير الاستعماري الأوروبي ، خيانة ! . .

وفي مصر ، التي ظلت تتمسك بالسيادة العثمانية والولاء للخليفة العثماني ، كتب الشاعر الإسلامي الكبير محرم ، أبياته المشهورة التي ندد فيها تنديداً شديداً بالشريف حسين بقوله :

نبئت ما زعم الشريف وقومه ... فسمعت ما لم تسمع الأذنان
خدعوه إذ ضاق السبيل بمكرهم ... ورمنوا بآمال إليه حسان
يا ذا الجلالة لا سعدت بتاجه ... ملكاً سواك به السعيد الهاني

أنسيتم الآيات بالغة فما بصحائف التاريخ من نسيان
اللاك جند الله لولا بأسهم لم يبق في الدنيا مقيم أذان

على أنه بعد الحرب العالمية الأولى أخذ الفكر السياسي في مصر ينتقل من فكرة الجامعة الإسلامية إلى فكرة الجامعة المصرية (القومية المصرية) في ثورة ١٩١٩ ، ثم إلى فكرة الرابطة الشرقية في العشرينيات ، وإلى فكرة الجامعة العربية (جامعة الدول العربية) في الأربعينيات ، وأخيراً إلى فكرة القومية العربية في الخمسينيات وحتى الآن .

وقد ساعدت قضية فلسطين بدرجة رئيسية على هذا التحول الفكري ، ليس فقط بسبب الرابطة التي تربط الشعب الفلسطيني بالشعب المصري ، والتي كانت تتخذ في البداية شكلاً إسلامياً ، ثم اتخذت شكلاً عربياً ، وإنما بسبب ما ذكره مصطفى النحاس للسفير البريطاني مايلز لامبسون في ٤ يوليو ١٩٣٧ من أنه « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر ، إذ ما الذي يمنع اليهود من أن يدعوا حقاً في سيناء فيما بعد ؟» .

ومن هذين المنطلقين ، وجدت مصر نفسها في حرب مع إسرائيل في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ . وأصبحت زعيمة لحركة القومية العربية في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، تتطلع إليها أنظار العرب في كل مكان على نحو ما كانت تتطلع أنظار المسلمين إلى الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى - مع الفروق السياسية طبعاً - .

لهذا السبب ، حين أعلن الرئيس الراحل السادات عن مبادرته لزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، وقع هذا الخبر موقع الصاعقة في العالم العربي ، تماماً كما حدث عند ثورة الشريف حسين ، فقد شقت الرأي العام العربي إلى قسمين : الرأي العام في مصر ، وقد اعتبرها في غالبيته الساحقة مبادرة سلام . والرأي العام في البلاد العربية الأخرى ، وقد اعتبرها مبادرة خيانة ! . وكان كل

من الرأيين يتلون بلون المصالح الإقليمية التي كانت تختفي وراء المصالح القومية العريضة . تماماً كما كانت تختفي هذه المصالح الإقليمية وراء واجهة الجامعة الإسلامية قبل الحرب العالمية الأولى .

على أنه إذا كان هذا الانقسام بسيطاً بين من تتغلب عليهم النزعة الإقليمية وبين من تتغلب عليهم النزعة القومية ، فإنه كان انقساماً معقداً بين من ينتمون إلى الفكر القومي العربي أنفسهم . وهو ما وقع داخل اليسار الوطني المصري ، الذي انقسم إزاء المبادرة قسمين : قسم يؤيد المبادرة ، وقسم يعارضها . وكان على كل من الفريقين أن يعزز وجهة نظره بأسانيد قومية عربية ! .

فقد سارع حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بإصدار بيان يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، أي قبل زيارة الرئيس السادات للقدس ، حذر فيه من إتمام هذه الزيارة ، على أساس أن « إنفراد مصر بهذه الخطوة دون تشاور مع دول حلف أكتوبر وبقية الدول العربية ، ربما ستؤدي إلى تصدع الصف العربي ، وسيدفع إسرائيل إلى مزيد من التشدد ، وأن الحزب لهذا السبب يسجل اعتراضه على إتمام الزيارة . وكان مما ساقه بيان الحزب في التدليل على رأيه أن الزيارة إنما تتم « في وقت لم تكتف إسرائيل فيه بتصريحات زعمائها المتشددة ورفضهم لأي مقترحات تقترب من حدود الحل السلمي بما فيها المقترحات الأمريكية والسوفييتية الأمريكية المشتركة ، وإنما تؤكد موقفها هذا عملياً من خلال عدوانها المتكرر وقصفها المستمر لجنوب لبنان ، واستمرارها المتبجح في تهويد الضفة الغربية والقدس »، وأن إتمام هذه الزيارة قبل إقرار السلام ، « يعتبر تنازلاً من مصر بلا مقابل أو وعد بمقابل »، وأن إسرائيل « لم تكن في يوم من الأيام أكثر تشدداً وإنكاراً للحق العربي مما هي الآن » .

ومن المحقق أن الحجج التي ساقها حزب التجمع في هذا البيان كانت حججاً على جانب كبير من القوة ، وتستند إلى تحليل علمي صحيح لمعطيات

الأمور . ولكنها افتقرت إلى شيء واحد ، هو أنها لم تنبع من الشارع المصري ، الذي كان لأسباب قوية لديه ، يؤيد المبادرة بحماس غريب . وهذا ما شدني حقاً وجعلني أتريث في تأييد بيان الحزب ، الذي كان لي شرف المساهمة بنصيب متواضع في تأسيسه .

ومن المعروف أنه في حياة كل مثقف قد تظهر لحظات حرجة يحتار فيها في إتخاذ موقف إزاء قضية من القضايا المصيرية التي يتوقف عليها مستقبل بلاده ، فإذا اتخذه ، ظل يطادر بعد ذلك بالسؤال عما إذا كان قد حالفه أو جانبه الصواب في اتخاذه . ويظل هذا السؤال يلح عليه في كل مناسبة حتى ينكشف جانب الحق في موقفه ، فتهدأ نفس بعد قلق ، ويقر بال بعد طول أرق .

وقد كنت أحد هؤلاء المثقفين الذين واجهوا هذا الموقف في نوفمبر ١٩٧٧ . فقد أخذت ألف وأدور حول نفسي أياماً ممسكاً بالقلم ، دون أن أتمكن من تسطير حرف واحد . ثم حسمت الموقف بنزولي إلى الشارع المصري ، لأجد مظاهر التأييد في كل مكان تقريباً . وعندئذ قررت أنه لا يحق لي ، وقد تعودت أن أعبر عن رأي وإرادة الجماهير في كل ما يتصل بحياتها ، أن أتخذ موقفاً سياسياً يتعارض مع رأي هذه الجماهير وإرادتها . ففضلاً عن أن مثل هذا الموقف يؤدي عادة إلى عزلة الكاتب عن جماهيره ، فإنه لا يحدث أي تأثير . فالجماهير لا تغير رأيها في قضية لها تلك الجسامة نتيجة لرأي كاتب أو مفكر ، وإنما تغير رأيها نتيجة لتغير الظروف التي أدت إلى تكوينها ذلك الرأي .

وقد كان هذا الموقف الذي اتخذته محل نقد كبير من أصدقاء كثيرين في الحزب ومن آخرين قابلتهم في لندن ودارت بيني وبينهم مناقشات طويلة . إذ كان السؤال الذي طرحه هؤلاء : ما هو موقع الكاتب من الجماهير ؟ . هل يسير في طليعتها ويقود مسيرتها ، أم ينساق وراءها ؟ . وهي ـ على أية حال ـ قضية طرحت قبل أكثر من نصف قرن بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ، سكرتير

عام لجنة الوفد المركزية ورئيس التنظيم السري ، في ربيع عام ١٩٢٠ ، بمناسبة إتجاه الوفد إلى المفاوضة مع إنجلترا . وكان الاتجاه العام للشعب المصري في ذلك الحين يعارض المفاوضة مع إنجلترا على أساس أن القضية المصرية قضية دولة لا يحق لإنجلترا الانفراد بالقرار فيها .

وكان عبد الرحمن فهمي يميل إلى مسايرة الرأي العام المصري في اتجاهه ، تحت اعتقاد أن السر في الارتباط بين الوفد والأمة ـ كما كتب في ذلك الحين لسعد زغلول ـ « يرجع إلى شيء واحد ، هو أن الوفد ، بحسن سياسته ، توخى في جميع خططه وأعماله ، أن يحترم الرأي العام ، ولا يصادمه في أي ميل من ميوله ». ولكن سعد زغلول رد عليه بأنه « وإن كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعضيد الرأي العام وموافقته على سياسته ، ولكن يهمنا ويهم كل مشتغل بالقضية المصرية أن تكون الحركة موجهة دائماً إلى الجهة المعقولة المعتدلة المفيدة »، وأن « الرأي العام في مصر ليس في طفولته حتى يصعب تفهيمه ، بل هو قد بلغ رشده والحمد لله ، وأثبت بالحوادث الماضية في هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شيء في التربية السياسية . فإذا بين له وجه المنفعة ولي وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف ».

على أنه كان من الواضح أن الأمر يختلف في حالة مبادرة الرئيس السادات . فإن حزب التجمع ليس حزب الوفد . وإذا كان حزب الوفد قادراً على التأثير على الجماهير وتحويلها من الاقتناع بفكرة إلى فكرة أخرى ، باعتباره حزب الأغلبية ، فإن حزب التجمع لا يملك القدرة على هذا التأثير بحكم أنه حزب أقلية . صحيح أن حزب مصر الإشتراكي وقتذاك لم يكن أيضاً حزب أغلبية ، اللهم إلا داخل البرلمان ، بل لعله كان في الشارع المصري أقل شعبية من حزب التجمع ـ ولكن ذلك في حد ذاته كان مصدر الخطورة ، لأن الرأي العام المصري في ذلك الحين لم يكن يتحرك بتوجيه حزب سياسي قادر على التأثير ، وإنما كان يتحرك بفعل ضغوط هائلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية تراكمت عبر سنين ، واتخذت أحد مظاهر تعبيرها في أحداث ١٨ و١٩

يناير سنة ١٩٧٧ ، واتخذت مظهرها النقيض في الحماس الغريب لمبادرة السادات . وبالتالي فلم يكن في وسع تنظيم سياسي السيطرة عليها وتوجيهها ، وإنما ـ وهو ما حدث تماماً ـ الإستفادة منها واستخدامها ، أو التعبير عنها .

ولعلي كنت أول من نبه إلى هذه الإرهاصات على المستوى القومي قبل المبادرة بعشرة شهور بمناسبة أحداث ١٨ و١٩ يناير . فقد كتبت في مجلة روز اليوسف يوم ٢١ يناير ١٩٧٧ تحت عنوان : « ومع ذلك لا انفصال عن العرب » أنبه إلى أن الشعور القومي العربي في مصر « يجتاز مرحلة تساؤل خطيرة : فلأول مرة منذ أكثر من ربع قرن من قيادة مصر لحركة القومية العربية ، يطرح الشعب المصري على نفسه هذه الأسئلة الحائرة : هل هو شعب عربي أم هو شعب مصري فقط ؟ . وإذا كان شعبنا عربياً ، فلماذا تعامله بقية الشعوب العربية على أنه شعب مصري فقط ؟ . وإذا كان شعباً مصرياً فقط فلماذا يتحمل مسؤولياته كشعب عربي ؟ . وإذا كان يتحمل مسؤولياته كشعب عربي ، فلماذا لا تعترف الشعوب العربية الأخرى بقومية المعركة ؟ . وإذا كانت الشعوب العربية لا تعترف بقومية المعركة ، فلماذا لا يعترف هو بمصرية المعركة وقبول الحل المنفرد ؟ . إلى آخر هذه الأسئلة الخطيرة التي لم تشهد بلادنا مثيلاً لها منذ أكثر من ربع قرن مضى » .

لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن حجج حزب التجمع في الاعتراض على المبادرة كانت حججاً قوية ، إلا أني آثرت الانحياز إلى حجج الشعب المصري ، فكتبت أول مقال يكتبه يساري في تأييد المبادرة في جريدة الجمهورية يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، وفيه طالبت دول الرفض « التي تفصل ما بين النظام المصري والشعب المصري ، والتي تبني آمالها وأحلامها على ثورة يقوم بها الشعب المصري لإسقاط قيادته ، وتخوض حرب دعاية نشطة لتحقيق هذا الغرض ـ أن تنزل إلى الشارع المصري ، لتحقق من ردود فعل زيارة السادات لإسرائيل ـ. وقلت : « أليس الأولى بدول الرفض ، بدلاً من محاولة عزل مصر وإسرائيل في جبهة واحدة ، تحليل موقفها جيداً من جميع

النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وحل مشاكلها ؟ . أليس الأولى بدول الرفض ، بدلاً من رفض كل نتائج زيارة السادات ، دراسة إيجابياتها وسلبياتها ، والاستفادة بها في خدمة الأهداف العربية ؟ . ولكن هذا يقتضي توافر قدر ضروري من الثقة ، وهذا القدر فيما يبدو عزيز بين الرفقاء ؟» .

مع ذلك ، فلا أخفى أن السؤال كثيراً ما طاردني ، مع كل تشدد تبديه حكومة بيجن إذاء سيناء أو إذاء القضية الفلسطينية أو جنوب لبنان أو الجولان أو غيرها من الأرض العربية ـ عما إذا كنت قد اتخذت الموقف الصحيح ؟ . ولكن إيماني بحنكة هذا الشعب السياسية من خلال دراستي الطويلة لتاريخه ، كان يهون على الطريق ، خصوصاً بعد أن اتخذت إذاعات عربية من صاحب هذا القلم ومن كل من أيد المبادرة ـ مثل عبد الصمد الشرقاوي وصلاح حافظ ولويس عوض وعبد الستار الطويلة ـ من اليسار أو الوسط أو اليمين ، مادة دائمة للهجوم ، وبلغ الأمر حد إصدار مكتب مقاطعة إسرائيل قراراً بمنع دخولي وعدد من المفكرين المصريين على رأسهم نجيب محفو وتوفيق الحكيم وأنيس منصور ، البلاد العربية ، ومنع دخول أفكارنا أيضاً .

ولعلي الآن، بعد الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء، وانحسار المد الصهيوني لأول مرة منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي ، عن أرض عربية ـ أستطيع القول بأن تحرير أية أرض عربية يستحق كل ما يدفع من أجله . وقد دفعت مصر ثمناً فادحاً لهذا الإنسحاب ، ودفع الثمن أيضاً كل من أيد المبادرة من كتاب مصر ومفكريها ، بعضهم دفع الثمن حياته مثل يوسف السباعي ، وبعضهم دفع الثمن تشهيراً وهجوماً واتهاماً بالخيانة والعمالة للصهيونية ، ومحاربة في الرزق ! .

إن هذا الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء ، يعد تحية لكل الذين أيدوا مبادرة القدس ، وهو بالنسبة للذين تعرضوا للاتهام بالخيانة والعماله ، يعتبر رد أعتبار كاف . فمن حق الذين أيدوا المبادرة أن يحاجوا مخالفيهم الآن قائلين :

« لقد وقفنا إلى جانب سياسة حررت أرضاً عربية ، وقد وقفتم إلى جانب سياسة لم تحرر شبراً واحداً من الأرض . ولقد رميتمونا بخيانة أمتنا العربية والعمالة للصهيونية ، فأي خيانة هذه التي تحقق تحرير الأرض العربية ، وأي عمالة للصهيونية تحقق انحسار المد الصهيوني عن الأرض العربية ؟ .

ومن حق التاريخ أيضاً أن يسجل أن الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء قد تحقق بفضل رؤية مستقبل نافذة لزعيم مصري اختلفت معه في حياته أكثر مما اتفقت . وقد مات هذا الزعيم ولم يعد يملك نفعاً ولا ضراً ، وهو محمد أنور السادات ، ولكن التاريخ فيها ، يثبت أنه أعظم سياسي مصري تولى شئونها الخارجية في أي عهد من العهود . ومع إدانتي الكاملة لحركة ٥ سبتمبر ١٩٨١ التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر ، ومع معايشتي النفسية الحزبية لكل من ذاقوا مرارتها ـ إلا أني في هذا الصدد ، لا أملك إلا أن أحني هامتي إحتراماً لذكرى هذا الرجل الذي استطاع أن يسترد لمصر سيناءها من يد أخطر غزوة إستعمارية استيطانية تعرضت لها المنطقة العربية منذ الحروب الصليبية، دون قتال ، وديبلوماسية غريبة يحسده عليها مترنيخ ودزرائيلي ، وفي ظروف لم تكن تبشر بأي أمل . ولا أعتقد أنه في وسع أي وطني مصري أو قومي عربي ، يرحب بعودة سيناء إلى مصر ، أن يفصل بين هذا الإنجاز التحريري الضخم وبين السياسة التي أدت إليه ، وهي التي قادها محمد أنور السادات ، دون أن يجحف بنفسه وبالرجل إجحافاً شديداً ! .

ولقد كانت جريمة السادات الفادحة أنه كان مصرياً أكثر منه عربياً . ولكن تاريخ المنطقة العربية المعاصر يثبت أن هذه الجريمة هي نفسها جريمة كل حاكم عربي !. ولو قدم كل منهم العروبة على هويته الإقليمية لتغير تاريخ المنطقة العربية .

ولا يغض من قيمة إنجاز السياسة التي قادها السادات ، ومن بعده الرئيس حسني مبارك ، أنها لم تحقق سوى تحرير سيناء فقط . فالحقيقة التي

لعل الكثيرون يرونها واضحة الآن ، هي أن تحرير مصر هو الخطوة الأولى لتحرير بقية الأرض العربية . وإنه طالما كانت مصر في قبضة الإحتلال ، فإنها تظل عاجزة لحد كبير عن القيام بدور كبير فعال في تحرير شقيقاتها العربيات . ومن ينكر هذه الحقيقة يجهل التاريخ .

صحيح أن الحرب مع إسرائيل لم تعد واردة بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، ولكن من قال أن الحرب هي الشكل الوحيد للصراع ؟. إنه من المحقق أن مصر الآن أصبحت في الوضع الذي يمكنها من جمع شقيقاتها العربيات وإسرائيل على شكل من الاتفاق يعيد الأرض المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ إلى أصحابها ، ويتيح التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين كدولتين متجاورتين تتمتعان بحدود آمنة ، وينهي الصراع الذي طال أمده إلى الأبد .

وإذا كانت الدول العربية لا تملك إلى الآن مخططاً لفرض الانسحاب على إسرائيل بطريق القوة المسلحة ، وإذا كانت مصر قد تمكنت من استعادة أراضيها - حتى في حدود المعاهدة المصرية الإسرائيلية - بطريق التفاوض . فهل يكون التفاوض هو الشكل الجديد للصراع السياسي في المنطقة العربية ؟. وهل تتكاتف القوى الإسلامية في مصر والبلاد العربية وإسرائيل لحمل هذه السياسة إلى أهدافها البعيدة ، وهي الإنسحاب العسكري الإسرائيلي من بقية الأراضي العربية ، وإقامة الدولة الفلسطينية ، وتحقيق السلام المنشود ؟.

البيضة والدجاجة
في كامب ديفيد !

الأستاذ فتحي رضوان مناضل قديم متميز ، أكن له الاحترام والتقدير ، وأعجب كثيراً بشجاعته وهو بدافع عما يعتقد أنه حق وعدل ، وقد دفع الثمن غالياً من حريته في فترات متعاقبة من حياته الثرية بالنضال ، وكان آخرها في سبتمبر عام ١٩٨١ ، حين زج به في السجن وهو شيخ ، مع غيره من شباب وشيوخ ، في أكبر نكسة لديمقراطية تعرضت لها بلادنا في تاريخها المعاصر ، بعدما بدا أنها تخطو إلى مرحلة ديموقراطية ظل التأكيد يتوالى من الرئيس الراحل السادات بأنها « لا رجعة فيها » على طوال حكمه . ولكنه لأسباب سوف يقف التاريخ عندها طويلاً بالتحليل ، ارتد بها وانقلب عليها ، فدفع حياته ثمناً لهذا الارتداد والانقلاب .

وقد كتب الأستاذ فتحي رضوان في جريدة « الشعب » الغراء في عدد ٩ أكتوبر الحالي مقالاً بعنوان : « الربح والخسارة في عودة الأردن إلى مصر » تضمن آراء خطيرة وغريبة . أعلن فيها أنه « لا يستطيع أن يبتهج بعودة الأردن » إلى مصر ، لأن للأردن رسالة سار عليها منذ إنشاء الإنجليز له بفرض ضمان وجود دولة يديرها البريطانيون ، وهو ما تحقق في حرب ١٩٤٨ عندما خاض العرب الحرب تحت قيادة الملك عبد الله وإلى جواره مباشرة الجنرال البريطاني جلوب . ثم جاء الأمريكان ورثة الاستعمار البريطاني يشترطون لقيام الدولة

(*) أكتوبر في ٢١ أكتوبر ١٩٨٤ .

الفلسطينية أن تكون مربوطة الأيـدي والأرجل بسـلاسل تضمهـا إلى الأردن ، وقبول الأردن المفاوض مع إسرائيل بدون شروط . وهم مع الصهاينة « يريدون أن يخرجوا من نار الفتنة التي يوقدونها للعرب وللملك حسين بأصابع الملك حسين والمعتدلين العرب جمـع ما وضعـوه في تلك النار من حبـات أبي فروة اللذيذة والممتعة »! . ومن أجل ذلك ـ وكما يقول الأستاذ فتحي رضوان « لسنا قادرين أن نشارك في فرح الدولة المصرية وهي تستقبل بأذرع مفتوحة العاهـل الأردني . لأننا نريد أن نعرف بالضبط ما الـذي يمكن أن يتحقق من وراء هذه العودة ، وما سينال العرب بعد إنتهاء الـزفاف السعيـد ومقدار الـربح في هـذا العرس الجميل . إن كان فيه ربح ! ومقدار الخسارة التي تؤكد كل المقدمات التي جرت خلال نصف قرن أو يزيد » .

ولم يكتف الأستاذ فتحي رضوان بالتشكيك في أهداف ونتائج وأغراض المبادرة الأردنية التي انتهكت المقاطعة العربية المعلنة ضد مصر . بل شكـك كذلك في جدوى انتهاء هذه المقاطعة العربية ضد مصر وما إذا كـان يمكن أن يترتب عليها أي خير من قبل أن تتخلى مصر عن سياسة كامب ديفيد ؟ قائلاً : « هل من الخير أن تتهاوى المقاطعة المعلنة ضد مصر حتى يلتئم الصف وتكمل الوحدة ويقف العرب جبهة واحدة ضد العدو المشترك . لا أظن أن أحداً يمكن أن يجيب عن هذا السؤال الصريح الواضـح بالنفي ، فـلا أحد حتى لـو كان مجنوناً يمكن أن يدعو إلى فرقة العـرب وإلى توزيعهم بين معسكـرات ولا أن يضيق بانتهاء الخلاف بين المصريين وبقيـة العرب ، ولكن المؤسف حقـاً أن الحديث يدور حول وجوب عودة مصر دون أن يدور حديث صريح مثله حـول مصر سياسة كامب ديفيـد ، مما سيجعـل وحدة الصف عبـارة تُلاك ولا تعني شيئاً » .

ثم ضرب الأستاذ فتحي رضوان بصورة مباشرة سياسة كامب ديفيد بحجة أنه « منذ أبرمت اتفاقية كامب ديفيـد والعرب منقسمـون على أنفسهم انقسامـاً مروعاً . وهذا في واقع الأمر الغاية من كامب ديفيد (كذا) . وقـد حققت هذه

الكارثة هذه الغاية . . وقد وقع في ظل هذه الفرقة أفدح المصائب ، فضرب العرب ضربات مدمرة في لبنان جنوبه ثم شماله ، ومع الوقفة العظيمة والرائعة للمقاومة الشعبية اللبنانية الفلسطينية التي لا تزال تبدي ضروباً وألواناً من شجاعتها وصمودها وقدرتها الهائلة على مقاومة العدو الحقيقي للعرب وهو إسرائيل ومن ورائها أمريكا ».

وأختتم الأستاذ فتحي رضوان وجهة نظره بهذا الرأي الخطير وهو « أن العربي الوطني المخلص » ـ حسب نص كلامه ـ « لا يهمه هذه التنقلات التافهة التي لا تقيم عوجاً، ولا تمنع خطراً . ، ولا تعالج شللاً ، فقد شبعنا من الحديث عن عودة مصر للعرب ، أو عودة العرب إلى مصر . . وعلى الرغم من أننا بلا شك نحب أن تتم هذه العودة ، وندعو الله ليل نهار لكي يباركها ويزيل العقبات من طريقها ـ فإننا نعتبر هذه العودة وسيلة لا غاية ، فإذا كانت العودة إلى كامب ديفيد ، فلا كانت ، لأنها نهاية المطاف ويمام الخراب » .

وواضح من هذا الرأي للأستاذ فتحي رضوان أنه يتبنى بصفة مطلقة حجج وسياسة الدولة العربية التي قاطعت مصر ، ويتمسك بها تمسكاً غريباً . ويردد آراء المرحومة « جبهة الصمود والتصدي ». التي أصبح أسمها في التاريخ العربي العام يثير السخرية والحزن والغثيان في النفس ، بعد أن نسيت الصراع العربي الإسرائيلي وانقسمت إلى جبهتين متحاربتين حول الصراع العراقي الإيراني . فانضمت سوريا وليبيا إلى إيران في حربها ضد العراق ، وانضم إلى العراق الأردن وبقية البلاد العربية ، وترفعت مصر عن ضرب قطر عربي شقيق عضو في الجبهة في محنته ، فساندت العراق بكل ما تملك من قوة عسكرية .

وقد يكون مقبولاً ـ مع ذلك ـ أن يظل الأستاذ فتحي رضوان يتبنى مثل تلك السياسة الساقطة على أيدي أصحابها وأكبر المتحمسين لها ، الذين برهنوا دائماً وأبداً على تخاذلهم وضعفهم وقلة حيلتهم، بل على خيانتهم لعروبتهم

بالوقوف إلى جانب دولة غير عربية ضد دولة عربية ـ مما لم يسبق له نظير منذ ظهرت دعوة القومية العربية ـ والذين برهنوا على نفاقهم أيضاً ومتاجرتهم بالقضية الفلسطينية ، ليس فقط عن طريق عدم تقديم أية مساعدة أو مساندة إيجابية في مجال الصراع العربي الإسرائيلي ، إنما أيضاً عن طريق ضرب وتمزيق المقاومة الفلسطينية ، فطرد ياسر عرفات من ليبيا أولاً ، ثم من سوريا ثانياً ، وأشعلوا نار الحرب الأهلية الفلسطينية التي أخرجت المقاومة الفلسطينية من الساحة اللبنانية ـ فألحقوا عاراً لا يمحى بأمتهم تحت ستار التطرف والتشدق الكاذب .

نعم ، قد يكون مقبولاً أن يتبنى الأستاذ فتحي رضوان سياسة جبهة الصمود والتصدي ، فلا يرى أي خير يعود على الأمة العربية من إعادة الدول العربية علاقاتها مع مصر، إلا إذا تخلت مصر عن سياسة كامب ديفيد ، بل يعتبر مثل هذه العودة « نهاية المطاف ويمام الخراب » ! ـ لو أنه كان يقدم بديلاً عملياً لسياسة كام ديفيد تنتهجه الأمة العربية ، فتسحق به الاستعمار الصهيوني والأمريكي ، وتسترد به الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . وتقيم الدولة الفلسطينية على أرضها ـ ولكن المؤسف أن الأستاذ فتحي رضوان لا يملك إلا نفس السلاح الذي رفعته جبهة الصمود والتصدي المزعومة ، وهو الرفض ، مجرد الرفض ؛ الرفض لسياسة كامب ديفيد ، ولا شيء أكثر من رفض سياسة كامب ديفيد ، كأن هذا الرافض الكلامي المحض ، الذي لا يستند إلى أية قوة مادية في وسعه أن يحقق ما لم تحققه سياسة كامب ديفيد ، فيعيد الجولان إلى سوريا ، ويعيد الأراضي الفلسطينية إلى الفلسطينيين، ويعيد السيادة المصرية كاملة على سيناء ويحمل القوات المسلحة المصرية إلى الحدود مع إسرائيل - وينسى أن هذا الرفض الكلامي ، الذي ظلت الدول العربية تنتهجه طوال السنوات الثمان الماضية كبديل لسياسة كامب ديفيد ، والذي لم يسبق له مثيل في تاريخ نضال أية أمة ـ قد ألحق بالأمة العربية من الخسائر ما لم يلحق بها على طوال الصراع العربي الإسرائيلي . فتمزق لبنان ، وتمزقت المقاومة

الفلسطينية ، ومع الحرب العراقية الإيرانية التي تستنزف كل إمكانات الأمة العربية ، تراجع الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصف الثاني ، وبعدت إمكانات تحقيق أي تقدم في ساحة القضية الفلسطينية .

فإذا عاد الأردن إلى مصر ، وبدأت تتهاوى سياسة المقاطعة الحمقاء لمصر ، وبدأ الأمل يعود من جديد في إحياء القضية الفلسطينية ، وأعلن فلسطينيو الضفة الغربية وغزة ، ابتهاجهم وترحيبهم بالمبادرة الأردنية ، وأعلن ياسر عرفات تأييده للمبادرة الأردنية ، ودعا الدول العربية لإنهاء مقاطعتها لمصر ، وأخذ العالم يهتم من جديد بالصراع العربي الإسرائيلي ، الذي كاد ينسى تحت الصراع العراقي الإيراني ـ لم يجد الأستاذ فتحي رضوان في كل ذلك ما يدعو للبهجة ! ، بل رأى فيه « نهاية المطاف ويمام الخراب »! ، لأنه ما زال يتمسك بما لم يعد تتمسك به معظم البلاد العربية التي أكتشفت عقم السياسة التي كانت تتبعها في مقاطعة مصر ، وما زال يتمسك بما لم يعد يتمسك به أصحاب القضية أنفسهم ، وهم الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة ، وعلى رأسهم منظمة التحرير برياسة ياسر عرفات .

وحين يزايد الأستاذ فتحي رضوان على أصحاب القضية أنفسهم . ولا يرى فيما ينتهجون له ويزيدونه ويساندونه إلا « يمام الخراب » وحين لا يرى أي خير في تهاوي المقاطعة ضد مصر بدون أن تعلن مصر تخليها عن سياسة كامب ديفيد ـ ويتبنى بذلك أشد المواقف العربية تطرفاً ضد مصر ، فإن من حقنا أن نقول له إننا لن نكون أبداً عرباً بدون أن نكون مصريين أولاً . وأنه لا يوجد أي شعب عربي يعتبر نفسه عربياً أولاً ثم مغربياً أو جزائرياً أو ليبياً أو سعودياً ثانياً ، لأن الطريق إلى العروبة يمر أولاً بالوطن الإقليمي ، ولا يستطيع أي فرد أن يحس بالولاء لعروبته بدون أن يحس بالولاء أولاً لمصريته .

ونحن لا نشك في ولاء مناضل كبير وقديم مثل الأستاذ فتحي رضوان لمصريته وقد كرس حياته مناضلاً من أجل مصر ، ولكننا نود أن نصف هذا

الموقف بأنه موقف « دون كيشوتي »، وغير واقعي . فالحقيقة التاريخية أن الدول العربية لم تجتمع على سياسة عربية واحدة، وتعمل على تنفيذها بإخلاص وتفان ، إلا سياسة المقاطعة ضد مصر ! . ولو أجمعت مثل هذا الإجماع على محاربة إسرائيل أو محاربة إيران ، لحققت إنجازات ضخمة تفيد مستقبل الأمة العربية . وبالتالي فما يقال في الدوائر العربية عن ضرورة إجماع الدول العربية على إعادة علاقتها مع مصر هو نفاق واضح وخديعة بادية للعيان . ونحن المصريين نتظاهر بتصديق هذه الأكذوبة الضخمة ، لأننا نعاني من رد فعل الفترة الناصرية في قيادة الأمة العربية ، التي صرفت مصر عن التفرغ للبناء الداخلي . وأجهضت المكاسب الاشتراكية في حروب خضناها وحدنا تقريباً ـ وبالتالي فلم نعد نبالي كثيراً باسترداد هذه القيادة ، بل نؤثر أن ندع الدول العربية تتبين بنفسها فائدة هذا العمل في الوقت الذي تختاره ، ونحن في ذلك نتبع تقليداً تاريخياً ، فقد ظهرت دعوة القومية العربية خارج مصر ، وكأن العرب هم الذين جروا مصر إلى هذه الدعوة . ومن الثابت أن عبد الناصر نفسه لم يكن من دعاة القومية العربية قبل الثورة ، ولا حتى في المرحلة الأولى من الثورة ، وقد ظلت إسرائيل تساند حركة الجيش حتى أزمة مارس ١٩٥٤ . وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لضرب القوى الديموقراطية والتقدمية . فلما ظهر الجوهر الثوري لعبد الناصر في كسر احتكار السلاح ، ثم في تأميم قناة السويس ، تسابقت الشعوب العربية إلى تنصيب عبد الناصر زعيماً لحركة القومية العربية ، وسلمت علم القيادة إلى مصر ، واستمر ذلك حتى أعلنت الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بسبب كامب ديفيد ، وأنكرت على مصر حقها في الاجتهاد لصالح القضية القومية العليا ! .

وهذا يقودنا إلى مناقشة قضيتين : الأولى ، قضية الأردن ، الذي لا يرى فيه الأستاذ فتحي رضوان إلا الأردن الذي صنعه البريطانيون ، والثانية قضية كامب ديفيد .

وبالنسبة لقضية الأردن ، فمن المحزن حقاً أن الأستاذ فتحي رضوان

لا يـزال أسير فكـرة قديمـة ، باليـة تتهم الأردن بالعمـالة للبـريـطانيين أولاً ثم الأمريكيين ثانياً . ويتصور أن الأمريكيين مع الصهاينة يستخدمون الملك حسين والمعتدلين ليلتقطوا بأصابعهم مـا وضعوه في نـار الفتنة من « حبـات أبي فروة اللذيذة الممتعة » !

ويكفيني لهدم هذه الفكرة أن أذكر الأستاذ فتحي رضوان بـزيارة الملك حسين للقاهرة في ٣٠ مايو ١٩٦٧ . ليبرم مع عبد الناصر ـ متطوعاً وبوازع قومي عربي شريف ـ إتفـاقية الـدفاع المشتـرك التي خاض بمقتضـاها الحـرب ضد إسـرائيل إلى جـانب مصر . وكـانت الجبهة الأردنيـة هي التي دار فيهـا قتـال جدي ، رغم تخاذل النظام السوري وكشفه الجناح الشمـالي للأردن . وكـان يدير القتال في الأردن الفريق عبـد المنعم رياض . فهـل كان الأردن في هـذا الموقف عميلاً للأمريكيين أو للبريطانيين ؟

أما المثال الثاني فهو موقف الأردن الشريف إلى جـانب العراق (الـذي يعرض نفسه فيه لخطر العدوان من النظام السوري الحالي) ضد العدو الإيراني الذي يستنزف بحربه العتيـدة ضد العـراق طاقـات الأمة العـربية . فهـل يقف الأردن هذا الموقف بوصفه عميلاً للأمريكيين أو للبريطانيين أو للصهاينة ؟ .

وإذا كانت هذه هي المـواقف الشريفـة للأردن ، التي يبـرهن فيها على عروبته وشجاعته واستعداده للتضحية في سبيل الأهداف القومية العربية العليا ، فلماذا يشك الأستاذ فتحي رضوان في الدافع القومي الذي حـدا بالملك حسين إلى إنهاء المقاطعة السياسية ضد مصر ، ولا يرى فيـه إلا عمالـة للأمـريكيين والصهاينة ؟ ولمـاذا يرى أن عـودة البلاد العـربية إلى مصـر بدون أن تتمسـك بتخلي مصر عن سياسـة كامب ديفيـد هو « نهـاية المطاف ويمام الخـراب » ! ولماذا يعلن أنه لا يستطيع أن يشـارك في فرح الـدولة المصـرية وهي تستقبـل بأذرع مفتوحة العاهل الأردني لأن كل المقدمات التي جرت خلال نصف قرن أو يزيد تؤكد الخسارة المتوقعة ؟ .

وأليس من حقنا أن نسأله : أين تقف يا سيدي ؟ هل تقف إلى جانب مصر ؟ إذن فلماذا لا تشارك المصريين بهجتهم بالمبادرة الأردنية ؟ . أوقفت إلى جانب الفلسطينيين ؟ . إذن فلماذا لم تشارك فلسطين الضفة الغربية وغزة ومنظمة التحرير الفلسطينية فرحتهم بالمبادرة الأردنية . أوقفت إلى جانب العرب ؟ . إذن فلماذا لا تأخذ موقف الدول العربية المتعاطفة مع إعادة العلاقات السياسية مع مصر ، ولماذا تختار بالذات جانب الدول العربية المتشددة في عدائها لمصر ، وهي لا تتجاوز الآن دولتين هما ؛ سوريا وليبيا ؟ .

بقيت القضية الثانية التي أريد مناقشتها وهي قضية كامب ديفيد ، لقد زعم الأستاذ فتحي رضوان أنه «منذ أن أبرمت اتفاقية كامب ديفيد والعرب منقسمين على أنفسهم إنقساماً مروعاً » ـ الأمر الذي يفيد بوضوح أن كامب ديفيد هي سبب الانقسام ، وأن العرب كانوا قبلها متحدين ؟ . فهل : هذا الكلام صحيح من الناحية التاريخية ؟ .

إن هذا يثير من جديد قضية البيضة والدجاجة : هل وجدت البيضة قبل الدجاجة أو وجدت الدجاجة قبل البيضة . وبمعنى آخر هل أدت كامب ديفيد إلى انقسام العرب أو أدى انقسام العرب إلى كامب ديفيد ؟ من حسن الحظ أن الحقائق التاريخية تثبت أن انقسام العرب هو الذي أدى إلى كامب ديفيد وليس العكس . وهذا ما نبهت إليه كثيراً ، ولكن الأهواء السياسية تأبى إلا أن تغفل الحقائق ! . فقد سبق أن نبهت إلى أن إنقسام العرب الحالي لا يعود إلى كامب ديفيد إنما يعود إلى حرب أكتوبر «حين خرج العقيد القذافي في أول يوم يدين الحرب ، ويتنبأ بهزيمة العرب ، ويعلن أنه لم يوافق على خطة الحرب !. وفي آخر يوم من الحرب ، حين أعلن السادات تحت تأثير التدخل الأمريكي المتصاعد إلى جانب إسرائيل ، قبوله وقف إطلاق النار ـ رفض الرئيس حافظ الأسد وقف إطلاق النار ، رغم يقينه بأنه لا يستطيع مواصلة الحرب بمفرده ، ورغم أنه خسر الحرب منذ اليوم الثالث لها وتعرضت عاصمته للخطر . ثم اضطر إلى القبول بوقف إطلاق النار ، بعد أن انقسمت القوة

القتالية العربية إلى متطرفين ومعتدلين يتبادلون الاتهامات !

وعندما جرت مباحثات الكيلو ١٠١ ، خرج المتفرجون من العرب ومزايدو الكلام يسخرون ويتهجمون ويتأسفون على الشرف العربي المراق عند الكيلو ١٠١ ، وأخذوا يهينون الجيش المصري الذي حقق معجزة العبور ، ويتجاهلون نتائج الحرب التي فرضت هذه المباحثات فرضاً . لقد كانوا يؤثرون أن يتمزق الجيش تحت آلة الحرب الأمريكية والإسرائيلية المتفوقة ، ويرون في ذلك إنقاذاً لشرفهم الرفيع !

وفي اتفاقية فك الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤ واتفاقية فك الاشتباك الثاني في سبتمبر ١٩٧٥ ، ارتفع الاتهام للسادات بالخيانة والسعي للحل المنفرد ، ونسي العرب بسرعة فائقة أنه صاحب قرار الحرب في ٦ أكتوبر ، وقائد أول انتصار في الصراع العربي الإسرائيلي . وأعلن حافظ الأسد أن الإتفاق خطوة إلى الوراء . ونشأ ما أطلق عليه اسم « الترابط السوري الفلسطيني في مواجهة مصر»!. . ولكن بعد شهرين كان الرئيس الأسد يجدد بقاء قوات الطوارىء الدولية في الجولان في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ . وبعد أقل من عام كان الترابط السوري الفلسطيني » ينشق ويتحول إلى « تصارع سوري فلسطيني » !

ففي يونيو ١٩٧٦ كان النظام السوري يخوض مغامرة غزو لبنان . ولم يكن يستطيع أن يقوم بمغامراته الخطيرة قبل أن يرى الضوء الأخضر من جانب أمريكا وإسرائيل ، وإلا بعد التأكيد لهما بأن مغامرته لا تستهدف إسرائيل ، إنما تسهدف تحجيم اليسار اللبناني والفلسطينيين . وبهذه المغامرة انهار لبنان ، وانصرف النظام السوري إلى الحفاظ على أوضاع جيشه فيه ، وأدار ظهره لإسرائيل ليتفرغ لذبح الفلسطينيين في تل الزعتر ، ويكرس جهده السياسي في السيطرة على الحكومة اللبنانية . وفيما بعد حين غزا الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان وقف النظام السوري موقفه المخزي . وسمح للجيش السوري أن يقف متفرجاً بينما كان اللبنانيون والفلسطينيون يقاتلون !

وهكذا كانت الجبهة الشمالية تنهار منذ يونيو ١٩٧٦ ، في الوقت الذي كان التفسخ والتمزق يسودان الوطن العربي كله . فقد كانت الصراعات تمزق جناحه الشرقي بين سوريا والعراق والأردن ولبنان ، وجناحه الغربي بين المغرب والجزائر وموريتانيا حول الصحراء المغربية ، وجناحه الجنوبي بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية . ثم بين اليمين الجنوبية والصومال . ثم بينها وبين المملكة العربية السعودية .

فأين إذن تلك الوحدة التي مزقها اتفاق كامب ديفيد ؟ وأين كان إذن الإجماع العربي الذي رأيناه يظهر بحماسة في مقاطعة مصر ؟ . ولماذا لم يتجه هذا الإجماع إلى تحرير الأرض العربية من إسرائيل بدلاً من أن يتجه إلى محاربة مصر ، ومقاطعتها اقتصادياً ومحاولة إجهاض صناعة السلاح فيها التي نشأت لخدمة قضايا الأمة العربية ! وإلى أي وقت يرى الأستاذ فتحي رضوان أنه كان مطلوباً من السادات أن ينتظر حتى تتم تصفية الخلافات والصراعات العربية ، وتتحقق الوحدة العربية وتتهيأ الفرصة لشن حرب جديدة ضد إسرائيل التي تساندها أمريكا ، تلقى حظاً أفضل من حظ حرب أكتوبر ، يستخلص فيها العرب الأراضي العربية المحتلة دفعة واحدة ؟

وبأي سلاح كان الأستاذ فتحي رضوان يتوقع أن تحارب مصر إسرائيل الحرب الخامسة على رأس الدول العربية ؟ . هل تحارب بالسلاح السوفييتي الدفاعي الذي بقي في يدها بعد انتهاء حرب أكتوبر ؟ . أو بالسلاح السوفييتي الهجومي الذي رفض الاتحاد السوفييتي تزويد مصر به قبل الحرب وبعد الحرب ؟ . أو يا ترى بالسلاح الأمريكي والغربي المقيد بشروط عدم الاستخدام ضد إسرائيل . الذي كان في يد الدول العربية الأخرى الموالية للغرب ؟ . . أو ببعض قطع الطوب والزلط المختارة . أو يتوقع الأستاذ فتحي رضوان أن تخوض مصر والدول العربية حرباً إنتحارية إلى آخر جندي مصري وعربي ، وكتلك الحرب التي نصح العقيد القذافي ياسر عرفات بأن يخوضها حتى آخر جندي فلسطيني وفي مقدمتهم ياسر عرفات .

وإذا كانت الحرب الخامسة ضد إسرائيل تقف في طريقها كل هذه العقبات . وإذا كان التمزق العربي وانهيار الجبهة الشمالية التي تشكل جبهة المواجهة ضد إسرائيل ، هو على رأس هذه العقبات ـ فما الذي يأخذه الأستاذ فتحي رضوان على سياسة السادات لاستخلاص سيناء من يد الاحتلال الإسرائيلي ، وهل كان يرضى غروره الوطني والقومي أن يظل الاحتلال الإسرائيلي قائماً في سيناء حتى تتوافر ظروف حرب خامسة مع إسرائيل تنهي هذا الإحتلال في سناء وفي غيرها من الأراضي العربية مرة واحدة ؟

صحيح أن شروط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي تنقض سيادة مصر على سيناء. ولكن ألم تنقض شروط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء في عام عدوان ١٩٥٦ في عهد عبد الناصر من سيادة مصر على سيناء أيضاً بقوات الطوارىء على مياهها الأقليمية ، وحرمان إسرائيل من الملاحقة في مضايق تيران ؟ . وهل كان مطلوباً من عبد الناصر أن يتمسك بسيادة مصر كاملة على سيناء وعلى مياهها الإقليمية حتى لو أدى ذلك إلى استبقاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ؟ .

وألم تكن ردود فعل الدول العربية المتشددة ، غير المتشددة أيضاً ، للتسوية التي عقدها عبد الناصر في عام ١٩٥٧ ، مماثلة لردود فعل هذه الدول للتسوية التي عقدها السادات باتفاقيات كامب ديفيد ، حين أخذت تستغل الوجود الدولي في مضيق تيران لتوجيه حملات التشكيك في النظام الناصري والتقليل من ثوريته واتهامه بأنه أرتضى قيام الأمم المتحدة بالدفاع عن حدود مصر ؟

وألم تكن هذه الاتهامات والضغوطات الإعلامية العربية غير المسئولة هي التي دعت عبد الناصر إلى إغلاق مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية في يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ ، واستعداد بلاده لحرب مع إسرائيل لم تكن مستعدة لها عسكرياً ؟

وإذا كانت البلاد العربية التي تناضل بالكلام البليغ وحده قد كالت

للسادات بنفس الكيل الذي كالت به لعبد الناصر ، وإذا كـانت سياسـة كامب ديفيد التي حررت سينـاء تلقى التنديـد من كثير من العـرب غير المصـريين ، فلماذا بالله يشارك بعض العرب المصريين ، وعلى رأسهم فتحي رضوان، في هذا التنديد ؟ . وإذا كانت بعض الدول العربية قد أدركت عقم سياسة المقاطعة ضد مصر ، فقررت إنهاءها ، فلماذا بالله يزايد الأستاذ فتحي رضوان على هذه الدول . ويتمسك بما لم تعد تتمسك به . وهو ضرورة مطالبتها مصر بالتخلي عن سياسة كامب ديفيد قبل أن تعيد علاقتها السياسية معها ؟

وإذا كان الأستاذ فتحي رضوان يعرف جيداً المخاطر الجسيمة التي تترتب على إنهاء مصر معاهدات كامب ديفيد ، ويـدرك جيداً أن مصـر لن تلغي هذه الإتفاقات في القريب العاجل أو الآجل ، فأي مصلحة وطنية أو قومية عليا يراها في استمـرار مقاطعـة الدول العـربية لمصـر حتى تتوافـر لمصـر الـظروف في المستقبل لإلغاء هذه الاتفاقيات ؟ . وأي إنجازات قومية تحققت للأمة العربية من سيـاسة المقـاطعة لمصـر حتى يخشى الأستاذ فتحي رضـوان انهيـار هـذه الإنجازات العظيمة إذا أنهت هذه الدول مقاطعتها لمصر ؟ . وما هو المستقبل العظيم الذي كان يتوقعه السيد فتحي رضـوان للأمـة العربيـة في ظل سيـاسة المقاطعة ضد مصر . حتى يتملكه الجزع من بوادر انتهاء هذه المقاطعة ويرى فيها « نهاية المطاف ويمام الخراب »!

الحق يا سيدي أن مقالك قـد صدمني ، لأني رغم اختـلافي في الرأي معك في كثير من الأحيان ، قد أحتـرمت مواقفـك ، ولكن إذا كان من حقـك تماماً تسوية حساباتك مع السادات ، فما ذنب مصر ؟ .

السادات بين العمالقة والأقزام(*)

عندما كتب حسن عزت مذكراته : « قصتي مع العمالقة والأقزام السبعة » لم يكن غرضه من الكتابة الدفاع عن السادات ، وإنما كان الدافع الرئيسي له حسب نص قوله ـ هو الرد على ما وصفه بـأنه « أكـاذيب المرحـوم السادات ، شقيق العمر ، وزميل الكفاح ، التي نسبها إليّ ، خصوصاً في كتـابه « البحث عن الذات » الذي أصدره عام ١٩٧٨ ». ومع ذلك فقد جاءت المذكرات وثيقة دفاع عن السادات في أخطر ما تعرض له الرئيس الراحـل على أيدي خصـومه السياسيين ! . ذلك أن نزعة الإنصاف عند حسن عزت تغلبت على نزعة الإنتقام لما أحس أنه تعرض له من إساءة على يد السادات .

وحسن عزت شخصية تاريخية من الشخصيات التي لم تتعرض للأضواء من جانب الكتاب أو المؤرخين ، رغم أنه أحد مؤسسي أول تـنظيم سري في الجيش المصري سنة ١٩٤٠ من ضباط الطيران ، وهو بذلك ـ مؤسس أول نوع من هذه التنظيمات السرية التي مهدت لظهور تنظيم الضباط الأحرار بعد ثماني سنوات . والذي احتوى على عناصر من هذا التنظيم الأول . الذي ضم كلاً من عبد اللطيف البغدادي ووجيد أباظـة وحسن عزت وأحمـد سعودي ، وأشـركوا معهم فيما بعد أنور السادات . وكان غرض التنظيم العمل ضد الإنجليز .

(*) أكتوبر في ٩ مارس ١٩٨٦ .

ومع ذلك فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو لم يكن حسن عزت من قادتها ، لسبب بسيط . . هو أنه كان خارج الجيش ، فقد فصل منه مع أنور السادات في أثناء الحرب العالمية الثانية . وأودعا السجن فالمعتقل ، عمل حسن عزت سائقاً ، بينما عمل أنور السادات تبّاعاً (شيالاً)، واتهم الاثنان في قضية مقتل أمين عثمان ، وأفرج عنه بعد أحد عشر شهراً ، وبعد الحكم بالبراءة على أنور السادات اشترك الاثنان في مشروع مقاولات ، حتى آثر السادات الرجوع إلى الجيش بواسطة الدكتور يوسف رشاد رجل القصر الملكي . وانضم إلى الحرس الحديدي ، وكان حسن عزت قد زوج السادات جيهان ، وهي ابنة خال زوجته ، وكانت عودة السادات إلى الجيش مما فرق بينه وبين حسن عزت في ذلك الحين ، إذ رأى فيها حسن عزت خيانة له . وبعد ثورة يوليو ألف حسن عزت كتاباً اسمه « أسرار معركة الحرية » روى فيها قصته مع التنظيمات السرية والسادات ، وقد صدر عام ١٩٥٣ ، وقدم له كل من عبد اللطيف البغدادي وخالد محيي الدين وأنور السادات والفريق عزيز المصري بكلمات فيها تقدير كبير لشخصه وتضحياته ، فكانت اعترافاً بما ورد في مذكراته من أدوار . على أن عبد الناصر أمر بشراء نسخ الكتاب جميعها لتوزيعها على إدارات ووحدات الجيش ، ولكنها استقرت في مخازن الجيش بدلاً من أن يقرأها الجنود والضباط ! .

ومع ذلك فقد تمكن صاحب هذا القلم من الحصول على نسخة من كتاب حسن عزت . فحين كنت أعد رسالتي للدكتوراه ، كنت أتردد يومياً على سور الأزبكية ، وهي عادة قديمة استمرت بعد ذلك ، حتى تحولت شقتي إلى مكتبة ! وصار لدي معظم المراجع والمصادر المكتوبة في تاريخ مصر ، وتحولت إلى شراء الجديد فقط . وقد لاحظت أن ما كتبه حسن عزت في مذكراته ، وما كان يكتبه غيره من الضباط في ذلك الحين عن تنظيمات الجيش قبل الثورة ، وخصوصاً ما كتبه أنور السادات ، على خلاف كبير في المعلومات والرأي ، حتى ليبدو كأن كل كاتب كتب رؤيته من موقع مختلف ! فالمبالغة

والكذب وادعاءات البطولة واختلاق الحوادث تسود معظم هذه الكتابات .

وبالنسبة للسادات بالذات ، فإنه يخلط بين الحقيقة والخيال بشكل كبير ، ويضخم الأحداث ، ويخلق من الحبة قبة ـ حسب القول المأثور ـ! وتكاد تنعدم الدقة التاريخية من رواياته عن الأحداث ، كما تنعدم المسؤولية أيضاً ! . (وكتابه الأخير بعنوان : « البحث عن الذات » شاهد على ذلك) . ومن ثم كان عليَّ أن أتناول ما كتبه السادات في حذر شديد ، وأحاول تنقيته بالاستعانة بالمصادر الأولية الأخرى ، ومنها مذكرات حسن عزت ، التي قدم لها السادات بنفسه ، ولم يعترض على حرف فيها .

وكان أن أخذت في تفنيد ما كتبه السادات حول التنظيمات السرية في الجيش قبل الثورة ، وسجلت ذلك في رسالتي للدكتوراه عن « تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٤ »، مما أزعج لجنة المناقشة ، التي أحجمت عن مناقشة هذه المسألة أمام الجمهور ، ولكنها ، بعد المناقشة ، دعتني لتحذرني من خطر تفنيدها ما كتبه « نائب رئيس الجمهورية » محمد أنور السادات في ذلك الوقت ، وأذكر مما قاله لي أستاذي وصديقي الدكتور عبد الملك عودة أنه لا ينبغي أن أتحمس للكتابة التاريخية إلى حد التعرض لنائب رئيس الجمهورية وتعرض نفسي للخطر ! وأنه يمكن الانتظار حتى تزول الأسباب السياسية التي تدفع إلى حجب هذه المعلومات ، وبعدها يمكن إبرازها .

وقد كان لهذا السبب أن حذفت بعض الفقرات من الرسالة عند إعدادها للنشر ككتاب ، حتى لا تتعرض للمصادرة ! . ولكني انتهزت فرصة صدور كتابي : « مذكرات السياسيين والزعماء في مصر »، فأثبت فيه التناقض في كتابات السادات ، في معرض تنبيه الباحثين في التاريخ إلى خطورة الاعتماد على المذكرات السياسية دون تحقيق وتمحيص بالاستعانة بالدوريات والمصادر الأولية الأخرى .

على كل حال ، فقد سعدت حين وصلني من لندن كتاب حسن عزت الجديد ، الذي ضمنه كتابه الأول « أسرار معركة الحرية »، ومجموعة أخرى من الشهادات والوثائق ، على الرغم من اختلاط الأوراق في هذا الكتاب ، وافتقاره إلى التسلسل التاريخي ، أو عنصر الإنسجام بين أحداثه . ولكني قدرت من الرجل أنه وإن كتب كتابه رداً على ما وصفه بـ « أكاذيب السادات عنه » فإنه كان منصفاً للرجل ما خلا العلاقات الشخصية بينهما ، مما يجعل ما كتبه حسن عزت في هذا الصدد شهادة من خصم لا صديق .

ويعتبر ما كتبه عن الميراث الذي تركه السادات مما يفند الأقاويل التي كتبت عن ثروة السادات بعد وفاته . والتي أطلقها خصومه السياسيون افتراء . وأهمية ما كتبه تنطلق من أنه كتب في مقام الاتهام لا الدفاع ! . فقد كتبه في مقام اتهام السادات بعدم العدل بين أولاده من زوجته السابقة السيدة إقبال ، وأولاده من السيدة جيهان .

فيذكر أنه في زيارة للسيدة إقبال سألها عن معاش البنات وميراث والدهم السادات ، فإذا إجابتها بمثابة « الصاعقة الكبرى » ـ حسب قوله ـ : « لقد قالت الحاجة إقبال باستسلام : معاش إيه ؟ طلبونا في إدارة المعاشات ، وقالوا لنا إن معاش السادات ٥٠٠ جنيه في الشهر ، بناتك ٢٥٠ ، والسيدة جيهان ٢٥٠ . وهكذا كل شيء » .

ويستطرد قائلاً : « ثم جاء ما هو أدهى وأمر ، عندما سألتها عن ميراث السادات ، وقالت إنه لم يترك مليماً واحداً ، قلت : والمنزل الكبير في ميت أبو الكوم . . والـ ١٨ فداناً ؟ فنظر إلي سعيد ماضي (شقيق السيدة إقبال) وقال : لقد بعتهم له بثمن بخس . عندما قال لي إنه يريد الأرض لبناء بيت كبير يؤوي أختي وبناتها بعد مماته . لكنه سجلها باسم ولده جمال من الست جيهان ! . صدمت ، ورحت أضرب كفاً على كف ، لكنهم : سعيد ماضي ، والحاجة إقبال وبناتها ، قالوا إن هذه هي الحقيقة عارية . فتركتهم ، وتوجهت

على الفور إلى الأستاذ عبد الحليم رمضان ، المحامي العملاق ، ورويت له الحكاية ، فأبدى استعداده لمقاضاة الطرف الآخر لرد الحق وتحقيق العدل » .

هذا ما كتبه حسن عزت عن الميراث الذي تركه السادات . ونقطة تركيزي هنا لا تنصب على ما إذا كان السادات قد عدل أو لم يعدل بين أولاده ، وإنما التركيز ينصب على ميراث السادات وقدره ، بالنسبة لما حيك حوله من الإشاعات من خصومه السياسيين ، دون أن يمتلك أحدهم الدليل على ذلك ! والمفارقة هنا أن يكون هذا هو ميراث الرجل الذي أسس سياسة الانفتاح ، بينما ميراث أصغر ملك من ملوك الانفتاح يبلغ ملايين الجنيهات ! .

أما القضية الثانية التي تناولها حسن عزت ، فهي اشتراك السادات في الحرس الحديدي للملك السابق فاروق . وهي قضية يحلو لخصوم السادات من أعضاء مجلس قيادة الثورة التندر عليه بها . وقد اتهم حسن عزت السادات بأنه كان عميلاً مزدوجاً لكل من العرش ، مقابل المال ، ولتشكيل الضباط الأحرار ، مقابل ما قد يصلون إليه فيما لو نجحت الحركة واستولوا على الحكم .

على أن حسن عزت لم يملك إلا أن يورد نص ما كتبه الدكتور محسن عبد الخالق ـ وقد وصفه بأنه كان من أخلص المخلصين للحركة ـ رداً على هذه المسألة . وفيها يورد الدكتور محسن عبد الخالق ، سفير مصر في السعودية ، قصة الحرس الحديدي ، فيقول إن هذه القصة تبدأ بالدكتور يوسف رشاد ، وهو ضابط وطبيب مشهور كان يعمل في القصر الملكي ، « وقد عمل على تكوين شلة له من الضباط الشبان ، تلتف بالملك ، وتكون حزبه العسكري . وكانت هناك مقولة بأن الملك ، « كويس »، ووطني ، ولكن المصيبة هي من المستفيدين حوله ، وانضمت مجموعة من خيرة ضباط الجيش إلى يوسف .

« وهذه المجموعة لم تفعل شيئاً ضاراً بالجيش أبداً ، ولم تتجسس أبداً على ضباط الجيش ، وكنا نحن الضباط الأحرار نعرفهم بالاسم ، وهم

يعرفوننا ، ونحن الذين سميناهم الحرس الحديدي ! . وكان بعضهم يبلغنا بأخبار السراي .

« وأقول : لو كان أحد ضباط الحرس الحديدي يتجسس علينا ، لأضر بواحد منا مثلاً ، ولو بنقله . ولكن لم تحدث حادثة واحدة . واشترك بعض ضباط الحرس الحديدي في الثورة ، أي خرجوا ليلة ٢٣ يوليو » .

« وبعدها حدثت مشكلة وأقاويل حول الحرس الحديدي . فكلفني جمال عبد الناصر بالذات . بتولي الموضوع والتحقيق وجمع المعلومات ، وسلمت التقرير النهائي له ، واعتبر عبد الناصر الموضوع منتهياً » .

أما القضية الثالثة ، فهي قضية زعم خصوم السادات السياسيين تهربه من الاشتراك في الثورة عن طريق دخوله السينما ليلة الثورة ، وافتعاله مشاجرة لإثبات وجوده بالسينما في حالة فشل الثورة ، ووصوله إلى القيادة بعد انتهاء العملية . وقد نقل حسن عزت عن الدكتور محسن عبد الخالق أيضاً أن عبد الناصر كون لجنة بعد الثورة لتحقيق هذه الواقعة ، وكان سكرتيراً لهذه اللجنة ، وتبين له أن عبد الناصر كان قد أرسل حسن ابراهيم بالطائرة لإبلاغ أنور السادات بالحضور إلى القاهرة قبل يوم ٢٢ يوليو ؛ وأن السادات قد حضر بالفعل ولكنه لم يجد خبراً أو رسالة عن جمال عبد الناصر حتى حوالي الساعة الثامنة أو التاسعة ، فاصطحب زوجته إلى السينما ، وترك خبراً لدى البواب باسم السينما ، وأبلغه أنه إذا حضر أي شخص له ، وترك رسالة ، ورجاه أن يخبره إذا حدث ذلك (مدير السينما) . وأبلغ مدير السينما ، وأبلغه أنه إذا حضر أي شخص له ، وترك رسالة ، أن يحضرها إلى السينما (مدير السينما) . وأبلغ مدير السينما بأنه في الداخل . وأنه ينتظر صديقاً أو رسالة منه ، ورجاه أن يخبره إذا حدث ذلك (من هنا نشأت واقعة الخناقة وشائعتها) . وقد ذهب عبد الناصر لأنور السادات ، وترك رسالة ، ولكن البواب لم يبلغها ، وعند عودة أنور السادات حوالي الساعة ١٢,٣٠ أو ١٢,٤٥ مساء وجد رسالة جمال

عبد الناصر ، فلبس الملابس العسكرية ، وذهب فوراً إلى مقر القيادة في كوبري القبة ، فوصل حوالي الساعة الواحدة ، وقد تأكد وصوله قبل بدء الهجوم .

على أن الملازم أول محمود عباس قبض على السادات لعدم معرفته ، ووضع عليه حرساً بالسونكي . ولكن السادات سمع صوت عبد الناصر ، فنادى عليه ، وطلب من محمود عباس أن يأخذه إليه ، فتقابل مع كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، واتجه الثلاثة إلى مبنى القيادة ، وكان ذلك قبل الهجوم . وقد ذكر محمود البلتاجي أنه عندما دخل وجماعة قيادة الجيش ، أمرهم جمال عبد الناصر بفتح المكاتب وتوزيع الضباط (ضباط الثورة) عليها ، فاسماعيل فريد احتل مكتب جمال صابر (أركان حرب الإدارة) ، وإسماعيل فريد أحتل مكتباً ، وعباس رضوان المكتب الخارجي . وقد ذهب البلتاجي وعباس إلى التحويلة (التليفونات) فوجدا أنور السادات خارجاً منها . ومن ثم فواقعة اشتراك السادات في الثورة ثابتة بشهودها الأحّياء . وكان هناك تندر بذهاب أنور السادات إلى السينما والثورة ستقوم ، وكان يقال : يا أخي أعصابه باردة ، تلمة !! الخ .

بقيت قضية مؤسفة حقاً تدل على المدى الذي ذهب إليه خصوم السادات في تشويهه ورميه بكل النقائص . إلى حد رميه بتهمة الشذوذ الخلقي ! ، ونشر ذلك على العالم العربي في مقال نشرته مجلة « الوطن العربي » حول محاكمة عبود الزمر . ولم يتردد حسن عزت ـ الذي كتب كتابه لمهاجمة السادات ـ أو على حسب قوله : « الرد على أكاذيب السادات » ـ في أن يدافع عنه دفاعاً مستميتاً . فقد كتب يقول : « هذا الكلام خرافة ، وتشنيع ، ولا أساس له من الصحة ، ولا يصدقه عقل . فأنا صديق العمر لأنور السادات ، وعشت معه في بعض سجون مصر خمس سنوات ، لم يترك فيها أنور فرضاً واحداً من الصلاة ، أو يؤخره عن وقته، ولم يكن هذا منه اصطناعاً للتقوى ، أو تظاهراً

بالاستقامة ، فأنور كان طول عمره مستقيماً ، وورعاً وتقياً يعرف ربه جيداً ، ويعبده ويخافه . وكما أنني عاشرته السنين الطوال في فترة شبابه وبعدها ، فلم تظهر عليه . أو يعرف عنه ، أحد مظاهر الانحراف في أي فترة من فترات حياته . فأنا أكذب هذه الواقعة قطعاً . وأبرىء أنور من أي نقيصة من هذا النوع يريدون إتهامه بها وإلصاقها كذباً بأنور السادات ».

على هذا النحو ينقلب المهاجم حسن عزت مدافعاً عن السادات ، لمجرد أنه تحكمه أخلاق ومبادىء تدفع به إلى رفض الافتراء والظلم ، بينما يتدنى كثيرون إلى أسفل الدرك في تلطيخ بطل حرب أكتوبر ، ومحقق أول نصر في تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، ومحرر سيناء من حذاء الإحتلال الإسرائيلي ، ويرفع هذا القطيع بطل نكسة يونيو ١٩٦٧ إلى مصاف العمالقة والأبطال ، بعد أن ضاعت قيم البطولة وتلطخت في مستنقع السياسة العفن !.

الوطنية والعمالة بين عهدي عبد الناصر ومبارك ![*]

في خطاب الرئيس الراحل عبد الناصر في مناسبة الاحتفال ببدء تنفيذ السد العالي يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩ ، شرح للشعب الأسباب التي دفعته إلى عدم السماح بتعدد الأحزاب وإلى فرض ديكتاتورية ثورة يوليو ، فأعلن أن نظام تعدد الأحزاب إنما هو نظام « كانت تستغله الدول التي تريد أن تضعنا في داخل مناطق نفوذها »، « ولم تكن له إلا نتيجة واحدة ، وهي تسهيل النفوذ الأجنبي ». وأنه سمح بتعدد الأحزاب ، « فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الانحياز للغرب ، ولا مانع عندها من أن تستعين بأي قوى أجنبية لتقويّ من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمي مصالحها »، وأما الأحزاب الشيوعية ، التي تنادي بالانحياز إلى الشرق ، فستعمل بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم ديكتاتوريتها ، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية ، « وهذا طبعاً » - كما قال - « يدخلنا ضمن مناطق النفوذ ، وتضيع العناصر الوطنية » .

ومعنى هذا الكلام أن الزعيم الوطني الكبير لم يتصور إمكانيات وجود قوى معارضة شريفة في مصر ! وإنما فقط قوى عميلة تستعين بالقوى الأجنبية للوصول إلى الحكم وحماية مصالحها . مما يؤدي إلى ضياع العناصر الوطنية ، ومن هنا آثر حماية العناصر الوطنية عن طريق عدم إتاحة الفرصة للقوى العميلة للوجود .

(*) أكتوبر الأحد في ٢٥ مايو ١٩٨٦ .

في ذلك الحين كان الصراع في المنطقة العربية يبدو صراعاً بسيطاً تتميز فيه القوى الوطنية والقوى الاستعمارية تميزاً كبيراً . ففي جانب كانت توجد القوى الاستعمارية ، وفي جانب آخر كانت توجد القوى المكافحة للاستعمار ، ولم تكن القوى المكافحة للاستعمار قد انقسمت بعد وكونت أحلافاً وتكتلات متصارعة متحاربة ، يسعى كل منها إلى اجتذاب الأنصار والمؤيدين في المعسكر الآخر بالإقناع ، أو شرائه ـ عند اللزوم ـ بالمال ! .

نعم لم تكن القوى المكافحة للإستعمار قد انقسمت إلى الكتل الحالية في العالم العربي ، كتلة يتزعمها العقيد القذافي والرئيس حافظ الأسد ، وكتلة تضم مصر والأردن والمنظمة ، وكتلة تضم المملكة العربية السعودية ودول شبه الجزيرة والخليج ، وإلى جوار هذه الكتل الرئيسية توجد دول تدور في فلكها ، أو تحاول الاستقلال عنها ! .

وإلى جانب هذه الكتل توجد تقسيمات أخرى تشتمل على ، أو تقتطع من الكتل الأخرى ! . فهناك مجموعة الدول العربية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ومجموعة الدول التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ! ، وهناك مجموعة الدول التي تساند إيران ضد العراق ، وتضم سوريا وليبيا ، ومجموعة الدول العربية التي تساند العراق ! . وهناك مجموعة الدول التي تنتمي للمعسكر الغربي ، ومجموعة الدول التي تنتمي إلى المعسكر الشرقي ! .

ومن هنا ، فلعل عبد الناصر لو كان حياً الآن ، لوجد الكثير من الأسباب التي تدعوه إلى التمسك برفض نظام تعدد الأحزاب! . خوفاً على العناصر الوطنية من القوى المعارضة ، العميلة لهذه الكتلة أو غيرها ! . أو لهذه المجموعة أو غيرها ، فضلاً عن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي ، بكل إمكاناتهما على شراء الأنصار والعملاء ! .

وسوف يحكم التاريخ على من كان منهما أكثر حصافة وفهماً للعبة السياسية: عبد الناصر أو حسني مبارك؟. فمنذ أيام قلائل تعرض الدكتور بطرس غالي لهجوم شرس وبذيء وصل إلى حد تذكيره بمصير قريبه الدكتور بطرس غالي! الذي قتل على يد إبراهيم الورداني يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ - بكل ما في ذلك من إيحاء! - بل وصل الأمر إلى حد المطالبة بمقاطعة الدكتور بطرس غالي مقاطعة شعبية!.

ولم يكن السبب في هذا الهجوم هو أن الدكتور بطرس بطرس غالي قد تجاوز حدود السياسة الخارجية التي ترسمها دولته، أو لأنه خان المصالح القومية العليا التي رسمتها السلطة الشرعية المنتخبة بإرادة الشعب الحرة الطليقة، أو لأنه خرج على الإجماع الشعبي الذي عبر عن نفسه بكل وسائل التعبير المتاحة، أو لأنه كان عميلاً لدولة أخرى، أو كان ينفذ سياسة حاكم آخر، وإنما وقع هذا الهجوم لأن الدكتور بطرس بطرس غالي - بوصفه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة المصرية - كان يؤدي واجبات وظيفته تماماً، وينفذ سياسة الحكومة التي هو عضو فيها، ويعمل وفقاً للمصالح القومية العليا التي رسمها رئيس دولته، وكان ينفذ مهمة كلف بها من قبل حكومته وليست أية حكومة أخرى، وهي حضور حفل أقامه قسم العلاقات الدولية لحزب المابام الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل، ثم عبر في مجلس الشعب عن سياسة حكومته وموقفها تجاه العدوان الأمريكي على ليبيا، وهي السياسة التي تعبر عنها هذه الحكومة علناً بالقول أو سرّاً بالفعل - وهي سياسة التأييد للشعب الليبي وسياسة العداء للنظام الليبي وتمنى زواله، إن لم تكن المساعدة على زواله بكل الوسائل - ولأنه تحدث عن الإرهاب الليبي!.

ولست أظنني نصيراً للسياسة الأمريكية الخارجية، أو نصيراً للاعتداءات الأمريكية على بلاد العالم العربي أو العالم الثالث، بل إنني نبهت مراراً وتكراراً وفي كل مجال إلى أن العدو الرئيسي للأمة العربية هو الولايات

المتحدة ، زعيمة الإمبريالية العالمية ـ بحكم مصالحها التي تتناقض أساساً مع مصالحه ، وبحكم صناعة السلاح فيها التي تعمل على إبقاء النيران متقدة في هذه المنطقة إلى الأبد . وأن إسرائيل ـ بالتالي ـ هي عدو فرعي يمكن تغيير موقفه عن طريق إيجاد وتنمية مصالح مستقلة فيه تربطه بالعالم العربي ، والاستفادة من قوى السلام المتنامية فيه ، والتي مارست ضغوطها في الإنسحاب من سيناء ومن لبنان ، وتمارس ضغوطها في حل مشكلة طابا وحل القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة ، ومن هنا فقد أعلنت تأييدي لسياسة الحكومة المصرية تجاه إسرائيل ، التي رأيت أنها سياسة تتفق تماماً مع مصالح الشعب المصري في ظروف التمزق وانحطاط الأوضاع العربية حالياً ، وعدم وجود بديل سوى تهويشات القذافي وغيره من الحكام العرب الذين يقولون ما لا يفعلون ، ويحاربون بالتصريحات !.

وفي هذا الضوء ، والسياسة المصرية الخارجية تجاه إسرائيل تتفق مع مصالح الشعب المصري ، وتلقى تأييده ـ لأنه يعرف أنها السياسة العملية التي تناسب هذه المرحلة من مراحل النضال العربي ـ وفي هذا الضوء أيضاً والعلاقات بين السياسة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدرجة من القوة ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، الذي يلقى عنتاً وعداء من نظام القذافي ونظام حافظ الأسد . وفي هذا الضوء والدكتور بطرس بطرس غالي يمثل وينفذ السياسة المصرية التي ترسمها الحكومة المصرية ـ أيا كان رأي بعض فرق المعارضة فيها ـ فهل يمكن القول بأن أسلوب الهجوم الشرس الذي شنته هذه الفرق على الدكتور بطرس بطرس غالي ، يمثل ظاهرة صحية من صور الديموقراطية ؟.

هل كانت تلك الفرق المعارضة تتوقع أن يتصرف الدكتور بطرس بطرس غالي كوزير للدولة للشؤون الخارجية في الجماهيرية الليبية ؟ أم كوزير للدولة للشؤون الخارجية في جمهورية مصر العربية ؟ وإذا كان ينفذ سياسة مصر لا

ليبيا ، فما هي الخيانة التي ارتكبها والتي يستحق عليها مقاطعة شعبية ؟ .

أليس هذا هو المأزق الديموقراطي الذي نعيشه الآن ؟، والذي كان عبد الناصر يتنبأ به : أن تنطق المعارضة بلسان قوى غير مصرية ، ويطغى صوتها على صوت النظام الذي يحكم البلد ، فتنقلب الأوضاع ، وتصبح هذه القوى التي تنتهج سياسة حاكم غير مصري هي القوى الوطنية الشريفة ! ، وتصبح القوى التي تنتهج سياسة الحاكم المصري قوى عميلة خائنة تستوجب المقاطعة الشعبية ، حتى ولو تمثلت في شخص وزير الدولة للشئون الخارجية ؟ .

وأليس هذا هو التفكير السياسي الانقلابي بأجلى معانيه ؟. ألا يساوي هذا ، القول تماماً بأن هذا النظام السياسي الشرعي الذي يحكم البلد قد انفصل عن شعبه ، وأن هذا الشعب قد تحول بولائه إلى حاكم عربي آخر مجاور يعبر عن مصالح هذا الشعب بأكثر مما يعبر النظام الذي يحكم مصر ؟ وأليس هذا هو الإرهاب الفكري السافر ، أن يعامَل المواطن ، ناهيك عن الوزير ، الذي يتصرف في إطار سياسة حكومته الخارجية وعلاقاتها السياسية مع الدول، معاملة الخائن الذي يطلب إلى الشعب مقاطعته ، بينما يعامل المواطن الذي يدين بولائه لسياسة حكومة غير حكومته معاملة الوطني الشريف الغيور ؟ . وإذا كان على وزراء مصر أن يتبرأوا من سياسة حكومتهم ويخجلوا منها تحت ضغط هذا الإرهاب الفكري، أفلا تكون تلك القوى المعارضة قد أحدثت بالفعل إنقلاباً صامتاً في نظام الحكم لصالح سياسة دولة عربية مجاورة ؟ .

وإذا مس هذا الإرهاب الفكري كاتباً سياسياً وصحفياً كبيراً مثل الأستاذ موسى صبري ، الذي سارع إلى تبرئة نفسه من الإلتقاء بالديبلوماسيين في القاهرة كما اتهمته إحدى الصحف المعارضة ، رغم أن الصحيفة لم تتهمه بالالتقاء مع هؤلاء الدبلوماسيين للتآمر معهم على مصلحة البلاد ، وإنما فقط

مجـرد الإلتقاء !، ورغم مـا يعرفـه من وجود عـلاقـات دبلومـاسيـة بين مصـر وإسرائيل ـ أفلا تكون تلك القوى قد بلغت القمة في الإرهاب الفكري ، وهل يكون أمام أي فرد آخر سوى الإفلات بجلده من هذا التشهير ؟.

وإذا استقرأ المواطن الذي يتبع سياسة حكومته يُعد خائناً يُشهر به ، وعليه تبرئة نفسه أمام الرأي العام ، وأما المواطن الذي يتبع سياسة دولة عربية مجاورة فهو مواطن وطني شريف !، فهل يلوم النظام الحاكم في مصـر نفسه إذا فقـد الأرضية الشعبية التي يستند إليها في سياسته الخارجية ؟، وإذا تفرق من حوله الأنصار والمؤيدون بعد أن فقدوا الثقة به . وفي أي بلد من البلاد العربية بعد الإنتماء للسياسـة التي ترسمهـا السلطة الشرعيـة الدستـورية خيـانة تستـوجب التشهير والقصاص ، وبعد الإنتماء للسياسة التي ترسمها سلطة خارجية منتهى الوطنية والشرف والفداء ؟.

وإذا كان الإلتقاء بـالدبلومـاسيين الإسرائيليين أو التفـاوض معهم خيانـة تستوجب المقاطعة الشعبية ، فكيف يكـون الإلتقاء بـالدبلومـاسيين الأمريكيين والتفاوض معهم عملاً شريفاً ، تـزاوله المعـارضة والحكـومة على السـواء ؟. أليس هذا هو قلب الأوضاع الغريب في حياتنا السياسية ، أن تكون العلاقة مع العدو الرئيسي مباحة ، وتكون العلاقـة مع العـدو الفرعي محـظورة إلى درجة التحريم والتجريم ؟. وأن تكون زيارة واشنطن عملاً مـشروعـاً ، بينما تكون زيارة تل أبيب عملاً ممنوعاً ؟!.

ولقد سألت نفسي هذا السؤال ، فقد زرت واشنطن ، عاصمة الإمبريالية العالمية ، ورفضت أن أزور تـل أبيب ، لا لأني غير مقتنـع بزيـارة دولة تـربط دولتي بها علاقـات دبلوماسيـة ، ولا لأني أكثر وطنيـة ممن زاروا تل أبيب من سياسيين ومفكرين مصريين ، ولا لأني مقتنع بالمقاطعة في العمل السياسي ، ولا لأن السبب هـو استمرار اعتـداءات إسرائيـل على الأراضي العربيـة ـ لأن اعتداءات الولايات المتحدة لم تتـوقف على البلاد العـربية !ـ ولا لأن العـداء

التاريخي بين مصر وإسرائيل يمنعني من هذه الزيارة ، فالعداء التاريخي بين الشعوب لا يمنع لقاءها وتفاوضها ، كما أن العداء بين النظم الأيديولوجية لا يمنع اتصالاتها ومحاولة حل مشاكلها ، وإنما لأني لم أستطع نفسياً فحسب ! .

ولكنني لم أكف عن الاعتقاد بأن تعامل الدول العربية المقاطعة لمصر ، وتعامل القوى المعارضة في مصر مع الولايات المتحدة ، وعدم تعاملها مع إسرائيل ، هو نفاق ومغالطة تاريخية ، وأنه لولا تعامل السادات مباشرة مع إسرائيل ، لكانت سيناء ما تزال في إنتظار قوات التحرير ، في أسوأ الظروف بالنسبة للإمكانيات العسكرية ، لأن السلاح الأمريكي هو آخر سلاح يحرر سيناء ، بعد أن فقدت مصر مصدر السلاح السوفييتي بعد حرب أكتوبر ! .

سياسة بعض القوى المعارضة ـ إذن ـ التي تخوِّن من يتبع سياسة السلطة الشرعية الدستورية ، وتشن ضده أشنع الهجوم ـ حتى ولو كان وزير الخارجية نفسه ! ـ وتعلي في الوقت نفسه من شأن الخارجين على السياسة الخارجية للدولة ، والذين يتبعون سياسة دولة عربية مجاورة ـ هي سياسة مغالطة خطرة ، تفسد ضمير الأمة وتميع المفاهيم ! والقيم في ذهن الشباب ، وتخلط معايير الوطنية والخيانة ، والولاء والعمالة ! .

فالأمر الذي يجب أن تفهمه هذه القوى هو أنها لا تقدم بديلاً لشعبنا عن السياسة الواقعية التي تخطها حكومته ، غير ما يخطه العقيد القذافي من سياسة حمقاء تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه السياسة لم تحرر أرضاً ، ولم تفعل شيئاً أكثر من العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة ضربها وتصفيتها ، أو العداء للعراق العربي في صراعه مع العدو الإيراني ، أو الاعتداء على الدول العربية المجاورة التي لا تشاطره سياسته ، أو متابعة الخصوم السياسيين بالإرهاب ، أو صرف النظر عن القضايا الأساسية التي تهم الأمة العربية، وشغلها بالقضايا الفرعية ، أو استفزاز الأمبريالية العالمية في أسوأ الظروف التي تمر بها الأمة العربية ، وإطلاقها من عقالها ، بعد أن كبحتها زمناً

ما حركة التحرير الوطني في العالم الثالث ، مما أدى إلى تعرض الشعب الليبي الشقيق لاعتداء منكر دفعت الأمة العربية كلها ثمنه خزياً وعاراً ، لأنها لم تستطع له دفعاً رغم ما تملك من سلاح ومال ! .

أما إذا وصلت هذه القوى المعارضة إلى حد احتكار الشرف والوطنية ، واتهام القوى الوطنية التي تساند سياسة السلطة الشرعية الدستورية بالخيانة والتفريط ، فإنها تكون قد قادت إلى تلك المفارقة التي تحدث عنها عبد الناصر ، عندما تحدث عن حماية العناصر الوطنية المساندة للسلطة الشرعية الدستورية من القوى المعارضة العميلة للقوى الخارجية . ولست أطالب الرئيس حسني مبارك باتباع سياسة عبد الناصر ـ الزعيم المعبود لتلك القوى ـ في حظر تعدد الأحزاب ، فقد تغير النظام الاقتصادي الذي كان يتيح هذا الحظر ، وإنما فقط أردت أن أنبه ، وأن أرصد هذه الظاهرة الخطيرة والخطرة في حياتنا السياسية ، ليس فقط من موقعي ككاتب سياسي ، وإنما أيضاً من موقعي كمؤرخ .

الفصل الثالث

اليسار المصري ومبادرة القدس

(١)

اليسار المصري ومبادرة القدس(*)

بين المعارضة والتأييد

(دراسة تاريخية)

الأحداث المعاصرة عندما تقدم تصبح تاريخاً . ويختلف معيار القدم مع اختلاف معدل إيقاع الزمن وتزاحم الأحداث وفق العصور المختلفة ، ويتناسب معه تناسباً طردياً . فكلما كان إيقاع الزمن بطيئاً كان معيار القدم أطول ، وكلما كان الإيقاع سريعاً كان معيار القدم أقصر ! . وينعكس ذلك في المدد الزمنية التي تضعها أرشيفات الدول للإفراج عن وثائقها . فقد كانت هذه المدة في الأرشيف البريطاني ـ على سبيل المثال ـ خمسين عاماً قبل ١٩٦٧ ، فلما اتضح تزايد إيقاع الزمن بعد الحرب العالمية الثانية ، عدلت هذه المدة إلى ثلاثين سنة فقط ، وربما تعدل إلى خمسة عشر عاماً ثم إلى عشر فإلى خمسة أعوام قبل انتهاء القرن الحالي ! .

ومبادرة القدس ، على الرغم من مرور خمس سنوات عليها فقط ، إلاَّ أن نجاحها في تحقيق الانسحاب العسكري الإسرائيلي من سيناء ، حتى بشروط معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، قد جعل منها ، بدرجة أو بأخرى تاريخاً ! . وقراءة التاريخ الوطني أولاً بأول ذات أهمية خاصة ، ففيها مراجعة مع النفس ، وتأمل ، وفيها إعادة تقييم للأدوار والأداء ، تماماً كما يراجع الإنسان العادي نفسه في المساء قبل النوم ، فيستعيد أحداث يومه ، ويعيد تقييم أدائه ، ويعرف أين أخطأ وأين أصاب ، استعداداً لليوم التالي .

(*) أكتوبر في ٢ مايو ١٩٨٤ .

وفي مقالنا السابق على صفحات أكتوبر[1]، تعرضنا للانقسام الكبير الذي حدث في الرأي العام العربي إزاء مبادرة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، حين اعتبرتها غالبية الشعب المصري مبادرة سلام ، بينما اعتبرتها غالبية الشعوب العربية مبادرة خيانة . وكان كل من الرأيين يصطبغ بالمصالح الإقليمية .

وقد كان الانقسام الذي حدث في اليسار الوطني المصري إزاء المبادرة من نوع خاص ، فلم ترتفع فيه اتهامات الخيانة التي ملأت أعمدة الصحف العربية في كل مكان ، وإنما تميز بالحوار الموضوعي الذي يقارع الحجة بالحجة ، ولا يتقارع بالصراخ والسباب .

فقد أصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ـ كما أوردنا في المقال السابق ـ بياناً في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ ، أي قبل زيارة القدس ، حذر فيه من أن الزيارة من شأنها أن تضعف الموقف العربي ، وتعزز التشدد الإسرائيلي ، وتخرج إسرائيل من عزلتها الدولية . وقد عاد الحزب فأكد هذا البيان ببيان آخر بعد إتمام زيارة القدس صدر في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ ، وأضاف إليه أن الزيارة قد فشلت في تليين تشدد إسرائيل ، وبالتالي فهي استمرار لسياسة الدفع مقدماً بدون مقابل أو تعهد بمقابل ، وأن المراسيل التي اتبعت فيها قد حققت رغبة إسرائيل في إقامة علاقات طبيعية مع العرب ، كما تضمنت تنازلاً مصرياً جديداً يتجاهل ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في خطاب السادات في الكنيست ، وإجراء لقاء مع عدد من أعيان الضفة الغربية . وأن النتيجة العملية لهذه الزيارة هي إلغاء مؤتمر جنيف ، مما سيؤدي إلى حل منفرد أردنا أم لم نرد .

وقد بادرت بعض الآراء اليسارية الأخرى إلى إبداء اعتراضها على الحجج الواردة في بياني حزب التجمع ، وعلى تقييمه للمبادرة والزيارة ،

---

(١) انظر مقال : « من ثورة الشريف حسين إلى مبادرة السادات » المنشور في الفصل السابق .

وقدمت وجهة نظرها المخالفة . فبالإضافة إلى ما كتبه صاحب هـذا القلم في جريدة الجمهورية يوم ٢٨ نوفمبـر ١٩٧٧ ، وقد أوردنـا موجـزاً له في المقـال السابق ، فقد كتب صلاح حافظ ، رئيس تحرير مجلة روز اليـوسف اليساريـة السابق ، يوم ٥ ديسمبر يبدي دهشته لرفض حـزب التجمع المبـادرة قائـلاً إن التصرف الذي قام به السادات ، إنما كان هو « التصـرف الذي نـاضل اليسـار طويلاً لكي يتم ! . فـالماركسيون الذين يمثلون فرقة أساسية في حزب اليسار الآن ، كانوا التيار الوحيد الذي طـالب في عام ١٩٤٨ بقبـول تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة الإسرائيلية والعربية على أرضها . وبسبب هذا الموقف دخل الماركسيون السجن ، واتهموا بأنهم عملاء للصهيونية والشيوعيـة معاً . وبعـد الثورة كان أول من وجه دعوة للحوار المباشر مع إسرائيل هو المرحـوم يوسف حلمي ، رجـل السلام اليسـاري ، وبسبب هذه الـدعوة عـاش طويـلاً خـارج مصر ، ممنوعـاً من دخولهـا . وبعد يـوسف حلمي ، كان أول من تجرّأ على إقامة حـوار علني مباشـر مع شخصيـة صهيونيـة هو اليسـاري المعروف سعـد كامل ، أجرى هذا الحوار أمام عدسات التلفـزيـون في باريس ، ثم عـاد إلى مصر واثقاً من أن السجن ينتظره . وعلى ضوء هـذا التاريـخ كان مفـروضاً أن يكون اليسار ـ أو على الأقل الماركسيـون ـ أول من يبتهج لمبـادرة السادات ، ويتباهى بأنه نادى بذلك منذ ثلاثين عاماً كاملة » .

ثم رد صلاح حافظ على الرأي الذي يقـول بأن زيـارة القدس أحـدثت الانقسام في العالم العربي ، فقال :

« لم تصنع هذا الانقسام زيارة السادات . وإنما جـاءت الزيـارة مناسبـة يفصح فيها عن نفسه ، ويوقظ من النوم الذين تظاهروا طويلاً بأنه غير موجود . قبل زيارة السادات لإسرائيل ، كان العالم العربي السعيد ببتروله ، قد استقـرّ على صيغة معينة يتعـامل بهـا مع مصـر : صيغة يتلهى فيهـا بإذلال « الشقيقـة الكبرى »، ويتندر على فقـرها ، عـطف عليها مـع الضيق من كثرة مـطالبها . صيغة لا يبخل فيها بالصدقة ، ولكن بقدر ما يروق له ، وبقدر ما يجعلها بالكاد

تأكل ، وبالكاد تشتري بندقية من هنا ورصاصة من هناك . وعندما طالب المعركة التي تخوضها مصر أمام صهيونية إسرائيل وعدوانيتها وأسلحتها التي تتراكم في المخازن تحت الأرض وفوق الأرض ـ بدأ أثرياء العرب يملون ، وانحدر الحال إلى الحال الذي جعل المصري يوصف في بعض صحف العرب بأنه خادم ، وبأنه حين يحافظ على كرامته ، إنما يرتكب جريمة التطاول على أسياده ! .

« هل يمكن أن يستمر وضع كهذا دون أن يحدث انقساماً بين الشارع المصري والشارع العربي ؟ . ثم إن مصر الرسمية ، على رغم هذا ، فتحت الباب للمال العربي على مصراعيه ، وأعفته من التزامات أي مال يستثمر في أي أرض . فإذا بهذا المال ينصرف إلى الكسب من مصر ، لا إلى تنمية مصر . وإذا به يهدي المصريين مشاريع مدن سياحية لا يدخلونها ، وعمارات لا يسكنونها ، ومتاجر تبيع ما لا يعرفون اسمه ولا يملكون ثمنه . فكأنما فقر مصر ، الناجم عن تضحياتها ، فرصة لإعادة استعمارها من جديد . وكأنما تخلصت مصر من الخواجه الإنجليزي لكي يحتل مكانه الخواجه العربي الشقيق ! . هل كان يمكن أن تستمر علاقة كهذه بين مصر والعرب ، دون أن تقود إلى انقسام ؟ .

« ثم جاء الذي زاد وغطّى ، عندما شكلت مجموعة من الدول العربية « جبهة رفض » لأي حل سلمي مع إسرائيل ، وجعلت شعارها أنه لا حل إلاّ بالقوة العربية والإرغام بالسلاح . لكن الشعب المصري كان يلاحظ أن هذه الدول بالذات هي المنصرفة تماماً إلى تعمير نفسها ، وليس فيها دولة واحدة تنفق نصف دخلها على التسليح كما تفعل مصر . والشعب المصري ليس غبياً ، ولا يمكن أن يستسيغ نداء للحرب يصدر عن أشقاء ينفقون كل دخلهم على البناء ، بينما يؤجل هو خطط التنمية جميعاً ، بل ويقتطع لقمة الخبز اليومية ، لكي ينفق على الحرب » .

ثم رد صلاح حافظ على الحوار الذي يقول بأن مصر قد تخلت عن دورها العربي ، والذي كانت دول الرفض تقوده في شكل حملة ، فقال : إن هذه الحملة « إنما هدفها إخراج مصر من الصف العربي بأحكام مشمولة بالنفاذ فوراً » . إن هذه الحملة خطيئة كبرى يكرر بها العرب خطاياهم السابقة التي أضاعت فلسطين . في هذه الحملة يرفض العرب استثمار الإنقلاب السياسي التاريخي الذي حققه السادات في الشرق الأوسط لصالحهم ، وترك إسرائيل تستثمره وحدها .

« إن زيارة السادات لإسرائيل لم يحرمها قرآن ولا إنجيل ، ولم تكبد العرب خسارة شبر من أرضهم الحالية . إنكم مشغولون جداً بتعريفها ، ومناقشة أنسب التعابير التي تصفها ، بينما إسرائيل منصرفة إلى دراسة الواقع الجديد الذي خلقته ، ووضع الخطط لمواجهته . إن حدثاً كهذا يحتم أن ينصرف العرب إلى إدراك أبعاده ، ووضع الخطط لاستثماره ، والتلاؤم مع الظروف الجديدة التي خلقها ، إذا كانوا جادين حقاً في كسب قضيتهم . إن الذين يطلقون النفير الآن بالكلمات الطنانة الرنانة والشعارات التي ذهب وقتها ، لا يخدمون قضية العرب . فضلاً عن أنهم في الحقيقة يكذبون : لأن الطريق الذي أراد السادات أن يختصره كان الطريق إلى الحلم العربي ، لا الحلم الإسرائيلي .

« إن هذه الزيارة ، كمعظم الأحداث التاريخية ، يتوقف أثرها على ردود الأفعال تجاهها . والسادات لديه أكثر من حجة صحيحة مقنعة تفسر إقدامه على هذه المبادرة التاريخية الجريئة ، ولكن خصومه ليست لديهم أية حجة تفسر إصرارهم على استثمار هذه الزيارة في تصفية المعسكر العربي وإنهائه » .

كان هذا ـ باختصار شديد ـ بيان صلاح حافظ في الرد على بيان حزب التجمع والحملة التي شنتها دول الرفض العربية على السادات ومبادرته ، ويوضح عمق الأزمة المصرية ـ العربية قبل المبادرة ، التي يراها سبب الانقسام

وسبب المبادرة ، ولا يرى المبادرة سبب الانقسام . ويطالب الدول العربية بالاستفادة من المبادرة بدلاً من مهاجمتها ، ثم يعلق ـ وهذا هو المهم ـ نتائج المبادرة على « ردود الأفعال تجاهها » .

وفي يوم ٨ ديسمبر ١٩٧٧ ، رد الدكتور لويس عوض بمقال في جريدة الأهرام ، اشتبك فيه مع كل أطراف الرفض المحلية والخارجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ! . فقد أبدى أسفه وحزنه « للموقف العدواني الفوري الذي وقفته كثير من الدول العربية تجاه قرار المبادرة ، بدلاً من مقابلته بما يستحق من التأمل والدراسة ، ولا سيما لأنه خليق بأن يدخل بالمنطقة العربية كلها ، لا بمصر وحدها ، في منعطف تاريخي جديد » .

وأوضح أنه لا يوجد معنى « لهذا الغضب البركاني الفوري الذي تجلى في حمى السباب والشتائم والاتهام الأعمى بالانحراف والخيانة والعمالة وتمزيق الصف العربي ، إلى آخر ما سمعناه من قاموس الهجاء » . ففي تقديره « أن مبادرة السلام التي فجرت كل هذه التشنجات العربية على مصر ورئيسها ، ليست إلاَّ تتويجاً للخط العربي العريض منذ هزيمة ١٩٦٧ ، الذي طرح الحل السياسي كبديل للحل العسكري في حل المشكلة العربية الإسرائيلية ، تخوفاً من أن تعميق اعتماد مصر على السلاح السوفييتي ، يتضمن تعميقاً للروابط المصرية ـ السوفيتية ، وبالتالي ازدهاراً تلقائياًلليسار المصري ، وانحساراً لليمين المصري ، بما يتضمنه ذلك من تغيير جوهري في طبيعة النظام الناصري القائم على تجميد الصراع الاجتماعي » .

وأرجع الدكتور لويس عوض بداية هذا الاتجاه إلى « قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز ، وظهور نظرية الحرب المحدودة التي تنقذ شرف مصر العسكري ، ثم تتم بعدها التسوية السلمية ! . وتلك هي الفترة التي أخذ الغرب فيها تبويب المصريين إلى صقور وحمائم »! . وقال : إن عبد الناصر « حاول أن يحافظ على التوازن بين الحل العسكري والحل السياسي ، فأعاد بناء

القوات المسلحة في ثلاث سنوات ، وفي الوقت نفسه أبدى استعداده للحل السياسي ، لأنه كان يدرك أن طريق الحل العسكري قد ينتهي عاجلاً أو آجلاً بقسمة المنطقة العربية ـ وهو ما كان يريد أن يتجنبه » .

ثم قال الدكتور لويس عوض إن « الموت أنقذ عبد الناصر من محنة الاختيار النهائي بين الحلين . ولكنه ترك لورثته الشرعيين وغير الشرعيين هذه التركة الملغمة ـ ترك لهم محنة الاختيار . وفي معركة الحمائم والصقور انتصرت الحمائم على الصقور ، لأن الدول العربية البترولية التي كانت تدعم اقتصاد مصر الجريحة ، كانت ترى أن الاتحاد السوفيتي أشد خطراً على المنطقة العربية وعلى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أمريكا ممثلة في إسرائيل . فأعطت الأولوية للحل السياسي ، ووضعت الحل العسكري في المقام الثاني . وقد أعطى النجاح الباهر الذي أحرزته مصر في حرب ١٩٧٣ القاعدة الشرعية لاستئناف الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الحل السياسي من موقع القوة . وهذا ما كان بالفعل »! .

« فرحلة السلام التي قام بها الرئيس السادات ـ كما يقول الدكتور لويس عوض ـ ليس إلاّ تتويجاً لهذا الاختيار الذي اختاره العرب لمصر ولأنفسهم بعد وفاة عبد الناصر ، بل وقبل وفاته . ولذا فإن غضبهم غير مفهوم ! . وقد ساعدت مصر العرب ما أمكنها بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتشريع لها بكل ما يضمن للاستثمارات العربية حرية الحركة والنمو ، بل لعلّها حابتهم محاباة كانت في كثير من الأحوال تخدش الشعور الوطني المصري ، ومع ذلك فقد أحجموا بكل استهتار عن البناء الحقيقي والتعمير الجاد والاستثمار في التنمية الاقتصادية ، وغمروا مصر بالسلع الاستهلاكية ، بدلاً من ترسيخ قواعد الإنتاج والخدمات العامة ، وتركوا الرئيس السادات والنظام المصري يواجه شعبه بمفرده ، ولم يتعظوا حتى بقلق ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وقلاقله » .

ثم قال الدكتور لويس عوض إن زيارة السادات لإسرائيل « قد أسقطت

حجة إسرائيل أمام العالم بأنها مطوقة بشعوب لا تفكر إلَّا في إبادتها . وأعتقد أن الارتياح العام الذي أبداه الرأي العام المصري للحل السلمي ، قد أيَّد الشعور داخل إسرائيل ولدى العالم بأن الرئيس السادات كان فعلاً يعبر عن ضمير القسم الأكبر من الشعب المصري . وليس صحيحاً إذن ما تدعيه جبهة الرفض العربية من أن الرئيس السادات معزول عن شعبه . والعكس هو الصحيح » .

واستطرد الدكتور لويس عوض قائلاً: إن موقف بعض الدول العربية المتصلب « لن يؤذي مصر في شيء ، لأن مصر ماضية في طريق السلام . ولكن هذا الموقف المتصلب قد يفوت على الدول العربية الرافضة أو المترددة فرصة الانتفاع من مناخ السلام لتحقيق تسوية عادلة مع إسرائيل » . وقال : إن الرئيس السادات هو « أشجع زعيم عربي ، لأنه أوضح زعيم عربي يعرف غايته بوضوح ويسعى لتحقيقها بوضوح ولو اضطر أن يركب الصعب . وهو لا يقول : سأفاوض إذا فاوض فلان وفلان ، ولكنه يقول : سأفاوض إذا تحقق هذا الحد الأدنى من الحقوق » .

وقال الدكتور لويس عوض إن « قوة موقف الرئيس السادات نابعة من أن رافضي سياسته ليست لديهم حلول للمشكلة العربية الإسرائيلية ، إلَّا بقاء الوضع على ما هو عليه : فلا سلم ولا حرب ! . وهو وضع لا يؤثر في بعض الدول العربية بتاتاً ، وتنتفع منه دول وهيئات عربية أخرى ، كما أنه أصبح الضمان الأول لبقاء هيئة المنتفعين من استمرار القضية الفلسطينية والتوتر العربي ، لأن في حلهما انتهاء لهم » . ولكن هذا الوضع « يطحن مصر طحناً » .

وسخر الدكتور لويس عوض من موقف الدول العربي المعادية للاتحاد السوفييتي والمعارضة في نفس الوقت للمبادرة ، قائلاً : « الكل يعلم أن أية مواجهة عسكرية بيننا وبين إسرائيل ليست مباراة بين الأهلي والزمالك ، يصفق

فيها المشجعون ساعة الانتصار ، ويقذفون بزجاجات الكازوزة ساعة الهزيمة . الكل يعرف من تجربة الحروب الماضية أن مصر لكي تخوض مواجهة أو مواجهات عسكرية مع إسرائيل ، لا مناص لها من أن تكون لها علاقة خاصة مع دولة من الدول العظمى مصدرة السلاح ، مع كل ما يتبع هذا من نتائج . وغرابة الرفض العربي قائمة على الجمع بين النقائض : يريدون الاحتكام إلى السلاح ، وفي الوقت نفسه يعترضون على المصدر الرئيسي للسلاح »!.

ثم قال إن معنى الرفض العربي لمبادرة السلام هو « استمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، ومعناه اعتقال مصر إلى أجل غير مسمّى ، واحتجاز « الرجل المريض » - كما يسمونه - على فراش المرض ، حتى لا ينهض أبداً ويضطلع بمسئولياته على رأس المجموعة العربية »!.

ثم اتهم الدكتور لويس عوض الدول العربية الرافضة « باللهو بالقضايا العربية ، والاكتفاء بوهم الألفاظ ، وطلب المستحيلات » . وضرب الأمثلة « بتحويل استخدام سلام البترول من عمل وطني جليل إلى مناورة لتدعيم الدولار الأمريكي ومضاعفة الدخل العربي البترولي إلى أربعة أمثال . مما ضاعف أسعار الواردات من آلات وخامات وسلع في كل بلاد العالم . ولم يدفع ثمن هذا التضخم المالي إلاّ الدول غير البترولية ، وفي مقدمتها مصر » .

كما استدل بعبارة « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني »، التي ذكر أنها « عبارة مطاطةيمكن أن تكون موضع جدل للعشرين سنة القادمة ، وقال إن القيادات العربية لم نسمع أنها جلست فيما بينها ومع غيرها لتحدد ، في حدود الواقع والممكن ، ما المشروع الذي يمكن أن يقبله المجتمع الدولي . حتى « مشكلة الشرعية » في تمثيل الشعب الفلسطيني ، « لم يهتد فيها أحد لرأي نهائي ، لأن مقررات مؤتمر الرباط قد تكون صادقة بالنسبة لرعايا المنفى ، ولكن قد يكون لمواطني الضفة الغربية أو عرب إسرائيل رأي آخر فيها ، وهم الجسم الأكبر من الشعب الفلسطيني . وحتى مشكلة القدس لا يزال فيها

غموض ، أو لعله وضوح ، بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن » .

وانتهى الدكتور لويس عوض إلى مطالبة الدول العربية الرافضة للمبادرة ، بأن « تدلنا على سبيل آخر للسلام ، أو على طريق الحرب الشاملة ، التي لا مناص لنجاحها من أن تمر بدرب فيتنام ـ وهو ثمن كلنا نعرف أن الطبقات الحاكمة في كل بلد عربي لا تريد أن تدفعه حتى في سبيل التحرر الوطني ». ثم قرر في النهاية أن مبادرة السادات ـ في تقديره ـ، هي « مبادرة قد تؤتي ثماراً إيجابية لمصر ولدول المواجهة في المقام الأول ، لو تعاون العالم بغربه وشرقه على حمايتها » .

كان هذا الحشد الهائل من الحجج الذي ساقه الدكتور لويس عوض ، ومن قبله صلاح حافظ ، هو أجرأ ما طرح في ساحة الجدل العظيم الذي فجرته مبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ . وسرعان ما تقدمت أصوات يسارية أخرى لتقديم بياناتها وحججها لتأييد المبادرة .

(٢)

اليسار المصري ومبادرة القدس

بين المعارضة والتأييد

أصبحت مبادرة القدس باسترداد سيناء تاريخاً ، وصار في الإمكان قراءتها قراءة جديدة ، وفهمها في ضوء جديد ، هو ضوء الإنجاز الذي تحقق بتحرير الأرض العربية المصرية وانحسار المد الصهيوني لأول مرة منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي . ولسنا في حاجة إلى استعارة حروف وكلمات جديدة ليتسنى لنا قراءة المبادرة قراءة جديدة ، بل سنستعين بنفس الحروف والكلمات القديمة لمفكرين وكتاب مصريين يساريين قدموا وقتذاك رؤيتهم للمبادرة ، وكانت هذه الرؤية تتفق لحد كبير مع الانجاز الحالي الكبير .

وكنا قد عرضنا في المقال السابق الحجج التي ساقها صلاح حافظ ، كاتب مجلة روز اليوسف الكبير ورئيس تحريرها السابق ، في الرد على الفريق المعارض للمبادرة من اليسار الوطني وجبهة الرفض العربية ، كما عرضنا ما كتبه الدكتور لويس عوض في هذا المجال تأييداً للمبادرة .

وفي يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٧ نشرت الأهرام لعبد الرحمن الشرقاوي ، المفكر اليساري ورئيس مجلس إدارة دار روز اليوسف السابق ، رداً على مواقف الرفض المحلية والعربية للمبادرة . وفيه اعتبر « ذهاب رئيس وقائد أكبر دولة عربية إلى إسرائيل ، « يمد يده بالسلام إلى الأيدي الممسكة بالخناجر » -

(*) أكتوبر في ٩ مايو ١٩٨٢ .

« تضحية كبرى من الرئيس السادات ، مشى فيها على الشوك عاري القدمين ، حتى لا يمزق الشوك لحم الأطفال ، وخاض في الوحل حتى لا يخوض الآخرون في بحار الدم ، وقهر نفسه ، وضحى بكبريائه الشخصي لكيلا يمتهن وطنه ، ولكي يحمي الحياة والحضارة ، وأضاء شمعة تمحو آية الليل الداجي ، لكي ينقذ الآخرين من الفوضى والضياع ، وكيلا تصبح طرقات الحياة مصائد للبشر ، وتقدم وحده على الطريق ، وهو يعرف أن هناك من يتربصون به ليقذفوه بالقذارات ، لكي ينقذ مستقبل الآخرين » .

وقال الشرقاوي : « إن هذه الخطوة التي فعلها السادات ، « قد صنعها من قبل صلاح الدين الذي خلده التاريخ . ذهب إلى الغزاة في معسكرهم ليفاوضهم بعد أن استولوا على عدة مدن عربية ، ومجده التاريخ . فليست العبرة في المكان الذي يذهب إليه المرء ويتحاور فيه ، ولكن العبرة فيما يقدم أو يأخذ » . ولقد ذهب قادة الثورة الجزائرية إلى فرنسا ليفاوضوها ، وكانت فرنسا تحتل الجزائر وتعذب مناضليها ، وكانت قد قتلت منهم مليون شهيد . وقد أيدت الأمة العربية كلها تلك الخطوة » .

وتناول الشرقاوي موقف الرافضين في مصر . فاتهمهم بلباقة بالتناقض مع مواقفهم السابقة قائلاً : « إنهم أنصار سلام ، وبعضهم أنفق حياته يسجن ويعتقل ولطخ بالأوحال دفاعاً عن السلام . وهم لا يمكن أن يضيقوا أو يرفضوا خطوة إلى السلام . وبعضهم اتهم بالعمالة للصهيونية لأنه طالب بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، ولأنهم قبل حرب ٤٨ طالبوا بقبول التقسيم . منهم مناضلون شرفاء ، ويجب أن نناقش وجهة نظرهم . ولن نكون أقل ديمقراطية من إسرائيل » .

ثم قال : إن ذهاب الرئيس السادات إلى إسرائيل « لا يمكن أن يدان أو يمجد ذاته . بل الحكم عليه يرتبط بما قاله السادات لإسرائيل في إسرائيل . فهل تنازل عن شيء ؟ أطالب بسلام أياً ما يكون ثمنه ؟ أم طالب بالسلام

المستقر الذي لا يقدم إلاَّ العدل واحترام الحقوق ؟ لقد طالب السادات بالجلاء عن الأراضي العربية المحتلة وبالحقوق الكاملة لشعب فلسطين في العودة وإقامة وطنه القومي » .

وتناول عبد الرحمن الشرقاوي الرافضين العرب ، فأعلن أنه « لا يجب أن يزعجنا التمزق الذي نعانيه اليوم . فحتى خلال الحرب لم يكن التضامن العربي كما يجب أن يكون ! . فقد خرجت ليبيا تدين الحرب من أول يوم ، وتنبأ القذافي بأن العرب سينهزمون ، وأعلن بأنه غير موافق على الخطة ! . ثم انتصر العرب ، وأصبحت الخطة تدرس في جميع المعاهد العسكرية العالية . وعلى الرغم من موقف القذافي في حرب أكتوبر ، فقد كان هناك قدر كبير من التضامن العربي هو الذي أتاح للقوات المسلحة التي خاضت القتال أن تحقق النصر ، وأتاح للعرب أن يصبحوا قوة دولية لها وزنها » .

ثم قال الشرقاوي : إن مصر « قد ألفت الاتهام بالخيانة كلما اختلف معها من يرفضون خطواتها ، كما ألفت عودتهم إليها واعتذارهم عما اقترفوه ! . ففي عهد عبد الناصر حدث هذا ، عندما قبل مبادرة روجرز وكف عن حرب الاستنزاف . فقد انفجرت المظاهرات ضده تهتف بسقوطه ، وتتهمه بالخيانة - الحناجر نفسها ! . ثم كان مؤتمر القاهرة الذي سقط فيه عبد الناصر ، وحضروا إلى المؤتمر معتذرين ! . وفي فض الاشتباك الأول ، وفض الاشتباك الثاني حدث الشيء نفسه : الاتهام بالخيانة ، ثم التهديد بالاغتيال ! . أما من سبيل آخر إلى التعبير عن الخلاف في الرأي ؟ . إن هذه الصورة تجعل العرب أضحوكة أمام العالم » .

ثم تساءل الشرقاوي : « هل الأسلوب الثوري في عرفكم أن ترفضوا الفرص المتاحة لاجتناء ثمرات النصر ؟ حسناً ، أتريدون الحرب ، فلتكن ، من أجل ماذا ؟ أليس من أجل الوصول إلى الجلاء عن الأرض المحتلة وعودة الفلسطينيين وإقامة وطنهم القومي ؟ . فإذا كنا نستطيع أن نصل إلى هذا

الكسب بوصفه ثمرة من ثمرات حرب أكتوبر ، فما يضيركم من هذا ؟ أليس هذا هو المطلب الذي اتفقت عليه مؤتمرات القمة جميعاً ؟ إن التضامن العربي يمكن أن يشكل قوة دافعة إلى تحقيق هذه المطالب ، أما هذا التمزق فلن يحقق شيئاً على الإطلاق إلاّ مكاسب للأعداء ؟

ثم قال الشرقاوي : « لقد أقسمتم على اغتيال السادات . أهذا هو الكفاح الثوري ؟ ولكنكم لن تغتالوا سوى حقوقكم ، وإلاّ ما حققه لكم التضامن خلال حرب أكتوبر من أكبار العالم وتقديره . إن الرافضين يجتمعون ليتخذوا القرارات ضد مصر وضد رئيسها . فما هي قراراتكم ضد الأمبريالية وإسرائيل والصهيونية ؟ ما هي قراراتكم لتحقيق الآمال القومية لبلادنا ؟ » .

وتناول عبد الرحمن موقف الإتحاد السوفييتي . فانتقده نقداً شديداً لرفضة الدعوة إلى مؤتمر القاهرة ، تحت زعم أن السادات يريد حلاً منفرداً . وقال: «إن هذا الموقف من الاتحاد السوفييتي يهدر الفرص الموضوعية المتاحة لتحقيق السلام العادل ، ويقحم نفسه في الشؤون الداخلية لبلادنا ، ويهين المشاعر القومية للشعب المصري ، ويزري على آماله الوطنية . إنه يوجه إهانة لمصر وشعبها ورئيسها ، وهي إهانة تكلفه على الأقل غضب الشعب المصري . إن مصر حريصة على أن يشترك الاتحاد السوفييتي في مفاوضات السلام ، ولكنه برفضه واكتفائه بتوجيه الاتهام ، ليتخلى عن مسؤوليته . إننا لا نريد أن نرد على الاتحاد السوفييتي قذفاً بقذف ، ولكن نريد منه أن يكون على مستوى المسؤولية التي تؤهله لمكانته ونضاله ».

ثم قال الشرقاوي : « إنني أحد الذين دافعوا عن الاتحاد السوفييتي ، وسجنت في دفاعي عنه في زمن سابق ، وتلقيت في هذا الدفاع عنه في السنوات الأخيرة اتهامات بالكفر والإلحاد . وإذن فمن بعض حقي أن أنبه الاتحاد السوفييتي إلى أنه يسلك مع مصر الطريق الخطأ ، وأنه باتهامه لمصر يستفز المشاعر الوطنية ضده في مصر . وما زلت آمل أن يعود الاتحاد السوفييتي

إلى ما ينبغي له من موضوعية ، ليؤدي دوره المنتظر منه في بناء السلام العادل ، وحماية حقوق شعوب المنطقة ».

واختتم عبد الرحمن الشرقاوي مقاله بمطالبة الدول العربية بأن « تنهض بدورها المرجو لتحقيق التضامن العربي ، ولتفرض العقل والحكمة والموضوعية على الحوار العربي - العربي ! ، ليجتمع العرب على كلمة سواء . ولئن أفلتت الفرصة ،فقد تفلت إلى سنوات طويلة قادمة . وسيحمل اللعنة أمام التاريخ كل الذين رفضوا اليد الممتدة للسلام ».

لم تعن تلك الردود كثيراً بمناقشة تفصيلية لما ورد من اعتراضات على المبادرة في بيان حزب التجمع الوطني يوم ١٦ نوفمبر و ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ ، بقدر ما عني عبد الستار الطويلة ، الماركسي المعروف بدار روز اليوسف ، والذي كتب أربع مقالات في جريدة « التعاون السياسي » وثلاث في مجلة صباح الخير ، وواحدة في مجلة روز اليوسف ، وأصدر كتاباً عن المبادرة بعنوان : « السادات في إسرائيل » .

فقد وصف زيارة السادات بأنها « أقل ما يمكن أن توصف بها أنها ضربة دعائية هائلة لصالح القضية العربية ووجهة النظر العربية » . واستعار وصف أحد المرافقين للسادات في زيارته التاريخية ، الذي قال : « إن ما شيدته إسرائيل من دعاية مركزة خلال ثلاثين عاماً ضد العرب ، حطمه السادات في ثلاثين ساعة » ! وقال إن إسرائيل - على عكس ما يقول حزب التجمع - سوف تنعزل دولياً ، إذا ما أصرت على تعنتها ، وستكشف نفسها . وأن المبادرة تشكل قوة ضاغطة على إسرائيل وليست قوة لتخفيف الضغط عليها . وبالتالي فلن تؤدي إلى مبادرة الدول الأفريقية بإعادة العلاقات مع إسرائيل ، بل ستثبت موقفها في مساندتنا .

ثم أوضح عبد الستار الطويلة أن المبادرة من شأنها أن « تضعف من أثر جماعات الضغط الصهيوني داخل الولايات المتحدة ، وتسلبها الكثير من

أسلحتها ، كما هي تشجع الجناح المعتدل في الإدارة الأمريكية الذي يرى ضرورة تقديم تنازلات للقادة الوطنيين المعتدلين العرب . إن الزيارة تكشف موقف الولايات المتحدة الحقيقي ونواياها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي ، وما لهذا من نتائج خطيرة فيما بعد إذا استمر موقفها مؤيداً لإسرائيل. بل إن الزيارة تحدث انشقاقاً في صفوف الإسرائيليين أنفسهم ، بحيث يتقوى الجانب الذي يدعو إلى التراجع والتعايش السلمي مع العرب . وهذا يشكل عامل ضغط على القيادات الإسرائيلية المتشددة .

ثم ردَّ عبد الستار الطويلة على القول بأن المفاوضات المباشرة كانت ورقة للمساومة والضغط على إسرائيل . فقال إن هذا القول وإن كان صحيحاً ، إلاَّ أنه ليس صحيحاً في كل الأوقات . فقد استنفدت تلك الورقة غرضها كوسيلة للضغط ، بعد أن وافق العرب على مفاوضة مباشرة مع إسرائيل في جنيف ، وفاوضوها عند الكيلو ١٠١ ، وفي جنيف في ديسمبر ١٩٧٣ . كما أن العرب لم يعودوا في مركز المهزوم بحيث يساومون بتلك الورقة . ومن ناحية أخرى ، فقد فشلت هذه الورقة في التوصل إلى نتيجة ، بعد أن هدد الركود القضية . ومن هنا كانت المفاوضات المباشرة وسيلة لإزالة الركود وتنشيط المساعي العالمية ذاتها لحل القضية .

ثم أنكر عبد الستار الطويلة الكتابات التي « تقول بأن المفاوضات المباشرة تعني إبعادنا عن وساطة وتدخل الدولتين الكبيرتين : روسيا وأمريكا » . وقال : إن الحقيقة، للأمانة والتاريخ، أنها « تبعد فقط دولة كبيرة واحدة هي روسيا . لأننا عندما نتفاوض مع إسرائيل فقط ، فأمريكا هناك ، إذ أن ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة معها باعترافنا . فهي التي تمد إسرائيل بالمدفع والزبد ، وهي التي تدخلت في الحرب عام ١٩٧٣ بجانب إسرائيل ، وأرغمتنا على قبول وقف إطلاق النار ، « لأننا لا قبل لنا بمحاربة أمريكا » .

وتناول عبد الستار الطويلة الرأي بعدم جدوى التفاوض المباشر مع

إسرائيل في تلك الظروف التي ازداد فيها الإسرائيليون تعصباً وتزمتاً ، فقال : « إن الهدف من المفاوضات هو حل المشاكل المترتبة على ذلك التعصب ، أو على الأقل محاولة حلها . فلا عبرة هنا لاعتراض حزب التجمع على ذلك بحجة أن بيجين رفض أي تنازل ، فهذا طبيعي ، ومن هنا جاءت فكرة الزيارة . وليس متوقعاً أن تحل مشاكل مستعصية على الحل منذ ثلاثين عاماً في بضع جلسات » .

« وبالمثل » ـ كما قال عبد الستار الطويلة ـ « فلا معنى لنقد الزيارة بأنها نوع من الاعتراف بإسرائيل . فواقع الأمر أن العرب معترفون بإسرائيل ، لا منذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الشهيرين ، ولا بإعلان عبد الناصر عام ١٩٦٩ أنه مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل ، بل هم معترفون بها منذ مفاوضات رودس واتفاقيات الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩ ، وهو اعتراف واقعي ، ولكنه لم يأخذ شكلاً رسمياً حتى الآن ، حتى بعد زيارة السادات . إن الزيارة قد سلمت وأكدت الاعتراف الواقعي كما يؤكده مؤتمر جنيف .

ثم انتقد عبد الستار الطويلة موقف الاتحاد السوفييتي نقداً شديداً ، لعدم حضوره مؤتمر القاهرة ، الذي دعت إليه مصر . وقال : إن حضوره هذا « كان شداً لأزر المفاوض المصري ، كما أنه كان فرصة لبناء جسور من التعاون مع مصر من جديد بعد الجفوة التي طالت » . وقال : « إن السياسة السليمة التي كان مفروضاً أن يتبعها الاتحاد السوفييتي هي دعوة الدول المناهضة لمصر للالتقاء معها ، أو على الأقل الكف عن مهاجمتها ، وترك الفرصة لنجاح المبادرة الجديدة ، بدلاً من أن يساعد على تردي الوضع العربي إلى هذا الدرك المؤسف . إن الإتحاد السوفييتي هو الذي يتسبب في فقد مكانته في مصر ، باعتباره كان وما يزال أقوى قوة مناهضة للاستعمار في العالم . ومثل هذه الأخطاء السوفيتية التي بدأت منذ رفض تسليحنا ، ورفض جدولة الديون ، هي التي قدمت لليمين في مصر ، على طبق من ذهب ، الفرصة لتقليص العلاقات المصرية السوفيتية » .

وهكذا كانت حجج اليسار المصري المؤيد للمبادرة تتدفق في تفنيد حجج الرفض ، وتتحاور بلغة عقلانية تتبارى مع لغة المنطق التي استخدمها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وترتفع فوق منحدرات الإسفاف الذي ساد جبهات أخرى على الجانب الآخر من العالم العربي لم تكن تملك من حجة في مهاجمة المبادرة سوى اتهامات الخيانة للعروبة والعمالة للصهيونية !!

وبقيت في المعركة صفحات قليلة أخرى .

(٣)

اليسار المصري ومبادرة القدس(*)
بين المعارضة والتأييد

(دراسة تاريخية)

على مدى مقالين متتابعين ، استعرضنا آراء الرفض والتأييد لمبادرة القدس التاريخية في معسكر اليسار الوطني في مصر . ولم تكن ـ في طرفيها ـ سوى اجتهادات فكرية هدفها مصلحة هذا الوطن العليا ، وخدمة ترابه الوطني ، وتأكيد انتمائه العربي القومي . ومن هذه الحقيقة اكتسبت أهميتها في تاريخ الفكر السياسي المصري .

في ذلك الحين أخذت المعركةتزداد خصوبة بنزول مفكر ماركسي آخر ، هو سعيد خيال ، إلى جانب التأييد للمبادرة ، في مقال نشرته جريدة « الأخبار » يوم ١٢ ديسمبر ١٩٧٧ . فقد كتب يقول : إن الحركة الوطنية ركزت على طلب السلام بعد هزيمة ١٩٦٧ ، واشترطت الجلاء عن الأرض المحتلة ، وضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . ولكن الهزيمة كانت تسد فعلاً طريق السلام ، حتى تحطم هذا السد مع خط بارليف في حرب ١٩٧٣ ، فأعادت هذه الحرب التوازن الذي كان مفقوداً بين الأطراف نتيجة الهزيمة . والتوازن لا يتيح إملاء الشروط . وقد اعتصمت إسرائيل بسباق التسلح لترجيح كفتها ، وتراخى العرب منصرفين إلى سياسات أخرى ، فثقل الحمل على الشعب المصري ، وعانى أشد المعاناة .

« وقد سارت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير ، وتحقق

(*) أكتوبر في ١٦ مايو ١٩٨٢ .

للمنظمة نجاح كبير في العالم وفي هيئة الأمم ، وصفق العالم لخطاب الأخ ياسر عرفات في هيئة الأمم ، الذي اختتمه بقوله : لا تجعلوا غصن الزيتون يسقط من يدي . فلمن كان غصن الزيتون ؟ . كان بالطبع لإسرائيل » .

« ولم يسقط غصن الزيتون » ـ كما قال سعيد خيال ـ « فقد رفعه السادات في زيارته للقدس ، فعلامَ الاعتراض يا أبا عمار ؟ » . « إن في إسرائيل شعباً له حكومته الوطنية ، وفيه أنصار للسلام . ونقطة البداية هي التسليم بهذه الحقيقة التي تحميها الشرعية الدولية . وهذا الرأي أعلنته عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة . وسؤالي لمنظمة التحرير : هل يمكن تحقيق شعاركم بفلسطين الديموقراطية إلاَّ برضاء الإسرائيليين ؟ أنتم إذن مسلمون بوجوب الاتصال المباشر مع الإسرائيليين ، فلماذا ترفضون خطوات السلام المصرية ؟ كانت خطبة الرئيس السادات في الكنيست ومناقشاته مع الكتل البرلمانية صريحة قاطعة في التمسك بالمطالب العربية ، كذلك توالت التصريحات المصرية معلنة أن الهدف هو الحل الشامل لا الصلح المنفرد . لكنهم يقولون : صفقة ومؤامرة ! . ما أسهل أن نأخذكم بمنطقكم ، ما دام هذا رأيكم فإن حضوركم اجتماع القاهرة يصبح واجباً وطنياً مقدساً . تعالوا شهوداً وأصحاب حق ، تعالوا للتضامن وشد الأزر ، مدعوون أنتم فلا تخونوا القضية »! .

وانتقل سعيد خيال إلى مناقشة تهمة الاعتراف بإسرائيل ، فقال : «يقولون : اعتراف بإسرائيل، والزيارة عطاء بغير مقابل! . أما الاعتراف فتنفيه حالة الحرب القائمة . وأما عطاء الزيارة فهو الأمل في السلام ، أمل ذاق الإسرائيليون طعمه فأسكرتهم الفرحة ، لكنها موقوتة : إن أرادوا لها الدوام فعليهم التسليم بحقوق العرب . عطاء الزيارة على هذا النحو يمنح المفاوض العربي ورقة رابحة ، فضلاً عن فتح طريق السلام العادل » .

« إن إسرائيل ترفض حضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف . لكن مصر دعت المنظمة لاجتماع القاهرة ، أليست هذه فرصة لإبداء الطلبات ومناقشة

قضية الأرض والمصير ؟ . كذلك فإن دعوة مصر تزيل مخاوف سوريا من اللجان الجغرافية في جنيف ، حيث لا توجد هذه التقسيمات في اجتماع القاهرة . إن كل أطراف جنيف مدعوون للقاهرة مع هيئة الأمم والدولتين العظميين . والمطلوب منهم هو المشاركة في الاعداد والبحث من الألف إلى الياء ، ولن يوقع أحد عن غيره . فلماذا الامتناع ؟» .

« صحيح توجد فروق بين جنيف والقاهرة : جو القاهرة أحسن . الأرض تتكلم بالعربي . نستطيع أن نسمع ونرى . منظمة التحرير مدعوة . والعرب طرف في مباحثات السلام مع إسرائيل . وفرق آخر ، الداعي هو مصر وليست الدولتين العظميين . فهل هذا يحزنكم يا سادة ؟» .

ثم قال سعيد خيال : « إن العبرة بالنتائج : إن وصلنا معاً لاتفاق مشرف كان بها ومرحباً بالسلام ، وإن رفضت إسرائيل كنا متضامنين في مجابهة التحديات . هذا هو الطريق الوحيد للسلامة والانتصار ، فلماذا بادرتم بالتهجم والخصام ؟ . لماذا تناديتم للتكتل والانقسام ؟ . العيب عندكم ، ولا عيب في مبادرة السلام » .

واختتم مقاله قائلاً : « كفى قفزاً لنتائج بغير مقدمات . إن القوى الوطنية وأنصار السلام العادل في البلاد العربية وفي العالم كله ، مدعوون لمساندة خطوات السلام الحالية ، مدعوون للجم التطرف ، وإعادة التضامن العربي إلى قوته ، وصولاً لتحرير الأرض وضمان حقوق شعب فلسطين » .

على هذا النحو استهدف سعيد خيال في مقاله مخاطبة الثورة الفلسطينية ، بمنطق الحقوق الفلسطينية والمصالح الفلسطينية ، التي رأى أنها تتحقق بتأييد المبادرة لا برفضها . وكان هذا أقوى حوار مع الثورة الفلسطينية حتى ذلك الحين .

وفي يوم ١٦ يناير ١٩٧٨ ، انضم صلاح حافظ إلى هذا الحوار ، فخص الثورة الفلسطينية بمقال آخر ، انتقد فيه موقفها من مبادرة السادات نقداً مراً ،

قصـد به ـ وفق كلمـاته ـ « تصـويب حركتهم ، لا تلطيخهـا وفض الأنصار من حولها » . وفي هذا المقال ، أعلن صلاح حافظ أن « النقد الذي يجب أن يوجه إلى ثوار فلسطين ، ليس البذخ الذي يمارسه هذا أو ذاك من رجالهم في لندن أو باريس . وليس الثـراء الذي حققه بعض المنتفعين اللاعبين على جبال الدولة العربية بـاسم فلسطين . إنمـا النقد الحقيقي ، والـواجب ، هو نقـد الموقف السيـاسي لهؤلاء الثوار ، وتحـولهم بسرعـة متزايـدة من تيـار ثـوري إلى تيـار رافض »! .

وقال صلاح حـافظ : « إن الثورة شيء ، والـرفض شيء آخر . الثـورة اندماج في الواقع . ، وتعامل معه بقصد تغييـره ، والرفض خصـام مع الـواقع واكتفاء بإدانته بسبب العجز عن تغييره . وليس في تاريخ الثورات في العـالم شيء اسمه الرفض ، إنما كان الـرفض دائماً سمـة أعداء الثـورة ، فهم الذين يـرفضون أي تعـامل مـع الثوار ، ويفتعلون الأسبـاب لكيـلا يجـري معهم أي حوار . بينما يطرق الثائر كل بـاب ، ويسعى إلى كل فـرصة للمـواجهة ، لأن الحق معه ، ولأنه في كل حوار يفوز » .

ثم قال صلاح حافظ : إنه لهذا السبب ، « ليس صدفة أن ثوار فيتنام لـم يتوقفوا طوال حربهم المجيدة عن مفاوضة العدو الأمريكي ، وهو منصرف إلى حرقهم بالنابالم ، وإلى إبادة حقولهم بـالسموم التي تقتـل الإنسان والنبـات . وليس صدفة أنهم استغلوا كل فرصة لمخاطبـة الرأي العـام الأمريكي بـالصور التي تفضح فظائع جنوده في بلادهم . وليس صدفة أنهم وجهوا الوفود حتى إلى الـدول التي لا تؤيدهم ، يشكـرونها على أنهـا اكتفت بعدم تـأييـدهم ، ولـم تصحب ذلك بتوجيه جيوش تحاربهم . فعل ذلك ثوار فيتنام ، لأنه هكذا يكون الثوار »! .

واستطرد صلاح حافظ قائلاً : « وقد كـانت ثورة فلسـطين أجدر من أيـة ثورة أخرى بأن تتلخص فيها هذه الملامح والسمات . فهي ، أولاً ، جاءت بعد

كل الثورات الكبرى السابقة لها ، وكان مفروضاً أن تستفيد من دروسها وتواصل تقاليدها . وهي ، ثانياً ، ثورة لا تملك أرضاً تندلع منها ، وكل عمل تقوم به يبدأ من أرض تحكمها سلطة غير سلطتها ، وتنهض فيها دولة غير دولتها . وهذا أدعى إلى أن تقبل من كل طرف ما يتطوع به من مساهمة في نصرة قضيتها ، وأن تشكره على ما يتطوع به . وهي ، ثالثاً ، ثورة لم تتوصل بعد إلى قيادة موحدة ، ولم تتفاهم بعد فيما بينها وبين نفسها ! . وكان مفروضاً ، وهذا واقعها المؤلم ، أن تكتفي بشعارات عامة تسمح لجميع العرب بتقديم خدمات لها ، وتسمح لكل اتجاه في البلاد العربية أن يكون مفيداً لها .

« لكن الثورة الفلسطينية » ـ كما قال صلاح حافظ ـ فعلت العكس تماماً ! . تجاهلت دروس الثورات التي سبقتها ، ورفضت أن تطرق الأبواب ، وترضى بالقليل . وتمسكت بمبدأ « كل شيء أو لا شيء »، ووضعت في خانة الأعداء كل من نصحها بمجرد الاعتدال ، ودخلت معارك مع الدول التي أتاحت للثوار أن يعملوا على أرضها ، وتورطت في الصراع الداخلي في هذه الدول !، واستدرجها البعض إلى التحالف مع بعض القوى ، والتخاصم مع بعض القوى داخل هذه الدول . ففقدت الكثير من زهرة رجالها ضحايا في معارك غير معركتها ، خاضتها على أرض الأردن ولبنان . ثم تورطت أكثر ، فدخلت في صراع مع أقوى حليف لها ، مع مصر. وأسرعت تتهم النظام المصري بالخيانة، لأنه تجاوز خطها السياسي ـ ذلك الخط الذي لم تتفق عليه الثورة الفلسطينية بعد ، والذي لا تزال تحاول التوصل إليه من خلال القتل المتبادل بين أصحاب الآراء المختلفة !.

وتساءل صلاح حافظ : « ما الذي أوصل الثورة الفلسطينية إلى هذا المأزق المؤسف والمؤلم ؟. وأجاب قائلاً : « إن السبب ، في اعتقاده ، هو أن الثورة، بسبب ظروفها الشاقة، كانت منذ وقت طويل تتخلى تدريجياً عن منطق الثورة، وتتبنى تدريجياً منطق الرفض !. والثورة ـ كما قلنا ـ عمل إيجابي ،

بينما الرفض حالة نفسية !. والنتيجة أن ثوار فلسطين لم ينتهزوا فرصة زيارة السادات لإسرائيل ليسافروا معه ، ويطرحوا حجتهم أمام العالم ، ويكسبوا لقضيتهم العادلة ولو فرداً واحداً من سكان إسرائيل نفسها . والنتيجة أيضاً أنهم ، حتى عندما دعاهم السادات لحضور مؤتمر القاهرة ، رفضوا!. وكان المفروض أن يحضروا بلا دعوة ، وأن يعتصموا أمام باب المؤتمر طالبين الدخول . ولو فعلوا ذلك لفرضوا أحد احتمالين : إما أن تقبل إسرائيل التفاوض معهم ، فتكون قد اعترفت بحقهم ، وإما أن ترفض وتنسحب وتكشف عن موقفها العنصري أمام الذين يعطفون عليها ويساعدونها في أوروبا وأمريكا. وفي الحالين كان ثوار فلسطين هم الذين سيكسبون ».

وقال صلاح حافظ : « إن ثوار فلسطين بموقفهم هذا ، قد تحولوا من طليعة يتفق على تأييدها العرب ، إلى أداة لتمزيق العرب ، وحزب يكرس انقسامهم إلى معسكرين لا لقاء بينهما . ولا نجاة لفلسطين وهما متخاصمان . إن مصير ثورتهم أصبح مهدداً بخطر حقيقي منذ تسلل إليها منطق الرفض ، وجعلها يتحول عن طرق الأبواب إلى إغلاقها . ولسنا في حاجة إلى جدال فلسفي لإثبات الخطر الفادح الذي أدى إلى هذا التحول المؤسف . فها هم الثوار يقتلون بعضهم بعضاً في الضفة الغربية، وفي أوروبا . وها هي الأنباء تزخر بالقتلى من أبناء فلسطين ومن قادة ثورتها ، أكثر مما تزخر بأنباء القتلى من العدو الذي يغتصب أراضيهم . وها هو الوجه الإنساني المشرق للثورة الفلسطينية يتراجع ليبرز وجه دموي كالح ، يدعو الناس إلى الفزع من الثوار ، بعد أن كادوا يفزعون من العدو الذي يضطهد هؤلاء الثوار » .

واختتم صلاح حافظ مقاله قائلاً : « إن الثورة الفلسطينية لن يكون لها مستقبل ، ما لم تصحح فوراً هذا الانحراف الدموي القاتل ، وتسترد فوراً حقيقتها الإنسانية المشرقة . فكل يوم يمضي في ظل سياسة الرفض والقتل ، إنما يخدم الباطل الصهيوني العنصري الموغل في الرجعية ، لأنه يتيح له مبرراً

٥

لتفسير عدوانيته ، بينما يعطل الحق الفلسطيني الواضح البسيط ، لأنه يشوه ملامحه الإنسانية ويلطخها بالدم والكراهية . إن الثورة الفلسطينية ستنتصر بالتأكيد ، ولكن بعد أن تعي دروس الثورات العالمية ، وتفصل بحزم ما بين منطق الثورة ومنطق الرفض ، وتنضج إلى الحد الذي تدرك فيه أن الثورة عمل إيجابي يغير الواقع ، بينما الرفض حالة نفسية تريح أصحابها ، ولا تغير شيئاً على الإطلاق !».

في ذلك الحين كانت مبادرة السلام تمضي قدماً ، ولكنها تأثرت سلباً بموقف الرفض العربي ، وامتنع سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن حضور مؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف ، الذي عقد يوم ٢٦ نوفمبر . وانعكس ذلك في موقف التعنت من جانب رئيس الوزارة الإسرائيلية ، مناحم بيجن ، في مباحثات مدينة الإسماعيلية . وبذلك بات من الضروري تحليل الوضع السياسي في ضوء هذه المتغيرات ، وتكوين صورة لمستقبل المنطقة حسب الاحتمالات المطروحة . وفي ذلك نشرت مجلة « روز اليوسف » مقالاً لصاحب هذا القلم ، تضمن الخطوط الآتية :

« الأمر المحقق ، بعد مباحثات السلام التاريخية في مدينة الإسماعيلية يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ ، أن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت تشق طريقها الآن بقوة واقتدار نحو وضع جديد لم يكن في حسبان أحد قبل مبادرة السادات . وهذا الوضع سوف تشكله العوامل الخطيرة الآتية :

أولاً : المفارقة الغريبة التي تحيط بالمفاوضات المصرية الإسرائيلية ، والتي لم يسبق لها مثيل . فلأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية تجري مفاوضات بين طرفين ، يصر أحدهما على أنه لا يبحث عن حل منفرد ، وإنما يبحث عن تسوية شاملة ، تضم أطرافاً غائبين يرفضون مسبقاً أية نتائج قد تسفر عنها هذه المفاوضات ! .

ثانياً : الإصرار الغريب من جانب الأطراف العربية الأخرى في النزاع ،

على استبعاد نفسها من المفاوضات السلامية ، بترديد أن الجانب المصري يسعى إلى صلح منفرد مع العدو الإسرائيلي !. وإذا كانت هذه الأطراف تعتقد حقيقة أن النظام المصري يسعى للتوصل إلى صلح منفرد ، فهل ترى في ابتعادها عن المسرح ، وعزله مع الجانب الإسرائيلي ، ما يقطع عليه الطريق دون إبرام مثل هذه التسوية ، أم مساعدته عليها لما لا يحلم ؟

ثالثاً : عدم وجود مخطط لدى دول الرفض لحل المشكلة بديلاً عن السلام !. ومن المحقق أن الدول العربية تملك القدرة المادية والبشرية والعسكرية على خوض حرب خامسة ، وتحرير الأراضي المحتلة بالقوة . وهذا ما أعلنه الرئيس السادات دون خفاء في الكنيست الإسرائيلي بقوله : « إن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً ، تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام » .

« ولكن هل تعمل الدول العربية حقاً وبصورة جدية على تسخير قدرتها في تحرير الأرض العربية وإعادة الهوية العربية إلى فلسطين ؟ لو كان لدى هذه الدول مثل هذا المخطط ، لاقتضى الأمر مساعدة مصر على الصمود ، والمحافظة على قدرتها القتالية ، ودعمها اقتصادياً لحين لحظة التحرير الحاسمة . ولكن هذه الدول قد انصرفت ، بدلاً من ذلك ، إلى تكديس السلاح في مخازنها فوق قدراتها القتالية ، وتنمية قدراتها الاقتصادية لحساب شعوبها ، وترك مصر تعاني وحدها أخطر أضرار حالة اللاحرب واللاسلم ، حتى بلغت ديونها للعالم الخارجي اثني عشر ألف مليون من الدولارات - أي ما يعادل الإنتاج القومي المصري سنوياً - في الوقت الذي يتزايد تعدد مصر سنوياً بنسبة ٢,٥ في المائة ، أي مليون نسمة .

رابعاً : إدانة النظام المصري بصورة استفزازية ومتعنتة من قبل الأطراف العربية الرافضة، التي تقبل قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ! ـ لمجرد أن المبادرة التي اتخذها الرئيس السادات كانت مبادرة لم يسبق لها نظير . مما أدى إلى اهتزاز الصف العربي ، وتجميد ، ثم قطع العلاقات السياسية بين دول الرفض ومصر . وفي المرحلة الأولى للمبادرة كان هذا الموقف محتملاً ، ولكن الإصرار عليه أوجد وضعاً في غير صالح التضامن العربي .

وعلى هذا النحو أصبح العالم العربي في هذا الوضع المتناقض الغريب :

١ ـ إصرار أطراف النزاع العربية المعترضة على مصر ، على استبعاد نفسها من معركة السلام التي فيها مصر ، دون مبالاة بما يمكن أن يعكسه هذا الموقف سلباً على أية تسوية قد تتوصل إليها المفاوضات المصرية الإسرائيلية .

٢ ـ إصرار مصر على التوصل إلى تسوية شاملة في مفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي ، رغم معرفتها بمواقف دول الرفض المسبقة .

والسؤال الآن : إلى متى يمكن أن يستمر هذا ؟ وفي صالح أي طرف من أطراف النزاع العربية يمكن أن تسفر أية تسوية في ظل مثل هذه الظروف ؟

« إنه إذا عاد الصف العربي مرة أخرى إلى الالتئام ، وإذا اشتركت الأطراف العربية الأخرى في معركة السلام التي تخوضها مصر ، انعكس ذلك إيجاباً على التسوية بما يخدم كل الأطراف . أما إذا ركبت الأطراف العربية الأخرى رأسها ، واستمرت على خطة الرفض، انعكس ذلك على التسوية فيما يختص بشموليتها . وإذا أرادت ترك مصر تخوض المعركة وحدها ، على أمل حملها على أن تعود أدراجها ، فقد ردَّ السادات على ذلك بقوله : « إن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء »! .

ولم تعد عقارب الساعة إلى الوراء فيما يختص بمصر . فقد مضت قدماً في معركة السلام متغلبة على كل ما أهاله الجانب الإسرائيلي في وجهها من عقبات وعراقيل ، حتى نجحت في تحرير سيناء ورفع الحذاء العسكري الاستيطاني الإسرائيلي من فوق ترابها الوطني . ولكن عقارب الساعة، فيما يتصل بالأطراف العربية جمدت في وضعها الذي كان فيه عند قيام المبادرة ، فلم يتحرر شبراً واحداً من الأرض العربية . وإذا كانت العبرة بالنتائج كما يقولون ، فربما كانت النتائج الحالية في كل من الجانب المصري والجانب العربي أصدق انعكاس للسياسات التي اتبعت في كلا الجانبين ، وأصدق حكم . فإذا لم تفلح هذه النتائج المتفاوتة تفاوتاً بيناً في الساحتين في حمل أصحاب سياسة رفض مبادرة القدس على تعديل سياستهم ، وانتهاج السياسة التي اتبعتها مصر ، وهي سياسة توريط إسرائيل في السلام ، وجرها جراً أمام المجتمع الدولي إلى مائدة المفاوضات ، وإحراجها وحملها على الإذعان فربما كانت إسرائيل أسعد الدول بهذه السياسة ، لأنها تتيح لها الفرصة لزرع مستوطناتها على مساحة الأراضي العربية التي تحتلها ، وتكشفها باستمرار . فإذا أفاقت الدول العربية إلى عبرة التاريخ ، تكون قد أفاقت متأخرة كثيراً ، لأنها لن تكون أمام « ياميت » واحدة ، بل أمام مئات من أمثال « ياميت » . وإذا كان المجتمع الدولي قد تأثر كثيراً لتمسك سكان « ياميت » بمساكنهم ، وإذا كان المجتمع الإسرائيلي قد غضب كثيراً لطرد هؤلاء السكان بالقوة وهدم بيوتهم « بالبولدوزرات » ، فلعلَّ هذا التأثر وهذا الغضب يبلغان غايتهما من الفعالية والتأثير حين تكون « ياميت » بالمئات، سواء فوق الضفة الغربية أو فوق الجولان !. وهذا هو الخطر الأكبر الذي يجب أن يفيق له العرب ! .

الفصل الرابع

ملف مؤتمر ووترجيت للطب النفسي والمكارثية الجديدة

(١)
ملف مؤتمر ووترجيت . .
للحقيقة والتاريخ
رد على المكارثيين(*) !

ربما لم يثر مؤتمر علمي دولي من التساؤل وعلامات الإستفهام ما أثاره المؤتمر الدولي الذي عقد في فندق ووترجيت بواشنطن في الثلث الأخير من شهر يناير ١٩٨٠ عن : « المعوقات النفسية في المفاوضات الدولية ». ولعله ، بالإضافة إلى موقف من حضره من المصريين من تأييد مبادرة القدس ، أحد أسباب صدور قرار المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، التابع للجامعة العربية في تونس، في مارس ١٩٨١ ، بمنع الأساتذة والكتاب والسياسيين المصريين الذين حضروه من دخول البلاد العربية. فما زالت أسباب صدور هذا القرار من الأسرار الخفية التي يحتفظ بها المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ولا يريد أن يصارح بها الأمة العربية ، رغم التحدي المستمر من جانب كثير من الشرفاء من الكتاب والصحف العربية ، ورغم الرد الذي نشرته لي بعض الصحف العربية ، منها « الشرق الأوسط » التي تصدر بلندن ، و« الراية » التي تصدر بقطر ، و« الوطن » التي تصدر بالكويت ، والشعب لسان حال حزب العمل في مصر . بل لقد كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين في « يومياته » بجريدة الشرق الأوسط يسجل اعتراضه على قرار المقاطعة بقوله :

« أنا أسجل اعتراضي على مثل هذا القرار ، رغم أنني لم أقرأ النص الكامل للحيثيات ، إنما قرأت فقط الشذرات التي نشرت في شتى الصحف .

(*) أكتوبر في ٣٠ مايو ١٩٨٢ .

والموضوع من حيث المبدأ خطير، ويحتاج على الأقل إلى نشر الحيثيات كاملة، حتى يمكن مناقشتها مناقشة مفيدة ». « إن الكتابة والرأي والثقافة هي آخر ما يجب مقاطعته ، وأصعب ما يجب مقاطعته ، لأنها تنتشر في الأثير وتتسلل من خلال أي ستار حديدي . فلا معنى لمحاولة مصادرة ما لا يمكن مصادرته . وغموض الأسباب والحيثيات قد ينقلب إلى العكس ، في صورة مكارثية جديدة تضيف إلى الفكر العربي قيوداً فوق قيوده ». « إن أهم شيء هو نشر الحيثيات كاملة حتى نناقشها . . فالموضوع يحتاج إلى وقفة وتفكير ، إذا كنا نريد أن نكون جديين ، وأن نتخلص من حب إتخاذ القرارات لمجرد غسل اليدين ، دون جدوى ».

من هنا تبدو أهمية فتح ملف مؤتمر ووترجيت ، الذي يبدو أنه أحد أسباب قرار المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، لا بغرض الدفاع عن المجموعة المصرية التي حضرت المؤتمر ، فالدفاع يكون عن تهمة ، والمؤتمر صفحة مشرفة لكل من حضروه ، وكثيرون منهم لهم سجل وطني وقومي مرموق ، وإنما ـ وهذا هو المهم ـ لأن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن بعض رؤساء التحرير هنا في مصر ممن يتمتعون بذاكرة ضعيفة ، يتجهون إلى الخضوع لهذه المكارثية التي أملت قرار المقاطعة ، ويشتركون معها في جريمة منع ومحاربة فكر الكتاب الذين أعطوا مساندتهم وتأييدهم للسياسة التي حررت سيناء ، وبيع هؤلاء الكتاب للمكارثيين مقابل حفنة دراهم هي ثمن بضعة أعداد تباع في بلد عربي أو آخر ممن ينفذ قرار المقاطعة المشين ـ وهو إتجاه لا أخلاقي وغير وطني يجب فضحه قبل أن يتحول إلى حقيقة واقعة تصيب كرامة هذا البلد في الصميم ، وتشكك في جدية السياسة التي يتبعها ، والنضال الذي دفع ثمنه غالياً لتحرير أرضه ، والقيم التي تحرك شعبه وقيادته .

وبعد هذه الملاحظات أفتح ملف مؤتمر ووترجيت ، مستعيناً بكل ما أملك من أمانة المؤرخ والشاهد ، لإطلاع جمهورنا العربي على ما دار فيه ،

خصوصاً وأن القضية الفلسطينية كانت القضية الرئيسية التي دار حولها الحوار .

لقد دعا لعقد هذا المؤتمر جمعية الطب النفسي بالولايات المتحدة . ومن المعروف أن الطب النفسي في الولايات المتحدة غير منعزل عن السياسة . وترجع أصول ذلك إلى « بنجامين راش » أول رئيس لهذه الجمعية ، والذي كان طبيباً نفسياً وأحد الموقعين على وثيقة استقلال الولايات المتحدة . فقد استمر هذا التقليد كأحد السمات المميزة لجمعية الطب النفسي ، ودرج الأطباء النفسيون في المواقف السياسية على أن يتخذوا مواقف إيجابية ، كان آخرها مظاهرات هؤلاء الأطباء ضد حرب فيتنام .

وعندما اشتعلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، جسدت العامل النفسي في الصراع ، من ناحية أن هجوم العرب الناجح قد مثل « هجوماً على الخوف نفسه ». كما أن عبور المصريين الناجح لقناة السويس اعتبر بمثابة عبور للحاجز النفسي للهزيمة . ثم استخدم مصطلح الحاجز النفسي عندما أعلن الرئيس السادات عزمه على زيارة القدس ، حين ذكر في الكنيست الإسرائيلي أن هذا الحاجز يمثل سبعين في المائة من المشكلة .

لذلك قامت « لجنة الطب النفسي والشؤون الخارجية بجمعية الطب النفسي » بواشنطن ، بعمل العديد من الإتصالات لعقد مؤتمر دولي في واشنطن من رجال الطب النفسي والسياسة ، بغرض استكشاف الدور الحقيقي للعامل النفسي في الصراعات الدولية ، خصوصاً مشكلة الشرق الأوسط .

وفي البداية كان هناك تحفظ من جانب المجموعة المصرية التي دعيت لحضور هذا المؤتمر ، والتي تكونت من الأساتذة الدكاترة ، محمود محفوظ ، وزير الصحة المصري السابق ، ورئيس مركز الأورام بالقصر العيني ، والدكتور عصام الدين جلال ، مستشار وزارة الصحة ورئيس الجمعية المصرية للغدد الصماء ، والدكتور محمد شعلان ، رئيس قسم الطب النفسي بجامعة الأزهر ،

والدكتور محمود سامي عبد الجواد ، رئيس جمعية الطب النفسي بـالقاهـ
والدكتور عادل صادق ، أستاذ الطب النفسي المسـاعد بجـامعة عين شمس
بالإضافة إلى صاحب هذا القلم كأستاذ مساعد للتاريخ الحديث بجامعة المن
وكاتب سياسي من كتاب دار روز اليوسف والجمهورية .

وكان مبعث هذا التحفظ هو الإجماع بين المجمـوعة المصـرية على
العامل النفسي لا يمثل العامل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي ، و
هو انعكاس لعوامل مادية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية فضـلاً
مشاكل الأرض المحتلة والأمن وغيرها مما يشكل جوهر الصـراع الحقيقي
المنطقة العربية . وبالتالي فقد كان هناك شعور بين أعضاء المجموعة المصـ
بـأن المؤتمر قـد يكون فخـاً منصوبـاً للحصول من المجمـوعة المصـرية ع
اعتراف بأن العامل النفسي هو أساس الصراع على عكس ما تقول به الحقا
التاريخية والسياسية .

وقد لعبت مجموعة « الباجواش » المصريـة في المجموعـة المصريـة
ويمثلها وقتذاك الدكتور محمود محفوظ والـدكتور عصـام الدين جـلال ، دو
هاماً في توضيح الأمور لجمعية الطب النفسي الأمريكية، عن طريق إعداد «أجند
(برنامجـاً للنقاش) في مـواجهة « الأجنـدا » التي أعدتهـا الجمعية المـذكو
للمؤتمر ، وقد اشتملت على ما تراه المجمـوعة المصـرية من جـذور الصر
العربي الإسرائيلي ونواحيه السيـاسية والاقتصـادية والإيـديولـوجية والتـاريخ
وتركيب القوى المختلفة ، وطلبت أدراجها في « الأجندا » الأمريكية ، كشرو
لحضور المؤتمر .

وفي هذا الإطار « الـدولي »، وفي إطار « مفهـوم المجموعـة المصريـ
لجوهر النزاع العربي الإسرائيلي »، قبلت المجموعـة المصريـة الذهـاب إلى
واشنطن لحضور المؤتمر ، حيث انضم إليها السفير تحسين بشير ، سفير مصـ
في الجامعة العربية .

وقد تناول المؤتمر أربعة موضوعات رئيسية هي : « المدخل النفسي للنزاع الدولي »، وقد تحدث فيه البروفسور جون مـاك ، أستاذ الطب النفسي بجامعة هارفارد ، وجوزيف مونتفيل ، المسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية ومستشار لجنة الطب النفسي والشؤون الخارجية . ثم « العوامل النفسية الداخلية المعوقة للمفاوضات الدولية ». وقد تحدث فيه السفير ريتشارد باركر ، سفير الولايات المتحدة السابق في المغرب ولبنان . ثم « المشكلة القبرصية »، وقد تناولها البروفسور فاميك فولكان . ثم « العلاقات المصرية الإسرائيلية »، وقد تحدث فيها كل من كاتب هذه السطور و« ألوف هاريفين »، وأخيرا مفهوم الأمن في المفاوضات الدولية ، وقد تحدث فيها الدكتور عصام الدين جلال والجنرال أهارون ياريف .

وكان من الواضح أن مشكلة الشرق الأوسط قد استولت على جميع إهتمامات المؤتمرين في الموضوعات التي تناولوها ، إذ لم تستغرق مناقشة المشكلة الثانية ، وهي المشكلة القبرصية ، أكثر من يوم واحد . ومن هنا أهمية المؤتمر للجماهير العربية .

وسنقصر كلامنا في هذا العرض الموجز على أمرين :

الأمر الأول : إبراز أهم ما دار فيه من نقاش حول مشكلة الشرق الأوسط .

والأمر الثاني : التركيز على ما دار بين المجموعة المصرية والمجموعة الإسرائيلية خاصة .

وهذا يقتضي إبراز هذه الحقيقة الهامة ، وهي أن المجموعة الإسرائيلية التي دعيت إلى المؤتمر كانت تتكون من معارضي سياسة بيجن في إسرائيل ، وبعضهم من أنصار ومؤسسي حركة « السلام الآن » أو حزب العمل ، وكانت أقرب إلى تفهم وجهة النظر العربية ، وهي بالتالي لا تعبر عن رأي غالبية الرأي العام الإسرائيلي ، وإن كانت على وجه التحقيق تمثل وجهة

نظر جديرة بالحوار معها وكسبها لصالح الحق العربي . وكانت هذه المجموعة تتكون من ألوف هاريفين ، رئيس مؤسسة فان لير بالقدس ، ورافيل موسى ، أستاذ الطب النفسي بإسرائيل ، والبروفسور شيمون شامير ، رئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب ، والجنرال أهارون ياريف الذي تفاوض مع اللواء عبد الغني الجمسي في مفاوضات الكيلو ١٠١ المشهورة ، وكان قبل ذلك رئيساً للمخابرات الإسرائيلية ، وهو من حزب العمل .

وقد تناولت المناقشات في اللجان العامة واللجان الخاصة في المؤتمر بين المجموعة المصرية والمجموعة الإسرائيلية مسائل هامة، مثل : مفهوم الأمن ، والتطبيع ، والشخصية الفلسطينية ، والمجتمع الإسرائيلي الجديد ، والمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، واحتمالات السلام في المنطقة . وسيكون اعتمادي في هذا العرض على الملاحظات التي دونتها خلال المؤتمر دون ترتيب زمني ، توخياً للتركيز وحرصاً على وقت القارىء .

وبالنسبة للمسألة الفلسطينية ، تناولت المجموعة المصرية هذه المسألة من جانبين أساسيين : أولهما ، ضرورة اعتراف أسرائيل والولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية . والثاني ، ضرورة اعتراف إسرائيل بالكيان الفلسطيني مقابل إعتراف الفلسطينيين بالكيان الإسرائيلي .

وقد عالج الفير تحسين بشير مسألة ضرورة الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، معالجة بارعة . فقد ذكر أن جميع المنازعات الدولية تقبل المفاوضات . ولكن المفاوضات في النزاع العربي الإسرائيلي إتخذت وضعاً خاصاً ، فقد رفض العرب المفاوضات مع إسرائيل لمدة ثلاثين عاماً ، لأن الصراع مع إسرائيل كان صراعاً فريداً ، فلأول مرة تأتي هجرة من البحر تغتصب الجزء الأكبر من أرض فلسطين ، وتقيم فيها دولة، وتطلب إلى العرب التفاوض عليها . ولأن المفاوضات تحتوي على درجة من الإعتراف ، لقد رفض العرب التفاوض مع إسرائيل حتى لا يعطوها هذا الجانب من الإعتراف .

« ولكن حين قبل العرب التفاوض مع إسرائيل بعد ثلاثين عاماً ، نفاجأ بأن الإسرائيليين يرفضون المفاوضة مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟. لماذا ترفض إسرائيل التفاوض مع المنظمة ؟، لأنها ترفض الإعتراف بالمنظمة ؟. أمر يثير السخرية !.

إن إسرائيل لم تناقش بعد الاختيارات الحقيقية المطروحة عليها :

« الاختيار الأول ، هو السلام المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في إطار السلام » .

« والاختيار الثاني ، هو رفض السلام . وهنا تواجه إسرائيل معضلة لا يمكنها حلها . فهي بين أمرين : إذا ضمت الأراضي المحتلة وأعطت للشعب الفلسطيني حق الإنتخاب ، فسيصبح نصف سكانها أو أكثرهم بعد عشرين سنة ، من الفلسطينيين ، وبذلك لا تصبح إسرائيل دولة يهودية ، بل شيئاً يختلف عن المبادىء التي قامت عليها » .

الأمر الثاني ، أن تستمر في احتلالها طويلاً . وبذلك تتحول من دولة يهودية تعيش في سلام ، إلى معسكر حربي في حالة استنفار دائم ، وتقضي على المبادىء التي تعلن إيمانها بها !.. وعلى ذلك ، فرغم الصعوبات والشكوك ، لا مناص أمام إسرائيل من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

« إن الإسرائيليين لا يجب عليهم الاعتماد على سلام إسرائيلي - مصري ، وإنما على سلام إسرائيلي - مصري - فلسطيني ، ولا يجب عليكم أن تأملوا شيئا من شتيمة الفلسطينين لنا في الوقت الحالي ، لأن هذه الشتيمة لا تستطيع أن تدفع مصر إلى التخلي عن فلسطين أو نسيان قضيتها ، لأنه بدون حل قضية فلسطين لن يكون هناك سلام حقيقي ».

ثم أهاب تحسين بشير بالولايات المتحدة أن تتمثل بالشجاعة التي فتحت بها مصر باب التعامل مع الإسرائيليين بعد ثلاثين عاماً من العداء والحروب ،

فتبادر بدورها بشجاعة ، وتفتح باب التعامل السياسي مع الفلسطينيين . وقال إن « التاريخ الأمريكي لم يعرف سابقة لعدم التخاطب مع شعب محتل يريد إنهاء احتلاله ».

وقد تناول الدكتور محمد شعلان هذه القضية ، قضية ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من زاوية أخرى . فذكر أن عدم اعتراف أسرائيل بالطرف الفلسطيني على نحو يجعل صوته مسموعاً، من شأنه أن يجبر الطرف الفلسطيني على إدارة الحوار بالمدفع، وهو ما يحدث حالياً أرادت إسرائيل أم لم ترد . فإذا أريد إنهاء هذا الحوار بالمدافع فلا مفر من اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية وإدارة الحوار معها بالكلمات .

ثم قال إن الولايات المتحدة تضغط من أجل تحسين العلاقات بين مصر والبلاد العربية المعتدلة . ولكن المشكلة هي أنه طالما أن القضية الفلسطينية لم تحل، فلا يمكن حدوث تقارب، لأن الكثير من هذه الدول المعتدلة يطفو على بحيرة من البترول القابل للاشتعال، والطرف الفلسطيني يمكن أن يكون هو الشرارة . فضلاً عن ذلك ، فإن بعض هذه الدول تسعى ، عن طريق الدفاع عن القضية الفلسطينية ، إلى استقطاب بقية الدول العربية إلى زعامة أخرى غير زعامة مصر . وبالتالي ، فحل المشكلة الفلسطينية ، بالإضافة إلى أنه هو الطريق الرئيسي لحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ، فإنه الطريق الرئيسي لحل النزاع بين مصر والبلاد العربية ، وتحقيق السلام الحقيقي في النهاية .

وقد دارت مناقشات طويلة حول « الشخصية الفلسطينية » أو « الهوية الفلسطينية ». وفي إحدى المناقشات ذكر البروفسور شيمون شامير أن اسم فلسطين لم يكن موجوداً قبل الحرب العالمية الأولى ، وإنما كان يطلق على هذه المنطقة اسم « سوريا الجنوبية »، وبالتالي فلم يكن موجوداً اسم الفلسطينيين ! .

وقد رددت عليه قائلاً : إن إطلاق اسم سوريا الجنوبية على فلسطين في

ذلك الوقت ، ليس معناه أن الفلسطينيين لم يكونوا يقطنون هذه المنطقة ، وأنه لم تتكون لهم شخصية وهوية على مدى التاريخ ! . .

وقد سلم بذلك على الفور فيما يشبه الإعتذار ، وقال إنه لم يقصد القول بأن الفلسطينيين لم يكونوا موجودين ، وإنما كان يتحدث عن الإسم .

قلت : لقد جرى كلام كثير حول تاريخ الشعب اليهودي الذي دام خمسة آلاف عام . وفي الواقع أنه علينا أن نفرق بين تاريخ الشعب اليهودي من جهة ، وتاريخ فلسطين من جهة أخرى . فتاريخ الشعب اليهودي يخص الشعب اليهودي ، ولكن تاريخ فلسطين يخص الشعب العربي الفلسطيني . إننا نعرف أنكم لستم أحفاد اليهود الذين عاشوا في فلسطين منذ ألوف السنين التي مضت، وإنما أنتم ألمان وروس وإنجليز وفرنسيين ورومانيين وبولانديين وأمريكان ، لم يكن لكم وجود سابق في فلسطين . وإذا كنا نقبلكم في هذه المنطقة فإنما نقبلكم كأمر واقع مثل غيره من الأمور الواقعة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا القبول من جانب مشروط بقبولكم للأمر الواقع الآخر ، المتمثل في وجود شعب فلسطيني له شخصيته المستقلة وتاريخه السابق على وجودكم في أرض فلسطين . وعلى أسرائيل أن تتخلى عن مسألة الحق التاريخي في فلسطين ، فقد خدمها في فترة تأسيس الدولة ، ولكنه لم يعد الآن يجدي شيئاً .

(٢)
الزوابع تعصف بمؤتمر ووترجيت
هل تقع الدولة الفلسطينية في قبضة الروس ؟(*)

كان من الضروري فتح ملف مؤتمر ووترجيت الذي عقد في واشنطن في يناير ١٩٨٠ ، ليعرف المكارثيون أي جريمة يرتكبونها في حق الفكر العربي والنضال العربي بقرارات المقاطعة غير المسئولة ، التي يتخذونها « لمجرد غسل اليدين »، وليعرفوا أنهم إنما ينفذون أهداف إسرائيل بطريق غير مباشر في عزل المثقفين والمفكرين المصريين عن أمتهم العربية ، بقفل أبواب البلاد العربية في وجههم ، بينما أبواب إسرائيل مفتوحة على مصراعيها ! . وهذا في غير صالح أهداف الأمة العربية ، ولا يلحق ضرراً بمن صدرت ضدهم قرارات المقاطعة ، فجلهم ، إن لم يكن كلهم ، ممن يحتلون في وطنهم الأصغر مكانة مرموقة تغنيهم عن تحقيق أية مصالح في أوطانهم العربية الأخرى ، ويبقى أن مثل هذه القرارات لا تحقق غير عزل المفكرين المصريين عن إخوانهم في البلاد العربية ، ووصلهم بالمفكرين الإسرائيليين ! .

وكنت في مقالي السابق قد عرضت جانباً من الحوار الهام الذي دار في مؤتمر ووترجيت بين المجموعة المصرية من جهة وبين المجموعة الإسرائيلية من جهة أخرى ، حول قضية فلسطين . وكان الإجماع بين المجموعة الإسرئيلية على الإعتراف بوجود الشخصية الفلسطينية . وقد أبديت الملاحظة

(*) أكتوبر في ٧ يونيو ١٩٨٢ .

بأن هذا الاعتراف بالشخصية الفلسطينية يجب أن يتبعه الاعتراف بالوجود ، وأن يتخذ هذا الوجود شكله السياسي في إطار الدولة المستقلة .

وقد جرى الحديث في جلسة بعد الظهر حول الحلول المقترحة للكيان الفلسطيني . وقد أبدى البروفسور شيومون شامير رأيه بأن الحل المقترح هو في توحيد فلسطين والأردن في دولة فدرالية . ورددت قائلاً : إن الاعتراف بالشخصية الفلسطينية يقتضي الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة . وإذا تصور الإسرائيليون أن قيام دولة فدرالية من فلسطين والأردن هو لمصلحتهم ، فهم مخطئون . لأن قيام الدولة الفدرالية يختزل مرحلة من النضال القومي الفلسطيني يسعى فيه الفلسطينيون إلى وحدة اختيارية مع الأردن بعد إنشاء دولتهم . وعلى كل حالٍ ، فستسقط السلطة في الدولة الفدرالية إن آجلاً أو عاجلاً في يد الفلسطينيين .

وقدرت الدكتورة نخامة أجمون : نحن نعرف ذلك ، ولكن إذا قامت دولة فلسطينية فستقع في قبضة الروس !

قلت : إن العلاقات بين السوفييت ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ، لوقت متأخر ، وثيقة . وقد ظل الاتحاد السوفييتي لا يعترف طويلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية . وعلى كل حال فياسر عرفات يمثل الجناح المعتدل والمستقل في حركة التحرير الوطني الفلسطينية ، ويتعرض لذلك لأشد العنت من اليسار واليمين على السواء .

وقد تحدث الدكتور محمود محفوظ ، الذي كان من أنشط عناصر المجموعة المصرية ، فذكر أن أيديولوجية السلام تشتمل على ثلاثة مبادىء : الأمن للجميع ، والحق في الأرض ، والكيان المستقل لكل شخصية قومية . وقال إن اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في الكيان السياسي المستقل ، يعطي الفلسطينيين الأمل في المستقبل ، فيتحولون من عمليات المقاومة إلى عمليات البناء وإنشاء الوطن . وبالنسبة للمصريين ، يعطيهم الحق في مخاطبة

المعتدلين في العالم العربي لتدعيم حركة السلام ، واستقطاب الفلسطينيين إلى مائدة الحوار . وقال إن المسألة الفلسطينية هي الورقة المؤثرة التي يمكن بها تحقيق السلام الشامل . وهذا السلام الشامل فيه ضمان للمصالح الأمريكية .

وقد ثارت بعض الزوابع أثناء المؤتمر . تساءلت الدكتورة نخامة أجمون : لدينا الأرض ، فماذا لديكم لتعطونا إياه ؟ .

وقد رددت قائلاً : نعطيكم الإعتراف ، ونعطيكم السلام .

قالت : إننا موجودون بالفعل ، ومعترف بنا .

قلت : إن وجودكم غير شرعي إلى أن نعترف بكم . إن علينا أن نفرق بين مصطلحَين في اللغة اللاتينية : الأول de Facto ، والثاني de Jure . إن الاعتراف بكم حتى الآن هو اعتراف de Facto أي من الناحية الفعلية . أما الأعتراف الآخر de Jure ـ أي من الناحية الشرعية ـ فنحن الذين نستطيع أن نعطيه .

قالت : إن العالم كله معترف بنا من الناحية الشرعية ، فهل جعلت من نفسك سيداً للقانون ؟ .

قلت : إن الإعتراف الذي حصلتم عليه من العالم كله لا قيمة له ، لأنه لا يعطيكم السلام . أما اعترافنا بكم فهو وحده الذي يعطيكم السلام ، وبدونه تظلون في حرب دائمة لمدة ألف عام أخرى .

كما ثارت زوبعة عندما اتهم الدكتور محمود سامي عبد الجواد إسرائيل بأنها قامت على أساس العنصرية والدين . وقد رد ألوف هاريفين بأن إسرائيل ليست وحدها التي قامت على هذا الأساس . فالعالم كله عنصري وديني ، إن العالم منقسم حسب العنصر والدين ! .

كما ثارت زوبعة حول مسألة الخوف : خوف إسرائيل ! . أجمعت

المجموعة الإسرائيلية على أن الإسـرائيليين يخالجهم الخـوف من العرب لـو استـردوا أراضيهم وتكونت الـدولة الفلسـطينية . وقلت : إنني بكـل أمانـة لا أصدق مسألة الخوف هذه ، وأرى أن الإسرائيليين يتـذرعون بـالخوف حتى لا يـردوا إلى العرب أراضيهم . ومن أحق بـالخوف من الآخـر : إسرائيـل ذات الذراع الطويل الذي تضرب به منذ ثلاثين عاماً ، والذي تضرب به يومياً جنوب لبنان ومخيمات الفلسطينيين ، أم العرب الذين اغتصبت أراضيهم ويتعرضـون للاعتداء المسلح كل يوم ؟ .

وقد أثار هذا الكلام احتجاجاً شديداً بين المجموعة الإسـرائيلية ، لأنـه اتهمها باصطناع شعور غير موجود ، بينما هو في رأيها موجود وحقيقة واقعة ! .

وقد هبت زوبعة أخرى أثارها الدكتور عصام الدين جلال . فقد تحدث عن البعد النفسي لمفهوم الأمن ، وأعلن عدم اعترف « الباجـواش » المصري بالبعد النفسي في النزاعات . وقال إن تحليل المواقف القومية من بعد واحد هو البعد النفسي ، لا يعد فقط غير مجد ، بل إنه في ظل الممارسة الحالية يحجب الأسباب الحقيقية للصراع . وأوضح أن فكرة الأمن لا يمكن مناقشتهـا منعزلـة عن الظروف المحيطة بها ، والمتمثلة في وجود زعامتين في العالم تفصل بينهما وبين بقية العالم هوة سحيقة . إن كلًّا من هاتين الـزعامتين تفسـر كل مـا كان يحدث في العالم في ضوء حـاجات الأمن بـالنسبة لهمـا ، سواء من النـاحية الاستراتيجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتتخذان من هذا الأمر ذريعة لإتخاذ ما تريدان من إجراءات. واستدل بتأثيرات التحالف الأمـريكي ـ الإسرائيلي على الصراع في المنطقة العربية ، وقال إن حـل النزاع لا يكـون بإزالـة المعوقـات النفسية ، وإنما بإزالة المعوقات المادية . ثم أعلن عدم اعتراف « الباجواش » المصري بتطبيع العلاقات إلا من خلال التسوية الشاملة والانسحاب الشامل .

وقد أعقب ذلك أزمـة كادت تهـدد بانسحـاب المجموعـة المصريـة من المؤتمر .

وقـد تحدث الجنـرال أهارون يـاريف عن مفهوم الأمن من وجهـ
الإسرائيلية . فذكر أن إسرائيل عانت زمناً طويلاً من عدم الأمن . واعتر
الأمن في إسرائيل يكمن في السلام مع جاراتها ، واستشهد بتصريح لكا
فيه إن الأمن بين إسرائيـل وجاراتهـا يجب أن يكون مثـل الأمن بين الو
المتحـدة وكندا . ولكنـه قال إن السـلام يحتاج لـوقت طويـل بسبب ال
الداخلي في إسرائيل .

ثم قال ياريف : إن الأخـطار المحتملة على إسرائيـل في فترة الا
الحالية يأتي من عدة مصادر ، منها :

١ ـ دول الرفض العربية .
٢ ـ عدم الاستقرار في المنطقة ، وهو خطر غير مباشر . واعترف بـأن ا
العربي الإسرائيلي يعتبر من أسباب عدم الإستقرار .
٣ ـ تدخل الدول الكبرى الناشيء من عدم الإستقرار .
٤ ـ ما يمكن أن يحدث في المنطقة بعد موت السادات .
٥ ـ عدم حـلّ القضية الفلسطينية .

وأعلن ياريف أن حل القضية الفلسطينيـة يعد أمـراً ضروريـاً . وه
إسرائيل أكثر مما يهم أي أحد آخر . فلدينا نسبة ضخمـة من السكان اا
داخـل إسرائيـل ، إذا لـم تحـل قضيتهم فلن يعـانـوا هم فقط ، بـل سـ
الإسرائيليون أيضاً . وقال إن هـذا يتطلب ضـرورة الاعتراف دون جـدل
الفلسطينيين في الحكم الذاتي ، لأنه إذا كان هناك ما يمكن المجادلة فيه
يمكن المجادلة في هذا الحق .

وقد تصديت لفكرة أن السلام يحتاج لوقت طويل . فقلت إني أخش
أقـول إن الوقت الحـالي يمثل أنسب الـظروف لإقرار السـلام ، بسبب ا
شخصيتين معتدلتين في يدهما إقرارا السلام ، هما : الرئيس السادات ،
عرفات . وقلت إن إسرائيل قد فقدت فرصة الحصول على السلام بعـد

يونيو ١٩٦٧ ، فإني أذكر مقالاً لمحمد حسين هيكل قال فيه : لو أن إسرائيل بعد حرب يونيو عرضت على العرب الإنسحاب من الأراضي العربية مقابل السلام ، لكسبت صداقة العرب . ولكنها آثرت أن تكسب الأرض وتخسر صداقة العرب . وهذا أدى إلى حرب أكتوبر ١٩٦٧ ، واضطرت إسرائيل إلى الإنسحاب من خط بارليف وأجزاء من الأرض العربية . وما زالت إسرائيل إلى اليوم تفضل الاستحواذ على الأرض دون صداقة العرب .

وقد اقترح الدكتور عادل صادق للتغلب على المعوقات النفسية الأخذ بفكرة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ورد على خوف الإسرائيليين مما قد يحدث في مصر بعد السادات ، فقال إن المصريين أيدوا المبادرة ، ولكن سياسة حكومة بيجن تدمر جهود السلام .

وقد اجمعت المجموعة الإسرائيلية على التنديد بسياسة حكومة بيجن ، وقال ياريف : « لو قبل بيجن في الإسماعيلية ما قبله في كامب ديفيد ، لتغير وجه التاريخ » . على أنه ذكر أن لو كان بيجن في المعارضة وقت مبادرة السادات ، لما أمكن لسياسة إسرائيلي آخر الاستجابة لها ، « وهذا هو الدور الإيجابي الوحيد لبيحن » ـ كما قال ـ .

وقد قال لي ألوف هاريفين إن الإسرائيليين لن يسمحوا لمناخم بيجن بالنجاح في الإنتخابات القادمة بأي حال من الأحوال ! . (كان هذا القول قبل الإنتخابات الإسرائيلية التي أعيد فيها انتخاب بيجن مرة أخرى !) .

وقد نوقشت مسألة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ، ومحاولة الحكومة الإسرائيلية أن تكون التسوية ثنائية بينها وبين مصر لتكريس عزل مصر عن بقية الدول العربية . وقد قلت في هذا الصدد ؟ إن العلاقة بين مصر وإسرائيل لا يمكن أن تكون علاقات ثنائية في يوم من الأيام ، لسبب بسيط هو أن مصر ، على الرغم من كونها أكبر وأقوى الدول العربية ، إلا أنها جزء لا

يتجزأ من الأمة العربية . وهذه الحقيقة يجب أن تكون دائماً في حساب الطرفين ، لأنه طالما كانت هناك قضية فلسطينية لم تحل ، وأراض عربية تحتلها إسرائيل ، فإن علاقة مصر وإسرائيل ستظل على الدوام علاقة مضطربة .

« وعلى ذلك ، فعلى الرغم من أهمية التطبيع ، إلَّا أنه سيظل دائماً مشلولاً وعاجزاً عن إقامة علاقة صحيحة بين مصر وإسرائيل، لأن اهتمام مصر بقضية فلسطين . قد نشأ في بداية الأمر نتيجة للشعور الإسلامي السائد فيها ، لا الشعور العربي . وهذا الشعور الإسلامي ، الذي استمر أربعة عشر قرناً ، ما زال موجوداً في مصر حتى الآن . وهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من الشخصية المصرية ، بل إن هذا الشعور الآن في ازدياد مستمر ، مثله في ذلك مثل ما هو موجود في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي » .

وقد كان رأي المجموعة الإسرائيلية إزاء التطبيع متقارباً مع الرأي الذي أبدته المجموعة المصرية. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر أهارون ياريف أنه أصبح يكره كلمة التطبيع لكثرة ما استخدمت . فالتطبيع في رأيه ليس تطبيع العلاقات بين الحكومات ، وليس هو الشكليات ، بل هو الاتصال والتفاعل . كما اعترف بأنه بدون حل للقضية الفلسطينية ، فلن يحدث تطبيع بالمعنى الصحيح .

وقد روى ياريف أنه عندما أنكرت جولدا مايير أحد الأيام وجود مسألة فلسطينية ، كان هذا الإنكار مبعث دهشة لجنرالات إسرائيل . وقد قال لها هؤلاء القواد إنهم لا يستطيعون إقناع جنودهم بأنه لا توجد مسألة فلسطينية ! .

وقد حدثت أزمة خطيرة في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية ، حين عقد اجتماع لأعضاء المؤتمر مع مساعد وكيل الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ، موريس دريبر ، . فقد سأل الدكتور محمود محفوظ عن مدى استعداد الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء نحو إعلان الاعتراف بالكيان الفلسطيني كخطوة لدفع

عجلة السلام ؟ . وقد ردَّ المستر دريبر بأن الوزارة « مهتمة بهذا الموضوع ، وأن التحرك في هذا الاتجاه أساساً لا بد أن يكون بتراضي الأطراف ، وأن الولايات المتحدة ستقدم كافة المساعدات الممكنة في هذا المجال ، ونحن مهتمين بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقد قمنا بدراسات تاريخية معمقة تبين منها أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي الكويت مثلاً يمكن أن تتحقق مطالبهم القومية والنفسية بالاعتراف بهويتهم ، ومنحهم جوازات سفر مثلاً دون حاجة إلى عودتهم إلى وطنهم الأصلي ، ونحن مهتمين بمشكلة اللاجئين ! .

وقد سأل الدكتور عصام الدين جلال عمَّا إذا كانت الولايات المتحدة تعالج المشكلة الأساسية للفلسطينيين في الأرض العربية المحتلة في إطار اقتراحات تحرك عملية مفاوضات السلام ، وتكون مقبولة من الشعب الفلسطيني والعرب والشعب المصري ؟ .

وقد ردَّ المستر دريبر بأنه لا بد بالطبع من أن يكون هناك في إطار الحل الشامل علاج للمشكلة الفلسطينية ، وأن الأطراف جميعاً تعمل في هذا الاتجاه . وكما هو مشاهد نحن نعمل مع الأطراف الأخرى لتسهيل الوصول إلى اتفاق .

وقد تكلم الجنرال ياريف ، فقال إنه يتكلم عن رأيه الشخصي فيقول : إنه لا يوجد تحرك جدي في عملية الحكم الذاتي ، أي الحل الكامل للمشكلة الفلسطينية . وأن هذا بالطبع يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق السلام في هذه المنطقة ، لأن الأطراف العربية جميعها تعتبر المشكلة الفلسطينية مشكلة رئيسية . وبالطبع لدينا مصاعب كثيرة في إسرائيل ، ولكن في نهاية المطاف إذا لم يتم تقديم حل كامل ومرض ، فلا أرى كيف يتم إنقاذ عملية السلام . وللأسف ، فإننا لم نستطع التحرك في هذا الاتجاه في إسرائيل بسبب الأوضاع السياسية الداخلية . وبناء عليه ، فإني لا أرى أنه سيكون هناك تحرك قريب . ولكن بالطبع ، وهذا مرة أخرى رأيي الشخصي ، يمكن أن يحدث تغير سياسي

داخلي في إسرائيل يخلق الظروف للخروج من الجمود الإسرائيلي بالنسبة لهذه القضية .

وقد اعتبر الجانب المصري ما ورد على لسان المستر موريس دريبر ، مساعد وكيل الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط ، غير إيجابي وغير كاف . وأثار أزمة بتهديده بالانسحاب من المؤتمر . ودارت اتصالات بين السفارة المصرية في واشنطن ووزارة الخارجية الأمريكية ، انتهت باعتذار المستر دريبر . فقد اتصل بالوفد المصري في فندق ووترجيت ، وأبلغ الدكتور محمود محفوظ كممثل للمجموعة المصرية ، اعتذاراً رسمياً وتفسيراً يقول فيه : « إن الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة في شأن مشكلة الشرق الأوسط ، هو التأكيد بأن حل المشكلة يكمن في المسألة الفلسطينية . وأن المشكلة الفلسطينية هي لب الموقف السياسي ، وأن الولايات المتحدة تبذل وستبذل كل الجهود للسير قدماً في مباحثات السلام . » وفي مكالمة له مع الدكتور عصام الدين جلال أبلغه أن الولايات المتحدة » تؤكد أنها ترى أن حل المشكلة الفلسطينية هو ضمان الوصول إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط . وفوض الدكتور عصام تلدين جلال في إعلان نص الرسلة إلى المؤتمر .

وقد دوَّن الوفد المصري محضراً بما دار في وزارة الخارجية الأمريكية ، وما استتبعه من أزمة واتصالات واعتذار رسمي ، ووقع عليه الجميع . وكان ذلك ختام هذا المؤتمر التاريخي .

إلى أنيس منصور (*)

أخي الفاضل الأستاذ الكبير أنيس منصور . . .

تحية طيبة ومودة صادقة وبعد ،

إشارتكم العابرة بمجلة أكتوبر يوم ٢٢ يونيو ١٩٨٠ عن مؤتمر ووترجيت الذي حضرته ومجموعة من زملائي بواشنطن في أواخر يناير الماضي ، أثارت بعض التساؤلات من جانب من يحسنون الظن بنا . لذلك ، احتراماً مني وتقديراً لهم ، أرجو نشر التصحيح الآتي :

أولاً : لم يكن لقائي وزملائي بالوفد الإسرائيلي بفندق ووترجيت ، لقاء « سرياً » ، كما ورد بحسن نية في إشارتكم ، لأن المؤتمر كان مؤتمراً دولياً ، لا ثنائياً ، دعت إليه « جمعية الطب النفسي الأمريكية » لبحث « المعوقات النفسية في المفاوضات الدولية » . ولم نقبل حضوره إلاّ على هذا الأساس ، أي الصفة الدولية .

ثانياً : لم يكن ثمة ما يدعو لأن يكون لنا لقاء « سري » بالوفد الإسرائيلي ، فمواقف الكثيرين منا معروفة وعلنية وواضحة من كتاباتهم ومواقفهم السياسية . والبعض الآخر ممن تقصر اهتماماتهم على النواحي العلمية البحتة ، ليس لديهم ما يدفعهم إلى حضور مؤتمر « سري » في ميدان من أهم تخصصاتهم العلمية ! .

(*) نشر بعدد أكتوبر ١٣ يوليو ١٩٨٠ .

ثالثاً : لم يكن في لقائنا بالوفد الإسرائيلي داخل هذا المؤتمر الدولي ما يدفع إلى إخفائه ، لأن دفاعنا المستميت عن القضية الفلسطينية مما سجلته كلماتنا ومناقشاتنا في المؤتمر ، هو أمر يشرفنا ويدفعنا إلى إعلانه لا إخفائه . وقد تعرضت في كتاباتي بعد ذلك إلى هذا المؤتمر ، كما قدمت عرضاً له من خلال مشاهدتي العينية لجريدة « البيان » التي تصدر بدبي ، لينشر على مستوى العالم العربي .

رابعاً : لم يغير لقاؤنا بالوفد الإسرائيلي قناعاتنا الشخصية بموقفنا السياسي من نزاع الشرق الأوسط وأسس حله العادلة والشاملة ، بدليل أننا هاجمنا السفير الإسرائيلي عشية حضوره إلى القاهرة في مقال لنا معروف بروز اليوسف بعنوان : « لا . . لسفير إسرائيل » أثار غضب الحكومة الإسرائيلية، وأذاعته محطة لندن وبعض المحطات الأجنبية . وقد كتبنا هذا المقال بعد أقل من شهر واحد من عودتنا من مؤتمر واشنطن .

خامساً : لم نقبل وزملائي داخل المؤتمر إلاّ ما يتفق مع عروبتنا ومع الأهداف التحررية للأمة العربية والولاء للقضية الفلسطينية . وعندما سمعنا في لقاء لنا بالمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية ما اعتبرناه مجحفاً بحق الفلسطينيين الشرعي في تقرير مصيرهم، أعربنا عن احتجاجنا العلني ، واتصلنا بالسفير أشرف غربال من خلال زميلينا الدكتور محمود محفوظ والدكتور عصام الدين جلال ، وهما من خير من دافعا عن القضية الفلسطينية داخل المؤتمر، وتدخل السفير المصري ، وتلقينا من المسؤولين بوزارة الخارجية الأمريكية اعتذاراً صرح لنا بإذاعته في الحفل الختامي للمؤتمر بطلب من الدكتور عصام الدين جلال . وقد سجلنا ذلك في محضر رسمي وقعنا عليه جميعاً ، وقد تتيح لي الظروف في مناسبة أخرى نشره كاملاً .

سادساً : إن القدر من الحرية التي نتمتع بـه ـ نحن المصريين ـ في بلدنـا ، لا يدع مجالاً للقـاءات سريـة مع الإسـرائيليـين . فمن يوافق على التطبيع ليس في حـاجة إلى إخفـاء موقفـه ، والبعض زار إسرائيـل علانية وتتبعت الصحف العالمية أنباءه . والبعض الذي لا يوافق على التطبيع ليس في حاجة إلى إخفاء موقفه ، بل يمكنه إعـلان موقفـه دون أن يخفي التعرض لأي مضايقة أو إرهاب حكومي كما يحدث في بعض البلاد العربية الأخرى المعروفة . وقد كان موقفي وموقف الكثيـرين من زملائي ضـد التطبيـع ، وانسجامـاً مع هـذا المـوقف رفضت عرضاً بزيارة إسرائيل حتى للدفاع عن القضية الفلسطينية أو في إطار علمي بحت . وكانت آرؤنا العلمية بالإجماع ـ التي أعربنا عنهـا في المؤتمـر ـ وضـع العـامـل النفسي في الصـراع العـربي الإسرائيلي في حجمه الطبيعي ، والتركيز على العامل المادي الذي هو جوهر الصراع . ومن المعـروف أن هذا الـرأي لا يتفق مع رأي حكومتنا السياسي ، ومع ذلك عدنا إلى بيوتنا لا إلى المعتقلات ! .

نشرة التحرك الثقافي الإسرائيلي في مصر(*)

أصدر مركز الدراسات العربية بلندن النشرة السادسة من سلسلة « أوراق عربية » عن « التحرك الثقافي في مصر »، ولم يوضح اسم مؤلفها أو مجموعة المؤلفين التي اشتركت في وضعها ، وإن كان قد ذكر اسم المحرر التنفيذي ، وهو الأستاذ عبد الله حمودة .

والنشرة تتناول مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الرابع الذي عقد في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٩ . والتعاون السينمائي المصري الإسرائيلي المشترك في فيلم عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتطبيع الأدب، وزيارة نافون لمصر ، ثم ملحقاً يضم مجموعة من الوثائق .

والقسم الأول ليس تحقيقاً علمياً أو بحثاً أو دراسة بالمعنى العلمي المعروف، فهو أقرب لعرض بعض الكتابات التي وردت في الصحف حول هذا الموضوع ، وهو أمر قد يكون مفيداً في حد ذاته ، إذ يتيح للقارىء تتبع هذه الكتابات المتناثرة في حيز ضيق ، ولكنه لا يحقق هذه الكتابات ويفرز الزائف منها والصحيح ، وهو هدف كل بحث ، وبالتالي يأخذ ما ورد بها كقضية مسلماً بها .

وقد أوقع هذا المنهج محرري النشرة في خطأ فادح يتصل بالفصل

(*) العرب اللندنية في ١٩٨١/٤/٨ بعنوان : « هذه النشرة » .

المعقود حول : « تطبيع الأدب ». إذ يقـوم الفصل في معـظمه على فقـرة من مقال لأنيس منصور في مجلة أكتوبر عدد ٢٢ يونيو (حزيران) تعرض فيها لما ذكـر أنه « لقـاء سري » في فنـدق ووترجيت بـواشنطون بين عـدد من العلمـاء المصـريين وأسـاتـذة ومفكـرين إسـرائيليـين، وأورد من بين هؤلاء العلمـاء المصريـين اسم صاحب هذا القلم !

ولو تتبع مؤلفو النشرة أعداد أكتوبر التالية ، لوجدوا أنني قد رددت عليـه في العـدد الثالث أو الـرابـع ـ لست أذكـر الآن ـ وأوضحت أن هـذا « اللقـاء السري » المزعوم . مؤتمراً دولياً ! ، وبالتالي لا يمكن أن يكون « لقاء سرياً » ، كمـا لا يمكن أن يكون « لقـاء ثنائيـاً » بين مجموعـة من العلمـاء المصـريـين ومجموعة من العلماء الإسرائيليـين ! . كما أوضحت أن المجموعة المصرية ، وفيها صاحب هـذا القلم ، هاجمت التـطبيع ودافعت عن القضيـة الفلسطينيـة والقضية العربية دفاعاً مشرفاً ، وإنني أبرزت في ورقتي الموزعة على المؤتمـر عدم جدوى أي تطبيع بدون حل القضية الفلسطينية ! .

لو قرأ مؤلفي النشرة هذا الرد والتوضيح من جانبي في مجلة أكتوبر ، لما وجدوا مبرراً للاعتماد على مقال أنيس منصور وحده في تأليف هـذا الفصل ، ولوضعوا الـرد الذي نشـر لي إلى جانب مـا نشره أنيس منصـور ، لكي تتضح الصورة أمام القارىء . بل ربما لم يجدوا مبرراً لعنوان « تطبيع الأدب »! ، لأن المجموعة المصرية، وفيها صاحب هذا القلم ، كانت ضد التطبيـع طالمـا لم تحل القضية الفلسطينية الحل العادل والشامل وهو ما لم يحدث الآن . وبالتالي لعرفوا أن موقف صاحب هذا القلم ضد التطبيع ! .

الدكتور عبد العظيم رمضان(*)
يوضح موقفه من قرار المقاطعة

● أصدر المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل قراراً بمنع عدد من الكتاب والمفكرين المصريين من دخول البلاد العربية ومن بينهم الدكتور عبد العظيم رمضان .

وقد نشرت « الراية » قرار المنع ، وفور قراءة الدكتور رمضان للنبأ المنشور بالجريدة أثناء تواجده بلندن وافاني برسالة يستغرب فيها اتخاذ مثل هذا القرار ، وضمن رسالته نسخة من الرسالة التي بعثها إلى رئيس المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل يبين فيها مواقفه من العدو الصهيوني ويدافع عن نفسه .

ومن منطلق إيماننا الكامل بحرية الرأي فإننا ننشر نص رسالة الدكتور عبد العظيم رمضان إلى رئيس مكتب المقاطعة لعلنا نجد رداً عليها من المكتب أو توضيحاً للأسباب التي بنى عليها المكتب قراره .

السيد الأستاذ رئيس المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل . .

تحية طيبة وبعد ،

صدر منشور من المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بمنع دخول بعض العلماء والكتاب المصريين البلاد العربية، ومن بينهم اسمي ! .

(*) الراية بقطر الأربعاء في ٢٢ ابريل ١٩٨١ .

وقد أدهشني القرار دهشة شديدة ، بل صدمني وجرح عزتي القوميـة . ولست أدرى الأسس التي بنى عليها هذا القرار ، ولكن هل كان لدى المكتب عند اتخاذه قراره السالف الذكر هذه البيانات فيما يتصل بي ؟!

أولاً : لم يسبق لي دخول إسرائيل ، ولن أدخل إسرائيل ما حييت ، وهذا موقف مبدئي سأموت عليه مهما كلفني من عناء .

ثانياً : لم يسبق لي أن قبلت دعـوة إسـرائيليـة لحضـور مؤتمـر سيـاسي أو علمي ، سـواء في إسرائيـل أو في القـاهـرة ، أو أي بلد من بـلاد العالم .

ثالثاً : هاجمت التطبيع في مؤتمر ووترجيت الدولي ، حيث كان يوجد وفد إسرائيلي ، وفي مواجهته ، وقلت في ورقتي المطبوعة التي وزعت في المؤتمـر أنـه لا فـائـدة من أي تـطبيـع إذا لم تحـل القضيـة الفلسطينية ، وهي أساس النزاع ، حلاً عادلاً وشـاملاً . وكـان موقف زملائي المصريـين قومياً .

وعندما كتب الأستـاذ أنيس منصور في مجلة أكتـوبر في الصيف المـاضي أنني اجتمعت وبعض الزمـلاء اجتماعـاً سـريـاً في فنـدق ووترجيت مع الإسرائيليـين ، رددت عليه في مجلة أكتوبر نفسها ، وأوضحت أن المؤتمر كان دولياً ، وبالتالي لا يمكن أن يكون سرياً ، كما لا يمكن أن يكون ثنائياً !. وشرحت في هذا التـوضيح مـوقفي ضد التطبيع رغم أنه لا يتفق مع رأي الحكومة المصرية . وقد نشر هذا التوضيح في مجلة أكتوبر في حينه ويمكن الرجوع إليه .

وقـد تناولت بعض الأقـلام غير الـرقيقـة مـا كتبـه الأستـاذ أنيس منصـور ، واعتبرتـه كتابـاً مقدسـاً ، وأغفلت تمامـاً التوضيـح الذي أعقبه ، مع أن هذا يخالف الأمانة العلمية والأمانة الخلقية !.

رابعاً : كان قلمي أول قلم في مصر استقبل السفير الإسرائيلي عشية قدومه إلى القاهرة بكلمة : « لا . . لسفير إسرائيل ! » وقد أبرزتها مجلة روز اليوسف على غلافها . وقد أحدث هذا المقال ، الذي أذاعته الإذاعات الأجنبية ومنها إذاعة لندن ، ضجة ، وأصدرت الحكومة الإسرائيلية بشأنه احتجاجاً .

وعلقت « روز اليوسف » على هذا الاحتجاج تعليقاً قاسياً .

خامساً : لم يسبق أن قبلت التعاون العلمي مع العلماء الإسرائيليين بأي صورة من الصور ، سواء في إسرائيل أو في القاهرة ، أو في أي بلد من بلاد العالم . وكان آخر رفض من جانبي في لندن ، حين وجهت لي دعوة لحضور مؤتمر تاريخي في إسرائيل مع بعض الكتاب المصريين . وقد رددت بأنه طالما يوجد جندي إسرائيلي على أرض عربية ، وطالما لم تحل القضية الفلسطينية ، فلن تطأ قدمي أرض إسرائيل .

فهل ترون أن هذه البيانات السالفة الذكر تصلح أساساً لصدور قرار من المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بمنع دخولي البلاد العربية ؟ . أم أن خطأ فظيعاً قد حدث ، ومعلومات مغرضة مغلوطة قد قدمت للمكتب بني على أساسها القرار ؟ وبالتالي يقتضي تصحيحه على وجه السرعة ! .

إنني لا أقصد بهذه البيانات وهذا التوضيح إدانة لأية مواقف مخالفة من جانب أي أحد . فلكل فرد دفاعه عما يعتقد أنه حق وعدل ، ولكني أعرض مواقف أنا مقتنع بها ، ومبادىء أؤمن بها . ولو اقتنعت بالعكس لأعلنت ذلك ودافعت عن وجهة نظري أمام قرائي ، ولكسبت رضاء حكومتي لاتفاقي معها في الآراء ، بكل ما يترتب من مميزات ! .

كما أنني لن أتحدث في هذه الورقة عن أعمالي العلمية في خدمة قضايا أمتنا العربية ، وفي خدمة الفكر القومي العربي ، أو دراساتي التاريخية

المنشورة أو التي تنشر حالياً ، أو كتاباتي السياسية في الصحف المصرية القومية أو جريدة الشعب القاهرية لسان حال حزب العمل ، أو ـ الصحف العربية ـ فهذا كله منشور يغني عن أي بيان ، ويعفيني من أي دفاع . وآخره وقوفي إلى جانب الحق العراقي في صراعه مع إيران .

ولكن المؤسف أن يصدر المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل قراراً غيابياً له كل هذه الصفة ، اعتماداً على مصادر ناقصة أو غير دقيقة أو مغرضة . وكان في إمكانه ، تحرياً للانصاف والوصول إلى الحقيقة ، الاتصال بي في جامعة ، ومطالبتي بتقديم البيانات أو التوضيحات التي يطلبها ، فإذا رفضت ، أصدر قراره غيابياً كما يشاء ! .

أما إصدار القرارات التي تشوه سمعة الكتاب القوميين ، فلا يستفيد منه سوى أولئك الذين يريدون تشكيك أمتنا العربية في نفسها وفي بنيها المخلصين، ويستفيد منه الأعداء. ولا تستفيد منه قضيتنا العادلة التي هي في حاجة دائماً إلى اكتساب الأنصار والأصدقاء ، وليس إلى بيع الأبناء وفلذة الأكباد ! .

* * *

وقد أرسل نص هذا الخطاب إلى كثير من الصحف العربية في العالم العربي ، التي نشرتها ، كما أرسل هذا النص إلى جريدة الشعب وجريدة الأهالي في مصر ، فنشرته جريدة الشعب أما جريدة الأهالي فقد رفضت نشره رغم أنني كنت ما زلت عضواً في الحزب .

يوميات أحمد بهاء الدين(*)

دهشت حقاً عندما قرأت في الصحف عن قرار مكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية بتطبيق قواعد المقاطعة لإسرائيل على نجيب محفوظ والدكتور عبد العظيم رمضان .

وأنا أسجل اعتراضي على مثل هذا القرار ، رغم أنني لم أقرأ النص الكامل بالحيثيات . إنما قرأت فقط الشذرات التي نشرت في شتى الصحف . والموضوع من حيث المبدأ خطير ، ويحتاج على الأقل إلى نشر الحيثيات كاملة حتى يمكن مناقشتها مناقشة مفيدة .

إن مقاطعة إسرائيل ركن أساسي في السياسة العربية منذ زمن بعيد. رغم أن الدول العربية لم تنفذها كاملة ، إذ كانت وما تزال تسكت إذا كانت الشركة التي تتعامل مع أسرائيل مهمة لبلادنا .

قاطعنا مثلاً شركة سيارات فورد لأنها أقامت فرعاً لها في أسرائيل. ولكننا لم نقاطع شركات الفنادق من شيراتون إلى هيلتون أو « الشراتن والهلاتن » كما يقول صديق ظريف . ولم نقاطع شركة من شركات الطيران . ولم نقاطع شركات الكرتونات تحتاج إليها محطات الإذاعة والتليفزيون في بلادنا. وكيف تحكم حكوماتنا وعصا الإذاعة والتليفزيون ليست في يدها .

(*) الشرق الأوسط في ١٩٨١/٧/٢٠ .

وعلى مستوى الطباعة والنشر ، الثقافة كلها ، فإن دور النشر العربية منذ حرب ١٩٦٧ على الأقل تتسابق حتى الآن في ترجمة وطبع الكتب الإسرائيلية ومقالات الصحف العبرية . وقد اتخذ شعار صحيح هو « اعرف عدوك » لعمل تجارة واسعة تجاوزت الحدود .

الخطير أن الكتابة والرأي والثقافة هي آخر ما يجب مقاطعته . وأصعب ما يجب مقاطعته . لأنها تنتشر في الأثير وتتسلل من خلال أي ستار حديدي . فلا معنى لمحاولة مصادرة ما لا يمكن مصادرته . وغموض الأسباب والحيثيات قد ينقلب إلى العكس ، في صورة « مكارثية » جديدة تضيف إلى الفكر العربي قيوداً فوق قيوده .

وهناك فرق بين المأجور أو المنافق ، وبين صاحب الرأي . وقد سجنت إنجلترا برنارد شو وبرتراند رسل خلال الحرب العاليمة الأولى ، سجناً خاصاً سموه « سجناء الضمير » أي الذين عارضوا بلادهم وهي في حالة حرب . . عن قناعة وليس عن عمالة أو جبن . ثم عادت إنجلترا إلى رشدها . . وغمرت برتراند رسل وبرنارد شو بما نعرف من تكريم .

وللحديث بقية ، غداً . .

أعود إلى استكمال الحديث عن قرار مقاطعة نجيب محفوظ والدكتور عبد العظيم رمضان .

ومرة أخرى أقول إن أهم شيء هو نشر الحيثيات كاملة حتى نناقشها . فليس عندي إلا الشذرات التي نشرت في الصحف .

عن نجيب محفوظ ، كان ما نشر عاماً مبهماً لم أفهم منه سبباً معيناً أو تحليلاً معيناً حتى أناقشه .

عن الدكتور عبد العظيم رمضان ، نشر أن السبب هو حضوره لمؤتمر

الشرق الأوسط في ١٩٨١/٧/٢١

إسرائيلي في واشنطن ، وأنه اختلى خلال المؤتمر بمدير المخابرات الإسرائيلية .

وقد تصادف أنني كنت مدعواً إلى هذا المؤتمر الذي ذهب إليه الدكتور عبد العظيم رمضان . والدعوة جاءت من جمعية أمريكية لعلماء النفس . وليس فيها إلا أن موضوعها هو دور علم النفس في حل الخلافات الدولية . .

وقد أرسلت إلى الجهة الداعية بقبول الدعوة . . وهو ما حدث مع الدكتور عبد العظيم رمضان .

ولكنني كنت في القاهرة حين دعيت إلى العشاء في بيت مصري ، وإذا بي أجد السيدة أستاذة علم النفس رئيسة الجمعية ومعها زميل أمريكي آخر .

وتعارفنا . وحدثوني عن المؤتمر . ومع الأستطراد في المناقشة أدركت أنهم يهود أمريكيون . وهو أمر عادي . ثم أدركت أن هناك وفداً إسرائيلياً سيحضر المؤتمر . ثم فهمت وهو الأهم أن الموضوع منصب كله على احتمالات الصلح مع إسرائيل بالتحديد .

هكذا ، عندما عدت إلى مكتبي ، أرسلت إلى المؤتمر معتذراً .

وهذا ما لم يحدث للدكتور عبد العظيم رمضان على وجه اليقين . لأنه لا يتحرك في البيئة الأوسع التي أتحرك فيها كصحفي وليس كأكاديمي .

أما القول بأنه اختلى بمدير المخابرات الإسرائيلية . . فلسْت أدري ما الذي يمكن أن يجده مدير مخابرات إسرائيل عند أستاذ تاريخ ، حتى يسعى إلى أن « يختلي » به .

ولا أعرف إذا كان مكتب المقاطعة يستفسر من مثل هذا الكاتب عن حقيقة ما نُميَ إليه ، ليعطيه فرصة الرد ، أم لا . .

فالموضوع يحتاج إلى وقفة وتفكير ، إذا كنا نريد أن نكون جديين ، وأن نتخلص من حب اتخاذ القرارات ، لمجرد غسل اليدين ، دون جدوى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كامب ديفيد ثقافي [1]

(مقتطفات)

على مستوى التصرفات العربية . . تحدث أحياناً تصرفات من مثقفين عرب قوميين ووطنيين ومعادين للصهيونية والإمبريالية . . تدل على نقص بعض الشيء في إدراك حساسية موضوع الغزو الصهيوني للمنطقة :

الخليج : هل هناك عدداً من الوقائع ؟

صلاح : الواقعة الأولى . . حققت في بداية عام ١٩٨٠ . . مؤتمر عقد في لندن بفندق . وترجيت ـ.

هذا العمل ينبغي أن توضع له حدود لأن حدود الوطنية وحدود التقدمية . . أصبحت الأن . . في . . رأيي : « أين أنت من كامب ديفيد ؟ » .

الواقعة الثانية : حدثت في أكتوبر ١٩٨٠ بمدينة . فيتل ـ الفرنسية . . مهرجان عقد هناك ودعي إليه جماعة سينمائية تأخذ اسم مجموعة ـ نادى البحر الأبيض المتوسط . وهي مجموعة تسيطر عليها شخصيات صهيونية . . وأفراد من أسرة، روتشيلد ـ وغيرها . . وواضح اتجاههم . . وللأسف الشديد . . فإن هذا المهرجان لم تذهب مصر إليه كدولة . . ذهب إليه مخرجون مصريون تقدميون ووطنيون مثل : يوسف شاهين . وشادي عبد السلام . . واشتركوا

(١) تحت هذا العنوان نشرت جريدة «الخليج» في عام ١٩٨١ الحوار الذي جرى بين مراسلتها في القاهرة صفية الشامي والصحفي صلاح عيسى ، عضو حزب التجمع .

بأفلام دون أن يستأذنوا بعض مخرجيها . . وبعض هؤلاء المخرجين . . لو كانوا علموا لما سمحوا بهذا . . هذا المهرجان اشتركت فيه إسرائيل بستة أفلام سينمائية منها ثلاثة أفلام روائية .

الخليج كم عدد الدول العربية التي اشتركت في هذا المهرجان .

صلاح : المهرجان اشتركت فيه اثنتا عشرة أو ثلاث عشرة دولة عربية أخرى بإنتاجها السينمائي . . وأنا أعجب كيف يحدث هذا .

الواقعة الثالثة : ندوة عقدت في روما في شهر أكتوبر أيضاً عام ١٩٨٠ بدعوة من جامعة «كولومبيا» الأمريكية . . وحضرها وفد من المثقفين الصهاينة من داخل الأرض المحتلة . . وحضرها أيضاً عدد من الكتّاب العرب من بينهم فيما أذكر عايدة أدريس . . وأدونيس . . سلمى خضراء الحيوس . . ومن مصر الدكتور لويس عوض . . وجمال العيطافي . . وعدد آخر من المثقفين العرب والمصريين . . المفروض جميعاً أنهم يقفون موقفاً محدداً وواضحاً تجاه الغزوة الثقافية الأمبريالية بالطبع هم لهم دفاع عن أنفسهم . . في أن حضورهم لهذه الندوة تم إما وهم لا يعلمون أن هناك أسرائيليين مشتركون في الندوة . . أو أننا لا نقاطع الإسرائيليين في المجالات الدولية . . . إذ لا يوجد محك لشكل المواجهة بحيث أننا نترك الأمر للتقديرات الشخصية التي قد تخطىء وقد تصيب . . وقد تبين بعد ذلك أن الهدف الأساسي من اللقاء . . والصحف الإسرائيلية كتبت في صفحاتها الأولى . . «كامب ديفيد أدبي» . . على أساس أنه لقاء بين المثقفين العرب والمثقفين الإسرائيليين . . بعض الأخوة تحججوا بأنه حضر الندوة إميل حبيبي ، ووفد آخر من الأدباء الفلسطينيين من داخل الأرض المحتلة . ولكن هذا الأمر أيضاً ينبغي أن يختلف تقديرنا له . . عن تقدير إخوتنا الأدباء في الأرض المحتلة . . « فإميل حبيبي » كاتب فلسطيني لا ذنب له في أن دولة مغتصبة جاءت ، نزعت علم بلده ووضعت علمها . . ومن حقه أن يخرج خارج البلاد في وعود . . حتى باسم هذا العلم الذي يغتصب

أرضه ويدافع عن حق الفلسطينيين في أرضهم . . هذا حقه . . وهـذا واجبه . ولكن نحن كعرب لا نعترف بأن هناك شيئاً اسمه كيان إسرائيلي . . أو بـالحد الأدنى هناك مثقفون يرون أن الأمر كله أمر تعنّت إسرائيل في تطبيق اتفاقيـات « كامب ديفيد » . . وفي ظل التقديرات فإن الأمر كان يتطلب مقاطعة هذا اللقاء مقاطعة تامة .

الخليـج : بالمنـاسبة : مـا حكايـة الدكتـور يوسف إدريس مـع الكاتب الصحفي الإسرائيلي ؟ .

صـلاح : نعم . . فقد جـاء إلى مصر كـاتب وقـابـل عـدد من الكتّـاب والمثقفين وهم : د. يوسف إدريس . . الأستاذ ثروت أباظـة . . الأستاذ أنيس منصور . . السيدة أمينة السعيد . . قابلهم وأجرى معهم حواراً : هذا الصحفي الإسرائيلي .

هذا الصحفي . . نشر كتـابه الثـاني هذا العـام . . يتضمن مجموعـة من اللقاءات مع الشخصيات التي ذكرت أسماءها . . . ومناقشات حول حياتها . . وتقييم أدبها . . وموقفها من السلام . . الذي دهشت له . . عندما قرأت ملخصاً للقاء الصحفي الإسرائيلي مع يوسف إدريس . . أولاً : قبوله الاجتماع مع هذا الصحفي الإسرائيلي . . ثانياً : هذا الصحفي يـزعم أن «يوسف إدريس » قـال له : أنه يطالب بالسلام مع أسرائيل منذ عام ١٩٧٢ وأن دليله على ذلك . . أنه وقع على البيان الشهيـر . . والذي وقعـه أكثر من (١٢٠) والمعـروف بـ (بيان توفيق الحيكم) وهو بيان كان قـد صدر في ذلـك الوقت . يـطالب الدولـة ألا تـواجه الحـركة الـطلابية بـالعنف . . لأن هناك مبـررات موضـوعية لقلقهم . . ويطالبون الدولة أن تحسم قضية الاحتلال الإسرائيلي للأرض المصرية . . وأن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب . . تؤدي إلى تمزق القوى الوطنية . .

ويقول الصحفي الإسرائيلي ولا أدري هـل يقول ذلـك نقلاً عن يـوسف إدريس نفسه . . أو أن هذا الاستنتاج من يوسف إدريس . . وفي كـل الأحوال

يـوسف إدريس هو المسؤول . . يقـول الكاتب الإسـرائيلي إن يوسف إدريس كاتب سخر فيه لمحاربة شيئين اثنين في الواقع المصري . . الأول . . الفَقر . . والثاني هو الحرب . . وأنه أديب « سـلامي » تضمن الحديث أيضـاً عن لسان يوسف إدريس . . مدحاً شديداً لمستشرق إسرائيلي هو «سوميخ» . تحت دعوى أنه أحسن من فهم اعماله وأحسن من كتب عنه (عن يوسف إدريس نفسه) . .

لقد أصبحت نغمة وإذاعة أن الكتاب الإسرائيلين هم أفضل من يفهمون الأدب العربي تشكل إهانة لنا كفنانين عرب . . ولا شك أن هناك عشرات من الكتّاب والأدباء العرب كتبوا عن «يوسف إدريس » . . ولم يقـل أحد منهم سواء كان ـ سوميخ ـ أو ذلك الصحفي الإسرائيلي . . أن قصصه كانت مكرسـة منذ البداية لكي تطالب بمنع الحروب مع إسرائيل .

وإذا كـان يـوسف إدريس كتب قصصـه بهـذا المعنى . . فـإنني أعتبر نفسي . آسفاً . لأنني قرأت له كلمة واحدة طول حياتي .

إن في وضع هؤلاء جميعاً ما يدعـو إلى وضع عـلامات استفهـام . . وما يدعوهم جميعاً لأن ينقدوا أنفسهم نقداً ذاتياً علمياً على أخطاء تكون قد وقعت بحسن نية .

(خطابي إلى رئيس تحرير الأهالي)

السيد رئيس تحرير « الأهالي »
تحية طيبة وبعد ،

قرأت في عدد ٣٠ يونيو ١٩٨٢ من « الأهالي » دعوتكم لمقاطعتي مع عدد من المفكرين والأساتذة الجامعيين ، لحضوري مع هؤلاء ندوة عقدت بالاسكندرية ، حضرها ثلاثة وفود من مصر وأمريكا وإسرائيل ، ونظمتها جمعية الطب النفسي الأمريكي ، وموضوعها ـ حسب ما ورد في دعوة المقاطعة : « مناقشة قضايا الصراع والسلام والاحتمالات التي يمكن أن يحملها المستقبل لفرص السلام الشامل » .

وقد أدهشتني هذه الدعوة لعدة أمور :

أولها : أن السبب الذي تدعون فيه إلى مقاطعتي ، وهو الجلوس مع من تطلقون عليه اسم « العدو الإسرائيلي » ، وهم فصائل من « حركة السلام الآن » الإسرائيلية وحزب العمل ـ يفعله رئيس الدولة ورئيس حكومتها ووزير خارجيتها وكبار المسئولين فيها يومياً ! . بل فعله ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً باجتماعه مع « يوري أفنيري » الإسرائيلي ومن زعماء حركة السلام الآن ـ دون أن تدعوا إلى مقاطتهم ! . . فإذا كان هذا العمل ضد المصلحة القومية العليا ، فكيف تدعون لمقاطعة البعض وتتركون البعض ؟ .

ثانياً : أن جريدة الأهالي تعرف على وجه التحقيق التطورات التي طرأت على العلاقة بين مصر وإسرائيل في السنوات الأخيرة ، والتي نقلتها من علاقة حرب إلى علاقة تنظمها معاهدة يطلق عليها اسم : « معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل »، وقد وقعت في ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وبمقتضى هذه المعاهدة انسحبت إسرائيل من سيناء ، ولم يعد يوجد جندي إسرائيلي في الأراضي المصرية. وفي حدود علمي فإن حزب التجمع لم يطلب من الرئيس حسني مبارك إلغاء هذه المعاهدة أو الامتناع عن تنفيذها ـ رغم عدم موافقته عليها ـ بل كان حريصاً على إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بمقتضى هذه المعاهدة ـ وإذا كانت هذه المعاهدة نافذة بالفعل ، ويحترمها رئيس الدولة ، ويؤيدها الشعب ـ أفلا يوحي استخدامكم مصطلح « العدو الإسرائيلي » أننا ما زلنا في حالة حرب مع أسرائيل ، وأن من يجلسون مع الإسرائيليين ـ من أول رئيس الدولة إلى صغار الرعايا ، إنما يرتكبون عملاً ضد مصلحة الوطن ؟ .

ثالثاً : أن جريدة الأهالي تعلم جيداً أن الشعب قد انتخب الرئيس الحالي مبارك ، بأغلبية ساحقة وبإقبال منقطع النظير ، بعد أن أعلن التزامه بالاستمرار في السياسة الخارجية الحالية . وقد أكد الرئيس حسني مبارك بعد تنصيبه في بيانه أمام مجلس الشعب التزام مصر بكل الاتفاقات الدولية وطريق السلام واستمرار مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني . فكيف تدعون إلى مقاطعة من يلتزمون بهذه السياسة التي حظيت بتأييد غالبية الشعب ويعملون في إطارها لتحرير الأراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ؟ .

رابعاً : أن جريدة الأهالي بدعوتها إلى مقاطعة من حضروا المؤتمر المذكور ، إنما تنسى الأساس الذي قامت عليه دعوات المقاطعة في الحركات الوطنية . فدعوة المقاطعة يطلقها عادة أصحاب الأغلبية

في وجه الأقلية ، ولا تطلقها الأقلية في وجه الأغلبية . فحين دعا الوفد في حركة مقاطعة لجنة ملنر إلى مقاطعة المتصلين باللجنة ، كان الوفد يعبر عن إرادة الأغلبية الساحقة في بلادنا ، وكان الممثل الشعبي والشرعي لها . وليس هذا هو الحال في حزب التجمع . فصحيح أنه يسعى للحصول على الأغلبية ، ولكنه يمثل الأقلية حالياً، ولست أظنه يجادل في هذه الحقيقة، وإلا فإنه يكون قد نسي دروس التاريخ ، فقد كان اعتراف لينين بأن حزبه يمثل الأقلية هو أحد الأفكار الأساسية في « أفكار إبريل » ١٩١٧ التاريخية ، وكان بداية نقل الحزب لموقع شعبي أفضل .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي قيمة دعوة مقاطعة تطلقها الأقلية ضد فصائل تنتمي لرأي أيدته الغالبية الشعبية ، خصوصاً بعد أن نجح هذا الرأي في تحرير سيناء وانسحاب العدو الإسرائيلي وانحسار المد الصهيوني لأول مرة عن أرض عربية ؟ . وحتى أضع هذه القضية في إطار تاريخي مفهوم ، فإن الحزب الوطني قد هاجم سعد زغلول ورجال الوفد لقبولهم بمفاوضة الإنجليز ، وطالب الشعب بالانفضاض عنهم ، إنطلاقاً من شعاره : « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » . ولكن النتيجة هي أن الشعب عزل رجال الحزب الوطني ولم يعزل رجال الوفد ، لأن الشعب يريد سياسة عملية تحرر أراضيه وليس سياسة نظرية تضعه تحت نير الاستعمار إلى ما شاء الله .

خامساً : لقد كان من حق الجريدة أن تدعو إلى الرأي الذي يؤمن به الحزب في حل الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق التعبئة الشاملة للقوة العربية الشعبية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، لمواجهة اغتصاب الأرض وسياسة التوسع الهمجية . ولكن ليس من حقها أن تدعو إلى مقاطعة خصومها في الرأي ممن لا يؤمنون بهذه « الدعوة

الشفوية » إلى التعبئة الشاملة ، التي لا تستند إلى أية قوة تنظيمية ولا تأثير لها في تغيير الأوضاع المتردية . فمن حق الآخرين أثناء هذه « الدعوة الشفوية » التي يمكن أن تستمر إلى آخر هذا القرن قبل أن تحقق جدواها ـ أن يتبعوا مسالك أخرى للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي وتحريك المظاهرات داخل إسرائيل ضد السياسة الهمجية التي تتبعها كتلة الليكود . وقد فعلت ذلك ثورات أخرى جادة ، آخرها ثورة فيتنام في الرأي العام الأمريكي ، بل يفعله حالياً زعيم الثورة الفلسطينية بلقائه مع رئيس حركة السلام الآن .

وإذا كانت الجريدة تدعو إلى مقاطعة مخالفيها في الرأي ممن يجتمعون مع أنصار حركة السلام الآن ، أفلا تعطى الحجة لمخالفيها في الرأي من رجال الحكم ، لمحاربتها بنفس السلاح عند اللزوم ، وفي يدهم القوة لتنفيذ ذلك ؟. وكيف تدّعي الجريدة الدفاع عن حرية الرأي مع أنها تدعو إلى مقاطعة خصوم الرأي الذي تعتنقه ، بدلاً من مناقشتهم الحجة ؟.

سادساً : كان في وسع جريدة الأهالي أن تضع الحقائق كاملة أمام قرائها فيما يتعلق بالأسماء التي دعت إلى مقاطتها ، لإتاحة الفرصة للقارىء لتكوين الحكم الصحيح . وليس من حق الكلام عن الآخرين ، ولكن كان من الواجب أن يعلم قراء الأهالي أنه لم يسبق لي زيارة إسرائيل ، وقد رفضت جميع الدعوات التي وجهت لي قبل التطبيع وبعده لحضور مؤتمرات بها ، كما أنني لم أتعاون مع علمائها في أي عمل علمي ، ولم تجمعني بهم ندوة ثنائية أو مؤتمر ثنائي في أي بلد من البلاد . ولست أدّعي أنني أكثر وطنية ممن فعلوا العكس بدافع قومي وللدفاع عن مصالح الأمة العربية . ولست أظن أن جريدة الأهالي تريد أن تحتكر لنفسها صفات الوطنية والقومية وإدراك المصلحة العامة ، وتجرد الآخرين من هذه الصفات ، وإلا أعطت

الآخرين هذا الحق ، وتركت لشريعة الغاب أن تتحكم في حياتنا السياسية .

سابعاً : كان في وسع « الأهالي » أن تطلب مني ، بوصفي عضواً في حزب التجمع وأحد مؤسسيه ، معلومات عن ندوة الإسكندرية ، بدلاً من المعلومات المغلوطة التي نشرتها واضطرت إلى الاعتذار عنها إلى الدكتور إبراهيم البحراوي ، وإغفالها أسماء كثيرة حضرت المؤتمر . وكنت سأرحب بذلك حتماً ، فمع افتراق الرأي مع رأي الحزب في المسألة الخارجية ، إلا أنني حريص على أن تنشر جريدة الحزب الحقائق بدلاً من الأباطيل . ومن أسف شديد أن الجريدة أغفلت عمداً المعلومات التي نشرتها عن مؤتمر ووترجيت ونشرتها بمجلة « أكتوبر »، كما أغفلت ما نشره صديقي الدكتور عصام الدين جلال ، وردودي على الدكتور محمود عودة والأستاذ السيد ياسين ، مما يوضح في جلاء أن موقف من حضروا هذه المؤتمرات الرسمي والذي عبروا عنه في كل اجتماعاتهم ، هو أن العامل النفسي لا يمثل العامل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي ، وإنما هو انعكاس لعوامل مادية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية واحتلال الأرض وتشريد شعب ، مما يمثل الأسباب الأساسية للصراع . ولو تحرت ذكر هذه الحقائق لأعفت نفسها من الأشتباك على أسس باطلة ، وأتاحت الفرصة لحوار جاد بناء .

ثامناً : ومن الغريب أن « الأهالي » بدعوة المقاطعة التي أطلقتها هذه ، لمجرد أن وفداً إسرائيلياً ووفداً أمريكياً قد حضرا ندوة الإسكندرية ، قد أغفلت هذه الحقيقة التاريخية . وهي أن جميع الزعماء الوطنيين المصريين جلسوا مع المحتلين أثناء احتلال بلادهم ، ولم ينقص هذا من وطنيتهم ، لأن القضية ليست من مجرد الجلوس مع

المحتلين ، وإنما في الهدف والغـاية من الجلوس مـع المحتلين .
وفي هـذا الإطـار جلس سعـد زغلول ومصـطفى النحـاس وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك مع المحتلين ، للدفاع عن قضيـة بلادهم وتحـرير أرضهـم من دنس الاحتـلال ، فنالـوا تقدير الوطن وعرفانه . ولنفس هذه الغاية الشريفة جلس صاحب هذا القلم وزملاؤه من كبار الأساتذة الجامعيين مع أنصـار حركـة السلام الآن لإحباط المخططات التوسعية التي تقـودها جمـاعة الليكـود وإسقاط البيجنية والشارونية .

بيـان
من الدكتور عبد العظيم رمضان
إلى خالد محيي الدين

منـذ أن بدأت جـريدة « الأهـالي » حملة التجريـح ضـدي من الصيف المـاضي ، والتي بلغت ذروتها بمقـال الـدكتـور رفعت السعيـد في عـدد أول ديسمبر ١٩٨٢ ـ كنت قررت أن أمتنع عن الرد في أية جريدة قوميـة ، لأسباب عديدة ، أولها ، أنني رجل مشغول بحياتي العلمية التي تملأ كـل وقتي ، فلا أجد ما أضيعه في اشتباكات جانبية ، خصوصاً إذا كانت هذه الاشتباكات لا تهم جماهيرنا المهمومة بمشاكلها اليومية ، والتي تطمع من كل قلم وطني مخلص أن يكرس جهوده لخدمة قضاياها ، لا صرفها عنها بما لا يفيد من الأمور .

ثانياً : إنني أعلم أن حدوث معركة بين فرق اليسار لا يستفيد منـه سوى أعداء اليسار ، ولن يترتب عليها إلا زيادة تفتيته وضعفه . ولما كان اليسار جـزءاً من المعارضة ، فلـم أر مصلحة وطنية أو قومية في إضعاف المعارضة ، بعد أن أصبحت جزءاً تعتز به حياتنا السياسيـة ، لا غنى عنه لإيجـاد نوع من التـوازن المطلوب لصالح الحكم من ناحية ، ولصالح العباد من ناحية أخرى .

أما السبب الثالث: فهو احترامي لشيـوخ التجمع ، ممن أثـروا الحركـة اليسارية بفكرهم ونضالهم ، واحترامي لكم شخصياً ولدوركم الشريف في ثورة ٢٣ يوليو ـ وهو احترام لا يتأثر بتغير الظروف والأحوال .

(*) الجمهورية في ١٨ ديسمبر ١٩٨٢ .

على أن مقال الدكتور رفعت السعيد المذكور ، قد أقنعني بأن الحدود المشروعة للخلاف في الرأي قد انتهكت ، والقواعد التي أرساها اليسار طوال تاريخه في موضوعية الحوار وعقلانيته وآدابه ، قد اعتدى عليها بشكل أسيف ، وأن الأوان قد آن لعرض الرأي على محكمة الرأي العام ، لتفصل في الخلاف بيني وبين حزب التجمع حول القضايا الخطيرة التي فرضت نفسها على المسرح السياسي في بلادنا في الآونة الأخيرة .

وأول هذه القضايا هي قضية الحوار مع القوى السلامية في إسرائيل ، وهي القوى التي تمت اجتماعات بيني مع مجموعة من الأساتذة وبين مجموعات منها تنتمي لحركة « السلام الآن » و« حزب العمل » ، مرة في واشنطن وأخرى في الاسكندرية في العامين الماضيين .

فقد سبق أن أوضحت ، في حواري مع بعض زملائي من الأساتذة والكتاب الذين اختلفوا معي في الرأي ، على صفحات جريدة « الأخبار » في أول يونيو ١٩٨٢ ـ أنه من المصلحة القومية عدم تجاهل هذه القوى ، وأنه من الضروري تشجيعها وإجراء الحوار معها ، لأنها تقوم بعمل شجاع يسبب لها متاعب عديدة داخل إسرائيل . وقد أثبتت أحداث لبنان الأخيرة أهمية هذه القوى ، وأظهرت حجمها ونشاطها ، حتى أخرجت في إحدى المرات مظاهرات احتجاج ضد الأعمال الوحشية التي ترتكبها حكومة بيجن بلغ تعدادها نحو أربعمائة ألف متظاهر ! ـ أي ما يعادل سبعة ملايين بالنسبة لتعداد الشعب المصري ـ مما لم يسبق له مثيل منذ قيام دولة إسرائيل .

على أنه من الواضح من حملات التجريح التي توجهها جريدة الأهالي ضدي ، أنها لا ترى فرقاً بين هذه القوى السلامية ، وبين قوى الحرب والدمار في إسرائيل التي تمثلها كتلة الليكود . فقد دأبت على اتهامي بأني أجلس مع « العدو الإسرائيلي »! ـ هكذا دون تفريق ! .

فهل يرى الحزب أن هذه المساواة بين أنصار السلام وأنصار الحرب في

إسرائيل ، مساواة عادلة ؟ ، وهل يرى أن الحوار مع أنصار حركة « السلام الآن » الإسرائيلية هو عمل موجه ضد مصالح الأمة العربية ؟ .

إن هذه المساواة كانت مفهومة في فترة زمنية معينة من فترات الصراع العربي الإسرائيلي ، عندما كانت مصر والدول العربية تبني استراتيجيتها على تصفية دولة إسرائيل ، وعندما كانت تعد العدة العسكرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بالقوة المسلحة . أما وقد تغيرت هذه السياسة إلى ما انتهت إليه مقررات القمة العربية في فاس ، وتغيرت استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية مع تطورات الأزمة اللبنانية إلى الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في إطار مقررات مؤتمر القمة المذكور ، وافتتح ياسر عرفات باب الحوار مع القوى السلامية في إسرائيل باجتماعه مع «يوري أفنيري» القطب الكبير في حركة « السلام الآن » في إسرائيل - فهل بقي لدى التجمع سبب يدعوه إلى التمسك بموقف تخلى عنه الجميع ؟ .

وما هو الفرق بين جماعة « السلام الآن » في إسرائيل ، وبين الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يتعامل معه أقطاب التجمع من قبل مبادرة السادات ، مع أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي قد وقع على قيام دولة إسرائيل ، وكان « ماير فيلنر » سكرتير عام حزب راكاح حالياً هو الذي وقع على قيام الدولة في ١٤ / ١٩٤٨/٥ ، وفي حدود علمي أن الحزب لم يغير هذا الموقف للآن ؟ .

وإذا كان التجمع يتمسك بهذه السياسة ، فهل يرى من حقه أن يمارس إرهاباً فكرياً ضد مخالفيه في الرأي يستخدم فيه أساليب غير كريمة لم تعرفها الصحافة اليسارية من قبل ؟ .

هذه هي القضية الخلافية الأولى يا سيدي . أما القضية الثانية ، فهي قضية حضور العلماء المصريين المؤتمرات العلمية الدولية التي يشترك فيها علماء إسرائيليون .

فتعلمون أن إسرائيل تعترف بها دول العالم تقريباً ، وتربطها بها الروابط

والصلات العلمية والثقافية وبالتالي فإن معظم المؤتمرات العلمية التي تعقد بالخارج يدعى لها مشتركون إسرائيليون .

فهل يرى الحزب أن على جميع العلماء المصريين أن يمتنعوا عن حضور هذه المؤتمرات والاشتراك فيها بأبحاثهم ، حتى لا تصدر هذه الأبحاث في كتاب يضم أبحاثاً لإسرائيليين ؟ .

وإذا كان الحزب مقتنعاً بمثل هذه السياسة ، فمن تراه يريد أن يعزل : هل يعزل العلماء الإسرائيليين عن العالم ؟ ، أم يعزل العلماء المصريين ؟ .

لقد دعيت ـ حين كنت أستاذاً زائراً في جامعة لندن ـ إلى مؤتمر عن « التطورات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا »، عقد في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في الفترة من ١٣ ـ ١٥ يوليو ١٩٨١ . وقد سمح العقيد القذافي للعلماء الليبيين بالاشتراك في المؤتمر رغم أنه يضم علماء إسرائيليين . ترى لو نشرت أبحاث العلماء الإسرائيليين مع العلماء الليبيين في كتاب يصدر عن المؤتمر ، هل يتهم الدكتور رفعت السعيد العلماء الليبيين بأنهم باعوا أنفسهم برحلة إلى لندن ؟، كما اتهم العلماء المصريين الذين حضروا مؤتمراً مماثلاً عن مصر في جامعة بروفانس بأنهم باعوا أنفسهم برحلة إلى باريس ؟ .

وهل يذهب حزب التجمع في التطرف إلى مدى أبعد مما يذهب إليه العقيد القذافي ؟ . ومن تراه يقنع من علماء مصر ؟ . وأي فائدة تجنيها مصر أو يجنيها النضال العربي من مثل هذه العزلة ؟ . ولماذا يحضر كبار أعضاء التجمع مؤتمرات يحضرها إسرائيليون إذا كان الحزب يحرم هذا الحضور ؟ .

وهذا ينقلنا إلى المؤتمر الدولي المثيل الذي حضرته ومجموعة من المؤرخين المصريين في جامعة بروفانس في الفترة من ٤ ـ ٧ يونيو ١٩٧٩ ، والذي كان موضوع المقال الذي كتبه رفعت السعيد في عدد أول ديسمبر الماضي من « الأهالي ».

لقد كتب السيد الدكتور ، مؤلف « الأعمال الكاملة »، تحت عنوان : « مرة ثانية سيدي الأستاذ ، بكم تبيع نفسك » هذه الكلمات ، أنقلها بالحرف الواحد للتاريخ ، ولتعرف أجيال اليسار القادمة أدب الحوار الذي كان يجري على صفحات « الأهالي » في هذه الأيام . فكتب يقول :

« بمائة وسبعين فرنكاً فرنسياً تشتري بها كتاباً عن مصر في القرن التاسع عشر . وفي الصفحة الأولى يمكنك أن تخمن الثمن : ثمن التعاون مع العدو الصهيوني ؟ . أربعة من مدرسي التاريخ بالجامعات يشاركون ضمن آخرين أستاذين إسرائيليين ، عريقين في صهيونيتهما : جاكوب لانداو وجبريل باير .

والإعداد المسرحي جيد : ندوة في باريس . والكومبارس لا بأس به : مشاركون فرنسيون وأمريكيون . والنتيجة كتاب واحد يضم مؤلفين مصريين وصهاينة . الثمن ؟ ذلك هو السؤال ! . ولكن في النهاية لا بد أن نضع الأسماء الأربعة أمام القارىء ، وأما لجان المقاطعة العربية : د. عبد العظيم رمضان ، ود. علي بركات ، ود. مريت بطرس غالي ، ود. عبد الرحيم عبد الرحمن . أكتب الأسماء وأستشعر الأسى : أحدهم ممعن في تورطه ، حاول في المرة الأولى أن يتملص مدعياً الإنكار ، أما الآن فالكتاب تحت يدي لمن شاء الإنكار ! . . وأستشعر الألم لأناس كانوا يوماً يمتلكون القدرة على صياغة مواقف أفضل ، فماذا أحدث بهم زمان الهوان والعقم ؟ . مرة أخرى آسف إذا اضطررت لذكر الأسماء . ولكن لا مناص ، فمن يختار طريق التطبيع مع أبطال صبرا وشاتيلا ، يتعين عليه أن يحتمل . وما أقسى ما سيدفع من ثمن ، لقاء رحلة إلى باريس .

انتهى كلام الدكتور الأديب ! . وبقي أن تسألوه سيادتكم ويسأله القراء : هل قرأ حقاً هذا الكتاب الذي اشتراه بمائة وسبعين فرنكاً ؟ . وإذا كان قد قرأه حقاً . فكيف عجز عن معرفة أن الدعوة عقدت في أكس - آن - بروفانس ،

وليس في باريس كما زعم ؟، مع أن هذا الكلام مكتوب على الغلاف لا يحتاج إلى ملكات علمية خاصة ؟.

وهل كان الدكتور رفعت السعيد يرى أن ينقلب العلماء المصريون إلى وطنهم عائدين فور وصولهم إلى أكس ـ آن ـ بروفانس، إذا عرفوا أن المؤتمر سوف يشترك فيه علماء إسرائيليون غير شيوعيون ، فيعزلا بذلك العلماء الإسرائيليين عن المؤتمر ، أم يرى أن عودتهم تؤدي إلى عزلتهم هم وليس عزلة الآخرين ؟.

وإذا كان الدكتور رفعت السعيد قد قرأ حقاً هذا الكتاب الذي اشتراه بمائة وسبعين فرنكاً ، فهل من الأمانة أن يخفي عن قرائه هذه الحقيقة ، وهي أن الندوة لم تكن ندوة مصرية إسرائيلية يحضرها مشاركون فرنسيون وأمريكون ـ حسب زعمه ـ وإنما كانت ندوة اشترك فيها مشاركون من إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا، كما اشترك فيها من البلاد العربية مؤرخون من تونس وقطر ، إلى جانب مصر وإسرائيل . وهذه الحقيقة موجودة في الكتاب يمكن معرفتها بسهولة من قراءة فهرس الكتاب .

وإذا كانت هذه الندوة لها تلك الصفة الدولية ، التي تضم أطرافاً من أربع قارات ـ فهل يستخف الدكتور رفعت السعيد بعقل قرائه ، إذا هو أدرج مثل هذه الندوة في إطار « التطبيع »، مع أن أصغر طفل في مصر يعرف أن مصطلح « التطبيع » يطلق على تطبيع العقلات بين مصر وإسرائيل ، وليس بين مصر وبقية دول العالم !..

وإذا كان السيد الدكتور أميناً وجاداً حقاً فيما كتب ، فهل له أن يكمل رسالته ويتحف قراءه بما يحتويه هذا الكتاب من فكر صهيوني ، يستحق عناء « الإعداد المسرحي الجيد » له، وشراء المشتركين !. وإذا لم يجد مثل هذا الفكر الصهيوني ، ووجد كتاباً جاداً يخدم تاريخ مصر القومي ، فهل يتحلى

بصفـة الشجاعة ويصـارح قـراءه بخـطئـه ويعتـذر أليهم عما أوقعهم فيـه من خديعة ؟ .

وإذا كان مفهوم الدكتور رفعت السعيد لحضور العلمـاء المصريين تلك المؤتمرات ، هو مفهوم البيع والشراء ! ـ بيع الأساتذة شرفهم برحلة إلى هـذا البلد أو ذاك ـ فهل يصارحنا الدكتور : كم مرة أحس بأنه يبيع نفسه وهو يسافر إلى الاتحاد السوفييتي ليستقبل هناك استقبال الضيوف الأولى بالرعاية ؟ .

ولماذا أغفل الـدكتور مكـاشفة قـرائه بـأن من بين من حضروا المؤتمـر مشاركين كانوا ممنوعين من دخول مصر في عهد الرئيس السادات ، مثل جان بيرتييك ، ومنهم من هو متعاطف مع قضايا بلادنا العربية بما لا شبهة فيه ، مثل ماري كرستين أولاس ، الكاتبة الفرنسية من أصل جزائري ؟ .

وأخيراً ، وليس آخـراً ، هل حقيقة أن الدكتور رفعت السعيد ، وهو كادر كبير في الحركة ومسير دفة حزب التجمع ـ لا يعرف الفرق بين أبحاث تنشر في كتاب نتيجة إتفاق بين علماء مصريين وعلماء إسرائيليين على التعاون ـ وهو ما أرفضه للآن ـ وبين أبحاث تصدر عن مؤتمـر يضم أطـرافـاً إسرائيليـة ؟ . هل حقيقة أن الدكتور لا يعرف هذه الحقيقة البسيطة ، التي يعرفها أصغر عامل في الحزب ـ أم أنه زمن الهوان والعقم ـ هوان اليسار وعقمه ـ قد حجب عنه أبسط الحقائق ؟ .

أمـا القضية الثـالثة التي أريـد أن أحدثـك عنها يـا سيدي، فهي قضيـة المقاطعة التي يرفع الحزب سلاحها في وجه معارضيه في الرأي . فمنذ ستـة أشهر تقريباً كتبت « الأهالي » تـدعو إلى مقـاطعتي وبعض أساتـذة الجامعـات لحضورنا مؤتمراً بالإسكنـدرية مـع بعض أفراد حـركة « السـلام الآن » وحزب العمل في إسرائيل ثم عاد الدكتور رفعت السعيد ، فرفع هذا السلاح مرة أخرى في مقاله السالف الذكر ، فوضع اسمي واسماء المؤرخين الذين حضروا مؤتمر جامعة بروفانس « أمام لجان المقاطعة العربية » .

هل ترى يا سيدي أن شهر هذا السلاح على هذه الصورة المتكررة ضد المخالفين في الرأي، مما يتفق مع تخصيص جريدة الأهالي نصف صفحاتها تقريباً للدفاع عن حرية الرأي ، والدفاع عن الديموقراطية ، ومطالبة الحكومة بمزيد من الحريات ؟ .

ترى لو اعتنقت الحكومة الحالية هذا المبدأ الخطير ، وقامت بتطبيقه عملياً بما تملك من قوة عن طريق إغلاق الجريدة وإغلاق مقره بالضبة والمفتاح ـ فهل يسعد الحزب كثيراً لأن مبدأه المفضل قد وجد أخيراً من يضعه موضع التنفيذ ؟

وكيف يمكن أن يدور حوار من أي نوع بين المختلفين في الرأي ـ اللهم طبعاً إلا حوار الطرشان ـ إذا قاطع كل منهم الآخر ؟ . وأليس معنى المقاطعة هو استحالة التفاهم ، وترك الأمر للقوة والعنف يحلان النزاع ؟ . ألا تقطع الدول علاقاتها ببعضها البعض قبل إعلان الحرب ؟ . وهل هذا الأسلوب المتطرف العنيف هو النموذج الذي تدعو إليه « الأهالي » مخالفيها في الرأي للتعامل معها على أساسه ؟ . أولَم تكن مقاطعة الرئيس الراحل السادات للمقاطعة هي التي أدت إلى كل الكوارث التي انتهت بيوم ٥ سبتمبر المشؤوم ؟ .

وهل يوافق الأستاذ خالد محيي الدين حقاً على سيطرة تلك العقلية المباحثية التي تسارع دوماً إلى « التبليغ وتنبيه السلطات المكارثية للتحرك بسيف المقاطعة على أعناق المخالفين في الرأي ؟ . أليست هي عقلية « المرشدين » التي عانى منها اليسار طوال نضاله على يد أعدائه وخصومه ؟» .

أفهم أن يشهر سلاح المقاطعة ضد من يقاتلون في صفوف إسرائيل ، من أمثال ميلشيا سعد حداد وغيرها ، أما أن يشهر ضد الوطنيين الذين يختلفون مع حزب التجمع في كيفية حل الصراع العربي الإسرائيلي ، والذين أصبحت مواقفهم تقترب أو تتفق مع مواقف معظم الدول ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ فأقل ما يقال في ذلك أنه عمل شائن لا أعتقد أنه يشرف نضال حزب التجمع

في قليل أو كثير ! . وألا يستخدم الحزب بذلك نفس السلاح الذي يطعنه به خصومه، وهو الاتهام في الوطنية ، والاتهام بالعمالة لقوى أجنبية ؟ .

أوَليس من المحزن أن تنتهج جريدة « الأهالي »، التي كانت دعوتها إلى الصدور أملاً ومطمحاً لجميع القوى الديموقراطية التقدمية ـ سياسة تتسم بالمراهقة اليسارية ، فلا تستفيد نضجاً من نضال لليسار دام أكثر من ستين عاماً ، فتفرق وتفتتت ، بدلاً من أن تجمع وتوحد ! . أوَليس من المحزن أيضاً أن ينكفىء بعض الكتاب الذين احترمناهم في يوم من الأيام ، على نرجسية فكرية تنكر أية إجتهادات ، وتقيم معبداً زائفاً للذات ؟ . أم هي الآفة اللعينة التي قسمت وحدة اليسار العالمي تقسم وحدة اليسار المصري ، فلا أزال أذكر كيف كان يسار الجماعات الماركسية يتهم يسار حزب التجمع بأنه « يسار حكومي »، بينما كان يسار حزب التجمع يتهم يسار « روز اليوسف » بأنه « يسار حكومي » ـ حتى التقى الجميع يوم ٥ سبتمبر . وها نحن نعود الى الدائرة الخبيثة ! لأسباب مختلفة ! .

بقيت قضية رابعة تتصل بالقضية السابقة ـ قضية حرية الرأي . فقد أشرت في السطور السابقة إلى الدعوة التي أطلقتها جريدة الأهالي منذ بضعة أشهر بمقاطعتي ومع عدد من زملائي من أساتذة الجامعات. فعلى الرغم من أن بعض الأساتذة قرروا رفع قضية تعويض على الجريدة ، إلا أني آثرت استخدام حقي الذي كفله لي القانون ، وهو الرد في نفس الجريدة وفي نفس المكان الذي هوجمت فيه . واتصلت بالفعل بصديقي الأستاذ حسين عبد الرزاق ، رئيس تحرير « الأهالي »، أطلب منه فتح باب الحوار ، وهو تقليد كان يتبعه اليسار طوال تاريخه قبل أن يهبط إلى مستوى الغمز واللمز والإثارة والتبليغ والتحريض والتعريض والاتهام في الوطنية وبيع الشرف بالثمن البخس مثل الرحلات وغيرها ! . وقبل الصديق حسين عبد الرازق ذلك ، وأرسلت له ردي قبل سفري إلى أوروبا لاستكمال بعض أبحاثي في أغسطس الماضي .

على أني فوجئت عند عودتي بعد شهر ونصف بأن الجريدة لم تنشر الرد ، فاتصلت بالصديق حسين عبد الرازق مرة أخرى ، الذي أكد لي عدم وجود مانع من النشر ، وأنه كان بدوره في إجازة مما سبب تأخر نشر الرد ، ووعدني بأن ينشر الرد في أقرب وقت . ولكن الأيام مضت حتى لحظة كتابة هذه السطور دون أن يرى ردي طريقه إلى صفحات الجريدة ، الأمر الذي دل على وجود قوى داخل الحزب والجريدة ترى من المصلحة عدم نشر الرد . ثم فوجئت بالجريدة تعاود حملة التجريح ضدي بمقال الدكتور رفعت السعيد السالف الذكر ؟ .

وهكذا حرمتني من حقي الذي يكفله لي القانون في الرد على الهجوم الذي تشنه الجريدة، بعد أن منعت الجريدة نشر هذا الرد، وفي الوقت نفسه استأنفت الجريدة حريتها في مهاجمتي وتجريحي بمقالات من نوع مستوى مقال الدكتور رفعت السعيد ! . الذي يتهمني فيه ببيع نفسي برحلة إلى باريس ! .

فهل هذا هو مفهوم حرية الرأي الذي تعتنقه جريدة الأهالي وتبشر قراءها بتطبيقه حين يصل الحزب إلى الحكم - وهو حرية رأيها هي وحدها في تجريح الوطنيين واتهامهم في وطنيتهم وشرفهم ، وحرمانهم من حق الدفاع عن أنفسهم ، وانتهاكها بذلك القانون ؟ .

وهل من الأمانة الصحفية أن تمنع جريدة يسارية ترفع شعارات الحرية والديموقراطية عن قرائها الاطلاع على رد أرسله إليها كاتب هاجمته وجرحته واتهمته في وطنيته وشرفه ، لتستبقي اتهامها له قائماً في أذهان قرائها ، ولا تتيح لهم معرفة الرأي الآخر في نفس المكان الذي شنت فيه الهجوم ؟ . وألا تخون الجريدة بذلك قراءها الذين أولوها ثقتهم ، والذين يتوقعون منها عملاً سياسياً نظيفاً يتجاوز سلبيات الماضي ويتحرى وجه الحق والعدل . وماذا يضير الجريدة أن تحتكم إلى القراء في الخلاف إذا كانت واثقة من عدالة قضيتها ،

وتدع لهم الحرية لتكوين الرأي لأنفسهم .

أوَلَيس من المفارقة أن الحكومة لا تحبس عن حزب التجمع حقه في إصدار جريدة يعبر فيها عن رأيه في حملة تجريح شرسة تشنها عليه ، وتحبس رأيه هذا عن قرائها ؟ .

لهذا السبب أطلب منكم يا سيدي ، إذا كنتم ما زلتم متمسكين بموقفكم من قضية الحريات ، الذي عبرتم عنه في مجلة التحرير في أعداد ١٤ يناير ، و١١ مارس ، و٨ أبريل ١٩٥٣ ـ أن تلزموا جريدة الحزب بنشر الرد الذي أرسلته إليها ، والذي سلمته بنفسي للصديق حسين عبد الرازق في أواخر يوليو من هذا العام ، لاتاحة الفرصة للجماهير لتكوين رأيها الصحيح بآرائها الحرة الطليقة .

معرض الكتاب . . ومدرسة المقاطعة(*)

تغلبت مدرسة المقاطعة في الصراع العربي الإسرائيلي في حمل عدد من دور النشر المصرية والعربية على مقاطعة معرض الكتاب الدولي في القاهرة في الفترة من ٢٢ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٨٥، وبات على جماهيرنا أن تستبشر بقرب إنسحاب إسرائيلي من جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان وطابا . بفضل هذا النضال الوطني والقومي العظيم .

وهكذا تفلح هذه المدرسة مرة أخرى في إيهام شعبنا بأنه يحرز تقدماً في مجال الصراع العربي الإسرائيلي ، في الوقت الذي يثبت الواقع الفعلي أنه ينسحب ويترك الميدان خالياً لإسرائيل لتثبيت وجودها في الساحة ولا شريك لها فيها .

فماذا تعني هذه المقاطعة من ناحية الواقع ، سوى أن إسرائيل ، سوف تكون موجودة في معرض الكتاب الدولي المنعقد في القاهرة ، بينما تغيب دور النشر المصرية والعربية التي أعلنت إنسحابها من هذا المعرض ؛ وأي تقدم أحرزه الصراع العربي الإسرائيلي من هذا التواجد الإسرائيلي وهذا الإنسحاب العربي ؟ .

ولكن هكذا تقلب هذه المدرسة قيم المكسب والخسارة، والنجاح والفشل ، والتقدم والانحسار ، في الصراع العربي الإسرائيلي . فكل نضال

هذه المدرسة يقوم على انسحاب الجانب العربي وتواجد الجانب الإسرائيلي في كل ساحة .

ففي كثير من المؤتمرات الدولية ، العلمية والسياسية ، يتمخض نضال هذه المدرسة عن انسحاب الوفود العربية من هذه المؤتمرات . وبقاء الوفد الإسرائيلي راسخاً وشامخاً في الميدان ! . بينما يفرض مفهوم النضال الإيجابي الحقيقي الذي تعلمناه من الكتب ومن التجارب التاريخية وجود هذه الوفود العربية في الميدان وإجبار الوفد الإسرائيلي على الانسحاب ، فإذا تعذر على النضال العربي حمل الوفد الإسرائيلي على الانسحاب، اتجه بالضرورة إلى إحراز التواجد العربي جنباً إلى جنب. للتحدي والتصدي عند اللزوم .

على أن هذه المدرسة تقلب مفاهيم النضال الحقيقي ، وتسمي الإنسحاب العربي في وجه التواجد الإسرائيلي نضالاً ، وتسمى التواجد العربي في وجه التواجد الإسرائيلي تهاوناً وتواطؤاً وتفريطاً - إلى آخر هذه الأوصاف . وأكثر من ذلك أنها تسمي الانسحاب العربي انتصاراً للإرادة العربية ! . وتسمي التواجد الإسرائيلي هزيمة لإسرائيل - وهو ما سوف تسمعه جماهيرنا حين تنجح حملة إنسحاب دور النشر العربية من معرض الكتاب الدولي وتنفرد إسرائيل بالبقاء فيه مع دور النشر العالمية .

وهذه المدرسة هي استمرار لتلك المدرسة التي كرست احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان لمدة ثمانية عشر عاماً كاملاً - أي منذ يونيو ١٩٦٧ - وأطلقت - بدون خجل - على هذه السياسة أوصاف النضال والبطولة والصمود .

وهذه المدرسة هي التي فرضت الانسحاب على ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من مؤتمر القاهرة ، الذي عقد في مينا هاوس في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ ، للتحضير لمؤتمر جنيف . وحضرته الأمم المتحدة ، وآثرت بدلاً من ذلك قلب المائدة على رأس مصر ، بإعلان تجميد العلاقات الدبلوماسية بين

الدول العربية ومصر ، بحجة أنها صفقة ومؤامرة ، وعندئذ كتب الأستاذ سعيد خيال يحاج هذه المدرسة بمنطقها قائلاً : « ما أسهل أن نأخذكم بمنطقكم . ما دام هذا رأيكم . فإن حضوركم اجتماع القاهرة يصبح واجباً وطنياً مقدساً ، تعالوا شهوداً وأصحاب حق . تعالوا للتضامن وشد الأزر ، مدعوون أنتم فلا تخونوا القضية .

وهذه المدرسة نفسها هي التي طالبت باسم أبرز زعمائها العقيد القذافي ، الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ، في أثناء حصاره في طرابلس ، بالانسحاب تماماً من الحياة نفسها وترك الساحة لإسرائيل ، حين دعاه إلى الانتحار بصراحة ، على اعتبار أن هذا الانتحار هو اسمى مراتب النضال الفلسطيني ! .

وحين رفض الفلسطينيون الانتحار ، أخذت هذه المدرسة في اغتيال رافضي الانتحار ! فاغتالت عصام صرطاوي ، وأغتالت فهد القواسمة ، وأخذت في تدبير اغتيال ياسر عرفات وغيره من القيادات الفلسطينية ، وكادت تنجح في محاولتها في اجتماع المجلس الوطني الفلسطينية في الأردن مؤخراً . وكل ذلك باسم النضال المقدس ـ النضال من أجل الانسحاب العربي والبقاءالإسرائيلي منفرداً في الساحة ! .

واتساقاً مع هذا المنطق المعكوس فقد كانت هذه المدرسة هي التي أدانت من أجبروا إسرائيل على الانسحاب من سيناء . ودمغتهم بالخيانة ، وهي التي تمجد أسماء من أتوا بإسرائيل إلى سيناء وكل تواجد عربي إلى جانب التواجد الإسرائيلي تهاون وخيانة .

وهكذا يأتي معرض الكتاب الدولي بالقاهرة فرصة لهذه المدرسة لممارسة نضالها العظيم من أجل انسحاب دور النشر العصرية والعربية في مواجهة إسرائيل . وما يحزنني حقاً أن تنجرف أسماء وهيئات وأحزاب في هذه الحماسة الوطنية الخادعة التي تثيرها هذه المدرسة ، دون أن تتوقف عند

الكاسب والخاسر في هذه المعركة ، دون وزن المسألة في الميزان الصحيح .

فمن المحقق أن الانتصار الحقيقي لهذه القوى يتمثل في حمل الحكومة على منع إسرائيل من الاشتراك في المعرض ، وليس في الانسحاب من المعرض ! فإذا تعذر ذلك فإن الوجود المصري والعربي الفعال في المعرض هو الذي يسحب السجادة من تحت أقدام إسرائيل ، ويفرض نفسه بكل جماهيره الثقيلة في وجه معرض الكتب الذي تقيمه .

ثانياً ـ إنه من حق الحكومة ـ ولا خلاف بين القوى الوطنية التقدمية على أنها حكومة وطنية بكل المعايير ـ أن تعطي إسرائيل تصريحاً بالاشتراك في المعرض ، إذا رأت أن الثمن المقابل لهذا التصريح يساوي نتائجه وآثاره ، وأنه يمكن أن يدفع بالقضية الوطنية القومية بعض الخطوات إلى الأمام . ولا اعتقد أنه يوجد فينا من يزايد على وطنية رأس هذا النظام والهيئة السياسية المعاونة له ، وإنما من حق كل منا أن يختلف في الرأي حول صواب هذا الإجراء أو خطأه . ولكن يبقى للحكومة باستمرار الحق في اتخاذ ما تراه ييسر أداءها لمهمتها الوطنية الصعبة في استخلاص طابا ، والوصول بالقضية الفلسطينية إلى مرفأ أمن وسط هذه العواصف العاتية التي تضرب بالسفينة العربية .

ثالثاً ـ أنه في ضوء هذا المفهوم فإن النضال الحقيقي يتمثل في القيام بالدعاية اللازمة لمقاطعة الجناح الإسرائيلي كاحتجاج شرعي وضروري ولا خلاف عليه بين كافة القوى الوطنية التقدمية ـ على استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان ، والضفة الغربية ، وغزة ، وجولان ، فضلاً عن عدم ردها طابا حتى الآن .

رابعاً ـ أنه يبقى من حق الهيئات الأكاديمية أن تستفيد من وجود المعرض الإسرائيلي في الحصول على الكتاب الإسرائيلي الذي تعجز عن الحصول عليه داخل بلادها ، للاطلاع على ما يكتبه الإسرائيليون عن القضايا العربية

المختلفة . ومناقشة ذلك في توجههم إلى الرأي العام الإسرائيلي ، الذي تنمو فيه قوى معارضة للتوسع الإسرائيلي .

ذلك أن الأكاديميين الإسرائيليين على اطلاع دائم ومستمر على أحدث ما تنتجه المطابع العربية ، في الوقت الذي ينعزل فيه الأكاديميون المصريون بالذات - ولا أقول العرب، الذي يحصلون على الكتاب الإسرائيلي من بيروت ومن كل مكان ، بل ويترجمونه ويقدمونه للقارىء العربي - عن الكتاب الإسرائيلي بسبب تعذر حصولهم عليه .

هذا هو الإطار العقلاني للنضال الإيجابي في وجه اشتراك إسرائيل في معرض الكتاب الدولي ، لأنه مما يثير السخرية حقاً أن يطلق البعض على الهرب في وجه الجناح الإسرائيلي ، والفرار من المعرض - الدولي كله ، نضالاً ، وكفاحاً وطنياً ، ويعتقد أنه حقق بانفراد إسرائيل بالبقاء في الساحة ، انتصاراً مؤزراً يكتب في سجل الإنتصارات العربية ! وإلا فمن حقنا أن نقول لهؤلاء السادة : كفى بالله يا سادة ، ارحمونا من هذا النضال العاجز الذي يدعو جماهيرنا إلى الانسحاب المستمر في وجه إسرائيل ، ولنبدأ نضالاً جديداً يدعو إلى التواجد بالتزاحم فالغلبة فالنصر وإلا فليستبشر العرب بانسحاب عربي في وجه إسرائيل إلى نهاية هذا القرن . واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في نهاية التاريخ ! .

أخبار اليوم في ١٩٨٥/١/٢٦

مدرسة الإرهاب الفكري

عندما كتبت مقالي عن معرض الكتاب ومدرسة المقاطعة ، الذي نشرته « أخبار اليوم » يوم السبت الماضي ، كنت أتوقع أن يثير حواراً فكرياً مع مدرسة المقاطعة ، رجوت أن يكون بناء ، وأن يتركز بالذات على النقطة الجوهرية التي أثرتها في مقالي . وهي نقطة الإنسحاب من المعرض في وجه إسرائيل كأسلوب من أساليب النضال ، خصوصاً وقد أوضحت بعبارات صريحة في مقالي أنه لا يوجد خلاف بين جميع القوى الوطنية التقدمية على فكرة مقاطعة الجناح الإسرائيلي كاحتجاج شرعي وضروري على استمرار احتلال إسرائيلي لجنوب لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان ، فضلاً عن عدم ردها طابا حتى الآن إلى مصر - وهو نص ما كتبته في مقالي المذكور . كذلك رجوت أن يقتصر الحوار على اليسار الوطني ، الذي أنتمي إليه فكراً ومولداً ، ويبتعد عنه المرتزقة من الكتاب من أصحاب الوجوه الباهتة الكالحة .

على أن رجائي لم يتحقق تماماً ، لقد اشترك في الحوار كتاب أكن لهم الاحترام ، منهم الدكتورة لطيفة الزيات والأستاذ كامل زهيري ، ولكن بعض حثالة الكتاب الساقطين ، المحسوبين على مهمة الصحافة الشريفة ، ممن يحسنون الارتزاق في كل بلد يحلون به ، وكونوا ثروات طائلة من بيع أقلامهم بالعملة الصعبة ، وعاشوا حياتهم عالة على النظام الناصري وسبة في جبينه - شاءوا أن يقحموا أنفسهم في هذا الحوار الشريف ، تمسحاً في اليسار

الـوطني ، وغيرة على النـاصريـة التي أساءوا إليهـا ولوثـوها بـالعـار . وهؤلاء يستطيعون أن يلوثوا صفحات المجلات القومية التي يكتبون فيهـا بأقـلامهم ، ولكنني لن ألوث قلمي ما حييت بالرد عليهم .

وبالنسبة للأستاذة الـدكتورة لـطيفة الـزيات ، فلست أعتقـد أنني سوف أقوى عاطفيـاً على الإساءة إليهـا كما أسـاءت إلي ، ولن أقوى عقليـاً أيضاً ، فالأستاذة الدكتورة لها تاريخ نضالي كبير في خدمة هذا البلد وطبقاته الكادحة ، عـرضها لكثيـر من المشاق والتضحيـات ، وإنما لي الحق أن اعتب عليهـا أن كتبت مقالها دون أن تقرأ مقالي بالعناية الكافية .

وربما لو كانت الدكتورة لطيفـة مدفـوعة إلى هـذه القراءة بـدافع علمي بحت ، لنقدت المقال نقداً موضوعياً ، واتفقت معي أو اختلفت ، دون حاجة إطلاقاً لاستخدام ألفاظ جارحة لم نعهدها في حياتنا العلميـة ، وإن كان يبقى هذا الجانب الإيجابي ، وهو أن الدكتورة لـطيفة الـزيات تسـري فيها حمـاسة الشبـاب القديـم ، وحمى النضـال الـوقـاد ، وهـو أمـر مـطمئن لمن أعجبـوا بكفاحها ، وأنا أحدهم .

ويبقى مناقشة مقال الأستاذة الدكتورة لطيفة الزيات مناقشة علميـة . لقد كتبت الدكتورة تصف مقالي بأنه ـ حسب نص عباراتها ـ يفرغ الصراع العربي الإسرائيلي من محتواه الاقتصادي والسياسي والثقافي كصراع لا بد وأن تكتـب فيه الغلبة لطرف من أطراف الصراع على الطرف الآخر ، ويفرغ فيه المنطق من مبادئه الأولية في استهانة بالغة بعقلية القارىء ، وبطريقة تدعو إلى الضحك ، وشر البلية ما يضحك .

على أن السيدة الدكتورة لم تستطع أن تستشهد بحرف واحد يسند هـذا الوصف الذي ساقته ، الأمر الذي يجعلني أسوق عباراتي ، التي تمثـل صلب المقال ، وأدع للقراء الحكم فيها إذا كانت هذه العبارات تنطبق عليها أوصاف الدكتورة لطيفة ؟ .

لقد قلت بالحرف الواحد : « من المحقق أن الانتصار الحقيقي لهذه القوى (قوى المقاطعة) يتمثل في حمل الحكومة على منع إسرائيل من الاشتراك في المعرض ، وليس في الإنسحاب من المعرض . فإذا تعذر ذلك فإن الوجود المصري والعربي الفعال في المعرض هو الذي يسحب السجادة من تحت أقدام إسرائيل ، ويفرض نفسه بكل جماهيره الثقيلة في وجه معرض الكتب الذي تقيمه » ثم قلت بالحرف الواحد : « إن النضال الحقيقي يتمثل في القيام بالدعاية اللازمة لمقاطعة الجناح الإسرائيلي ، كاحتجاج شرعي وضروري ولا خلاف عليه بين كافة القوى الوطنية التقدمية ـ على استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان والضفة الغربية وغزة وجولان ، فضلاً عن عدم ردها طابا حتى الآن . .

فهل في هذه العبارات ما يفرغ الصراع العربي الإسرائيلي من محتواه الاقتصادي والسياسي والثقافي، أم أن في هذه العبارات ما يفرغ هذا الصراع من محتواه السلبي القائم على الإنسحاب والتقهقر الدائم ويعطيه محتوى أيجابياً جديداً نحن في حاجة إليه بعد أن أثبتت تجارب السنين الماضية فشل سياسة الإنسحاب أمام إسرائيل في تحقيق أي تقدم للقضية المشتركة ؟ .

ولكن الدكتورة لطيفة الزيات تسمي هذا المنطق الإيجابي منطق « المقهور المستسلم للأمر الواقع والمستجدي لهذا الأمر الواقع . وتصف منطق الانسحاب أمام إسرائيل منطق القوة . ثم تقول : قد لا تكون المقاطعة هي السلاح الأمثل ، ولكنها السلاح المتاح الآن في ظل ظروف موضوعية معينة قابلة للتغيير والتبديل . والمقاطعة للعدو الأجنبي سلاح توارثته أمتنا العربية من نضالها التاريخي ضد المستعمر الأجنبي ، واستخدم بكفاءة ضد الاحتلال البريطاني والفرنسي في الجزائر وسوريا .

والدكتورة لطيفة الزيات تخلط في هذا الكلام بين المقاطعة ـ ولا خلاف عليها بيني وبينها ، كما هو ثابت من نص عباراتي السابقة ـ وبين الانسحاب

أمام العدو ، وهـو محور الخـلاف . فقد دعت الحـركات الـوطنية في العـالم العربي إلى مقاطعة العدو ، ولكنها لم تترك له بلادها وتنسحب ! . وقد كـانت مقاطعة لجنة ملنر أعظم حركة مقاطعة شهدهـا العالم الثـالث ، ولكن الشعب المصري لم ينسحب من بلاده تاركاً إياها للإنجليز ، وإنما كان متـواجداً على أرضه في الحقل والمصنع والمدرسة ، ولكنه كان يقاطع الإنجليز ولا يتعـامل معهم أو يشتـري بضائعهم . ولكن مـا نراه من حـركة المقـاطعة الآن شيء لا يعقل ، أنه إلغاء للوجود الوطني في مقابل الوجود الإسرائيلي ، ويسمي البعض ذلك نضالاً وكفاحاً ! .

مع ذلك فمن حق الدكتورة لـطيفة الـزيات أن تختلف أو تتفق معي في الرأي ، ولكن ليس من حقها ـ وهي عالِمة فاضلة ـ أن تختلق كلاماً أو معاني لا يتضمنها مقالي ، بل يوجد فيها ما ينقضها تماماً ، لأن هذا يدخل ـ كما تعلم ـ في بـاب تزيـيف الحقـائق ، وهو مـا أربأ بسيـدة احترمتهـا كثيراً أن تلجـأ إليه لتحقيق نصر سهل أمام قرائها .

فقد كتبت تقول : « إن منـطق المقال (مقـالي) ينطوي على المـطالبة بالحوار السلمي مع إسرائيل ، يدين كل ما عداه من أنواع التصدي ، كالمقاومة المسلحة في لبنان ، وغيرها من صور المقاومة في الضفة . والمقاطعة العربية الشعبية الشاملة ـ هـو منطق يستهـدف تبرئـة إسرائيـل من الرغبـة في التوسـع وإخضاع الأمة العـربية اقتصـادياً وسيـاسياً لسيـطرتها تحت إشـراف الولايـات المتحدة الأمريكية. . الخ .

لو كانت الكاتبة أحداً آخر غير الأستاذة الدكتورة لطيفة الزيات لقلت أن هذا دس ! . ولقاضيتها على أنها تنسب إليَّ ما لم أقله لا باللفظ ولا بالإشارة ، ولعرضت مقالي على كبار رجال الفكر في بلدنا ـ وهو منشور لمن يريد الاطلاع عليه ـ للحكم والفصل ، ولكني ـ كما سبق أن قلت ـ لا أطيق عاطفياً أن أسيء إلى الدكتورة لطيفة الزيات كما أساءت إلي ، وحسبي أن أترك الحقائق تفرض

نفسها على القارىء ، الذي أثق في سلامة نقده .

على أنه تبقى نقطة في غاية الأهمية أريد حسمها ، وهي المتعلقة بما قلته من أن هذه المدرسة ، مدرسة الانسحاب ، من أبرز زعمائها القذافي ! . فهل جاوزت الحقيقة في هذا الرأي ؟ . يكفي أن أقول أن هناك في العالم العربي الآن مدرستين في الصراع العربي الإسرائيلي : المدرسة الأولى ، مدرسة القذافي وحافظ الأسد ، ومدرسة منظمة التحرير الفلسطينية ، المدعومة من مصر والأردن بصفة خاصة . والمدرسة الأولى هي مدرسة الانسحاب أمام إسرائيل في المؤتمرات . والمعارض والمحافل الدولية ، بحجة أن هذا الانسحاب يبلور المقاطعة في أجل معانيها ، أما المدرسة الثانية فهي مدرسة التواجد والمواجهة للتحدي والتصدي .

فلنر الآن موقعي الفكري في جانب أية مدرسة ، بعد أن كشفت الدكتورة لطيفة الزيات عن موقعها الفكري بما أسلفنا الإشارة إليه في مقالها سيرى القارىء في وضوح أن الموقف الذي اتخذته في مقالي ، الذي هاجمتني عليه الأستاذة الدكتورة لطيفة الزيات ، هو نفس الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية من المعرض ! . وحتى يكون كلامي موثقاً فإني أورد هنا نص ما صرح به الدكتور نبيل شعت ، المستشار السياسي لياسر عرفات ، لجريدة الشعب في عددها الصادر يوم ١٩٨٥/١/٢٢ ، حيث ذكر أن « منظمة التحرير الفلسطينية قررت الإشتراك بجناح لها في السراي المخصصة للدول في مصر معرض القاهرة الدولي للكتاب ، وجناحين لمركز الأبحاث الفلسطيني . ودار الفتى العربي للنشر ، تحدياً للوجود الصهيوني في المعرض هذا العام .

والسؤال الآن : أذا كان ما دعوت إليه هو نفسه ما تنتهجه منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل ، فكيف تبيح الدكتورة لطيفة الزيات لنفسها أن تزايد على المنظمة ؟! إلا إذا كانت تنتمي لمدرسة القذافي وحافظ الأسد ؟، وهل أكون قد تجاوزت كثيراً في استنتاجاتي؟ . وهل أخطأت حين قلت إن هذه المدرسة

هي التي قتلت عصام صرطاوي وفهد القواسمة وأرادت قتل ياسر عرفات ورفاقه ؟. وأليس من حقي أن أعبر عن حزني لانجراف أسماء وهيئات وأحزاب احترمها كل الاحترام في هذه الحماسة الوطنية الخادعة التي تثيرها هذه المدرسة ، التي تشن إرهاباً فكرياً على كل من يخالفها في الرأي ، تستخدم فيه كل وسائل الدس والاختلاق والتزييف والافتراء بالباطل . وتعمد عند اللزوم إلى التصفية الجسدية ؟.

وهل يمكن للمفكر الحر أن يحترم هذه المدرسة ؟ بل كيف يمكن للدكتورة لطيفة الزيات أن تحترم هذه المنوت .

وهل يمكن للمفكر الحر أن يحترم هذه المدرسة ؟. بل كيف يمكن للدكتورة لطيفة الزيات أن تحترم هذه المدرسة وقد عانت طوال حياتها من الأرهاب الفكري الذي يشنه عليها الخصوم في الرأي ؟. وأكثر من ذلك تستخدم أساليب ووسائل هذه المدرسة وتخدع قراءها فتطلق ـ على الدعوة إلى مقاطعة الجناح الإسرائيلي / اسم : دعوة لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل !. وفي أي لغة في العالم تعتبر المقاطعة مرادفاً للتطبيع ؟.

إنني أسأل الدكتورة لطيفة : هل ورد في مقالي هذه العبارة التي اقتبستها في ردك ونسبتها إليّ : هذه المقاطعة تعني أيضاً تأخير انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان وطابا وقد علقت عليها بقولك : هكذا ـ لتأكيد ورودها في مقالي بالفعل .

وإذا لم تكن قد وردت هذه العبارة الكتابة في مقالي ، فماذا تسمين اختلاقك لها أمام قرائك الذين يثقون بك ؟. لماذا تقتبسين أساليب جلاديك من رجال المباحث في الماضي ، الذين دأبوا على دس الأقوال ضدك حين تعوزهم وسائل إدانتك ؟ وبمعنى آخر ، كيف تقتبسين وسائل رجال المباحث ، وتبلغ بك الجرأة أن تطلقي على المدسوس في حقه اسم رجل المباحث؟. وإذا

لم يكن هذا هو الارهاب الفكري فما هو الارهاب الفكري يا سيدتي الدكتورة التي أحترمت نضالها ؟ .

بقي الأستاذ كامل زهيري ، ولست أظن أنه كتب رداً على مقالي ، وإنما هو كتب مقالاً لا صلة له بمقالي . لقد تصور أنني كتبت أشيد بمعاملة إسرائيل الإنسانية للفلسطينيين في الأرض المحتلة. فكتب يؤكد العكس. ويدلل على سوء هذه المعاملة ! . وأود أن أقول إنني لم أستفد كثيراً من هذه المعلومات التي يعرفها تلامذة المدارس الإعدادية . ولعله نسي أنه يخاطب أستاذاً جامعياً له أكثر من أربعة عشر مؤلفاً أساسياً في تاريخ مصر والعرب الحديث ، فضلاً عن عشرات البحوث والدراسات ، فقلب الآية ، واتخذ وضع الأستاذ . والأستاذ كامل زهيري على العين والرأس ككاتب ومفكر ، ولكن ليس كعالم تاريخ !، ورحم الله من عرف قدر نفسه . وإنما شد التفاني أنه كتب يصفني بأنني ليس لي تاريخ ، وهو وصف غريب ، فإذا كان يعني أنني لست زعيماً سياسياً ، فإنه ينسحب عليه هذا الوصف ! . وإذا كان يعني أنني ليس لي تاريخ نضالي ، فإنه ينسحب عليه أيضاً هذا الوصف . طالما أن النضال بالقلم لا يعد في نُظره نضالاً . . وإذا كان يعني أنني لم أدخل السجن ، فصحيح أنني لم أدخل السجن ، ولست أظن أنني أحب أن أدخله ! .

والأمر الذي أريد أن أؤكده أنه يمكننا أن نخوض حواراً بناء دون تجريح ! . وإذا لم يكن قد قرأ كتبي واستفاد منها في بناء ثقافته التاريخية والسياسية فيجب أن أعيد النظر في تقييمي له ـ اللهم إلا إذا كان قدم للمكتبة العربية ما يفوقها علماً وتوثيقاً ، وهو ما أشك فيه ، وإلا كان يشغل مكاني كأستاذ للتاريخ المعاصر ورئيس لقسم التاريخ وعميد لكلية التربية ! .

من عبد العظيم رمضان
إلى رئيس حزب التجمع
هذه استقالتي من الحزب وأسبابها(*)

السيد الأستاذ خالد محيي الدين

رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي تحية طيبة وبعد :

أعتقد أن الإرهاب الفكري الذي قادته جريدة « الأهالي » وبعض الأقلام التي تنتمي لحزب التجمع من مواقع أخرى ـ ضد الرأي الذي طرحته في جريدة « أخبار اليوم » في ١٩ يناير ١٩٨٥ ، بشأن عدم الانسحاب من معرض الكتاب الدولي والاكتفاء بمقاطعة الجناح الإسرائيلي ـ وهو الرأي نفسه الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية ـ قد أقنعني بأن الخلاف بيني وبين الحزب لم يعد مجرد خلاف في الرأي ، وإنما هو خلاف في المبدأ حول أخطر ما يمس قضية التحرير في بلدنا وفي البلاد العربية التي نكبت باحتلال إسرائيل لأراضيها في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وحول القضية الفلسطينية . الأمر الذي يستوجب عرض هذا الخلاف على الرأي العام المصري والعربي ، حتى يتسنى له تحديد موقفه منكم على أساس علمي سليم ، وليس على أساس ما يتعرض له من يخالفكم في الرأي من إهانات بالغة بدون حدود ، أصبحت سمة مميزة لجريدتكم للأسف الشديد ، وتفردت بها أقلامكم . كما أن هذا الخلاف نفسه يقتضي أن أقدم أستقالتي من حزبكم ، وهي التي تحرجت عن تقديمها منذ

(*) اكتوبر في ٢٤ فبراير ١٩٨٥ .

بضع سنين في ظروف كان حزبكم يعاني فيها من الانقسام أو يحتاج إلى التأييد .

ولعلكم تذكرون أن الخلاف بيني وبين حزبكم يرجع إلى نوفمبر ١٩٧٧ حين أعلن الرئيس الراحل السادات مبادرته لزيارة القدس ، وسارعت الغالبية الساحقة من الجماهير المصرية إلى الالتفاف حوله . فقد استلهمت وعدد من أقلام اليسار البارزة من رجال الفكر والعلم الأدب هذا الالتفاف الجماهيري ، وأعلنت تأييدي للمبادرة، على حين أعلنتم رفضكم الصريح لها، واتخذتم موقف ما عرف باسم جبهة الصمود والتصدي ، التي شنت حملة دعاية هائلة استهدفت بها عزل مصر وسلب فاعليتها ، وتعطيل نشاطها في خدمة أمتها ، وتلويث نضالها الشريف في سبيل تحرير سيناء المحتلة وبقية الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

وقد ثبت الآن أن موقفكم في جانب جبهة الصمود والتصدي كان خاطئاً من أساسه . فلم تناضل هذه الجبهة منذ إنشاءها نضالاً حقيقياً لتحقيق المبادىء التي نادت بها ، وفرض الحل الأمثل الذي دعت إليه لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو الحل العسكري ، وإنما حركتها الخيانات والمؤامرات والانقلابات والصراعات ، حتى تحولت من جبهة نضال إلى ميدان قتال . وكانت النتيجة أنه في الوقت الذي جلت فيه القوات الإسرائيلية عن سيناء المصرية العربية ، مسجلة أول إنسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في حرب يونيو ١٩٦٧ ـ فإن هذه القوات ما زالت موجودة تواصل اعتداءها المنكر على الأراضي العربية الأخرى في الجولان وفي الضفة الغربية وغزة ، بل امتد عدوانها ليشمل جنوب لبنان ، ولم تتورع تلك الجبهة السوداء في تاريخ النضال العربي عن تفجير منظمة التحرير الفلسطينية بحرب أهلية لم يعرف لها تاريخ حركات التحرر الوطني من قبل مثيلاً . وما زالت إسرائيل تواصل زرع المستوطنات في الضفة الغربية ، وتغير التركيب الاجتماعي للسكان من تركيب

فلسطيني إلى تركيب يهودي تجمع عناصره من جميع قارات العالم . وقد كان نتيجة تمسك حزبكم بهذه السياسة ، الفاشلة في تحقيق أي نفع لأمتنا ، إنعزاله عن الجماهير .

على كل حال فإن افتراق الرأي بيني وبينكم في قضية مبادرة القدس لم أر فيه في ذلك الحين ما يدعوني إلى الاستقالة من حزبكم ، على الرغم من إيماني بأني كنت أقف في صف الجماهير وكنتم تقفون ضدها ، وعلى الرغم مما ثبت من صحَّة وعي الجماهير وصدق حدسها حين اضطرت إسرائيل إلى الجلاء عن ٩٩ في المائة من أرض سيناء عن طريق معركة المفاوضات الطويلة التي خاضها السادات ، بينما بقيت أقدامها راسخة في الأراضي العربية الأخرى بفضل معارك الكلام الأجوف الكثير الذي تقرؤه الجماهير في صحيفتكم وفي صحف جبهة الرفض أو ما تبقى منها .

نعم لم أر في هذا الخلاف السياسي ما يؤثر على وحدة الفكر القائمة بيني وبين حزبكم على الأساس الاجتماعي ، لأن الموقف الاجتماعي هو الأساس ، وهو الذي يفرز الطبقات ، وهو الذي يحدد الانتماء الحقيقي للمواطن . ومن هنا آثرت الاحتفاظ بانتمائي للحزب ، مع تجميد نشاطي فيه ، حتى تتغلب الظروف الاجتماعية على الظروف السياسية إن آجلاً أو عاجلاً ، وتتغلب بالتالي عناصر الالتئام على عناصر الشقاق ، وتلتحم القوى التقدمية التي مزقها إعصار الحدث السياسي التاريخي الهائل المتمثل في مبادرة السلام للرئيس الراحل السادات .

على أن الأمر الذي فاتني ، والذي ظل طوال السنوات السابقة من الألغاز التي تحيرني ، حتى كشفت عنه معركة معرض الكتاب الدولي ، هو أنه وإن كان لا خلاف على أن المسألة الاجتماعية هي الأساس ، وهي التي تفرز الطبقات وتحدد الانتماء الحقيقي ، إلا أن المسألة الاجتماعية تتخذ لدى حزبكم صورة تختلف تماماً عن الصورة المرسومة في ذهني . فصورة المسألة

الاجتماعية المرسومة في ذهني هي صورة محلية تماماً ، بينما هي لدى حزبكم صورة أممية تماماً ، وحزبكم في ذلك منسجم مع النظرية الماركسية التي تذهب إلى أن انقسام شعوب العالم إلى طبقات أعمق من انقسامها إلى قوميات . ومن هنا سر معارضتكم لمبادرة السلام مع إسرائيل ، رغم أن اليسار المصري كان دائماً من دعاة هذا السلام ، لأن مبادرة السلام في هذه المرة تعتمد على العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وعلى التأثير في هذه العلاقة الخاصة بما يفضي إلى تحرير الأرض المحتلة بالقوات الإسرائيلية - أي أن المبادرة تقوم على التحالف مع القوى الامبريالية والرجعية ، وعلى الانفصال عن القوى الاشتراكية الأممية ، بينما كان السلام في الماضي يقوم على مباركة الاتحاد السوفييتي .

ومن هنا لم يستطع حزبكم أن يفرق بين القضية الاجتماعية والقضية السياسية ، فالحل الأمثل للقضية الوطنية في نظره يجب أن يدور في إطار أممي ، أي في إطار وحدة القوى الاشتراكية الأممية ، ولا يدور في إطار القوى الامبريالية والرجعية . ومن هنا فأنتم تدينون تحرير سيناء على يد السادات بسبب ما يشمله هذا التحرير من تنازلات ، ولا تدينون تاريخياً تنازلات الرئيس السابق جمال عبد الناصر في تحرير سيناء عام ١٩٥٧ ، رغم أنها فتحت البحر الأحمر أمام إسرائيل لأول مرة منذ إنشائها ، وأتاحت لها التمتع لأول مرة بمزايا موقعها على بحرين ! .

والسبب أن التحرير على يد السادات تم بتحالف مع الإمبريالية ، والتحرير على يد عبد الناصر تم بتحالف مع الاتحاد السوفييتي والقوى الاشتراكية .

وكذلك الأمر بالنسبة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ التي تمت في إطار التحالف مع القوى الاشتراكية والاتحاد السوفييتي ، ونصر العبور في أكتوبر ١٩٧٣ ، الذي انتهى بتحالف السادات مع الولايات المتحدة وخروجه من المعسكر

الاشتراكي . فبفضل تحالف عبد الناصر مع القوى الاشتراكية استحق منكم التمجيد رغم الهزيمة المنكرة في يونيو ١٩٦٧ ، وبفضل تحالف السادات مع الإمبريالية بعد حرب اكتوبر اتهم بالخيانة وتضييع ثمار النصر .

وهذا التحرك من بواعث أممية ، لا محلية ، هو الذي جعلكم ترون في الأنشقاق السياسي الذي دار حول مبادرة السلام انشقاقاً سياسياً واجتماعياً معاً ، ولم يعد يجدي انتمائي الاجتماعي على المستوى الوطني في إيجاد أي أساس للالتقاء مع حزبكم .

كذلك فإن هذا التحرك من بواعث أممية هو الذي يجعلكم تقفون موقفكم الحالي من أي تقارب يحدث بين مصر والأردن ، أو بين الأردن والمنظمة ـ أو بين الأطراف الثلاثة ـ فمثل هذا التقارب في ظل الإمبريالية مرفوض من جانب حزبكم ومن جانب أقلام اليسار الأممي في العالم العربي ، لأنه يقوم على تحالف يضم مصر وإسرائيل وأمريكا في إطار كامب ديفيد ، وتحالف آخر يضم مصر والأردن والمنظمة . ومثل هذا التحالف في إطار إمبريالي رجعي يؤدي من وجهة نظركم إلى تصفية القضية الفلسطينية ، ويدفعكم إلى محاربته ومحاولة إيقافه بأي ثمن .

وهذا الاتجاه الأممي يعد في نظري اتجاهاً خطراً ، ويدعوني إلى توضيح خطته تاريخياً وسياسياً على الأسس الآتية :

أولاً : إن الفكر الماركسي لم يرفض أبداً التحالف مع الامبريالية في معارك التحرر الوطني والدفاع عن الوطن .

فلم يتردد ستالين أثناء الحرب العالمية الثانية في التحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبقية الدول الامبريالية ضد الخطر الفاشي . وكذلك فعلت جميع حركات المقاومة في شرقي أوروبا على المستوى الوطني والقومي .

ومن هنا فإذا كانت أوضاع العالم العربي الحالية لا تمكنه عسكرياً من استرداد الأراضي العربية المغتصبة ، وإذ كان يمكن التأثير على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة مما يؤدي إلى وقف تدهور الموقف الحالي واسترداد الأراضي العربية المحتلة ، فلا يوجد ـ فكرياً ـ ما يمنع من القيام بهذه المحاولة . ولا نظن أن التنازلات العربية سوف تكون في ضخامة تنازلات أكبر ثوري في هذا القرن وهو لينين ، في صلح برست ليتوفسك ـ أما الاستمرار في هذه السياسة التي يتبعها حزب التجمع فهو أمر خطير بكل المعايير .

ثانياً : إن هذا التفكير الأممي قد سقط منذ زمن بعيد بانقسام العالم الشيوعي بين الاتحاد السوفييتي والصين ، وهو الانقسام الذي أخذ منذ ذلك الحين يتأصل على حساب النظرية الماركسية ، مغلباً العامل القومي على العامل الإيديولوجي ، حتى أصبحت التناقضات بين الاتحاد السوفييتي والصين، رغم انتمائها لأيديولوجية واحدة، أقوى من التناقضات بين الصين والولايات المتحدة ، ولذلك أعلنت الصين مؤخراً أن الماركسية اللينينية أصبحت نظرية كلاسيكية تجاوزتها الأحداث .

ثالثاً : أن تفهم المصالح الوطنية في إطار أممي ، يغفل التناقضات القومية التي أثبتت التجارب التاريخية المعاصرة أنها أقوى من التناقضات الطبقية ، وبالتالي يعرض الأمن القومي للوطن للخطر . فالصراع الحالي في الشرق الأوسط هو صراع بين مصالح قومية وليست مصالح طبقية ، أنه صراع بين القومية العربية والقومية الإسرائيلية ، وهو صراع بين القومية العربية والقومية الإيرانية ، وهو صراع بين كل دولة عربية وجارتها العربية . وفي هذا الصراع تتخذ كل دولة ما يتفق مع مصالحها ، دون نظر إلى ما أذا كان ذلك يتم داخل إطار تحالف إمبريالي رجعي أو إطار إشتراكي تقدمي ، ويعتبر موقف العراق مؤخراً ، المتعاون مع الولايات المتحدة ، شاهداً على تغلب المصالح القومية على المصالح الأيديولوجية .

هذه السياسة الأممية الخطرة تجاه أخطر القضايا المصيرية التي تواجه أمتنا ، وهي قضية التحرير ، تسندها بلطجة فكرية لم يعرف لها تاريخ اليسار المصري مثيلاً ، تمارسها جريدتكم بتهور شديد ، وعلى نحو يذكر بأيام السجن الحربي وسيطرة دولة المخابرات والمباحث الجنائية العسكرية ، وبشكل لا يفرق بين عدو أو صديق أو خصم أو حليف . ولست أتجنى في ذلك عليكم ، فأنا نفسي شاهد على التاريخ ، وقد لقيت من اعتداء أقلام صِبية التجمع ما لم ألقه من جريدة يمينية مهما تطرفت ، لمجرد الخلاف في الرأي أو حتى المبدأ ، حتى إنني لأتساءل في حيرة : هل ينقصكم العداء حقاً حتى توغلوا في قلب اليسار الوطني ، تعتدون على أقلام طالما ردت عنكم الاعتداء ، وتلوثون أسماء نضت عنكم النقاب ؟ .

لقد كنت أول مؤرخ مصري يسلك اليسار في سلك الحركة الوطنية ، وكان اليسار من قبل في نظر المؤرخين المصريين مجرد حركات هدامة تعمل لتخريب أساس النظام الاجتماعي ، ولا تستحق منهم أي التفات أو حتى تنويه . وقد فشلت كل جهود المفكرين اليساريين العظام من أمثال شهدي عطية الشافعي وإبراهيم عامر في إضفاء صبغة الوطنية على نشاط يؤلب الطبقات ضد بعضها البعض ، ويؤجج الحقد في نفوس الطبقة العاملة . واحتاج الأمر إلى مؤرخ ينبع من الطبقة العاملة ، فيضع نشاط اليسار في إطاره الوطني الصحيح ، ويزيل عنه التلويث الذي لحقه طويلاً .

ومع ذلك فقد شاء أحد صبية التجمع ممن يحترفون البلطجة الفكرية في باب « الأهبارية ». أن يحاول إرهابي بروث من قلمه ، فيصفني بأنني « د. عبد العظيم رمضان ذو القفة »! . وينسف أدب الحوار من أساسه ! . ترى يا سيدي لو أن كاتباً مثلي ، عاش طفولته في حواري الجيزة وأزقتها وخالط كل الطبقات ، أراد أن يعامل صفحة « الأهبارية » بالمثل ، ويبادلها الدعابات الثقيلة ، فأطلق على الأستاذ صلاح عيسى اسم « صلاح عيسى أبو طشت »

وعلى الأستاذ حسين عبد الرازق اسم « حسين عبد الرازق أبو مقطف » وعلى الدكتور رفعت السعيد اسم « رفعت السعيد أبو جردل » . ثم أراد أن يذيق شيوخ التجمع جرعة من هذا الأدب العالي الذي تطفح بـه جريـدتهم ، فأطلق على الأستاذ خالد محيي الدين اسم « خالد محيي الدين أبو شوال » . وعلى الدكتورة لطيفة الزيات اسم « لطيفة الزيات أم حلة » . . الخ ـ ألا نكون قد ألحقنا جميعاً بالحوار السياسي أساءة لا تغتفر ، ولوثنا هذه الصفحة من صفحات الديمقراطية التي حصلنا عليها بجهد جهيد بالعار ؟ وأليس من حق الجمهـور المصري أن يبصق علينا ، ويشيح عنا بقوله : دعني بالله من هذا اليسار البذيء الإرهابي ! . بل ألا نعبىء طبقات الشعب ضدنا ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ، التي تشرفت في بعض فترات نضالي أيام الشباب بـالانتساب إليهـا ، وتعلمت منها أعـظم المبادىء الاجتماعيـة التي اهتديت بهـا في حياتي ، كمـا تعلمت الصوفيـة ، وعرفت أشرف أساليب النضال ؟ .

نعم أن تلك الصفحة في جريدتكم التي تطلقون عليها « أهبـارية » هي صفحة عار في تاريخ الصحافة اليسـارية الشـريفة ، التي لم تعـرف أبداً هـذا النمط من الإرهاب الفكري والبلطجة والإسفاف . إن هذا ليس معناه أن اليسار المصري لا يستطيع أن يسخر وإنما يسخر على مستـواه الرفيـع ، يسخر كمـا يسخر جوجـول أو عبد الله النـديم ، ولكن لا يسف إلى مستوى « البعكـوكة » ويستخدم في محاورة الخصوم أساليب فتوات ملاهي الدرجة الثالثة ! .

وإذا كـان هذا مـا تذيقـونه لخصـومكم في الـرأي وأنتم مـازلتم خـارج الحكم ، فماذا يكون الحـال إذا تملكتم الرقـاب وتصرفتم في العبـاد وفتحتم أبـواب الجحيم ؟ . وأي إساءة بـالغة أسـأتم لليسار الشـريف في مصر ، وأي خاتمة حزينة لنضال استمر نصف قرن ، خاضه رفاق شرفاء عرفوا شرف الكلمة وأمانتها ولم تزل أقلامهم أبداً . نعم ما أبعد الفرق بين اليسار الإرهابي الـذي تمثله تلك المجموعة المسيطرة في صفوفكم ، وبين اليسار المناضل الذي كتبنا

تاريخه في أعمالنا العلمية التاريخية ، والذي مازالت تمثله أقلام وطنية شريفة خاضت معركة تحرير سيناء بوحي من أعماق ضميرها الوطني والقومي دون أي اعتبار آخر. وسوف يظل هذا التمييز قائماً أبداً: في تاريخ اليسار المصري بين الذين اشتركوا في تحرير سيناء والذين سخروا من تحرير سيناء !.

بقيت المعركة المفتعلة التي أشعلتموها بمناسبة معرض الكتاب الدولي الذي سمحت الدولة لإسرائيل بالاشتراك بجناح فيه. لقد أشعلتموها تحت شعار النضال ضد التطبيع مع إسرائيل ، ومقاومة التسلل الثقافي الإسرائيلي والسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية الإسرائيلية ، ودعوتم إلى انسحاب دور النشر العربية ، وإفشال أكبر مظاهر ثقافية في مصر تنتظرها بلادنا العربية من عام إلى عام .

فهل كان الخوف من التطبيع والتسلل الثقافي الإسرائيلي وخضوع مصر للسيطرة الإسرائيلية الثقافية هو السبب ، أم أن السبب الحقيقي هو الاتفاق مع مخططات بقايا المرحومة جبهة الصمود والتصدي المتمثلة في سوريا وليبيا ، في المزايدة على منظمة التحرير الفلسطينية ، وكشفها وإحراجها ، ومنها من التوصل إلى أي إتفاق مع الأردن بمساعدة مصر لحل القضية الفلسطينية ؟ وأليس هذا هو السبب في حملة التلويث الهائلة ضدي لأني كتبت أدافع عن حق منظمة التحرير في البقاء في المعرض الدولي وأقول إن إلغاء الوجود العربي هو إثبات للوجود الإسرائيلي ؟ لقد أطلقتم على ما دعوت إليه تطبيعاً ، وأنتم تعلمون أنه موقف منظمة التحرير تماماً ، وغرضكم أن ينسحب ذلك على منظمة التحرير ، ثم انطلقت أقلامكم تقول إن منظمة التحرير « ليست موضع التقديس »!.

وحتى أنهي هذه النقطة تماماً فإني أسأل ضمائركم وباسم النظرية الماركسية التي يعتنقها كتابكم ومفكروكم وتلك المجموعة التي تسيطر على مقدرات الحزب السياسية : كيف تخلقون من التسلل الثقافي الإسرائيلي مارداً

جباراً يوشك أن يلتهم مصر ومثقفيها وتغمضون أعينكم تماماً عن التسلل الثقافي الأمريكي كأنه شيء لا يحس به أحد على الإطلاق ؟.

ما هو حجم التسلل الثقافي الأمريكي بالمقارنة وحجم التسلل الثقافي الإسرائيلي ؟ وما هو الأصل وما هو الفرع ؟ وأليس من المذهل أن يسدل الحزب هذا الستار على الأصل ويدق الطبول عالية محذرة من الفرع ؟ أليس هذا هو الخداع بعينه للجماهير أن تقيموا هذه الضجة الهائلة وتسيروا المظاهرات العارمة ضد الجناح الإسرائيلي، بينما جناح الامبريالية العتيدة يحظى بارتياد مثقفيكم وغيرهم دونما أدنى حرج أو قلق أو اضطراب ؟.

وهذه المقالات التي تفيض خداعاً ومغالطة تهاجم الحوار العربي الإسرائيلي، لماذا تقف بكماء أمام الحوار العربي الأمريكي، إلا إذا أرادت أن تقول لجماهيرها إنه لا صلة إطلاقاً بين أمريكا وإسرائيل ؟. وكيف تبيح هذه الأقلام لنفسها أن تحضر المؤتمرات التي يعقدها الأمريكيون في بلادهم أو في الخارج، فإذا شارك فيها إسرائيليون اعتبرت من المحظورات لا يجوز لعربي حضورها ؟. هذه العقول تريد أن تخضع لمنطقها الملتوي كل المفكرين، ولا تتردد في أن تستخدم في ذلك أقلام الإرهاب والبلطجة . وما هو الفرق بين مقابلة أستاذ أمريكي صهيوني النزعة وأستاذ إسرائيلي، وقد وصف الأستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس في مقاله بالأهالي يوم ٦ فبراير ١٩٨٥ الولايات المتحدة بحق بأنها « الخصم الرئيسي لحركة التحرير العربي المعاصرة »؟.

على أن الدكتور عبد العظيم أنيس هاجم كل المثقفين المصريين الذين اعتبرهم مطبعين مع إسرائيل واستثنى المثقفين المصريين المطبعين مع الولايات المتحدة، ومنها بطبيعة الحال المطبعون مع الولايات المتحدة في حزب التجمع ! فلقد سبقت لي تجربة تطبيع وتعاون علمي مع جامعة برنستون، اشترك فيها من نجوم التجمع الدكتور عمرو محيي الدين وأصدقاء آخرون، ولم تكتمل بالنسبة لي لسفري إلى جامعة لندن .

فالتطبيع مع « الخصم الرئيس لحركة التحرير العربي المعاصرة » مباح ومشروع في نظر الحزب ، ولكن جريمة نكراء مع الخصم الفرعي ! .

وهكذا نصل إلى هذه المفارقة ، وهي أن كاتباً مثلي لم يزر إسرائيل في حياته حتى الآن ، ولم يتعاون مع علمائها في أي مشروع ، ولم يقبل أي دعوة لزيارة جامعاتها ، أو حضور مؤتمراتها ولم يعمل في معاهدها العلمية يلقى التلويث من صبية التجمع ، بينما يلقى أعضاء التجمع من العلماء الذين زاروا واشنطن ، وعملوا في جامعات أمريكا ، وحضروا مؤتمراتها ، وتعاونوا مع علمائها بكل صور التعاون ـ التكريم والتوحيد ، لأنهم يتعاملون مع « العدو الأساسي » لا « العدو الفرعي »! .

أقول ذلك آسفاً وأنا لا أقصد أن أمس أي صديق من الذين تعاونوا في مشروع جامعة برنستون ، وإنما فقط لأظهر المفارقة للقراء ، وأبين زيف المعركة التي تدور تحت شعار مقاومة التطبيع من إسرائيل والخوف من التسلل الثقافي الإسرائيلي ، وعملية غسيل المخ التي يجريها الحزب للجماهير ـ وليس لأني ضد أي تعاون علمي أو ثقافي مع أي طرف من الأطراف ما دام قد توافر الوعي القومي والوطني . وإذا كان الاتحاد السوفييتي يجري تجارب فضاء مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، دون أن يخشى من الوقوع تحت التسلل الثقافي الأمريكي ، فلست على استعداد لأن أقبل وصاية كهنة ماركسيين في حزب التجمع يحددون لي الجهة التي أتعامل معها والتي لا أتعامل ، سواء كانت هذه الجهة هي العدو الأساسي أو العدو الفرعي !

لذلك فإني أعلن استقالتي من حزبكم ، لأن سياسته أضرت بحركة اليسار المصري وعزلته عن الجماهير ، ولم تستطع أبداً أن تستوعب المتغيرات الحديثة في الفكر وفي السياسة التي فرضت على الأحزاب اليسارية في أوروبا وآسيا تطوير مواقفها حتى لا تتخلف عن الركب ، كما أن الإرهاب الفكري الذي تمارسه جريدتكم ضد المخالفين في الرأي يسيء إساءة بالغة إلى

أيديولوجية الطبقة العاملة ، ويظهرها في مظهر البطش والعدوان ، كما أن الحزب لم يستطع أبداً أن يمثل فكرة التجمع التي أسسناه على أساسها ، وإنما تسيطر فيه قلة ماركسية متعصبة إرهابية لا تسمح برأي آخر غير رأيها وتمثل قمة الجمود العقائدي . وسيبقى قلمي مستقلاً في خدمة قضايا العدل وخدمة جماهيرنا الكادحة وتاريخ أمتنا العربية ومستقبل شعبنا العريق .

تحريراً في ١٨ فبراير ١٩٨٥ م .

د . عبد العظيم رمضان

قضية الحوار بين عرفات والمعارضة الإسرائيلية(*)

« إن المزايدة في الكلام إذا لم تسندها
قوة فعلية ، تكون خيانة » .
(كوسيجين)

ربما كان أصدق ما كتب في الفترة الأخيرة رداً على المزايدين على منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك الكلمة التي كتبها الكاتب أحمد بهاء الدين في عموده اليومي بالأهرام : « ليس من حق أحد أن يزايد على منظمة التحرير الفلسطينية »! .

أقول ذلك بمناسبة الحوار الذي دار مؤخراً بين ياسر عرفات ، رئيس المنظمة ، وعدد من أعضاء المجلس الإسرائيلي للسلام ! . فقد رأينا كيف برز الإرهابيون في إسرائيل يهاجمون هذا الحوار، فيتهم إسحق شامير وزير خارجية إسرائيل الأعضاء الإسرائيليين في مجلس السلام بأنهم « انحدروا إلى هاوية الفسق »!، وتتهم منظمة الصاعقة الموالية للنظام السوري هذا الحوار بأنه « مضر بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني »! .

وهكذا ، للمرة الأولى منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي ، تتفجر قضية الحوار مع إسرائيل بمثل هذه القوة ، وتتهيأ الفرصة لمراجعة كل المعطيات التي حكمت مجرى الصراع العربي الإسرائيلي من منبعه حتى الآن ! .

(*) أكتوبر في ٣٠ يناير ١٩٨٣ .

فمن الغريب ، ومن المحزن حقاً ، أن يختلف العرب على قضايا، مثل «الحوار»، تبدو بمعيار العمل السياسي والقانون الدولي وفي ضوء التجارب التاريخية العربية ، من الأمور التي تقرب من البديهيات ! . إذ لم يحدث في طول التاريخ البشري وعرضه أن امتنع الأعداء عن الحوار بالكلام إذا توقف أو امتنع الحوار بالقوة العسكرية ! . وتزداد الغرابة والحزن إذا عرف أن العرب لم يتوقفوا أبداً عن الحوار مع إسرائيل، وإنما من خلال أطراف أخرى! . فكأنما قضية « الحوار المباشر » على أعظم القضايا التي تؤرق ذهن العرب ، وليست قضية « الحوار » على إطلاقه ! . وهذا إن دل على شيء فعلى الانحطاط الفكري السياسي الذي يعطي لأمثال هذه الشكليات ـ التي يستفيد منها العدو الإسرائيلي كل الفائدة ـ تلك الأهمية البالغة ، ويتمسك بها حتى على حساب المصالح العربية العليا . وهو يفسر الجرائم التي ارتكبها المزايدون في حق الأمة العربية ، والتي تذكرنا بالكلمة التي قالها كوسيجين لهواري بومدين وعبد الرحمن عارف في جلسة يوم ١٧ يولية ١٩٦٧ في موسكو : « إن المزايدة في الكلام إذا لم تسندها قوة فعلية ، تكون خيانة » .

نعم ، فعلى طول التاريخ العربي وعرضه لم يكف العرب عن الحوار المباشر مع أعدائهم ، حين كانت تعوزهم طرق الحوار بالقوة المسلحة ، ولم تظهر في أية مرحلة تاريخية من مراحل تاريخ العرب ، تلك البدعة التي تسمى الحوار المباشر مع العدو مرة « تواطؤاً »، ومرة « تنازلاً » ، ومرة ثالثة « انهزامية وتسليماً »! .

ولن أتوغل كثيراً في قلب التاريخ الإسلامي ، أي منذ فجر الإسلام ـ وهو يحفل بأمثلة لا تحصى للحوار المباشر ـ وإنما يقتضي المنهج العلمي أن أتناول تجربة تاريخية مماثلة للتجربة الصهيونية التي نعانيها الآن ، وهي التجربة الصليبية .

فمن أسف شديد أن هذه التجربة الصليبية ، لا يستخلص منها العرب أية

دروس ، رغم تكللها بالنجاح ، ولا يستطيعون أن يفهموا أن الصـراع العربي الإسرائيلي هو صراع أجيال ، وهو صراع عشرات السنين التي يمكن أن تمتد إلى قـرون . وفي مثل هـذا الصراع الملحمي يستحيـل الثبـات على سيـاسـة واحدة ، خصوصاً إذا كانت نتائجها فادحة على العرب ، بل إن طبيعـة الأمور تتطلب تجريب سياسات وسياسات ، والانتقال من هزائم إلى انتصارات ، ومن انتصارات إلى هزائم . وفي كل ذلك لا بد أن تستمر الحياة ، وأن ينتقل العرب من السـلام إلى الحرب ، ومن الحـرب إلى السلام ، ويتـداولـون المكـاسب والخسائر مع عدوهم ، ويخضعون لكل ما تفرزه الظروف العالمية من أوضاع ، ويتعاملون معها ولا يديرون إليها ظهورهم ! .

ومن الغريب أنه لا توجد دراسة تاريخية للتجربة الصليبية أفرزتها جامعاتنا العربية تخضعها للفحص من المنظور الصحيح ، وهو منظور الصراع العربي الإسرائيلي ، وتستخلص منها عبرها لتضعها في خدمـة جماهيـر الأمة العـربية بكل ما لها وما عليها . ويرجـع السبب في ذلك إلى أن الكثيـرين من مؤرخينا حين يـدرسون أحـداث التاريـخ العربي، يـركزون أبصـارهم على المـاضي، ويحصـرون أنفسهم في إطاره ، ويقـطعون الصلة بينـه وبين الحاضـر مـع أن الأصل في « الدراسة التاريخيـة العلمية » هـو خدمـة الحاضـر لا الماضي ! . وتوضيح الحاضر هو الهدف الأسمى للدراسة التاريخية عن طريق كشف أصوله وجذوره التاريخية . والمؤرخ ـ من ثم ـ يجب أن يركز أبصاره على الحاضر ، وهو يدرس أحداث الماضي ! .

وهذا الذي تفتقده كثير من الدراسات التاريخية في بلادنا ، لا تفتقده في إسرائيل ! . فكم أصبت بالكمد والنكد حين علمت أن أستاذ التاريخ الحديث في إسرائيل ، يحاضر طلبته في التجربتين الصليبية والصهيونية ! . مع أن هاتين التجربتين في جامعاتنا يدرسهما أستـاذان متنوعي التخصص، أحـدهما أستـاذ العصـور الوسـطى أو التاريـخ الإسلامي ، والثـاني أستـاذ التـاريـخ الحـديث

والمعاصر ، كما يدرسهما الطالب في سنتين دراسيتين مختلفتين غالباً ، وبذلك تنقطع الصلة بينهما إلى حد كبير . وهكذا يستفيدون من التاريخ في إسرائيل ، ولا نستفيد نحن منه في بلادنا العربية ! .

وبالنسبة لقضية الحوار المباشر التي نحن بصددها، وفيما يختص بالتجربة الصليبية ، فلا يستطيع أحد أن يزعم أن المسلمين في المشرق العربي قد قبلوا في يوم من الأيام أن تبقىٰ إلى الأبد الكيانات الصليبية التي تكونت على الأراضي العربية ، وهي إمارات : بيت المقدس، وأنطاكية، وطرابلس، والرها ! . بل استمر جهادهم ونضالهم لإزالتها وتصفيتها منذ أن وطأت أقدام العدو الصليبي بلاد الشام في عام ١٠٩٧ ، حتى سقوط عكا في سنة ١٢٩٢ وخروج آخر جندي صليبي من فلسطين ! . ومع ذلك فلم ينقطع الحوار المباشر بين المسلمين والصليبيين وفقاً لعلاقات القوى المتغيرة فيما بينهم ، ولم تَعُزْ المسلمين أبداً الوسائل الدبلوماسية لإنقاذ بلادهم أو تجنيبها الأخطار حين كانت تعوزهم القوة العسكرية . فإذا توفرت القوة المسلحة عادوا إلى استئنافها في خدمة المصلحة الإسلامية والتخلص مما قد يكون تمَّ الاتفاق عليه في مرحلة الضعف من تنازلات ! .

فحين شعرت الإمارات العربية في أواسط بلاد الشام بعجزها عن مواجهة الحملة الصليبية الأولى ، لأسباب تتعلق بتمزق القوى الإسلامية في الشام من جهة ، وعدم وجود قوة إسلامية كبرى تحميهم من هذا الخطر من جهة أخرى ، لم تتردد في إجراء الحوار مع الصليبيين لمنع غزو أرضها ! . وهذا ما فعله أمير شيزر، عز الدين أبو العساكر سلطان بن منقذ ، وأمير حمص ، جناح الدولة ، وأبو على فخر الملك أمير طرابلس . ومع ذلم حين تهيأت الظروف للتخلص من هذه الاتفاقات انتهت كأية اتفاقات تعقد في ظل القوة المسلحة! .

بل إنه حين أدركت الدولة الفاطمية في مصر عجزها عن طرد الصليبيين من الشام ، أرسل الوزير الفاطمي الأفضل إليهم الوفود في سنة ١٠٩٨ يعرض

عليهم تـرك القسم الشمالي (سـوريـا) للصليبيـين ، في مقـابـل تـرك القسم الجنوبي (فلسطين) لمصر . ولم يتصور الوزير الأفضل أنه بذلك العرض يقدم تنازلاً ، لأنه كان يريد أن ينقذ نصف الشام طالمـا أنه لايستـطيع أن ينقـذ كل الشام ! . فلما ظهرت نية الصليبيـين في بيت المقدس ، لم يبقَ مفر من وقوع الحرب بين الفاطميـين والصليبيـين التي دامت عشرات السنين ، وامتدت حتى إنهاء الخلافة الفاطمية على يد صلاح الدين ، لتنتقل إلى مرحلة جديدة! .

ومن الأخطاء الشائعة أن الحروب الصليبيـة كانت حـروباً بين صليبيـين ومسلمين ، فقد كانت في كثير من مراحلها حروباً بين جيوش صليبية إسلاميـة ضـد جيـوش صليبيـة إسـلاميـة! ، أي بين «تحـالف صليبي إســلامي» ضـد «تحالف صليبي . إسلامي»! . أذ لم يكن في وسع المسلمين دفن خلافاتهم لمدة قرنين كاملين من الزمان ، لمجرد وجود الصليبيـين بينهم ـ تماماً كما أن العرب في الوقت الحاضر لم يستطيعوا أن يدفنوا خلافاتهم رغم وجود إسرائيل بينهم ـ! وفي كثير من الأوقات كانت الخصومة بين الدول الإسلامية تفوق الخصومة بينها وبين الإمارات والصليبية! ، فكانت تعقد الاتفاقات والتحالفات بين بعض الدول أو الإمـارات الإسلاميـة وبين بعض الإمـارات الصليبيـة ضـد دول أو إمـارات إسلامية أخـرى تجد نفسهـا مضطرة إلى الاستعـانة ببعض الإمـارات الصليبية الأخرى! .

وعلى سبيــل المثـال، فقــد كـان هنــاك تحـالف تقليــدي بين دمشق والصليبيـين استمرَّ عدة عقود من السنين ! . فلم يتردد طغتكين، أتابك دمشق، في عقـد الاتفـاق مـع بلدوين الأول ملك بيت المقـدس ليتفـرغ للقتـال ضـد الفاطميـين الذين كانوا يهددون يافا والرملة ! . وعندما امتنع أهالي صيـدا عن دفـع مبلغ تعهدوا بـدفعه إلى حـاكم دمشق، هدد طغتكين بـاستدعـاء بلدوين لمهاجمة صيدا ، فرضخ أميرها ودفع المبلغ! . وقد عقد طغتكين تحـالفاً مـع الصليبيـين عندما أحس بالخطر من سـلاجقة فـارس المسلمين، وخاض هـذا

الجيش الإسلامي الصليبي القتال ضد جيش برسق الإسلامي ، وألحق به الهزيمة في ١٤ سبتمبر ١١١٥ . وظلَّ التحالف بين دمشق ومملكة بيت المقدس قائماً وقتاً طويلاً وعطل حركة توحيد الجبهة الإسلامية بزعامة زنكي ضد الصليبيين تعطيلاً كبيراً !

ومن الغريب أنه عندما هدد التحالف بين بلدوين الثالث ، ملك بيت المقدس ، والأمبراطور البيزنطي في سنة ١١٥٩ ، مشروعات نور الدين زنكي في توحيد الجبهة الإسلامية لطرد الصليبيين ، لم يتردد في إنقاذ حلب وإنقاذ الجبهة على حساب سلاجقة الروم المسلمين! . فعقد تحالفاً مع البيزنطيين ضدهم ، واشترك معهم بالفعل في مهاجمة السلاجقة المسلمين ، وأنزل الهزيمة بجيش قلج أرسلان .

وفيما يتصل بالخلافة الفاطمية في مصر ، فلم تتردد في الاستعانة بالصليبيين لوقف خطر نور الدين زنكي على مصر . وكانت مصر تدخل في مشروعات نور الدين زنكي لتوحيد الجبهة الإسلامية ، ولكن ضرغام ، الوزير الفاطمي لجأ إلى الاستنجاد بعموري الأولى ملك بيت المقدس ! . كما فعل ذلك أيضاً شاور الفاطمي عندما رفض الزنكيون الخروج من مصر ، إذ استنجد بعموري الأول، الذي حضر إلى مصر بجيشه بالفعل. ومع ذلك حين رفض الصليبيون سحب حاميتهم من مصر ، عاد شاور فاستنجد بنور الدين زنكي ، ودخل أسد الدين شيركوه القاهرة ، لينفرد صلاح الدين بحكم مصر في سنة ١١٦٩ ، ويسقط الخلافة الفاطمية بعد عامين ، وينتقل بمصر من دور الاضمحلال والضعف إلى قيادة حركة المقاومة الإسلامية في الشرق العربي ضد الصليبيين في الشام .

والطريف أن الزنكيين، الذين وحدوا الجبهة الإسلامية ضد الصليبيين ، عادوا فتحالفوا مع الصليبيين ضد صلاح الدين ، عندما أراد ضم العراق

والشام إلى مصر ، ولكن صلاح الدين انتصر على الحلف الزنكي ـ الصليبي في إبريل ١١٧٦ ! .

وقد تميزت سياسة صلاح الدين نحو الصليبيين بالمرونة لحد كبير . فقد عقد هدنة مع بلدوين الرابع ، ملك بيت المقدس ، في مايو ١١٨٠ ، انضم إليها ريموند ملك طرابلس . كما عقد هدنة أخرى في ١١٨٤ لمدة أربع سنوات . وقد أتاحت له فترة الهدنة التخلص من كثير من مشاغله الداخلية ، وتوسيع نطاق إمبراطوريته ، واستعد لقتال الصليبيين ، فحقق عليهم انتصاره الساحق في موقعة حطين في ٤ يوليو ١١٨٧ ، كما سقطت عكا في يده يوم ١٠ يوليو ، ثم سقطت نابلس والرملة وقيسارية وأرسوف ويافا ، كما سقطت بيروت في أغسطس ، وأخيراً حقق انتصاره الأعظم بالاستيلاء على مدينة بيت المقدس نفسها في ٢ أكتوبر ١١٨٧ ! .

ولم يتردد صلاح الدين في الدخول في سلسلة طويلة من الاتصالات والمفاوضات والحوار بعد أن وصلت الحملة الصليبية الثالثة بقيادة ريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا ، وحاصرت عكا لمدة عامين حتى ١١٩١ . فقد عمد ريتشارد بعد الاستيلاء على يافا إلى المفاوضة مع صلاح الدين ، وتخلل هذه المفاوضات مشروع زواج بين الملك العادل محمد أخي صلاح الدين والملكة جوانا الصقلية أخت ريتشارد . ويرى المؤرخون أن المفاوضة بين الجانبين كانت تتخللها فكاهات ومداعبات وهدايا ومجاملات ! ، فيحمل الملك العادل من طعام المسلمين وتحفهم إلى « الأنكتار » (ريتشارد) ، ويحمل « الأنكتار » من طعام الإنجليز وتحفهم ! . بل ذكر المؤرخون أنه عندما مرض رتشارد مرضاً شديداً ، واشتهى الكمثري والخوخ والثلج ، كان صلاح الدين ينفذ إليه بما يطلب من ذلك ! . ثم عقد صلح الرملة في سبتمبر ١١٩٢ ، الذي اتفق فيه على أن تظل المدن الساحلية بين عكا ويافا بيد الصليبيين ، وأن يؤذن للحجاج المسيحيين بزيارة بيت المقدس . ومع ذلك فلم يدم هذا الصلح إلى الأبد ،

فسرعان ما فقد قوته بوفاة صلاح الدين بعد عام ، وتهيأ المسرح لحملة صليبية رابعة انكمشت إلى هجوم محلي لا أهمية له من ناحية البحر على ثغر رشيد ومدينة فوة ، (بعد أن انصرفت إلى محاربة الدولة البيزنطية !) في أوائل سنة ١٢٠٤ ! .

على هذا النحو لم يمنع الصدام الدموي الهائل بين المسلمين والصليبيين أثناء التجربة الصليبية إجراء الحوار المباشر ، الذي كان الوسيلة الطبيعية للتعامل عندما كان يعوز المسلمين الحوار بالقوة العسكرية ! . ولم يدع أحد في تلك العصور أن الحوار مع العدو « يضر بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني »! ، أو غير ذلك من الادعاءات، لأن الحوار مع العدو يدور عادة للوصول إلى اتفاق يعكس علاقات القوى بين الطرفين، ويتيح الفرصة لكل طرف لالتقاط أنفاسه، والاستعداد لجولة جديدة عندما يتأكد أن علاقات القوى تغيرت لصالحه . ولذلك حفلت التجربة الصليبية بعشرات ومئات من الاتفاقات والتحالفات والتعاهدات لم تستمر يوماً واحداً بعد استنفاد أغراضها ، بل تمزقت جميعها واحداً وراء الآخر حتى خرج الصليبيون في نهاية الأمر من المشرق العربي كما دخلوه! .

بل إن المؤرخ ليذهل حين يرى مرونة المفاوض الإسلامي في تلك العصور واتساع أفقه وحرية حركته بالمقارنة بما يحدث حالياً في الصراع العربي الإسرائيلي ! . وفي هذا الضوء يمكن فهم العرض الغريب الذي قدمه السلطان الكامل الأيوبي للصليبيين لفك حصار دمياط أثناء الحملة الصليبية الخامسة على مصر ١٢١٨ - ١٢٢١ تحت قيادة حنا بريين، وقد هددت بالاستيلاء على مصر . فقد عرض جلاء الحملة الصليبية عن الشواطىء المصرية في مقابل أن يقدم السلطان الكامل للصليبيين صليب الصلبوت ، الذي استولى عليه صلاح الدين عند فتح مدينة بيت المقدس ، وأن يرد عليهم مدينة بيت المقدس ! ، ومعها معظم البلاد الفلسطينية التي استردها منهم صلاح الدين ، ما عدا الكرك والشوبك تأميناً لأطراف مصر البرية مع فلسطين ! .

لقد أدرك السلطان الكامل أنه إذا استولى الصليبيون على مصر ، فسيسقط في يدهم بيت المقدس بالتالي ، وسوف يستردون كل ما ضاع منهم في فلسطين والشام . فأراد تحرير القوة الرئيسية والضاربة في المنطقة، وهي مصر ، بالتفريط المؤقت في بيت المقدس ، ثم ينقض بعد ذلك لاسترداد ما ضاع .

وقد أدرك الصليبيون بسهولة هدف السلطان الكامل ، فرفضوا هذا العرض السخي ! . وعندما تمكن السلطان الكامل من هزيمتهم وإجلائهم عن مصر ، سخرت منهم أوروبا لأنهم أضاعوا تلك الفرصة ، وتعجبت : كيف يرفض قادة الحملة عرضاً يمنح « دولة » مقابل مدينة هي « دمياط » ، التي مهما كان شأنها فهي مدينة أما بيت المقدس فهو دولة ! . ولو نجح قادة الحملة في احتلال مصر ، لأعجبت أوروبا برجاحة عقولهم لأنهم نجحوا في احتلال المشرق العربي كله : شامه ومصره .

ولم يتوقف الحوار في عهد المماليك ، تارة بالسلاح وتارة بالكلام ! ، فاستولى قلاوون على ما بقي في يد الصليبيين من مدن سنة ١٢٨٩ ، عدا مدينة عكا ، التي حاصرها ابنه الأشرف خليل سنة ١٢٩٢ ، واستولى عليها . وبذلك انطوت صفحة الصليبيين في المشرق العربي ، وكتب المؤرخ « جيبون » يصف انتهاء الحروب الصليبية بقوله : « ساد سكون محزن على امتداد الساحل ، الذي ظلَّ زمناً طويلاً ، ميداناً تسمع فيه قعقعة سيوف هذا النضال » ! .

كانت هذه هي التجربة الصليبية بما لها وما عليها . والملاحظة العامة عليها هي ديناميـة الصراع ، وحركيته ، ومرونته ، وواقعيته ، وعدم وجود مزايدين عجزة من ذوي الأذرع القصيرة والألسن الطويلة ، وكذلك عدم وجود مرتزقة وتجار ! . ولهذا السبب تناوب الصليبيون والمسلمون أسباب القوة والضعف ، والمكاسب والخسائر ، حتى خرج الصليبيون من الشام عندما مال

ميزان القوى بصورة حاسمة إلى جانب المسلمين ، وكان خروجهم محتوماً منذ مائتي عام ، أي منذ وطئت أقدامهم أرض الإسلام .

فإذا انتقلنا إلى التجربة الصهيونية، صدمتنا هذه الحقيقة ، وهي أن العرب يخسرون باستمرار ويتقهقرون باستمرار ، بينما الإسرائيليون يكسبون باستمرار ويتقدمون باستمرار ! . فمن يتتبع أصل الصراع العربي الإسرائيلي يجد أنه بدأ بوعد يعرف باسم « وعد بلفور » ! . وعلى الرغم من أن هذا الوعد يعد وعداً هزيلاً بكل المعايير السياسية ، إلاَّ أن الصهاينة صنعوا من هذا الوعد الهزيل دولة - أو على الأصح - « دويلة » ! في عام ١٩٤٧ ، ثم صنعوا من هذه « الدويلة » دولة صغيرة في حرب ١٩٥٦ ! ثم صنعوا من هذه الدولة الصغيرة دولة كبيرة في عام ١٩٦٧ ! . وفي خلال تلك الفترة القصيرة ، كانت إسرائيل قادرة باستمرار على قطع تسلسل الأحداث في المنطقة لصالحها الخاص ، ودفن القضايا التي تصيبها في الصميم تحت قضايا تدفن تحتها خصومها العرب ! . فأين ذهبت قضايا كانت تملأ الصحف مثل قضية تحويل مياه الأردن ، وحرية الملاحة في مضايق تيران وقناة السويس ، بعد أن استولت إسرائيل على كل الأراضي في حرب ١٩٦٧ ؟ . ولقد كانت القضية الفلسطينية وقضية إزالة دولة إسرائيل تحتل المكان الأول من اهتمام العرب ، فدفنتهما إسرائيل تحت قضية إزالة آثار العدوان ! . وها هي قضية إزالة آثار العدوان تكاد تدفن تحت قضية احتلال إسرائيل للبنان ، ومشاكل إخراج القوات الإسرائيلية والسورية من لبنان ! .

وعلى العكس كان الحال في الجانب العربي . فقد كان في يد العرب فلسطين ، وكان في يدهم هضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، وكان في يدهم لبنان . ثم تضاءل هذا كله في أيديهم ، بفضل الجمود والتحجر والمتاجرة وثورية الكلام من فوق المنابر وعلى صفحات الصحف ، وادعاءات الصمود والتصدي الجوفاء ! .

فأذا أرادت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم الارتفاع فوق هذه السياسة الغثة أو المتاجرة الرخيصة بقضيتها من جانب البعض ، والاستفادة من التجارب التاريخية ، واتباع سياسة عقلانية واقعية تحاول بها أن تستعيد ما ضاع ـ حاصرها ثوريو الكلام بالنقد العنيف والهجوم ، واتهموها بالإضرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ولكن التاريخ له حسابات أخرى ، وله أحكام صارمة سوف تدمغ المزايدين الذين لا يتقون الله في وطنهم وعروبتهم ودينهم . ومهما حصل عليه هؤلاء من كسب شخصي وبطولة زائفة فمصيرهم الحتمي هو صفيحة زبالة التاريخ .

الفصل الخامس

حرب أكتوبر بين الساداتِ وخصومه

الطريق إلى أكتوبر
بين السادات والسوفييت(*)

في حياة مصر السياسية المعاصرة إنقلابان دبلوماسيان خطيران : الأول وقع في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وبمقتضاه تحولت مصر في سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفييتي والعالم الاشتراكي . والثاني وقع في عهد الرئيس الراحل السادات ، وتحولت مصر بمقتضاه إلى الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي في الإطار الذي تسمح به عادة حركة التاريخ الجدلية . وقد بدأ الأنقلاب الأول بصفقة الأسلحة الروسية في عام ١٩٥٥ ، وانتهى بحرب أكتوبر . وبدأ الأنقلاب الثاني بنهاية حرب أكتوبر ، وما زال مستمراً إلى الآن . وبالتالي فحرب أكتوبر تعد نقطة فاصلة بين انقلابين دبلوماسيين .

وقد لعب الصراع العربي الإسرائيلي الدور الأساسي في الانقلابين ، فإن الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تعد السبب الرئيسي في صفقة الأسلحة السوفييتية ، التي تمثل بداية الإنقلاب الأول ، كما أن الحاجة إلى حرب أكتوبر لإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم ، وعدم استجابة الاتحاد السوفييتي لمتطلبات الحرب الهجومية ، أدت إلى إنهاء خدمة الوحدات السوفييتية في يوليو ١٩٧٢ ، وجاءت نتيجة حرب أكتوبر ، رغم الأداء الرائع للجيش المصري ، لتعلب دوراً هاماً ورئيسياً في الانقلاب الثاني .

(*) أكتوبر في ٩ أكتوبر ١٩٨٣ .

وقد قيل الكثير عن أسباب تحول الرئيس السادات عن الاتحاد السوفييتي ، واتجاهه إلى الولايات المتحدة ، حتى أبح السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو ؟ هل تقع مسئولية هذا الانقلاب على الاتحاد السوفييتي أم تقع على السادات ؟ .

وقد يرى البعض أن هذا السؤال ليس بتلك الدرجة من الأهمية ، لأن هذا الانقلاب يتعلق بسياسة مصر الخارجية وحدها ، وفي الحقيقة أن المسألة تتعدى ذلك بكثير ، إنها تتعدى إلى شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر . فإن الانقلاب الأول دفع بالاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الاشتراكي ، وحول المجتمع المصري ـ وبالتالي ـ من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي ، بكل ما ترتب على ذلك من تغيير في القيم والسلوك والعادات ، كما أنه ـ على المستوى السياسي الداخلي ـ أقام حياة مصر السياسية على أساس التنظيم السياسي الواحد . وكذلك فعل الإنقلاب الثاني ، فإنه حول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الرأسمالي بسياسة الانفتاح ، حول المجتمع المصري إلى الطريق الرأسمالي ، وأقام حياة مصر السياسية على أساس تعدد الأحزاب ، وكل ذلك ـ كما قلت ـ في إطار ما يمكن أن تسمح به حركة التاريخ الجدلية .

لقد بدأت إرهاصات هذا الانقلاب في عهد عبد الناصر ، حين أدرك أن الاستقطاب السوفييتي لن يؤدي وحده إلى إزالة آثار العدوان ، فبقدر ما يتصاعد تسليح الاتحاد السوفييتي لمصر ، يتصاعد تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل . وبعد أن كانت حرب الاستنزاف تدور بالأسلحة التقليدية ، أصبحت حرباً إلكترونية ، وبالتالي فقد نشأت الحاجة لتحييد الولايات المتحدة ما أمكن أملاً في إيقاف هذا التصاعد الذي لا تقدر عليه الدول الصغرى ، فوجه نداءه المشهور إلى الرئيس نيكسون في أول مايو ١٩٧٠ ، وفي الشهر التالي قبل مبادرة روجرز ، وبذلك انتهى عهد الاستقطاب السوفييتي . وتوفي عبد الناصر

في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ بعد أن افتتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية .

وقد جاء السادات خلفاً لعبد الناصر ، ليمضي بعلاقات مصر الخارجية في الطريق نفسه الذي رسمه عبد الناصر ، أي العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفييتي ، واستمرار الوجود السوفييتي في مصر ، ومحاولة تحييد الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق الحوار .

على أن طريق الحوار مع الولايات المتحدة وصل إلى طريق مسدود ، بعد فشل مبادرة روجرز وإعلان السادات انتهاءها ، وتمسك الولايات المتحدة بفكرة الحل المرحلي ، وإعلان عجزها عن فرض الحل الشامل والنهائي على إسرائيل . وبذلك تهاوى الأمل في الحل السياسي عن طريق الولايات المتحدة ، ولم يعد سوى طريق الحرب .

ومن أسف شديد أن الدور الذي لعبه السادات في سبيل توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، قد لحقه تشويه كبير ، واختفى تحت ركام الاتهامات بالعمالة للمخابرات الأمريكية والتواطؤ مع الولايات المتحدة !، وهي إتهامات وجهتها أقلام كانت هي نفسها شاهداً على الجهود التي بذلها السادات لبناء علاقات أفضل مع الاتحاد السوفييتي - وبالتالي فمن الأفضل الاستعانة بها لتحديد المسؤولية عن تدهور العلاقات المصرية السوفييتية في البداية وانهيارها في النهاية !.

لقد بدت العلاقة بين السادات والسوفييت في أعقاب وفاة عبد الناصر في شكل استمرار للعلاقة التي كانت قائمة في عهد عبد الناصر . فقد جاء كوسيجين إلى القاهرة على رأس وفد سوفييتي للاشتراك في توديع الزعيم الكبير، وقد طلب من الرئيس السادات أن يجمعه بالقيادة السياسية العليا في البلاد ، حيث أكد دعم الاتحاد السوفييتي للنضال المصري ، وحذر من خطرين : الأول ، احتمال انشقاق القيادة السياسية الجديدة ، والثاني ، أن

تندفع القيادة الجديدة إلى مغامرات غير محسوبة ـ أي حرب ضد إسرائيل لا تعد عدتها .

وقد مضت الأمور بعد ذلك في مسارها الطبيعي ، فعلى حد قول هيكل : « واصل الرئيس السادات السير على سياسة الرئيس عبد الناصر . فقد وقف موقفاً حازماً من أولئك الذين كانوا يقولون أن السوفييت حققوا لأنفسهم مركز سيطرة متقدماً جداً في حياة البلاد . بل لعل الرئيس ـ في الحقيقة ـ غالى في بعض نواحي هذا الاتجاه ! ، فقد تولى السوفييت ـ على سبيل المثال ـ بعد تولي السادات رئاسة الجمهورية ، الإشراف الكامل على مطار غرب القاهرة ، حتى إنه لم يكن في المطار مسؤول واحد من الجمارك المصرية ، وكانت الطائرات السوفييتية تهبط في المطار وتحلق منه كما يحلو لها » ! .

ويقول هيكل أنه « لم يكن في هذا ما يرضى أحداً ! ، وقامت حملة نفسية ضد العلاقات المصرية السوفييتية وأخذ البعض يرددون مخاوفهم من أن يكرر السوفييت ما فعلوه في تشيكوسلوفاكيا ، وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧١ دارت مناقشات ، وكان على السادات تهدئة المخاوف ، عن طريق القول بأنه لا يريد إبقاء الخبراء السوفييت ، « ولكنا محتاجون إليهم للدفاع عنا في العمق ، وأنهم عبء علينا لأننا ندفع لهم مرتباتهم بالعملة الصعبة »! . ولكن البعض كان يسرب هذه الأقوال للسوفييت ، مما جعل الشكوك تتزايد لديهم في الرئيس السادات .

وسرعان ما جاء الصراع على السلطة بين الرئيس السادات وبين ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى ، ويقصد بها المجموعة الوطنية الحاكمة في عهد عبد الناصر ، والتي خلفت المجموعة العسكرية للمشير عامر بعد حرب يونيو ، لتدفع بالعلاقات بين السادات والاتحاد السوفييتي إلى وجهة أخرى .

فلأسباب غير مفهومة ، قسم السوفييت خلفاء عبد الناصر إلى

مجموعتين : مجموعة يسارية ، وهي مجموعة علي صبري . ومجموعة يمينية ، وعلى رأسها السادات وهيكل والفريق محمد صادق . لذلك حين أسفر الصراع على السلطة عن انتصار مجموعة السادات ، شعر السوفييت بأن ركائزهم في الحكم قد تمت تصفيتهم ، ففي حديث السفير السوفييتي مع السادات يوم ١٦ مايو في ذروة الأزمة ، قال السفير : « إنه لأمر يدعو إلى الأسف أن الكثيرين ممن حددت إقامتهم اشتركوا في مفاوضات سرية في موسكو » ! .

ومن الواضح أن تقدير السوفييت للموقف كان خاطئاً من ناحيتين : الناحية الأولى أن مجموعة علي صبري لم تكن ركائز للسوفييت في السلطة ، وإنما كانت مجموعة وطنية لا شبهة في ولائها للوطن وللجماهير ، وقد قدمت لمصر من جهدها ووفائها بلا حدود . أما الناحية الثانية ، فهي أن السادات لم يكن أقل ولاء للعلاقات المصرية السوفييتية من مجموعة علي صبري . صحيح أنه كانت هناك إتجاهات وسطية في مجموعته ، يمثلها هيكل ، وإتجاهات يمينية يمثلها الفريق محمد صادق ومجموعة ضباط الجيش التي تؤمن بآرائه ، ولكن السادات على وجه التحقيق ينتمي إلى اليسار الوطني ، وكان أقرب إلى عبد الناصر من أي فرد من المجموعة السالفة الذكر . وبالتالي فقد كان ناصرياً أكثر من أي فرد ، ولكن عندما ميَّز الناصريون أنفسهم ، كان على السادات أن يميز لنفسه ! .

وفي الحق أن أحكام السادات الشخصية على الزعماء العرب في ذلك الحين كانت خاضعة تماماً للمقاييس اليسارية ! . فعندما أراد الفريق عبد السلام الشاذلي أن يزور الأردن في فبراير ١٩٧٢ ، رفض السادات بعنف ، وهاجم الملك حسين هجوماً عنيفاً قائلاً إنه « غير مخلص ، ولا أمل يرجى منه ، وأنه باع نفسه للأمريكان والاستعمار الغربي ، وبالتالي فإننا لا يمكن أن نتعامل معه ». بل لقد كان السادات يهاجم الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين ، من نفس المنطلق ، فقد وصفه بأنه « باع نفسه للأمريكيين ، لا سياسياً فحسب

بل اقتصادياً . لقد وقع أخيراً مع الشركات الأمريكية عقداً يضمن إمداد أمريكا بالبترول والغاز السائل لعشرات السنين ، وبـذلك سـوف يصبح اقتصـاد بلاده معتمداً اعتماداً كلياً على أمريكا »! .

وفي المؤتمر الذي عقـده السـادات لأعضـاء المجلس الأعلى للقـوات المسلحة يوم ٣ يونيو ١٩٧١ ، أوضح للقواد خط السياسة الخارجية التي ينوي اتباعها ، فقال : « إن استراتيجيتنـا تتلخص في نقطتين : الأولى هي الحفـاظ على علاقتنا مع السوفييت ، والتمسـك بها حتى يمكننـا بناء الـدولة الحـديث اقتصادياً وعسكرياً . إن الحـركة الصهيـونية هي هجمـة صليبية سوف تستمـر عشرات السنين ، وإن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي هي التي سوف تساعـدنا على التصدي لهذه الهجمة . أما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية .

وقد بلغ من حرص السـادات على علاقـاته بـالسوفييت أنـه عندمـا وقع الخلاف بينه وبين مجموعة علي صبـري في اللجنة التنفيـذية العليـا ، واعتزم تصفية علي صبري ، حرص على إبلاغ السفير السوفييتي في القاهرة يـوم ٢٢ إبريل ، وعندما أبدى السفير دهشته لمصارحة الرئيس السادات له بهذا العزم ، قال الرئيس : « لأن الناس سيقولون لكم إن رجل السوفييت الأول في مصر قد صفي ، وسترقص صحف الغرب أمامكم بالجـلاجل في محـاولة لإثـارتكم . لكني أؤكد لكم أنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفييتي ، إنها مسألة داخلية محضة ، وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد الوجود السوفييتي في مصر ، ففي استطاعتكم أن تردوا بأني سأكون سعيداً لـو عززتم هذا الوجود » .

على أن هـذا الموقف من جـانب الرئيس السـادات لم يفلح في تهدئـة مخاوف السوفييت ، ولذلك أسرعوا بصياغة العلاقات المصرية السـوفييتية في شكل معاهدة صداقة ، وحضر الرئيس بودجورني لهذا الغـرض إلى مصر يـوم ٢٥ مايو ، وتقابل مع الرئيس السادات ، الذي لا حظ ـ كما قال لهيكل ـ « أنهم

يشعرون بأن كل شيء في مصر الآن مضطرب ومعكوس بالنسبة إليهم !»، وقال أن بود جورني حمل معه مشروع معاهدة جاهز للتوقيع ، وأنه كان يفضل أن يتريث ، ولكن السوفييت يبدون في عجلة من أمرهم ، وعلى ذلك فسوف يوقعه ». على أن هيكل كانت لديه بعض التحفظات . بشأن « المعاهدات التي توقع بين الدول الكبرى والدول الصغرى بوجه عام ». على أن السادات لم يبال بهذه التحفظات ، ووقع المعاهدة يوم ٢٧ مايو ١٩٧١ .

وقد أراد السوفييت في ذلك الحين منح الأسطول السوفييتي تسهيلات بحرية في الموانىء المصرية ، وحضر لهذا الغرض وفد عسكري سوفييتي يوم ١٩ مايو ١٩٧١ ، ولكن الوفد العسكري المصري الذي تشكل برياسة الفريق محمد صادق واللواء سعد الدين الشاذلي ، رأى أن هذه التسهيلات لها جانب سياسي ، وقدم عدة مقترحات مضادة فعاد الوفد السوفييتي إلى بلاده دون التوقيع على أي اتفاق ، ولكن الأميرال جورشيكوف حضر إلى مصر مرة أخرى وأثار من جديد مسألة التسهيلات، على أساس أنها لا تساعد الأسطول السوفييتي على أن يعمل بصورة أفضل فحسب ، وإنما ستتيح لمصر الحصول على معلومات استطلاع أحسن بكثير . ولكن هيكل اعترض على منح هذه التسهيلات قائلاً إنها تربط مصر بالاستراتيجية البحرية السوفييتية ارتباطاً وثيقاً .

وفي يوم ١٥ مايو ١٩٧٢ وقع اشتباك بين طائرتي ميج ٢٥ يقودهما طياران سوفييتيان وبين طائرتي فانتوم ، حين قامت طائرتا الميج برحلة استطلاعية فوق سيناء ، وتصدت لهما الطائرتان الإسرائيليتان ، وأطلقتا عليهما بضعة صواريخ « سبارو »، ولكن نظراً لتفوق طائرة الميج ٢٥ في السرعة والارتفاع على الفانتوم ، فقد طاشت الصواريخ ، وسقط أحدها سليماً في أيدي القوات المصرية في المنطقة الواقعة غرب القناة . وعندما اطلع السادات على التقرير المكتوب عن الاشتباك ، أمر بتسليم الصاروخ « سبارو » إلى الخبراء السوفييت ، الذين سعدوا كثيراً بالغنيمة الأمريكية .

على أن سياسة الاتحاد السوفييتي في تسليح مصر ، أخذت تدفع بالعلاقات المصرية السوفييتية إلى صدام عنيف. ففي ذلك الحين كانت السياسة السوفييتية تقوم على تقوية مصر دفاعياً ، لا هجومياً . وقد قدمت في هذا الميدان خدمات جليلة ، إذا أعادت بناء الجيش المصري من الصفر بعد هزيمة يونيو ، وعندما وجه الإسرائيليون غاراتهم في العمق ، قدم الاتحاد السوفييتي شبكة الصواريخ المشهورة التي تسببت في تآكل الطيران الإسرائيلي قبل توقف إطلاق النار في ٧ أغسطس ١٩٧٠ ، واستمرت في تسليح الجيش المصري حتى بلغت قواته صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ نحو ١٧٠٠ دبابة و٢٠٠٠ عربة مدرعة و ٢٥٠٠ مدفع وهاون و ٧٠٠ قاذف صاروخي موجه، و ١٩٠٠ مدفع مضاد للدبابات و٥٠٠٠ آربي جي ، وعدة آلاف من القنابل اليدوية المضادة للدبابات آربي جي ٤٣ ، فضلاً عن نحو ٤٠٠ طائرة قتال وتدريب و١٤٠ طائرة هيلوكوبتر، و١٥٠ كتيبة صواريخ ، و٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات، ولواء صواريخ أرض ـ أرض آر ١٧ أي، ولواء برمائي، و١٩ لواء مشاة راكب (عربات ذات عجل)، و٨ ألوية مشاة ميكانيكية (عربات جنزير)، و١٠ ألوية مدرعة ـ هذا عدا القوات البحرية ! .

على أنه رغم أن حجم هذا السلاح كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف وارسو وحلف جنوب شرقي آسيا!، إلا أن القوات الإسرائيلية كانت تتفوق في الجو بما يكفي لاسكات واحتواء القوات البرية والبحرية ـ حسب قول الفريق الشاذلي . ومن هنا تركزت جهود السادات في حمل الاتحاد السوفييتي على تزويد مصر بالأسلحة الهجومية ، لشن الحرب الهجومية التي لم يكن مفر من القيام بها لكسر حالة اللاحرب واللاسلم . ولكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً ، وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفييتي وقف موقف المعارضة من شن الحرب . وعندئذ قرر السادات إنهاء خدمة المستشارين السوفييت والوحدات السوفييتية ، لتحرير يد مصر عند إتخاذ قرار الحرب .

وقد شرح السادات لهيكل ما دار بينه وبين السفير السوفييتي فينوجرادوف يوم ٦ يوليو ١٩٧٢ حين قرر إنهاء خدمة الخبراء السوفييت ، فقال : « شرحت للسفير كل ما حدث منذ اجتماعاتي الأولى مع القيادة السوفييتية في فبراير ١٩٧١ ، وقلت له : « إن بريجنيف كذب علي في مارس ١٩٧١ ، وبود جورني كذب علي في مايو ١٩٧١ ، وعاد بريجنيف فكذب علي في أكتوبر ١٩٧١ . أتظن أني لا أعرف اللعبة التي تلعبونها ؟ . لقد اتفقتم مع الأمريكيين (في قمة نيكسون بريجنيف في موسكو في مايو ١٩٧٢) على ألا تكون هناك حرب . ودعني أقول لك : إنكم لستم أوصياء علينا . ثم نظرت إلى ساعتي وسألت حافظ إسماعيل عما هو تاريخ اليوم ، فرد : الثامن من الشهر ، فقلت : حسناً، إذن سأمنحكم فرصة عشرة أيام ، إلى اليوم السابع عشر ، وبعد ذلك تنتهي اللعبة القديمة في التعامل بين مصر والاتحاد السوفييتي »! .

وفي يوم ٣٠ أغسطس ١٩٧٢ كتب السادات إلى الرئيس ليونيد برجنيف ، رسالة هامة يستعرض فيها أسباب الخلاف الذي أدى إلى إنهاء خدمة المستشارين السوفييت والوحدة الروسية ، ويعتبر وثيقة على جانب عظيم من الأهمية ، لأنها تبين أن حاجة مصر إلى شن حرب أكتوبر كانت هي السبب الرئيسي في اتخاذ قرار إنهاء الوجود السوفييتي في مصر ، قال فيها :

« لعلك توافقني أيها الصديق العزيز على أني كنت حريصاً أشد الحرص على استمرار صداقتنا ودعمها في جميع المجالات . ومن ثم كانت زياراتي الأربع لموسكو في مارس وأكتوبر ١٩٧١ ، ثم فبراير وإبريل من العام الحالي . ولقد كان الموضوع الأساسي في جميع هذه اللقاءات هو بحث مشكلة العدوان الإسرائيلي ، والخطوات التي يلزم أن نتبعها لتحرير الأرض .

« وهنا أرجو أن تسمح لي أن أذكرك أنني كنت حريصاً في جميع اللقاءات التي تمت مع القادة السوفييت برئاستكم على تأكيد مبدأين رئيسيين : أولهما ، أننا لا نريد أن يحارب معركتنا أحد غير جنودنا . ثانيهما ، أننا لا نريد

ولا نسعى إلى أن تكون معركتنا سبباً في مواجهة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، لما يعنيه ذلك من كارثة للعالم كله ، وأنني كنت أقول بالحرف الواحد أن من يسعى إلى ذلك مجنون بلا شك .

« ولقد كان الرأي الذي اتفقنا عليه في لقاءاتنا، وخاصة في اللقاء الأخير في إبريل سنة ١٩٧٢ ، هو أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة ، لن يتحركا لتحقيق حل للمشكلة ، سواء كان سلمياً أو غير سلمي ، إلا إذا أحست إسرائيل بأن قوتنا العسكرية أصبحت قادرة على أن تتحدى التفوق العسكري الإسرائيلي ، عندئذ فقط ستجد إسرائيل ، وأيضاً الولايات المتحدة ، أن مصلحتها الوصول إلى حل للمشكلة .

« وفي مناقشاتنا المتكررة ، كنت أذكر أن يكون لدينا سلاح المرشح ، يجعل العدو يتردد في شرب عمق أراضينا ، كما فعل في الماضي ، عندما يعلم أننا سنكون قادرين على الوصول إلى عمق أراضيه .

« وكان واضحاً ، ولا يزال ، أننا بدون توفر سلاح الردع ، فلن نكون قادرين على التحرك عسكرياً، وبالتالي فلا حاجة تدعو إسرائيل إلى أن تغير من موقفها المتعنت بالنسبة للوصول إلى أية تسوية للمشكلة .

« من هنا كانت رسالتي لك مع المارشال جريتشكو ، الذي زارنا في مايو سنة ١٩٧٢ ، قبل اجتماع موسكو بأيام (قمة نيكسون ـ بريجنيف)، عما يجب أن يكون عليه تصرفنا بعد اجتماع موسكو . وحين أبلغني سفيركم برسالتكم عن نتيجة اجتماع موسكو يوم ٦ يونيو لم يكن هذا جديداً ولا مستغرباً لنا ، وأرسلت لك في نفس اليوم رسالة محددة في نقاط سبع أكدت فيها رسالتي لك مع المارشال جريتشكو، وفي هذه الرسالة تجدون أنني أطلب رسمياً حل مشكلة القيادة والسيطرة فوراً ، فلا يعقل أن تكون هناك وحدات سوفييتية في مصر ولا تخضع للقيادة المصرية .

« بعد شهر كامل ، وبعد الحل منا ، جاءت رسالتك لي التي تسلمتها في ٨ يوليو ، وكانت رسالة مخيبة للآمال : أكدت لي حقيقة هي أن هذا الأسلوب في التعامل والتجاهل لأوضاعنا ومعركتنا ينبع من عقلية عانينا منها طوال السنوات الخمس بعد العدوان ، وحاولت أنا مراراً طوال سنة ونصف أن أنبه إليها بدون فائدة ، ومن أجل هذا رفعت هذه الرسالة ، ورفضت أيضاً الأسلوب ، وكان لا بد لنا من وقفة كأصدقاء نحدد مواقفنا بصراحة . وأود أن ألخص لك انطباعاتي ، لأن من حقك كصديق أن تعرف مبررات قراراتي :

(«الأزمة متجمدة، ولا توجد طرق متاحة للتحرك. الادعاء الأمريكي يتصاعد - حتى بعد اجتماع موسكو - بقدرة الولايات المتحدة وحدها، ووحدها فقط، على الحل. إسرائيل تزداد عربدة في المنطقة العربية بلا رادع. البيان الصادر عن مؤتمر موسكو يقول بالاسترخاء العسكري في المنطقة بعد حل المشكلة . رسالتكم في ٨ يوليو تتجاهل بالكامل ما اتفقنا عليه ، وما يتحتم علينا أن نتخذه من إجراءات نؤمن أنها ضرورية ، لتمكننا من التحرك عسكرياً إذا لزم الأمر بعد الانتخابات الأمريكية. أمريكا تعطي إسرائيل بلا حساب ، وتجدد لها سلاح الطيران بالكامل ، بخلاف الأسلحة المتطورة الأخرى . موقفكم بعد الرسالة يوضح أن الخطر الجزئي الذي فرضتموه علينا بالنسبة لأسلحة الردع منذ خمس سنوات ، امتد في هذه الفترة الحرجة إلى ضرورات أساسية كتبت لك عنها في رسالتي بالتحديد، وتجاهلتموها بالكامل.

من كل هذه الاعتبارات كان قراري بإنهاء مهمة المستشارين ، كوقفة ننهي بها مرحلة لا بد أن تنتهي ، لكي نبدأ مرحلة جديدة بفهم جديد وتدبّر جديد وتحديد لمواقفنا .

« إننا في مصر سنظل عارفين بالجميل لمساعدتكم ، وليس أدل على ذلك من أنني عندما أعلنت قرارات إنهاء مهمة المستشارين السوفييت ، حرصت في أحاديثي إلى الشعب العربي في مصر وفي المنطقة كلها ، على

تأكيد دور الاتحاد السوفييتي في مساندتنا . ولكن واجب الأمانة يدعوني أن أذكر أن أولية أولى في هذا التعاون الذي نرغبه ، هي في تمكيننا من تحرير أراضينا » .

خريف الغضب
بين عبد الناصر والسادات(*)

المحـزن في كل مـا دار حول كتـاب « خريف الغضب » ومؤلفـه السيد محمد حسنين هيكل ، هو أننا بعد أربعة عشـر قرنـاً من ظهور الإسـلام الذي يقدس العقل ، وبعد قرنين من دخول الفكر الليبرالي في مصر ، لا نستطيع بعد أن ندبر حواراً هادئاً حول أية قضية من القضايا ، ومـا زالت تصفية الحسـابات تسيطر على عقل الكثيرين أثناء الكتابة والحوار .

وربما يرجع السبب في ذلك إلى افتقارنا إلى التقـاليد الـديموقـراطية . فلعله من الملاحظات المذهلة في دراسة تاريخنا ، أن شعبنـا لم يتمتع بحكم ديمـوقراطي طـوال تاريخـه وحتى قيـام حكم الـرئيس الحـالي محمد حسنين مبارك ، إلا لمدة سبعـة أعوام ! ، هي التي قضـاها الـوفد في الحكم بـالإرادة الشعبية على فترات متناثرة خلال الفترة من يناير ١٩٢٤ إلى يوليو ١٩٥٢ ! ـ نعم سبعة أعوام من الحكم الديموقراطي في خلال سبعة آلاف عام ! .

وطـوال تلك الحقبـة الـطويلة المـديـدة لم تتـأسس في البـلاد تقـاليـد ديموقراطية حقيقية تحكم عمل الحكام والمحكومين . فالتقاليد الديموقـراطية تصنعها الطبقات التي تملك وسائل الإنتاج من خلال صراعاتها مـع الحكام ، ولم تـوجد في بـلادنا طبقـة تملك وسائـل الانتاج ! ، لأن السيـطرة على هـذه

(*) أكتوبر الأحد في ١٥ مايو ١٩٨٣ .

الوسائل ظلت على مدى العصور في يد الحاكم ، وبالتالي فلم تنشأ في بلادنا طبقة إقطاعية حقيقية تصنع « الماجنا كارتا » . ولم تنشأ في بلادنا طبقة رأسمالية حقيقية تضع نظرية العقد الاجتماعي وتصدر « إعلان حقوق الإنسان والمواطن » . ولقد وجدت مثل هذه الطبقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ووضعت دساتير الثورة العرابية ودساتير ثورة ١٩١٩ ، ولكنها ماتت بالسكتة القلبية على يد ثورة ٢٣ يوليو ! ، ومنذ ذلك الحين انتهت الظروف الاقتصادية التي يمكن أن تصنع ديموقراطية على الطراز الغربي ، ولم يعد في وسع أي حاكم أو حزب أن يحكم البلاد حكماً ليبرالياً خالصاً وفقاً للنموذج الغربي .

وهذا هو السبب في أي حزب من أحزاب المعارضة الحالية ـ مع احترامي وتقديري لها جميعاً ـ لن يكون في ممارسته الديموقراطية ـ إذا وصل إلى الحكم بعد عمر طويل ! ـ أفضل كثيراً من الحزب الحاكم الحالي ! . فإذا حكم البلاد حزب ينادي بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ـ فلن يكون حكمه بأفضل كثيراً مما يحدث في البلاد التي تسيطر فيها الدولة على وسائل الإنتاج ـ وأفضل نموذج لدينا هو النموذج البولندي ! . وإذا حكم البلاد حزب ينتمي للإخوان المسلمين أو الجماعات الإسلامية ، فسيكون منّة منه وفضلاً أن يدعنا أحياء ! . والنموذج الحالي أمامنا هو النموذج الإيراني ! . وإذا حكمنا حزب فاشي يعبر عن مصالح الرأسمالية النّهّابة الحالية ، التي تذيق جماهير شعبنا ألوان العذاب ، فسوف نترحم على ذكرى هتلر وموسوليني ! فالمستقبل الديموقراطي في بلادنا يفتقر إلى الأساس الاقتصادي الذي يميز النظام الغربي .

وليس معنى هذا الكلام ـ بطبيعة الحال ـ أننا ندعو الناس إلى اليأس من تحقيق الحرية الداخلية والكف عن النضال من أجل إرساء دعائم الديموقراطية ، فشعبنا أبيّ له تاريخ نضالي عريق في الكفاح من أجل الحرية ـ

وإنما نحن ندعو فقط إلى الوصول إلى صيغة ديموقراطية تتفق مع ظروف علاقات الإنتاج المعقدة في مجتمعنا ، حيث تسيطر الدولة على الهياكل الرئيسية للانتاج ، بدون اشتراكية حقيقية !، وتسيطر الطبقة الجديدة على جزء هام آخر بدون رأسمالية حقيقية ! .

لعلي كنت أول من دعا إلى وضع هذه الصيغة في أعقاب تولي الرئيس مبارك الحكم ، في مقال بروز اليوسف ، تحت عنوان : « المعارضة في عهد مبارك ». وفيه دعوت المعارضة إلى تجهيز نفسها لدور تأليفي ، فلا تكون معارضة من طراز عهد عبد الناصر ، ولا تكون معارضة من طراز عهد السادات ، وإنما عليها أن تتعلم من دروس التجربتين السابقتين فتأخذ محاسنهما وتترك مساوئهما . وإنه من الواجب على الحكومة والمعارضة التوصل إلى صيغة ديموقراطية تعكس النظام الاقتصادي الذي يسود مصر . صيغة لا تتخذ النموذج الرأسمالي أو النموذج الاشتراكي مثلاً لها ، وإنما تأخذ محاسنهما وتترك مساوئهما ، فتصبح صيغة تأليفية ، وقلت إنه إذا كانت المعارضة تريد نظاماً ليبراليا حقاً على النمط الغربي ، فعليها أن تطالب بتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد رأسمالي شبيه بذلك الذي يسود في المجتمع الغربي ، فتجرد رئيس الدولة من أية سيطرة على وسائل الانتاج !، ولكنها تطالب بالعكس ، وهو تطوير النظام الاقتصادي في الاتجاه الاشتراكي ، بكل ما يترتب على ذلك من زيادة سلطات رئيس الدولة ! . وحذرت من أنه إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذه الصيغة الديموقراطية ، فإن الهوة سوف تتسع بين الفريقين لتصل إلى شيء شبيه بحركة ٥ سبتمبر ١٩٨١، وهي حركة لم تسفر عن منتصر ومهزوم ، بل هزم فيها الجميع ، فدخلت المعارضة السجون ، وفقد رئيس الدولة حياته !،

وفي هذا الضوء فإن أزمة كتاب « خريف الغضب » لمحمد حسنين هيكل ، بكل ما حفل به من إثارة وتحد وتصفية حسابات ، هي جرس إنذار

يجب أن ينبه الجميع إلى ضرورة البحث عن صيغة ديموقراطية للممارسة السليمة تعيد الوفاق بين القوى الوطنية إلى المرحلة التي استهل بها الرئيس مبارك عهده .

وأغلب الظن أن هذه الصيغة لن يمكن التوصل إليها إلا إذا اعترف الجميع بأن قضية الحرية لا تتجزأ ، وأن الاعتداء عليها كما جرى في الماضي . سواء من جانب السادات أو من جانب عبد الناصر ، يجب أن يكون محل إدانة واستنكار من جميع القوى الوطنية الديموقراطية . فليس من المعقول أن تهاجم المعارضة السادات بتهمة الاعتداء على الحريات ، بينما تدافع عن عبد الناصر لارتكاب هذه الاعتداءات بحجة الحاجة إليها في ذلك الوقت ! . فتمزق الشباب المصري حول مفهوم الحرية والديموقراطية ، فيبيحها فريق باسم الثورية ، ويعارضها فريق باسم الشرعية ! .

وبالنسبة للحكومة، فعلى الرغم مما يحتويه كتاب خريف الغضب مما أثار غضبها وسخطها بحق، إلَّا أن ما أقدمت عليه من منع نشر الكتاب لم يخدم قضيتها بالشكل الذي أرادته، فقد جعلت منه مشكلة سياسية، وهو ليس كذلك.

فمحمد حسنين هيكل كاتب ومحلل سياسي معروف بانتمائه ومن حقه أن يعبر عن انتمائه السياسي بالشكل الذي يروق له، ومن حقه أن يكتب رؤيته للأحداث من وجهة نظره، وهو في نهاية الأمر ليس مؤرخاً يطلب منه الانصاف، أو معالجة موضوعية وفقاً لمنهج علمي محدد لكتابة التاريخ ، كما أنه كاتب منحاز ، وليس من حق أحد أن يطلب منه ألا يكون منحازاً ، وإنما قصارى ما يطلب منه، التدليل على ما يسوق من أحداث، أو يعبر عن رأي، بالأدلة والوثائق.

ولكن الحكومة ، بالموقف الذي اتخذته ، اجتذبت اهتمام الشعب للكتاب بأكثر مما يستحق ، وروجت للكاتب والكتاب بأعظم مما يطمع فيه أي كاتب أو كتاب ! . وبدلاً من أن تدع الكتاب يمر في حياتنا الثقافية كما يمر أي كتاب ، جعلته بين عشية وضحاها من أهم الكتب التي ظهرت في مصر

مؤخراً ! . مع أنه ـ على وجه التحقيق ـ ليس أهم هذه الكتب ، لا من الناحية العلمية ، ولا من الناحية الفكرية ، ولا من الناحية السياسية ، لأن الكتب المنحازة أحادية النظرة لا تكون أهم الكتب عادة . وإنما هو كتاب هام على وجه التحقيق ، بمحور موضوعه ـ وهو شخصية الرئيس الراحل السادات ـ وبطريقة معالجته ، وبأهمية كاتبه ، الذي لعب دوراً لا يستهان به في الحياة السياسية المصرية وفي الفكر السياسي المصري ، وفي الحياة الصحفية في مصر . ومثل هذا الكتاب يستحق النشر ومناقشته والرد عليه ، وهو أمر يسير ! .

فمن حق السيد محمد حسنين هيكل أن يكتب عن « خريف الغضب » في عام ١٩٨١ ، ويقول : « كان الغضب في كل نفس ، وفي كل مكان . كان الرئيس غاضباً ، وكان الشعب غاضباً ، وكانت الكنيسة غاضبة ، وتجمعت العواصف المشحونة بالكهرباء ، ثم تصادمت في ذلك الخريف من سنة ١٩٨١ يقصد بذلك يوم مصرع السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

ولكن من حق المؤرخ أن يكتب عن « خريف غضب » آخر ، وقع قبل سبعة وعشرين عاماً ، وفي نفس الشهر أيضاً ـ شهر أكتوبر ـ وانتهى في يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بإطلاق الرصاص على عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية . وكانت مصر تمر بنفس الأوضاع تقريباً ، فجميع القوى الوطنية الديموقراطية في السجون ، ومعاهدة الجلاء تثير من الغضب والاستياء في مصر ما أثارته المعاهدة المصرية الإسرائيلية في البلاد العربية !، والديموقراطية في أزمة سوداء . ثم تنطلق ست رصاصات على عبد الناصر ، ولكنها تخطئه وكما قبض السادات على ١٥٠٠ معتقل في سبتمبر ١٩٨١ . فقد قبض عبد الناصر على ٢٩٤٣ معتقلاً في المدة من ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حتى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ !.

ومن حق الذين اعتقلوا في سبتمبر عام ١٩٨١ ، أن يتحدثوا عن أوضاع سجون السادات ، التي أخرجهم منها محمد حسني مبارك ليستقبلهم في قصر العروبة ، ولكن من واجبهم أن يذكروا سجون عبد الناصر وما جرى فيها

للإخوان المسلمين والشيوعيين طوال خمسة عشر عاماً (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) ـ هذا إذا كانت قضية الحرية عندهم لا تتجزأ !.

وقد خرج السيد محمد حسنين هيكل من سجون السادات سليماً بدنياً وعقلياً ليكتب كتابه « خريف الغضب »!، ولكن الكثيرين ممن دخلوا سجون عبد الناصر لم ينعموا بهذه الفرصة ، أبداً، فتحطمت أجسادهم ، وتهاوت عقولهم ، وفقد الكثيرون أرواحهم من الضرب المبرح ، كما حدث لشهدي عطية الشافعي !. وقليلون نجوا بمعجزة ليعودوا إلى الحياة العامة ، ويكتبوا تجربتهم ، كما فعل مصطفى أمين !. وكان موقع السيد محمد حسنين هيكل من السلطة يتيح له الاطلاع على كل ما يجري ـ دون غضب . وأعرف ممن يهاجمون السادات بشراسة لما فعله في سبتمبر ١٩٨١ ، ومن يدافعون عن عبد الناصر بشراسة ، من لا يزالون يحملون على ظهورهم قروح سياط زبانية التعذيب في عهده ، وأعرف أيضاً البعض الآخر ممن كانوا يحتلون مواقع الإشراف على التعذيب !.

وأسوأ ما يرى الكاتب نفسه فيه هو موقف المفاضلة بين انتهاك للحرية وانتهاك آخر ، أو موقف المفاضلة بين سجن وسجن ، أو لون من التعذيب ولون آخر ، والقول بأن هذا كان أفضل من ذاك ! فمن المحقق أن سبتمبر ١٩٨١ يدخل في تاريخ مصر كشهر من أسود أشهره ، حين أحس كل مصري بأنه يسجن في شخص كل سجين ، ولكن ما ذنبنا والبعض يأبى إلا أن يقلب الحقائق ، وإلا أن يذكر فقط سجون السادات ، التي أخرجت أبطالاً تتسلط عليهم الأضواء ويستقبلون في رئاسة الجمهورية ، ويتحدثون عن تجربتهم بفخر واعتزاز ، وينسى سجون عبد الناصر ، التي أخرجت مجموعات من العجزة والمشوهين والمحطمين نفسياً .

أليس هذا هو التعتيم الحقيقي ؟. نعم هذا هو التعتيم الحقيقي !. فلا يمكن أن يعتبر عبد الناصر محرراً أعظم ، وقدمات وسيناء تحت الاحتلال

الإسرائيلي ! . ويعتبر السادات خائناً أعظم لأنه وضع أساس تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي ؟ . ولا يمكن أن يعتبر عبد الناصر مناضلاً أعظم لأن مصر منيت في عهده بأكبر هزيمة مخزية في تاريخها ! . ويعتبر السادات مفرطاً أعظم لأن مصر في عهده أحرزت أكبر نصر في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ! . ولا يمكن أن يكتب عن « خريف الغضب » في عهد السادات فقط ، ولا يكتب عن خريف وربيع وشتاء وصيف الغضب في عهد عبد الناصر ! .

لنسقط إذن هذه المعايير من حسابنا في تقييم الرجلين ، حتى نجد أرضاً مشتركة نقف عليها ، وفي الحقيقة أن تقييمنا للرجلين يقوم على مقدار ما قدمه كل منهما لمصر ، وما حققه لمكانتها الدولية ، وما لعبته مصر في عهده من دور مؤثر في عالمها . وفي هذه الحالة ، فنحن أمام فرعونين من أعظم من تولوا حكم مصر على مدى العصور ، وأعظم من أنجبته ثورة ٢٣ يوليو بكل إنجازاتها الهائلة وأخطائها القاتلة ! ـ فرعونين نبتا ـ لأول مرة ـ من صفوف جماهير الشعب الكادحة ، ولم ينبعا من عالم الآلهة ! . وقد غير كل منهما العالم من حوله بطريقته الخاصة ، واكتسبت مصر في عهده من الاحترام العالمي ما لم تكتسبه منذ أيام تحوتمس ورمسيس ، أو أيام الفاطميين والأيوبيين والمماليك ! وقد فارق كل منهما الحياة وخريطة العالم حوله عند مماته تختلف عنها عند توليه الحكم ، لا لسبب إلا لأنه هو الذي أحدث هذا التغيير ! .

وبطبيعة الحال فسوف يعاد تقييم الرجلين كلما انتقلت مصر من عهد إلى عهد ، أو من نظام اقتصادي إلى نظام آخر ـ كما حدث بالنسبة لجميع الشخصيات العظيمة في التاريخ ، ولكن ما نريد أن نقوله هنا هو أن هذه المعالجة من جانب كتابنا السياسيين وأحزابنا السياسية ، لا يجب أن تتم في شكل تصفية حسابات ، والتنفيس عن غضب وأحقاد . لأننا بذلك نبلبل أفكار شبابنا ، ونجعلهم يفقدون القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب ، وبين الغث والسمين .

خريف الغضب . . وانتقام الأفنديات !(*)

ربما كان من الأمانة أن أوضح لقرائي أني أكتب هذا المقال وأنا غير سعيد بما أكتب ! . فليس أشق على نفسي من أن أتناول عبد الناصر بما قد يسيء إلى صورته في عين الجماهير العربية ، لا لشخص عبد الناصر ، الذي دخل التاريخ من أوسع الأبواب بما أدى لأمته ، والذي أجله وأحترمه وأميل بفكري الاجتماعي إليه ميلاً شديداً ـ وإنما لأن صورة عبد الناصر تمثل قيمة وطنية وقومية كبيرة تعتز بها جماهيرنا من الخليج إلى المحيط ، وأنا حريص على هذه الصورة كل الحرص ، ولا أريد لها أبداً أن تهتز .

على أني أكثر حرصاً على الحقيقة التاريخية ، وحريص أكثر على تاريخ مصر الذي أرى المحاولات تجري على قدم وساق لتزيفه وتشويهه تحت اسم الحفاظ عليه . ذلك أني أومن إيماناً راسخاً بأن تزيف التاريخ يؤدي بالضرورة إلى تزييف الوجدان الوطني والقومي للأمة ، وأن اللعبة السياسية التي لا تؤدي لوجه الله والوطن ، وإنما تؤدي لتصفية الحسابات ، هي لعبة يجب أن تبتعد تماماً عن حقل التاريخ ، ولا تتمسح بشعاره ! .

ومن سخرية الأقدار أن أجد نفسي في موقف الدفاع عن السادات ، بعد أن مات وفقد حوله وطوله ، وقد عشت حياتي في عهده معارضاً ناقداً

(*) أكتوبر في ١٩ يونيو ١٩٨٣ .

مهاجماً ، كما تشهد بذلك مقالاتي المنشورة في روز اليوسف وصباح الخير والجمهورية والشعب في تلك الفترة ، فلم أكتب كلمة دفاع عنه إلا عند قيامه بمبادرة القدس . بل لقد كان لي حظ الاشتراك في تكوين أول منبر معارض للسادات ، وهو منبر اليسار ، في بيت الصديق حسين فهمي بالجيزة مع الأخوة خالد محيي الدين وأبو سيف يوسف والدكتور إسماعيل صبري عبد الله والدكتور فؤاد مرسي والدكتور رفعت السعيد والدكتور ميلاد حنا ولطفي الخولي ، وكونا بذلك النواة الأولى التي أصبحت فيما بعد حزب التجمع بعد انضمام الناصريين والقوميين إليه ـ أقول من سخرية الأقدار أن أجد نفسي في موقف الدفاع عن السادات ضد حملات التشويه والتجريح ضده ، وخصوصاً ضد دوره المشرف في حرب أكتوبر .

ولكن ما ذنبي وصناع هزيمة يونية هم أنفسهم الذين يحاولون الآن تشويه أداء السادات في حرب أكتوبر ؟ . ما ذنبي وأولئك الذين دافعوا عن هزيمة يونيو وساقوا لها المبررات والأعذار ، هم الذين يهاجمون الآن صانعي نصر أكتوبر ويسوقون الأدلة على تهاونهم وخيانتهم ! . نعم ما ذنبي وأولئك الذين غضوا الطرف ، بل وأغمضوا أعينهم عن أخطاء يونيو القاتلة ـ التي تعاني منها أمتنا العربية حتى الآن وبالاً ونكالاً ـ لأن عبد الناصر كان وقتها في الحكم ـ يفتحون أعينهم الآن واسعة على نصر أكتوبر ، ويتلمسون الأخطاء هنا وهناك ، ويسوقون الوثائق مشفوعة بتفسيراتهم وتحليلاتهم التي تصور السادات في مظهر التهاون والخيانة ؟ .

ثم ما ذنبي وجميع الذين خرجوا على السادات ، سواء عند قيامه بمبادرة القدس ، أو عند إبرامه كامب ديفيد ، يتشحون الآن بوشاح البطولة ، وينشرون الأحاديث والمذكرات التي تصور عبقريتهم السياسية وفرط حرصهم على تراب الوطن ، وتصور السادات في مظهر مضيع البلاد ـ وذلك بدلاً من أن يشعروا في قرارة أنفسهم بخيبة توقعاتهم وخطئهم في حق الرجل ، ويصارحوا أنفسهم بتلك الحقيقة الواضحة الصريحة ، وهي أنه لو استمع السادات إلى

نصائحهم ، ورضخ لما أرادوا أن يفرضوا عليه من آراء ، فلم يتوجه إلى القدس ، ولم يبرم كامبد ديفيد ، لكانت سيناء المصرية العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن ، كما هو الحال بالنسبة للجولان وللضفة الغربية وغزة ، بل ولبنان ! . .

ولكن هكذا تقلب الحقائق بجرأة ، ويدفع السادات غالياً ثمن عدائه للمثقفين ، أو « الأفنديات » ـ حسب تعبيره ! . . فهاهم « الأفنديات »، وعلى رأسهم الأفندي الأكبر محمد حسنين هيكل ، ينتقمون لأنفسهم انتقاماً ذريعاً ، وبكفاءة منقطعة النظير ، ويغسلون مخ الجماهير بأقلامهم ، ويطعنون السادات في صميم مجده ومفخرته وهي قيادته لحرب أكتوبر ! . .

وهذا ما نسميه بتصفية الحسابات . فالسادات ربما كان أكثر الحكام في تاريخ مصر انكشافاً للهجوم !، ذلك أن ممارساته العاصفة في الحكم ، التي قلب بها وجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، قد جعلت منه جبهة معرضة ومكشوفة ومستباحة للهجوم من جوانب لا تحصى ولا تعد ! . فأنت تستطيع ـ بسهولة ـ أن تهاجم السادات في مبادرة القدس ، أو إبرام كامب ديفيد ، أو سياسة الانفتاح ، أو في تفجيره الصراع الطبقي الذي كان مؤمماً في عهد عبد الناصر ، أو في ممارساته في حقل الديموقراطية ، أو في انقلابه الدبلوماسي الذي حول به وجه سياسة مصر الخارجية من الشرق إلى الغرب ، أو غير ذلك . ولكن ذكاء الأفنديات يتجاوز كل الجوانب المكشوفة المعرضة ، ويهاجمون الرجل في حصنه الحصين ، أو في مفخرته ، وهي حرب أكتوبر ! . .

وهؤلاء يعتمدون على حقيقة تجهلها جماهير أمتنا العربية، أو لا تريد أن تصدقها !، وهي أن حرب أكتوبر لم تكن حرباً لتحرير سيناء بالقوة المسلحة ، أو حتى الوصول إلى المضايق ـ وإنما كانت حرباً لعبور قناة السويس ، وتحطيم خط بارليف ، والوصول إلى عمق يتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كيلومترا ، هي كل

ما يمكن لحائط الصواريخ تغطيته ، والاستعداد بعد ذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من الخط، إذا توافرت الإمكانيات القتالية لتنفيذها!. وهذه المهمة هي التي أداها جيشنا على الوجه الأكمل ، وهي ما وردت بالفعل في « التوجيه الاستراتيجي » الذي أصدره السادات إلى القائد العام يوم أول أكتوبر ، (وقد حرره محمد حسنين هيكل بنفسه !) وألحقه يوم ٥ أكتوبر، وينص ـ وفقاً لما أورده السيد حافظ إسماعيل ، الذي نؤيده تماماً في روايته ـ على الآتي :

تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

١ ـ إزالة الجمود العسكري الحالي ، بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .
٢ ـ تكبيد العدو وأكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات .
٣ ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة ، على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة .

ومن هذا التوجيه تتضح أهمية العمل السياسي ، الذي يعد استكمالاً لحرب أكتوبر ، والذي استهدفته منذ البداية في التكليف الأول الذي يقضي « بإزالة الجمود العسكري الحالي » . وهو السبب في توجيه خصوم السادات حرابهم إليه ـ عن علم ووعي ـ لتجريحه وتشويهه ! . .

ومن هنا ضرورة عقد هذه المقارنة التاريخية بين أداء عبد الناصر في حرب يونيو وأداء السادات في حرب أكتوبر ، لإزالة التعتيم المقصود فرضه على الزعيمين ، وهو تعتيم يقصد به رفع عبد الناصر إلى أعلى عليين ، وخفض السادات إلى أسفل الأسفلين ! ، بكل ما يترتب على ذلك من ضياع الحقيقة التاريخية ، وتزوير التاريخ ، وتزوير الوجدان الوطني والقومي ، وحرمان جماهيرنا وشبابنا من التمييز بين النصر والهزيمة ، والصواب والخطأ، أو الاستفادة من عبر التاريخ ودروسه ! .

وبالنسبة لعبد الناصر فلا يمكن القول بأنه كان هناك أداء من جانبه في

حرب يونيو يرتفع إلى مستوى زعامته السياسية !، لأسباب تتصل بطبيعة النظام الـذي ساد البـلاد قبل الحـرب ، وهو نـظام كـانت السلطة فيـه مـزدوجـة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، خصـوصـاً بعـد أزمة ١٩٦٢ بين الـرجلين ، التي وصفها عبد الناصر بنفسه بأنها كانت « انقلاباً » قاده المشير عامر ضده مع بعض القيـادات ! . . وقد صـارح عبد النـاصر أعضـاء اللجنة التنفيـذية العليـا للاتحاد الاشتراكي في يوم ٣ أغسطس ١٩٦٧ ، بأنه « لم يدخل القيادة العامة أو يتدخل في توجيه المعركة العسكرية من يوم الاثنين ٥ يونيو حتى الخميس ٨ يونيو »! . وقد أكد عبد اللطيف البغدادي هـذه الحقيقة في مـذكراتـه من واقع تواجده طوال تلك المدة تقريباً في مقـر القيادة العـامة إلى جـوار عبد الحكيم عامر ! .

ووفقاً لمحمود الجبار ، مستشار عبد الناصـر وأقرب المقـربين إليه حتى وفاته، فإن عبد الناصر «نزل من غرفته صباح يوم الاثنين ٥ يونيـو، وتوجـه مع الجيار إلى القيادة العامة ، ولم يكن أحد هناك من كبار القادة ، إذ كانوا جميعاً قد توجهوا إلى سيناء في نفس الصباح في قافلة من ثلاث طائرات، وقد تعرضت القـافلة للقصف الإسـرائيلي ، فعـادت تبحث عن مـطار تهبط فيـه ، وانتهت المغامرة بالهبوط في مطار القاهرة ، وعودة القادة إلى مقر القيادة بتاكسي ! .

وكان عبد النـاصر في خـلال ذلك وحـده في القيادة يسـأل عن تطورات القتال وتفاصيل خسائر الضربة الأولى ، وقد قدمت إليه في البداية تقارير مرتبكة تحاول التمويه عليه ، ولكنه شيئاً فشيئاً بدأ يتبين حجم الكـارثة وعنـدما وصـل التـاكسي بعبد الحكيم عـامر ، لم يكن قـد بقي شيء يمكن أن يتحـدث فيـه الرجلان . وخرج عبد الناصر من مبنى القيادة حوالي الواحدة ظهراً ، وقد تهدل كتفاه ، وتغيرت ملامحه ، ولم يعد يريد أن يسمع أو يتكلم وفي البيت صعـد إلى غرفته في صمت تام ، وأغلق الباب وراءه ، واختفى تماماً ـ اختفى ثـلاثة أيام »! .

وفي تلك الفترة وافق عبد الناصر على قرار الانسحاب من سيناء، الذي اتخذه المشير عبد الحكيم عامر دون أي مبرر ، وذلك عندما أكد له المشير أنه لا بديل عن هذا القرار « لإنقاذ أولادنا ». ولكنه اعترض على سحب الفرقة الرابعة المدرعة من المضايق قبل تأمين انسحاب القوات الأخرى .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من موافقة عبد الناصر على قرار الانسحاب منذ اليوم التالي للقتال ، إلا أنه تأخر عن قبول قرار وقف إطلاق النار حتى يوم ٩ يونيو ! ـ أي بعد أن وصلت قوات الغزو الإسرائيلي إلى القناة ! . مع أن مقتضيات الموقف بعد قرار الانسحاب من سيناء كانت تتطلب قبول وقف إطلاق النار قبل أن تنهي القوات المصرية انسحابها ، وقبل أن تصل القوات الإسرائيلية إلى القناة ، خصوصاً بعد ما تبين إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على عدم مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط الهدنة ـ وذلك لإنقاذ ما يمكن أنقاذه . ولكن عبد الناصر وقف موقفاً غريباً ، فلم يرفض القرار ، الذي أصدره مجلس الأمن ، ولم يقبله !، في الوقت الذي كانت إسرائيل تتقدم صوب القناة . وبذلك أفلت فرصة إيقاف القوات الإسرائيلية عند المضايق ، وهو ما كانت إسرائيل تقبل به ، لأن ديان ، وزير الدفاع الإسرائيلي ، لم يكن من رأيه وصول القوات الإسرائيلية إلى القناة ، لأن ذلك ـ حسب قوله ـ « يمكن أن يثير أزمة دولية »، وكان ـ بالتالي ـ يرى وقف القوات الإسرائيلية عند المضايق . وإذا عرفنا أن قصارى ما كانت تطمع فيه القوات المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هو الوصول إلى هذه المضايق ، فإن ذلك يوضح مدى الخطأ في تأخر قبول وقف أطلاق النار حتى يوم ٩ يونيو ! .

وقد وصف عبد اللطيف البغدادي عبد الناصر عند توجهه إلى مقر القيادة مساء يوم ٨ يونيو ، فقال إنه عندما أخبره المشير عامر بأن « قواتنا عبرت القناة » (إلى الغرب !)، سأله عن القوة المتبقية في سيناء التي لم تعبر القناة بعد ؟، فرد المشير بقوله إن المتبقى منها أفراد فقط وليس لديهم إلا أسلحتهم

الصغيـرة . وقد أراد البغـدادي وزميـلاه حسن إبـراهيم وكمـال الـدين حسين الإنصراف ، لإتاحة الفرصة لعبد الناصر والمشيـر لمناقشـة الأمور ، فـرد عليه عبد الناصر وهو يحرك يديـه : « نناقـش إيـه ؟ ما الجيش راح !». وطلب إلى البغـدادي وزميليه إبـداء الرأي في المـوقف ، فـردا عليـه بـأنهم « ليسـوا في الصورة ! ». فرد عبد الناصـر بما معنـاه أنه هـو كذلـك ! ، مدلـلاً عليه بعـدم حضوره إلى مكتب المشير عامر إلا يوم الاثنين فقط وتلك الليلة ! .

هـذا هو أداء عبـد الناصـر في حـرب يـونيـو ، من النـاحيـة السيـاسيـة والعسكرية ، نسجله للتاريخ ، ولا نقصد به إدانة أو تجريحاً ، لأنه كان نتاجـاً لنظام سوف يقرر التاريخ إلى أي حد كان عبد الناصر صانعاً لـه ، أو أنه كـان ضحيته ! .

فما هو أداء السادات في حرب أكتوبر ، الذي لا يتورع خصومه عن تجريحه بشراسة وجرأة ، ويلصقون أشنع التهم به إلى حد الاتهام بالخيانة ؟ .

إن عمدتنا الوحيد في تقديم هذا الأداء هـو السيد محمـد حسنين هيكل نفسـه ! ، في كتابه الشهير « الـطريق إلى رمضان » ـ وقـد كتبـه قبـل اعتقـال السادات له في سبتمبر ١٩٨١ ، وبالتالي فهو بريء لحد كبير من تهمة التحيـز للسادات أو التحامل عليه ! .

يصف السيد محمد حسنين هيكل الضغوط التي أدت إلى حرب أكتوبر ، ويذكر من بينهـا العجرفـة الإسرائيليـة التي قادت زعمـاءها إلى التحـدث عن مشروعاتهم الخاصة بالأراضي العربية المحتلة أثناء الحملة الانتخابية التي كان مقـرراً لها يـوم ٣١ أكتوبـر ١٩٧٣ ، حتى أصبح ديـان يتحـدث عـلانيـة عن مشروعاته بالنسبة لميناء ياميت في رفح ، لعزل مصر للأبد عن أي اتصال بقطاع غزة ، ويقول إن السادات قال له : « إن كل كلمة عن ياميت أعتبـرها خنجـراً موجهاً إليَّ شخصياً ولاحترامي لنفسي »! .

ثم يتحدث عن مسلك القيادة السورية في الأيام الأولى للحرب ، حيث كان الرئيس الأسد قد وافق في لقاء مع السفير السوفييتي في دمشق، دوم محيي الدينوف ، قبل بدء المعركة ، على تقديم مشروع قرار بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن إذا انهار وقف إطلاق النار ، فاتصل بريجنيف بسفيره فينوجرادوف في القاهرة تليفونياً ، يطلب إليه إبلاغ الرئيس السادات تهنئة الاتحاد السوفييتي على العبور الناجح والسريع للقناة ، وبأنه ليس لدى السوريين اعتراض على فكرة التقدم بمشروع قرار لوقف إطلاق النار !.

ويقول هيكل إن السادات حين سمع هذه المعلومات من فينوجرادوف ، وعلم أنه تلقاها من موسكو قال للسفير السوفييتي :

« إنه كان من الممكن أن يفهم اقتراح وقف إطلاق النار لو أنه جاء من واشنطن ، لأن المعركة تسير في مصلحة العرب !». ثم قال محتجاً إنه من المستحيل عليه أن يتصور وقف إطلاق النار ، بينما خمس من الفرق . تعبر القناة إلى سيناء ، والقوات المدرعة في طريقها إليها !. وقال أيضاً : « نحن نريد السلام ، لكن السلام لن يتحقق قبل أن يخرج آخر جندي إسرائيلي من سيناء ».

ثم يقول هيكل أنه في خلال يوم الأحد ٧ أكتوبر ، استطاعت فرقة المشاة الـ ١٨ تحرير القنطرة شرق ، « وقد تحقق بتحريرها وعد كان قائد الفرقة قد قطعه على نفسه للرئيس السادات . فقد كان الرئيس يبدي اهتماماً خاصاً بمصير المدينة ، لأنها المدينة التي خدم فيها وهو برتبة بكباشي في سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١ قبل الثورة ».

وفي هذا اليوم (الأحد) عقد الرئيس السادات اجتماعاً آخر مع السفير السوفييتي فينوجرادوف ، « ويبدو أن الرئيس » - حسب كلام هيكل - « لم يكن في يوم السبت قد أخذ الكلام عن وقف إطلاق النار مأخذ الجد ، ولكن السفير في هذه المرة قال إن السوريين اتصلوا بموسكو بشأن خسائرهم في الدبابات ،

وأن موسكو ترى أن شحن دبابات جديدة من أوديسا إلى اللاذقية سيستغرق وقتاً طويلاً ، وأن على السوريين أن يتصلوا بالعراقيين ويحصلوا على الدبابات منهم ، على أن يقوم الاتحاد السوفييتي بتعويضها للعراقيين فيما بعد . وقد أكد فينوجرادوف صحة ما جاء بكلام الرئيس الأسد للسفير السوفييتي محي الدينوف ، من أن الرئيس الأسد لا يعترض على وقف إطلاق النار إذا قدم اقتراح به !.

« وهكذا عندما خرج السفير » ـ كما يقول هيكل ـ « بدأ الرئيس السادات في كتابة رسالة إلى الرئيس الأسد ، قال فيها : إن وقف إطلارق النار الآن معناه أن تصبح إسرائيل في مركز أقوى مما كانت عليه عندما بدأ القتال . وإنه مصر على أن من الخطأ تصور أن الهدف من القتال هو كسب أرض ، فالهدف الحقيقي منه هو استنزاف دم العدو ، وذلك يحتم بالضرورة أن نكون مستعدين لتحمل خسائر جسيمة ». وقال أيضاً : « إني لا أستطيع أن أوافق على وجهة نظرك ، وأقترح عليك أن تدفع بفرقتك الاحتياطية المدرعة إلى المعركة ، وتسحب في الوقت نفسه ـ إذا دعت الضرورة ـ إحدى فرق المشاة من الجبهة للدفاع عن دمشق ».

وفي اليوم التالي (الاثنين) ٨ أكتوبر ، ـ وكما يقول هيكل ـ « واصلت الدبابات وقوات المشاة والمدفعية والمعدات الثقيلة والخدمات الإدارية والطبية ، تدفقها عبر القناة إلى سيناء في سيل متصل . وكانت القيادة المصرية ترى أن الموقف أصبح يحقق لها الآن جداراً دفاعياً قوياً على الضفة الشرقية للقناة ، لا بد أن تصطدم به أي قوات إسرائيلية تتقدم من وسط سيناء في منطقة المناورات بين الممرات والقناة ، وكانت القيادة ترى أيضاً أن تشدد القوات المصرية ضرباتها ضد قوات العد كلما اشتدت محاولاته للهجوم عبره . وكان هذا التكتيك في تقديرها أفيد من التحول إلى الهجوم ».

ويقول هيكل إنه توجه مغرب يوم الاثنين إلى مقابلة السادات في قصر

الطاهرة ، « وكان الرئيس سعيداً ، وفي حال معنوية طيبة . وصعدت معه إلى الطابق الثاني، حيث خلع بدلته العسكرية، وارتدى البيجاما والروب دي شامبر قبل أن يجلس لتناول طاعم الإفطار . ورن جرس التلفون قبل أن نبدأ الأكل ، وكان السفير السوفييتي على الخط يبلغ الرئيس بالجسر الجوي للسلاح الذي يتوقع أن يبدأ قريباً . وأذكر أن الرئيس قال لفينوجرادوف بالإنجليزية التي يتقنها فينوجرادوف تماماً : « حسناً ، حسناً ، بديع ، بديع . قل للرفيق بريجينيف إني أشعر بالامتنان له من أعماق قلبي . قل لبريجينيف أن الأسلحة السوفييتية هي التي حققت معجزة العبور». وعندما انتهت المحادثة سألته عن رأيه في حقيقة موقف السوفييت ، فقال إنه يعتقد أنه تبين لهم أن الحالة تمضي في اتجاه مرض جداً ، وأنهم يرون في ذلك فرصتهم لاستعادة معظم أو كل هيبتهم في الشرق الأوسط . وقال : « لا أظنهم سيضيعون هذه الفرصة ». وبقيت مع الرئيس حتى ساعة متأخرة من الليل ، فقد كان يشعر بعدم القدرة على النوم ».

ثم يقول هيكل إنه مر بمكتبه في الأهرام قبل عودته إلى منزله ، وعلم أن الرئيس نيكسون قد طلب عقد اجتماع مجلس الأمن ، فطلب السادات ليبلغه النبأ ، « وسألني عما إذا كنت أرى في ذلك ما يعني أن نيكسون قد يبدأ اتخاذ إجراء قوي ضد العرب ؟ فقلت : « لا أظن ذلك ، لأنه لو كان يريد حقيقة أن يتخذ منا موقف الشدة لما لجأ إلى مجلس الأمن ، وهو يعرف أنه عرضة لمواجهة « فيتو » من الاتحاد السوفييتي أو الصين يقيد يديه تماماً . وبدا أن الرئيس اقتنع بهذا التفسير ».

ويقول هيكل إنه في ليلة ٩ أكتوبر ، كان الرئيس السادات في قصر القاهرة في انتظار نتائج معركة الدبابات المستعرة بعنف ، حين تلقى رسالة من السفير السوفييتي فينوجرادوف يطلب فيها مقابلته . وتمت المقابلة في مكتب الرئيس وبدا الرئيس بعدها متوتراً ، فقد ذكر فينوجرادوف خلالها أن الموقف دقيق على الجبهة السورية وأن السوريين خسروا حتى الآن عدداً كبيراً من

الدبابات بلغ ٦٠٠ دبابة . وقال : إن اجتماع مجلس الأمن الذي دعا الأمريكيون إلى عقده قد حان ، وأن السوفييت يجدون أنفسهم في ورطة أمام هذا الموقف : « فهم لا يزالون عند ظنهم بأن السوريين يرغبون في وقف إطلاق النار ، لكنهم يعرفون أن المصريين لا يريدونه . لذا فهم حائرون فيما يفعلون إذا قدم إلى المجلس اقتراح بوقف إطلاق النار » .

وقد طلب الرئيس السادات إلى السفير السوفييتي ـ كما يقول هيكل ـ أن يتوقف عن الخوض في نوايا السوريين ، وأن المهم له هو الجسر الجوي الذي وعده السوفييت به . وقال إن الأمريكيين يفعلون كل ما يستطيعونه لتزويد الإسرائيليين بما يطلبون من سلاح ، ويريد أن يعرف ما الذي سيفعله السوفييت ؟ فإذا كانوا يريدون التراجع عن وعدهم ، فهم أحرار ، وسيشكرهم على ما فعلوه ، ولن يجهر بالشكوى ، لأن الحقيقة كلها سوف تظهر وعندما أكد فينوجرادوف أنه لا يسعى إلى الضغط على مصر لوقف إطلاق النار ، قال الرئيس السادات إنه « يريد تحقيقاً رسمياً في موقف السفير السوفييتي في دمشق ، وأريد أن أبلغ بنتائجه !» . وأكد للسوفييت أن انتصارات العرب سوف تدعم إلى حد كبير سمعة السلاح السوفييتي ومركز الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط .

ثم يقول هيكل إنه عندما قابل بعد ذلك فينوجرادوف في منزله ، « راح يحدثني عن المقابلة العاصفة التي تمت بينه وبين الرئيس ، وقال إن بريجينيف وجريتشكو أتصلا به تلفونياً ، وأنهما يعتقدان أن إسرائيل تشدد الضغوط على سوريا في محاولة إخراجها من المعركة ثم تركز كل قواتها ضد مصر» ، وكان من رأيه أن يبدأ الجيش المصري اندفاعه نحو الممرات ، لتخفيف الضغط على السوريين (كان هذا الرأي من جانب السوفييت خطأ جسيماً ، لأن الجيش المصري لم يكن يملك القوة الجوية الكافية لتغطية القوات المصرية في إتجاهها إلى الممرات) .

ويقول هيكل إن فينوجرادوف أخبره بأنه سأل الرئيس السادات عما يسعى إلى تحقيقه سياسياً من القتال ، « وقد وجه إليه الرئيس نظرة قاسية وقال : « إنك الآن تتحدث إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأنا لم أسمع سؤالك السياسي ! ، لأني أعتقد أن شاغلي الأول يجب أن يكون المعركة والقتال . وإذا كنت تريد أن تتحدث عن الموقف السياسي ، فاذهب لمناقشته مع الدكتور فوزي ! ». وقد سأل فينوجرادوف هيكل عن رأيه ، « فقلت له أن عليه بالتأكيد أن يقابل الدكتور فوزي كما اقترح عليه الرئيس ».

ثم يقول هيكل إنه اتصل بعد ذلك بالرئيس السادات لينقل إليه تقييم السفير وهيئة خبرائه للموقف ، ورد عليه السادات بأنه مختلف معهم ، وقال : « وكما قلت لحافظ الأسد ، فإن الأرض ليست مهمة ، إنما المهم هو استنزاف العدو . وأنا لا أريد أن أرتكب خطأ الاندفاع إلى الأمام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الأرض ، ولا بد لنا أن نجعل العدو ينزف » (وكان السادات في ذلك واعياً ومحقاً إلى أبعد الحدود في تصوره للموقف ، الذي كان يقيمه على حقائق القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية) .

ثم يذكر هيكل أنه استدعيَ لمقابلة الرئيس السادات في مكتبه بعد ظهر يوم ١١ أكتوبر ، « فدخلت مكتبه ووجدته متعباً يخلع بدلته العسكرية ويرتدي بيجاما رمادية اللون مخططة . قال إنه يعتقد أن الموقف على الجبهة السورية بدأ يتحسن ، وأن الأمدادات تتدفق هناك ، بعضها من العراق . وقال إنه أبلغ الاتحاد السوفييتي أن « أية أسلحة مرسلة إلى مصر يمكن أن تفيد منها سوريا ، يجب أن تحول إلى دمشق ». وكان الرئيس في حالة نفسية طيبة ، وقال لي إنه سيصلي الجمعة في مسجد صغير كان صلى فيه وهو في الرابعة من عمره عندما جاء إلى القاهرة مع والده لأول مرة ، وقال إنه صلى في ذلك المسجد في الأسبوع الماضي من دون أن يلحظه أحد . وقال إن المسجد لا يزال كما كان عليه تماماً منذ خمسين عاماً ، باستثناء أنه كان عند ذاك يضاء بالشموع ، أما

الآن فهو يضاء بالكهرباء ! . وكان الجو في قصر الطاهرة يتسم بالتفاؤل الشديد ، وراح الحديث يدور حول ما سنفعله بعد انتهاء المعركة . . » .

ولست في حاجة إلى الاسترسال أكثر من ذلك لتصوير أداء السادات لحرب أكتوبر وفقاً لرواية السيد محمد حسنين هيكل . ولكن يكفي أن أختم هذا المقال بتلك الرسالة التي يذكر هيكل أن السادات أملاها على حافظ إسماعيل ليرسلها إلى كسينجر رداً على رسالة له يوم ٩ أكتوبر ، وقد تضمنت خمس نقاط :

١ ـ يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار يعقبه انسحاب في زمن محدد ، وتحت إشراف الأمم المتحدة ، لجميع القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط ما قبل ٥ يونيو .

٢ ـ إن حرية الملاحة في مضايق تيران يجب أن تكفل بوجود للأمم المتحدة في شرم الشيخ لفترة محددة .

٣ ـ بعد الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية كما هو مبين في النقطة الأولى ، يتم إنهاء حالة الحرب مع أسرائيل .

٤ ـ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ، توضع المنطقة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين إتاحة الفرصة لسكانها لممارسة حقهم في تقرير مصيرهم واتخاذ قرار بشأن مستقبلهم .

٥ ـ خلال فترة محددة بعد إنهاء حالة الحرب يعقد مؤتمر سلام تحت رعاية الأمم المتحدة تحضره كل الأطراف المعنية ، بما فيها الفلسطينيون، وكل الدول الأعضاء في مجلس الأمن ويبحث المؤتمر كل المسائل المتعلقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة .

ويقول هيكل إنه في مساء يوم ١٢ أكتوبر تلقى الرئيس السادات رسالة من رئيس وزراء بريطانيا ، أدوارد هيث ، يطلب فيها من مصر الموافقة على وقف

إطلاق النار في المراكز الحالية . « وقد نوقشت الرسالة في صباح اليوم التالي ، وكان الاجماع أن مصر لا يمكن أن تقبل وقفاً لإطلاق النار في الوقت الذي تتقدم قواتها فيه ، ولا سيما أن هجوماً كبيراً كان مقرراً أن يبدأ على الجبهة المصرية في اليوم التالي . وقد تلقى السفير البريطاني الرد من إسماعيل فهمي وزير الخارجية أن مصر لا يمكن أن تقبل وقف إطلاق النار إلا إذا قامت إسرائيل بخطوة إيجابية تبين أنها بدأت تجلو عن المناطق التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ! . كما أبلغه الوزير النقاط الخمس التي أرسلت إلى كسينجر » .

ومع ذلك يتحدث السيد محمد حسنين هيكل نفسه الآن عن خذلان السياسة للسلاح في حرب أكتوبر، «وخلل الإدارة السياسية للحرب !» . كأن الإدارة السياسية المثلى في نظره هي إدارة حرب يونيو ١٩٦٧ ! . ويقول « لقد رأيت التواطؤ بعيني رأسي ، شهدت أثمن الأزمنة المصرية وهي تتبدد هباء في طعم ابتلعه السادات ، أو سعى لابتلاعه ! » ـ ثم ينسب إلى القوات المسلحة المصرية بجرأة أنها أمضت الأربعة الأيام التالية ليوم ٦ أكتوبر بدون حراك ، فيقول : « مرت أيام ٧ و٨ و٩ و١٠ ولا شيء يحدث على جبهة القتال »! . وقد أقام هذا البناء كله على عبارة هزيلة يستطيع أصغر كاتب سياسي وضعها في إطارها الصحيح ـ عبارة يطمئن فيها السادات كسنجر بأنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة . وذلك لكي يحتوي ردود الفعل الأمريكية التي قد تتصاعد بالدعم لإسرائيل ـ فيعتبر هذه العبارة من جانب السادات إفشاء لنواياه ! ، وتعهداً بأنه لن يتقدم أكثر من ذلك ! . وقد بنى على ذلك دعواه السابقة بأن القوات المصرية لم تتقدم فعلاً طوال أيام ٧ و٨ و٩ و١٠ أكتوبر ، مع أنه في كتاب « الطريق إلى رمضان » تتبع تقدمها بدقة طوال تلك الأيام كما رأينا ! .

والأغرب من ذلك أن هيكل يتبنى في ذلك ـ موقف السوفييت بأن يتقدم المصريون إلى المضايق ، مع أنهم يعلمون جيداً أن الجيش المصري لا يملك

المظلة الجوية التي تمكنه من هذا التقدم !، ولهذا رأى أن الجيش المصري قد بدد أثمن الأزمنة !، مع أن الجيش لو تقدم بالفعل ، لوضع نفسه تحت رحمة الطيران الإسرائيلي بعيداً عن مظلة الصواريخ ، ولأصيب بنكسة تحرمه ثمار نصر العبور .

وحين سأله المتحدث معه بقوله : « يقول البعض أن التقدم إلى الممرات كان صعباً ، لأن حماية حائط الصواريخ لم تكن تصل إليها ؟» - تملص السيد هيكل من الإجابة بقوله إنه « لا يريد أن يقحم نفسه فيما لا يفهم فيه »! - مع أنه قبل قليل كان يكلم محدثه عن أساتذة علوم الحرب في العالم ، من « كلاوزفيتز » إلى « ليدل هارت »!، وكان على وجه التحقيق يعرف الخطة « بدر »، ويعرف إمكانيات القوات المسلحة في ذلك الحين ، ويعرف أن سوء الموقف في الجبهة السورية لم يكن يقدم للقوات المسلحة المصرية الظروف المثلى لتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة «بدر» التي تفي بالتقدم إلى الممرات!، وأكثر من ذلك كان يعرف أنه عندما تخلى الجيش المصري عن هذا المبدأ تكبد خسائر فادحة ، فقد فقد لواء المشاة الأول في ليلة ١٠/١١ نحو ٩٠ في المائة من رجال وأسلحته ومعداته عندما قام بالتقدم جنوباً لاحتلال منطقة سدر ، بفعل القوات الجوية الإسرائيلية - لأنه خرج من تحت مظلة الدفاع الجوي !، ومن الثابت أن تفوق القوات الجوية الإسرائيلية كان تفوقاً ساحقاً، يجعل إسرائيل قادرة على احتواء الجبهة المصرية بالقليل من القوات ، مع حشد الجزء الأكبر من قواتها ضد الجبهة السورية . وكان أمام الجبهة المصرية ٨ ألوية مدرعة إسرائيلية ، وهي أكثر من كافية لصد أي هجوم مصري في اتجاه الشرق !، ومن هنا كان السادات على حق عندما قال إنه لا يريد أن يرتكب خطأ الاندفاع إلى الأمام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الأرض .

وفي هذا الضوء يجب أن يجري تقييم أداء الرجل . وفي كل الأحوال،

ومهما أصاب السادات أو أخطأ فيما بعد ، فيبقى دائماً أن أداءه السياسي كان أداء جديراً بزعيم قومي ووطني ، لم يغفل لحظة واحدة طوال أيام الحرب عن واجبه ، ولم يتخل قط عن مسئولياته في إدارة الحرب والسلام .

الفصل السادس

معركة الإنتماء بين الوطنية المصرية والقومية العربية

السباق الذري بين العرب وإسرائيل(*)

لم يكن حادث الاغتيال الإجرامي لعالم الذرة المصري الدكتور يحيى المشد في باريس ، سوى حلقة من حلقات الصراع السري المرير الدائر بين الدول العربية وإسرائيل منذ نحو ربع قرن على امتلاك القنبلة الذرية . وإذا كانت السلطات الفرنسية قد أعلنت عجزها عن معرفة الجناة ، فليس هذا معناه أن التاريخ سوف يقيد هذا الحادث ضد مجهول ، كما فعل بالنسبة لحوادث أخرى مثل مقتل جون كندي ، وإنما سوف يشير التاريخ إلى الجاني الحقيقي ، وهو المخابرات الإسرائيلية المعروفة باسم « الموساد » .

وقد بدأت قصة هذه الحرب السرية مع بيان التسلح بين العرب وإسرائيل منذ منتصف هذا القرن ، وكانت إسرائيل هي التي بدأت هذا السباق بحكم صلتها الوثيقة بمصادر السلاح الغربي وعلاقتها بفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، وبحكم خضوع الدول العربية وقتذاك لاحتكار السلاح الذي يمارسه الغرب . وحين بدأت إسرائيل تستعرض عضلاتها بعدوانها المشهور على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، قرر عبد الناصر كسر احتكار السلاح بصفقة الأسلحة السوفييتية في نفس العام . وبدأت من ثم مرحلة من الصراع انتهى بالعدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر من العام التالي ، حين رأت إسرائيل أن تبادر بضرب مصر قبل أن تستوعب السلاح الجديد .

(*) البيان بدبي في يوليو ١٩٨٠ .

وقد فشل العدوان الثلاثي في تحقيق أغراضه كاملة ، ولكنه نجح في فتح باب مرحلة جديدة من السباق على التسلح ، وهو التسابق على السلاح المعقد . فعلى أثر الحرب ، ومنذ عام ١٩٥٨ ، وبعد تجارب متواضعة ، أخذ عبد الناصر في استجلاب عدد كبير من العلماء والمهندسين والفنيين من ألمانيا الغربية ممن عملوا في مشروعات الصواريخ والطائرات أثناء الحرب العالمية الثانية . كما جلب فنيين وخبراء آخرين من النمسا وسويسرا وإسبانيا ، حتى بلغ عددهم نحو خمسمائة . وكان التعاقد مع هؤلاء شخصياً لا عن طريق حكوماتهم ، لأنها اشترطت أن تقطع مصر صلتها بمصادر السلاح السوفييتي .

وقد عمل هؤلاء الخبراء في مشروعين : الأول ، مشروع الطائرات النفاثة ، الذي كان يستهدف تصميم وإنتاج طائرات تدريب من طراز H A - 200 ومقاتلات من طراز HA 300 . والثاني ، مشروع الصواريخ .

وبالنسبة للمشروع الأول ، فحتى أواخر عام ١٩٦٥ لم تستطع الطائرات المصرية أن تنطلق بأسرع من ١ ماخ ، أي بسرعة الصوت . وكانت الخطة أن تطير بأسرع من الصوت ، أي بسرعة ٢ ماخ إلى ٢,٥ ماخ . أما بالنسبة لمشروع الصواريخ ، فقد كانت مصر تسعى إلى إنتاج صواريخ أرض أرض بمدى يزيد على ٢٥٠٠ ميلاً . وقد استطاعت في صيف عام ١٩٦٢ إجراء تجربة على صاروخين من مرحلة واحدة زنة تتراوح بين ٥٠٠ رطل وطن ، وكانت تزمع ضم الاثنين في صاروخ واحد ذي مرحلتين . وقد بلغ مجموع الإنفاق على هذين المشروعين نحو ٥٠٠ مليوناً من الدولارات سنوياً .

وقد شرح عبد الناصر في أول أكتوبر الأسباب التي دفعته إلى إنشاء صناعة الصواريخ في مصر فقال : « نحن نعتقد أنه من واجبنا في هذا العهد الذي تطورت فيه العلوم في جميع الميادين، أن نسير مع التطور العلمي الذي يسير في العالم جنباً إلى جنب . هناك دول أنتجت صواريخ ، ومن واجبنا هنا أيضاً أن نتمشى مع هذا التطور العلمي ، ولا يكون هذا التطور احتكاراً لدول

معينة . أما الغرض الثاني ، فهو فرض دفاعي . فنحن تعرضنا في سنة ١٩٥٦ لعدوان إنجليزي فرنسي إسرائيلي ، وقبل ذلك تعرضنا من إسرائيل للعدوان باستمرار . وإسرائيل تعلن أنها تريد أن تفرض الصلح بالقوة . وتأخذ الأمر الواقع بالقوة. إذن لا بد أن تكون عندنا القوة الرادعة لمواجهة أي عدوان ، ومن أجل ذلك نحن ننتج الصواريخ ».

وكان من الطبيعي أن تزعج هذه المشروعات إسرائيل . فعمدت إلى اتهام مصر باستخدام العلماء النازيين لهذا الغرض . بينما نشطت الموساد لإرسال الطرود المتفجرة في وجوه بعض العلماء الألمان لإرهابهم وحملهم على ترك مصر . في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الإسرائيلية تضغط على حكومة ألمانيا الغربية لدعوة رعاياها في مصر إلى العودة . وقد أفلحت الخطة في تحقيق غرضها، فقرر العلماء الألمان مغادرة مصر. وقد عرض السوفييت في عام ١٩٦٥ استعدادهم للحلول محل العلماء الألمان في مصانع الصواريخ ، وكان ذلك من أسباب إصرار الولايات المتحدة على طلب التفتيش على هذه الأبحاث ، ولكن عبد الناصر رفض هذا الطلب ، وأعلن للجماهير العربية هذا الرفض قائلاً : « أخذوا يطالبون بأن يكون لهم حق التفتيش على الصواريخ وعلى القنابل وعلى النشاط الذري والأبحاث الذرية ، بحجة ألا يحدث خلل في ميزان التسلح في هذه المنطقة من العالم . ولكننا قلنا لهم ، إحنا متأسفين ».

على كل حال ، فمنذ النصف الأول من عام ١٩٦٠ أخذت الطائرات النفاثة الأسرع من الصوت تدخل في ميدان السباق على التسلح بين العرب وإسرائيل . فقد ظهرت الميج ٢١ أولاً في مصر ، ثم في سوريا والعراق. كما ظهرت الميراج ٣ في السلاح الجوي الإسرائيلي . وأخذت مصر في تعزيز قاذفاتها الخفيفة من طراز « ل ٢٨ » بالقاذفات المتوسطة من طراز « تي يو ١٦ ». وفي المقابل حصلت إسرائيل على القاذفات الفرنسية من طراز « فوتور »،

وأخذت تتفاوض مع الولايات المتحدة في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ للحصول على القاذفات المهاجمة من طراز « أيه ٤ » أوسكاي هوك .

على أن الخطر الذي فرضه الجنرال ديجول على أثر حرب يونيو ١٩٦٧ على إرسال الأسلحة الهجومية إلى الشرق الأوسط ، هدد السلاح الجوي الإسرائيلي بعجز فادح في قطع غيار طائرات الميراج التي يتكون منها هذا السلاح . وهنا نشطت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لتعويض هذا النقص ، عن طريق إحدى الشركات السويسرية التي حصلت على حق بناء طائرات الميراج الفرنسية . فقد تمكنت من تجنيد كبير المهندسين في قسم الطائرات المقاتلة بهذه الشركة والمشرف العام على مشروع بناء الميراج . وقد قام هذا المهندس بسرقة تصميمات الطائرة والآلات التي تصنعها ، وسلمها تدريجياً إلى عملاء الموساد ، الذين كانوا يقومون بنقلها إلى داخل الأراضي الألمانية، ومنها تشحن على طائرة تابعة لشركة العال إلى إسرائيل . على أنه في المرةالأخيرة تم ضبط أحد الصناديق الموجود فيها التصميمات ، وقبض على المهندس السويسري ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات ونصف بتهمة التجسس وانتهاك أسرار بلاده العسكرية .

ولم تلبث الموساد أن انتقلت إلى عملية خطيرة أخرى ، هي الحصول على طائرة ميج ٢١ ونقلها إلى إسرائيل ! . . ونظراً لعدم إمكانية إرسال عميل سابق لها إلى إحدى البلاد العربية ، بعد إكتشاف عملائها السابقين أمثال إيلي كوهين وولفجانج لوتز ومحاكمتهم، فقد تم استخدام عميلة أمريكية استطاعت اقتناص أحد الطيارين العراقيين يدعى منير ردفة ، وهو ضابط مسيحي كان يعارض الحروب ضد الأكراد في شمال العراق ، وأقنعته بالتعاون . وقد خرج هذا الطيار بطائرته في إحدى الطلعات الجوية الطويلة في عام ١٩٦٦ ، وهبط بها في إسرائيل . وبذلك انتقلت إلى الغرب أسرار الطائرة ميج ٢١ .

في تلك الأثناء كانت إسرائيل تقوم بأبحاثها الذرية . فقد بدأت منذ عام

١٩٦٠ ، وبمعونة فرنسا ، في بناء مفاعل نووي للأبحاث في ديمونة بالنقب ، لإنتاج قدر من البلوتونيوم يكفي لصنع قنبلة ذرية سنوياً . وكانت قد أخذت في توفير قوة بشرية من الخبراء لهذا الغرض من وسط أوروبا والبلاد الغربية من المتخصصين في مثل هذا النوع من الأبحاث ، مثل الفيزياء الإلكترونية . وأرسلت البعثات الدراسية للتخصص في الدراسات النووية مثل الكيمياء الإشعاعية وكيمياء التفاعلات النووية والتحليل النتروني والإشعاعات النووية وتطبيقات النظائر المشعة . وعملت على تدريب عدد من المهندسين الإسرائيليين النوويين في الولايات المتحدة في مشروع فلوشير على تكنيك التفجير النووي تحت سطح الأرض . وقد شارك هؤلاء في المشروع . كما زار عدد كبير من العلماء الأمريكيين من جامعة كولومبيا المنشآت الذرية في إسرائيل ، وشاركوا في تقديم الخبرة والمشورة في تصميم بعض المفاعلات . كما قام أوبنهايمر ، الذي لعب دوراً أساسياً في صناعة القنبلة الذرية الأولى ، بزيارة إسرائيل في عام ١٩٦٥ ، وزارها أيضاً الدكتور إدوارد تيلر الملقب بأبي القنبلة الهيدروجينية في آخر عام ١٩٦٥ ، وقدم بعض التوجيهات الفنية في معاهد الفيزياء النووية .

على أن مشكلة إسرائيل في ذلك الحين كانت في الحصول على اليورانيوم من مصدر محلي . وقد أجرت بعض التجارب لاستخراجه من خامات معدنية في جنوب البحر الميت ، ولكنها لاقت صعوبة كبيرة . وهنا هبت المخابرات الإسرائيلية لتوفير هذه المادة بالوسائل غير المشروعة . فوفقاً للوثائق التي نشرتها وزارة الطاقة الأمريكية في أوائل نوفمبر ١٩٧٧ ، فقد اختفى من مصنع أبوللو في بنسلفانيا ٩٠ كيلو جراماً من اليورانيوم في ظروف غامضة في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥. وقد أبرزت التحقيقات التي جرت في هذه الواقعة الشكوك التي راودت المخابرات الأمريكية بخصوص احتمال إرسال هذه الشحنة إلى إسرائيل . وقد تناولت إحدى هذه الوثائق تقديرات المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي لعدد الأسلحة الذرية التي يمكن إنتاجها اعتماداً على كمية اليورانيوم المختفية ، وركزت هذه الوثيقة على إسرائيل وحدها دون

غيرها من الدول الأجنبية . كما أعلن مكتب التحقيقات الفدرالي عقب تحقيق له بدأ في عام ١٩٧٦ أن الشبهات تدور حول زالمان شابيروا ، صاحب مصنع « أبوللو » نظراً للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه بإسرائيل وقت اختفاء اليورانيوم .

على أنه حتى آخر عام ١٩٦٨ لم تكن قد ظهرت بعد أدلة كافية على أن إسرائيل قد توصلت إلى بناء مصنع لفصل البلوتونيوم . وذكرت صحيفة تورنتو ديلي الكندية « أن إسرائيل قد تمكنت من شراء المعدات اللازمة لتشغيل هذا المصنع من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان والسويد وبلجيكا ، وذلك عن طريق شركات عديدة في إسرائيل إمعاناً في التعمية .

ومنذ عام ١٩٧٠ حصلت إسرائيل على وسائل نقل الأسلحة الذرية عن طريق امتلاك الطائرات النفاثة اللازمة لذلك من نوع سكاي هوك أ ـ ٤ ، وبعض الصواريخ أرض ـ أرض . كما حاولت تجهيز الطائرات الفانتوم التي حصلت عليها من الولايات المتحدة بأجزة حمل السلاح النووي .

وقد كثرت التكهنات بخصوص توصل إسرائيل لصنع القنبلة الذرية منذ بداية الستينات . فقد رجحت بعض الآراء أن إسرائيل قد فجرت تجربة نووية تحت الأرض على أساس ارتفاع نسبة تركيز مادة الديتريوم في مياه البحر المتوسط عام ١٩٦٢ . على أنه من الواضح أن هذا الرأي يصعب قبوله ، لأن إسرائيل حتى عام ١٩٦٨ لم تكن قد بنت بعد المفاعل الكيميائي لمادة البلوتونيوم . وطبقاً لمعلومات منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أعلن ياسر عرفات في سبتمبر ١٩٧٥ ، فإن إسرائيل قد تمكنت بالفعل من صنع خمس قنابل مماثلة لقنبلة هيروشيما . وربما كانت هذه المعلومات قد استندت إلى مقدار اليورنيوم المختفي من الولايات المتحدة من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤ وهو ٩٠ كيلو كما ذكرنا . فمن المعروف أن القنبلة الذرية ٢٠ كيلو طن تحتاج إلى ٢٥ كيلوجرام من مادة اليورانيوم .

على كل حال فإن اشتغال إسرائيل بالأبحاث الذرية كان لا بد أن يحدث أصداء قوية في العالم العربي . وكانت إسرائيل قد أبقت أمر مفاعلها النووي في ديمونة سراً منذ إنشائه حتى افتضح في عام ١٩٦٥ . وقد سارع عبد الناصر إلى الاتصال بالاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٦٥ للحصول على السلاح الذري لتأمين العالم العربي من هجوم ذري إسرائيلي . وقد رفض السوفييت هذا الطلب ، ولكنهم أعطوا عبد الناصر ضماناً بالحماية الذرية في حالة صنع إسرائيل للقنبلة الذرية .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أخذت إسرائيل تسرب أنباء نشاطها الذري عمداً لإلغاء تأثير نصر أكتوبر ، وردع العرب عن تكرار الهجوم . وقد أشار الرئيس السادات في حديث له لمجلة لبنانية في بداية يوليو ١٩٧٧ إلى أن إسرائيل استطاعت التوصل إلى القنبلة الذرية من خلال مفاعلها الذري في ديمونة . وفي لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب طالب الأعضاء في شهر مارس ١٩٧٧ الدول العربية بالدخول في المجال النووي الذي يعتبر تحدياً للأمة العربية ، ودعم الطاقة النووية على المستوى العربي ، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسة عربية للطاقة النووية لمواجهة التحدي الإسرائيلي .

على أن العراق في ذلك الحين كان يركز جهوده لصنع القنبلة الذرية بمساعدة فرنسا . وكانت توقعات جريدة الهرالد تربيون الأمريكية أنه سيتمكن من إنتاج هذه القنبلة في عام ١٩٨٠ . ومنذ الحين قام صراع مرير شنته المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لمنع العراق من صنع القنبلة الذرية . ففي يوم ١٣ مارس ١٩٨٠ كشفت مجلة شتيرن » الألمانية الغربية بها مبورج الستار عن مغامرة قام بها عملاء الموساد الإسرائيليون في إبريل من العام السابق (١٩٧٩) ، أسفرت عن تفجير مفاعلين ذريين في فرنسا ، كان مزمعاً إرسالهما إلى العراق . وكان هذان التفجيران ـ كما قالت المجلة ـ إحدى محاولات عديدة قامت بها الموساد ضمن خطة لمنع العراق من أن تصبح دولة ذرية .

وكان العملاء الإسرائيليون قد تجمعوا في طولون في إبريل ١٩٧٩ ، حيث كان ينتظر المفاعلان الذريان اللذان أطلق عليهما أسم « تموز الأول، و« تموز الثاني » تمهيداً لشحنهما إلى العراق . وكان هذان المفاعلان ، بالإضافة إلى ١٤٣ رطلاً من اليورانيوم وعدت فرنسا ببيعهما إلى العراق، كفيلان بإعطاء الأمة العربية التكنولوجيا والمادة اللازمة لصنع قنبلة ذرية . وقد اعتزم عملاء الموساد منع الصفقة ووضعوا خطة لسرقة الأجزاء الرئيسية في المفاعلين ، وتمكنوا من التسلل إلى مخازن الرصيف يوم ٦ إبريل ١٩٧٩، ولكنهم أكشتفوا تعذر إتمام مهمتهم دون اكتشاف أمرهم ، فقرروا نسف المفاعلين ، ووضعوا حولهما شحنة ناسفة انفجرت لتدمر ما يقرب من ٦٠ في المائة من أجهزتهما . وقد اضطر العراق إلى إلغاء الصفقة بعد أن أوضح له العلماء الفرنسيون تعذر تسليم المفاعلين قبل عامين آخرين .

على أن التعاون العراقي الفرنسي لم يتوقف في مجال المفاعلات الذرية . فقد حصلت هيئة الطاقة النووية العراقية على مفاعل ذري فرنسي أثار ضجة عند إبرام صفقته . وزعمت جريدة الصنداي تايمز أن حصول العراق عليه سوف يسبب مشكلة جدية في الشرق الأوسط ويؤدي إلى زيادة وقود المنازعات . وقد ذكرت المصادر أن العراق قد حصل بموجب هذه الصفقة على كمية من الوقود النووي من اليورانيوم المثري بدرجة ٩٣ في المائة والذي يمكن استخدامه في صناعة قنبلة ذرية . وكان الدكتور يحيى المشد ، وهو متخصص في حسابات المفاعلات الذرية يتردد بين العراق وفرنسا ضمن برامج الإتفاقية المبرمة بين البلدين لتطوير طاقة العراق الذرية . وكان يعمل في تجديد المفاعلين الذريين اللذين نسفت بعض أجزائهما في عملية إبريل ١٩٧٩ .

وإذا صدق ما ذكرته المصادر من أن مقتل الدكتور يحيى المشد سوف يؤجل مشروعات العراق لصنع قنبلة ذرية عامين على الأقل ، فإن المخابرات الإسرائيلية تكون قد وجهت ضربة قوية لمشروعات العراق الذرية التي يستهدف بها خدمة أمتنا العربية في صراعها التاريخي مع أسرائيل .

رياح التغيير في الخليج العربي(*)

لم يشهد تاريخ الخليج العربي منذ بداية هذا القرن العشرين ما يشهده الآن من صراع وأخطار بين القوى المحلية والقوى الدولية على السواء ، فعلى المستوى المحلي تقوم أكبر حرب بين أكبر قوتين محليتين فيه ، وهما العراق وإيران، تغذيها الدوافع القومية والأيديولوجية والمادية. وعلى المستوى الدولي تقف الدولتان العظميان موقف التوتر والترقب والحذر ، بينما تعلن الولايات المتحدة وبريطانيا عن قيام أكبر مناورات بحرية مشتركة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، على مشارف الخليج وسواحل عمان ، تشترك فيها، وفقاً لمصادر الدفاع الأمريكية ، ٢٥ سفينة و ١٧٠ طائرة و ١٨ ألف جندي، وبين السفن المشتركة حاملتا الطائرات « ميدواي » و « أيزنهاور »، وعشر سفن بريطانية ! .

وفي الجانب العربي ، الذي يقف موقف الترقب والحذر من المعركة القومية الدائرة بين العراقيين والإيرانيين، تتصاعد التصريحات التي تنم عن القلق ، فتعلن عمان أن القوات البحرية العمانية تقوم بواجبها القومي نحو حماية مضيق هرمز وضمان الملاحة فيه، بينما يهدد اليمن الجنوبي بأن الاتحاد السوفييتي أقرب إلى المنطقة من الولايات المتحدة التي لا توجد وحدها في الخليج ! . وتعلن جميع الدول الخليجية حالة التأهب في قواتها المسلحة،

(*) العرب اللندنية الجمعة في ١٤/١١/١٩٨٠ .

وتطلب السعودية طائرات الإنذار والمراقبة. وتتركز الأنظار على مضيق هرمز لضمان بقائه مفتوحاً .

وهذا الاهتمام والخطر الذي يحلق فوق الخليج العربي يتطلب منا تقديم نظرة شاملة على الخليج من جميع زواياه الجغرافية والتاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية ، لتمكين القارىء العربي من متابعة الصراع الدائر في هذه المنطقة من العالم بخلفية شاملة تستوعب جوانبه المختلفة .

ويعد الخليج العربي ذراعاً هائلاً للمحيط الهندي والبحر العربي يمتد بطول يبلغ ٦١٥ ميلاً؛ وبعرض يتراوح بين ٢١٠ ميلاً في أقصى اتساعه، و ٣٥ ميلاً تقريباً في أقصى ضيقه عند مضيق هرمز . وعلى العكس من كثير من الخلجان، فإن الخليج العربي يعد بحراً ضحلاً ، إذ نادراً ما يزيد عمقه على مائة متر ، وتتراوح معدلات عمقه ما بين ثلاثة أمتار في أقصى الشمال الغربي إلى مائة متراً في أقصى الجنوب الشرقي . بل إن الجزء الشمالي منه تكونت به حواجز طينية كونتها مياه نهري شط العرب والكارون ، مما جعل المياه المجاورة لسواحل الكويت والعراق قليلة العمق بدرجة كبيرة (٣ ـ ١٠ أمتار فقط) وجعل السفن عاجزة من الاقتراب من هذه السواحل. ولذا أنشأ العراق قناة روكا لتسهيل ملاحة السفن القادمة إلى شط العرب .

على أنه من جانب آخر، فإن تعدد الخلجان في الخليج العربي قد جعله صالحاً للقواعد البحرية . ومكن من سيطرة تلك القواعد على الطريق الملاحي . كما أن قلة العقبات الطبيعية التي تعوق الملاحة فيه ، وقصر المسافة التي تقطعها السفن عبره من آسيا إلى إقليم البحر المتوسط ، جعله أكثر أهمية من البحر الأحمر في التجارة العالمية ، فقد كانت التجارة مع الهند التي تمر عبره تزيد بثلاثة أضعاف على التجارة التي تمر بالبحر الأحمر .

ويعد الخليج العربي بحراً شبه مغلق ، إذ يربطه بالمحيط الهندي والبحر

العربي منفذ واحد ، هو مضيق هرمز . ومن هنا تكتسب الجزر الواقعة على مضيق هرمز أو المشرفة عليه من الشرق أهمية كبرى . وأكبر هذه الجزر هي جزيرة « قشم » التي تسير بمحاذاة الساحل الإيراني بطول يبلغ ٦٠ ميلاً تقريباً ، ويفصلها عنه مضيق كلارنس . وإلى الشمال والشمال الغربي للمضيق توجد الجزر العربية المشهورة التي استولى عليها شاه إيران عام ١٩٧١ لإحكام السيطرة على الخليج ، وهي جزر طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى ، وتبعد الأولى عن رأس الخيمة نحو ٢٠ كيلومتراً ، وتبعد الثانية نحو ٩٠ كيلومتراً عن الشاطىء العربي ، بينما تبعد الثالثة عن مدينة الشارقة نحو ٦٠ كيلومتراً .

وهناك مجموعة جزر أخرى مجاورة لمضيق هرمز وتشرف عليه من الساحل العماني ويتكون من عدد من الجزر أهمها : مسندم، وسلامة، ورأس قبر الهندي، وكون الغنم ، وأم العبارين . كما توجد مجموعة جزر أخرى تجاور الإمارات العربية، أهمها مجموعة جزر خور البيضاء التي تجاور ساحل إمارة أم القيوين ، وجزر إمارة أبو ظبي . وقد ازدادت أهمية هذه الجزر بعد اكتشاف بعض حقول النفط فيها . ونظراً لوقوع هذه الجزر في مياه عميقة ، فقد سهّل هذا وصول السفن إلى أماكن التصدير ، كما أكسبها موقعها المتقدم في البحر أهمية كبيرة في الدفاع عن سواحل الإمارات التابعة لها .

على أن هناك مجموعات جزر أخرى تبعد عن مضيق هرمز ، منها المجموعة الواقعة غرب شبه جزيرة قطر ، ومجموعة جزر البحرين التي تقع بين ساحل قطر والمملكة العربية السعودية ، وعددها نحو ثلاثين جزيرة صغيرة ، وأهمها جزيرة البحرين وجزيرة المحرق . كما أن هناك مجموعة جزر أخرى بجوار السواحل السعودية . وتعتبر جزر البحرين في الوقت الحالي أهم جزر الخليج لأنها مركز مواصلات بين الخليج والعالم الخارجي . وفي الجانب الإيراني توجد جزر صغيرة بعيدة عن سير الملاحة وليس لها بالتالي أي تأثير

عليه . ومن هنا اهتمام شاه إيران السابق باحتلال الجزر العربية الثلاث لموقعها المؤثر في المضيق .

وقد احتل الخليج منذ القدم مركزاً هاماً في طرق المواصلات العالمية ، وأصبح بالتالي محوراً للصراع بين الدول المحلية والعالمية ، فعندما اتجهت البرتغال في غزوها شرقاً في أوائل العصور الحديثة، قامت بغزو منطقة الخليج للسيطرة على التجارة العربية والقضاء على الدور الذي كان يقوم به العرب كوسطاء بين الشرق والغرب ، فسيطر القائد البرتغالي « ألبوكيرك » على مسقط ، واحتل البحرين والمواني الأخرى في الخليج . وتبع البرتغاليين الإنجليز والهولنديون .

وفي نفس الوقت كان الصراع يدور بين القوى المحلية التي كانت تتكون من الفرس والعثمانيين والعرب ، واستقرت السيطرة في النهاية في يد العثمانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد اتسع نفوذهم ليشمل سواحل أفريقيا الشرقية وسواحل الهند. وفي نفس الفترة برز القواسم وحلفاؤهم من القبائل الوهابية . ولكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد أخذت تفرض هيمنتها عن طريق ربط الإمارات العربية الواقعة على الخليج بمعاهدات الحماية ، وكانت تحتل كل شبر من الخليج ، بينما كان يقوم حليفها ابن سعود بدعم منها بالتوسع في قلب الجزيرة العربية وشرقها .

وفي تلك الأثناء اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا بالنفوذ المتفوق في الخليج العربي والجزيرة العربية ، والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، ولكن مع ظهور النفط في المنطقة ، أخذت الولايات تقحم نفسها في شؤون الخليج ، فقد اعترضت على استئثار الشركات الإنجليزية بالامتيازات على حساب الشركات الأمريكية ، وأخذت تسعى للحصول على امتيازات النفط في الكويت وقطر والبحرين . ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كان النفوذ الأمريكي قد ظهر في المنطقة بعد حصوله على امتيازات النفط في

البحرين والمملكة العربية السعودية بعد انتزاعها من يد الشركات البريطانية ، واستمرار النفوذ الأمريكي في الازدياد حتى أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على ٥٥ ٪ من صناعة إنتاج النفط في المنطقة ، وهبط نصيب بريطانيا إلى ٣٠ ٪ فقط ! . وفي عام ١٩٤٨ ظهر الوجود العسكري الأمريكي المستقل في الخليج ، بإرسال قوة بحرية أمريكية ، صعدت لتأسيس القاعدة الجوية الاستراتيجية في الظهران بعد الاتفاقية العسكرية التي أبرمت مع السعودية في عام ١٩٥٠ . وقد انتهى التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا على الخليج بتقسيم مراكز النفوذ فيه ، فاعترفت الولايات المتحدة بمركز بريطانيا الخاص في المشيخات العربية ، واعترفت بريطانيا بمركز الولايات المتحدة الخاص في السعودية . ومع تدهور قوة بريطانيا العسكرية ، قبلت أن تورث الولايات المتحدة دورها العسكري ، فقد شجعتها على تأسيس القواعد العسكرية في السعودية وخليج عمان .

ولا شك أن ظهور الخطر السوفيتي على الغرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان له تأثيره في التفاهم الذي جرى بين بريطانيا والولايات المتحدة، بل بين دول المعسكر الغربي عامة . فقد أخذت هذه الدول تبذل جهدها للسيطرة على الخليج عن طريق إقامة القواعد العسكرية في سلطنة عمان ، وفي جزيرة قصيرة وميناء صلالة ، وفي المحيط الهندي في قاعدة دييجو جارسيا ، فضلاً عن الأساطيل البحرية .

وفي الوقت نفسه أخذت بريطانيا والولايات المتحدة في إعادة ترتيب المنطقة بما يتفق مع ظروف حركة التحرر الوطني التي احتدمت تحت قيادة عبد الناصر. فقد أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٨ عن نيتها في الانسحاب من بعض إمارات الخليج العربي. وقبل انسحابها أخذت تقيم توازناً سياسياً في المنطقة يحفظ مصالح الغرب. فقد حصلت من إيران، بعد مفاوضات ساعدت فيها الأمم المتحدة، على تخليها عن ادعاءاتها إزاء البحرين، وساعدت على إقامة

دولة الإمارات العربية المتحدة حتى لا تذهب إلى جيب السعودية أو العراق. وشجعت القومية الفارسية في عهد شاه إيران السابق على أن تلعب دور الشرطي في الخليج لحساب الإمبريالية، وأخذت تدعمه بالسلاح لشغل العالم العربي عن صراعه مع إسرائيل، وبالفعل قامت إيران باستخدام القوة العسكرية للاستيلاء على الجزر الاستراتيجية الثلاث المعروفة : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك للسيطرة على مضيق هرمز وضمان الملاحة فيه لسفن الغرب البترولية عند أي محاولة لاستخدام سلاح البترول في هذه المنطقة في الصراع العربي الإسرائيلي. وأخذت إيران في إلغاء المعاهدات القديمة التي تربطها بالعراق، واقتراح معاهدات وتحالفات جديدة لتحديد مياهها الإقليمية على حساب المياه العراقية. والتجأت إلى الهجرة المنظمة للإيرانيين للاستيطان في دول الخليج ومحاولة تغيير تركيبها الاجتماعي. بل عمدت إلى التدخل العسكري المباشر لإخماد حركات التحرر الوطني. كما حدث في ثورة ظفار في عمان.

وفي ذلك الحين كان إنتاج النفط قد أخذ في تغيير الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الخليج. فقد أدى إلى قفزة هائلة في الدخل القومي كان لا بد أن تحدث تأثيرها في عمليات التنمية، فقد بلغ نصيب هذه الدخول في خطط التنمية في العراق ٥٢,٧٪، وفي الكويت ٦٤,٥٪، وفي السعودية ٦١,٩٪، وفي قطر ٧٩,٤٪، وفي اتحاد الإمارات العربية ٨٣,٥٪، وفي إيران ٣٠,٦٪. وأخذت دول الخليج تشهد عمليات بناء هائلة لم يشهد لها تاريخ المنطقة مثيلاً. وهذه العمليات امتدت من العمران إلى التصنيع إلى الثقافة إلى بقية مجالات الحياة. وانتقلت هذه المجتمعات إلى مرحلة جديدة لم يتنبأ بها مفكر من قبل، ولم يتمكن أحد من توصيفها بعد.

وفي الوقت نفسه أقيمت أكبر معامل لتكرير البترول شهدها التاريخ، ففي عبدان بإيران أقيم أكبر معمل لتكرير البترول في العالم، وأخذ في إنشاء مجمع

للبتروكيماويات، وفي العراق أقيمت معامل تكرير البترول في خان كوين بالإضافة إلى سبعة معامل أخرى ، كما أقيم مجمع صناعي في البصرة. وفي السعودية وفي قطر وفي البحرين وفي الكويت. وفي كل قطر من أقطار الخليج قامت حياة صناعية جديدة لم تشهدها البلاد من قبل.

وقد أخذت احتياجات الغرب والعالم من البترول تتزايد في تلك الأثناء. فلم يعد النفط يمثل فقط مصدراً هاماً من مصادر الطاقة، بل دخل في عدد كبير من الصناعات الكيماوية. وأصبح له دور مهم في الاستراتيجية العسكرية والاستثمارات الرأسمالية الصناعية والتجارية.

ولهذا السبب أخذ منسوب ارتفاع إنتاج الضغط في دول الخليج يتزايد بشكل مضطرد في السنوات العشر السابقة. فقد كان مجموع هذا الإنتاج في عام ١٩٦٥ يبلغ ٨,٤٣١,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد، فارتفع في عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٧٥١,٠٠٠ برميل يومياً، ثم إلى ٢٢,١٧٠,٠٠٠ برميل يومياً في عام ١٩٧٧ ، وقد بلغت نسبة هذا الإنتاج للإنتاج العالمي من البترول نحو الثلث.

كما تزايدت حركة النقل البحري في الخليج بدرجة مذهلة، إذ يعبر مضيق هرمز يومياً مائة ناقلة بترول بمعدل ناقلة كل عشرين دقيقة، وتحصل أوروبا الغربية على ٦٣٪ من احتياجاتها البترولية عبر هذا الممر المائي. وتبلغ نسبة احتياطي البترول في الخليج العربي من مجموع احتياطي العالم ٥٦,٢٧٪ في عام ١٩٧٧ أي ٣٦١,٠٦٦ مليون برميل! وقد انخفض هذا الاحتياطي في عام ١٩٧٩ إلى ٣٠١,٦٢١ مليون برميل بسبب الاستنزاف الشديد من جانب الغرب لهذا البترول.

وبطبيعة الحال، فقد اختلف اعتماد الدول الرأسمالية على بترول الخليج حسب موقعها من الخليج وعلاقاتها السياسية بدوله. وعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات المعهد الأمريكي للبترول، تستورد اليابان من إيران ١١,١٪ من متوسط

استهلاكها اليومي ـ أي ٥٨٨,٠٠٠ برميل يومياً. كما تستورد من العراق ٧,٣٪ من احتياطها ـ أي ٣٧٨,٠٠٠ برميل يومياً. وتستورد فرنسا ٢٧,١٪ من بترولها ـ أي ٦١٠,٠٠٠ برميل يومياً ـ من العراق. أما بريطانيا فتستورد ٨,١٪ من حجم استهلاكها اليومي من العراق، و ١,١ في المائة من إيران. وكانت ألمانيا الاتحادية تستورد ٦٪ من استهلاكها اليومي من البترول ـ أي ١٥٥,٠٠٠ برميل، من العراق، و٠,٣٪ ـ أي ٨٠٠٠ برميل يومياً من إيران.

وهذا يوضح أن اليابان بالذات هي التي تأثرت بالحرب العراقية الإيرانية أكثر من غيرها من الدول الرأسمالية، أما فرنسا فإن إمداداتها من البترول العراقي سوف تصلها عن طريق خط الأنابيب عبر سوريا وتركيا.

وهذا ما جعل بعض المحللين من علماء السياسة والاجتماع في أوروبا يكون رأياً خاصاً بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية، قد يبدو غريباً، ولكنه على كل حال جدير بالتنويه. فهذا البعض يرى أن الغرض من إشعال هذه الحرب، سواء بطريق التشجيع المستتر أو التغاضي، هو توجيه ضربة لليابان. وهذه الضربة الموجهة لليابان ليست هي المقصودة بها لذاتها، وإنما المقصود بها، والهدف الأساسي منها، هو الصين. فالصين سوف تصبح في نهاية هذا القرن أكبر قوة على ظهر الأرض، خصوصاً بعد اتجاهها إلى التحديث، وسوف تستعين في ذلك باليابان، التي هي أقرب الدول إليها، والتي يتوفر فيها القدر الذي تريده من التكنولوجيا.

وقد عرضت هذا الرأي على صديقي البروفسور تاكيشي هاياشي، الأستاذ بجامعة الأمم المتحدة باليابان، وهو من علماء الاجتماع والاقتصاد، في أثناء زيارة خاطفة له بلندن. ولكنه استبعده قائلاً إن الصين تعتمد في التحديث على نفسها ولا تعتمد على اليابان!.

على كل حال ففي رأيي أن الحرب العراقية الإيرانية، تمثل بداية عاصفة من التغيير سوف تهب على منطقة الخليج إن آجلاً أو عاجلاً. ذلك أنها قد

أخلَّت، عن طريق الانتصارات العراقية، إخلالاً خطيراً بالتوازن الذي أرساه الاستعمار قبل جلائه عن المنطقة. فقد أصبحت العراق في الوضع الجديد أشد قوة وسطوة من إيران، التي لا ينتظر أن تقوم من هذه الكبوة في وقت قصير. وهذه القوة التي تملكها دولة عربية مثل العراق سوف توضع في خدمة الأهداف القومية للأمة العربية . ومن الطبيعي أن طريقة استخدام هذه القوة سوف يتوقف عليه ويترتب عليه الكثير جداً. صحيح أن العراق قد أعلن بلسان رئيسه صدام حسين في ٢٠ مايو ١٩٧٩ أنه «ينظر إلى العلاقة مع أقطار الخليج العربي في إطار علاقات التعاون والاحترام والحفاظ على السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية» ـ ولكن الامبريالية سوف تتشكك دائماً في أن العراق سوف يستخدم وضعه الجديد في إعادة التوازن في المنطقة لصالحه على الصعيد الوحدوي القومي. ولما كان وجود دولة راديكالية مثل العراق في موقع القوة والسيطرة في منطقة الخليج مما لا يبعث الاطمئنان أو الأمن في قلب الامبريالية الأمريكية، فإنا نتوقع أن تبدأ على الفور محاولاتها لحرمان العراق من هذا الموقع بأي ثمن من الأثمان ـ هذا إذا لم تكن قد بدأت بالفعل هذه المحاولات وقت كتابة هذه السطور!.

« الوسطية » في الحرب العراقية الأردنية وأخطارها على حركة القومية العربية(*)

بعد أن نشر مقالي في جريدة «العرب» في يوم الجمعة ١٧ أكتوبر الجاري ، اتصل بي بعض الأصدقاء والطلبة المهتمين بمشاكل الشرق الأوسط ، لائمين عليّ انحيازي إلى جانب العراق ضد إيران « البلد المسلم »! . واستدلوا بعنوان المقال : « تاريخ الاعتداءات الإيرانية على العراق »! . وكان أمل هؤلاء الأصدقاء والطلبة أن أقف موقفاً وسطاً من النزاع ، لأن هذا هو الموقف الأمثل بالنسبة لحرب تدور بين بلدين إسلاميين ! .

وعلى الرغم من رغبتي الشديدة في الدفاع عن الخط العلمي الذي اتخذته في مقالي السابق ، بالوثائق والمستندات التاريخية ـ إلا أنني أرى أن القضية التي تحتاج معالجة الآن هي قضية « الوسطية » من الحرب العراقية الإيرانية ، وهل تمثل حقيقة الموقف الأمثل إزاء هذا الصراع التاريخي الكبير ؟ .

في الواقع أن الذين يتخذون هذا الموقف على أساس أن أيران بلد إسلامي ، قد غابت عنهم حقائق تاريخية هامة يجدر طرحها عليهم ، لكن تساعدهم على تكوين رأي ربما كان أفضل لهم ولأمتهم العربية .

وأول هذه الحقائق أن أيران لم تعتنق الإسلام حديثاً ، أي بعد الثورة ،

(*) العرب اللندنية في ١٩٨٠/١٠/٣١ .

وإنما هي بلد إسلامي منذ فتحها العرب في العصر الإسلامي وأدخلوا فيها دين الله ، وقد كانت إيـران دولة إسـلامية حين احتلت العـراق المسلم منذ أربعـة قرون ، ولم يمنعها إسلامها من التوسع على حساب بلد إسلامي ! . كما كانت إيـران دولة إسـلامية مـائة بـالمائـة وهي تتنكر لمعـاهدات الحـدود بينها وبين العراق المسلم ! ، كما كانت أيضاً دولة إسلامية في عهد الشاه السابق وهي تبيع نفسها للامبريالية وتلعب دور إسرائيل في مشرق العالم العربي . وكانت كذلك دولـة إسـلاميـة وهي تستـولي على جـزر أبـو مـوسى وطنب الكبـرى وطنب الصغرى ، وهي جزر يعرف الجميع جيداً أنها جزر إسلامية ! . وأكثر من ذلك أن العالم العربي كان ينظر إلى إيـران في عهد الشـاه السابق بـاعتبارهـا عدواً خطيراً يهدد أمنه ، ويساعد عدوه ، ويطمع في السيطرة على مصـادر ثرواتـه - ولم يخفف من نظرة العالم العربي هذه أنه يعرف جيداً أن إيران بلد مسلم ! ، وأن الشاه أمبراطور مسلم ! .

مسألة الإسلام إذن ، واتخاذ الإسلام ذريعة « للوسطية » في هذه الحرب التـاريخية أمـر لا يجب التمسك بـه طويـلاً من جـانب من يـريـدون الحقيقـة ويستهدفون خدمة أمـتـهـم ،فعلى طـول التاريـخ الإسلامي وعـرضه ، كـانت الدول الإسلامية تتحارب مع بعضها البعض ، ويقاتل بعضها بعضاً ، ويستعمر بعضها البعض ، ويهدم بعضهـا البعض ، ولم يتمسح أحـد في الإسلام كمـا يفعل الآن بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية ! .

ولقد كان سبب بلاء العالم ، العربي وتأخره وتخلفه عن ركب الحضارة لمدة أربعة قرون ، دولة إسلامية هي الدولة العثمانية ! ، التي ضـربت حاجـزاً عريضاً حول العالم العربي ، ومنعت إتصاله بالعـالم الأوروبي الذي كـان يقفز وقتذاك في سلم التقدم قفـزات عاليـة . وحين أراد المشرق العـربي التحرر ، علقت الدولة الإسـلامية العثمـانية زعمـاءه المسلمين على أعواد المشـانق ! ، وبطشت بحركاته بطشاً شديداً ، ولم يمنعها من ذلك أن هذا المشرق العـربي كان مشرقاً إسلامياً كذلك ! .

والكثيرون من المؤرخين يطلقون على الثورة العربية التي رأسها الشريف حسين اسم « الثورة العربية الكبرى ». رغم أنه تحالف فيها مع الشيطان ـ أي مع الاستعمار ـ ضد الدولة العثمانية الإسلامية . ولا عجب في ذلك ، فعلى طول التاريخ الإسلامي كانت التحالفات تعقد بين ملوك المسلمين والمسيحيين ضد ملوك مسلمين ومسيحيين ، دون أن يكون للدين أثر في منع قيام هذه التحالفات . فكيف تأتّى إذن أن أصبح للدين أخيراً هذا الأثر الخطير في الحرب العراقية ـ الإيرانية ، حتى دفع البعض إلى الانفصال إلى الموقع الوسط حتى لا ينحاز إلى جانب مسلم ضد الجانب المسلم الآخر ؟ .

ومع ذلك فنحن نحترم رأي هؤلاء إذا شاءوا ـ متأخرين ـ الاعتراف بأهمية العامل الديني على هذا النحو ، ولكن يبقى علينا أن نسألهم ، على أي أساس بنوا عليه الرأي بأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية ، وأن النظام الإيراني ـ بالتالي ـ هو نظام إسلامي ؟ .

إننا نعترف بأن الثورة الإيرانية هي من أكبر ثورات القرن العشرين ، ولكنا لا نعترف ، ولو للحظة واحدة ، بأن الشعب الإيراني قد ثار لرفع لواء الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وإقامة حكم الدين في الأرض ! . فالشعب الإيراني قد ثار لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية معروفة لأصغر محلل سياسي في أبسط جريدة أو معهد علمي . وقد تصادف أن كانت القيادة الدينية في تلك الأثناء هي القيادة التي تملك إمكانيات أكبر للتصدي للشاه السابق ، بسبب تصفية الشاه للقيادات الأخرى ، فتعلق الشعب الإيراني بهذه القيادة تعلق الغريق بالقشة فوق سطح الماء ، فكانت الثورة الإيرانية بشكلها الذي برزت به والذي لا يجب أن يخفى على عين ، فهي ثورة اجتماعية مائة في المائة يركب موجتها رجال الدين . وليست ثورة دينية مائة في المائة بقيادة رجال الدين ! .

وعلى ذلك فإذا أردنا أن نحكم على النظام الإيراني حكماً صحيحاً ، فلنحكم عليه بممارسته الفعلية للحكم ، وليس بقيادته التي تلبس عمائم

الدين . ومن المحقق أنه لا يوجد فارق كبير بين سياسة النظام الإيراني الحالي والنظام السابق بالنسبة لجوهر السياسة الخارجية إزاء البلاد العربية . وإذا عرفنا أن النظام السابق كان مهتماً بالسيطرة على الخليج والتصدي للعراق ، لأن هذه المنطقة العربية هي المنطقة اللصيقة به ، والتي كان يرى فيها مجاله الحيوي . فإن هذا أيضاً هو نفس سياسة النظام الحالي . فلم يقطع هذا النظام صلته بالنظام الاستعماري السابق ، كما فعلت روسيا السوفييتية بعد انتصار ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وإنما تمسك به على لسان كبار مسئوليه ، فقد تمسك باحتلاله غير المشروع للجزر العربية الثلاث ، وتمسك بسياسة العداء والتحرش بالعراق ، بل تمسك بما تخلى عنه الشاه السابق ، فأعلن صادق روحاني اليميني المتطرف في مدينة قم في ١٨ إبريل ١٩٨٠ أن « برلمان الشاه الذي تخلى عن المطالبة الإيرانية بالبحرين عام ١٩٧٠ ، كان برلماناً غير شرعي ! . وأخذ النظام الجديد يمارس السياسة التوسعية السابقة للشاه تحت علم جديد هو علم الدين ، فأعلن قطب زادة أن جميع دول الخليج هي تاريخياً جزء من الأراضي الإيرانية ! .

وإذا كان جوهر سياسة « إيران المسلمة » في عهد الخميني هو نفسه جوهر سياسة « إيران المسلمة » في عهد الشاه ، وإذا كان العرب قد ناصبوا الشاه العداء بسبب سياسته الاستعمارية ، فهل يوجد ثمة سبب واحد يدفعهم إلى مهادنة الخميني وهو يقود نفس السياسة ؟ .

في الواقع أن الكثيرين من العرب قد خدعتهم الاشتباكة الكبرى بين النظام الجديد في إيران والإمبريالية ، والتي تمثلت في مشكلة الرهائن الأمريكية ، كما خدعهم قطع النظام الجديد لعلاقته بالصهيونية . ونسوا أن هذه المظاهر أقرب لتصفية الحسابات منها إلى الثورية الحقيقية . فالثورية لا تتجزأ ، ولا معنى لأن تشتبك أنت في صراع من الاستعمار بينما تمارس بنفسك السياسة الاستعمارية مع الدول المجاورة ، وتستغل في ذلك اسم الدين ! . ولا

معنى لأن يطالب النظام الإيراني بخروج إسرائيل من فلسطين ، بينما هو نفسه يحتل الجزر العربية الثلاث ، ويرسل دعامة لقلب النظم المجاورة باسم الدين ؟ .

ولعل الكثير من القراء قد لاحظوا أنني استخدم هنا اسم « النظام الإيراني » في الإشارة إلى الثورة الإيرانية . وفي الواقع أنه ينبغي التفرقة تماماً بين الثورة الإيرانية ، التي هي ثورة شعب ، وبين القيادة الدينية الحاكمة التي تحولت إلى نظام . فقيادة أي ثورة ستنفصل عنها وتتحول إلى نظام ، إذا ما فشلت في تحقيق أهداف الثورة ، وأظهرت عجزها عن إدارة أمور البلاد ، والقيادة الإيرانية قد ارتكبت ثلاثة أخطاء فادحة :

الخطأ الأول : تمسكها بالسيادة الاستعمارية السابقة للشاه مما حرمها عطف غالبية الشعوب العربية :

الخطأ الثاني : تفكيك البلاد مما أضعف الشعب الإيراني . ومن المعقول في كل ثورة أن تفكك النظام الاجتماعي القديم ، على أن يقوم نظام أقوى مكانه ، ولكن القيادة الثورية في إيران لم تملك المقدرة على إقامة هذا النظام الأقوى . ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تنصرف بجهودها إلى الداخل كاملة ، بل تطلعت إلى الخارج واشتبكت مع جيرانها ومع الدولة الأمبريالية الكبرى ، وضيَّعت الكثير من طاقاتها الثورية في هذا الميدان الخارجي بدون طائل . وفي الوقت نفسه أثارت عداء العالم ، وكأن منتهى الثورة هو إثارة عداء العالم، مما أظهر أثره في موقف الكثير من الدول غير المتعاطف مع إيران في الحرب الوقائية التي شنتها العراق عليها . وهذا في حد ذاته دليل إفلاس هذه القيادة .

أما الخطأ الثالث ، فهو ديماجوجية هذه القيادة . فالقيادة الثورية الحقيقية ليست هي التي تمشي وراء الجماهير كما يعتقد البعض ، وإنما هي التي تسير أمام الجماهير لتقودها إلى الأهداف العليا . وهذان المفهومان للقيادة

طرحتهما الثورة المصرية في عام ١٩١٩ . فقد رتبت قيادتها توزيع الأدوار منذ اللحظة الأولى لتأليف الوفد المصري بزعامة سعد زغلول. وكان دور الوزراء الثلاثة عدلي وثروت ورشدي هو دور الاعتدال ، حين يعجز الوفد عن تحقيق أهداف البلاد في الاستقلال التام . وفي أثناء ممارسة الوزراء الثلاثة لهذا الدور أثناء وجود لجنة ملنر في مصر ، رأى سعد زغلول أن الهجوم الشعبي يشتد عليهم ، فأرسل رسالة سرية إلى نائبه في التنظيم السري عبد الرحمن فهمي ، يخفف فيها الوطأة على هؤلاء الوزراء . ولكن عبد الرحمن فهمي خشي أن ينشر البرقية برمتها . حتى لا يصدم الشعب في رأيه في الوزراء . فكتب أليه سعد زغلول يسأله عن سبب تحريفه لبرقيته ، فأجاب قائلاً إن الوفد يستمد قوته من قوة تعبيره عن رأي الشعب وإرادته. ويفقد هذه القوة إذا كف عن التعبير عنها . فرد عليه سعد زغلول قائلاً : « إن وظيفة الوفد هي أن يقود الجماهير ، لا أن يجري وراءها ! . وإذا رأى الوفد مصلحة في شيء، فعليه أن يشرح ذلك للشعب ، وسيفهم الشعب ويقدر ، لأنه شب عن الطوق .

وبالنسبة لإيران فإن مسألة الرهائن الأمريكيين بدأت بداية شعبية ثورية، وانتهت نهاية ديماجوجية ! لأن القيادة الإيرانية تركت نفسها تجري وراء الطلبة دون أن تمسك الزمام من أيديهم . وانصرفت عن عمليات البناء إلى هذه القضية الفرعية ، وضيعت طاقات الشعب الإيراني فيما لا طائل من ورائه . وكان عليها أن تدفع الثمن .

وإذا كنا لا نكاد نرى في التاريخ الحديث قيادة ثورية فشلت هذا الفشل الذريع ، فإن من حقنا أن نطلق عليها اسم « نظام »، ويكون الشعب الإيراني قد أسقط نظاماً ليسقط في آخر ! .

وإذا كانت الثورة الإيرانية ثورة اجتماعية وليست دينية . وإذا كانت القيادة الدينية قد تحولت إلى نظام عاجز عن تحقيق أهداف هذا الشعب ، ويريد أن يمارس نفس سياسة السيطرة السابقة على جيرانه . فهل يبقى بعد ذلك ما

يحمل أحداً على القول بأن العراق يشن حرباً ضد دولة إسلامية ، وأن يطالب باتخاذ موقف وسط من هذا الصراع ؟ .

في الواقع أن الحرب الدائرة بين العراق وإيران هي حرب قومية بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى ، تحركها المصالح القومية في كل من البلدين . وإذا كان العراق في هذه الحرب يمثل ـ دون ريب ـ المصالح القومية العربية التي تسعى للتخلص من أي خطر يتهددها في الشرق، كما تسعى في الوقت نفسه للتخلص من أي خطر يتهددها في الغرب ـ فإن الحرب تكون بين القومية الفارسية والقومية العربية . وفي رأيي الشخصي أنه لا يوجد فرق كبير بين الخطر الذي يتهدد القومية العربية من جانب إيران ، وبين الخطر الذي يتهددها من جانب إسرائيل ! . وإنها لسخرية حقيقية أن نطالب الشعب العربي كله بالتكتل للقتال في الجناح الغربي ضد إسرائيل ، بينما نترك العراق وحده يخوض المعركة على الجناح الشرقي ضد إيران . وكل ذلك باسم الإسلام ! .

والخطر الحقيقي الذي يمكن أن يصيب حركة القومية العربية من هذه الحرب ، هو ما يمكن أن يعلق بمشاعر الشعب العراقي من مرارة كتلك التي علقت بمشاعر الشعب المصري في حرب فلسطين الأولى ١٩٤٨ . فمن المعروف أن المشاعر القومية العربية في نفوس المصريين قد انحسرت في أعقاب هذه الحرب ، حتى خرج البعض ، مثل اسماعيل صدقي باشا، يقول أن اليهود أقرب لنا من العرب ، ولولا ثورة ٢٣ يوليو لكان لحركة القومية العربية مسار آخر . فإذا لم يقف الشعب العربي بأجمعه مسانداً للشعب العراقي في معركته القاسية ضد الخطر الفارسي المتشح بالعباءة الدينية ، فإن الضرر الذي سيصيب حركة القومية العربية والوحدة العربية سيكون فادحاً . ومهما اختلفت بعض وجهات النظر العربية مع وجهات نظر العراق ، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن قوة العراق الاقتصادية والعسكرية كانت على الدوام ركناً ركيناً في حساب القوة العربية ، وعلى ذلك فإني أزعم أن السبيل الوحيد للنجاة من هذا

الخطر ، والطغيان الوحيد لعودة القوة العراقية لحساب القوة العربية في المستقبل ، يكمن في التضامن العربي الفعال مع العراق في هذه المعركة المصيرية .

قبل أن تظهر « النابوليونية » في إيران(*)

ربما كان من السلبيات التي كشفت عنها مفاجأة الحرب العراقية الإيرانية ، هي النقص الإعلامي الذي سبقها في تنوير وتحضير الرأي العام العالمي وإحاطته بأصول النزاع وتطوراته التاريخية، حتى إنه عندما نشبت الحرب كان العالم ، بل العالم العربي أيضاً !، في جهل شبه تام بالأسباب الحقيقية التي دفعت العراق إلى شن هذه الحرب الوقائية .

ومع اعترافنا بأن خشية العراق بين إثارة شبهات السلطات الإيرانية في تحضيره للحرب ، قد يكون دافعاً معقولاً لهذا النقص ـ إلا أن جهل الكثيرين بأسباب الحرب قد دفع بعضهم إلى اتخاذ مواقف ظالمة للعراق ، أو وسطية من النزاع ، استناداً إلى أن العراق هو الذي بدأ بالحرب . مع أن هذا البعض لو تفهَّم حقيقة النزاع لغير موقفه واتخذ جانب الحق العربي .

ولعل هذا كان أحد الدوافع الأساسية لكتابة مقالي عن « تاريخ الاعتداءات الإيرانية على العراق »، الذي نشر على صفحات هذه الجريدة يوم ١٧ أكتوبر . فكم أسفت حين كنت أستمع لبعض خطباء هايد بارك ، وشاهدت فتاة تقدمية تقف تحت العلم الأحمر ، تتهم العراقيين بأنهم معتدون ! ،

(*) العرب اللندنية في ١٩٨٠/١١/٧ .

وتعجبت لهذه المفارقة الغريبة ، فها هو العراق التقدمي يهاجمه التقدميون ، بينما يلقى النظام الإيراني السلفي العطف والتأييد من جانب هؤلاء ! .

على أن مقالي السالف الذكر لم يلبث أن أثار الاعتراض في جانب بعض الصفوف العربية ، التي تعيش تحت الاعتقاد بأن الثورة الإيرانية هي ثورة دينية إسلامية ، لم يكن للعراق أن يسعى إلى مهاجمتها ! .

ومرة أخرى كتبت مقالي عن « الوسطية » الذي نقدت فيه هذه الفكرة ، وقلت أنه على طول التاريخ الإسلامي وعرضه ، كانت الدول الإسلامية يحارب بعضها بعضاً ، ويستعمر بعضها البعض، بل ويتحالف بعضها مع الدول المسيحية ضد الدول الإسلامية ، ولم يتمسح أحد في الإسلام كما يفعل الآن بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية ! . وأن على « الوسطيين » أن يحددوا مواقفهم وفقاً للمصالح القومية والحقائق التاريخية ، بدلاً من العواطف الدينية .

وأناقش في هذا المقال الاعتراض الثالث على العراق ، وهو مبادرته بالهجوم على إيران ، وهل يسمى هذا الهجوم اعتداء يستوجب الإدانة والاستنكار ، وهل كان على العراق أن يسعى لحل نزاعه مع إيران بالوسائل السلمية بدلاً من الحرب ، حتى يتجنب ويلات الحرب ونفقاتها الباهظة ، ويجنب بلداً إسلامياً مثل إيران هذه الويلات والنفقات ؟ .

في الواقع أن العراق لم يكن مخيراً في شنه هذه الحرب ، مهما كانت ويلاتها وتكاليفها ، فالنزاع بين العراق وإيران لم يكن نزاعاً طارئاً يرجى زواله ، وإنما هو عداء تاريخي يمتد عبر قرون ، مبعثه الوحيد تناقض المصالح القومية في إيران مع المصالح القومية للعراق تناقضاً تاماً في الدوافع والأهداف . هذه المصالح القومية من شأنها أن تفرض سياسات شبه ثابتة لا تتغير بتغير النظم السياسية أو تبدل الحكومات . وإنصافاً للقيادة الإيرانية أقول إنه لم يكن ذنبها أن تبنت السياسة الخارجية التي كان يتبعها شاه إيران السابق إزاء العراق والخليج

العربي ، فالمصالح القومية في أي بلد من البلدان لها سلطاتها القاهرة على كل الأنظمة مهما اختلفت ألوانها وتباينت مبادئها وأيديولوجياتها .

وعلى سبيل المثال ، فإن المصالح القومية لكل من الاتحاد السوفييتي والصين قد تجاهلت ، بل تحدت الأيديولوجية المشتركة للبلدين تحدياً صارخاً ، رغم أن هذه الأيديولوجية تقوم بالدرجة الأولى على وحدة الطبقة العاملة ، أي وحدة النظم البرولتيارية ، ورغم أن هذه الأيديولوجية تنظر إلى التقسيمات الاجتماعية في العالم على أساس طبقي لا قومي ، فالعالم من وجهة نظرها مقسم إلى طبقات قبل أن يكون مقسماً إلى قوميات ! .

نعم تحدت المصالح القومية لكل من الاتحاد السوفييتي والصين : الأيديولوجية الماركسية المشتركة ، وأسقطت شعار ماركس « يا عمال العالم اتحدوا »، وحدث الانشقاق التاريخي الكبير بين الصين والاتحاد السوفييتي ، بكل أبعاده السلبية على الحركات الاشتراكية في العالم وحركات التحرر الوطني .

ولقد كان من سوء حظ إيران والعراق أن المصالح القومية في كل منهما اتخذت شكلاً يتناقض مع الآخر تناقضاً بيناً . فبحكم ظروف إيران التاريخية وإمكانياتها المادية والبشرية التي جعلت منها إمبراطورية من أقدم الأمبراطوريات في التاريخ ، اتخذت المصالح القومية فيها شكلاً توسعياً ، وبالتالي عدوانياً . ولنفس السبب كان من الضروري على المصالح القومية في العراق ودول الخليج أن تتخذ شكلاً دفاعياً ضد خطر جارتها القوية . وهذا هو السبب أيضاً في أن تاريخ العلاقات بين إيران والعراق كان هو نفسه تاريخ الاعتداءات الإيرانية على العراق ! .

وقد استطاعت السياسة الإيرانية التوسعية العدوانية في القرون السابقة أن تضم الكثير من الأراضي على حساب الأراضي العربية ، فلم تكن منطقة شط العرب منطقة إيرانية ، وإنما كانت منطقة عربية وتحت السيادة العربية . ففي

الضفة اليسرى كانت نقطة قبائل عربية تحت حكم والي « الحويزة » العربي ، أما ضفة شط العرب اليمنى فكان يسيطر عليها عرب البادية تحت حكم والي البصرة العربي . وفي منتصف القرن السابع عشر ظهرت إمارة بين كعب في الأهواز (عربستان) شرقي شط العرب . لتفرض سيادتها على كل المنطقة ، وتصل بحدودها إلى مدينة البصرة ، وتبني أسطولاً ضخماً ، وتسيطر على كل الجزر ومصبات شط العرب، وبنت في عام ١٨١٢ مدينة المحمرة (خور شهر) .

ولكن السياسة الإيرانية في تلك الأثناء لم تكف عن الاعتداء على المنطقة مدفوعة بمصالحها القومية في السيطرة على جيرانها وتكوين إمبراطورية . فقد زحفت جيوشها على المنطقة عدة مرات ، وكانت تضطر إلى الانسحاب ، وفي عام ١٧٣٥ تمكنت القوات البحرية الفارسية من دخول مياه شط العرب، واضطرت إلى الانسحاب منه، وفي عام ١٨٤٢ ، وفي ظل الصراع مع الدولة العثمانية تمكنت من السيطرة على الضفة الشرقية لشط العرب ، ثم احتلت « المحمرة »، مما اضطر الكثير من قبيلة كعب إلى الرحيل إلى الضفة الغربية لشط العرب .

ومن هذا الموقع القوي ، أخذت في المساومة وفرض الأمر الواقع . فحين طلب إليها العثمانيون الجلاء عن المحمرة، طالبت بالضفة الشرقية من شط العرب كلها حتى القرنة ، وزادت على ذلك المطالبة بالسليمانية ، ودخلت في مناوشات عنيفة مع القوات العثمانية على الحدود وفي منطقة السليمانية .

وقد نجحت هذه السياسة الإيرانية التوسعية نجاحاً باهراً في تحقيق أغراضها القومية على حساب جيرانها ، بمقتضى معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ ، وبنقل التدخل الروسي البريطاني فقد أجبرت الحكومة العثمانية على الاعتراف بفرض السيادة الإيرانية على مدينة وميناء المحمرة ، ومرساها على قناة الحفار ، وجزيرة خضر (عبدان)، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية

(اليسرى) لشط العرب التي يقطنها رعايا فارسيون ، كما اعترفت المعاهدة بحق السفن الفارسية في المرور البريء في شط العرب من مصبه إلى التقاء حدود الطرفين .

على أن المصالح القومية الوسيعة لإيران دفعتها إلى طلب المزيد ، وهو ما تحقق ببروتوكول الأستانة في عام ١٩١٣ ، وبمقتضاه اعتبرت الضفة الشرقية لشط العرب حدوداً بين البلدين ، وتنازلت الحكومة العثمانية عن جزء من شط العرب أمام المحمرة باعتباره مرسى للميناء ، بعد أن كان هذا المرسى في معاهدة أرضروم الثانية يقع على قناة الحفار في مصب نهر كارون . وأقر البروتوكول الفارسي بجزيرة محيلة (الحاج صلبوخ)، والجزيرتان الواقعتان بين هذه الجزيرة والضفة الشرقية لشط العرب ، والجزر الأربع الواقعة بين جزيرة شطيط وجزيرة معاوية ، والجزيرتان الواقعتان مقابل فيتوحي والتابعتان لجزيرة عبدان ، وجميع الجزر الموجودة والتي قد تتكون فيما بعد والتي تتصل عند هبوط المساء بجزيرة عبدان . وقد ثبتت لجنة تحديد الحدود العثمانية الفارسية في سنة ١٩١٤ ، هذه المكاسب لإيران .

مع ذلك استمرت المصالح القومية التوسعية لإيران تقود السياسة الإيرانية في علاقاتها مع العراق ، واضطرت الحكومة العراقية في عام ١٩٣٧ إلى عقد معاهدة جديدة تتناول تسليم قسم من شط العرب إلى إيران مقابل ضمان سلامة الحدود العراقية الإيرانية ، حيث تنازل العراق بموجب هذه المعاهدة عن جزء من شط العرب أمام عبدان لمسافة يقرب طولها من ٧,٧٥ كيلومتراً ، فأعطى لإيران مكسباً جديداً يضاف إلى ما كسبته في عام ١٩١٤ أمام « المحمرة » . وأصبح لها مع هذا النحو منطقتان تكون لها مياه وطنية في شط العرب : الأولى على طول خط وسط مجرى الماء أمام « المحمرة » بطول ٧,٢٥ كيلومتراً ، والثانية على طول خط الثالوك أمام عبدان بطول ٧,٧٥ كيلومتراً .

ولكن المصالح القومية التوسعية لإيران تريد المزيد ، فقد برزت في تلك

الأثناء الموارد النفطية المكنوزة في المناطق العراقية من شط العرب والخليج العربي ، وفي الوقت نفسه تطورت الموارد البترولية لإيران نفسها بعد تفجر البترول في عربستان وتأسيس شركة النفط الإنجليزية الفارسية ومنذ عام ١٩٠٩ ، التي مدت خطوط الأنابيب إلى منطقة شط العرب ، فأنشأت محطات الضخ ، وأعدت رصيفاً للشحن، مما دعا الصحافة الإيرانية إلى الدعوة لضم البصرة إلى إيران ، لا شط العرب وحده ! . وفي عام ١٩٥٩ أبلغ وزير إيران المفوض في بغداد الحكومة العراقية بأن بلاده أعلنت خسرو آباد ـ حيث بنيت أرصفة شحن البترول ـ ميناء بحرياً تابعاً « للمحمرة ». وعندما رفضت العراق الاعتراف بإنشاء ميناء إيراني في مياهه الإقليمية فرضت إيران ذلك بالقوة ، فصارت بواخر شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تدخل شط العرب متجهة إلى خسروآباد في حراسة الزوارق المسلحة الإيرانية . وعادت حوادث الحدود إلى ما كانت عليه قبل معاهدة سنة ١٩٣٧ .

وقد استمرت المصالح القومية التوسعية لإيران تفرض نفسها على سياسة إيران الخارجية ، فعندما تسلم حزب البعث العربي الحكم في العراق عام ١٩٦٨ ، قدمت إليه الحكومة الإيرانية في شباط ١٩٦٩ مشروعاً لاتفاقية جديدة تحل محل إتفاقية ١٩٣٧ ، وبروتوكولا يتضمن إدارة شط العرب والملاحة فيه إدارة مشتركة ! . وعندما رفض العراق ذلك ، أعلنت إيران في ١٩ نيسان ١٩٦٩ إلغاء معاهدة ١٩٣٧ ، واعتبارها كأن لم تكن . وأخذت تتحرش بالعراق وتشجع تمرد الأكراد في الشمال وتمده بالمساعدة مما استنزف موارد العراق استنزافاً شديداً ثم قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث المعروفة في الخليج .

وفي عام ١٩٧٥ رأت العراق أنها لن تستطيع مواجهة إيران بينما هي مشتبكة في حرب داخلية تضعف من قوتها ، وقررت وضع أوليات للصراع تتخلص بمقتضاها من مشاكلها الداخلية ثم تتفرغ لإيران . فأبرمت معاهدة الجزائر في عام ١٩٧٥ مع أيران التي اعترفت فيها بتحديد الحدود النهرية الدولية مع إيران في شط العرب مناصفة حسب خط الثالوك ، وتمتع السفن

الإيرانية بالملاحة في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة ، وقبلت إعادة تخطيط الحدود الدولية بينها وبين إيران .

يتضح من هذا العرض مدى التناقض بين المصالح القومية الإيرانية والمصالح القومية العراقية ، فالأولى توسعية عدوانية على الدوام ، والثانية دفاعية على الدوام وفي هذا الضوء وحده يمكن تفهم ما سبق لنا أن قررناه في بداية هذه الفقرة ، من أن النزاع بين العراق وإيران لم يكن نزاعاً طارئاً يرجى زواله ، وإنما هو عداء تاريخي يحكمه تناقض المصالح القومية في كلا البلدين تناقضاً صارخاً .

ونظراً لأن المصالح القومية لأي بلد هي الشيء الحقيقي الوحيد الذي يحكم سياساته ، على حساب كل المبادىء والإيديولوجيات والأديان ، فلم يكن في وسع القيادة الدينية للثورة الإيرانية أن تتجاهل هذه المصالح القومية بأي حال ،وهذا ما جعلنا نقول في بداية هذا الكلام أنه لم يكن ذنب هذه القيادة الدينية أن تبنت السياسة الخارجية للشاه السابق إزاء العراق والخليج العربي ! .

وإذا نحن تأملنا السياسة الجديدة للنظام الإيراني نرى أنه قدم التنازلات في الجانب الذي ليست له أطماع تاريخية فيه ، والذي لا يغيره تقديم تنازلات فيه . وذلك حتى يحفظ الجانب الذي له فيه هذه الأطماع ! . فقد قدم النظام الإيراني التنازل فيما يختص بالصراع العربي الإسرائيلي ، ولكنه لم يقدم أي تنازل فيما يختص بالصراع الإيراني العربي ، فعلى مستوى الصراع الأول ، سحب اعترافه بإسرائيل ، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذهب إلى حد تقديم المساعدات المادية والبشرية . ولكن فيما يختص بالمستوى الثاني ، مستوى الصراع الإيراني العربي احتفظ بكل مكاسبه في الأرض العربية التي حققها النظام الشاهاني السابق ، بل احتفظ بكل ادعاءات هذا النظام ، فأعلن عن عزمه على الاحتفاظ بالجزر العربية الثلاث ، وبموقفه إزاء الأقطار العربية

على الخليج ، وبموقفه إزاء العراق ، ومضى في عدائه له إلى حد إعلان عزمه على الإطاحة بالحكومة فيه ! .

وهكذا تأكد للعراق تماماً أن الصراع التاريخي بينه وبين إيران مستمر وأنه ينتقل إلى مستوى أخطر بكثير ، فلم يعد يواجه نظاماً منفصلاً عن شعبه كما كان الحال بالنسبة للنظام الشاهاني السابق ، وإنما هو يواجه نظاماً يقود ثورة جامعة باسم الدين والإسلام ، ويلبس المصالح القومية الإيرانية قناع الدين . وكانت تلك هي النقطة الحاسمة في قرار الحرب والسلم ، إذ أصبحت الحرب منذ ذلك الحين أمراً محتوماً بين البلدين : فأما أن يبادر بها العراق في ظروف تناسبه ، أو ينتظر حتى تبادر بها إيران في ظروف لا تناسبه ! . وهذا يقودنا إلى معالجة النقطة الثانية في مقالنا ، وهي النابوليونية الإيرانية .

فالأمر المحقق في الثورة الإيرانية أنها من نوع الثورات التي تعتقد بأن لها رسالة كبرى يجب أن تؤديها للعالم ، وهي تفوق الثورة الفرنسية والثورة السوفييتية في هذا الشأن بأنها تعمل تحت علم الدين بكل تأثيره السحري والعاطفي في النفوس . والعالم في نظر القيادة الإيرانية الحاكمة ينقسم إلى قسمين : أنظمة طاغوتية تعمل بغير شريعة الله ، وأنظمة تعمل بشريعة الله . والأنظمة الأخيرة تتمثل في نظام واحد هو النظام الإيراني الحالي ! ، وعلى هذا النظام تحرير العالم من الأنظمة الطاغوتية التي يخضع لها ، حتى يحقق رسالته الكبرى التي أختاره الله لأدائها .

وهذا الكلام ليس من عندياتي ، فأمامي من الأمثلة نشرة من النشرات التي يوزعها الإعلام الإيراني باسم « الرابطة الإسلامية لطلبة العراق »! ، تسلمتها في حديقة هايدبارك في أحد أيام الآحاد السابقة . وفي هذه النشرة تقرأ عن « اتحاد الأنظمة الطاغوتية والشياطين الكبار غرباً وشرقاً في محاصرة الثورة الإسلامية ، **لإسقاط حكم الله في الأرض** »! . و« توجّه الأنظمة الطاغوتية وإعلانها الحرب مباشرة على الجمهورية الإسلامية ، جمهورية المستضعفين

وشعلة الإيمان المتقدة **لتحرير العالم من الظلم والظلام** »، وأن « الحرب المعلنة ضد إيران **الثورة والإسلام** ستفشل حتماً بإرادة الله العزيز المتعال ».

إن هذا الكلام يستمد خطورته من أنه لا يعبر عن واقع فعلي « فالشعب الإيراني على وجه التحقيق ليس أكثر إسلاماً أو تديناً من الشعب المصري على سبيل المثال ، والشعوب الإسلامية الأخرى على وجه العموم . كما أنه لم يقم بثورته لنشر لواء الدين . والقول بأن الحكم الحالي في إيران هو « حكم الله في الأرض » هو قول غير صحيح ، فقد انتهت العلاقة بين السماء والأرض بموت خاتم الأنبياء ، والحاكم في أي بلد إسلامي هو حاكم مدني وليس حاكماً دينياً . والحرب المواجهة ضد إيران ليست بحال حرباً ضد « الإسلام »، لسبب بسيط هو أن الشعب العراقي الذي يشنها ليس شعباً كافراً أو يهودياً أو مسيحياً ، وإنما هو شعب مسلم لا يقل إسلاماً عن الشعب الإيراني نفسه .

وهذا يوضح أن النظام الحالي في إيران يلبس مصالحه القومية ثوب الدين ، وأنه يخفي أطماعه التوسعية التاريخية تحت شعار « تحرير العالم من الظلم والظلام ».

ومن هنا مصدر الخطر الحقيقي ، ليس من جانب الثورة الإيرانية الحالية رغم كل ما أفصحت عنه من تمسك بالمكاتب الإقليمية التي جناها النظام الشاهاني السابق ـ وإنما من المرحلة النابوليونية التي تأتي بعدها ، أي المرحلة التي تتحول فيها الثورة إلى دولة تعمل لتحقيق مصالحها القومية بشعارات الثورة ! .

وهذا ما فعله نابلوين بونابرت تماماً ، فقد حول الثورة إلى دولة ، وأعاد النظام الملكي السابق على الثورة بشكل أخطر هو الامبراطورية ، واستخدم شعارات الثورة الفرنسية في تحقيق المصالح القومية الفرنسية التوسعية بشكل لم يكن يحلم به ملوك فرنسا السابقين ! .

وما حدث في فرنسا من ظهور المرحلة النابوليونية ، حدث في الاتحاد

السوفييتي الذي يعيش الآن في المرحلة النابوليونية ، فقد تحركت الثورة الروسية إلى دولة ، وازداد النفوذ السوفييتي في العالم بدرجة لم يكن يحلم بها قياصرة روسيا السابقة ، بفضل استخدام أيديولوجية الثورة السوفيتية ! .

وفي حالة ثورة كثورة إيران ترى أنها تمثل حكم الله في الأرض ، وتعمل لتحرير العالم من الظلم والظلام ، فإن الخطر الأكبر يأتي من المرحلة النابوليونية التي تأتي بعدها . فإن الصراع الداخلي الذي تعرضت له ، والتصفيات الجسدية التي تخلصت بها من أعدائها ، والتطهير الذي حدث في الجيش ، والحرية المطلقة التي أعطتها للجماهير بعد طول كبت وحرمان لتفرض إرادتها الصريحة في شئون الحكم ـ كل هذا لا بد أن يؤدي إلى نابوليون جديد ، يمثل مرحلة تأليفية بين الثورة والعهد الشاهاني السابق عليها ، فيتخلص من سلبيات الثورة (الانقسام والفوضى) ، ويتخلص من سلبيات الحكم السابق (الافتقار إلى إيديولوجية مناسبة لتحقيق المصالح القومية) . ثم يمضي بشعارات الثورة في تحقيق المصالح القومية التوسعية لإيران بحجة تحرير العالم من الظلم والظلام .

وكان على العراق أن يمنع ظهور هذه المرحلة بالحرب الوقائية التي شنها أثناء انشغال الثورة الإيرانية بمعاركها الداخلية وتصفياتها لخصومها في الجيش والسلك المدني ، ومعاركها الخارجية ، فاختار الوقت الذي يناسبه ، والذي يمكنه فيه أن يحقق إنجازات وانتصارات . بدلاً من أن ينتظر ظهور نابليون جديد يجعل العراق يترحم على عهد الشاه !!

قرقعة السلاح في الشرق الأوسط(*)

قرقعة السلاح في منطقة الشرق الأوسط هي أحلى الأنغام التي تسمعها القوى الكبرى !. لقد زارت السيدة تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، منطقة الخليج في الشهر الماضي، لمحاولة إصلاح الاقتصاد البريطاني عن طريق بيع صفقات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية لكي تعزز دفاعاتها ضد التهديدات التي يتعرض لها استقرار منطقة الخليج العربي وحقول النفط فيها. ثم توجهت إلى دولة الإمارات لهذا الغرض.. بينما طار اللورد كارينجتون إلى ألمانيا لبحث مسألة بيع الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط، وعمل التنسيق اللازم، بشأن طلب بيع دبابات ألمانية من طراز ليوبارد «٢». نظراً للحظر الذي تفرضه ألمانيا منذ عشر سنوات.

وقد سافر المستشار الألماني شميت إلى السعودية موزعاً بين نوعين من الضغوط السياسية في بلده، أحدهما صادر من داخل تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين والأحرار الحاكم في بون ومن إسرائيل، ويرفض بيع الأسلحة، والثاني صادر من دوائر الصناعيين الألمان الذين يضغطون لقبول بيع السلاح أملاً في الحصول على عقود كبيرة بموجب خطة التنمية السعودية الخمسية الجديدة التي تبلغ تكاليفها ٢٣٣ مليار دولار. وقد تغلبت الضغوط الأولى مؤقتاً لصالح إسرائيل مع وعد بإعادة النظر، وفقاً للنتائج التي سيسفر عنها الصراع

(*) العرب اللندنية في ٢١/٥/١٩٨١ تحت عنوان: «قرقعة السلاح».

بين التيارين السالفي الذكر في السياسة الألمانية .

وفي نفس الوقت كان الرئيس رونالد ريجان يقترح بيع طائرة الأواكس إلى السعودية، ضمن صفقة أسلحة يبلغ ثمنها عدة مليارات من الدولارات، بينما كان وزير الدفاع المصري يتوجه إلى واشنطن لطلب المزيد من المساعدات العسكرية وفق برنامج المساعدات تبلغ قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات . وكانت الولايات المتحدة قد وافقت في الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة على بيع مصر أسلحة تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات ، إلاَّ أن التسليم لم يتم بالسرعة المطلوبة ، ولذلك طالبت مصر بتسليم مبكر يشمل ٥٥٠ ناقلة جنود سريعة مدرعة و ٦٠٠ صاروخ من نوع « ماڤيريك » . وتقرر أن تصل دفعة من طائرات ف ١٦ إلى مصر اعتباراً من مارس ١٩٨٢ . كما طلبت مصر تزويدها بأربع طائرات رادار من طراز هواكي .

هذا بينما يواصل العراق الحصول على السلاح من فرنسا ومن مختلف أنحاء العالم بلغت قيمته مليارات عديدة من الدولارات ، وكذلك تفعل إيران، لمواصلة الحرب التي تفجرت في خريف العام الماضي .

ولا يستطيع أحد أن يجادل في مشروعية وأحقية طلب دول الشرق الأوسط السلاح لحماية نفسها ضد أية أخطار قد تتعرض لها حدودها، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل غيرها وفقاً للتناقضات والمنازعات السياسية الجديدة التي غيرت الطبيعة التقليدية للصراع في المنطقة، وجعلته يتجاوز حدود الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراعات أخرى ، سواء بين العرب والإيرانيين، أو بين العرب أنفسهم .

ولكن السؤال الذي نطرحه في هذا المقال ، هو الدور الذي تلعبه صناعة السلاح في إثارة وتوسيع رقعة الفتن والخلافات والاشتباكات في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل ترويج صناعتها المدمرة ! .

فصناعة السلاح هي أكثر الصناعات ربحاً في العالم ، ودوران رأس

المال فيها أسرع من أي دوران في أي صناعة أخرى ، لأن سلعها أقل السلع عمراً ! فطائرة تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات تسقط بصاروخ في لمح البصر! ، وتحتاج الدولة التي تملكها إلى تملُّك غيرها ببضعة عشرات من ملايين الدولارات الأخرى ! .

ولكن هذا يقتضي أمرين هامين : حروب تسقط فيها عشرات بل مئات الطائرات ، وتقذف فيها عشرات الألوف ومئاتها من القذائف ، وتدمر فيها مئات وألوف الدبابات والعربات المدرعة . فتدور المصانع بسرعة فائقة لتعويض ما دمر، وبيعه من جديد بأي ثمن للدول المتحاربة . وفي الوقت نفسه تستخدم هذه الحروب كحقول اختبار لتطوير الأسلحة، حتى لا تتجمد ويستفيد من هذا التجمد الدول غير المتحاربة التي تملك هذه الأسلحة ، فتحتاج إلى تجديد أسلحتها باستمرار ، فتدور المصانع لإرضاء الحاجة إلى هذا التجديد، وإلّا تعرضت تلك الدول إلى امتلاك أسلحة قديمة عفا عليها الزمن ! .

أما الأمر الثاني ، فهو إشعال الفتن ومشاكل الحدود والخلافات المذهبية وغيرها كمحرك لهذه الحروب ، واستخدام كل الوسائل التي تثير هذه الحروب، من شراء للذمم ، والإيقاع بين الدول، ودس الأخبار الكاذبة عن الحشود، وتجنيد العملاء، إلخ هذه الوسائل والأساليب التي تضمن اشتعال الحروب .

ومعنى ذلك ـ بصراحة تامة ـ أنه لا مصلحة للدول التي تصنع السلاح المتقدم في عقد أية تسويات سلمية لأية نزاعات في الشرق الأوسط ! . لأن استتباب السلم في أي منطقة، معناه خسارة هذه المنطقة كسوق لتجارة السلاح .

وبالتالي فإن الاعتماد على مبادرات أوروبية أو أمريكية لحل الصراع العربي الإسرائيلي هو اعتماد على وهم من الأوهام. فهذه الدول تجني من تجارة السلاح ما تصلح به اقتصادها المعرض دائماً للأزمات، فالحروب لا تدمر

الأسلحة فقط ، بل تدمر أيضاً الصناعات والمباني والسلع وغيرها. وبالتالي توجد حاجة لتعويضها . والعالم الصناعي المتقدم وحده هو الذي يلبي هذه الحاجة . وبدون ذلك يتعرض للكساد والبطالة . إنها دائرة خبيثة طَرَفاها البناء والتدمير :

بناء السلاح وتدميره . وفي أثناء دورانهما يتم تدمير كل شيء ، ليعاد بناؤه من جديد ، ولكن بواسطة صناعات الغرب الذي يملك التكنيك والتكنولوجيا ! .

فمتى نسمع عن مبادرات من داخل المنطقة العربية؟ .

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (*)

لم تكن الديمقراطية في يوم من الأيام أشد ضرورة وإلحاحاً في الوطن العربي كما هي الآن وسط هذا الصراع الداخلي المتلاحم، والتصفية الجسدية لخصوم الرأي.

ولا شك أن أزمة الديموقراطية في الوطن العربي تمثل لغزاً لم يحل بعد. لماذا يفتقر هذا الجزء من العالم في غالبيته إلى الديموقراطية، بينما يتمتع بقية العالم بها؟. ولماذا يتعين على المعارضة في البلاد العربية أن تدفع ثمن معارضتها، بينما تشارك المعارضة في بلاد العالم في الحكم. وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية المشروعة، وتتوفر لها كل ضمانات الحرية والأمن؟

لا نستطيع الادعاء بأننا نستطيع الإجابة الكاملة على هذه الأسئلة، وإن كنا نستطيع أن نلقي بعض الأضواء التاريخية على نشأة هذه الأزمة في ضوء التجربة الأوروبية التي أبدعت الفكر الليبرالي في القرنين الماضيين، ونقحت النظرية الماركسية في الأعوام القليلة الماضية.

وربما كان من الإنصاف لنا وللغير أن نبدأ أولاً بوضع مفهوم الديموقراطية في إطاره الصحيح. فقد عرف عن الديموقراطية أنها تعني حكم الشعب، وهذا

(*) البيان بدبي في ٢٧ مايو ١٩٨٠.

صحيح ، ولكن الخطأ أنها كانت تعني مجموع الشعب، أو أنها طبقت على مجموع الشعب. فمنذ انقسمت المجتمعات إلى طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة لا تملك، أصبحت الديموقراطية قاصرة على الطبقة التي تملك!.

لمحة تاريخية :

وعلى سبيل المثال، فإن الديموقراطية الأثينية التي يضرب بها المثل في الكمال، والتي نحتت كلمة الديموقراطية من لغتها، لم تطبق إلاَّ على نحو نصف سكان أثينا فقط ، لقد كان المجتمع الأثيني يشتمل على ثلاث طبقات : طبقة الأرقاء، وطبقة الأجانب، وطبقة المواطنين الأحرار . وقد اقتصر حق المشاركة في الحياة السياسية على الطبقة الثالثة، أي طبقة الأحرار .

وإذا عرفنا أن طبقة الأرقاء لم يكن عددها يقل عن ثلث عدد السكان ، وكانت طبقة الأجانب تعد طبقة كبيرة بالنسبة لمدينة تجارية مثل أثينا، فإن عدد الذين شملتهم نعمة الديموقراطية الأثينية لم يزد عن نصف عدد السكان ! .

ومع انتقال المجتمع البشري من مرحلة الرق في العصر القديم إلى مرحلة الإقطاع في العصر الوسيط ، نقص عدد من يتمتعون بالديموقراطية! . فقد انقسم المجتمع الأقطاعي إلى طبقة من الإقطاعيين وطبقة من الاقنان ، وكانت طبقة الاقنان تمثل الغالبية الساحقة من مجموع الشعب . وقد اقتصر حق المشاركة في الحياة السياسية والحكم على طبقة الإقطاعيين . ومعنى ذلك انكماش مظلة الديموقراطية، واتساع مساحة المحرومين .

ومع انتقال المجتمع البشري من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية، دخلت الديموقراطية مرحلة جديدة ، فقد وقفت الطبقة الرأسمالية في المرحلة الأولى إلى جانب السلطة المركزية الممثلة في الملكية ، ضد الطبقة الإقطاعية ، بهدف تحطيم الحواجز الإقطاعية التي تفشت بالسوق المحلية ، ورفعت شعار الحق الإلّهي للملوك في الحكم. وأدى تركيز السلطة في يد الملكية إلى نضال الطبقة الإقطاعية ضد الحكم المطلق ، واستطاعت في

إنجلترا الحصول على « الماجنا كارتا » في منتصف القرن الثالث عشر .

ومع تزايد ثراء الطبقة الرأسمالية بسبب الكشوف الجغرافية والفتوح الاستعمارية ، تزايدت قوتها ورغبتها في المشاركة في الحكم ، فأخذت تدعو لتحطيم الشعار الإلّهي للملوك ـ واستبدلت به شعارات أخرى ، مثل الحق الطبيعي للفرد ، والعقد الاجتماعي .

وعندما تمكنت الطبقة الإقطاعية في صراعها التاريخي مع الملكية من تحقيق انتصارها في فرنسا بإجبار لويس السادس عشر على دعوة مجلس طبقات الأمة للانعقاد في ٥ مايو ١٧٨٩ ، سارعت الطبقة البورجوازية بضرب ضربتها والاستيلاء على السلطة والقضاء على لويس السادس عشر تحت سكين الجيلوتين « المقصلة » إعلاناً بسقوط الإقطاع والحكم المطلق .

ومنذ ذلك الحين أخذت مظلة الديموقراطية تتسع لتشمل الطبقة البورجوازية . وكان قد صدر إعلان حقوق الإنسان في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ ، فصدر دستور ١٧٩١ ، وتلاه دستور ١٧٩٢ ، ثم دستور ١٧٩٥ . وكلها دساتير نقلت السلطة إلى يد الطبقة البورجوازية بالدرجة الأولى . يقول المؤرخ الفرنسي لويس فيلا : « انتهى الأمر بعد إعدام لويس السادس عشر وتنظيم عهد الإرهاب ، وبحرمان الشعب من حق المشاركة في إدارة شؤونه . وانتقلت السلطة إلى يد البورجوازيين الذين استفادوا من شراء أملاك النبلاء ورجال الدين المهاجرين بثمن بخس » .

دور الصناعة :

وفي خلال القرن التاسع عشر ، وفي ظل علاقات الإنتاج البورجوازية الجديدة التي أصبحت تتطابق مع وسائل الإنتاج، تقدمت الصناعة بسرعة مذهلة فيما عرف باسم الانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية . ولكن في نفس الوقت كانت قد أخذت تظهر طبقة جديدة بروليتارية يتزايد حجمها يوماً بعد يوم، وأخذ جزء كبير من هذه الطبقة يخوض النضال تحت الفكر الماركسي ضد

الطبقة البورجوازية لإسقاطها كما أسقطت هي الطبقة الإقطاعية ، وبذلك نشأ موقف جديد .

وقد واجهت بورجوازيات أوروبا هذا الموقف من البداية بطرق متباينة. فبينما اصطبغت الليبرالية الفرنسية بصفة محافظة اصطبغت الليبرالية في إنجلترا بصبغة راديكالية .

لقد طرح مفكرو البورجوازية الإنجليز الراديكاليون في ذلك الحين صيغة جديدة تنقل الليبرالية من مرحلتها الأولى، مرحلة الفلسفة الفردية ، التي تركز على الحريات السياسية والمدنية للطبقة البورجوازية، إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الفلسفة القومية التي تستهدف تحقيق الخير العام ما أمكن للمجتمع ، أو توفير السعادة لأكبر عدد ممكن، وتحقيق مصالح الطبقات الاجتماعية .

وفي ظل هذه الفلسفة تمكنت الطبقة العاملة من الحصول على حق الانتخاب لحماية مصالحها ، وصدرت التشريعات العمالية التي أتاحت للبروليتاريا تنظيم صفوفها في شكل أحزاب سياسية برلمانية ، والقيام بإضرابات واعتصامات شرعية يحميها النظام. وخوض الصراع الطبقي ضد الطبقية البورجوازية القائمة في الحكم بأساليب سلمية .

المفهوم الليبرالي :

على هذا النحو برزت الليبرالية كصيغة ابتدعتها العقلية البورجوازية الأوروبية للوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين الطبقات داخل المجتمع ، والصراع الذي يعترف فيه كل طرف بالطرف الآخر وحقه في الوجود . وبذلك أنقذت البورجوازية الأوروبية نفسها من المصير الذي دفعت إليه الطبقة الاقطاعية، والذي كان محتماً أن تدفعها إليه الطبقة العمالية وفقاً لحركة التاريخ ، ولم تلبث أن تلاقت معها الطبقة العمالية ممثلة في الأحزاب الماركسية الأوروبية في هذه النظرة القومية ، حين اتفقت الأحزاب الشيوعية الأوروبية في أواخر السبعينات من هذا القرن على التخلي عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا.

وبذلك اعترفت الفلسفتان الرئيسيتان في العالم من العرض التاريخي السابق أن كلاً من الليبرالية الحالية والماركسية الأوروبية الجديدة، كانت من صنع طبقتين اجتماعيتين هما : الطبقة البورجوازية ، وطبقة البروليتاريا . وهذه النتيجة هامة جداً، لأنها تساعدنا على تحليل أسباب أزمة الديموقراطية في وطننا العربي .

غياب البورجوازية العربية :

من الواضح أن أحد الأسباب الرئيسية في هذه الأزمة ، هي أن الظروف العربية لم تتمكن من إفراز طبقة بورجوازية عربية تستطيع أن تلعب نفس الدور الذي لعبته البورجوازية الأوروبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويرجع ذلك إلى جملة أسباب :

أولها : أن الطبقة البورجوازية العربية نشأت في ظل اقتصاد تسيطر عليه أصلاً البورجوازية الأوروبية ، فظلت حركتها مقيدة بهذه السيطرة وخاضعة لأحكامها ، وقد خاضت نضالاً مريراً لتحرير وطنها من الاستعمار ، ولكنها في الميدان الاقتصادي الذي تكتسب منه ثراءها وقوتها ، ظلت في مركز التابع باستمرار ، والمضطر إلى التهادن باستمرار . ، بسبب حاجتها إلى الخبرة والتكنيك الصناعي الغربي . وقد أضعف ذلك من قوة هذه الطبقة ، وبالتالي من قدرتها على أداء الدور التاريخ الذي لعبته البورجوازية الأوروبية في تأسيس نظام ديموقراطي ليبرالي ثابت ومستقر .

ثانياً : الأحوال القبلية التي يعيشها قسم هام من المجتمع العربي ، حيث تجد بورجوازية المدن نفسها منقسمة بين الولاء القبلي والولاء القومي ، وحيث يقتصر مفهوم الديموقراطية على ديموقراطية زعماء القبائل ولا يتعداه إلى المفهوم الراديكالي، ويتخذ أشكالاً سياسية تختلف عن الأشكال النيابية الحديثة. وهذا يفسر أن بعض البلاد القبلية لم ينشأ فيها برلمان شعبي إلى الآن ، وفي هذه البلاد تقوم الحركة الديموقراطية على عناصر من البورجوازية الصغيرة التي نشأت من أصول متواضعة لا تسمح لها بالاشتراك في ديموقراطية

القبائل . ولكن حركتها ضعيفة بسبب المناخ الاجتماعي غير الملائم .

ثالثاً : الاستبداد الشرقي القديم الذي كان يتمثل في أسر حاكمة يستند بعضها إلى دعاوى دينية ومزاعم نسب شريف ، مثل حكم الإمامة في اليمن، والسنوسية في ليبيا ، والهاشمية في العراق ، وبعضها أجنبي وفد من الخارج ، مثل أسرة محمد علي في مصر . وهذه الأسر لم تكن تتعاطف مع الفكر الليبرالي ، لأنه يحرمها من السلطة والاستئثار بالنفوذ ، وقد عطلت ، مع غيرها من الأسر الأخرى . المد الديموقراطي في الوطن العربي لوقت طويل .

الاستعمار :

رابعاً : الاستعمار . من المعروف أن الاستعمار كان قد انتهى من بسط سيطرته على الوطن العربي بأجمعه عند نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن قبضته تفاوتت على هذه الشعوب وفقاً لاختلاف النظم الاستعمارية ، فقد اشتدت في الجناح الغربي الإفريقي تحت سياسة الاستيعاب الفرنسية، وتراخت قليلاً في المشرق العربي ومصر تحت سياسة الحكم غير المباشر الإنجليزي .

ولكن في كلتا الحالتين خضعت قضية الديموقراطية في الوطن العربي لمؤثرات حركة صراع ديالكتيكي بين أضلاع مثلث يقف في جانبه الأول السلطة الاستعمارية ، وفي جانبه الثاني البورجوازية العربية . وفي جانبه الثالث السلطة الشرعية . وهو صراع كان يتطلب غالباً تحالف ضلعين من أضلاع المثلث ضد الضلع الثالث : أي تحالف السلطة الاستعمارية مع السلطة الشرعية ضد البورجوازية ، وهو ما كان يحدث في معظم الأحوال . أو تحالف البورجوازية مع السلطة الشرعية ضد البورجوازية ، وهو ما كان يحدث في معظم الأحوال . أو تحالف البورجوازية مع السلطة الاستعمارية ضد السلطة الشرعية (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ في مصر مثال على ذلك) . أو تحالف السلطة الشرعية مع البورجوازية ضد السلطة الأجنبية، وهذا كان يؤدي غالباً إلى إسقاط السلطة

الشرعية ، لأن الاستعمار لا يستطيع تحمل مثل هذا التحالف حيث أنه ينقل السلطة من حاكم فرد يسهل السيطرة عليه إلى يد طبقة .

وعلى سبيل المثال في مصر ، فإن تحالف الخديو إسماعيل مع البورجوازية الزراعية الكبيرة ضد الوصاية الأجنبية . وهو الذي تمثل في مشروع دستور ١٩٧٩ ، قد دفع الوصاية الأجنبية إلى المسارعة بعزل إسماعيل . وأتت بالخديو توفيق ليوقف هذا المشروع . وقد اضطرت البورجوازية المصرية إلى الاستعانة بالجيش ، وقامت الثورة العرابية التي تمخضت عن دستور يناير ١٨٨٣ ، فوقع الاحتلال البريطاني .

وفي سوريا حين تحالف الأمير فيصل مع البورجوازية السورية المنظمة تنظيماً جيداً ضد الاستعمار في فترة الحكومة العربية في دمشق ، شهدت سوريا مداً ديمقراطياً لم تشهده في تاريخها . ولما كان هذا المد الديموقراطي يمثل أكبر خطر على الاستعمار ، فقد سارع وأنهى هذا العهد في موقعة ميسلون ! .

وفي تونس حين أعلن الباي محمد الناصر عام ١٩٢٢ تضامنه مع البورجوازية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي ، ورفض التوقيع على المراسيم المعروفة بمراسيم ١٣ يوليو ١٩٢٢ ، سارعت فرنسا إلى التخلص منه فجأة في ظروف مشكوك فيها بعد أن أصيب في قدمه وزاره طبيب فرنسي ، وتولى بعده ابنه محمد الحبيب الذي وقع على هذه المراسيم .

وحين تعاطف الباي محمد المنصف مع الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية ، سارعت السلطات الفرنسية بخلعه في ١٤ مايو ١٩٤٣ ، ونقلته إلى الأغواط في الصحراء الجزائرية ، ثم إلى فرنسا حيث مات منفياً في سبتمبر ١٩٤٨ .

وقد جرى ذلك أيضاً في المغرب ، عندما أظهر الملك محمد الخامس التضامن مع كفاح الطبقة البورجوازية المغربية وأعطى حزب الاستقلال حرية الحركة ، فقد حاولت فرنسا خلعه في ١٩٥١ ، ونجحت في ذلك في أغسطس

١٩٥٣ ، ونقلته إلى كورسيكا ، ثم إلى منفاه الأخير في جزيرة مدغشقر .

وهكذا لعب الاستعمار دوراً أساسياً في الأزمة الديموقراطية في الوطن العربي . للسبب الذي ذكرته وهو أنه في النظم الأوتوقراطية أو الدكتاتورية تكون السلطة في يد فرد أو أوليجاركية يسهل الضغط عليها من قبل الاستعمار ، أما في النظم الديموقراطية ، فإن السلطة تكون في يد طبقة بأسرها أو تحالف طبقات لا يسهل عليها . ولهذا يساند الاستعمار النظم الأوتوقراطية والدكتاتورية ضد الشعوب .

خامساً : النظم الشمولية في العالم العربي . وقد ظهرت هذه النظم في العالم العربي على يد انقلابات عسكرية كنتيجة من نتائج تحالف السلطة الاستعمارية مع السلطة الشرعية ، وعجز البورجوازية القديمة عن إسقاط هذا التحالف . فأسقطت هذه الانقلابات العسكرية هذا التحالف ، وتولت الحكم عناصر بورجوازية صغيرة ممثلة في طبقة الضباط الصغار بدرجة كبيرة ، وأقامت نظم حكم جديدة على أنقاض النظم القديمة .

وقد استطاعت هذه النظم تحقيق إنجازات هامة في المجال السياسي والوطني والاجتماعي والاقتصادي ، استحقت عليها اسم « ثورات » . فقد خلعت الأسر الأوتوقراطية القديمة ، وطردت الاستعمار من الأرض العربية وأسقطت البورجوازية القديمة تحت قرارات الإصلاح الزراعي والتأميم ، وحررت جماهير العمال والفلاحين من علاقات الإنتاج القديمة ، ثم نهضت بأوطانها نهضة صناعية هامة .

أسباب الفشل :

على أن هذه النظم فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق الديموقراطية السياسية لعدة أسباب :

١ ـ إن النظم الليبرالية السياسية إنما هي انعكاس لنظام اقتصادي ليبرالي ، أي نظام رأسمالي يتضاءل فيه دور الدولة الاقتصادي ويتعاظم دور رأس المال

الفردي . وهذا الدور لرأس المال الخاص يتطلب بطبيعة الحال قدراً غير محدود وضمانات أكيدة للحرية الاقتصادية والسياسية . ولكن النظم العربية التي قامت على أنقاض النظم القديمة عمدت إلى السيطرة على قسم كبير من وسائل الإنتاج للتعجيل بعملية التنمية والتقدم والبناء . وبالتالي ، فقدت الليبرالية السياسية الأساس الاقتصادي الذي تستند عليه .

٢ ـ إن النظم الجديدة باستيلائها على قسم كبير من وسائل الإنتاج ، اصطدمت بالضرورة بالطبقة البورجوازية الكبيرة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية ، وأسقطتها . ففقدت الليبرالية السياسية مضمونها الخاص بالتعايش السلمي بين الطبقات والوحدة الوطنية ـ أي أنها فقدت بذلك مضمونها الاجتماعي الذي يستند عليه ـ.

٣ ـ مع تولي الدولة وسائل الإنتاج ، تغير الدور التاريخي للطبقة العاملة العربية ، التي نمت من خلال عمليات التنمية التي تقوم بها الدولة ، فلم يعد دور النضال الديموقراطي ضد الطبقة البورجوازية وفقاً للنظرية الليبرالية الماركسية ، ـ الكلاسيكية أو المنقحة ـ وبالتالي فقدت الديموقراطية الليبرالية أساسها الطبقي الذي تستند عليه ، بعد أن فقدت دور الطبقة الاجتماعية الثانية في مواجهة الطبقة البورجوازية .

٤ ـ نظراً لأن هذه الانقلابات العسكرية التي تحولت إلى ثورات ، قد قامت في عصر الحرب الباردة بين العملاقين الكبيرين ، ولما كانت هذه الحرب تستهدف بالدرجة الأولى الجبهات الداخلية للشعوب وليست حدودها الدولية ـ فقد فرضت اعتبارات الأمن الداخلي على النظم الجديدة الاعتماد بدرجة متزايدة على أجهزة الأمن والمخابرات وبذلك ازداد الدور السلطوي للدولة على حساب حرية الفرد . وللإنصاف فإن هذا الدور الزائد للسلطة لم يقتصر على النظم الشمولية في العالم العربي . بل شمل الجميع ، لأن الخطر على الجبهة الداخلية في جميع الأنظمة كان عاماً حيث يأتي من

القوتين الدوليتين الكبيرتين لا من دولة واحدة . بل إنه أصبح يأتي من الأنظمة العربية الأخرى المخالفة بعد انقسام الوطن العربي بين الأنظمة الاقتصادية .

ومع تزايد خوف الأنظمة العربية على الجبهة الداخلية ، كان يتزايد كبت الرأي المعارض ويتزايد القمع . ولكن كبت الرأي المعارض وتزايد القمع كان يؤدي إلى السخط والتمرد وعدم الاستقرار - أي يزيد من عوامل الخوف على الجبهة الداخلية من جانب النظم المحاكمة - فتزيد بالتالي من الاعتماد على أجهزة الأمن والقمع . وتلك هي الدائرة الخبيثة التي يعيشها الوطن العربي اليوم ، وهي السبب الرئيسي في أزمة الديموقراطية الحالية .

سبيل الحل :

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل من سبيل للخروج من هذه الدائرة الخبيثة وحل أزمة الديموقراطية ؟

والإجابة على هذا السؤال عند النظم الحاكمة .

فقد رأينا من عرضنا التاريخي أن الليبرالية القومية قد نشأت استجابة لحاجة إلى التعايش السلمي بين الطبقات والوحدة الوطنية . ولم يكن الوطن العربي في تاريخه في حاجة إلى التعايش السلمي بين الطبقات والوحدة الوطنية كما هو الآن . لقد ابتدعت العقلية البورجوازية الأوروبية صيغة الليبرالية القومية رغم أن السلطة كانت في يدها والحكومة مكونة منها ، وتستطيع البطش بالطبقة البروليتارية كما تشاء . ولكن حاجتها إلى هذه الطبقة البروليتارية كان أكبر من رغبتها في البطش بها ، فاصطنعت أيديولوجية التعايش السلمي معها . وأعتقد أن الوضع الحالي متماثل بالنسبة للأنظمة العربية الحاكمة ، فإن حاجتها إلى الاستقرار والأمن وتدعيم الجبهة الداخلية يفوق حاجتها إلى البطش بخصومها ، وبالتالي فلا بد من أيديولوجية للتعايش السلمي داخل الأوطان العربية بين قواه الاجتماعية المختلفة . وأقول بصراحة تامة : لن ينقذ الوطن العربي من التفسخ الداخلي والخارجي الذي يعيش فيه سوى الديموقراطية .

جامعة الشعوب العربية والإسلامية
بين الوهم والحقيقة(*)

أعترف بأني لم أفهم الحكمة من فكرة جامعة الشعوب العربية والإسلامية المطروحة للنقاش ، رغم أني حاولت ذلك بإخلاص « فالجامعة » - أية جامعة . سواء أكانت جامعة عربية أو أفريقية أو ذات طابع ديني . تحمل معنيين : الأول ، وجود شعور مشترك بالانتماء بين عدة شعوب متفرقة تجمعها صفة أو أكثر ، تحملها على التعاطف والتآزر . والمعنى الثاني ، اتخاذ هذا الشعور المشترك بالانتماء شكلاً سياسياً عن طريق الحكومات ، بغرض التشاور والتنسيق واتخاذ القرارات فيما يتصل بالمصالح المشتركة بين هذه الشعوب .

وكلا المعنيين كانا متوفرين بالنسبة لجامعة الدول العربية ، التي كانت - من جهة - تعد تعبيراً وتجسيداً لشعور بالانتماء الأصيل بين أبناء الأمة العربية في مرحلة زمنية معينة كانت الأمة العربية تعاني فيها من ربقة الاستعمار . ومن جهة أخرى، كانت تمثل الحد الأدنى للالتقاء بين حكومات الدول العربية للوقوف في وجه الأخطار الخارجية والتعاون على تحقيق المصالح المشتركة .

على أن هذين المفهومين للجامعة لم يكونا متوافرين بين الشعوب الإسلامية التي لم تنتشر على رقعة الكرة الأرضية بأسرها . فلا أحد يستطيع الادعاء بأنه يوجد الآن شعور بالانتماء لأمة واحدة بين المصري المسلم

(*) روز اليوسف في ١٨ فبراير ١٩٨٠ عدد (٢٦٩٧) .

والروسي المسلم أو الهندي المسلم أو الإنجليزي المسلم . فكل يعرف أنه ينتمي لأمة متميزة لا تجمعها بالأخرى أية صلة مصلحية . وصحيح أنه كانت للرابطة الدينية أهمية عظمى في حقبة تاريخية مضت ، ولكن حتى في خلال تلك الحقبة كانت المصالح المادية تتغلب دائماً .

كذلك لا يمكن الادعاء بأنه توجد بين الدول الإسلامية ، أي الدول التي تسكن فيها أغلبية من المسلمين ، مصالح مشتركة تقوم على قاعدة الدين . فالمصالح المشتركة إذا وجدت تقوم على أساس آخر بعيد كل البعد عن الدين . وبعد نصف قرن من اختفاء الدولة العثمانية تباعدت هذه المصالح لحد كبير وعلى سبيل المثال ، حتى داخل الوطن العربي نفسه ، ما الذي تستطيع الرابطة الدينية الإسلامية أن تفعله لإصلاح الخلافات بين مصر والنظام في عدن ، أو ليبيا . . أو ما الذي يربط مصر بالنظام في باكستان ؟ . وعلى العكس من ذلك فإنك تجد أن الرابطة بين مصر الإسلامية والولايات المتحدة المسيحية أقوى بكثير منها بين المملكة العربية السعودية التي توجد بها الأماكن المقدسة وبين مصر .

وإذا أريد القول بأن تكون هذه الجامعة جامعة للشعوب الإسلامية والعربية ، وليست جامعة للحكومات ، فإن السؤال الذي يفرض نفسه : هل الغرض أن تكون هذه الجامعة مقهى سياسياً أو نادياً لهذه الشعوب تدردش فيه كما يدردش رواد المقاهي والأندية ؟ . وإذا كان الغرض أن تكون وسيلة وأداة لربط هذه الشعوب بعيداً عن حكوماتها . فإن السؤال يكون : وماذا تملك الشعوب الإسلامية في جميع البلاد الإسلامية والعربية من وسائل الضغط على حكامها؟ وجميع الأنظمة السائدة في هذه البلاد ، للأسف الشديد، هي أنظمة دكتاتورية أو أوتوقراطية لا تؤمن بالرأي المعارض ؟ . بل هل يوجد نظام من هذه الأنظمة يسمح لوفد من بلده لا تعترف حكومته بمصر أن يحضر مؤتمراً فيها تعقده الجامعة الإسلامية الجديدة ؟

من الواضح أنه في حين لا توجد أية ميزة أو نفع من فكرة الشعوب العربية والإسلامية ، فإن الأضرار التي تنجم عنها كبيرة . . فحتى الآن ما زالت الجامعة العربية تشكل الرابطة التي يحس بها كل فرد من المحيط الإطلنطي إلى الخليج العربي . وما زالت صيغة جامعة الدول العربية تمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن تلتقي حوله الحكومات العربية على اختلاف نظمها . وإذا كانت هذه الجامعة الآن تعاني من التفسخ والتمزق بعد مبادرة السلام، فإن الأمل كبير، بعد حل القضية الفلسطينية، الذي تجمع كثير من الدلائل على أنه وشيك الحدوث، أن تعود كثير من الدول العربية . . خصوصاً تلك الدول المعادية للاتحاد السوفييتي ، أو التي تقف موقفاً محايداً ، إلى مصر من جديد ، وتجر وراءها دول الرفض التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي .

وحتى الآن ما زال هذا الاحتمال هو الراجح لسبب بسيط، هو أن القضية الأساسية في الشقاق الحالي بين مصر والدولة العربية باعترافها ذاتها . . فإذا حلت هذه القضية الفلسطينية حلاً مناسباً ، لم يعد ثمة من سبب يدفع هذه الدول إلى الاستمرار في موقفها من مصر ، وسوف تتغلب المصالح المشتركة التي تفرضها القومية العربية ، فيلتئم الصف من جديد ، وتعود جامعة الدول العربية إلى وحدتها السابقة التي نرجوها جميعاً من أجل مستقبل أفضل لأبنائنا في مختلف أقطار العالم العربي .

يريدون أن ينكروا عروبة . . العرب(*)

أعترف بأني لم أستطع أن أدرك تماماً القصد مما كتبه الأستاذ محمد زكي عبد القادر يوم السبت في مقاله الشائق بجريدة أخبار اليوم حول موضوع القومية العربية في مصر . والأستاذ محمد زكي عبد القادر من الكتاب الذين أكن لهم الاحترام ، وقد تتبعت أبداً كتاباته باهتمام ، وكان كتابه : « محنة الدستور » من أحسن الكتب التي قرأتها واستفدت بها في النصف الثاني من الخمسينيات . وهو ككاتب يتصف بالروح المنصفة والثراء الفكري .

وقد بدأ مقاله بمقدمة مثيرة استعرض فيها زعماء مصر السياسيين والوطنيين ، ومفكريها الدينيين ، وشعراءها ، وكتابها ، وأدباءها منذ أواخر القرن الماضي ، ليصل إلى هذه النتيجة، وهي أن أحداً منهم « لم يتعرض للقومية العربية ، أو تحدث عنها أو دعا إليها » ! ، وأن هذا يؤكد أن « هذه الفكرة كانت بعيدة عن أن تكون دعوة أو اتجاهاً أو مطلباً وطنياً أو جماهيرياً على المسرح المصري »! . وأنها « لم تكن في تلك المرحلة هي الهدف والغاية وموطن الجهاد والتضحية ومقياس الوطنية والنفاذ إلى وجدان الشعب ». وأن « هذه القومية العربية بمفهومها المعروف الآن ، لم تكن قائمة حتى قبيل أواسط هذا القرن حينما أنشئت الجامعة العربية » .

(*) الجمهورية في ٢٨ يونيو ١٩٧٨ .

ومع أن ما ذكره الأستاذ « محمد زكي عبد القادر » صحيح تاريخياً لحد كبير ، إلّا أن إيراده على هذا النحو ، ودون التحليل الكافي لأسبابه كما عودنا الأستاذ الكبير ، وفي وقت تتعرض فيه فكرة القومية العربية في مصر لهجمة ضارية ، وترتفع أعلام الانعزالية بأقلام كتاب مصريين كبار ـ كل ذلك يجعل من الضروري التعليق عليه سريعاً ، حتى لا يتحول إلى مادة يستفيد بها دعاة الانعزالية في مصر في تعزيز دعوتهم .

وفي الحقيقة أن فكرة « القومية العربية » لم تكن مجهولة في مصر فقط في تلك المرحلة ، وإنما كانت مجهولة أيضاً في بقية أنحاء العالم العربي ! ، بما في ذلك الشام والعراق ، حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، حين بدأ ظهورها على استحياء على أيدي مسيحيي لبنان ، ثم تبلورت واتخذت شكل حركة سياسية في بدايات القرن العشرين كرد فعل للدعوة الطورانية على يد « تركيا الفتاة » .

ويرجع السبب في تأخر ظهور فكرة القومية العربية على مستوى العالم العربي كله ، إلى أن مدلول كلمة « عربي » الذي انتشر في العصر الأموي ، وأصبح يشمل كل من انتسب إلى شبه الجزيرة العربية ، سواء بقي فيها أو خرج منها في الجاهلية أو الإسلام ، قد ارتد إلى معناه القديم الملتصق بسكان البادية ، إذ لم يكن في الإمكان إطلاق هذا اللفظ على الجيل المستعرب ، بعد أن فقد نقاوة الدم العربي ، كما لم يعد في الإمكان إطلاق اللفظ على كل من يتكلم العربية ، لأن اللغة العربية صارت تتكلمها عناصر كثيرة وشعوب كثيرة غير عربية .

وعلى ذلك ، فعلى الرغم من الروابط القومية التي كانت تجمع الشعوب الإسلامية التي كانت تسكن المنطقة العربية من الخليج للمحيط ، إلّا أن الشعوب التي كانت تقطنها كانت تفتقد الاسم الذي يدل عليها ! ، إذ لم يكن من الممكن أن يطلق عليها اسم « الأمة العربية »، لأن لفظة « عربي » كانت

قاصرة على العناصر البدوية القاطنة في شبه الجزيرة العربية ، كما أن إحساسها بالقومية العربية كان غائباً ، لأن هذا الإحساس كان يحجبه المفهوم الإسلامي للجماعة الذي كان يوحد بين هذه الشعوب العربية وشعوب أخرى لا تتكلم لغتها ولا تختلط دماؤها بها ، ولكن تربطها العقيدة وتجمعها الجامعة الإسلامية .

وعلى ذلك ، فإن غياب الفكرة العربية في مصر في تلك المرحلة ، لا يجب أن يعني شيئاً ! ، ولا يجب أن يعني شيئاً ! ، ولا يجب أن يكون دليلاً على أن مصر كانت شيئاً مختلفاً عن العالم العربي ! ، ولا يجب أن يستفيد منه دعاة الانعزالية في أي شيء ! ، اللهمَّ إلَّا إذا كانوا يريدون أن ينكروا عروبة العالم العربي كله ! .

تسالي توفيق الحكيم(*)

يمتاز المثقفون المصريون بخصيصة فريدة، هي قدرتهم على تقديم الأساسات الحقيقة بين فصول دراما الصراع العربي الإسرائيلي الدائرة على مسرح العالم العربي !، لمساعدة المشاهدين على قتل الملل !. وفعل أكثر هؤلاء المثقفين قدرة على ذلك هو أستاذنا الكبير توفيق الحكيم .

فمنذ عام ونصف تقريباً خرج علينا بمشروع « يوتوبي » لإلغاء الجوع فوق كوكبنا الأرضي ، عالج فيه كل شيء إلَّا السبب الحقيقي لجوع ملايين البشر ، وهو سيطرة طبقة على وسائل الإنتاج وحرمانها الطبقات الأخرى من لقمة العيش ، وهو دور الامبريالية في نهب الشعوب الكادحة وحرمانها من ثمرات عملها .

وقد أثار هذا المشروع كثيراً من الجدل والمناقشات في حينه ولكنه أفلح في تسلية الجماهير لحد كبير !..

وفي الشهر الماضي، خرج أستاذنا الحكيم بمشروع « يوتوبي » آخر لا يقل خيالاً ، يدعو فيه إلى حياد مصر كحياد سويسرا والنمسا!، ويؤكد أن مثل هذا الحياد سوف يفيد مصر ويفيد أشقاءها العرب !

وكالعادة، أثار هذا المشروع كثيراً من الجدل ، فهب لمعارضته فريق

(*) الجمهورية الجمعة في ٢١ إبريل ١٩٧٨ .

على رأسه الدكتور وحيد رأفت ، وهب لتأييده فريق على رأسه الدكتور حسين فوزي ، واتخذ الدكتور لويس عوض موقفاً فريداً كال فيه اللطمات للمشروع باعتباره أسطورة، ثم كال اللطمات، بالمناسبة !، لدعوة القومية العربية باعتبارها أسطورة أيضاً . . وبذلك يكون المشروع قد أفلح في تسلية الجماهير مرة أخرى ! .

ولكن أحداً لم يسائل الأستاذ الحكيم : كيف يمكن تنفيذ مثل هذا المشروع الوهمي ، والاحتلال الإسرائيلي ما زال يجثم على سيناء والضفة الغربية والجولان والعدو الإسرائيلي يعمل بكل همة ونشاط على هدم مبادرة السادات الإسلامية ، ويقوم بعملية عسكرية توسعية أخرى في جنوب لبنان ؟

وإذا كان الأستاذ الحكيم لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال ، أفليست مثل هذه الدعوة عن حياد مصر التي يطلقها في هذه الآونة ، هي عين ما يريده العدو ؟ ثم أليست محاولة عزل مصر وفصلها عن شقيقاتها العربيات هو عين ما تسعى إليه القوى التي تتربص بالأمة العربية وبثرواتها ، وتسعى لإخضاعها تحت السيطرة والاستغلال ؟ .

وحتى إذا ضربنا صفحاً عن الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي العربية ، وتخلينا عن مساندة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، باعتبار تلك مسائل « غيرية مصرية »! ـ هل يرى الأستاذ الحكيم إمكانية تحرير سيناء عن طريق إعلان مصر حيادها ؟

وحتى إذا أمكن ذلك بالفعل ، هل يسعد الحكيم ويسعد شعب مصر لحياد مصر بينما إسرائيل « تبرطع » في أنحاء العالم العربي ، وتبسط هيمنتها وسيطرتها على أي جزء تشاء ؟

وألم يكن الأولى بالأستاذ الحكيم الانتظار حتى تتحرر الأوطان العربية من الاحتلال الإسرائيلي ، ثم يلقي بمشروعة هذا ، أو يقدم لنا مشروعاً آخر يناسب الظروف الاحتلالية للعالم العربي ، يدعو فيه إلى الوحدة والالتئام ورأب

الصدع واستئناف النضال لتحرير الأرض واسترداد الكرامة ؟ .

وفيما يبدو أن الأستاذ توفيق الحكيم وهو يدعو في مشروعه إلى إقامة جيش مصري دفاعي لحماية الحياد ، يتوهم أن جيش مصر الحالي هو جيش هجومي ! وينسى أن هذا الجيش منذ استردت مصر استقلالها بجلاء الإنجليز في عام ١٩٥٦ كان جيشاً دفاعياً بحتاً . فلم يعتد على أحد في الشرق أو الغرب ، بل ولا حتى إسرائيل ذاتها - وإنما ظلّ غرضه دفاعياً في خدمة أمن مصر وجماهير الأمة العربية وتحريرها من الاستعمار والاستغلال .

وقد كان هذا الجيش الدفاعي هو الذي تعرض للعدوان في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ . وحتى عندما خاض معركة أكتوبر ١٩٧٣ كان عمله دفاعياً بحتاً ، وما زال غرضه للآن دفاعياً بحتاً . فما هو معنى الجيش الدفاعي إذن في رأي الحكيم ؟ هل هو الجيش الذي يدع إسرائيل تحتفظ بما في يدها من الأراضي العربية وتنفذ أغراضها التوسعية كما تشاء ودون حراك ؟

الواقع أن الحكيم لا يقصد شيئاً من هذا أو ذاك ، وإنما يقصد فقط تسلية جماهير مصر والأمة العربية ومساعدتها على قتل الملل بين فصول الدراما الإسرائيلية التي تجري على المسرح العربي . ولكنه أخطأ الطريق، لقد كان عليه أن يختار مشروعاً يعزز روح الوحدة والتضامن والنضال بين الجماهير المصرية ، بدلاً من استنامتها وعزلتها تحت اسم الحياد ؟

أساطير . . الدكتور لويس عوض(*) . . ! ؟

ربما كان المقال الذي كتبه أستاذي وصديقي الدكتور لويس عوض في أهرام السابع من إبريل ١٩٧٨ ، من أخطر المقالات التي ظهرت منذ ربع قرن حول فكرة القومية العربية في مصر .

لقد كتب الدكتور مقاله لتفنيد الدعوة الانعزالية التي يحمل الأستاذ توفيق الحكيم لواءها تحت اسم الحياد ، وأيده فيها الدكتور حسين فوزي - فإذا به يصبح انعزالياً أكثر من الانعزاليين وإذا به يكيل لفكرة القومية العربية في مصر من الضربات ما لم تتعرض له منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

بل لقد أراد بمقاله أن يكون مسماراً كبيراً يدق في نعش القومية العربية التي أصبحت تترنح على أيدي بعض الناس في مصر ! .

فماذا قال الدكتور لويس عوض ؟

لقد كان كلاماً خطيراً . . قال بالحرف الواحد : إن « الأسطورة الانعزالية » للأستاذ توفيق الحكيم « لا تقل شططاً عن أسطورة أخرى هي أسطورة الاندماجية المتمثلة في دعوة القومية العربية ، التي تفترض أن شعوب المنطقة أو أقوامها من الخليج إلى المحيط ، أمة واحدة ، ليس فقط ثقافياً وحضارياً ولكن عرقياً وعنصرياً كذلك . وإن هذه الأسطورة ، أسطورة العروبة

(*) الجمهورية الثلاثاء في ١١ إبريل ١٩٧٨

العرقية خارج الجزيرة العربية ، لا تقل شططاً وخطراً عن أسطورة الآرية العراقية أيام النازي ، ونظيرها في الشطط أساطير القومية الفرعونية ، والقومية الفينيقية ، والقومية الإسرائيلية ، وكل دعوة قومية تقوم على بعث العنجهية العنصرية أو العرقية بين شعوب الأرض »!.. إلخ ..

وهكذا بضربة واحدة يطيح الدكتور لويس عوض بكل البناء النظري القومي الذي كرس له المنظرون القوميون العرب في مصر ، وبقية البلاد العربية نضالهم ، على طوال نصف قرن ، لإبراز خصائص ومقومات القومية التي تربط بين شعوب هذه المنطقة من الخليج إلى المحيط ، وبعث القومية العربية كأقوى تحد للاستعمار.

فهل نجح الدكتور لويس عوض في تقويض دعوة القومية العربية .

إن الدكتور لم ينجح في ذلك لسبب بسيط ، هو أنه ينكر وجود صرح - لحسن الحظ - موجود وشامخ ، ولأن الدعاوى التي قام عليها هجومه لا تستطيع أن تصمد لحظة واحدة أمام الحقائق التي تقوم عليها دعوة القومية العربية .

فليس من الحق وضع دعوة القومية العربية على نفس المستوى مع « الدعوة النازية » أو « دعوة القومية الإسرائيلية » أو كل دعوة قومية تقوم على بعث العنجهية العنصرية أو العرقية بين شعوب الأرض » ، لأن دعوة القومية العربية إنما هي دعوة وحدوية دفاعية هدفها توحيد الأمة العربية أمام أخطر استعمار عرفه تاريخ هذه المنطقة ممثلاً في الامبريالية وتابعتها الصهيونية . بينما الدعوة النازية والإسرائيلية دعوتان عدوانيتان من أشد ما عرف التاريخ عدواناً وتعصباً .

كذلك فإن دعوة القومية العربية هدفها تحرري يقوم على استخلاص إرادة الشعوب العربية وأرضها من قبضة الاستعمار العسكرية والسياسية والاقتصادية ،

بينما هدف الدعوتين النازية والإسرائيلية استعماري بحت ينطبق عليه قول الدكتور لويس عوض وهو «تبرير الاستعمار والاستعباد والتمييز العنصري» .

فضلاً عن ذلك ، فإن المجادلة في المقومات التي تقوم عليها القومية العربية مضيعة للوقت، فلا أحد يستطيع أن ينكر أهمية وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والدين والعادات والإحساس بالمصلحة المشتركة في تكوين القومية .

إن المعركة التي تخوضها شعوب الأمة العربية اليوم ضد الأمبريالية والصهيونية هي معركة بالغة الشراسة والتعقيد ، والخطر الجسيم الذي يتهدد أرضها وسكانها ومواردها وطاقاتها .

والمحاولات التي لا تنتهي من جانب خصومها لشق صفوفها وتفتيت وحدتها ـ تتطلب من مفكرينا دعم مقومات وخصائص الوحدة والاندماج في هذه الأمة ، بدلاً من إنكارها ، عن طريق وصفها « بالرومانسية » واعتبارها في عداد « الأساطير » خصوصاً إذا كانت هذه المقومات والخصائص ليست من نسج الخيال ، وإنما هي حقيقة فعلية صنعها التاريخ والأجيال .

ولا يفيد نضالنا الحالي ، وسيناء محتلة ، ومعها الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنان ـ عدا ما يستجد في المستقبل المظلم القريب ! ـ أي تشكيك في عروبة مصر ، أو تزييف للهوية الدفاعية التحررية النضالية لدعوة القومية العربية ، وتشبيهها ظلماً بالدعوات النازية والإسرائيلية العدوانية الاستعمارية .

ذلك أنه مهما بلغت أسباب الشقاق بين الأنظمة العربية ، التي تغذيها المصالح المحلية والقوى الامبريالية، فستبقى القومية العربية وحركتها نحو «الوحدة والاندماج»، التي يعتبرها الدكتور لويس عوض نوعاً من « الأساطير »، ويأمل في تخلص العالم العربي منها ! ـ هي «الواقعية السياسية» الوحيدة التي يمكن أن يبنى عليها التضامن العربي . وهي أمل الملايين من أبناء أمتنا العربية التي تعيش أيام الذل بسبب انقسامها وتفتتها ، في مستقبل أفضل متحرر من الاستغلال والتبعية والاستعمار .

مصر والعالم العربي . . إلى أين ؟[*]

لا يـزال كثير من القـوميين المصريين والعـرب يعيشون في أسـر النظرة الكلاسيكية للقومية العربية ، كمـا تجسدت في الأربعينيـات في شكل جـامعة الدول العربية على يد الـزعيم مصطفى النحـاس ، أو كما نمت وتـطورت في الخمسينيات والستينيات في شكل المد القـومي العربي العـارم الذي اكتسـح المنطقة العربية تحت زعامة المناضل عبد الناصر ـ دون أن يقفوا لحظة واحدة عند المتغيرات البالغـة الأهمية التي طرأت على الساحة العـربية في السنـوات الأخيرة ، ونقلت حركة القومية العربية إلى مستوى جديد .

نعم فإنه من الغريب حقاً أن أحداً من القوميين لا يستطيع أن يـرى هذه الحقيقة التي تبدو أبرز ما تكون الآن ، وهي أن شمس الوحدة العربية قد غربت عن عالمنا العربي بالفعل ، وإننا نعيش ليل الانقسام الطويل الذي لا يعرف أحد غير الله طوله ومداه ، والذي أظن أن أحداً في جيلنا لن يشهد انبلاج فجره في حياته مهما طالت ! .

بل أذهب إلى أكثر من ذلك ، فأقول إن شمس الاتحاد ، الذي هو أقل بكثير من الوحدة ، قد غربت أيضاً عن العالم العربي لليل طويل قد نرى فجره في جيلنا الحاضر ! .

(*) اكتوبر في ١٣ يونيو ١٩٨٢ .

وهذا الكلام ليس تثبيطاً لهمم القوميين العرب في مصر أو في العالم العربي ، وليس دعوة لهم إلى اليأس ، فستبزغ شمس الوحدة العربية في يوم من الأيام كما برزت شمس الوحدة الأوروبية أخيراً بعد نضج الشعوب الأوروبية ، وقد تتخذ هذا الشكل أو ذاك ، وإنما أقصد بهذا الكلام دعوة القوميين المصريين والعرب إلى التمييز بين ما هو نظري وما هو عملي ، وبين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي ، وبين السياسات التي تقوم على الحقائق مهما كانت بشعة فتغيرها تدريجياً ، والسياسات التي تقوم على الأوهام والشعارات فلا تغير شيئاً .

والمتغيرات التي يغمض القوميون العرب أعينهم عنها حتى لا يروا بشاعتها ، هي التي تتعلق بجبهة الصراع العربي الإسرائيلي من جهة ، وجبهة الصراع العربي الإيراني من جهة أخرى .

وبالنسبة لجبهة الصراع العربي الإسرائيلي ، فيجب الاعتراف بأن القضية الفلسطينية العادلة ، وهي القضية الأساسية التي ظلت توحد العرب وتجمعهم حولها منذ العشرينيات من هذا القرن ، قد فقدت لحد كبير تأثيرها الوحدوي ، بعد أن برزت قضايا إقليمية في الساحة العربية انتزعت مكان الصدارة واستأثرت باهتمام جميع الدول العربية تقريباً ، وكرست الانقسام العربي لأمد غير بعيد .

وهذه الحقيقة لم تظهر فجأة ، وإنما شهد العالم العربي بدايتها منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . فمع سقوط سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة في قبضة العدو الإسرائيلي ، قفزت إلى مكان الصدارة قضية هذه الأراضي العربية المحتلة ، وهي ما اصطلح على تسميتها بقضية إزالة آثار العدوان ، وتراجعت إلى المقام الثاني القضية الفلسطينية . فقبلت الدول العربية جميعها ، فيما عدا العراق وسوريا والمقاومة الفلسطينية ، قرار مجلس الأمن رقم ٤٢ السنة ١٩٦٧ ، الذي ضمنت شروطه لإسرائيل الحق في أن « تعيش آمنة داخل حدود غير مهددة باستخدام القوة »، إذا هي انسحبت من الأراضي العربية المحتلة

في عدوان يونيو ١٩٦٧ . وأعلن عبد الناصر لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الخامسة في أول فبراير ١٩٦٩ ، أنه قد قبل هذا القرار » لأنه كان كافياً لمواجهة إزالة آثار العدوان ، ولكنه ليس كافياً بالنسبة لمشكلة فلسطين ، وهي أصل المشكلة ، ولذلك فمصر تقدر موقف المقاومة الفلسطينية رفضها لهذا القرار .

على أن إسرائيل لم تقبل إزالة آثار عدوانها في يونيو ١٩٦٧ في مقابل اعتراف العرب بها ، أكتفاء بالأمر الواقع المتمثل في احتلالها للأراضي العربية ، مما اضطر عبد الناصر إلى شن حرب الاستنزاف في عام ١٩٦٩ ، ولكن هذه الحرب انتهت بمبادرة روجرز في سنة ١٩٧٠ ، وبحدث خطير يتمثل في الصدام المأساوي الذي وقع بين المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر ، والذي هيأ الفرصة لأن تفقد المقاومة الفلسطينية كل قواعدها العسكرية في الأردن ، وانتقلت بعدها إلى لبنان لتمارس مهامها النضالية ضد العدو الإسرائيلي .

ثم مات عبد الناصر ، وفقدت الأمة العربية الزعامة الوحيدة التي كانت قادرة على توحيدها ، وأعلن السادات بصريح العبارة أنه لا يبحث عن زعامة ، فانقسمت الأمة العربية إلى زعامات . وانعكس ذلك كله على المقاومة الفلسطينية ؛ فانقسمت بدورها بين هذه الزعامات ، وبعد أن كانت هناك مقاومة فلسطينية واحدة ، أصبحت هناك مقاومة فلسطينية تابعة لسوريا ، وأخرى للعراق ، وثالثة لليبيا . . وهكذا ، وانعكس الصراع بين الزعامات العربية على المقاومة الفلسطينية ذاتها ، فأصبح بينها وبين بعضها الآخر من أسباب الخصومة والنزاع ما بين الدولة الراعية وخصومها ، واتخذ النزاع شكل تصفيات جسدية على طول فصائل المقاومة الفلسطينية وعرضها ، فتحولت من مقاومة فلسطينية إلى مقاومة فلسطينية وإلى مقاومة سورية ومقاومة ليبية ومقاومة عراقية ، وأخذت تفقد هويتها الفلسطينية لحساب الهويات العربية الأخرى ! .

كان هذا الانقسام سابقاً على مبادرة السادات في نوفمبر ١٩٦٧ . أقول

ذلك وفي يدي كتاب التاريخ على استعداد لأن أقرأ منه صفحات وصفحات لمن ينكر ، لولا أن مثل هذه القراءة لن تفيد في ظروف تمزقنا الحالي . ولكن النتيجة النهائية هي أنه أصبح هناك بين كل دولة عربية وجارتها من أسباب الخوف والشقاق أكثر مما يربطها من أسباب الطمأنينة والوفاق . وامتد هذا على مساحة العالم العربي ، كما تمثل في المغرب العربي بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا حول الصحراء المغربية ، وفي الوسط المغربي بين ليبيا وتونس ، وفي المشرق العربي بين سوريا والعراق والأردن ولبنان، وفي الجنوب بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية ، ثم بين نظام عدن والصومال ، وبينه وبين المملكة العربية السعودية ، ثم بينه وبين السودان ، ثم بينه وبين العراق ، فضلاً عن نزاع الجمهورية الصومالية مع جارتها أثيوبيا ، والحرب بين العراق وإيران ـ وكل ذلك على حساب أولويات القضية الفلسطينية .

وأكثر من ذلك وأشد نكراً تفكك جبهة المواجهة مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٦ ، وذلك حين أخذ النظام السوري في يونيو ١٩٧٦ ، يصعد تدخله العسكري في لبنان ، ويدفع بقواته (المعدة أساساً لتحرير الأرض السليبة !) في مغامرة لغزو لبنان ، بعد أن كانت معظم أراضيه في يد القوات الوطنية التقدمية والفلسطينية ، وفي يوليو ارتكب مذبحة تل الزعتر ضد المخيمات الفلسطينية ، فتقوض لبنان مع تقوض القوات الوطنية التقدمية ، وانفتح الباب للتدخل الإسرائيلي في جنوب لبنان ، وأخذت أقدام الجيش السوري تغوص شيئاً فشيئاً في الرمال المتحركة اللبنانية ، وتحولت الحرب ضد إسرائيل إلى حرب أهلية ، وتغير وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان من الهجوم إلى الدفاع . وبذلك تفسخت الجبهة الشمالية .

وفي نوفمبر من العام التالي (١٩٧٧) أعلن الرئيس الراحل السادات مبادرة القدس ، التي توّجت برفض تام من الدول العربية ، ورفض تام أيضاً من المقاومة الفلسطينية ، وفرضت الدول العربية العزلة على مصر . ولم يجد السادات بديلاً عن المضي في مبادرته قدماً ، فأبرم اتفاقيات كامب ديفيد ،

وعقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، واستردت مصر سيناء ، وبذلك انتهت الحرب على الجبهة الجنوبية المصرية الإسرائيلية ، بينما الجبهة الشمالية ما تزال تعيش حالة التفسخ . وانتقلت القضية الفلسطينية بذلك إلى مستوى جديد .

هذا فيما يتصل بمتغيرات الموقف على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي . أما ما يتصل بجبهة الصراع العربي الإيراني ، فلا أحد أيضاً من القوميين العرب في مصر أو في العالم العربي ، يريد أن يعترف بهذه الحقيقة ، وهي أن هذه الحرب قد ألحقت من الصدع بحركة الوحدة العربية والاتحاد العربي ما لم يلحقه أي عمل آخر في خلال الثلاثين عاماً السابقة .

ولعلي كنت من أوائل من تنبأ بالخطر الإيراني على الخليج مع نجاح الثورة الإيرانية . وعلى خلاف ما استبشر به بعض من احترمهم من المفكرين المصريين ، وعلى رأسهم صديقي الدكتور حسن حنفي ، فلم أر في الثورة الإيرانية علامة من علامات التقدم في مسيرة المجتمع الإيراني ، لسبب بسيط هو أن هذه الثورة ، التي يقودها مجموعة من رجال الدين المتعصبين ، لا مكان لها - فيما تعلمناه من حركة المجتمع البشري وقوانينه - في التاريخ ! . ودورها الوحيد - فيما رأيت - هو اعتراض مسيرة المجتمع الإيراني ، لا تحريكه ونقله إلى الأمام .

وهذا ما تحقق تماماً بتمسك الثورة الإيرانية بتوسعات العهد الامبراطوري في الخليج العربي أولاً ، وبتحرشاتها الحمقاء بالعراق لإسقاط نظامه الوطني التقدمي ، توطئة لإسقاط الأنظمة العربية الأخرى . وهذا ما دعاني ، حين نشبت الحرب العراقية الإيرانية أثناء إقامتي في لندن ، إلى مساندة الحق القومي العربي العراقي في وجه التحرشات الإيرانية . ولن يمكن الآن تقدير حجم الخراب الذي ألحقته هذه الحرب بمصالح الشعب الإيراني أو الدماء التي نزفت منه ، ولا تقدير مداها في تعطيل مسيرته .

والأمر المحقق الآن أن تأثير الحرب الإيرانية العراقية في تدمير حركة الوحدة العربية والاتحاد العربي هو تأثير فادح . فمنذ ظهور الوعي على القومية العربية في الربع الثاني من هذا القرن ، كان هناك تمييز كبير بين معسكر الشعوب العربية ، ومعسكر القوميات الأخرى . وهذا التمييز كان من أقوى الأسباب والعوامل التي أعطت لحركة القومية العربية قوتها وفاعليتها ، حيث كان أي اعتداء يقع على بلد عربي يعد اعتداء على كل الشعوب العربية تهب لدفعه بكل ما تملك من إمكانيات . ولكن الحرب العراقية الإيرانية شهدت نهاية هذا التمييز ، فلأول مرة منذ نصف قرن تتخذ دول عربية ، هي سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ، موقفاً إلى جانب طرف غير عربي ، في معركة مصيرية من أخطر ما شهد العالم العربي ضراوة ويتوقف عليها مصير الأنظمة الحاكمة العربية في المشرق العربي كله ضد طرف عربي أصيل .

وأخطر من ذلك المضمون الاجتماعي والأيديولوجي والسياسي لهذا الموقف . فليس صدفة أن الدول العربية التي تساند إيران هي دول جمهورية تنتهج في السياسة الاقتصادية ما يعرف باسم السياسة اللارأسمالية (تمييزاً لها عن السياستين الرأسمالية والاشتراكية) وتستند إلى دعم الاتحاد السوفييتي . وهي تساند إيران بهدف إسقاط الأنظمة الملكية الحاكمة في دول الخليج والسعودية التي تتبع سياسة اقتصادية رأسمالية ، وتستند إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية .

وخطورة هذا التحول تكمن في أن وحدة الأنظمة الاقتصادية في العالم العربي قد أصبحت أقوى من وحدته القومية ، ولا عبرة بالقول بأن الصراع بين الأنظمة الاقتصادية في العالم العربي ليست جديدة ، وإن كان هذا الصراع وقع في إبان عهد عبد الناصر ، ذلك أن ما وقع في زعامة عبد الناصر كان يدور في الإطار القومي ويعمل في خدمته ، ولكن ما يقع الآن يتجاوز الإطار القومي بل ويعمل ضده .

وتأثير ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي تأثير فادح . فلأول مرة يظهر في المشرق العربي خطر تفوق أهميته الخطر الإسرائيلي ، لأنه خطر يهدد الأنظمة العربية جميعها في المشرق بالسقوط . ولأول مرة تجد دول عربية ـ هي سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ـ نفسها على أرض مشتركة مع إسرائيل في دعم النظام الإيران ضد دولة عربية هي العراق ! .

ومن هذا العرض السابق للمتغيرات التي وقعت في الساحة العربية نخلص إلى الآتي :

أولاً : أن أي كلام هنا في مصر أو في العالم العربي عن سياسة عربية موحدة تتفق معها مصر ، هو كلام نظري ومكتبي بعيد عن أرض الواقع . وقد تنتظر مصر إلى آخر هذا القرن قبل أن تصادف هذه السياسة الموحدة .

ثانياً : ضرورة الاعتراف بالانقسام العربي والتعامل معه على هذا الأساس .

وهذا الرأي الذي أقوله هو العكس تماماً من الرأي الذي يقول به كاتب أحترمه وهو محمد سيد أحمد . فهو يحذر من تنشيط وتعميق المحاور العربية ، وأنا أرى أن المحاور العربية هي الحقيقة الوحيدة الموجودة في الساحة العربية . وهذه المحاور لا تقوم على أساس سطحي حتى يرجى زوالها في وقت قريب ، بل هي تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية ضاربة الجذور في الأنظمة العربية ، وتزداد رسوخاً مع الزمن .

ورأيي الذي أسوقه لصناعة السياسة الخارجية المصرية هو الانتقال بهذا الانقسام في العالم العربي إلى شكل وحدوي . وذلك بقيام جبهة عربية موحدة تضم مصر والسودان والصومال والعراق والسعودية واليمن الشمالية ودول الخليج وتونس والمغرب، إلى جانب الجبهة العربية ـ الإيرانية التي تضم سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية مع إيران .

على أن تعالج الجبهة العربية الموحدة التي تضم مصر المشكلة الفلسطينية على أساس سياسة كامب ديفيد ، التي لم يرتفع صوت واحد في هذه الجبهة يدعو مصر إلى الانتفاض عليها بعد موت السادات ، والتي ثبت إلى الآن أنها السياسة التي حررت أرضاً عربية وأجبرت المد الإسرائيلي على الإنحسار لأول مرة . فتعمل هذه الجبهة على إجبار إسرائيل على تنفيذ النص الخاص بالحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة في وثيقة كامب ديفيد ، بما يؤدي إلى تقرير حق المصير لهؤلاء السكان بعد فترة السنوات الخمس . أما الجبهة الثانية ، وهي قائمة بالفعل ، فتسعى إلى معالجة المشكلة الفلسطينية على أساس شعاراتها النظرية التي لم تتعرض للممارسة التطبيقية حتى الآن .

وقناعتي الشخصية أن مثل هذه الجبهة العربية الموحدة تستطيع الوقوف أمام الخطر الإيراني ، وتردع النظام الإيراني عن القيام بمثل التحرشات التي أدت إلى حرب الخليج ، وتبديد طاقة الأمة العربية في أسلحة الدمار وحروب مقدسة تحت الراية الإسلامية ، والإسلام منها براء .

وفي الوقت نفسه ، فإن مثل تلك الجبهة يمكنها إيقاف التدهور الحالي في العالم العربي ، وتحول دون ظاهرة الانفلاق إلى جبهات صغيرة ، ثم جبهات أصغر ، فدول ، فدويلات ، وتقطع الطريق على تحليل الوطن العربي وعودته إلى الأحوال القبلية التي كانت سائدة قبل ظهور الإسلام ، وتستعيد أمل الوحدة العربية الشاملة ، الذي قد يبزغ فجره في يوم من الأيام .

واتساقاً مع هذا الرأي ، فإن التعويل على جامعة الدول العربية في لم العرب على حد أدنى من الاتفاق ، قد أصبح من الأمور التاريخية التي لا مكان لها في ظل الواقع . لقد سقطت هذه الصيغة التي ظلت تحفظ وحدة الدول العرقية منذ تأسست على يد مصطفى النحاس في عام ١٩٤٤ على مرحلتين : الآولى ، عندما انتقلت من القاهرة الى تونس، وشقت وحدة العالم العربي إلى قسمين . والثانية عندما اعتذرت خمس دول عربية هي سوريا وليبيا والجزائر

واليمن الجنوبية ولبنان ، عن حضور مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، لأول مرة في تاريخ مؤتمرات القمة العربية ، بسبب حدة الخلافات ، فكان هذا الاعتذار إعلان عن انتهاء عصر المؤتمرات العربية ،التي كانت تعقد عادة للنظر في الخلافات ، ولا تؤجل بسبب هذه الخلافات .

ومن الأفضل الاعتراف بانتهاء المهمة التاريخية لجامعة الدول العربية من الناحية الرسمية ، بعد أن انتهت من الناحية الفعلية ، فإن الذين ينتظرون اجتماع النظام السوري مع النظام العراقي ، أو النظام الليبي مع النظام السعودي ، قد ينتظرون إلى نهاية التاريخ .

ونحن لا نبتدع في هذا الصدد شيئاً ، فهناك جامعتان بالفعل موجودتان الآن ، والمطلوب تعديل صيغة هاتين الجامعتين ، فتكون إحداهما للجبهة العربية الموحدة ، ومركزها القاهرة ، وتكون الثانية للجبهة العربية ـ الإيرانية ، التي يمكن أن تستعير الاسم الذي أطلقه السادات على جامعة الشعوب العربية الإسلامية ، ولا اعتقد أن مصر ترفض إعارة هذا الاسم لتلك الجبهة ، التي تتذرع في مساندتها لإيران بالرابطة الإسلامية ، وتنسى أن إيران مسلمة منذ أربعة عشر قرناً ، ولكن ذلك لم يمنع الصدام بين القومية الفارسية والقومية العربية تحت أي اسم من الأسماء على مدى هذا التاريخ .

وعلى ذلك فنحن لا نؤيد بحال من الأحوال الرأي الذي يلزم الدول العربية التي ترى عودة علاقاتها مع مصر بالانتظار إلى حين إتخاذ قرار جماعي من جامعة الدول العربية . إن هذا الرأي يفترض فاعلية مثل هذه الجامعة ، ويفترض إمكانية هذا الإجماع ، وبصراحة تامة فإن الالتزام بهذا الرأي معناه ألا تقوم علاقة بين مصر والدول العربية وأن تتكرس العزلة السياسية المشينة التي حاولت هذه الجامعة فرضها على مصر . وإذا كانت هذه العزلة قد انقلبت على مدبربها ، وثبت ضررها البالغ على النضال العربي ، ولم تستفد منها غير مصر ، التي حررت أرضها ، ولم تركع على أقدامها ـ فإن استمرار هذا الموقف

اللاقـوي تحت ضغط مجمـوعة مـزايدة من الـدول العربيـة التي لا تتردد في الانقلاب على عروبتها لصالح دولة غير عربية وضد دولة عربية ـ هو أمر يتناقض مع مصالح الأمة العربية ، ولا يستفيد منه سوى أعدائها الألداء ، ويجب إنهاؤه في أقرب وقت ممكن .

وقصاري القول أن التعـامل مـع الواقـع هو أفضـل الطريق لتغييـره إلى الأفضل ، ولكن هذا يتطلب الاعتراف أولاً بهذا الواقع مهما كانت مرارته . أما تجاهل المتغيرات الجذرية الخطيرة التي طرأت على الساحة العـربية ، وبنـاء السياسات على النظريات والشعارات القديمة البراقة ، فأقـل ما يقـال فيه أنـه بمثابة إقامته بناء شامخ على بحر من رمال ! .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شواهد القبور العربية !(*)

لست أظن إلا أن سياسة مصر الخارجية ، بعد زيارة ياسر عرفات للقاهرة ، قد دخلت مرحلة من أدق المراحل منذ مبادرة القدس . ليس فقط لما أصبحت تؤذن به هذه الزيارة من احتمالات استعادة مصر علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإنما لأن هذه الزيارة قد سحبت في الواقع السجادة من تحت مقررات مؤتمر بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ ، التي قطعت بمقتضاها سبع عشرة دولة عربية علاقاتها السياسية مع مصر ، وأصبحت تهيء الطريق لعودة هذه العلاقات مرة أخرى ، واستعادة مصر دورها الضائع في خدمة أمتها العربية وفي خدمة القضية الفلسطينية ، المنكوبة بالأصدقاء قبل الأعداء .

لذلك فقد يكون من المفيد أن نوضح في هذه الكلمة العقبات التي يمكن أن تظهر في وجه السياسة المصرية الخارجية في المرحلة القادمة ، وما إذا كان يمكن التغلب عليها ، استمراراً لمسيرة السلام ، التي توجه إليها الضربات من يمين متطرف ويسار ! .

وربما كانت أولى هذه العقبات المحتملة هي التي تتمثل فيها إذا كان ياسر عرفات سوف يستطيع أن يجلب لسياسة الحكمة والاعتدال التي يتبعها تأييداً كافياً من اللجنة المركزية لمنظمة فتح ، كبرى المنظمات الفلسطينية ،

(*) أكتوبر في ١٥ يناير ١٩٨٤ .

ومن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، مع استمرار هذا التأييد إلى نهاية الشوط ، حتى يعطي القاهرة الفرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، أم أن نزعة الخوف من التنازلات سوف تدفع الكثيرين إلى التوقف في وسط الطريق بحثاً عن سلامتهم الشخصية وسمعتهم النضالية ، وترك عرفات يكمل مشوار الآلام وحده ، ويتحمل المسؤولية الكاملة أمام التاريخ !.

إننا نعلم أن ردود الفعل الأولى لزيارة عرفات في المنظمة تبين في وضوح أن الكثيرين لا يزالون يعملون بجهل - أو يعمل - وبوازع من مصالح وطنية - أو بوازع من مصالح شخصية ترى تكريس الأوضاع المتدهورة - على تدعيم التشدد الإسرائيلي الجائر ، الذي لا يختلف اثنان على أنه يقف ضد مصالح الجماهير الفلسطينية في الضفة وغزة ، وذلك عن طريق الخطب البليغة والتصريحات العنترية ». ولن تقف أمام تصريحات السيد جورج حبش ، رئيس « الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين » في دمشق ، التي وصف فيها ياسر عرفات بأنه وضع نفسه في موقف خطير كمنحرف وكخائن أيضاً ، وأنه أصبح بمثابة « سادات فلسطيني يدينه شعبنا »!. أو عند تصريحات السيد نايف حواتمة ، رئيس « الجبهة الديموقراطية » بأن عرفات قد أضر بشدة بمصالح الشعب الفلسطيني بتلك الزيارة ! - فهؤلاء الذين يدورون في فلك دمشق، والذين عجزوا عن حقن الدماء الفلسطينية وإيقاف الحرب الأهلية الفلسطينية ، نتوقع منهم ما هو أكثر من ذلك ! وإنما نقف عند تصريحات السيد خالد القاهوم ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، في دمشق ، بأن عرفات بتصرفه ذلك قد فقد شرعيته !. أو موقف أبو أياد (صلاح خلف) الرجل الثاني في المنظمة ، بأن لقاء ياسر عرفات بمبارك هو انتهاك لكل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وحركة فتح . وإنه يعد عرفات المسؤول الوحيد عن هذه الزيارة .

إن هؤلاء جميعاً يجهلون - عمداً - هذه الحقيقة ، وهي أنه لم يبق لديهم شيء يفقدونه ، لأنهم فقدوا كل شيء بالفعل !. لقد فقدوا قواعدهم في الأردن ، وفقدوا قواعدهم في لبنان ، وفقدوا دورهم التاريخي الذي قامت

لأجله حركة المقاومة الفلسطينية ، خصوصاً بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، وهو تحرير فلسطين بأيدي أبنائها ـ اللهم إلا إذا كانوا ينوون تحرير فلسطين من مواقعهم الحالية عزلاً من السلاح ، وعلى سطح أسطول يوناني تحت علم الأمم المتحدة ، كذلك الذي خرج به ياسر عرفات وجنوده من طرابلس ! .

فهل هناك أي شك في القول الآن بأن التطرف قد فقد محتواه الوطني القديم ، واكتسب محتوى آخر يخدم المصالح الشخصية على حساب المصالح الفلسطينية ! . وهل هناك شك في أن هذا الموقف المتطرف يتجاهل بشكل مؤسف الأوضاع الحزينة التي يعانيها الشعب الفلسطينية في الأرض المحتلة ، والتي لا يوجد مثيل لها في العالم المتمدن ، ويتجاهل الأوضاع المتردية التي يعانيها العالم العربي ، وعجز الإمكانيات العربية الحالية عن رفع الظلم والاحتلال عن الشعب الفلسطينية في الأرض المحتلة ، ويعمل على تكريس هذه الأوضاع بحجة رفضها ، ويرفض التخفيف منها ـ وهو ما يمكنه ـ بحجة الرغبة في رفعها ـ وهو ما لا يمكنه ! .

وإذا جاء ياسر عرفات يعرض سلامته وسمعته النضالية للخطر ، وتقدم لمواجهة هذه الأوضاع بنظرة واقعية وطنية محضة ، وبوازع فلسطيني بحت غير متأثر بمصلحة خاصة أو مختلطة ـ فهل يعد منحرفاً وخائناً ، وهل يعرض بذلك مصلحة الفلسطينيين للخطر ، أو أن الذي يعرض هذه المصلحة للخطر الآخرون ؟ .

على كل حال فإن البارقة الوحيدة في الموقف الفلسطيني كله تكمن في تلك الحقيقة التي أسفرت عنها معركة طرابلس : وهي أن ياسر عرفات قد أصبح في نظر العالم كله ، وفي عين الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، مرادفاً لاسم منظمة التحرير الفلسطينية ، على نحو ما كان اسم زغلول ومصطفى النحاس مرادفاً لاسم « الوفد »، وأنه ظل يحفظ اسم المنظمة : حتى بعد أن تفجرت المنظمة شذراً مذراً .

فهل يستطيع ياسر عرفات استيعاب هـذه الحقيقة ، والاستفـادة منها في مواجهة خصوم سياسته الواقعية ؟. لقد فصل سعد زغلول معارضيه في إبـريل ١٩٢١ ، رغم أنهم يكونون غالبية الـوفد ، كمـا فعل مصـطفى النحاس نفس الشيء في أكتوبر ١٩٣٢ . ومع ذلك احتفظا بأغلبيتهمـا الشعبية الكـاسحة ! . فالأحزاب والمنظمات الثورية ليست أحزاباً ومنظمات عادية . إنهـا تعتمد على زعامات وليس على أغلبية أصوات ! . بدليل أن خصوم عرفات الذين حاصروه في طـرابلس كانـوا أقوى منـه عدة وعـدداً ، ومع ذلـك لم يستطيعـوا أن يهـزوا شعبيته . أو يسقطوه عن زعامته ! ، وفي الـوقت الذي لمـع فيه اسمـه ، خبت اسماؤهم ! . وهـم في نظر التاريخ « منشقون » ، وهو في نظر التاريـخ الزعـامة الشرعية ! .

إنني أدرك بطبيعة الحال اختلاف الظروف بين الحركة الوطنية المصريـة والحركة الـوطنية الفلسـطينية ، كمـا أدرك الظروف التي أكسبت سعـد زغلول ومصطفى النحاس أغلبيتها الشعبية ، لقد كان سعد زغلول ومصطفى النحـاس يحظيان بولاء شعب أمة متماسكة غير ممزقة ، أما ياسر عرفات فيحـظى بولاء ممزق على مساحة العالم العربي ، ومنظمة منقسمة منذ نشأتها ولا تريد أبداً أن تلتئم ! . كما كان سعد زغلول ومصطفى النحاس يقفان موقف التطرف ، الذي ينال غالباً إعجاب الشعوب الخاضعـة للظلم والاستعمار ، أمـا عرفـات فيقف موقف الاعتدال والحكمة والتعقل ، وهو موقف يكسبه ولاء الجماهير الأكثر وعياً ونضجاً وفهماً ! .

ولكن أدرك في نفس الـوقت ، أن موقف الـوفد عنـد ظهوره كـان يمثل موقف الاعتدال في مواجهة موقف الحزب الوطني ، الذي كـان يرفـع شعار، « لا مفـاوضة إلا بعـد الجلاء »! ومـع ذلـك فقـد حصـل على تـأييـد الشعب المصري ، الذي أدرك عبث هذا الشعار ، الـذي يكرس الاحتـلال ! ذلك أن الشعوب لا تتطرف غراماً وحباً في التطرف ، وإنما تتطرف حينما تجد جـدوى من التطرف ! ، وفي هذا الضوء وقفت جماهير الشعب المصري تؤيد السادات

عند زيارته للقدس ، كما وقفت جماهير الضفة الغربية وغـزة تؤيد عـرفات في زيارته للقاهرة في ديسمبر الماضي ، لأنها أدركت بوعيها الوطني أوضاع العالم العربي الممزقة التي لا تسمح بتحقيق أي إنجاز من خلال التطرف .

ومن المعروف أن الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة قد رحبت بزيارة عرفات للقاهرة ، ولم تلق بـالاً إلى ما إذا كـان قد حصـل على موافقـة اللجنة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسطينيـة أم لم يحصل ! . كمـا لـم تهتـم بالانتقادات التي وجهتها له القيادات الفلسطينية الأخرى ، وإنما كانت فخـورة وهي ترى زعيمها يستقبله الـرئيس حسني مبارك ، رئيس أكبـر دولة عـربية في العـالم العربي . وقـد تم تخصيص الخطب التي ألقيت في مسـاجـد الضفـة الغربية وغزة للدعوة إلى الصلاة من أجل عـرفات ، وبعـد أداء شعائـر الصلاة احتشد آلاف المصلين ليعربوا عن تأييدهم لعرفات ، وقامت جماعة مكونة من ٤٠ شخصاً من الفلسطينيين من ذوي النفوذ الذين يعيشون في الضفة الغربية ، من بينهم شخصيـات وطنية معـروفة وأسـاتذة جـامعـات بـارزون ، بمحـاولـة الحصول على موافقة إسرائيل على زيارة تونس للإعراب عن تأييدهم لعرفات ، كما طلب ممثلو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع البـالغ عـددهـم حـوالي ١٦٠ مندوبـاً ، الخروج للمشـاركة في اجتمـاعات المجلس الـوطني الفلسطيني ، المنتظر انعقاده في تونس خلال الأسابيع القادمة ، لهذا الغرض ، وكان ممن أيدوا زيارة عرفات بسام الشكعة وكريم خلف والياس فريج .

وعلى ذلك فيجب على الرافضين أن يقدموا البديل لياسر عرفات ، قبل أن يعلنوا معارضتهم ! أو عليهم أن يغادروا مقاعدهم إن طوعاً أو كرهـاً ، فلن يؤثـر خروجـه في مركـزه بأكثـر مما أثـر خروج من قـاتلوه في طرابلس وأرادوا هلاكه ! وإنما سيؤثر هذا الخروج في مراكزهم هم وفي مصالحهم التي أتاحتها لهم أوضاعهم إلى جانبه ! . وعلى هؤلاء جميعاً أن يذكروا كلمـة كوسيجين : « إن ثورية الكلام إذا لم تستند على قوة فعلية ، تكون خيانة » .

ومن هنا فنحن نرحب بما أعلنه ياسر عرفات في اللجنة المركزية لحركة فتح ـ كما نشرت مجلة « المجلة »، من أنه سيزور القاهرة مرة ثانية وثالثة ورابعة ، كلما سنحت الظروف ، وإنه لن يخضع للضغط أو الابتزاز. وإذا كان صحيحاً ما ذكرته المجلة ـ نقلاً عن المصادر الفلسطينية ـ من أن منظمة التحرير سوف تدخل مرحلة جديدة تتحالف فيها مع مصر ، فإننا نثق بأن هذه السياسة الجديدة سوف تحقق مكاسب يمكن أن تخفف كثيراً من المعاناة اللاإنسانية التي يعيش الشعب الفلسطيني تحتها في الضفة الغربية وغزة .

هذا ـ على كل حال ـ فيما يتصل بالعقبة الأولى وطرق اجتيازها . أما العقبة الثانية فهي موقف سبع عشرة دولة عربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بمقتضى مقررات مؤتمر بغداد في ٣ ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨ ، وما زالت متمسكة بهذه القرارات ، رغم زيارة عرفات للقاهرة ، ورغم ما أعلنته القاهرة من أنها لا تنوي أن تنوب عن الفلسطينيين في إبرام اتفاق مع أسرائيل لا يحقق رغباتهم ! .

فهل ما زالت هذه الدول العربية الشقيقة ترى حقاً أن الإستمرار في سياسة قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، اكتفاء بالعلاقات التحتية ، يمكن أن يحقق نتائج إيجابية للحقوق الإنسانية ، وتضمن تحسناً في الأوضاع العربية المتردية ، أو في المركز الدولي للعالم العربي ؟ .

إنه مما يؤسف له حقاً أننا بعد أربعين عاماً من إنشاء جامعة الدول العربية ، نعاني من مثل هذه النكسة في الوحدة العربية ، ونؤثر حالة الانقسام والتمزق والتقاتل والتناحر على حالة التضامن والاتفاق والالتحام ، ولا نحاول أن نبذل محاولة شجاعة للخروج من هذه الحالة المهينة التي تكسبنا احتقار العالم ، ونتجه إلى الطريق الصحيح الذي تمليه عروبتنا ومصالحنا القطرية والقومية على السواء ! .

نعم من المحزن حقاً أن كل التقدم الذي طرأ على القضية الفلسطينية ،

بفضل الجهود العربية ، بعد أربعين عاماً ، هو الذي تمثل في الحرب الأهلية التي دارت بين الفلسطينيين في طرابلس ، وخروج عرفات مع أربعة آلاف من أنصاره ، تحت علم الأمم المتحدة وتوسط فرنسا في أعقاب تعهدات وتنازلات ! ، وتدخل واشنطن لدى إسرائيل لترك عرفات ينسحب بسلام ! ، ولولا تدخل مصر والسعودية لدى أمريكا ، ولولا تدخل السعودية لدى سوريا وتهديدها إياها بخفض أو قطع المعونة الاقتصادية السنوية ، ولولا المساعدات التي قدمها رجال الضفادع البشرية المصرية في أحواض ومخرج ميناء طرابلس اللبناني ، لكان خروج عرفات بمحض تدخل أوروبا والولايات المتحدة وحدهما ، وتسامح إسرائيل ، وصمة عار لا تمحى في التاريخ العربي . فهل هذا معقول ؟. عندما وقعت الدول العربية ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ كانت لا تعدو سبع دول ، تربض على أراضي الكثير منها ، وعلى رأسها مصر ، جيوش احتلال أجنبية ! ، ومع ذلك استطاعت أن توحد صفوفها رغم إرادة الدول الاستعمارية ، وتعقد فيما بينها جامعة تمثل الحد الأدنى للعمل الرسمي في خدمة أهداف الأمة العربية . والآن بلغ عدد الدول العربية ما يقرب من ثلاثة أضعاف هذا العدد (لا أذكر الرقم بالضبط، ولا أرى أهمية لتذكره !) وهي دول استقلت لحد كبير وتقوم بإدارة شؤونها بنفسها ، ولا تربض على أراضي أي منها جيوش أجنبية ، ومع ذلك تؤثر هذه الدول أن تعيش في حالة يسودها التمزق والتفكك والتقاتل ، وتنسى أنها بذلك تحول نعمة الاستقلال إلى نقمة ! .

والغريب أن هذه الدول تعيش تحت وهم أنها دول تجمعها جامعة واحدة هي جامعة الدول العربية ، وتنسى أن هذه الجامعة قد ماتت ودفنت منذ زمن بعيد ، ولم يبق منها إلا لافتة وأعلام ترتفع في تونس كما ترتفع شواهد القبور ! ، ومخصصات ومستفيدون ومتضررون .

فهل هناك سبب واحد يمنع من إعلان وفاة هذه الجامعة « الصورية » رسمياً ، بعد أن أدت أغراضها وفقدت مبرر بقائها ، والبحث عن صيغة جديدة

للتعاون والتضامن ودعم الـروابط ، أكثر واقعيـة ، وأكثر تعبيـراً عن المصالـح القـومية في صـورتها الجـديدة ، عن التغيـرات التي طـرأت على العـلاقـات العربية ؟ .

هل يمكن أن يرفرف العلم العراقي جنباً إلى جانب مـع العلم السوري والعلم الليبي ، والعلمان الأخيران يتحالفان مع العلم الإيراني في ضرب شعب عـربي عريق هـو الشعب العراقي ، ويعمـلان على استنزاف طـاقاتـه وتـدميـر إمكانياته في حرب تدخل ـ بفضل هذا التحالف ـ عامها الرابع ؟

وهل يمكن أن يرفرف العلم الفلسطيني جنباً إلى جنب مع العلم السوري والعلم الليبي ، والعلم الأول ارتكب مذبحة تـل الزعتـر ، واشترك مـع العلم الثاني في تمزيق منظمة التحرير الفلسطينية ومحاصرة عرفات في طرابلس ؟ .

هـل تبقى أي رباط يـربط دول مؤتمر بغـداد السبع عشـرة التي قـطعت علاقاتها السياسية مع مصر ، بما يجبرها على احترام مقرراته أو أننا ننافق أنفسنا ونخدع شعوبنا ونحاول إيهامها بأننا دول تحفظ التعهدات ؟ .

وهل كان من بين مقـررات مؤتمر بغـداد ، التي صدرت غضبـاً للقضية الفلسطينية ، إشعال نار الحرب الأهلية بين الفلسطينيين كما حدث في طرابلس أو مساعدة إيران على سفك دماء الشعب العراقي ؟ . وهل منعت مقررات مؤتمر بغداد ، التي قطعت العلاقات العربية مع مصر ، قيام علاقة وثيقة بين العـراق ومصر . تمد مصر بمقتضاها شعب العراق بكل سلاح يمكنه من رد الاعتداء ؟ . بل هل منعت هذه المقررات التعاون بين شعب مصر وشعوب هذه الدول التي قطعت علاقاتها مع مصر في كافة المجالات طوال سنوات القطيعة ، أو قطعت صلة الأرحام ؟ . فكم كانت مفاجأة حين أعلن الأمير طلال بن عبد العزيـز في اجتماع ضيق أن عدد الزيجات التي تمت بين المصريين والسعوديين في سنوات القطيعة بلغت ١٥٥ ألف زيجة ؟ .

ولكن إلى هذا الحد نمعن في خداع أنفسنا ، ونعيش تحت أوهام الوحدة

الإسمية التي تمثلها جـامعة الـدول العربيـة الفانيـة !، ومقررات مؤتمـر بغداد المهترئة ، ونرفض الدفاع عن أنفسنا ضد داء الخلاف والتناحر ، على الـرغم من أننا نعلم جيداً أن توحيد الصف فيـه كل الخيـر والبركـة لأمتنا العـربية في مواجهة الأعداء !

أما العائق الثالث الذي يواجه سياسة مصر الخارجية في المرحلة القادمة فهو السياسة الإسرائيلية لحكومة الليكود !.

ذلك أن الكثيرين يغفلون عن حقيقـة أنه لكي يؤدي التحسن الـذي طرأ على العـلاقات بين مصـر ومنظمـة التحريـر الفلسطينيـة ثماره ، لا يكفي فقط تحسين علاقات مصر بالدول العربية ، وإنما من الضروري تحسين علاقاتها مع أسـرائيل ! مـا دامت لاتنوي حل القضيـة الفلسطينية عن طريق القوة المسلحة ، وإنما بطريق التفاوض والحلول السلمية .

ولكن كيف والسياسة اليومية التي تمارسها حكومة الليكود تحيط كل خطوة تخطوها مصر في هذا السبيل ؟. فمن المحزن أن حكومة الليكود لا تستطيع أن تلمح النواحي الإيجابية في لقاء مبارك بعرفات ، وما تتيحه من إمكانيات الحل السلمي الـذي هو لمصلحـة شعب إسـرائيـل بقـدر مـا هـو لمصلحـة الشعب الفلسطيني . فقد وصفت هذا اللقاء بأنه « ضربة عنيفة للسلام ». وأنه « إنتهاك لمعاهدة السلام الإسرائيلية المصريـة » ـ ووقفت بذلـك في معسكر واحـد مع عناصر منظمة التحرير الفلسـطينية المتـطرفة التي إتهمت عـرفات بـالانحراف والخيانة لقيامه بهذه الزيارة .

بل أخذت في تصعيد المواجهة في الضفة الغربية وغـزة ، بقصد نسف أي فرصة لاشتراك منظمة التحرير في أية تسوية للسلام ، وآخره تطبيق لـوائح الـطوارىء على الضفـة الغـربيـة وغـزة ، وتـطبيق القـوانين الإسـرائيليـة على المسؤوليات غير الدائمة في الأاضي المحتلة ، رغم ما في هذه الإجراءات من

خرق لاتفاقات جنيف ولا هاي ولميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واتفاقيات كامب ديفيد ! .

ومعنى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تسعى جاهدة لكي تضع مصر في وضع لا تستطيع فيه التحرك لتحسين علاقاتها بها تمهيداً للعب دور الوسيط بينها وبين منظمة التحرير ! . وتبدي تمسكاً غريباً بسياسة القمع التي تستخدمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وحكومة الليكود في ذلك لا تتحدى فقط الجهود السلامية المصرية ، بل تتحدى أيضاً الجهود السلامية التي تقوم بها جماعة « السلام الآن » في إسرائيل . فقد صدر مؤخراً تقرير عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصدره المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وهو مركز إسرائيلي ، يدين الانتهاك الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال ، ويعلن فيه واضعوه أنه ليس من حقهم أن يسوموا غيرهم العذاب الذي ذاقوه هم أنفسهم على أيدي الآخرين ويقولون إنهم شعروا بأن معتقداتهم قد تحطمت وتمزقت أمام أعينهم عندما تعرفوا على حقائق ما يجري في الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي .

ومن المحقق أن أحد الأسباب الهامة في تعنت حكومة الليكود هو أنها تجد في أوضاع العالم العربي الممزقة فرصة مواتية تريد الاستفادة منها في تكريس الأوضاع القائمة في الضفة الغربية وغزة ، مع أن هذه الحكومة تتوق إلى الخروج من الورطة اللبنانية بما يحفظ ماء وجهها ، لأن وجودها في لبنان يكلفها غالياً ، ولا يحقق لها ما كانت تتصوره من مكاسب ومزايا . وهذا دليل على أن العمل السياسي المستند إلى قوة تدعمه هو العمل الإيجابي الوحيد ، وأن هذا العمل في ظل التمزق والضعف لا يجد من حكومة الليكود سوى تصعير الخد والإهمال ! .

ولست أدري هل يمكن أن يتحقق أي تقدم على طريق السلام في ظل

حكومة الليكود !، أو أن هذا التقدم مرهون باختفاء هذه الحكومة ؟. وفي هذه الحالة ما هي مخططات مصر ومنظمة التحرير والدول العربية لتشجيع القوى السلامية في إسرائيل وتغليب كفتها في أية انتخابات قادمة على كفة الليكود أو أننا ما زلنا نرى أن التصريحات البليغة والخطب العنترية هي الطريق الصحيح لإيجاد التغيير السياسي المطلوب في أسرائيل بما يساعد على دعم فرص السلام ؟.

في رأيي أن الإنجازات السياسية لا تتحقق بمجرد التمني أو باستخدام الوسائل التي تقضي عليها في مهدها !، لقد كانت الدولة الإسرائيلية مجرد فكرة ، تحولت إلى وعد ، ثم إلى دويلة ، ثم إلى دولة ذات ذراع طويلة تضرب بها ذات اليمين وذات الشمال ! ولم يتم ذلك بمجرد التمني ، وإنما بطريق التخطيط المدروس . وأخشى أنه إن لم يتبع العرب هذا الطريق نفسه ـ طريق التخطيط والمدروس ، فسوف تتحول فلسطين إلى فكرة ! قد يتطلب تحقيقها في شكل دولة ثلاثة آلاف عام !.

الأمة العربية
والحيّة ذات الألف رأس ![*]

أعتقد أن الجريمة الشنعاء التي وقعت في لبنان بذبح الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا ، والتي وقعت في الكويت بمحاولة الاعتداء على أمير الكويت ، لإجهاض التجربة الديموقراطية المشرفة التي نتابعها باهتمام في مصر ـ تنبه الغافلين من هذه الأمة ، الذين يدفنون رؤوسهم في الرمال ، أو الذين يعيشون في الثمانينات من هذا القرن بعقلية الأربعينات ! إلى حجم الخطر الذي يحيق بالأمة العربية في هذه الأيام . والذي يختلف عن كل خطر تعرضت له هذه الأمة حتى الآن .

نعم ، لقد كان الخطر الذي تعرضت له الأمة العربية في الماضي خطراً سافراً واضحاً مبسطاً ، يتمثل في الاستعمار أولاً ، والصهيونية ثانياً ـ أي أنه كان خطراً خارجياً بالدرجة الأولى . ولكن هذا الخطر الآن أصبح كالحية ذات الألف رأس . فهو خطر خارجي وخطر داخلي ! وهو خطر سافر وخطر مقنّع ! وهو خطر أجنبي وخطر عربي ! وهو خطر إسرائيلي وخطر إيراني ! . واللبنانيون يواجهون اللبنانيين ، والمسلمون يواجهون المسلمين ، والفلسطينيون يواجهون الفلسطينيين ، والعرب يواجهون العرب . ولم يعد أحد يعرف الأصدقاء من الأعداء ، لأن الخطر يأتي من الأصدقاء والأعداء على السواء ! .

(*) اكتوبر الأحد في ١٦ يونيو ١٩٨٥ .

وحين يصل العداء بين الطرفين إلى حد أن يحاول أحدهما تصفية الآخر جسدياً، كما حدث في الحرب الأهلية الفلسطينية ، فعندئذ يتساوى العدو الإسرائيلي مع الفلسطيني المنشق ، لأن الرسالة التي تقتل العربي توحد بين الجميع !. وحين تساند سوريا وليبيا إيران ضد العراق ، وتزود إيران بالصواريخ أرض ـ أرض التي تقتل العراقيين في بغداد ، فعندئذ يتساوى العربي مع الإسرائيلي ، لأن الصاروخ يسوي بين الجانبين !. وحين تقصف المدافع السورية تل الزعتر ، وتقصف مدافع الشيعة مخيمات صبرا وشاتيلا ، فإن هذا التحالف على تصفية الفلسطينيين يتساوى مع التحالف بين الكتائب وإيريل شارون لتحقيق نفس الهدف !. ولا تبقى حاجة للتفرقة بين خطر سوري وخطر شيعي ، أو خطر كتائبي وخطر إسرائيلي ، لأن هذه الأخطار جميعاً أخطار قاتلة يحركها عداء قاتل لا يعرف هوادة ولا مسالمة !. وحين توضع سيارة بها شحنات ناسفة في طريق أمير الكويت ، الأمير جابر الأحمد الصباح ، بقصد اغتياله . فإن الأمر يتساوى بين خطر إيراني وخطر عراقي شيعي أو خطر إسرائيلي ، لأنه خطر إجرامي قاتل يوحد بين الجميع ! وحين ترسل إلى مصر سيارة مليئة بالعجائن الشديدة الانفجار والقنابل والمتفجرات ، بتدبير مشترك من ليبيين وسوريين وفلسطينيين ، لقتل المصريين بحجة نسف السفارة الأمريكية في القاهرة ، فعندئذ يتساوى هذا الخطر القاتل مع أي خطر آخر يأتي من جانب الإسرائيليين ـ أو غيرهم ، لأن المصريين الذين يقتلون في هذا الحادث ـ لو نجح لا قدر الله ـ لن يكونوا سعداء لأن القتل أصابهم من متفجرات عربية !، ولم يصبهم من متفجرات إسرائيلية !، بل ستلعن أرواحهم الأيدي العربية الإجرامية كما كانت تلعن الأيدي الإسرائيلية أو الأيدي الإنجليزية سواء بسواء !.

نحن إذن أمام حية ذات ألف رأس ، كل رأس منها ذات لدغة قاتلة ، وكل منها لا يعرف العروبة ولا الإسلام ولا الوطنية ولا القومية ولا الاشتراكية ، لأن كلاً منها يقتل باسم العروبة والإسلام والوطنية والقومية والاشتراكية !، وهي

أبعد ما تكون عن هذا كله ، لأنهـا مجرد رؤوس إجرامية فقط تشـربت باللؤم والخديعة والشر والفساد .

ولأنها رؤوس إجراميـة أساسـاً فهي لا تعرف حـرية الـرأي ، ولا تعـرف العقلانية . ولأنها رؤوس عميلة فهي تمارس الإرهاب الفكري ضد خصومها في الرأي ، وتمارس القتل إذا عز عليها إقناع ضحاياها بوسيلة الإرهاب الفكري . ولـذلك حين عجـزت عن إقناع أحمـد الجـاد الله ، رئيس تحـريـر السيـاسـة الكويتية ، بمنطقها العميـل ، عملت على قتله !. وكل شيء مبـاح في منطق هذه القوى التي تـدّعي الوطنيـة والقوميـة والتقدميـة ، بينما هي قـوى خائنـة لعروبتها وإسلامها ، لأنها تعمل في خدمة الأعداء .

نعم هي قوى عميلة تعمل في خدمة الأعداء ، لأن كـل نتائج أعمالهـا الإجـرامية هي لخـدمة الأعـداء !. فغزو الجيش السـوري للبنان هـو لخدمـة الأعداء ، فلم يحدث الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان إلا في ظل وجود الجيش السوري !. ولم تبلغ السيطرة الإسرائيلية على لبنـان تلك الذروة التي وصلت إليها إلا في وجود الجيش السوري !، ولم تستمر الحرب الأهلية اللبنانية كـل هـذا المدى الـطويل إلا في ظـل الوجـود السوري !، ولم تتعـرض المقاومـة الفلسطينية في لبنان للتصفية كما تعرضت في ظل الوجود السوري !، بل ولم تحدث الحرب الأهلية الفلسطينية إلا في أثناء الوجود السوري !.

وحين وقع الغزو السوري للبنان كان لبنان العربي الوطني التقدمي يقترب من تحقيق أهـدافه ، فقـد تمكن الحلف الذي ضم جبهـة القـوى والأحـزاب الوطنية والتقدمية مع جيش لبنان العربي من السيطرة على الغالبية الساحقة من أرض لبنـان ، وتمت محاصـرة الانعزاليـة السـاحقـة من أرض لبنـان ، وتمت محاصرة الانعزاليين في بقعة صغيرة . وفي هذه اللحـظة الحاسمـة الفاصلة ، كشف النظام السوري تدخله العسكري ، وقام بغزو لبنان في ٢٠ ينايـر ١٩٧٦ خلف شعارات الاشتراكية والتقدمية ومعادات المخططات الصهيونية والإمبريالية

المشبوهة ! . وفي أول يونيو كان يكشف عن وجهة في تـل الزعتر ! . وأخذت الأمور في لبنان تتدهور لصالح المخطط الإمبريالي والصهيوني .

وفي هذا الوقت تنبهت مجلة « الطليعة » القاهرية لما يحدث في لبنان ، فكتبت تتساءل : « أي شيء يخدم الغزو السوري المكثف للبنان»؟ . وأجابت عن السؤال قائلة : « إنه يخدم المخططات والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وللعدو الإسرائيلي ، التي تستهدف إغراق البلاد العربية في صراعات محلية بهدف تعريب الحرب ، وبث كل عوامل التفرقة الطائفية والدينية في أكثر من قطر عربي . ويخدم أيضاً المخطط الإسرائيلي الذي يهدف إلى منع إقامة الجبهة العربية المقاتلة التي تحققت في أكتوبر ، وفك الحصار العربي ، وفرض الحلول الجزئية ، وإجهاض الثورة الفلسطينية ، وبالتالي منع قيام الدولة الفلسطينية الوطنية على أرضها » . وقد تحقق كل ما توقعته مجلة « الطليعة » بالكامل ! .

وتحالف سوريا وليبيا مع أيران في الحرب العراقية الإيرانية هو لخدمة الأعداء : الأعداء الإيرانيين والإسرائيليين على السواء! ، لأنه يطيل أمد الحرب بغرض إنهاك العراق عسكرياً واقتصادياً ، فيخرج من جبهة الصراع ضد إسرائيل ! . وفي الوقت نفسه يحول أنظار الأمة العربية إلى حرب الخليج فتنسى القضية الفلسطينية ، وتستنزف ثروة البلاد العربية البترولية في شراء السلاح لخدمة المجهود الحربي العراقي ، فيستعيد الاقتصاد الغربي قوته على حساب الأمة العربية .

ولذلك فبعد أن كانت النغمة السائدة في صحف الغرب قبل حرب الخليج هي الشكوى من الكساد والتضخم ، اختفت هذه الشكوى الآن ، بعد أن ضخ الغرب إلى خزانته أكثر من ٦٠ ألف مليون دولار صفقات سلاح ! .

ومحاولة اغتيال الديموقراطية في الكويت هي لخدمة الأعداء ، لأن العدو يريد أن يحتكر لنفسه صفة الديموقراطية ويجرد العرب منها ، فيسيء إلى

سمعتهم في عين الغرب ! ، وفي نفس الوقت فإن تجريد شعب الكويت من إرادته وحريته الداخلية يهيىء للعدو الفرصة لممارسة ما يشاء من ضغوط على الحاكم ، الفرد ، لتحقيق مصلحته . وليس من الصدفة أن محاولة اغتيال الشيخ جابر الصباح وقعت في نفس الوقت الذي كانت تتم فيه تصفية الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا ، وكانت تثير ثائرة العالم ـ فجاءت المحاولة لتحويل الأنظار عن الجريمة التي ترتكب في لبنان بجريمة ترتكب في الكويت ! .

إنها إذن ـ حية ذات ألف رأس ، هدفها تشتيت جهود الأمة العربية ، وضربها في كل مكان . وسواء أكانت هي الحية القديمة تفرع لها ألف رأس ، أم كانت حية جديدة ، فمن الواجب ضرب هذه الحية في أي مكان يظهر فيها أحد رؤوسها .

وحتى يتم ذلك فلا بد للعرب من الاعتراف بتعدد الخطر ومعاملته على مستوى واحد من الأهمية ، وبالأمر الواقع الذي صارت إليه آمالهم في الوحدة ! . ولا بد لكل دولة ـ بالتالي ـ أن تعتمد على نفسها في التصدي للعدو أياً كان وفي أي مكان يصل إليها فيه . ومعنى ذلك رفض ازدواجية الانتماء بحجة القومية العربية أو الوحدة العربية ، فلا يوجد إنتماء لغير الوطن الذي ترفع عليه الدولة علمها ، وكل إنتماء غير ذلك هو عمالة صريحة لدولة أجنبية ! .

نعم ، لا بد أن ينتهي هذا التعتيم الذي تفرضه قوى تدّعي الوطنية والقومية ، بينما هي تعمل لحساب دولة أو دول عربية أخرى تخدم مصلحة العدو بإرادتها أو بخطأ سياستها ! . إن هذه القوى التي تعمل لحساب أية دولة عربية هي طابور خامس يزيف إرادة الأمة ، ويخرب الروح المعنوية ، ويفقد الشعب ثقته في زعمائه الحقيقيين ، ويحول انتباهه عن مصالحه الحقيقية إلى مصالح أخرى مشبوهة تعمل لحساب نفسها وفي خدمة مصالح العدو .

ومن هنا فعلى كل قوة وطنية أن تنحت شعاراتها من مصلحة هذا الجزء

من أرض الـوطن العربي ، ولا تستعيـرها من شعـارات وسياسـة دولـة عـربيـة أخرى ، ترفـع شعار العـروبة والتقـدمية بينمـا محصلة سياستهـا ضد العـروبة والتقدمية ، وبينما نتيجة مساعيها تفتيت الأمة العربية إلى شراذم صغيرة ينقسم إليها كل شعب عربي ، إنه في هذا التمزق العربي ـ وكل دولة عربيـة تنكفىء على مصالحها الخاصة ـ لم يعد مقبولاً من أية قوة وطنية أن تبني سياستها على وهم وجود وحدة عربية أو حركة قومية عربية ، لتبرير تبنيها سياسات لا تتفق مع مصلحة هذا الجزء من أرض الوطن العربي .

وليس معنى ذلك إنكار عروبة شعب مصر وإنتمائه لأمة عربية واحـدة ، وإنما معناه الصريح أن حركة القومية العـربية قـد انتهت بالإخفـاق ، ولم يعد يـوجد في الأفق أي بـريق أمل في قيـام دولة عـربية مـوحدة من الخليـج إلى المحيط ، ولـم يعد ـ بالتالي ـ ثمة مبـرر للمتاجـرة بشعارات الـوحدة والقـومية والتقدمية ، التي ترفعها قوى تعمل ضد هذه الشعـارات . والوضـع بين البلاد العربية لا يعدو أن يكون مشابهاً للوضع الذي كان عليه قبل إنشاء جامعة الدول العربية ، إن لم يكن أسوأ بكثير ! .

والدليل على ذلك أن علاقات مصر ـ وهي أكبـر دولة عـربية ـ بجـاراتها العربيات هي أقل كثيراً مما كانت قبل إنشاء جامعة الدول العربية ! . فلا توجد علاقات سياسية تربطها بأكثـر من ثلاث دول عـربية ! . كمـا أنها مـطرودة من جامعة الدول العربية التي لعبت الدور الأول في إنشائها ! وهي تلقي العداء من الـدولة العـربية التي تقبـع على حدودهـا الغربيـة ، إلى حد تـوجيـه الشتـائم والإهانات وحياكة المؤامرات ! ، وفي الطريق إلى تلقي عداء دولة أخرى ـ ومع ذلك فلم يمت شعبها جوعاً ، ولـم يضعف مـوقفها الـدولي ، وهي في الطريق إلى حل مشاكلها الخارجية والداخلية بثبات وثقة .

ومن ثم فقصارى ما تطمح فيه مصر الآن هو إقامة علاقـات مع جيـرانها العربيات تماثل علاقاتها بتلك الدول قبل إنشاء جامعة الدول العربية ! . وليس

إقامة دولة عربية موحدة بزعامتها أو بغير زعامتها تمتد من الخليج إلى المحيط ! . وأذا أصبح لمصر هذه العلاقات فمعناه استعادة علاقاتها السياسية التي كانت لها مع الدول العربية في العشرينات والثلاثينات !، والتي انقطعت الآن . وهذا تقدم كبير ! .

المطلوب ـ إذن ـ ليس وحدة عربية ، وإنما هو ـ في أحسن الظروف ـ تعاون عربي ، على مستوى السوق الأوروبية المشتركة ، وتحالف عسكري على مستوى حلف الأطلنطي أو حلف وارسو ، مع احتفاظ كل دولة عربية بشخصيتها السياسية وهويتها الوطنية ، وانصهار القوى الوطنية في بوتقة واحدة ، هي البوتقة الوطنية التي تنتسب إلى أرض الوطن ولا تنتسب إلى وهم قومية عربية ووحدة عربية لا وجود لها في الواقع السياسي ، ولا ينتظر أن يكون لها هذا الوجود في المستقبل القريب ، أو البعيد ! .

هذا الانصهار في البوتقة الوطنية هو الخطوة الأول لتماسك الشعب ، وصلابة الدولة ، وقدرتها على مواجهة أعدائها في أي مكان وأياً كانوا هم . أما الميوعة الحالية التي تسمح بانتماء لغير هذا الوطن باسم القومية ، فمن شأنها أن تفكك الشعب وتمزق وحدته وتوزع انتماءه بين دول أخرى على حساب مصلحته العليا .

ومن هنا فإن أزمة الأمة العربية الحالية تتمثل في انتحال بعض الأنظمة والجماعات حق الكلام باسمها ، والتذرع بشعارات القومية العربية والعمل من أجل الوحدة الشاملة للنفاذ إلى جبهتها الداخلية وتخريبها ، بينما هي تعمل لحسابها الخاص ، وبينما سياستها الفعلية التي تقودها تفتت هذه الوحدة ، وتفسد الضمائر ، وتؤلب القوى الوطنية في كل دولة عربية ضد بعضها البعض ، وتدفع بكل فريق لأن يحمل السلاح ضد الفريق الآخر داخل الوطن الواحد ! .

وأزمة الأمة العربية تنبع من أنها ما زالت تعيش بأفكارها في الأربعينات من هذا القرن ، وتتصور أنها ما زالت تواجه الأعداء التقليديين ، وهما

الاستعمار وإسرائيل ! ـ بينما برز في تلك الفترة أعداء آخرون لا يقلون ضراوة ووحشية ، مهنتهم القتل والتخريب وترويع الآمنين ونشر الإرهاب في كل مكاسب ويتظاهرون ـ مع ذلك ـ بأنهم الأكثر وطنية وقومية وتقدمية ، وبأنهم الأكثر حرصاً على مصالح الأمة العربية ، بينما هم ـ بكل الأدلة التاريخية ـ يعملون على تخريب مصالح هذه الأمة .

وهؤلاء هم الذين برزوا تحت اسم « جبهة الصمود والتصدي »، بهدف مواجهة العدو الإسرائيلي ، فإذا بكل سهامهم تتجه إلى صدر كل وطني لا يتفق مع أفكارهم ! ، وإذا بكل جهودهم تتجه إلى تخريب الجبهة الداخلية في كل دولة عربية لا تنهج نهجهم ! . وإذا بكل نضالهم الوطني يتجه إلى شق وحدة الفلسطينيين وطردهم واغتيالهم وتصفية زعيمهم وتوجيه حرابهم ضد بعضهم البعض ، وإذا بهم يمزقون لبنان إرباً إرباً ، ويؤلبون كل فئة ضد الفئات الأخرى ، ويسهلون للجيش الإسرائيلي احتلال جنوب لبنان في أثناء وجودهم ! . وهم الذين يرهبون الحكام العرب ويحولون دون إعادة العلاقات السياسية مع مصر بحجة القضية الفلسطينية ، حتى بعد أن أصبحت مصر هي الصديق الوحيد تقريباً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي يتحرك وسط الجمود العربي العام لحل قضاياها ! .

ورحم الله السادات ، فلو بقي في انتظار وحدة الأمة العربية لكي يحرر سيناء لطال انتظاره ولو بقي في انتظار الحصول على إذن دول جبهة الصمود والتصدي لخوض المعركة ، لنفذ صبره ، ولو حسب حساب المزايدين لبيعت سيناء في المزاد العلني ، ولكنه ـ ببصيرته النافذة ـ أدرك إمكانات الموقف العربي جيداً في وضع الانقسام والتفتت الذي تردى فيه ، وأدرك أن الرياح لا تحمل بشائر أي وحدة أو إتفاق ، فخطَّ سياسته .

● ولكن المضليين والقتلة فقط يجترئون على الحقيقة التاريخية ويقولون إنه خلق الإنقسام وضيَّع الوحدة ! .

الفصل السابع

الصراع الاجتماعي والسياسي

– ١ –

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية(*)

إن عجز الدولة حتى الآن عن التوصل إلى نظام محكم لتحصيل الضرائب من فئات الرأسمالية الوطنية التي تكاثر لديها الربح ، سوف يلحق بها من الأضرار ما لا تلحقه أعتى الحروب ، وستكون له أخطر آثار على تطورنا الاقتصادي والاجتماعي .

فلم يحدث في تاريخ بلادنا ـ اللهم إلا في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ـ وبدرجة لا تقارن ـ أن حققت الرأسمالية الوطنية من الأرباح والمكاسب ما تحققه الآن على حساب الطبقات الأخرى ، ومع ذلك ، فلم يحدث أن قلّت استفادة الدولة من هذه الأرباح كما يحدث الآن . وهذه المفارقة إذا كانت بعض آثارها قد ظهرت الآن ، إلا أنها عندما تستكمل هذه الآثار تكون قد عبثت بمقدرات بلادنا وشعبنا عبثاً خطيراً ، وأخلت بموازين نظامنا الاجتماعي بما لا سبيل لإصلاحه .

وسأتناول هنا قطاع الحرفيين من قطاعات البورجوازية الصغيرة . والحرفيون الذين أعنيهم هم أصحاب الورش الصغيرة المنتشرة في كل بقعة من أرض مصر ، وليس من يعملون لديهم . فهؤلاء الحرفيون أصحاب الورش ، رغم أصولهم البروليتارية ، لا ينتمون إلى الطبقة العاملة ، كما يخطىء

(*) الجمهورية في ١٠ أغسطس ١٩٧٩ .

الكثيرون ، وإنما ينتمون إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة التي تماثـل نظيـرتها في أوروبا ، ولكنها تختلف عنها اختلافاً بيناً ، سواء بالنسبة للنظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره ، أو ما يختص بأنماط استهلاكها ، أو أسلوب تفكيرها . ولما كان هـذا الاختلاف بين الـطبقتين يؤدي إلى نتائـج مختلفة ، فقـد وجب دراسـة أوجه هـذا الاختلاف ، حتى يتسنى وضـع أيدينـا على موطن الـداء ، والانطلاق من ذلك إلى محاولة التغيير .

ومن المعروف أن النظام الاجتماعي الذي أفرز طبقة الحرفيين في أوروبا والغرب هو النظام الرأسمالي ، ومع ذلك فمن الثابت أن هذا النظام هو أشرس النظم في تحصيل الضرائب ومعالجة المسألـة الضريبيـة . فما هـو السبب في ذلك ؟. السبب هو أن هـذا النظام لم يتكـون عبثاً ، وإنمـا تكون عبـر عملية إنتاجية طويلة تمت في بطء ، واستمـرت قروناً ، واستطاعت الدولة الرأسمالية في خلالها إيجاد حلول لمعظم مشاكلها .

وما يعنينا هنـا من مشاكـل الدولـة الرأسمـالية هـو مشكلة حل المعـادلة الصعبـة بين ما يتـطلبه النـظام الرأسمـالي من وجود ووسـائـل الإنتـاج في يـد الأفراد ، وبالتالي حرمـان الدولـة من مصادرة القـوة والنفوذ ، وبين مـا يتطلب حماية هذا النظام الـرأسمالي نفسـه من وجود أداة تنفيـذية قـوية ، تتمثـل في الدولة ، لحماية النظام من جهة ، ولمد سيطرته الاستعمارية بقدر ما تستطيع من جهة أخرى .

ولقد كان الحل السحري لهذه المعادلة هو الذي تمثل في الضـرائب . فالضرائب هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشـطة الدولـة الرأسمـالية في النـظام الرأسمالي ، كدولة حارسة للنظام في الداخل ، وحامية له وباسطة لنفـوذه في الخارج .

لذلك ، وانـطلاقاً من هـذا المفهوم ـ مفهـوم أهمية الضـرائب الحيويـة لاستمرار وظيفة الدولة ، وتوقف قوة الدولة أو ضعفها عليه ، بل توقف مصيرها

عليه ـ فقد عني ممثلو الطبقة الرأسمالية نفسها ، في البرلمانات والمؤسسات الدستورية ، بسن القوانين الضريبية التي تتغلغل في كل نشاط اقتصادي في الدولة مهما ضؤل ، وفي الوقت نفسه لا تعوق الأفراد عن تحقيق ما يريدون من أرباح ، بحيث يحدث هذا الارتباط دائماً بين غنى الأفراد وغنى الدولة ، أو فقر الأفراد وفقر الدولة ، وبحيث يُتحاشى على الدوام التوصل إلى مثل هذا الموقف المأساوي المدمر ، حين يكون الأفراد أغنياء ، والدولة فقيرة ، لأن هذا الموقف معناه ضعف الدولة ! وضعف الدولة في نهاية الأمر معناه عجزها عن القيام بوظيفتها كدولة رأسمالية : أي حراسة النظام في الداخل ، وحمايته ومد نفوذه في الخارج . وهذا الموقف من شأنه إغراق الطرفين : الرأسمالية ، والدولة .

فكيف عالجت الدولة الرأسمالية المشكلة الضريبية ؟ .

- ٢ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

النظام الرأسمالي والمشكلة الضريبية(*)

ارتفعت دخول طبقة الحرفيين في بلادنا حتى أصبحت مماثلة - إن لم تزد - على دخول طبقة الحرفيين في أوروبا وأمريكا ، مع فارق هام هو أن الحرفيين في الخارج يدفعون الضرائب على هذه الدخول ، وهم بالتالي مصدر من مصادر قوة للدولة الرأسمالية ، أما في مصر فلا يدفعون إلا النذر القليل - إذا كانوا يدفعون على الإطلاق !- ويشكلون بالتالي قوة ضغط استهلاكية رهيبة تنقل خطى الدولة وتحبط جهودها في حل مشاكل الجماهير ، وعلى رأسها مشكلتي الأمن الغذائي والإسكان .

ومن المعروف أن النظام الذي أفرز طبقة الحرفيين في أوروبا وأمريكا هو النظام الرأسمالي ، ومع ذلك فمن المعروف أن هذا النظام هو أشد النظم ضراوة في تحصيل الضرائب ، لسبب بسيط هو أن الضريبة تمثل المصدر الرئيسي في دخل الدولة الرأسمالية ، التي لا تسيطر على شيء من وسائل الإنتاج ، وغياب هذا المصدر معناه ضعف الدولة وعدم تمكنها من أداء وظيفته ووردوها مورد الهلاك . لذلك عالجت النظم الرأسمالية المشكلة الضريبية بالحلول الآتية :

أولاً : صياغة العقلية الضريبية لدى الجماهير ، وارتباطها بالممارسة

(*) الجمهورية في ١٧ أغسطس ١٩٧٩ .

السياسية والمشاركة في الحكم . فالمواطن العادي يعرف أهمية الضريبة وارتباطها ببناء الدولة وأمنها واستمرار وظيفتها كما يعرف عالم الاقتصاد !. وليس ذلك فحسب ، بل ويفخر بأنه دافع ضريبة ، لما يعنيه ذلك من مشاركته في بناء وطنه . كما يعرف هذا المواطن أن دفعه لهذه الضريبة هو فقط الذي يعطيه الحق في المشاركة في الحكم وإبداء الرأي السياسي .

ومن المحقق أن السواد الأعظم في بلادنا لا يفهمون هذا اللغز ، لأن حقهم في إبداء رأيهم في الاستفتاءات والانتخابات موجود ومكفول رغم أنهم لا يدفعون أية ضرائب ، ومع ذلك فإنهم حتى لا يمارسونه ، لعدم أهميته بالنسبة لهم !. ولكن هذه مسألة أخرى ، سنعالجها فيما بعد ، تتصل بجدية الممارسة الديموقراطية وجوهر الحكم الديموقراطي .

ثانياً : إحكام النظام الضريبي ومراقبته لدرجة تكاد تقرب من الإعجاز . ولا شك أنه مما ساعد على ذلك أن الدولة الرأسمالية لم تتكون بطريقة طارئة ، وإنما تكونت في بطء واستمرت قروناً ، وتمكنت الدولة الرأسمالية في خلالها من إيجاد حلول لمعظم ما تواجهه من مشاكل . وعلى ذلك فإنه لا يوجد أي مصدر للربح من الأنشطة الاقتصادية مهما صغر يمكن أن يفلت من الضرائب ، ولا تباع سلعة ولا تقدم خدمة تدريجاً دون سجلات يسهل الرجوع إليها عند اللزوم ، مع التوسع في تحصيل الضريبة من المنبع في الأنشطة التي يصعب حصرها والرجوع إليها .

ثالثاً : إنشاء أجهزة ضريبية على درجة عالية من المقدرة والنزاهة والأمانة، باعتبارها الأساس الذي إن كان فاسداً فسد البناء وضاعت على الدولة ألوف الملايين ، وإن كان صالحاً صلح البناء وجنت الدولة

حقوقها كاملة . ولذلك فإن أعضاء هذه الأجهزة يختارون بعناية فائقة ، ويفحص تاريخهم وحياتهم الشخصية فحصاً دقيقاً قبل التعيين ، على اعتبار أن تحصيل الضرائب يتصل بأمن الدولة القومي ومصيرها ، وجهاز الضرائب لا يقل خطورة ، - إن لم يزد - على الجيش نفسه في إلحاق الهزيمة بالبلاد أو تحقيق النصر لها في معاركها القومية .

رابعاً : تشديد عقوبة التهرب من الضرائب إلى درجة كبيرة . فهذه الجريمة تعد من الجرائم التي تخل بشرف المواطن . ويقوم أساس هذه العقوبة على المساواة في دفع الضرائب ، فلا توجد في المجتمع الرأسمالي طبقة قادرة تملك الملايين ولا تدفع ، وطبقة غير قادرة تكسب الملاليم تدفع ، بل الجميع يدفعون بقدر ما حققوا من كسب ، وبالتالي فإن المتهرب يعد عضواً شاذاً في هذا المجتمع يعامل معاملة الشواذ ! .

ومن غريب أنني طالبت كثيراً بإرسال بعثات الى النظم الرأسمالية لدراسة أنظمتها والاستفادة من خبرتها العظيمة في هذا المجال ، وتطبيق ما يمكن تطبيقه في بلادنا من هذه النظم . ولكن بعض المسؤولين في بلادنا لا يقرأون ، أو أنهم لا يجدون ما يمكن الاستفادة به في هذا المجال ! .

- ٣ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

تطور النظام الرأسمالي والضريبي في مصر(*)

من أكبر المفارقات وأكثرها غرابة وخطورة في بلادنا ، أن الدولة ، وهي في مسيس الحاجة لكل قرش ، تطرق أشق الطرق وأصعب الأبواب ، ومنها المساس بالدعم ورفع أسعار الضروريات والكماليات ، ولا تطرق الباب الطبيعي السهل الذي تطرقه كل دولة لزيادة مواردها وهو الضرائب !، فتترك طواعية مئات الملايين من الجنيهات تتسرب كل عام من يدها ، والتي تتمثل في الضرائب المستحقة على الدخول الطائلة التي تحققها الرأسمالية الوطنية في هذه الأيام . وهذه المفارقة لا يمكن فهمها إلا في ضوء التطور التاريخي للرأسمالية والتشريع الضريبي في بلادنا .

ويمكن القول أن التطور الرأسمالي والضريبي في مصر مر بثلاثة مراحل : الأولى ، منذ أواخر عهد محمد علي إلى معاهدة ١٩٣٦ ، والثانية حتى ثورة ٢٣ يوليو ، والثالثة هي مرحلة ثورة ٢٣ يوليو . وفي المرحلة الأولى تركز نشاط الرأسمالية المصرية ، التي ظهرت على يد محمد علي ، في مجال الأرض ، التي حصلت عليها من الباشا في شكل هبات وإنعامات معفاة من الضرائب لاستصلاحها ، ثم فرض سعيد باشا العشر عليها في عام ١٩٥٤ ، فأصبحت الأرض مقسمة إلى قسمين : عشورية في يد كبار الملاك ، وخراجية في يد الفلاحين . واستمر ذلك حتى إرساء حق الملكية الخاصة في الأراضي

(*) الجمهورية في ٢٩ أغسطس ١٩٧٩ .

الخراجية في نهاية القرن الماضي . وقد تطورت الرأسمالية الزراعيـة في تلك الأثناء ، وامتد نشاطها إلى المجال المالي والصنـاعي والتجاري ، ولكن هـذا النشاط في المال المنقول لم يخضع لأية ضرائب ، كما أن النشاط الاقتصادي الأجنبي في هذه المجالات لم يخضع بدورة لأية ضرائب ! .

ولم يكن إلا في عـام ١٩٣٩ ، أي بعـد إبـرام معـاهـدة ١٩٣٦ وإلغـاء الامتيازات الأجنبية ، حين تحررت إرادة مصر في وضع ميزانيتهـا على قواعـد مالية صحيحة ، ووضع التشريعات الضريبية التي تشمل كل نشاط اقتصادي ، ويخضـع لها كـل السكـان . وقـد تمخض عن ذلـك القـانـون رقم ١٤ لسنـة ١٩٣٩ . وقد أشارت إلى ذلك صراحة المذكرة التفسيرية لهذا القانون ، فورد بها : « كان لزاماً على الحكومة ، منذ ألغيت الامتيازات الأجنبيـة ، واستردت مصر حقها الطبيعي في التشريـع المالي ، أن تعيـد النظر في نـظامها المـالي لسببين رئيسيين : أولهما ، وجوب العمل على تدبير موارد جديدة للدولة تتمكن بها من مواجهة ما عليها من أعباء مالية ضخمـة للدفاع عن كيـانها وكـرامتها ، والقيام بما تتطلبه نهضتها وإنماء جميع مرافقها على أكمل وجـه . وثانيهمـا ، وجوب العمل على تحسين توزيع الأعباء العامـة ، بحيث يتحمل كـل فرد من المصريـين والمقيمين في مصر نصيبه العادل من تلك الأعباء » .

وقد كان أكبر مأخذ على هذا القانون ، أنه خضع لنفوذ الجناح الزراعي من الرأسمالية المصرية، فاشتمل على محابات واضحة لرأس المال العقاري على حساب رأس المال الصناعي والتجاري ، ممـا أثار صيحـات مدويـة من جانب الرأسماليين الصناعيين قبل ثورة ٢٣ يوليو مطالبة بتغييره ، ومعنى ذلك ، بوضوح تام ، أنه في العهد الرأسمالي قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت الدولة تحصل على حقها من الرأسمالية الصنـاعية والتجـارية دون هـوادة أو كلل ، حتى في الحدود التي تَضَمَّنها القانون، لأن تلك كانت الوسيلة الوحيدة لتـدبير المـوارد التي تمكنها من الوفاء بوظيفتها وواجباتها .

على أن ثورة ٢٣ يوليو لم تلبث أن قامت ، وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي التي أنهت بها سيطرة الرأسمالية الزراعية على وسائل الإنتاج ، وبالتالي على الحكم ، وتهيأت بذلك الفرصة للرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية للتطور وفق الشروط التي تطورت فيها الرأسمالية الأوروبية ، وبناء الدولة الرأسمالية . ولكن ثورة ٢٣ يوليو لم تنقل السيطرة إلى يد الرأسمالية الصناعية ، بل احتكرتها في يدها في ظل النظام الشمولي لعبد الناصر ، وأخذت في تكوين القطاع العام ، الذي تدعم بقوانين التمصير ، ثم قوانين التأميم . وبذلك لم تمر مصر بالمرحلة الرأسمالية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية ، أو بمعنى أدق ، مرت بها مروراً عابراً دون أن تتاح لها الفرصة لوضع تقاليد هذه المرحلة وصياغة تشريعاتها الضريبية المستلهمة من الممارسة الطويلة التي تستمر قروناً .

— ٤ —

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

التطور الرأسمالي والضريبي في عهد الثورة(*)

كيف تعجز دولة مثل مصر ، تلك كل هذه الإمكانيات والكفاءات العلمية والإدارية والتشريعية ، عن وضع نظام ضريبي يوقف هذا التهرب الضريبي القاتل الذي يفلس الدولة ويستنزفها ، لحساب طبقة تثري ، وتزداد ثراء ، ولا تؤدي ما عليها من واجبات ؟ ـ هذا هو السؤال الذي يحير جماهيرنا بل يحير العالم ، والذي نحاول التأصيل له تاريخياً .

وكنا في المقال السابق قد تتبعنا نشأة وتطور النظام الرأسمالي والضريبي في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . وانتهينا إلى أن مصر لم تمر بالمرحلة الرأسمالية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية ، أو هي قد مرت بها مروراً عابراً . ولما كان اكتمال النظام الضريبي في العالم الرأسمالي متواكباً مع اكتمال النظام الرأسمالي ، فمن هنا يتضح أن مرور مصر العابر بالمرحلة الرأسمالية قد حرمها من التشريعات الضريبية المتكاملة التي تأتي مع الممارسة الطويلة .

على أن المشكلة الحالية لا تكمن فقط في هذا الاكتشاف ، الذي قد يُرتب عليه البعض ضرورة استكمال المرحلة الرأسمالية كحل وعلاج ، ولكن المشكلة هي أن مصر قد فاتتها المرحلة الرأسمالية إلى الأبد ، وما يوجد في مصر حالياً من نشاط رأسمالي واسع النطاق ، لا يشبه من قريب أو بعيد النشاط

(*) الجمهورية في ٢٨ أغسطس ١٩٧٩ .

الرأسمالي الذي جرى في أوروبا . فما حدث في أوروبا هو تطور طبيعي انتقل فيه المجتمع الأوروبي من نظام إقطاعي كامل إلى نظام رأسمالي كامل ، ولكن ما يحدث في مصر حالياً هو ارتداد جزئي إلى المرحلة الرأسمالية ، بالسماح لرأس المال الخاص بحرية العمل ، في الوقت الذي تقع فيه وسائل الإنتاج الرئيسية في يد الدولة ، فهو مزيج من الاشتراكية ورأسمالية الدولة ورأسمالية الفرد ! . وليس هذا هو النظام الرأسمالي الأوروبي أو الأمريكي الذي هو نظام رأسمالي خالص .

واحتمال ارتداد مصر إلى المرحلة الرأسمالية الكاملة أو الخالصة احتمال غير وارد إطلاقاً ـ وهذا الرأي أقوله على مسئوليتي التاريخية ـ لأن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج تضع في يدها قوة سياسية ضخمة لا تستطيع أن تتخلى عنها مختارة . ومن ثم فإن الذين اعتقدوا ـ تحت سياسة الانفتاح ـ أن الدولة سوف تتخلى عن القطاع العام ، أو أنها ستبيعه كما يقولون ، هم واهمون ، لأن فقد السيطرة على وسائل الانتاج معناه فقد السيطرة السياسية .

ولنتتبع كيف فقدت مصر المرحلة الرأسمالية في تطورها التاريخي ، وكيف أثر ذلك على كفاءة نظامها الضريبي . فمن المعروف أن مصر بدأت المرحلة الرأسمالية في الوقت الذي كانت هذه المرحلة تتكشف عيوبها في أوروبا ، ويظهر نقيضها ممثلاً في الفكر الاشتراكي . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت النظم الرأسمالية في الغرب مهددة بالخطر من جانب الحركات الاشتراكية ، في الوقت الذي كان أمراً ملحاً بالنسبة لمصر أن تعوض تخلفها الاقتصادي الطويل عن طريق اختصار المرحلة الرأسمالية ما أمكن ، والانتقال منها سريعاً إلى المرحلة الاشتراكية . ولما كان هذا التفكير في اختصار المرحلة الرأسمالية لا يمكن أن يطرأ في ذهن البورجوازية الكبيرة أو يتم بقيادتها ، وإنما يطرأ في فكر البورجوازية الصغيرة التي كانت تمثلها قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، والتي رفعت شعار « إنهاء سيطرة رأس المال على الحكم »، فقد كان من الطبيعي أن

تـركز قيـادة الثـورة الحكـم في يـدهـا لتتمكـن من قيـادة الإنتقـال من المـرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية ، واختصار المرحلة الرأسماليـة ، ونجحت الثورة في الاستيلاء على السلطة تماماً في أزمة مارس ١٩٥٤ .

وهكـذا حين سقطت الـرأسمـاليـة الـزراعيـة التي كـانت تملك الأرض بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعي ، لم تسقط لحساب الـرأسماليـة الصناعيـة والتجارية والمالية ، حسب التطور الطبيعي ، وإنما سقطت لـحسـاب قيادة ثورة ٢٣ يوليو . وبذلك بدأ نظام جديد في مصر ، تملك فيه الرأسماليـة المصريـة وسائل الإنتاج ، ولكنها لا تستطيع ترجمة هذه الملكية إلى سيطرة سياسية ، لأن هذه السيطرة كانت في يد العسكريين الذين قادوا ثورة ٢٣ يوليو . ولمـا كانت السيـطرة على الحكم هي الضمان الـوحيد لـرأس المال الخـاص للتحرر من الخوف الغريزي والخروج إلى حقل الإنتاج ، فإن فقدان هذه السيطرة قد أدى إلى النتيجة الوحيدة الطبيعية ، وهي إمتناع رأس المال الخاص عن التعاون مع الثورة . وكان معنى ذلك أن هذه الطبقة قد فقدت مبرر بقائها من قبل أن تصدر قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ .

ـ ٥ ـ

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

الثورة ورأس المال الخاص(*)

أصبحت المشكلة الضريبية مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذا البلد . فمئات الملايين من الجنيهات تتسرب وتهرب يومياً من يد الدولة ، في الوقت الذي قدح فيه مسؤولوها الاقتصاديون أدمغتهم لتوفير ألف جنيه من هنا ، وألف من هناك ومليون من هنا ، ومليون من هناك ، وعيونهم تتجه إلى الدعم تارة ، وإلى رفع الأسعار تارة أخرى ، بينما حقوق الدولة التي تملك وسيلة النجاة والإنقاذ يتمتع بها الرأسماليون ، يثرون وتفقر الدولة ، ويقوون وتضعف الدولة . فما هي أسباب المشكلةالضريبية ، وما هي آثارها الاجتماعية ؟.

لقد أوضحنا في مقالنا السابق طبيعة التناقض في النظام الاقتصادي الذي ساد مصر في الفترة الواقعة بين قيام الثورة وقرارات يوليو ١٩٦١ ، حيث كانت الرأسمالية المصرية تملك في يدها وسائل الإنتاج ، ولكنها لا تملك السلطة ، لأنها كانت في يد قيادة الثورة . وكيف أدى هذا التناقض إلى امتناع الرأسمالية المصرية عن التعاون مع الثورة .

وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى توقف التطور الرأسمالي في مصر ، الذي بدأ على يد مدرسة بنك مصر ، من قبل أن يحقق غاياته ويمضي إلى نهاياته . وقد حدث ذلك في الوقت الذي لم تكن الثورة قد أعلنت بعد نيتها في

(*) الجمهورية في ٤ سبتمبر ١٩٧٩ .

انتهاج الطريق الاشتراكي ، بل لم تكن تملك في الواقع طريقاً آخر للتطور غير طريق رأس المال الخاص .

ففي خطاب عبد الناصر يوم ٦ إبريل ١٩٥٤ قال بصراحة تامة مخاطباً وفود عمال السويس والإسكندرية : « ليكن في علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافي للقيام بتلك النهضة الصناعية ، وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال » .

وقد كان معنى ذلك وقوع الثورة في مأزق لا تحسد عليه . فعدد السكان يتزايد باستمرار ، ورقعة الأرض الزراعية ضيقة لا تلبي حاجتهم ، وحاجة البلاد إلى الانتقال من الاقتصاد الزراعي الراكد إلى اقتصاد صناعي متقدم تلح باستمرار ، والطبقة الرأسمالية التي في يدها وسائل الإنتاج ممتنعة عن تطوير وسائل الإنتاج خوفاً من القيادة الثورية الموجودة في الحكم وتشك في نواياها .

وقد عمدت الثورة إلى محاولة تشجيع الرأسمالية المصرية على العمل بكل ما تملك من وسائل التشجيع ، وتقديم ما يمكن تقديمه من التسهيلات لها لتقبل بالتعاون ، فأصدرت في ذلك عدة مراسيم وقرارات تفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الخاص للنزول إلى حقل الإنتاج وللتنمية ـ كما تفعل الآن قوانين الإنفتاح ! .

فقد زادت من رسوم الوارد على السلع التامة الصنع المنافسة للإنتاج المحلي ، حماية لهذا الإنتاج . وأصدرت المرسوم بقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٢ الذي يعفي من المرسوم الجمركي بأنواعها ، ومن رسوم الاستهلاك ، ومن عوائد الرصيف والبلدية ـ المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في مصر . وكذا الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها . ثم أصدرت القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الذي يقضي بإعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي يكون غرضها إنشاء واستغلال مشروع جديد لازم لتدعيم الاقتصاد القومي وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو

التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور - من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة . وحددت مدة الإعفاء بسبع سنوات . كما فرضت بمقتضى القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ رسم استيراد على البضائع المستوردة ، واستثنت منه معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي والمواد الخام الضرورية للصناعة . كما أصدرت القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة ، وقد قضى بإنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة في أي ميناء من الموانيء المصرية أو المناطق الملاصقة لها ، وأعفى البضائع الأجنبية التي تستورد إلى هذه المناطق الحرة من الخضوع للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات .

على أن رأس المال الخاص بدلاً من انتهاز فرصة التشريعات للنزول إلى حقل التنمية ، أخذ يبدد طاقته القومية في الاستثمار العقاري وإقامة الفيلات والعمارات الفاخرة ، والتجارة ، وأعمال المقاولات والمشروعات السياحية ، إلى آخر هذه الاستثمارات التي تحقق له عائداً سريعاً ، ولكنها لا تخدم الاقتصاد القومي كما يخدمه التصنيع . فقد بلغ الاستثمار العقاري في عام ١٩٥٥ ما يعادل ٧٥ ٪ من مجموع الاستثمار الخاص ، بينما لم يزد الاستثمار في الصناعة على ٧ ملايين من الجنيهات ، الأمر الذي أزعج إتحاد الصناعات ذاته ، وقد سجله في كتابه السنوي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

ـ ٦ ـ

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

موقف رأس المال الخاص من معركة البناء والتصنيع(*)

أوضحت في المقالات السابقة قانون الترابط التاريخي بين النظام الرأسمالي والنظام الضريبي ، وشرحت كيف مرت مصر مروراً بالمرحلة الرأسمالية قبل الثورة ، ثم توقف التطور الرأسمالي فيها بعد الثورة بسبب انتقال الحكم من يد الطبقة الرأسمالية إلى يد القيادة الثورية . وتعرضت للمحاولات التي بذلتها الثورة لجذب رأس المال الخاص لحقل التنمية والإنتاج ، وعزوفه عن ذلك خوفاً من التدخل السياسي في نشاطه من العناصر التي في يدها الحكم ، واتجاهه بدلاً من ذلك إلى الاستثمار العقاري الفاخر وأعمال المقاولات والمشروعات السياحية ، إلى آخر هذه الاستثمارات التي تحقق له عائداً سريعاً ، ولكنها لا تخدم الاقتصاد القومي .

ولم يكن أمام الثورة بد، ـ حرصاً على دفع عجلة التقدم في البلاد ـ من النزول لأول مرة إلى ميدان الإنتاج بهدف التنمية . فاضطرت إلى المساهمة في رأس مال المشروعات الكبرى جنباً إلى جنب مع رأس المال الخاص . ثم تصدت فيما بعد للمشروعات الكبرى .

وقد اعترف اتحاد الصناعات في تقريره السنوي لعام ٥٥ ـ ٥٦ بالمبررات الحقيقية لنزول الدولة إلى حقل الإنتاج ، وهي : تقاعس رأس المال الخاص .

(*) الجمهورية في ١١ سبتمبر ١٩٧٩ .

وكان رد الفعل من جانب عبد الناصر إزاء هذا الإحجام من جانب رأس المال الخاص عن خوض معركة البناء والتصنيع هو أنه رفض تسليم الشركات البريطانية والفرنسية ، التي مُصرت بعد عدوان ١٩٥٦ ، إلى الرأسمالية المصرية ، وكون « المؤسسة الاقتصادية » نواة للقطاع العام .

وفي الوقت الذي كان رأس المال الخاص يحجم عن أداء دوره ، أخذ يلعب الدور الأساسي في استنزاف القطاع العام ، عن طريق سيطرته على حركة الصادرات والواردات ، وقيامه بعمليات التصدير والاستيراد لحساب القطاع العام ، ثم عن طريق سيطرته على قطاع المقاولات والإنشاءات .

وعندئذ أصبح واضحاً للثورة أن رأس المال الخاص قد أصبح - بعلاقاته - قيداً على الإنتاج ، وكانت النتيجة المحتومة هي صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ ، وما تبعه من إجراءات . وهي القرارات التي أنهت الدور التاريخي لرأس المال الخاص في الانفراد بالتأثير على العملية الإنتاجية والنظام الاقتصادي .

وعلى هذا النحو دخلت مصر المرحلة الاشتراكية ، من قبل أن تمر بالمرحلة الرأسمالية مروراً كاملاً - كما مرت بها أوروبا ! -. وبالتالي من قبل أن تلعب الطبقة الرأسمالية فيها نفس الدور الذي أدته مثيلتها في أوروبا وأمريكا أو تقوم بمهامها .

ويحكم قانون الترابط التاريخي بين التطور الرأسمالي والتطور الضريبي ، فإن النظام الضريبي أصبح بعد ثورة ٢٣ يوليو انعكاساً أميناً لتطور نظامها الاجتماعي من النظام الرأسمالي ألى النظام الاشتراكي . فكما ذكرنا ، فإن الثورة كانت قد أصدرت بعد قيامها عدة تشريعات ضريبية، لخلق بيئة استثمارية ملائمة لرأس المال الوطني ، وأصدرت قوانين لتشجيع رأس المال الأجنبي تضمن تحويل الأرباح بحرية تامة ، كما تضمن تحويل رأس المال نفسه وبنفس العملة بعد فترة من الزمن ، مع التمتع بالإعفاءات الضريبية

والتسهيلات النقدية . ولكن رأس المال الخاص - الوطني والأجنبي - لم يستجب ، فاتجهت الثورة إلى بناء القطاع العام . وبذلك لم تعد الضرائب هي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات كما هو الحال في الدولة الرأسمالية ، وإنما أصبحت وسائل الإنتاج ، التي تسيطر عليها الدولة هي المصدر الأساسي للتمويل . ومع عجز الدولة عن تحويل الكوادر البيروقراطية في جهاز الحكم إلى كوادر إشتراكية ، فقد نام التشريع الضريبي ، ونام التحصيل !، حتى كانت اليقظة على يد سياسة الإنفتاح ، بما أدت إليه من إنتعاش النشاط الرأسمالي ونمو طبقة رأسمالية قوية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- ٧ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

رأس المال الخاص والتهرب الضريبي(*)

لم تعد المشكلة الضريبية مجرد قضية اقتصادية يتوقف عليها لحد كبير إصلاح مسارنا الاقتصادي ، بل قضية اجتماعية من الدرجة الأولى يتوقف عليها إصلاح الخلل الاجتماعي المتزايد • مع وجود طبقة تثري بلا حساب دون أن تدفع ضرائب ، وطبقة تكد وتتعب دون حساب وتدفع الضرائب ! .

وقد كانت هذه المشكلة نتيجة من نتائج إقدام الدولة على الإنفتاح الاقتصادي ، دون أن تتهيأ له بالتشريع الضريبي وأحكام وسائل التحصيل ، لأسباب تتصل بظروف شرحناها في المقالات السابقة ، تتصل بمرورها العابر بالمرحلة الرأسمالية وعدم نضج التشريع والتحصيل الضريبي فيها .

وعندما انتهجت الدولة سياسة الانفتاح ، تهيأت الفرصة من جديد لظهور طبقتين رأسماليتين : الأولى ، هي البورجوازية الكبيرة ، والممثلة في كبار المقاولين والتجار والمهربين وأصحاب العمولات وغيرهم . والثانية ، هي البورجوازية الصغيرة الممثلة في الحرفيين والتجار الصغار . ولكن هاتين الطبقتين نشأتا في ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي نشأتا فيها في أوروبا . فقد ظهرتا بعد أن قطعت البلاد شوطاً طويلاً في السيطرة على وسائل الإنتاج ، وتكون قطاع عام كبير تستمد منه الدولة معظم مواردها .

(*) الجمهورية في ١٨ سبتمبر ١٩٧٩ .

وبمعنى آخر أن هاتين الطبقتين نشأتا في ظروف لا تتيح لهما أن تلعبا نفس الدور البناء الذي لعبتاه في أوروبا للأسباب الآتية :

أولاً : لأن الحكومة ليست حكومة رأسمالية خالصة ، وبالتالي لا تستطيع أن تكون حكومة ليبرالية خالصة ! . ومعنى ذلك أن الرأسمالية النامية لا تستطيع السيطرة على الحكم خلال المؤسسات التشريعية الدستورية ، التي تغلب عليها الصفة البيروقراطية لا التمثيلية ـ أي الانتخاب الذي هو في صورة تعيين ، أو التعيين الذي ههو في صورة انتخاب ! ، والسيطرة على الحكم مسألة حيوية لرأس المال الخاص للشعوب بالأمن ، ولذلك فإن شعار الثورة في بداية عهدها : « إنهاء سيطرة رأس المال على الحكم كان معناه إنهاء الدور الرأسمالي في التنمية !» .

ثانياً : أن الدولة تقوم بالفعل بالمشروعات الكبرى ، بعد أن استولت على الهياكل الرئيسية للإنتاج ، ولم يعد في وسعها التراجع عن ذلك لما يتضمنه مثل هذا التراجع من تقلص سيطرتها السياسية ـ وبالتالي اقتصرت مهمة رأس المال الخاص على تحقيق الربح ، دون تحمل أية مسئوليات إنتاجية في الاقتصاد الوطني ! ، واتجه نشاطه إلى المشروعات التي تعود بعائد ربح سريع ، وتبديد طاقته الانتاجية في الاستثمار العقاري الفاخر والتجارة والتهريب وأعمال المقاولات والمشروعات السياحية ، مما لا يخدم التنمية الحقيقية .

ثالثاً : نظراً لانفصال رأس المال عن الحكم بحكم النظام السياسي في بلادنا ، اختفت الرأسمالية الإنتاجية ، وبرزت الرأسمالية الطفيلية . وفي مثل هذا النوع من الرأسمالية تختفي المسؤولية الضريبية والوعي الضريبي لحد العدم ! ، ويصبح النهب من الدولة ومن الأفراد هو دستور العمل الرأسمالي ، لأن المسؤولية الضريبية

والوعيّ الضريبي يأتيان فقط بالمشاركة الحقيقية في الحكم . ومن أجل هذا رأينا ممثلاً أمريكياً ، هو أنتوني كوين ، يشعر بحاجته لدفع الضرائب في الولايات المتحدة ، رغم أنه يمارس نشاطه في إيطاليا !، لا لشيء إلا لرغبته في المشاركة في الحكم في بلده ، وهي المشاركة التي لا تتأتى إلا لدافع الضرائب وحده !. ولكن الرأسماليين في بلادنا يتمتعون بحق إبداء الرأي في الانتخابات رغم أنهم لا يدفعون حق الدولة ، ومع ذلك فهم حتى لا يعنون باستخدامه !، لمعرفتهم بتزييف رأيهم مقدماً .

رابعاً : بدلاً من أن تصبح الرأسمالية مصدر قوة للدولة ، بما تقوم به من إنتاج في كافة المجالات ، وما تمد به خزانة الدولة من إيرادات هائلة ضريبية ، تصبح مصدر ضعف ، بما تمثله من قوة استهلاكية ضخمة تثقل على الجماهير محدودة الدخل ، وتبدد كل جهود تبذلها الدولة لتوفير احتياجات العاملين الكادحين ، وفي النهاية تتحول إلى خطر على النظام بدلاً من أن تصبح حارسه وحاميه كما في النظم الرأسمالية ، لأن رأس المال حين يكتسب الصفة الطفيلية يفقد على الفور صفته الوطنية المرتبطة بمصلحة البلاد العليا ، وتتغلب المصلحة الفردية على الصالح العام .

— ٨ —

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

العقلية البيروقراطية(*)

اتفق رأي علماء الاقتصاد الاشتراكي على أن أخطر ما يصيب النظم الاشتراكية ، والنظم التي تؤمم جزءاً هاماً من وسائل الإنتاج هو البيروقراطية ! .

والبيروقراطية تشتمل على ثلاثة معان : المعنى الأول ، الجهاز الإداري ، أي جهاز الموظفين . والمعنى الثاني ، العقلية البيروقراطية ، أي العقلية الوظيفية التي تقدس الإجراءات الرسمية وتضعها فوق كل اعتبار . والمعنى الثالث ، السيطرة الرسمية بواسطة اللوائح والقوانين .

وبالنسبة للجهاز البيروقراطي ، فإنه في النظم الرأسمالية يكون في نطاق ضيق ، لا يتجاوز الجهاز الحكومي ، نظراً لأن الدولة لا تسيطر على وسائل الإنتاج . ولكن هذا الجهاز يتميز بعقلية بيروقراطية متعالية منعزلة عن الجماهير ، لأنه لا يدين لها بشيء .

ولكن وسائل الإنتاج في الدولة الرأسمالية شيء آخر ، فعلى الرغم من أنها تدار بواسطة جهاز من الموظفين بطبيعة الحال ، إلا أنها تدار بعقلية رأسمالية لا بيروقراطية ، تضع نصب عينها مصلحة الإنتاج ، وتتمتع بقدر كبير من المرونة والحرية في اتخاذ القرار الذي يحقق المصلحة الإنتاجية ، وبالتالي لا تتقيد كثيراً بما تضع من لوائح وقوانين داخلية ، وتجعل جهازها الإداري في

(*) الجمهورية في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٦ .

خدمة الجمهور تحت شعار : « الزبون دائماً على حق ».

أما في النظم الاشتراكية ، فإن الجهاز الإداري فيها يتضخم للغاية ، لأنه يتجاوز الحكومة إلى وسائل الإنتاج التي تتمثل في المصانع والشركات والمؤسسات العامة وغيرها ، وتزداد بالتالي السيطرة الرسمية بواسطة اللوائح والقوانين . ومن ثم يصبح الخطر الأوحد على هذا النظام ممثلاً في العقلية البيروقراطية .

والعقلية البيروقراطية في النظم الاشتراكية هي عقلية متعالية منعزلة عن الجماهير أيضاً ، ولكنها تفتقر إلى مزايا العقلية الرأسمالية ومزايا العقلية الاشتراكية معاً . إنها عقلية « لا منتمية »، تعمل لمصلحتها الفردية دون أي اعتبار لصالح عام أو خاص ، ولا تدين بالولاء لغير جيبها الخاص .

لذلك حرصت الدول الاشتراكية على محاربة العقلية البيروقراطية في إدارة وسائل الإنتاج محاربة شديدة ، باعتبارها أكبر خطر يهدد الإنتاج ويحبط جهود الدولة الاشتراكية ويضر بمصالح الجماهير . وقد أتبعت في ذلك عدة وسائل منها :

١ ـ تزويد الجهاز البيروقراطي ، في المستويات العليا والوسطى والدنيا ، بالنظرية الاشتراكية ، لتعميق الإحساس في العاملين بملكيتهم العامة للمؤسسة التي يعملون بها ، وإقناعهم بأهمية احترام المال العام لمستقبلهم ومستقبل أولادهم .

٢ ـ الإشراف من أسفل ، أي اشتراك العاملين في إدارة المؤسسة اشتراكاً فعلياً لا صورياً ، وتوزيع الأرباح ، الزائدة على تقديرات الخطة ، عليهم ، لوضع الأحساس بالملكية العامة موضع التطبيق ، وتشجيعهم على الإنتاج . وفي الوقت نفسه تشجيع الجماهير الشعبية على المراقبة والتبليغ بما تراه من مخالفات أو انحرافات في ممارستها العادية مع المؤسسة .

٣ ـ الإشراف من أعلى ، أي إقامة جهاز إشراف علوي على درجة عالية من

الكفاءة والعلم ، للتوجيه والمراقبة ، وإخضاع المؤسسة لرقابة ممثلي الشعب .

وعندم بدأت ثورة ٢٣ يوليو أولى خطواتها على الطريق الاشتراكي بقوانين يوليو ١٩٦١ ، وقعت في خطأ فادح ، إذ تصورت أن مجرد تأميم وسائل الإنتاج يعني الاشتراكية !. ولم تتنبه إلى أن النظام شبه الأقطاعي الذي كان موجوداً قبل الثورة ، كان يسيطر على بعض وسائل الإنتاج ، مثل السكك الحديدية والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، دون أن يعني ذلك أنه كان يصطبغ بأية صبغة اشتراكية ـ لا لشيء إلا لأن هذه المصالح كانت مصالح حكومية تسيطر عليها العقلية البيروقراطية ، ولا يوجد فيها أي نوع من المشاركة الجماهيرية .

وعلى ذلك ، فقد نشأ قطاع عام في مصر ، انتقل إليه سوس البيروقراطية الذي كان ينخر في الجهاز الحكومي من قبل ، ومع وجود سيطرة الحزب الواحد ـ كما كان ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي ـ وغياب الديموقراطية ، وغلبة التعيين ، الذي يتخذ شكل انتخاب ، في المؤسسات الدستورية ، وتغليب نظرية تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة في المناصب الرئيسية في المؤسسات الانتاجية ، فقدت الدولة إتجاهها الاشتراكي ، في الوقت الذي فقدت فيه من قبل اتجاهها الرأسمالي ، وتغلب الاتجاه البيروقراطي في إدارة شئون الحكومة والقطاع العام . وكان هذا الاتجاه البيروقراطي هو الذي كان يقود التشريع والتحصيل الضريبي ، وهو أحد الأسباب الهامة في نشأة المشكلة الضريبية بوضعها الراهن .

- ٩ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

التأثير البيروقراطي في التشريع الضريبي(*)

أوضحنا كيف انتقلت العقلية البيروقراطية من الجهاز الحكومي إلى إدارة وسائل الانتاج التي أممتها الدولة ، مع غياب العقلية الاشتراكية . وقد انتقلت هذه العقلية البيروقراطية أيضاً إلى الجهاز التشريعي مع غياب الديموقراطية الحقيقية وسيطرة الحزب الواحد ، كما كان ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي ، وغلبة التعيين الذي يتخذ شكل انتخاب . وكان من الضروري أن يؤثر ذلك على التشريع بوجه عام ، والتشريع الضريبي بوجه خاص .

وبالنسبة لانتقال العقلية البيروقراطية للجهاز التشريعي فلسنا بحاجة كبيرة للتدليل عليه ، وإنما لدينا ثلاثة أمثلة :

أولاً : تلك الظاهرة التي لقيت تعليق وسخرية صحفنا وجماهيرنا ، وهي ظاهرة تزويغ نواب الشعب من حضور جلسات المجلس أثناء نظر الجليل من التشريعات التي تؤثر على سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية ، حتى قرأ الناس أن رئيس المجلس قد أمر بإعداد دفاتر للتوقيف عليها من النواب عند الحضور . وعندما تبين أن الكثيرين كانوا يعمدون إلى التزويغ بعد التوقيع بالحضور ، هدد بوضع دفاتر توقيع للانصراف !. ومعنى ذلك تحول الجهاز التشريعي إلى مصلحة حكومية !.

(*) الجمهورية في ٢ أكتوبر ١٩٧٩ .

ثانياً : تخلى النواب عن وظيفتهم الأساسية ، وهي الرقابة على الجهاز التنفيذي والتشريع ، وتهافتهم على مكاتب الوزراء لقضاء مصالح ذوي الحاجات ، حتى أزعجت هذه المشكلة الحكومة ، ودفعتها إلى محاولة حلها عن طريق تخصيص أمانة متخصصة في كل وزارة ، يتولاها وكيل وزارة يكون مكتبه داخل مبنى مجلس الشعب لتلقي ما يقدمه إليه النواب من شكاوى .

وإذا عرفنا أن الحكومة في أي نظام نيابي تخشى مجلس النواب القوي لشدة رقابته عليها ، وتسعد لمجلس النواب الضعيف لتهاونه في الرقابة عليها ، فإن انقلاب الوضع إلى حد حرص الحكومة على مواظبة النواب على حضور الجلسات ، في الوقت الذي يستخف فيه هؤلاء بذلك ـ ليس له معنى إلا أن هذا المجلس لم يعد يمثل ـ بالنسبة للحكومة ـ إلا ما تمثله مصلحة حكومية ، وأن النواب يفتقرون تماماً إلى الحرس التمثيلي ، ويتغلب فيهم الإحساس بأنهم موظفون حكوميون .

ثالثاً : وربما كان خير ما يوضح تأثير هذه العقلية البيروقراطية في الجهاز التشريعي على المسألة الضريبية ، ما رأينا من أعضاء مجلس النواب السابق أثناء نظر مشروع قانون العدالة الضريبية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، من استخفاف بحضور الجلسات ـ رغم خطورة المشروع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ـ بل وما تبدي من ضحالة مناقشات الكثيرين منهم ، وانعزالهم عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الفئات الممولة ، كأنهم يعيشون في المريخ ! .

وعلى سبيل المثال ، فقد اتجه هؤلاء النواب إلى تشديد الضريبة على الإنتاج الفكري دون أي إدراك لانخفاض دخول

الكتاب والمفكرين والمؤلفين ، وتغير أوضاع حياتهم الاقتصادية مع التحولات الاجتماعية الجديدة ، وتأثير ذلك على تراجع الانتاج الفكري وتنحية مصر عن مكانتها السابقة كرائدة وقائدة للحركة الفكرية في العالم العربي ، ورغم الصيحات المتوالية بإعفاء دخول هذه الفئات حرصاً وتشجيعاً على الإنتاج الفكري .

وفي الوقت نفسه حرص النواب على إعفاء مشاريع الفراخ الجديدة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وثلاث سنوات للمشاريع القائمة . وتجاهلوا تماماً القفزة التي قفزتها دخول الحرفيين وغيرهم من الفئات في الفترة الأخيرة ، كأنهم لا يرونها ولا يحسون بوجودها . مما أدى إلى خروج التشريع الضريبي الذي أصدره قاصراً تماماً عن الوصول إلى هذه الدخول ، بكل تأثيرات ذلك على الحصيلة الضريبية من جهة ، وعلى زيادة التفاوت الاجتماعي من جهة أخرى .

ومعنى ذلك أن العقلية البيروقراطية في الجهاز التنفيذي ، التي وضعت مشروع قانون الضرائب ، قد لقيت صداها في العقلية البيروقراطية في الجهاز التشريعي . وهذا التجاوب البيروقراطي بين الجهازين مسئول عن قصور التشريع الضريبي ، وضياع مئات الملايين من الجنيهات سنوياً على خزينة الدولة ، هي قيمة الضرائب الضائعة .

- ١٠ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

البيروقراطية والجهاز الضريبي(*)

أوضحنا تأثير العقلية البيروقراطية في الجهاز التشريعي مع غياب الديموقراطية الحقيقية وسيطرة الحزب الواحد كما كان ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي ، وكان قد سبق لنا أن أوضحنا تأثير العقلية البيروقراطية في إدارة وسائل الإنتاج مع غياب العقلية الإشتراكية . ونوضح في هذا المقال تأثير العقلية البيروقراطية في الجهاز الضريبي .

لقد كان بسبب توقف التطور الرأسمالي الإنتاجي في مصر بقرارات التأميم ، واعتماد الدولة بالدرجة الأولى على مواردها من وسائل الإنتاج المؤممة ، إن توقف الاهتمام بالموارد الضريبية ، وعششت البيروقراطية في جهاز التحصيل الضريبي ، الذي أصبح يدار بطريقة مكتبية بحتة . وتمثل ذلك في ثلاثة مظاهر :

الأول : تخلف جهاز التحصيل الضريبي تخلفاً كبيراً يكاد يلحقه بالعصور الوسطى . فهذا الجهاز لم يعرف إلى الآن شيئاً عن نظم المعلومات الحديثة والكومبيوتر لتخزين البيانات الوافية عن الممولين ومصادر نشاطهم وأيراداتهم .

وتعد الجهود التي يبذلها الموظفون الماليون فيه ، لمحاربة

(*) الجمهورية في ٩ أكتوبر ١٩٧٩ .

الإهمال والقصور ، وقلة الإمكانيات ، وضغط العمل ، مما يستحق التقدير مع إغفال الدولة لهذا الجهاز الخطير ، الذي يتوقف على نجاحه أو فشله نجاح الدولة أو فشلها في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ـ مع أن كل قرش تنفقه الدولة في تطوير هذا الجهاز وتشجيع العاملين فيه بالحوافز والمكافآت ، يعود إليها مضاعفاً مئات الملايين من الجنيهات !.

ثانياً : انعزال الجهاز الضريبي عن المجتمع الضريبي الذي يعيش فيه انعزالاً تاماً ، كأنه يعيش في المريخ !. بسبب الإدارة البيروقراطية التي يخضع لها . فهو جهاز مكتبي يمارس عمله من المكاتب ، وليس جهازاً ميدانياً يمارس عمله في الميدان . وبالتالي فهو يعتمد على ضمائر الممولين ، الذين لا يعرف شيئاً عنهم ، ويعتمد على ما تحصله له الأجهزة الحكومية وأجهزة القطاع العام من ضرائب كسب العمل والدفاع والأمن القومي ، أو من المنبع من جمهور المتعاملين معها ، بدليل أن حصيلة القطاع الخاص بلغت نسبتها من إجمالي الحصيلة ١٦ في المائة ، مقابل ٨٤ في المائة نسبة الحصيلة من القطاع العام . وفي الوقت الذي تضخمت فيه الثروات بالملايين في يد المقاولين والتجار والحرفيين وكبار الأطباء والمهندسين ، لا يزال هناك ٩٠ في المائة من الخاضعين لضريبة الأرباح ، التجارية والصناعة يتمتعون بالإعفاء الضريبي ، على أساس أنهم يربحون أقل من ٦٠٠ جنيه فقط سنوياً !. بل إن حصيلة الضريبة على الإيراد العام لم تتجاوز مليونين من الجنيهات في عام ١٩٧٨ ، وقد حصلت من عدد الممولين الذين يبلغ عددهم نحو ٧٦ ألف ممول ، مع أن هذا المبلغ يمكن تحصيله بسهولة من حفنة ممولين من تجار الجملة في سوق الخضار ، الذين يفقرون كلاً من الفلاحين والمستهلكين .

ثالثاً : ربما كان أقوى دليل على تغلغل العقلية البيروقراطية في الجهاز الضريبي ، عدم حصره للمجتمع الضريبي الذي يتعامل معه منذ آخر حصر تم منذ ثلاثين سنة ، الأمر الذي ضيع على الدولة ألوف الملايين من الجنيهات على طوال تلك السنوات ، خصوصاً في السنوات الأخيرة مع تضخم المكاسب والأرباح وبناء الثروات الفلكية التي لم تعرفها بلادنا حتى في العهد شبه الإقطاعي وشبه الرأسمالي قبل ثورة ٢٣ يوليو ! .

ومن هنا يمكن إدراك أهمية الحصر الحالي الذي يتم في القاهرة ، والذي تحقق بفضل عقلية مستنيرة منتمية تحررت من البيروقراطية ، هي عقلية الدكتور علي لطفي ، وزير المالية الحالي ، الذي سيخلده تاريخ بلادنا المالي .

وإن كان علينا أن نفهم أن ما يجري ليس منفصلاً عن التغير الذي حدث في البناء الاقتصادي للمجتمع بقوانين الانفتاح ، وبروز دور جديد لرأس المال الخاص لم يكن يلعبه قبل هذه القوانين ، وبمعنى آخر ، أن الدكتور علي لطفي ليس ظاهرة منفصلة عن مجتمعها ، وإنما هو نتاج تحول اجتماعي واقتصادي كان لا بد أن يفرزه في يوم من الأيام ، ومن الخير أنه أفرزه مبكراً .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– ١١ –

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

المعركة الضريبية القادمة . . من ينتصر فيها(*)؟

المشكلة الضريبية في مصر أشد تعقيداً من أن تكون مشكلة تهرب ضريبي . فهي ترتبط - من جانب - بالبناء الاقتصادي للمجتمع ، ومن جانب آخر ، ترتبط بالنظام السياسي ، الذي هو بالضرورة انعكاس لهذا البناء الاقتصادي .

وفيما يتصل بالبناء الاقتصادي للمجتمع في مصر ، فهو نموذج للأبنية الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث التي فقدت طريقها الرأسمالي بنفس الدرجة التي فقدت طريقها الاشتراكي . فهناك قطاع عام تسيطر عليه الدولة بأجهزة بيروقراطية بحتة، وهناك قطاع رأسمالي لا يقوم بالوظائف الإنتاجية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي في الدول الرأسمالية ، ولا يستطيع أن يقوم بها ، وعلى رأس هذه الوظائف ، تمويل خزينة الدولة بالضرائب ! .

ومن ناحية النظام السياسي ، فهو يعد انعكاساً أميناً للبناء الاقتصادي . فلا يمكن - من ناحية - أن يكون نظاماً ديموقراطياً ليبرالياً بحتاً ، لأن النظام الليبرالي البحت هو نظام يمثل مصالح الطبقة الرأسمالية ، التي تسيطر عليه بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية سيطرة تامة . كما لا يمكن ، من ناحية أخرى ، أن يكون نظاماً ديموقراطياً اشتراكياً بحتاً ، لأن النظام الديموقراطي الاشتراكي

(*) الجمهورية ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ .

يمثل مصالح طبقة واحدة ، هي الطبقة العاملة ، التي تسيطر عليه بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية .

وفي مثل هذا النوع من النظم ، حيث لا تستطيع الطبقة الرأسمالية من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية أن تحكم وتسيطر ، فإنها لا تستطيع ـ بالتالي ـ أن تبني وتعمر . إنها تعيش في خوف دائم يدفعها إلى الجري وراء الربح السريع ، والتخفيف من المسؤوليات تجاه الأفراد وتجاه الدولة ، والتهرب من دفع الضرائب ، وتشكيل ثروتها على شكل جبل الثلج ، قمته في مصر ، وقاعدته العريضة في الخارج ، وإبقاء أمتعتها محزومة على الدوام للهروب عند أول خطر ـ هذا إذا كانت طبقة رأسمالية مصرية ـ، أما إذا كانت رأسمالية أجنبية من رأسماليات الانفتاح الاقتصادي فإنها بطبيعة الحال لا تدفع أية ضرائب ، لأنها معفاة منها لمدة خمس سنوات ، وبعضها يطالب بثماني سنوات ، وسواء كانت خمس سنوات أو ثماني سنوات ، فهي كافية تماماً للنهب وتحويل الأموال إلى الخارج ! .

ومعنى ذلك بوضوح ، أن أي جزء من وسائل الإنتاج تتخلى عنه الدولة لرأس المال الخاص ، هو جزء مفقود الأثر في تمويل الخزينة الهامة سواء من ناحية الموارد ، لأن الدولة لا تسيطر عليه ، أو من ناحية الضرائب ، لأن الرأسمالية سوف تتفنن في التهريب من الضرائب ، وتماطل وتثير الاستشكالات ، وتستخدم كل إمكانياتها في إفساد الضمائر لعدم الدفع ، وتتحايل حتى إلى درجة تصفية أعمالها والتظاهر بالإفلاس ، ثم استئنائها بوجوه جديدة وأنشطة جديدة .

المعركة إذن بين الجهاز الضريبي والرأسمالية المصرية في المرحلة القادمة هي معركة ضاربة . وأخشى أن تخرج الرأسمالية منها منتصرة كما خرجت من معركة القرار ١١٩ ، الذي لم يعد أحد يسمع عنه شيئاً ! . ومما يزيد في تشاؤمنا أن السياسة في مصر ـ مثلها في ذلك مثل معظم دول العالم

الثالث ـ، ترتبط بالأشخاص أكثر مما ترتبط بالمبادىء العامة أو تلتصق بالسياسة العامة . فالقرار ١١٩ على سبيل المثال ، مرتبط بزكريا توفيق عبد الفتاح ووكيل الوزراء الأول السيد المصري ، ولكن أين زكريا توفيق عبد الفتاح والسيد المصري الآن ؟ أذكر أنني كتبت في يناير ١٩٧٨ في جريدة الجمهورية تحت عنوان : « من سينتصر في معركة القرار ١١٩ ؟ » أقول :

« ربما كان تحرك تجار المستورد ضد القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد الربح للسلع المستوردة ، من أهم التغييرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمع المصري في ربع القرن الأخير الذي خلا من مثل هذا التحرك ، وهو مؤشر خطير على الاتجاه الذي يسير فيه مجتمعنا ، والذي سوف تحدده نتيجة المعركة المثيرة بين وزير التموين الحالي ، زكريا توفيق عبد الفتاح وتجار المستورد . فإذا انتهت المعركة بسقوط الوزير ، كان ذلك علامة على انتصار الاتجاه الرأسمالي ، وإذا انتهت بسقوط أهداف هذه اللغة التجارية ، التي تلعب بالمال والنار معاً ، في أخطر الظروف الاقتصادية والسياسية ، كان ذلك مؤشراً على تمسك الدولة بالسير في النظام الحالي » .

وقد انتصر تجار المستورد بالضربة القاضية ، وأصبحوا الآن من ملوك المال يطاولون كبار المقاولين وغيرهم من أصحاب الملايين ، ولا يدفعون من الضرائب شيئاً باعتبار أن ربحهم السنوي الصافي لا يصل إلى ٦٠٠ جنيه ! .

والحصر الحالي للمجتمع الضريبي ، الذي يحدث لأول مرة منذ ثلاثين عاماً ، مرتبط بالدكتور علي لطفي ، ولكن أين يمكننا أن نجد الدكتور علي لطفي بعد فترة قد تطول أو تقصر ، حين تشتد المعركة ، ويحس وطيسها ، وتنتقل إلى معاقل ملوك المال ؟. هل يظل في الحلبة ، أم تقذف به ضربة قاضية إلى حيث أتى : إلى كليته ، وطلبته ، ومحاضراته ، ومكتبته ، وبحوثه العلمية . ثم تستأنف عجلة الأحداث في مصر دورانها من جديد ؟

— ١٢ —

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

التهريب الضريبي والتراكم الرأسمالي(*)

لعله قد ثبت الآن صحة تحذيرنا للدولة ، ومناشدتنا إياها الاهتمام بتحصيل الضرائب على الدخول الطائلة المتهربة . فقد كشف الحصر الضريبي الذي يجري حالياً عن ١٠ آلاف حالة متهربة من الضريبة في حي مصر القديمة . فإذا كان هذا هو الحال في حي صغير من أحياء القاهرة ، فما بال الأمر عندما يتم الحصر في جميع أنحاء القاهرة ، فما بال الأمر عندما يتم الحصر في جميع أنحاء القاهرة ، وإلى أي حد يقفز رقم المتهربين حين يتم حصر جميع أحياء الإسكندرية ومدن الأقاليم الكبرى في الدلتا والصعيد وبقية أنحاء الجمهورية ؟ .

هذه هي الجريمة التي ارتكبت في حق مجتمعنا على طوال السنوات الماضية ، والتي تعد سبباً رئيسياً من أسباب أزمتنا الاقتصادية الراهنة . فهذه الأموال المتهربة الطائلة كان من المفروض أن تمول خزينة الدولة ، وتنتفع بها في إصلاح المرافق المنهارة والشوارع المتحفرة ، أو في المشروعات الاقتصادية وسد العجز في النقد المحلي الذي يعد من أسباب تعثر هذه المشروعات .

على أن الأخطر من ذلك يكمن في الآثار الاجتماعية التي ترتبت على

(*) الجمهورية في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٩ .

هذا التهرب الضريبي الواسع النطاق ، والتي تتمثل في حدوث أكبر خلل في الموازين الاجتماعية في بلادنا منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو . فهذا الخلل الاجتماعي الخطير لا يرجع فقط إلى إفساح الفرصة لفريق معين من أبناء الشعب بالإثراء دون جدوى على حساب الغالبية الساحقة من جماهيرنا المنتجة الكادحة محدودة الدخل ، وإنما يرجع إلى مضاعفة التراكم الرأسمالي لهذه الطبقة الرأسمالية المتهربة من الضرائب ، مما قفز بثرواتها في مدى سنوات قليلة إلى آفاق فلكية لم يكن أحد يتوقعها أو يتصورها .

ومن المعروف أن التراكم الرأسمالي يحدث أساساً من فائض القيمة ـ أي الفرق بين الأجر الذي يستحقه العامل نظير عمله ، والأجر الفعلي الذي يحصل عليه من الرأسمالي والذي يقل بكثير عما يستحقه . فهذا الفرق لا يلبث ، عن طريق استخدامه في الانتاج ، أن يتضاعف ويزيد في ثراء صاحب رأس المال ، في الوقت الذي يزيد فقر العامل ! .

وإذا تناولنا قطاعاً من الطبقة البورجوازية الصغيرة ، مثل الحرفيين ونقصد بهم أصحاب الورش والترزية والمنجدين والنجارين والسكرية وأصحاب محلات الديكور والمصانع الصغيرة ثم أصحاب البوتيكات والتجار وغيرهم ، فإننا نرى أنهم يدفعون حالياً أجوراً عالية لمن يعملون لديهم ، إلا أن هذه الأجور لا تساوي شيئاً بالنسبة لما يحققونه من أرباح وما يستحقه العمال بالفعل . ومن الوقت نفسه نرى أنهم لا ينفذون القوانين التي شرعتها الدولة لحماية مستقبل هؤلاء العمال . فالغالبية العظمى من العمال ليسوا مقيدين لدى صاحب العمل ، وبالتالي فهو لا يتحمل عنهم أية مسؤولية وبفضل فساد بعض موظفي مكاتب العمل ، يفقد هؤلاء العمال مظلة التأمينات التي تحمي مستقبلهم .

هذا الفرق بين ما يدفعه صاحب العمل للعامل ، بالإضافة إلى تحايله لعدم تنفيذ قوانين التأمينات الاجتماعية ، يحدث لديه تراكماً رأسمالياً يستخدمه

في زيادة موارده، وبالتالي تتضاعف أرباحه ويزداد ثراؤه بشكل غير قانوني وغير شرعي على حساب مصالح العاملين .

على أن هذا التراكم الرأسمالي لا يرجع فقط إلى فائض القيمة ، كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية ، بل يرجع في بلادنا إلى سبب آخر هو التهرب الضريبي . فلو تصورنا أن أحد أصحاب الملايين يجب عليه أن يدفع للدولة نصف مليون جنيه قيمة الضرائب المستحقة على صافي أرباحه ، ثم تهرب من دفع هذا المبلغ ، وهو ما يحدث حالياً ، أو تهرب من معظم هذا المبلغ ، فيترتب على ذلك أن يضاف إلى رأسماله نحو نصف مليون جنيه ، دون أن يبذل أي جهد في كسبه سوى جهده في التحايل للتهرب من دفعه للضرائب ـ وهذا المبلغ لا يتجمد بطبيعة الحال ، وإنما يستخدم في زيادة موارده ، وبالتالي تتضاعف أرباحه وفقاً للعدد مرات دوران رأس المال المتحرك ! . وما ينطبق على ملوك المال الكبار ينطبق على صغارهم وصغار صغارهم . وبذلك يزداد ثراء الرأسماليين في بلادنا بمعدلات عالية وقفزات متوالية سريعة ، لا تتحقق حتى للرأسماليين في البلاد الرأسمالية ذاتها التي يدفعون فيها الضرائب وينحصر تراكم رأسمالهم في فائض القيمة وحده . ومعنى ذلك أن الرأسماليين في بلادنا يتمتعون بنوعين من فائض القيمة • فائض قيمة من سرقة العمال ، وفائض قيمة من سرقة الدولة والمتمثل في الضرائب . والنتيجة هي فقر الأفراد والدولة وتزايد الخلل في الموازين الاجتماعية .

- ١٣ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

التراكم الرأسمالي وارتفاع أسعار الأراضي(*)

إتضح لنا كيف لعب التهرب الضريبي دوراً رئيسياً في زيادة ثراء الرأسماليين في بلادنا ، مضاعفة التراكم الرأسمالي في ثرواتهم ، وكيف أدت هذه الجريمة ، التي ارتكبت في حق مجتمعنا طوال السنوات الماضية ، إلى زيادة الخلل في موازيننا الاجتماعية ، بظهور طبقة فاحشة الثراء تتمتع بكل شيء ، وغالبية جماهيرية محدودة الدخل تشقى بكل شيء ! .

ونتابع في هذا المقال الآثار الاجتماعية الأخرى للتهرب الضريبي في قطاع من قطاعات البورجوازية الصغيرة ، هو قطاع الحرفيين عن أصحاب ورش السمكرة والنجارة والديكور إلخ . .

وأول ما يلاحظ في هذا القطاع أن التراكم الرأسمالي فيه يتوجه حسب عاملين : العقلية الزراعية التي يعيش في ظلها الحرفيون ، والمستوى التعليمي .

وبالنسبة للعامل الأول ، فإن الحرفيين، يشتركون مع كل فئات الشعب المصري في سيطرة العقلية الزراعية عليهم . وهذه العقلية تتجه بجزء كبير من عناية صاحبها في استثمار أمواله ، ليس إلى العملية الانتاجية ، بل إلى الحصول على الوجاهة التي ترتبط بامتلاك الأرض .

(*) الجمهورية في ٦ نوفمبر ١٩٧٩

فالأرض ما زالت مصدراً من مصادر الوجاهة لدى غالبية القادرين من المصريين ، فوق أنها من أسباب توفير الأمن المادي لهم عند حدوث أية أضرار تصيب رأس المال المنقول. وإذا عرفنا أن في بلادنا نحو مليونين من الحرفيين، فضلاً عن التجار ، لماذا ارتفعت أثمان الأرض إلى درجة غير معقولة ، مع تزايد المقدرة المالية لهذه الطبقة إلى درجة لم يسبق لها نظير . وقد أتى وقت كان الاتهام يوجه إلى أثرياء العرب في ارتفاع أسعار الأرض ، ولكن هذا إذا صح في القاهرة والإسكندرية ، فإنه ليس صحيحاً بالنسبة للأقاليم ، التي يعد العامل الأساسي في إرتفاع الأرض فيها هو التراكم الرأسمالي لدى طبقة الحرفيين والتجار ، الذي يتضاعف بسبب التهرب الضريبي .

ومن الواضح أن هذا الارتفاع الفاحش في ثمن الأرض هو ظاهرة مرضية خطيرة ، لأنه يحبس في الأرض ثروات طائلة من المفروض أن تتجه إلى الإنتاج ، ويهدر هذه الأموال إهداراً فيما لا طائل من وزائه ، لأن إنتاج الأرض . لا يزيد مع زيادة ثمنها ، وإنما تزيد أسعار منتجاتها ، وهو ما ليس في صالح الجماهير . وفي حالة تحويلها إلى أراضي بناء ، تنتهي وظيفتها الإنتاجية ! .

ومن الغريب حقاً أنك في دراسة تاريخ مصر الاجتماعي تحس بأنك لا تكاد تتحرك ! ، فمشاكلها قديمة جديدة ، أو هي جديدة قديمة ! . فقد كانت مشكلة التكالب على شراء الأراضي وارتفاع أسعارها من المشاكل الاقتصادية الكبرى في مصر منذ أوائل القرن العشرين ، عندما استقر حق ملكية الأرض في عام ١٨٩٦ بتعديل القانون المدني الأهلي . فقد زاد الإقبال على شراء الأراضي ، ليس فقط من جانب الفلاحين ، بل ومن جانب التجار والمقاولين والصناع وغيرهم من جميع طبقات الشعب ـ كما هو الحال الآن ـ مما أدى إلى إرتفاع أسعار الأرض إرتفاعاً كبيراً . وقد نبه طلعت حرب إلى خطر هذا الاتجاه وآثاره الاقتصادية بعد أن تزايدت الأموال في يد الطبقات في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقال :

« دخل في يد كثير من المصريين أموال عديدة في هذه السنوات الأخيرة . ففيم استعملوها ؟ . استعملوا معظمها في نوع الاستثمار الذي ألفوه ، وهو شراء الطين . فتهافتوا عليه حتى أغلوا ثمنه . وأصبحنا نسمع بأن ثمن الفدان بلغ في بعض الجهات ٧٠٠ جنيه . هذا حسن ، ولكن إذا نظرنا إلى مجموع الأمة المصرية ، هل نجد إيرادها قد زاد بانتقال الفدان من يد لأخرى ؟ وهل هو بعينه ، يعطي إيراده سواء أكان ثمنه مائة جنيه أم سبعمائة ؟ . إن تلك الأموال التي دخلت في يد المصري واستعملها في شراء الطين ، ذهب معظمها هباء في زيادة ثمن كان له يد في إيجادها بتهافته على شراء الطين ، وعدم تنويع طرق استثمار ماله » .

والآن ، وبعد ستين عاماً كاملة ، نجد أنفسنا في نفس المشكلة ، على نطاق أكبر وحجم أوسع ، فالأموال الطائلة في يد البورجوازية الصغيرة ، وعلى رأسها قطاع الحرفيين والتجار ، تتجه إلى شراء الأراضي ، حتى لا يكاد يوجود حرفي من أصحاب الدخل المحدود ، فإن ارتفاع سعر الأرض لا يقف حائلاً دون تحقيق الغرض . ومن أسف أن مراكز الأبحاث الاجتماعية في بلادنا تولي عناية لمتابعة هذه المظاهر من مظاهر التغيير الاجتماعي مع كل تغيير اقتصادي ، لتضع تحت يد المؤرخين الوظائف اللازمة لدراسة التاريخ الاجتماعي .

- ١٤ -

الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية

الأمراض الاجتماعية والاقتصادية للتراكم الرأسمالي(*)

عالجنا في المقال السابق تأثير التراكم الرأسمالي ، الناتج عن أكل حقوق الدولة والأفراد - أي عن التهرب الضريبي وفائض القيمة - في ارتفاع أسعار الأرض بما لم يسبق له مثيل . وهناك آثار اجتماعية أخرى لا تقل أهمية منشؤها انخفاض المستوى التعليمي للحرفيين والتجار . فمن المعروف أن هذه الطبقة تكونت أصلاً من الفاشلين في دراساتهم ، وبالتالي فهي طبقة جاهلة مصابة بكل الأمراض الاجتماعية التي تصاب بها عادة الطبقات الجاهلة في البلاد النامية وتزاد هذه الأمراض حدة وتتضاعف تأثيراتها في المجتمع بازدياد القدرة المادية لهؤلاء ، وعلى رأس هذه الأمراض :

١ - تعدد الزوجات : فمن المعروف أن هذه الظاهرة ، التي كانت منتشرة في أوائل هذا القرن ، والتي أخذت تنقرض مع اتساع التعليم وتزايد عدد المثقفين ، ترتبط لحد كبير بالمقدرة المالية للرجل . وقد انخفضت هذه المقدرة المالية بالنسبة للرجل المثقف ، ولكنها ارتفعت بالنسبة للحرفيين والتجار ، ولذلك تتفشى فيهم ظاهرة تعدد الزوجات ، حتى تكاد تنحصر الآن فيهم .

٢ - إطلاق النسل : والسبب الذي يدفع إلى تعدد الزوجات ، وهو تحالف

(*) الجمهورية في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ .

الجهل مع الثراء ، هو نفسه السبب في إطلاق النسل بلا حدود ، ويُتخذ الدين سنداً للآفتين .

٣ ـ المخدرات : والمخدرات من لوزام تعدد الزواجات ، ومن مظاهر القدرة المالية لدى الكثيرين ، فوق أنها من أسس الحياة الاجتماعية للحرفين ، وهي ، مع المكيفات الأخرى مثل السجاير والشاي والقهوة ، من اللوازم التي ترافق حياة الحرفي ، بل من معالم الرجولة المبكرة في حياة « الصبي » تنقله من عالم الغلمان إلى عالم الرجال. ومن المعروف أن كل إنفاق في هذا المجال هو إهدار لطاقة مادية على الإنتاج .

٤ ـ الإقبال على إقتناء الذهب . وهذا الإقبال من سمات حياة الحرفيين القادرين مالياً . فزوجات الحرفيين لا يعرفن من علم الاقتصاد والادخار سوى شراء الذهب وتكديسه، لبيعه عند حدوث ضائقة مالية، أو المتاجرة فيه عند ارتفاع أسعاره . ونظراً لأن الحرفيين تساورهم الشكوك في البنوك ولا يطمئنون لأسباب كثيرة لوضع أموالهم فيها ، فإن الذهب يصبح هو الوعاء الادخاري الوحيد في نظرهم . وبذلك يزداد سعر الذهب باستمرار ، ويفقد الإنتاج مساهمة مدخرات الحرفيين .

٥ ـ انفلات الاستهلاك . مع زيادة التراكم الرأسمالي لدى الحرفيين ، أصبحوا يكونون قوة استهلاكية ضخمة تثقل على جهود الدولة في توفير احتياجات الجماهير ، ويُحبط جهودها في مكافحة جشع التجار . فالحرفي الذي يكسب يومياً عشرات الجنيهات لا يضيره أن يدفع جنيهين ونصف جنيه ثمناً لكيلو اللحم ، أو يحصل من السوق السوداء على كل ما يريد بأية زيادة يفرضها البائع ، أو يدفع ألوف الجنيهات ثمناً لخلو رجل في شقة من الشقق . وهو يستطيع تعويض ما يدفع بسهولة بفضل الحرية المتاحة له لاستغلال الجماهير محدودة الدخل ، وتقاضي ما يريد منها من مال .

وما ينطبق على الحرفيين ينطبق على أصحاب البوتيكات والتجار

الآخرين وغيرهم من قطاعات البورجوازية الصغيرة ، ومن باب أولى ينطبق على البورجوازية الكبيرة التي لا تعدو أن تكون شريحة عليا من البورجوازية الصغيرة من ناحية أصولها الإجتماعية وثقافتها . وهذا هو السبب في الارتفاع الفادح في الأسعار ، الذي ترافقه قدرة شرائية كبيرة ، كما هو السبب في ارتفاع إيجار المساكن إلى أرقام فلكية وارتفاع خلو الرجل لدرجة مذهلة يرافقه تجاوب مادي من جانب هذه الطبقة . وكل ذلك على حساب الجماهير ! .

وهكذا يزداد التفاوت الاجتماعي تباعداً ، ويتضاعف الخلل في موازيننا الاجتماعية ، ويتعرض السلام الاجتماعي في بلادنا للخطر ، مع تفاقم الحقد في نفوس الجماهير محدودة الدخل ، ومع عدم وجود أي قيد على حرية تلك الطبقة الرأسمالية في الاستغلال .

ولا شك أن الحل يكمن ، بصورة جزئية ، في حرمان هذه الطبقة من هذا المصدر من مصادر التراكم الرأسمالي ، وهو التهرب الضريبي ، والذي أوضحنا أنه لا يقل أهمية عن فائض القيمة في هذا الصدد .

إن إتساع مساحة الطبقة الرأسمالية يجب أن يترجم إلى زيادة في ميزانية الإيرادت ، حتى لا تتمتع الطبقة الرأسمالية في بلادنا بما لا تتمتع به أية طبقة رأسمالية في العالم . وإن تقاضي حقوق الدولة من الضرائب من هذه الطبقة معناه ـ لحد كبير ـ التقليل من الآثار الاجتماعية التي خلفها ارتفاع التراكم الرأسمالي لتلك الطبقة ، والتي أشرنا إليها في سياق هذه المقالات .

ويبقى بعد ذلك محاسبة هذه الطبقة عما قدمته للمجتمع من خدمات . وهل كان رأس المال في يدها يؤدي وظيفته الاجتماعية الصحيحة ، أم أنه كان وسيلة للظلم والاستغلال ؟ .

حرية الفكر بين الإباحة والمصادرة(*)

من أكبر وأخطر المفارقات في قضايا حرية الفكر ، أن أية محاولة لمصادرته وتقييده تؤدي إلى النقيض دائماً من الغرض منها، أي ذيوعه وانتشاره واشتهاره . وهذا ما حدث في قضية مصادرة مجلس الشعب لكتاب « الفتوحات المكية » لابن عربي ، وتحريم تداوله والتنمية بجمع نسخه من السوق . فلم يحدث في تاريخ هذا الكتاب ، الذي يعد من أمهات التراث القديم ، أن اشتهر وذاع صيته بين سواد الشعب ، كما اشتهر وذاع في هذه الأيام بعد قرار المصادرة . ولم يحدث أن إتجه اهتمام المثقفين إلى هذا الكتاب كما اتجه الآن ، وتعرض لمثل الأضواء التي ألقيت عليه حالياً . فكأن المصادرة قد أخرجت الكتاب من دائرة الاهتمام المحصور بين عدد ضئيل من المثقفين إلى دائرة الأهتمام العام الذي يتجاوز المثقفين إلى محيط الشعب بأسره .

وهذا لعمري درس كبير يجب أن تتدبره جميع أجهزة مصادرة الفكر ، فتعلم أن المصادرة تؤدي إلى الرواج والذيوع ، وأنه لا يوجد بعد أي اختراع يستطيع حبس الفكر في قمقم ومنعه من الانتشار في آفاق الأرض . وأعرف بعضاً من أصدقائي من المفكرين والكتاب ممن يسعدهم كثيراً قرار يصدر من رقابة المطبوعات بمصادرة كتاب لهم ، ويرون في هذا القرار أقوى دعاية تكفل لهذا الكتاب الرواج في مشارف العالم العربي ومغاربها ، بل وفي مصر أيضاً .

(*) الجمهورية في ٢٧ مارس ١٩٧٩ .

بل إن أحد كبار كتابنا ، قد استفاد بذكاء من هذه الحقيقة ، فاختار لأحد كتبه اسم : « الكتاب الممنوع »! ، رغم أن موضوعه قد سبق له نشره في جريدته اليومية الواسعة الانتشار ، وقرأ ، الملايين في مصر والعالم العربي .

ومنذ أيام أصدرت رقابة المطبوعات قراراً بعدم السماح بتداول الجزء الخامس من أحد الكتب التي صدرت لإحدى دور النشر في بيروت عن ثورة ٢٣ يوليو لأحد الكتّاب المصريين المعروفين ، فذاع هذا القرار في مصر والعالم العربي في ساعات ، كما لو كانت وسائل الإعلام المصرية قد أذاعته بكل اللغات وضمّنته جميع النشرات. وسيدخل الجزء الخامس لهذا الكتاب التاريخ بوصفه كتاباً ممنوعاً ، وسيقرؤه أضعاف من كانوا ينوون قراءته .

ولقد منعت الدولة قبل ثورة ٢٣ يوليو الكتب الماركسية من الدخول إلى مصر . فلم تكتسب هذه الكتب في تاريخها تأثيراً على العمال في مصر أقوى من التأثير الذي كان لها في ذلك الحين . ولم تشهد البلاد مداً شيوعياً كذلك الذي شهدته في تلك الفترة ، ولم يحدث أن تألف ذلك العدد من التنظيمات الشيوعية الذي تألف في ذلك الحين . والآن وهذه الكتب تباع على سور الأزبكية بقروش زهيدة ، فكم أغوت من العمال ، وكم حولت منهم إلى الشيوعية ، وكم عدد التنظيمات الشيوعية السرية في مصر الآن ؟ .

وحين ينقلب الغرض من المصادرة إلى النقيض على هذا النحو المذهل ، فهل يبقى هناك سبب واحد أو ذريعة للالتجاء إلى هذا الأسلوب في مقاومة الفكر ؟ . وأليس أسلوب الإباحة وعرض هذا الفكر في الضوء ، ومناقشته بما يستحق من حجج ، أكثر فعالية وأشد تأثيراً وجدوى من المصادرة ؟ . بل أليس أسلوب الإباحة أكرم للدولة التي تعاني سمعتها ظلماً وعدواناً من المصادرة ، وتظهر أمام العالم في المظهر الذي يضر بقضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ؟ .

الموت للمستشار(*) !

أحسن التليفزيون المصري منذ أيام بعرض فيلم « كرومويل »، الذي أعطى المشاهدين جرعة ديموقراطية طيبة ما أحوجنا إلى الكثير منها في هذه الأيام التي تشرق فيها شمس الديموقراطية ، بعد احتجاب وقتي مؤسف ، بدلاً من ذلك الغث الكثير الذي يفرض على المشاهدين مشاهدته ـ أو بمعنى أدق : عدم مشاهدته . ، من حلقات وأفلام غير هادفة .

نعم فكثير ما قلت إن عرض مثل هذه الأفلام العظيمة الهادفة ، مثل كرومويل ، ربما كان أفضل من مقرر دراسي في الديموقراطية والاشتراكية أو الاستعمار والتحرر . فهنا تتجسد المبادىء في قصة وأشخاص وأحداث ، ويتم ذلك في حبكة تشدّ المشاهد وتحبس أنفاسه . وحبذا لو دارت حلقة نقاش بعد هذه الأفلام ، تبرز مضامينها للناس ، وتنبه أفكارهم إلى المعاني العظيمة التي احتوتها . لأن الملاحظ أن الاهتمام عادة ينصب على الفن السينمائي وظروف إخراج الفيلم ، ولا يتطرق أبداً إلى المعنى الذي يبرزه .

وحضرني في هذا المقام ما تعمد إليه بعض النظم في إفريقيا ، حيث

(*) روز اليوسف في ٨ مارس ١٩٨٢ تحت عنوان : « جريمة ديموقراطية في فيلم تلفزيوني »! وكان تغيير العنوان على هذا النحو من اسباب الرئيسية لانقطاعي عن الكتابة في روز اليوسف ، وانتقالي إلى مجلة « أكتوبر »، لأن المقال كان فيه استقاط على مستشاري الرئيس السادات .

الجهل يخيم على معظم السكان ، في تلقينهم مبادىء الاقتصاد السياسي بشكل مسرحي متعمد ، تثور فيه معارك كلامية مفتعلة ومقصودة أمام التجمعات الجماهيرية ، التي تقبل على متابعتها من باب الفضول المحض ، دون أن تدرك افتعالها والغرض من إدارتها . وفي تلك المعارك الكلامية تتعلم التجمعات ما لا يتعلمه الطالب الجامعي على يد أمهر المحاضرين ، ويتكون لديها الوعي والإدراك السياسي والاجتماعي المطلوب لتكوين مجتمع مثقف .

ولقد مرت عهود في بلادنا كان الحكام يسعدون بأمية الجماهير العلمية والثقافية ، على اعتقاد أنها تكفل الأمن لهم والاستقرار لحكمهم ، وغاب عنهم أن أمية الجماهير السياسية سلاح ذو حدين : سلاح ضد خصومهم ، وسلاح ضدهم . وأن المواطن المثقف ـ مهما قلت درجة تعليمه ـ أقدر على فهم السياسات واستيعابها ، وأنه **بما يمثله من ضغط سياسي على الحكام ، يحميهم من الوقوع في الأخطاء المهلكة والنهايات المفجعة .**

وفي فيلم « كروميل » لمحة ديموقراطية ، هي في نفس الوقت درس بليغ لكثيرين ممن تتيح لهم الظروف الوقوف في موقع إسداء النصيحة والتقدم بالمشورة للحاكم ، حين يصدر شارل الأول أمره بحل البرلمان بالقوة ، ويدور نقاش ممتع وغاضب بين زعماء المعارضة ، يتهم فيه البعض الملك بالخيانة ، فيقف كروميل ضد هذا الاتهام بحجة أن الملك لم يتخذ هذا القرار بمحض رأيه ، وإنما تحت نصيحة مستشاريه . فيرد عليه أحدهم بأن ذلك لا يعفي الملك : « **يعرف الملك بمستشاريه » ـ أي أن الملك السيء يختار مستشاري السوء !** . ولكن كروميل يحمل إيرل سترافورد مسئولية النصيحة ، ويحمل البرلمان على اتخاذ قرار بالقبض على سترافورد بتهمة الخيانة العظمى ، ويتم إعدام مستشار السوء ! . والتحريف التاريخي موجود في الأحداث ، ولكن الحوار التاريخي صادق ، وهو جزء من التربية السياسية للشعب الإنجليزي ، يتلقاها من خلال كتب التاريخ .

وفي الفيلم لمحة أخرى تحرص كتب التاريخ الإنجليزي على إثباتها وإبراز عباراتها ، حين اقتحم الملك شارل الأول البرلمان على رأس خمسمائة من فرسانه ، لاعتقال الزعماء الخمسة : بيم وهامبدن وسترود وهولز وهيسلريج ، ولكن الزعماء يتمكنون من الهرب في الوقت المناسب بعد تحذيرهم ، ويدخل الملك البرلمان ليجد أن « الطيور قد طارت » فيسأل رئيس البرلمان « لانتل » أين يختفون ، فيرد عليه بكلمات خالدة : « ليس لي من عين أو لسان إلا ما يسمح به لي البرلمان »!. **وتعلق كتب التاريخ الإنجليزي على هذه العبارة قائلة : إن هذه الكلمات يجب أن يتمثلها دائماً رئيس كل برلمان »!.**

ثم هناك الدرس الرائع في الفيلم عن انتصار البرلمان على الملك ، ثم انفصاله تدريجياً عن قاعدته الجماهيرية ، وانصراف أعضائه إلى تحقيق المغانم ، وإغفال مصالح الشعب ، ولجوئهم إلى مدة بقاء المجلس بقرارات دون الرجوع إلى الشعب لتجديد الثقة ، فتعم الفوضى ، ويتحول كل عضو إلى ملك صغير ، فتنشأ الحاجة إلى حكم صالح ، ويتمثل ذلك في جمهورية كرومويل ، التي كانت مرحلة إنتقال إلى النظام الديموقراطي الإنجليزي ، الذي تميز بوجود حاكم دستوري ، وبرلمان صالح ينتخب بإرادة الشعب ويعمل لمصالح الشعب ، وهو النظام الذي جعل من إنجلترا نموذجاً للاستقرار السياسي في العالم كله .

وتاريخنا السياسي يزخر بأمثال هذه المشاهد الديموقراطية على روعتها ، سواء في الثورة العرابية أو في الفترة التي شهدت عنف الصراع بين الشعب ، كما كان يمثله الوفد ، والقصر في عهد فؤاد وفاروق ، **ولدينا شخصيات لعبت دور مستشار السوء مثل حسن نشأت باشا وزكي الإبراشي باشا في عهد فؤاد ، وعلى ماهر وأحمد حسنين وحافظ عفيفي في عهد فاروق . ثم تضاعف عدد هؤلاء المستشارين في عهد ثورة ٢٣**

يوليو ، دون أن تظهر أسماؤهم علناً بسبب غياب برلمان حقيقي ، وقد لعبوا نفس الأدوار التي لعبها السابقون في تدمير سمعة الحكام الذين أولوهم ثقتهم ، وكل ذلك لحسابهم الخاص . وإذا كان الأمر يختلف حالياً كما هو ظاهر لكل بصير ، فإنه يثير الحكمة التي وردت في فيلم كروميل في دوي مثير : « الحاكم يعرف بمستشاريه »!

نصف قرن من تزييف الانتخابات في مصر (*)

بدأ تزييف الانتخابات في مصر مع أول دستور قضى بإجرائها .

قبل هذا الدستور ، الذي صدر عام ١٩٢٣ ، أقام الإنجليز نظاماً شبه دستوري يتألف من مجلسين ، يتم انتخاب بعض أعضائهما ، وتعيين البعض الآخر . ويضمن أن يمسك الإنجليزي دائماً بالزمام .

والغريب أن الإنجليز لم يتدخلوا في أية انتخابات أجروها في ظل النظام ! (وكان أولها عام ١٨٨٣) . . ربما لأنهم لم يكونوا يعرفون هذا اللون من الفساد السياسي ، وربما لأنهم لم يكونوا في حاجة إليه ما داموا يملكون تعيين الأعضاء بمن فيهم الرئيس وأحد الوكيلين .

ومع ذلك ، فقد واجه الإنجليز متاعب شديدة في ظل هذا النظام ، واضطروا إلى تغييره ، واصدار قانون انتخاب جديد يضمن لهم تحكماً أكبر . ولكنهم في ظل النظام الجديد لم يتدخلوا أيضاً . فإذا بسعد زغلول ينجح رغم أنفهم ، وتنجح معه عناصر وطنية أخرى (مثل عبد العزيز فهمي وحمد الباسل وعلي شعراوي وعبد اللطيف المكباتي وإبراهيم سعيد وعلي النزلاوي وحسين

(*) روز اليوسف في ٥ يناير ١٩٧٦ ، وقد صدر على الغلاف بعنوان : « نصف قرن من تزييف الانتخابات في مصر » ، وفي الداخل بعنوان : « القصة الكاملة لتزييف الانتخابات » .

هلال وفتح الله بركات وغيرهم . .) مع أن الإنتخاب كان على درجتين ، مما يسمح بفرص أكبر لتدخل السلطة وشراء ولاء المرشحين .

وعندما وجد الإنجليز . بعد ثورة ١٩١٩ ، أن من مصلحتهم الانسحاب من الصورة . . ومنح مصر استقلالاً ذاتياً يدع حكمها في يد أبنائها . . جرت أول انتخابات مصرية مائة في المائة .

ومعها بدا التزييف !

لماذا ؟

لا يعني هذا بالطبع أن الإنجليز كانوا أكثر احتراماً للإرادة المصرية من المصريين .

صحيح أن الحكم الاستبدادي كان تقليداً شرقياً لعدة قرون من الزمان ، وكان السؤال الأول عن إنهيار الحضارة الشرقية ، وتخلف شعوبها ، وتمكن الاستعمار من السيطرة عليها .

ولكن الاستعمار حرص بدوره . عندما ترك مصر (شكلياً) تحكم نفسها . على مساندة الحكم الاستبدادي ، والتحالف معه بحيث يضمن قهر الإرادة الشعبية .

ففي الكتاب الذي وجهه اللورد اللنبي إلى السلطان فؤاد مع تصريح ٢٨ فبراير قال : « إن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية ، يرجع الأمر فيه إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري » .

وهنا يقدم اللورد اللنبي السلطان فؤاد على الشعب ، ويجعل الأمر في البرلمان شركة بينه وبين شعبه ويهب السلطان فوراً لاستغلال هذه الحماية البريطانية في مسخ مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الثلاثين على يد وزارة نسيم باشا ، والاستيلاء ـ من ثم ـ على صلاحيات كبيرة .

وقد أدركت القيادات الوطنية التأثير السلبي لهذه الصلاحيات على كل من قضية الديموقراطية وقضية الاستقلال معاً ، فكتب عبد العزيز فهمي يقول : « ما معنى أن تكون سيادة الأمة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الإنجليز ، ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم يهبونها غنيمة باردة لأمراء : البيت المالك ؟ » .

وأدلى سعد زغلول بحديث قال فيه : إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن أي نفوذ أجنبي ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي . ويدَّعي أن العرش في سلامة بفضل جنوده ، فهذه القوة التي تركت للملك ستصبح في الواقع حقوقاً في يد الأجنبي يستعملها لأغراضها ضد مصالح الوطن » .

وعلى هذا النحو ، وبفضل هذه الجوانب الرجعية في دستور ١٩٢٣ ، ولدت الحياة الديموقراطية في مصر ضعيفة ، تحمل في البداية الكثير من التشوهات والأسقام . ذلك أن السلطات الكبيرة التي استحوذ عليها الملك قد رفعت سلطته الإسمية لتصبح فعلية وجعلت منه مركزاً هاماً من مراكز السلطة تلتف حوله القوى الرجعية الإقطاعية والرأسمالية التي فقدت ثقة الشعب بها . والممثلة فيما عرف باسم أحزاب الأقلية ، لتستعين بهذه السلطات والصلاحيات على الاستئثار بالحكم دون حزب الأغلبية الممثل في الوفد .

وقد رأى الملك في هذه الأحزاب بدوره أداة يستعين بها في فرض الحكم المطلق على البلاد وعدم الرضوخ لإرادة الأغلبية . ومن خلال هذا التحالف بين القصر وأحزاب الأقلية إتخذ الحكم المطلق شكلاً مختلفاً عنه في المراحل السابقة ، فلم يعد سافراً بل مقنّعاً ، ولم يعد يتم من خلال القصر مباشرة ، بل من خلال المؤسسات الدستورية ذاتها التي قررها الدستور ، وهي : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، والحكومة الدستورية . وذلك عن طريق تزييف الإرادة الشعبية .

كان اسماعيـل صدقي بـاشا مؤسس هـذا اللون من الفساد السيـاسي ، وصاحب مدرسة تزييف الانتخابات ، ذات القواعد الراسخة في الحياة السياسية المصرية حتى عصرنا الحاضر .

وقد قامت المدرسة التي أسسها صدقي باشا في تـزييف الانتخابـات ، والتي حملها بعده وطورها كل من محمد محمود باشا وأحمد ماهر باشا ، على الأسس الآتية :

أولاً ـ اللعب بكشوف الانتخاب .

وتعتبر جداول الانتخاب هي الأساس في كل نظام انتخابي ، وبقدر مـا تكون دقيقة ، يكون صدق التعبير عن الإرادة الشعبية وبقدر ما يكون فيها من خلل، يكون تشويه الانتخابات من أساسها .

وفي إنتخابات سنة ١٩٢٥ ، التي أعقبت خروج وزارة سعـد زغلول من الحكم بسبب مصرع السردار، أخـذ صـدقي بـاشـا يعبث بكشـوف النـاخبين للحيلولة دون نجاح الوفد في الانتخابات . فجعل مثلاً الكشف الثلاثيني الذي أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول ، بجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة ، وكان من نتيجة هذا الترتيب أن سعد زغلول لـم ينتخب منـدوباً ثـلاثينياً ، وفـاز عليه أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف بصوت واحد ! .

وقد طور محمد محمود باشا وأحمد ماهر باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا هذه الطريقة بوضع جداول مصنوعة بواسطة رجـال الإدارة تتضمن أسماء مكررة وأسماء أشخـاص غير مـوجودين وأسمـاء أشخاص متـوفين . ثم حجز التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم ، وكان يجري توزيعها عن طريق العمد في القرى والبوليس في العواصم ، ولذلك فكثيراً ما انتقلت المعركة الانتخابية إلى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية التي بدونها لا يتمتع المواطن بحقه في الانتخاب .

ثانياً ـ إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية :

عن طريق الدوائر الأصلية وإعادة تكوينها لصالح مرشحي الحكومة ، على أساس الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية لهؤلاء المرشحين ، وقد وضع صدقي باشا هذا التقليد في انتخابات ١٩٢٥ ، فقد انتظر حتى نظم الوفد صفوفه تنظيماً يكفل له الفوز على أساس تقسيم الدوائر القديم ، ثم قرر فجأة تعديل ١٠٦ دوائر لمصلحة مرشحي الحكومة . وقد سار على هذا الدرب محمد محمود باشافي انتخابات ١٩٣٨ . فقد استغل ما يقتضيه الدستور من ضرورة إعادة تحديد الدوائر الانتخابية في أعقاب كل تعداد عشري على أساس نائب لكل ستين ألفاً ورفع عدد الدوائر من ٢٣٢ إلى ٢٦٤ دائرة ، بعد أن مزقها شر ممزق لصالح مرشحيه ، ولم يتح للوفديين الاطلاع حتى على تعديل الدوائر ! .

ثالثاً ـ رفت العمد والمشايخ المعارضين قبل الانتخابات وتعيين غيرهم من أنصارهم ، لضمان نجاح مرشحي الحكومة .

رابعاً ـ استخدام العنف والإرهاب مع الناخبين من الخصوم :

فقد جرى العرف على ضرب الناخب الذي يعطي صوته لمرشح الوفد ضرباً مبرحاً أمام بقية الناخبين ليكون عبرة لمن لا يعتبر ! وقد سهل هذه المهمة أن الغالبية الكبرى من الناخبين كانت أمية ، الأمر الذي كان يضطرهم إلى التصويت شفاهة ، وبذلك ينكشف أمرهم ومع ذلك ففي بعض الدوائر أجبر المتعلمون على التصويت جهراً حتى لا يعطوا أصواتهم للمرشح المعارض ! .

وفي سنة ١٩٢٥ تحدثت جريدة التايمز البريطانية عن فرصة نجاح زيور باشا في الإنتخابات فقالت : « إنه يتوقف على أن يقدم له المصريون كل ما يسمح به جبنهم الوراثي من تأييد »! ولكن النتيجة جاءت ضربة مباشرة للعرش وللإنجليز ، وضربة لجهود صدقي باشا ، وذلك حين أخذ مجلس النواب في

إنتخاب رئيسه ، فنال سعد زغلول ۱۲۳ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً لعبد الخالق ثروت باشا .

وقد استفادت حكومة محمد محمود باشا سنة ۱۹۲۸ من هذا الدرس في مضاعفة الارهاب والعنف ، ولم يتعفف بعض أنصارها عن تسليط سيئي السمعة من المشبوهين والمراقبين على المرشحين والناخبين لإرهابهم والاعتداء عليهم ، وقد علق مصطفى النحاس على هذه الإنتخابات بقوله : « إنها تذكرنا بالقرون الوسطى ، ولست إلا واحداً من ألوف منعوا من التصويت »! . وقد استخدمت الإدارة الحكومية في كل مكان للتأثير في الإنتخابات ، وقد فضح أحمد حسين زعيم مصر الفتاة ـ وكان من أنصار محمد محمود باشا وانقلب عليه ـ تدخل الوزارة في الانتخابات وتلاعبها فيها وتزويرها لها ومحاولة إنجاحها مرشحيها من الأحرار الدستوريين حتى على حساب حلفائها السعديين ، حتى أن أحمد ماهر باشا هدد تهديداً صريحاً بالانسحاب مع مرشحين جملة من الانتخابات بعد أن وضحت له نوايا وزارة الداخلية (وكان يتولاها محمد محمود باشا نفسه) .

خامساً ـ تزييف نتائج الانتخابات الإحصائية :

كما حدث في الانتخابات التي أجراها صدقي باشا في يونيو ۱۹۳۱ ، والتي قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون . فقد أذاع أن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أي انتخابات سبقت ، وأعلن أن الذين اشتركوا في الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين ٦٨ ٪ تقريباً .

ثمن التزييف :

وقد ترتب على هذا التزييف لإرادة الشعب عدة نتائج فادحة :

أولها : أن القصر أصبح مصدر السلطات ، وقد كتب فكري أباظة في « المصور » يوم ۲ يونيو ۱۹۳۹ يصف كيف أصبح فاروق صاحب السلطان النافذ في أمور البلاد فقال :

« ليعلم الجمهور ، مع الأسف الشديد ، أن في خدمة جلالة الملك مصادر أخبار وأراء وتعليقات تتقمص تارة في شكل وزراء ، وتارة في شكل أمراء ونبلاء ، وتارة في شكل مدبري بنوك وشركات ، وتارة في شكل موظفين بمعية الملك . . وجلالة الملك يسمع ، وينسى هؤلاء أنه يدون مذكراته الخاصة عن كل حديث وعن كل نبأ يرفع إليه ، وأن جلالة الملك يصدر تعليماته باستجلاء وقائع الأحاديث . خذوا مسألة إعانة الشركات ، ومنح الامتيازات الجديدة لبعض الشركات الجديدة ، وسلوا رجال المال ، لمذا يلجأ بعض الأطراف إلى السراي يرفعون إليها وقائع وأخباراً يتحدون بها الحكومة ، خذوا مسألة بالبو (حاكم ليبيا الإيطالي في ذلك الحين) وكيف جرت إلى أحاديث طويلة ومذكرات وتقارير ترفع إلى السراي ، منها تهم لبعض التشخصيات بأنها تعمل لحساب ألمانيا وإيطاليا ، ثم مذكرات أخرى وتقارير أخرى من المفوضيات تشكو من تحدي السلطات المصرية للمصالح الألمانية والإيطالية .

(ملحوظة : كان فاروق يبلغ العشرين من عمره فقط في ذلك الحين ، وكان نصف متعلم) .

ثانياً ـ ظهور مراكز القوى في القصر ، فقد انعكس انتقال السلطة إلى يد القصر على الحاشية التي تكونت فيها مراكز قوى لعبت أخطر الأدوار في تاريخ مصر المعاصر ، ففي عام ١٩٢٥ كان حسن نشأت باشا ، وكيل الديوان الملكي ، مركز قوة ذا شأن عظيم في أمور البلاد . وقد وصف عبد العزيز فهمي باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد عين وزيراً في وزارة زيور باشا ، ثم طرد منها في أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرزاق ـ وصف نفوذ حسن نشأت باشا غلى النحو الآتي :

« لقد وضع يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة ، هي : الخارجية ، والحربية والأوقاف . لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس . ولا يبيت

فيها أمر إلا برأيه ، ليس هذا فقط ، بل أن أوامره . كما يعرف كل ساكن في البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة في كل وزارة أخرى من الوزارات ، وفي كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ، ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير إذا ذكر اسمه ، وإن كان شخصه وراء الحجاب ».

يوم وصف عبد العزيز فهمي بك تجربته في الوزارة فقال إنها : «كانت محنة أحمد الله على نجاتي منها ، قبل أن تأتي على البقية الباقية من الكرامة ، فلم يمضي ألا أقل من شهر ، حتى كان ما كنت أخشاه ، وحتى ظهر لي أننا لسنا وزراء . بل أناساً يراد سوقنا إلى ما لا يود الرجل الشريف » .

وقد أفلح الضغط الشعبي في طرد نشأت باشا من القصر على يد الإنجليز ، ولكن مركز قوة أخرى ظهر في القصر مكانه ، هو زكي الإبراشي باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، الذي أصبح في الأعوام الأولى من الثلاثينيات صاحب النفوذ الأكبر في البلاد ، رغم أن إسماعيل صدقي باشا نفسه هو الذي كان في الحكم ، وقد وصف صدقي باشا في مذكراته دور زكي الإبراشي قائلاً :

« مكثت ثلاث سنوات أعمل لخدمة بلادي ومليكي ونظام الحكم الجديد ، وكنت رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية ووزيراً للداخلية ، وقد حملت أعباء السياسة والإدارة ، حتى مرضت واعتكفت في ميناهاوس . وهنا برز المرحوم زكي الإبراشي باشا ، وأخذ يبث نفوذه ويتدخل في شئون الحكم والسياسة . وسافرت إلى أوروبا للاستشفاء . فزاد نفوذ الإبراشي باشا واتسع نطاقه ، ولما عدت من أوروبا ، وجدت الحال لا تطاق ، فاعتزمت الاستقالة ».

وقد وصف صليب سامي باشا ، وزير الحربية في وزارة عبد الفتاح يحيى التي أعقبت وزارة صدقي باشا ، مدى نفوذ زكي الإبراشي ، فذكر أنه هو الذي

وضع قائمة الوزراء لعبد الفتاح يحيى باشا بالاشتراك مع صديقه المرحوم محمود فهمي القيسي باشا وكيل وزارة الداخلية ، وكان يحيى باشا في أوروبا عندما أخبر برئاسته الوزارة ، وعاد ليجد الترشيحات للوزارة قد تمت ! ونضيف هنا أن الصحف المصرية أذاعت أسماء أعضاء الوزارة الجديدة قبل وصول يحيى باشا إلى مصر !.

وفي أوائل عهد فاروق ؛ أصبح علي ماهر باشا هو صاحب الأمر والنهي في البلاد ، فقد استطاع إقالة زعيم الغالبية في البلاد ، وهو مصطفى النحاس باشا ، أسوأ إقالة في حياته يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، وقد ورد فيها على لسان فاروق : « نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي يرأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة !».

ومن الطريف أن محمد محمود باشا الذي ولي رئاسة الوزارة الجديدة ، اعتقد أن الحكم قد خلص له ولأحزاب الأقلية معه ، ولكنه فوجىء بتدخل علي ماهر باشا في شئون الحكم والانتخابات ، لإقامة الحكم الصالح المزعوم .

وقد فضح أحمد حسين الذي كان على صلة وثيقة بعلي ماهر في ذلك الحين ، دور علي ماهر في صنع وزارة محمد محمود باشا قائلاً : لقد ألف ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا باستثناء خشبة باشا الذي أدخل في آخر لحظة . ثم استنكر محاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه الدستورية في وجه تدخل علي ماهر باشا . فقال : « لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه ، فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان ، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات ، فمحمد محمود باشا بعد الإنتخابات ، هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات !.

وقد سارت أمور الحكم بعد ذلك في يد مراكز قوى أخرى ، كأحمد حسنين باشا ، ورجال الحاشية من الخدم والسائقين والحلاقين وغيرهم ! .

ثالثاً ـ إبعاد حزب الأغلبية عن الحكم واستئثار أحزاب الأقلية ، ففي الفترة من تاريخ تأليف أول وزارة دستورية في ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، أي في خلال ٢٨ عاماً ونصف تقريباً ، حكمت الأقلية مدة تقرب من ١٩ عاماً (١٨ عاماً و٩ أشهر) . بينما حكم حزب الأغلبية مدة أقل من ثماني سنوات (٧ سنوات و٩ أشهر) وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين، فكأن إرادة الشعب لم تحترم عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو إلا لمدة عشر سنوات فقط ! .

رابعاً ـ استمرار الاحتلال وتزايد نفوذه ، بل وتدخله أحياناً باسم الشعب ! كما حدث في عام ١٩٢٥ حين طلب اللورد لويد من الملك فؤاد عزل حسن نشأت باشا ، الأمر الذي ارتجت له البلاد بالفرح . ولم يخفف من هذا الابتهاج أن إقصاءه جاء على يد الإنجليز ، لأن الشعب ـ كما يقول الرافعي ـ لم يكن مسؤولاً عن التدخل وإنما المسؤول القصر .

وكما حدث أيضاً في عام ١٩٣٥ حين طلب نسيم باشا من الملك فؤاد خروج الإبراشي والشيخ الظواهري من منصبيهما ، واستعان في ذلك بالمندوب السامي السير مايلز لامبسون ، فلم يجد الملك مفراً من الموافقة على هذا الطلب .

وكما حدث أيضاً في أزمة يونيو ١٩٤٠ ، حين طلب المندوب السامي لامبسون طرد علي ماهر باشا من الحكم ، وتأليف وزارة تحظى بأكبر قدر من تأييد الأحزاب السياسية ، وقد طرد علي ماهر بالفعل ، وتألفت وزارة من السعديين والأحرار والمستقلين برياسة حسن صبري .

ثم حدث هذا أيضاً في ٤ فبراير ١٩٤٢ حين أنذر السفير البريطاني لامبسون الملك فاروق بأنه إذا لم يعلن قبل السادسة مساء أن النحاس باشا قد

دعي لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث وانتهى الأمر باقتحام الدبابات البريطانية قصر عابدين وانتهاك استقلال البلاد .

وثورة يوليو أيضاً :

على هذا النحو كان الحكم المطلق شراً على البلاد ، وكان الاستبداد عدواً لا يقل شراسة عن الاستعمار ، وهذا يبين الخطأ التاريخي الذي وقع فيه الكثيرون ، وبعضهم عمداً ، حين يلقون المسؤولية في عجز البلاد عن تحقيق أهدافها كاملة في الحرية والاستقلال قبل ثورة ٢٣ يوليو . على الديموقراطية الليبرالية . فقد رأينا أن الديموقراطية الليبرالية براء من هذه التهمة ، وإنما الحكم المطلق الممثل في الإنجليز والقصر وأحزاب الأقلية هو المسئول عن تبديد طاقات مصر وجهود بنيها .

ولقد كان هذا الخطأ التاريخي هو الذي وقعت فيه ثورة ٢٣ يوليو ، حين ساوت بين أحزاب الأقلية التي زيفت الإرادة الشعبية وكانت أداة الحكم المطلق ، وبين الوفد الذي كان يمثل الإرادة الشعبية والذي وقف طوال تاريخه في وجه طغيان القصر ، ولسنا الآن بسبيل تتبع أسباب وقوف ثورة ٢٣ يوليو هذا الموقف ، ولكن ما يهمنا هو أن هذا الموقف كان بداية انحراف الثورة عن خطها الديموقراطي إلى الخط الدكتاتوري المعروف ، الأمر الذي جعل رئيس الجمهورية محمد أنور السادات يعترف في شجاعة بأن « الهدف السادس من الأهداف الستة التي بدأت بها ثورة ٢٣ يوليو ، والمتعلق برد الحريات السياسية للشعب وإقامة الديموقراطية السليمة ، لم ينفذ على الإطلاق » .

وعلى ذلك يمكن القول في عبارة واضحة ، إن ثورة ٢٣ يوليو كانت استمراراً للحكم المطلق الممتد عن عهد المماليك ، والمار بعهود محمد علي وعباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق وحسين كامل وفؤاد وفاروق ، مع فرق واحد كبير ، هو جانبها الاجتماعي المشرق ، بتحريرها جماهير الفلاحين والعمال من الأغلال الإقطاعية والرأسمالية التي رسفت فيها هذه الجماهير مئات السنين .

ومع أن تحرير جماهير العمال والفلاحين هو جوهر الديموقراطية الحقيقية دون ريب ، إلا أن مثل هذا التغيير في البناء الحتمي كان يستلزم إجراء تغيير مماثل يتطابق معه في البناء السياسي العلوي ، وهو ما لم تفعله ثورة ٢٣ يوليو . حقيقة أحدثت ثورة ٢٣ يوليو تغييراً في البناء السياسي العلوي ، ولكنه لم يكن يتفق مع الحرية الاجتماعية التي تحققت للجماهير الكادحة ، وهو ما نفسره بهاتين الحقيقتين :

الأولى : أن الثورة البورجوازية الديموقراطية الممثلة في الإصلاح الزراعي وقوانينه المتتابعة لم تقم بها جماهير الفلاحين ذاتها ، وإنما قامت بها ثورة ٢٣ يوليو بالنيابة عن هذه الجماهير ، كذلك فإن قرارات التأميم في يوليو ١٩٦١ وماتلاها من قوانين اجتماعية في صالح التحول إلى الاشتراكية ، لم تقم بها جماهير الطبقة البروليتارية ذاتها ، وإنما قامت بها ثورة ٢٣ يوليو نيابة عنها .

الثانية : أن ثورة ٢٣ يوليو عندما قامت لم تكن وراءها نظرية ثورية أو إيديولوجية ، باعتراف عبد الناصر نفسه ، ومن ثم فلم يستلزم قيام الديموقراطية الاجتماعية في نظر قيادتها تحقيق الديموقراطية السياسية ـ اللهم إلا في الشعارات فقط .

وعلى ذلك ففي الوقت الذي كانت الثورة فيه تحطم قيود الإقطاع والرأسمالية ، كانت تحكم البلاد أوليجاركية (قلة) من البورجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية ، تفرض وصايتها على جماهير العمال والفلاحين والمثقفين ، وفوق الجميع زعامة عبد الناصر القوية التي تتجاوز حدودها مصر إلى العالم العربي كله .

وقد ترتب على هذا التناقض بين البناء التحتي والبناء الفوقي ، تناقض آخر يعكسه ، هو أنه على الرغم من أن الجماهير الشعبية قد ساندت الثورة بعد ظهور وجهها الوطني التقدمي ، وبعد أن حققت لها اجتماعياً ما لم تحققه أية ثورة ، وعلى نحو يجعل الثورة « بالمعيار الليبرالي » تمثل في وسط التيارات

السياسية الكامنة تياراً سياسياً غالباً أو حزباً من أحزاب الأغلبية الكبرى، إلا أن الحكم مع ذلك لم يتحول ديموقراطياً ! ذلك أن القيادة الحاكمة كانت تفضل دائماً أن تحكم بمفهوم القلة لا بمفهوم الأغلبية ، أي تحكم حكماً دكتاتورياً لا ديموقراطياً ! .

الثمن . . بعد الثورة :

كان الثمن باهظاً أيضاً في عهد الثورة . . وتمثل قهر الإرادة الشعبية أو تزييفها في عدة ظواهر :

أولاً : التنظيم السياسي الواحد . وقد كان لهذا التنظيم الواحد ما يبرره تكتيكياً عند إنشاء هيئة التحرير على أنقاض الأحزاب الليبرالية القديمة ، تحت ادعاء توحيد الصفوف في كتلة واحدة داخل الهيئة ، ولكن استمرار التنظيم الواحد وسيطرته على الحياة السياسية بعد أن ضمنت الثورة تأييد الجماهير لها وبعد أن تأكدت زعامة عبد الناصر لم يعد هناك ما يبرره لا نظرياً ولا سياسياً . فمن الناحية النظرية ، فإن التنظيم السياسي الواحد في بلد تتعدد فيه الطبقات وتتعدد بالتالي مصالحها ، هو سمة فاشية دون ريب ، ولكن هذه السمة لا تنطبق على ثورة ٢٣ يوليو لسبب بسيط ، هو أن الفاشية تقوم لتدعيم العلاقات الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي وحمايتها وتأمينها ، أما ثورة ٢٣ يوليو فقد عملت على تحطيم العلاقات الإقطاعية والرأسمالية .

ومن هنا يتناقض التنظيم السياسي الواحد مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الثورة في البناء التحتي . أما من الناحية السياسية ، فإن الثورة بعد أن أحرزت تأييد الجماهير الساحق ، لم يكن لديها ما تخشاه من الرأي المعارض ، بل كان عليها أن تستفيد من الرأي المعارض لحماية مسيرتها من الأخطاء والعثرات ، وهذا ما أدركه الرئيس .

القصة الكاملة لتلفيق القضايا السياسية(*)

عرفت بلادنا القضايا السياسية عبر ثلاثة ألوان من ألوان النضال : النضال ضد الاستعمار، والنضال ضد الحكم الاستبدادي ، والنضال ضد الاستغلال . وكانت أول قضية سياسية شهدتها مصر في تاريخها الحديث ، هي قضية مقتل الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبي عام ١٨٠٠ أيام الحملة الفرنسية على مصر . وقد حوكم القاتل أمام محكمة عسكرية من كبار رجال الجيش الفرنسي ، وقضت بإعدام سليمان الحلبي بعد حرق يده . وقد أبدى الجبرتي إعجابه بهذه المحاكمة وأسلوب التحري والتحقيق فيها ، رغم أن القائمين بها من أهل الكفر ، وقال إنها تختلف عما يفعله « أوباش العساكر (العثمانيين) الذين يدعون الإسلام ويزعمون أنهم مجاهدون ، وقتلهم الأنفس وتجاريهم (تجرؤهم) على هدم البيئة الإنسانية »! .

وكانت المحاكمة السياسية الثانية ، هي محاكمة العرابيين لثورتهم على الحكم الاستبدادي سنة ١٨٨٢ . وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية تتألف من خصوم العرابيين وأنصار الخديو ! ، كما تألفت محكمة عسكرية أخرى في الاسكندرية لنظر قضايا الاسكندرية وطنطا . وقد لعب الإنجليز في هذه المحاكمة لعبة غريبة ، فقد اشترطوا منذ البداية لتسليم العرابيين إلى الخديو ، ألا يعدم أحداً منهم إلا بعد موافقة السلطات الإنجليزية وكان

(*) روز اليوسف في ١٤ مارس ١٩٧٧ .

الخديو يريد اتهام عرابي بتهمة الاشتراك في مذبحة الاسكندرية وحرقها ونهبها ، فتدخل الإنجليز لتبرئته من هذه التهمة ، واقتصرت محاكمته على جريمة العصيان . وبلغ من تدخل اللورد دفرين لصالح عرابي ، أن طلب إلى الحكومة المصرية المحافظة على حياته ، وتهدد الحكومة المصرية والخديو إذا حاولوا إعدامه ، واختار اثنين من المحامين الإنجليز ، وهما برودلي ونابير . وبذلك تكون محاكمة عرابي قد تمت أمام محكمة مكونة من مصريين ، ويدافع عنه فيها إنجليزيان ! . وقد صدر الحكم بإعدام الزعماء السبعة على أن يستبدل به النفي المؤبد ومصادرة أملاكهم وترتيب معاش شهري لهم . وقد أغضب هذا الحكم رياض باشا لأنه كان مصراً على إعدامهم ، وقدم استقالته من وزارة الداخلية محتجاً . وكسب الإنجليز من مناورتهم هذه كسباً محققاً ، وهو هزيمة الثورة أدبياً بعد هزيمتها عسكرياً ! .

وفي سنة ١٩٠٦ جرت المحاكمة السياسية الثالثة في دنشواي . ولكن الاحتلال كان شرساً هذه المرة ، لأن التذمر في ذلك الحين كان ينتشر في الريف وتتزايد روح العداء للإنجليز حتى خشوا من قيام ثورة مثل الثورة العرابية . لذلك جرت محاكمة وحشية في جو إرهابي شنيع ، قضي فيها بالإعدام شنقاً على أربعة ، والأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ، والأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على واحد ، والأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات على ستة ، والجلد خمسين جلدة والحبس مع الشغل لمدة عام على ثلاثة ، والجلد خمسين جلدة على خمسة . وتم تنفيذ أحكام الشنق والجلد في دشواي ذاتها . وكانت بصمة كرومر على الأحكام التي صاغها أحمد فتحي زغلول واضحة . وكانت رياسة المحكمة لبطرس علي الذي ساقه قدره إلى هذه القضية نتيجة غياب ناظر الحقانية الأصلي . وتكونت المحكمة من مصريين وإنجليز ، وألقي مرافعة الادعاء إبراهيم الهلباوي ، فنسي أن القضية ليست قضية عادية ، وإنما قضية بين مصر وإنجلترا ، وقد اختار فيها جانب إنجلترا ، ودخلت مرافعته التاريخ بوصفها خيانة وطنية ! .

وبعد أربعة أعوام فقط ، أي في سنة ١٩٦٠ ، اغتـال إبراهيم الـورداني بطرس غالي باشا رئيس مجلس النظام . وكان الدافع على الاغتيال ، مد امتياز قناة السويس ، واتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان ، واستهانة بطرس باشا بأعضـاء مجلس الشورى ، وإعادته العمل بقانون المطبوعات بما تـرتب عليه من شـدة التضييق على الحريات . وقد حوكم الورداني أمام محكمة الجنايات ، وكانت مشكلة برياسة أجنبي وعضوية مصريين ، وتولى الدفاع إبراهيم الهلباوي ، لأنه أراد أن يكفـر عن موقفـه في قضية دنشـواي . وقـد وصف دوافـع المتهم إلى إرتكاب جريمته بأنها « دوافع سياسية» ووصف الجريمة بأنها جريمة « سياسية ووطنية مشرفة » . وقد قضت المحكمـة بإحـالة أوراق الـورداني إلى المفتي ، فاعترض هذا على الإعدام ، ولكن المحكمـة لم تأخـذ باعتـراضه وأصـدرت حكمها بالإعدام .

ثم شبت ثـورة ١٩١٩ ، وتمخضت عن سلسلة طويلة من المحـاكمات للوطنيـين شملت جميع أنحاء البلاد . وقد جرت جميعها أمام محاكم عسكرية بريطانية نظراً لأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية . ولما تألفت وزارة محمد سعيد باشا، اتفق مع السلطات البريطانيـة على وقف المحاكمـات العسكريـة وإحالة من لم يحكم عليهم من المهتمين إلى المحـاكم الجنائيـة المصريـة ، وكانت معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها بالفعل . وقد نفـذ الحكم في عدد كبير من المتهمين بالإعدام ، منهم ٣٤ في قضية دير مواس وحدها .

ومنذ ثورة ١٩١١ حتى وقتنا الحاضر ، لم تنقطع المحاكمات السياسية . ولكن جدَّ فيها أمور ثلاثة :

الأمـر الأول : بدايـة تلفيق القضايـا للزعامـات السيـاسيـة والمنـاضلين الوطنيـين ، للتخلص منهم من جانب السلطة .

الأمر الثاني : بداية ظهور القضايا الشيوعية ، مع اتجـاه النضال الـوطني وجهة اجتماعية ضد الاستغلال الأجنبي والمصري . وهـذا الاتجاه كـان يضم

جميع القوى الوطنية الديموقراطية التقدمية . فمع أن مكرم عبيد لم يكن شيوعياً، فقد كان هو الذي خاطب مجلس النواب في عام ١٩٤٢ قائلاً : « ما الذي يكسبه الفلاح المصري من الاستقلال ، إذا ما ظلّ في كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال؟ . فلنقلها إذن قولة صريحةيا حضرات النواب: فقد عملنا لتخليص المصري من الاستعمار الأجنبي، وقد بقي علينا أن نخلص المصري من الاستعمار المصري! .

الأمر الثالث: ظهور تقاليد القضاء المصري تدريجياً في الاستقلال والشجاعة، مع تراجع السيطرة الاستعمارية بعد تصريح ٢٨ فبراير، حيث لم يعد ثمة من سلطان على القاضي المصري سوى ضميره والقانون الذي يطبقه . وقد تأثرت الحركة الوطنية بهذه التغييرات تأثيراً كبيراً .

وقد جرى أول تلفيق لقضية سياسية ضد شخصية وطنية هامة في عام ١٩٢٠ ، وهي شخصية عبد الرحمن فهمي بك، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية ورئيس التنظيم السري في ثورة ١٩١٩ ومنظم مقاطعة لجنة ملنر . وكانت السلطات البريطانية قد توافر لديها الشك في صلة عبد الرحمن فهمي بالتنظيم السري، ولكنها لم تكن تملك دليلاً ضده تقدمه به للمحاكمة . ولما وشى أحد الخونة المصريين، وهو أزهري يدعى عبد الظاهر السمالوطي بزملائه في جمعية سرية ثورية تدعى « جمعية الانتقام »، انتهزت هذه السلطات الفرصة للزج بعبد الرحمن فهمي في هذه القضية . وقد روى عبد الرحمن فهمي في مذكراته كيف أحس بأن شيئاً يدبر له ، عندما رأى أشخاصاً مجهولين يزورونه قبل القبض عليه، ويطلبون منه الاشتراك في أي عملية اغتيال للإنجليز . وفهم عبد الرحمن فهمي أنه موعز إليهم بهذا ، فسعى بنفسه إلى المسؤولين للتفاهم معهم حول هذه التحركات المريبة ، ولكنه لم يلبث أن قبض عليه في أول يوليو ١٩٢٠ ، وحوكم أمام محكمة عسكرية بريطانية، بتهمة تدبير خلع السلطان وقلب حكومته وإثارة ثورة والتحريض على القتل وتوزيع الأسلحة. وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ٢٨ ، وحكم على عبد الرحمن

فهمي وخمسة آخرين بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ عاماً ، كما حكم على الآخرين بمدد تتراوح بالسجن مع الشغل والجلد، ولم يبرأ سوى أربعة. وقد أفرج عن عبد الرحمن فهمي مع غيره من المسجونين السياسيين خلال الإعفاءات السياسية التي صدرت في أوائل عهد وزارة سعد زغلول .

وبعد شهر واحد اغتال الوطنيون السردار الإنجليزي لي ستاك ، بعد فشل مفاوضات سعد ـ مكدونالد . وكان انتقاء السردار انتقاء نموذجياً لصفع الإنجليز في مصر والسودان . وانتهز الاحتلال الفرصة لطرد وزارة سعد زغلول من الحكم ، وخنق الحركة الوطنية في مصر ، وطرد المصريين من السودان . وقدم المتهمون إلى محكمة الجنايات، التي كانت مشكلة من رئيس مصري وعضوية آخر إنجليزي هو المستر كرشو ، ومعه مصري آخر . وقد أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقاً في ثمانية هم : شفيق منصور ، وعبد الحميد عنايت ، وإبراهيم موسى ، ومعزّ راشد، وعلي إبراهيم محمد ، وراغب حسين ، ومحمود إسماعيل، وعبد الفتاح عنايت . وقد استبدل بحكم الإعدام على الأخير بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وقد انتهزت سلطات الاحتلال والقصر فرصة هذه القضية، لتلفيق تهمة للوفد لإدانته « كهيئة » في حادث مقتل السردار . ومن أجل هذا اتجه التحقيق في عهد وزراء زيور باشا إلى إيجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار ، فأوعزت السلطات إلى شفيق منصور ، تحت تأثير الإرهاب ، باتهام أحمد ماهر والنقراشي لإلصاق جريمة مقتل السردار بهما. وكان أحمد ماهر وزيراً للمعارف العمومية وقت إلقاء القبض عليه . ومع أن شفيق منصور عاد فسحب اتهامه في ٣١ يوليه ١٩٢٥ ، إلَّا أن التقرير الذي تضمن عدوله لم يقدم للنائب العمومي إلَّا بعد إعدام شفيق منصور . ثم جرت محاكمة المتهمين أمام محكمة الجنايات ابتداء من يوم ٢٢ مارس ١٩٢٦ ، برياسة القاضي البريطاني كرشو ،

وعضوية قاضيين من أعظم من أنجبت مصر شجاعة واستقلالاً ووطنية ، وهما : كامل إبراهيم بك ، وعلي عزت بك . ووجهت إلى المتهمين تهمة تدبير حوادث القتل والاشتراك فيها . وكان مع أحمد ماهر والنقراشي في هذه التهمة كل من عبد الحليم البيلي ، وحسن كامل الشيشيني ، ومحمد فهمي علي ، ومحمود عثمان مصطفى ، وأحمد جاد الله .

وبطبيعة الحال، فقد هب أقطاب المحاماة في الوفد للدفاع عن أحمد ماهر والنقراشي. وقد دافع عنهما كل من مصطفى النحاس ومرقص حنا ومكرم عبيد ونجيب الغرابلي وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف. وفي ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم ببراءتهما ، وبذلك خرج الوفد بريئاً من الاشتراك في حوادث الاغتيال السياسي .

على أنه لما كان تبرئة الوفد في ذلك الوقت معناه إبطال حجج الإنجليز التي تذرعوا بها لتقديم الإنذار البريطاني إلى سعد زغلول في أعقاب مقتل السردار ، وهو الذي كان مبنياً على هذه التهمة، فقد كان لذلك أن لجأت سلطات الاحتلال إلى إلغاء الشبهة على الوفد بعمل لم يسبق له مثيل . فقد أوعزت إلى القاضي البريطاني كرشو ، وهو رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم ، ليعلن عدم موافقته على الحكم الذي أصدره ! . وقد كتب بذلك فعلاً إلى وزير الحقانية بعد أسبوع من إصدار الحكم ، وقال إن حكم البراءة في تهمة أحمد ماهر وثلاثة آخرين ، « يناقض وزن الأدلة إلى حد الإخلال بتنفيذ العدالة ، وأن خطورة هذا الإخلال وخطورة النتائج المترتبة عليه بلغت في رأيه حداً جعل من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سرية المداولة ، والتوجه إلى دار المندوب السامي ليطلعه عليه باعتباره حامياً للأجانب في مصر» ! . ثم قدم استقالته .

وطبقاً للمخطط المرسوم قام المندوب السامي اللورد لويد بتقديم مذكرة إلى رئيس الوزراء أخطره فيها بأن « حكومته ترفض قبول قرار القاضيين

المصريين كدليل على براءة الأربعة المذكورين من التهمة الموجهة إليهم ، وأن نتيجة هذا الحكم من شأنها أن تعرض أمن الأجانب في مصر للخطر ، وهو الأمن الذي احتفظت حكومة صاحب الجلالة بمسؤوليتها عنه في تصريح استقلال مصر (٢٨ فبراير)، والذي بنت عليه المطالب التي قدمت وقبلت عقب مقتل السردار لي ستاك . وفي هذه الظروف تحتفظ حكومة صاحب الجلالة بالحرية التامة في اتخاذ أية خطوات قد يتطلب المستقبل اتخاذها لأداء الواجب الملقى على عاتقها »! .

على أن القضاء المصري لم يأبه لإرهاب دار المندوب السامي ، فقد اجتمعت الجمعية العمومية لمستشاري محكمة الاستئناف في يوم ٢١ يونية، وقررت « بإجماع الآراء » أن استقالة القاضي كرشو كانت خروجاً على واجبات الوظيفة وعرف القضاء . وقد خرج ماهر والنقراشي من السجن رغم إرادة الاحتلال .

على أن المؤامرة على الوفد لم تلبث أن تجددت بعد عامين اثنين . وكانت في هذه المرة تستهدف رئيسه مصطفى النحاس ، وتستهدف الوحدة الوطنية بإشراك ويصا واصف وجعفر فخري مع النحاس في المؤامرة . فبعد فشل مفاوضات النحاس ـ هندرسون ، أخذ تحالف الإنجليز والقصر يسعى لطرد حكومة الوفد من الحكم عن طريق تلفيق قضية سرقة ونصب ضد الثلاثة !، وهي ما عرفت بمؤامرة قضية سيف الدين . فقد خرجت صحف الاحتلال والقصر يوم ٢٢ يونيه ١٩٢٨ وعلى صدرها وثيقة محرفة عن اتفاق على الأتعاب عقده مصطفى النحاس وزميلاه قبل أكثر من عام ، أي قبل تولي النحاس رياسة الوزارة ، بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين ورفع الحجز عنه . وكان الأمير سيف الدين محجوراً عليه بعد اعتدائه على الملك فؤاد حينما كان لا يزال أميراً . وقد خرجت صحيفة الحزب الوطني العميلة للقصر تخاطب رئيس الأمة والحكومة قائلةً: «ألا أنه لشرف النعال ، وأنها لكرامة الأوحال ، وأنها لأمانة المحتال ، وأنها لصيانة دستور الدجال . ألا تخشى أن يتلطف

معك صاحب الجلالة ويسألك أين استقالتك ؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر ؟» . وفي اليوم التالي وبناء على هذه الوثيقة المحرفة ، كان الملك فؤاد يقيل مصطفى النحاس من الحكم رغم إرادة الأمة . وتلى ذلك تأليف وزارة من وزارات القصر برياسة محمد محمود باشا ، أخذت في تقويض الحياة الديموقراطية بتعطيل الدستور « ثلاثة أعوام قابلة للتجديد » ، وإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم ، وتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

على أن القضاء المصري الذي كان قد تشجع منذ قضية أحمد ماهر والنقراشي ، وأخذت تظهر له تقاليد في العدالة والاستقلال والوطنية ، صفع القصر والاحتلال صفعة مدوية . فقد أصدر مجلس تأديب المحامين حكماً ببراءة النحاس وزميليه من التهمة التي ألصقت بهم ، وزاد فوصف عملهم بأنه : « محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذة ؟ » . وخطب مصطفى النحاس في ذلك الحين يقول : « زعموا أن الحياة النيابية كانت حياة إفساد وشرور وغايات شخصية . كذبوا ، وكذبهم القضاء ، إذ أظهر نزاهة الحياة النيابية التي هي ثمرة من ثمار جهاد الأمة » .

ولم يلبث القضاء المصري أن وقف إلى جانب جهاد الشعب ضد الحكم الاستبدادي في عهد صدقي الدكتاتوري . وكان صدقي باشا قد أوهم الناس بأن وزارته إنما ألغت الدستور وأهدرت إرادة الأمة وزيفت الانتخابات ، لكي تصل إلى إصلاح أداة الحكم في البلاد . ولكن ثبت أن أداة الحكم لا يمكن أن تصلح في عهد استبدادي ، بل تزداد فساداً . فقد اعتادت السلطات الإدارية الحكومية التلفيق والتزوير في الأوراق الرسمية والاستهانة بالسلطة القضائية . وبلغت حوادث تعذيب الأفراد في هذا المناخ الاستبدادي إلى حد أدى إلى قتل مأمور مركز البداري سنة ١٩٣٣ على يد بعض من ارتكب معهم حوادث التعذيب . وقد رفع الجانيان نقضاً أمام محكمة النقض برئاسة عبد العزيز فهمي باشا في الحكم الذي صدر من محكمة الجنايات بإعدام الأول والأشغال الشاقة

المؤبدة على الثاني . وقد أثبت عبد العزيز فهمي باشا في الحكم الذي أصدره أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما يوصف بأنه « إجرام في إجرام ، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض » . ورأى أن ما اتخذته محكمة الجنايات موجباً لاستعمال الشدة ، كان يجب أن يكون من مقتضيات الرأفة . ومع أنه قضى في حكمه برفض الطعن لأن المحكمة لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة ، إلّا أنه لفت في حكمه ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القانوني . وقد أحدث هذا الحكم صدعاً في وزارة صدقي باشا ، فانفصل عنها علي ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وبعد أشهر قدم صدقي باشا استقالته ، وانتهى عهد من عهود الظلم في مصر .

وكان من الطبيعي من اشتعال الحركة الوطنية من جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واحتدام الصراع الطبقي ، أن شهدت البلاد طوفاناً من القضايا السياسية . وكانت أولى هذه القضايا قضية مصرع أحمد ماهر باشا في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ على يد شاب من الحزب الوطني يدعى محمود العيسوي . وكان من رأيه إعلان الحرب على المحور . وقد اعتقد محمود العيسوي ، وهو شاب حصل على ليسانس الحقوق وكان يعد رسالته للدكتوراه ، أن أحمد ماهر إنما يريد حرباً هجومية وإرسال القوات المصرية إلى الشرق الأقصى وأوروبا ، ولذلك فقد تربص أحمد ماهر بعد إعلانه الحرب على المحور في البرلمان ، وأطلق عليه الرصاص . ولم يعترف العيسوي بوجود شركاء له وحكم القضاء بإعدامه شنقاً .

وبعد ثلاثة أشهر فقط من إعدام العيسوي ، لقي أمين عثمان باشا مصرعه على يد حسين توفيق ، فكان بداية قضية من أهم قضايا الاغتيالات السياسية وأكبرها . فقد بلغ عدد المتهمين فيها ٢٦ متهماً من الشباب المثقف الذي ينتمي إلى البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، منهم رئيس الجمهورية الحالي محمد أنور السادات . وترافع فيها ٣٥ محامياً استمرت مرافعاتهم ٤٧ جلسة ، وبلغ

ملف التحقيق وحده ١٥٠٠ صفحة ، عدا محاضر الجلسات التي بلغت ١٩٧٦ . ولما كان أمين عثمان هو ضابط الاتصال بين السفارة البريطانية والوفد في حادث ٤ فبراير ، كان مقتله انتقاماً بالدرجة الأولى لهذا الدور ، فقد لعبت صحافة القصر دوراً كبيراً في رفع حسين توفيق إلى مصاف العظماء وأبطال التاريخ ! . وقد اعترفت المحكمة في هذه القضية لأول مرة بالجريمة السياسية ، على الرغم من أن التشريع المصري لم يكن يأخذ حتى ذلك الحين بنظرية الجريمة السياسية ، وإنما كان يعاملها معاملة الجرائم العادية . وقد قضت على القاتل حسين توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وعلى الآخرين بأحكام تتراوح بين السجن خمسة أعوام وعام ، وبرأت محمد أنور السادات وعشرة آخرين .

ومع احتدام الصراع الوطني المثلث الأضلاع بين الشعب والقصر والاحتلال ، أخذت الجرائم السياسية تتتابع بإيقاع سريع . ولأول مرة دخل القضاء المصري طرفاً في الصراع ، وتعرض بعض القضاة للانتقام بسبب أحكام لم تعتبر وطنية في ذلك الحين . فحين قضت محكمة الجنايات برئاسة أحمد الخازندار بك بأحكام قاسية على عدد من المتوسطين الذين ينتمون إلى جماعة الأخوان المسلمين لارتكابهم حوادث أربعة في مدينة الاسكندرية ضد الجنود البريطانيين ، فيما عرف باسم قضية القنابل ، لقي الخازندار بك مصرعه بعد تسعة أشهر على يد جناة من الإخوان المسلمين أيضاً . وفي هذه المرة استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشري) الرأفة مع القاتلين وقضت عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ولم يلبث العنف أن أخذ يتخذ طابعاً متبادلاً بين السلطة والإخوان المسلمين . فحين اتخذ النقراشي باشا قراره بحل الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، قتل بعد عشرين يوماً فقط ، أي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ . ولم تكتفِ حكومة السعديين بمحاكمة الجناة وإعدام عبد المجيد أحمد حسن ،

والحكم على زملائه بالأشغال الشاقة المؤبدة، بل رأت إزهاق روح الشيخ حسن البنا ، فدبرت قتله يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ . وقد ردَّ الإخوان المسلمون على ذلك بمحاولة اغتيال إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزراء . ولكنهم فشلوا في تحقيق هذا الغرض . وعلى هذا النحو تجاوز الصراع بين السلطة وخصومها مرحلة تحكيم القضاء إلى حد تبادل الاعتداء والقتل . وأصبح الاشتباك واقعاً بين فريقين من المافيا : فريق في السلطة وفريق خارج السلطة ! .

وفي تلك الأثناء قدم عدد كبير من الشيوعيين والتقدميين إلى المحاكمات بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم وتسويد طبقة على طبقة . وكان أضخم إجراء اتخذ في ذلك الحين ذلك الذي اتخذه صدقي باشا يوم ١٠ يوليو ١٩٤٦ في حملة هتلرية لم يسبق لها مثيل ، اعتقل فيها نحو مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب ومؤتمر نقابات القطر المصري ، وأغلق فيها كثيراً من دور النشر والجمعيات الجديدة ، مثل دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين وغيرها ، وأغلق صحف الفجر الجديد وأم درمان واليراع والضمير والوفد المصري . وعرفت هذه الحملة بقضية المبادىء الهدامة ، وقد ألصقت فيها تهمة الشيوعية بكل من اعتقلوا على اختلاف عقائدهم السياسية والاجتماعية . ثم استصدر صدقي باشا من البرلمان قانوناً بتشديد العقوبات الجنائية المقررة لحماية النظام الاجتماعي القائم باسم مكافحة الشيوعية ، وأعد بعض مشروعات بقوانين تتعلق بمنع الاضرابات والمظاهرات .

وقد كان اتساع المساحة الأيديولوجية التي تضم المقبوض عليهم في هذه القضية كبيراً إلى درجة القبض على الأستاذ محمد زكي عبد القادر بتهمة قلب نظام الحكم ! ، وقد أفرج عنه بعد فترة قصيرة ، ولكن القبض عليه هزَّ وجدانه القومي والوطني هزاً عنيفاً . فحين أبلغه النائب العام محمود منصور بقرار الإفراج عنه قال له :

« يا محمود بك ، أنا خارج من هنا وأنا حزين آسف . لقد عرفت قيمة حريتي في هذا البلد . تقرير بسيط من مخبر نظير خمسة قروش ، وأرجع تاني هنا . أنا خارج ، سعيد بحريتي هذا صحيح ، ولكني متألم لأن حريتي لم تعد في أمان » .

وفي يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ دبرت سلطات القصر والاحتلال حريق القاهرة للتخلص من كافة القوى الوطنية التقدمية . وانتهزت قوى القصر الفرصة للتخلص من أحمد حسين وإبراهيم شكري وأعضاء الحزب الاشتراكي الذي التحم في ذلك الحين التحاماً قوياً بالجماهير ووجه ضربات قاصمة للقصر على صفحات جريدة مصر الفتاة . وقد ناضل إلى جانب أحمد حسين وزملائه مجموعة من كبار المحامين ، وهم محمد عصفور وعبد المجيد نافي ومحمد عزمي وإبراهيم طلعت وابراهيم الشواربي وطاهر الخشاب وأحمد كامل قطب . وكانت التهمة الموجهة إلى أحمد حسين هي مسؤوليته عن الحريق ، لنشره مقالات بعنوان : « الثورة، الثورة، الثورة »، وقدمت ضده ثلاث جنايات خاصة بالعيب في الذات الملكية وقضية تشتمل على عدة جنح . وقد صدرت في القضايا الأربع الأخيرة أحكام مخففة تعمدت المحكمة فيها ـ كما يقول أحمد حسين ـ أن تكون قابلة للطعن بطريق النقض ! ثم تناولت النيابة عن تهمة الاتفاق الجنائي واكتفت بتهمة التحريض بطريق النشر ، ولكن ثورة ٢٣ يوليو قامت ، وانتهى الأمر بالإفراج عن أحمد حسين . وقد طلب بعد الإفراج عنه استقالة النائب العام عبد الرحيم غنيم والمحامي العام محمد عبد الله ورئيس نيابة الصحافة عبد الحميد أبو شنيف ، من القضاء بسبب تصرفاتهم في قضية التحريض ، فقدموا استقالاتهم بالفعل ! .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو تهيأ المسرح لصراع سياسي من نوع جديد ، ومحاكمات سياسية أمام محاكم خاصة بعيدة عن القضاء المصري . ولكن القضاء المصري الذي كانت قد استقرت له تقاليد راسخة في الاستقلال

والشجاعة والوطنية ، تمسك بتقاليده في كل الظروف . فحيثما قدمت له قضايا تتعلق به ، قال كلمته فيها دون وجل . فقد قدمت في عهد عبد الناصر قضايا كثيرة للمحاكم ، تحدث عنها عبد الناصر لأنها تتناول أخطاء ضد المجتمع ، وأدان في خطبه بعض الذين اتهموا في هذه القضايا . ولكن القضاء برأهم . وفي قضية كمشيش ، حين كان الاتجاه العام لدى الجميع إدانة عائلة الفقي في مقتل صلاح حسين ، واتخذت القضية أبعاداً سياسية ضخمة ، قال القضاء إن عائلة الفقي لم تشترك في جريمة القتل وبرأها بحكم قضائي شهير أدان فيه إجراءات التعذيب التي وقعت على هذه العائلة . وكان القاضي عضواً في التنظيم الطليعي .

ولكن في أثناء ذلك كله، وبينما المجتمع المصري يتغير تغيراً عميقاً ويتقدم على طريق التحول الاشتراكي ، كانت القضايا السياسية تتغير أيضاً وتتخذ لها صبغة اجتماعية واضحة . فلم تعد قضايا نضال وطني ضد الإنجليز أو القصر ، وإنما قضايا اجتماعية بالدرجة الأولى ، وبمعنى آخر قضايا صراع طبقي . وفي نفس الوقت جرى تغيير مماثل في القضاء المصري ، فلم يعد عليه أن يتخذ موقفاً وطنياً فقط كما كان الحال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، بل وموقفاً اجتماعياً أيضاً . ولذلك صدرت أحكام القضاء المصري التي تدين الإرهاب والتعذيب والاستبداد واستغلال النفوذ ، وتتعاطف مع جماهيرنا الشعبية إلى أبعد الحدود . بل لقد صدرت أحكام في قضايا الشيوعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ القضاء المصري ، كان آخرها ذلك الحكم الذي نختتم به هذا المقال ، والذي أصدرته محكمة جنايات أمن الدولة برئاسة المستشار أنور الجمل وعضوية المستشارين عباس نوير ومصطفى عثمان يوم ٢٧ مايو ١٩٧٦ في قضية أحد التنظيمات الشيوعية ، وورد فيه :

« ومن حيث أنه مما لا جدال فيه أن تصريح بعض المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سنداً للقول بأن مبدأهم هو استعمال القوة والعنف للوصول إلى هدفهم ، بل يشير بالقطع إلى أنهم يساريون يدينون بآراء اقتصادية

تتعلق بالعمال ليرفعوا من شأنهم ، ولهم آراؤهم الخاصة في النهوض بالبلاد اقتصادياً وسياسياً . وواضح أن مجرد الرأي لا يجوز مصادرته ، طالما أنه لا يصدر من خلال تنظيم خفي يعمد إلى فرض هذا الرأي بالقوة .

« فالأصل أن كل مواطن حر في إبداء رأيه في نطاق القانون . ويفترض دائماً أن هذا الرأي إنما يصدر عن عقيدة ووطنية ، وأن هدفه هو خدمة وطنه ولا شيء غير ذلك » .

« ولكي تصل الدولة إلى الكمال، يتعين عليها أن تسمع إلى كل الآراء وتمحصها، وتأخذ بما تراه في مصلحتها ، وتستبعد ما هو غير ذلك . وهذا هو ما فعلته مصر في الأيام الأخيرة، حيث أنشأت ثلاثة منابر تعبر عن اتجاهات مختلفة متباينة ، أحدها منبر يساري ينضم تحت لواءه مختلف الآراء اليسارية، متطرفة وغير متطرفة . والكل وطنيون هدفهم الأول والأخير هو رفعة شأن مصر من خلال هذا المنبر المعترف به رسمياً، فيجول المتهمون ويصولون، ويدلون بآرائهم في نطاق التنظيم السياسي ، ولن يكون لديهم بعد ذلك من سبب يدعوهم إلى تبادل الآراء خفية » .

الفهـرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الفصل السابع

الصراع الاجتماعي والسياسي ٤٨٥

الموضوع	الصفحة

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مدبولي

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١